

# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ نشأها عام ١٩٣١

لأستاذين  
عبد الفكاهي و عبد النعم شفي  
مراجعة لجنة التدقيق

الإصدار الجماعي

المجلد السادس

دار الفكر العربي للدراسات والبحوث  
٢٩٣٦٦٢٠





## الدار العربية للعلوم والبحوث

حسن الفتحي - مدير

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة





# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣٦

للأستاذين

مسن الفكري و عبد النعماني

الماتيا له محكمة النقض

الإصدار الثاني

الجزء السادس

---

إصدار: السدائر العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب: ٥٤٣ - ت: ٢١٣١١٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَى عَلَى الْمَوْتِ

فَنُفِثَ فِي السَّعْدِ وَالْمَوْءُونِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## رؤى

الحرف رجال المتانون عامة  
ومستشارى محكمة النقض المصرية خاصة  
... نهدي هذا المجهود المتواضع  
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

محمد الفكري د عبد المنعم مني



## تقديم الموسوعة

أن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة المسجل التي تخلج القلب البشرى فحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والمقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي ، والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والامانة فيها ، فانها تنصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتله من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ القاضي من الدراية والبصر بالأمور ، أن يلتبس عليه أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا مسديدا . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل التقاضي في الضال من درجتين ، حتى يصلح قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد بقع قضاة الاستئناف في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يخطئ قضاة المحاكم الاستئنافية في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة الى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً يثير السبيل أمام سائر المحاكم ، فيصان بذلك اتساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن الناس شر الاختلاف في التفسير . تلك هي محكمة النقض .



وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٢ من الطعن بالنقض في مواد الجنائيات ثم في مواد الجناح بقتضى التعديل الذي أدخله الأمر العالي الصادر في ٥ يولييه ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وقتها لهذا النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيان مستقل وإنما كانت تختص بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة

جمعية مرموقة ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف  
بمصر التي باقت دوائرها تحكم بمسفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع  
اليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنابات .

\*\*\*

ولذا كان أعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى أخرى  
اثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضائها كما جرت العادة السنوية  
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد  
لها مبدأ مستقر .

\*\*\*

ومن ناحية أخرى لم يكن الشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح  
ما يقع في أحكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية .  
وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص بمعدل قانون المرافعات الأعلى  
تمديلا بمقتضاه أخذ عن القانون المخطط نظام الدوائر المجمعة بمسفة  
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الأولى في إبرابر سنة ١٩٢٢  
وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة  
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت ماثرا للخلاف بين أحكام  
المحاكم .

\*\*\*

على أن نظام الدوائر المجمعة لم يكن علاجا شافيا ولا عملا حاسما  
لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الاحالة الى الدوائر  
مجمعة أمرا جوازا للدائرة المعروضة عليها للقضية ، كما كان يشترط  
للأحالة سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض  
في نقطة قانونية واحدة .

\*\*\*

وقد ظل الحال على النحو المتقدم — سواء في المواد الجنائية  
أو في المواد المدنية والتجارية — الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة نقض والإبرام  
بمسد بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة  
اليه .



وقد حققت محكمة النقض أبل البلاد فيها ، غارالت الخلاف ،  
وثبتت القضاء ، وأثارث الطريق ، وأصبح مقبها الهادى يستلهمه كل  
شغل بالقانون .

\* \* \*

وأذا كانت الجهود العديدة والمخلصة قد تضارثت وتنافسست علميا  
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التى خلقتها جهود الجهاذة من رجال  
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود -  
ما زلنا نلهم احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد  
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطنى الدول  
العربية الشقيقة ، الى عمل علمى جديد شامل يمكن الرجوع اليه  
للتوف على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانونى المجد الذى حفلت به  
أحكام محكمة النقض المصرية - بذائرتها الجنائية والمدنية - منذ انشائها  
وحى الآن .

\* \* \*

وأذا كنا فى جهودنا السابقة قد استطعنا - بعون الله - أن نقدم  
للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - العديد من المراجع العلمية ، سواء  
فى مجال التأليف أو فى مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .  
وأذا كانت أعمالنا هذه قد صادقت - والحمد لله - ترحيبا كبيرا إلى -  
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون - بل أيضا من أساتذة  
العمل الذى نقدبه الآن ، واستشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا  
على بلوغ الغاية التى ننشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التى تخبرناها  
لصعود هذا العمل وتعالى بها مرور خمسين عاما على إنشاء المحكمة ، كل  
ذلك جعلنا نسعى إلى تضارث الجهود ، غائرنا المشاركة فى تحمل العبء .

\* \* \*

فالى رجال القانون والمهتئين بعملومه - فى مصر وفى سائر  
البلاد العربية والأجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا  
العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها  
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٢١ » ، التى  
تصدر بعون الله - فى إصدارين : الأول يضم القواعد القانونية  
التي أصدرتها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثانى يضم القواعد القانونية  
التي أصدرتها الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على اساس أبجدي موضوعي  
روعي فيه سهولة البحث في المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيد للبدا  
الواحد والتسلسل الزمني في كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بملخص يعين  
على سرعة البحث .

\* \* \*

كما انه استكمالاً للتائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمي — فقها  
وقضاء — فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار فقهاء القسانون بالنسبة  
لبعض المبادئ التي انتهت اليها محكمة النقض والتي احترم حولها الخلاف  
او ثار بشأنها الجدل .

\* \* \*

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة الا ان نشكر ونقدر الجهود المخلصة  
التي بذلها الجهاز الفني لمخونة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنية  
للدور المربية للموسوعات والتي أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة  
التي يجدها الباحث بين يديه ، والمصبة .

المؤلفان

حسن الفكاهي ، عبد المتعم حسني

الدائرة في أكتوبر سنة ١٩٨١

**فهرس تفصیلی**  
**بموضوعات الجزء السادس**  
**من الاصدار الجنائي**

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| دفعوع   | ١      |
| الفصل الاول - الدفعوع المتعلقة باختصاص                  | ٣      |
| الفصل الثاني - الدفعوع المتعلقة باجراءات التحقيق        | ٧      |
| الفصل الثالث - الدفعوع المتعلقة بالاثبات                | ١٩     |
| الفصل الرابع - الدفعوع المتعلقة ببطلان الحكم والاجراءات | ٣٠     |
| الفصل الخامس - الدفعوع المتعلقة بتطبيق قانون العقوبات   | ٤٢     |
| الفصل السادس - الدفعوع المتعلقة بالنقضاء للدعوى         | ٤٨     |
| دمغة  | ٥٧     |
| ذبح ماشية خارج السلخانة                                 | ٦١     |
| ربا فلهشى   | ٦٧     |
| الفصل الاول - اركان الجريمة                             | ٦٩     |
| الفصل الثاني - اثبات الجريمة                            | ٧٧     |
| الفصل الثالث - تسبيب الاحكام                            | ٧٩     |
| الفصل الرابع - مسائل متنوعة                             | ٨١     |
| رسوم  | ٨٧     |
| الفصل الاول - رسوم قضائية وثوثيق                        | ٨٩     |
| الفصل الثاني - رسوم الانتاج والاستهلاك والدمغة          | ١٠٠    |

| الموضوع                             | الصفحة |
|-------------------------------------|--------|
| رشوة واستغلال النفوذ                | ١٠٧    |
| الفصل الأول - جريمة للرشوة          | ١٠٩    |
| الفرع الأول - أركان الجريمة         | ١٠٩    |
| الفرع الثاني - لثبات للجريمة        | ١٥٩    |
| الفرع الثالث - العقاب على الجريمة   | ١٦٢    |
| الفصل الثاني - جريمة استغلال النفوذ | ١٧١    |
| الفصل الثالث - تسبب الأحكام         | ١٧٥    |
| الفصل الرابع - مسائل متنوعة         | ١٨٧    |
| رقابة إدارية                        | ١٩١    |
| رمان                                | ١٩٥    |
| رى ومصرف                            | ١٩٧    |
| زرائب وزراعة                        | ٢٠١    |
| زنا                                 | ٢٠٧    |
| الفصل الأول - دعوى الزنا            | ٢٠٨    |
| الفصل الثاني - أركان جريمة الزنا    | ٢١٣    |
| الفصل الثالث - جريمة الزوج          | ٢١٦    |
| الفصل الرابع - شريك للزوجة          | ٢١٧    |
| الفصل الخامس - أدلة للزنا           | ٢٢١    |
| سب وقذف (١)                         | ٢٣٠    |
| الفصل الأول - القذف والسب           | ٢٣٠    |

(١) وردت بالصفحة رقم ٢٣٠ عبارة « الفصل الثاني » إطنى عنوان « القذف والسب » .  
وكان ذلك مجرد خطأ مطبعى .

| الموضوع                                  | الصفحة |
|--|--------|
| الفرع الأول - القذف                      | ٢٣٠    |
| الفرع الثاني - السب                      | ٢٣٦    |
| الفصل الثاني - أركان الجريمة             | ٢٤٣    |
| الفرع الأول - القصد الجنائي              | ٢٤٣    |
| الفرع الثاني - العلانية                  | ٢٥٢    |
| الفصل الثالث - استثناءات                 | ٢٧٤    |
| الفرع الأول - حق التبليغ                 | ٢٧٤    |
| الفرع الثاني - حق النقد                  | ٢٧٧    |
| الفرع الثالث - الطعن في أعمال الموظفين   | ٢٨٢    |
| الفرع الرابع - مستلزمات للدفاع           | ٢٩٣    |
| الفصل الرابع - الطعن في الاعراض          | ٢٩٦    |
| الفصل الخامس - تسبیب الأحكام             | ٢٩٩    |
| الفصل السادس - مسائل متنوعة              | ٣٠٩    |
| سبق الأصرار                              | ٣١٩    |
| مسجون                                    | ٣٥٥    |
| مسروقة                                   | ٣٦١    |
| الفصل الأول - أركان الجريمة              | ٣٦٣    |
| الفرع الأول - الاختلاس                   | ٣٦٣    |
| الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق | ٣٧٣    |
| الفرع الثالث - للتصد الجنائي             | ٣٨٣    |
| الفصل الثاني - الجريمة التامة والشروع    | ٣٩٠    |
| الفصل الثالث - الظروف المشددة            | ٤٠٣    |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٤٠٢    | الفرع الأول - لزمان المكان                         |
| ٤٠٥    | الفرع الثاني - الوسيلة                             |
| ٤٠٥    | ١ - الإكراه  |
| ٤٢٢    | ب - حمل السلاح                                     |
| ٤٣٢    | ج - الكسر والكسور                                  |
| ٤٣٣    | الفرع الثالث - صفة الجاني                          |
| ٤٣٥    | الفصل الرابع - الاعضاء من العقاب                   |
| ٤٣٧    | الفصل الخامس - تسبیب الاحكام                       |
| ٤٥٣    | الفصل السادس - مسائل متنوعة                        |
| ٤٦٤    | الفصل السابع - جريمة ابتزاز المال بالتهديد         |
| ٤٦٩    | سلاح   |
| ٤٧١    | الفصل الأول - أركان جريمة احرارز السلاح بدون ترخيص |
| ٤٧١    | الفرع الأول - ركن الاحراز ( الحياة )               |
| ٤٧٧    | الفرع الثاني - الترخيص بحمل السلاح                 |
| ٤٨٤    | الفصل الثاني - العقوبة والظروف المشددة             |
| ٤٨٤    | الفرع الأول - المصداقة                             |
| ٤٨٩    | الفرع الثاني - الظروف المشددة                      |
| ٤٩٦    | الفصل الثالث - تسبیب الاحكام                       |
| ٥١٣    | الفصل الرابع - مسائل متنوعة                        |
| ٥٢٣    | سيارات   |
| ٥٢٧    | شركات  |
| ٥٣٥    | شروع   |

٥٣٧

الفصل الأول - أركان الشروع

٥٤٦

الفصل الثاني - المقاب على الشروع

٥٤٨

الفصل الثالث - نمسبب الأحكام

٥٥١

شهادة الزور

٥٥٣

الفصل الأول - أركان جريمة شهادة الزور

٥٥٣

الفرع الأول - للشهادة

٥٥٩

الفرع الثاني - تغيير الحقيقة

٥٦٢

الفرع الثالث - الضرر

٥٦٤

الفرع الرابع - للتصد الجنائي

٥٦٦

الفصل الثاني - مسائل متنوعة

٥٧٥

شيك بدون رصيد

٥٧٧

الفصل الأول - أركان الجريمة

٥٧٧

الفرع الأول - الفعل المادي للجريمة

٥٨٦

الفرع الثاني - للتصد الجنائي

٦٠٠

الفرع الثالث - أن يكون للشيك تاريخ واحد

٦٠٨

الفصل الثاني - مالا يؤثر في تولد الجريمة

٦٣١

الفصل الثالث - نظر الدعوى والحكم فيها

٦٤١

الفصل الرابع - نمسبب الأحكام

٦٥٧

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

٦٧١

مساجون

٦٨١

صحافة

٦٨٢

الفصل الأول - حرية الصحافة

|     |  |
|-----|--|
| ٦٨٤ | الفصل الثاني - مسئولية الصحفي عن جرائم النشر   |
| ٦٨٩ | الفصل الثالث - القذف في حق بلوظف العام   |
| ٦٩٢ | الفصل الرابع - التحريض على قلب نظام الحكم  |
| ٦٩٧ | الفصل الخامس - حق نشر الاجراءات القضائية   |
| ٦٩٩ | الفصل السادس - انتخابات نقابة الصحفيين   |
| ٧٠٧ | ضرب  |
| ٧٢١ | ضرب  |
| ٧٢٣ | الفصل الأول - الضريبة على رموس الاموال المنقولة والارباح التجارية والصناعية وكسب للعمل |
| ٧٣٢ | الفصل الثاني - ضريبة الدمغة  |
| ٧٣٦ | الفصل الثالث - ضريبة الملاهي   |
| ٧٣٨ | الفصل الرابع - تسبيب الاحكام   |
| ٧٤٢ | الفصل الخامس - مسائل متنوعة  |
| ٧٤٧ | ضرب  |
| ٧٤٩ | الفصل الأول - للركن المادى لجريمة الضرب  |
| ٧٤٩ | الفرع الأول - ضرب بسيط   |
| ٧٥٤ | الفرع الثاني - ضرب نشأت عنه عامة   |
| ٧٨١ | الفرع الثالث - ضرب افضى الى موت  |
| ٨٠٨ | الفصل الثاني - للركن المعنوى لجريمة الضرب  |
| ٨٠٨ | الفرع الأول - القصد الجنائى  |
| ٨١٩ | الفرع الثاني - القصد الاحتمالى   |
| ٨٢٦ | الفصل الثالث - القدر المتيقن   |
| ٨٣٠ | الفصل الرابع - التوافق على التمدى والايذاء   |
| ٨٣٣ | الفصل الخامس - تسبيب الاحكام   |
| ٨٤٩ | الفصل السادس - مسائل متنوعة  |
| ٨٥٩ | طرق عاية   |



## دفع

- الفصل الاول - الدفع المتعلقة بالإختصاص
- الفصل الثاني - الدفع المتعلقة بإجراءات التحقيق
- الفصل الثالث - الدفع المتعلقة بالإثبات
- الفصل الرابع - الدفع المتعلقة ببطان الحكم والإجراءات
- الفصل الخامس - الدفع المتعلقة بتطبيق قانون العقوبات
- الفصل السادس - الدفع المتعلقة بانقضاء الدعوى



## الفصل الاول

### الدفع المتعلقة بالاختصاص

١ - عدم التزام المحكمة بالفصل في الدفع الفرعية قبل فصلها

في الموضوع \*

✽ لا نص في القانون المصري يمنع المحكمة من ضم الدفع الفرعية ايا كان نوعها الى الموضوع والفصل فيها بحكم واحد وما نص عليه في المادة ١٣ من قانون المرافعات من إجازة ضم الدفع الفرعي بعدم الاختصاص الى الموضوع والفصل فيهما بحكم واحد لا يصح الاستدلال به على عدم جواز الضم في باقي الدفع الفرعية لأن الشارع المصري أراد بالنص الوارد في هذه المادة دفع شبهة عدم جواز الضم في حالة الدفع بعدم الاختصاص كما يقضى به القننون الفرنسي الذي منع جواز الضم في هذه الحالة فقط دون غيرها \* وكذلك لا يصح الاستدلال في هذا الصدد بما نص عليه في المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات التي أوجبت على المحكمة أن تحكم في الحال في المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة فان المسائل المقصودة في هذه المادة هي المسائل التي تحدث عرضاً في الجلسة عند نظر الدعوى كالمعارضة في سماع شهادة شاهد أو طلب جعل الجلسة سرية أو ما يشبههما \*

( جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ طين رقم ٢٠٣٧ سنة ٤ ق )

٢ - عدم التزام المحكمة بالفصل في الدفع الفرعية قبل فصلها

في الموضوع \*

✽ ان المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفع الفرعية قبل فصلها في الموضوع بل لها ان تضم هذه الدفع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً \* ولا يصح أن يعد ذلك منها اخلافاً بحق الدفاع فانه ليس فيه حرمان للمتهم من ابداء دفاعه كاملاً على الوجه الذي تراه \*

( جلسة ١٩٤٠/١١/١١ طين رقم ١٨٣٠ سنة ١٠ ق )

٣ - الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة - عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض •

✽ الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته أن يكون سبباً للطعن يثار أمام محكمة النقض • إذ لا شأن لهذه المحكمة في تنفيذ الأحكام الجنائية •

( لطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٠٢ )

٤ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد - طبيعته - أحكامه •

✽ الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفوع التي يصح إثارتها في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضى التى هى من النظام العام •

( لطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق • جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧٠٢ )

٥ - الدفع بعدم الاختصاص المكاني - عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض •

✽ نعى الطاعن أن الحكم خلا من بيان مكان الواقعة والذي هو فى حقيقته دفع بعدم الاختصاص المكاني ، فهو مردود بأنه لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص ويظهر ما يدعيه الطاعن من أن مكان الواقعة هو بندر سواهج لا مركز سواهج فلا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها •

( لطن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق • جلسة ٢/٦/١٩٧٥ س ٣٦ ص ٤٨١ )

## ٦ - الدفع بوقف الدعوى الى حين الفصل في مسألة فرعية - ظهور بطلان الدفع - اثره .

✽ وفي خصوص ما أثاره الطاعن من عدم استجابة المحكمة الى طلب وقف الدعوى لحين الفصل في طعنه حول قانونية قرار الهدم من القضاء الادارى فمردود بأنه وإن كان من المقرر انه ليس للمحاكم الجنائية تاويل الامر الادارى أو وقف تنفيذه ، فاذا عرضت للمحكمة اثناء نظرها الدعوى مسألة من اختصاص القضاء الادارى يتوقف الفصل في الدعوى على الفصل فيها يتعين عليها أن توقف الدعوى حتى يفصل في هذه المسألة من الجهة المختصة إلا أنه من المقرر ايضا أنه يشترط في الدفع بطلب الايقاف الى حين الفصل في مسألة فرعية أن يكون جديا غير مقصود به مجرد الماطلة والتسويق وأن تكون المسؤولية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها ، فاذا رأت المحكمة أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للايقاف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فضلا عن أنه لم يقدم أى دليل للمحكمة على اقامة الطعن المشار اليه أمام القضاء الادارى ، فإن البين من مساق دفاعه ودلالة مستنداته أنه يوجه طعنه في الطعن المذكور الى قرار الهدم الصادر من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد أن أقام الطاعن البناء خارج خط التنظيم مما لا يتعلق بأمر مسؤوليته عن أعمال الهدم التي أسندت اليه والسابقة على قرار الهدم المطعون عليه من جانبه أمام القضاء الادارى وهو ما كشف عنه تقرير الخبير المنتدب في الدعوى وتأييد بأقوال الطاعن ذاته بمحضر الشرطة المؤرخ ١٩٦٨/٢/٢٨ في الدعويين ١٢١ ، ١٢٣ لسنة ١٩٦٨ جنح مصر الجديدة ، هذا بالإضافة الى أن الطاعن قال بلسان محاميه بالجلسة أن مصير الطعن المقام منه أمام جهة القضاء الادارى كان الرافض مما يدل على عدم جديته وإن انتهت المحكمة بحكمها المطعون فيه الى ادانة الطاعن عن التهم المسندة اليه ، فانها تكون قد ارتأت ضمنا عدم وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم من جهة القضاء الادارى ملتزمة بتطبيق الحكم القانونى الصحيح ويكون تعييبه بقالة الخطأ في تطبيق القانون لا سند له . وإن كان ما تقدم فإن الدفع الذى أبداه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى يكون دافعا ظاهرا للبطلان فلا تثريب على المحكمة أن هي سكنت عنه إيرادا له وردا عليه .

## ٧ - اغفال الرد على الدفع بعدم الاختصاص المكاني - قصور .

✳ لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على انه يتمين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة او الذي يقيم فيه المتهم او الذي يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الاماكن قسائم متساوية في القانون ولا تفاضل بينها ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام ، وكان الطاعن قد تمسك في حينه - امام محكمة الموضوع -- بـ: "تجاوزا" - بالدفع بعدم اختصاص محكمة الماطرية مكانيا بفطر الدعوى ، واذا كانت المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى دون ان تتعرض في اسباب حكمها لهذا الدفع فان حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

( الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ص ٣٠ من ٤٨٠٥ )

## الفصل الثاني

### الدفع المتعلقة بإجراءات التحقيق

٨ - دفع بطلان القبض - دفع قانوني مختلط بالواقع - شرط قبوله أمام محكمة النقض \*

\* الدفع ببطلان القبض من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز اثراتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ، لأنها تقتضي تحقيقاً \*

( الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٢ ص ١٩٢ )

٩ - الدفع ببطلان التفتيش - من أوجه الدفاع الجوهرية - ينعين الرد عليه \*

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي ينعين الرد عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستند من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه يكون قاصر البيان مما ينعين معه نقضه \*

( الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٧ من ١٢ ص ٢٤١ )

١٠ - الدفع ببطلان إذن التفتيش \*

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش استناداً إلى أن انقضاء أجله لا يمنع النجاسة من الاحالة اليه بصفه تجديد مفعوله لمدة أخرى ، ما دامت الاحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الاجل ، فإن النعي على الحكم في هذه الناحية يكون على غير ذي سند من القانون \*

( الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ من ١٤ ص ٣١ )

### ١١ - دفع بطلان تفتيش سيارة - صاحب الحق في التمسك به \*

✳ الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل الا من مالكيها ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن - الذى تتصل من اية علاقة له بها او بما تحويه - ان يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها \*

( الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/٥ من ١٤ ص ١٤٨ )

### ١٢ - الدفع ببطلان اذن التفتيش وبطلان التفتيش : من الدفع القانوني المختلفة بالواقع - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض \*

✳ متى كان الثابت من محضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيش منزله وبطلان التفتيش تبعاً لهذا ، فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لمحنة النقض به \*

( الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ من ١٥ ص ٥٩٧ )

### ١٣ - الدفع ببطلان اجراءات التفتيش - دفع موضوعي يختلط بالواقع - عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض - وجوب التمسك به امام محكمة الموضوع - الدفع به فى محضر سماع اقوال الاتهم وامام مستشار الامالة لا يكفي \*

✳ اذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع ببطلان اجراءات التفتيش لعدم صدور اذن به من الجهة المختصة او لأن الضابط الذى اجراه قد تجاوز حدود الاذن الصادر بتفتيش الطاعن ومسكنه بحثاً عن اسلحة وذخيرة غير مرخص بها لفرض ورقة صغيرة ليس فى مظهرها ما ينبئ عن اشتغالها على شيء من ذلك او عن قيام حالة التلبس بجريمة احرار المضر ولم يكن تخلى الطاعن عنها طواعية واختياراً بل كان تلبية لامر الضابط له ليمسك قبضة يده ، ولم



يتخذ من هذه الاسس التى يتحدث عنها فى وجه الطعن ولا من أى أساس آخر دونها سبيلا لإبطال ما تم من اجراءات التفتيش فانه لايقبل منه إثارة الدفع ببطلانها لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار ان هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التى تختلط بالواقع ويقضى تحقيقا موضوعيا مما لاشأن لمحكمة النقض به ، ولا يغير من ذلك افتراض صحة ما يثيره الطاعن من أنه قدتمسك بهذا الدفع فى محضر سماع اقواله وأمام مستشار الاحالة ما دام الثابت أنه لم يثره على أى وجه من الوجوه خلافا لما يدعيه فى طعنه أمام محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ س ١٦ ص ٨٥٢ )

١٤ - دفع المتهم ببطلان اذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية - ثبوت أن الاذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينمىء عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا قبل صدوره - اعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الاذن او عدم صحته - قصور .

\* لا يكفى لقيام حالة التلبس بجريمة رشوة أن يكون مأمور الضبط القضائى قد تلقى نبأ الجريمة من الغير ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها ، ولا يكفى للقول بقيام هذا الاثر ما أشار اليه الحكم فى موضع منه من أن المرشد قد أنهى الى الضابط مضمون ما اشر به الطاعن ( الطبيب المتهم ) على الخطاب الذى اثبت به نتيجة كشفه عليه طوبيا ما دام أن الحكم لم يستظهر ما اذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل اجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار اليه وبيان ما اذا كانت هذه الصورة تعد أثرا من آثار جريمة الرشوة ومظهرا من مظاهرها ينبىء بذاته - بعيدا عن الملابس الأخرى - عن وقوعها ، او أنه يقصر عن الإنبء بذلك بما ينحصر به القول بوقوع الجريمة . ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/١٧ س ١٧ ص ٢٢١ )

١٥ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - دفع قانونى مختلط بالواقع -  
شرط إثارته أمام النقض \*

\* الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم توضح لقيام ذلك البطلان ، نظرا الى أنها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض \*

( الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٧ ص ٧٥٥ )

١٦ - الدفع ببطلان التفتيش - دفع قانونى مختلط بالواقع \*

\* الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى تقتضى تحقيقا موضوعيا ، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض \*

( الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ ص ١٨ )

١٧ - الدفع ببطلان اذن التفتيش - ما يشترط فيه \*

\* الدفع ببطلان اذن التفتيش يجب ابدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه لا فى عبارة مرسلة مؤداهما أن التفتيش ملحق والوقائع غير صحيحة \*

( الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ ص ٦٣٨ )

١٨ - الدفع بصدر اذن التفتيش بعد الضبط - دفاع موضوعى -  
ما يكفى للرد عليه \*

\* الدفع بصدر الاذن بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا منها بالادلة الساتفة التى أوربتها فى حكمها \*

( الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٦ ص ١٨ )

١٩ - رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن.  
اصدره - خطأ في تطبيق القانون - مؤدى ذلك .

\* رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن اصدره  
يعتبر خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم  
مادام أن الاتهام قائم على الدليل المستند من التفتيش وحده .

( الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/١٣ من ١٨ من ١١٠١ )

٢٠ - الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات .

\* الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية.  
المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض لانها  
تقتضى تحقيقا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

( الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٢٧ )

٢١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - ماهيته ؟

\* أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة  
بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد  
دفع بها امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك  
البطلان نظرا الى انها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما  
كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدفعوا ببطلان  
التفتيش ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان ،  
فانه لا يقبل منهم اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ من ٨٧٩ )

٢٢ - عدم جواز ايداء الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة امام

محكمة النقض .

\* اذا كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عن تحقيقات النيابة العامة بما فى ذلك ما ينعاه عليها بطعنه من اجرائها التحقيق بمعنى الرقابة الادارية - وهو أمر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن اختيارها حرصاً على صالح التحقيق وسرعة اجرائه - فانه لا يصح اثاره هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض .

( لطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٢ ص ٢٧٧ )

٢٣ - الدفع ببطلان التحقيق لأول مرة امام محكمة النقض .

\* لا يصح اثاره الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة امام محكمة النقض .

( لطن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٣/٧ س ٢٢ ص ١٩٤ )

٢٤ - ليس للطاعن اثاره بطلان اجراءات التحقيق لأول مرة امام

محكمة النقض .

\* لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة واجهت الطاعن بالتهمة المسندة اليه فاجاب باللغة العربية ولم يدع انه لم يفهم مضمون ما واجهته به المحكمة ، ولم يثر الطاعن او المدافع عنه شيئاً عن صحة او بطلان اجراءات التحقيق الابتدائى امام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثاره شيء من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

( لطن رقم ١٧٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ص ٤٨٧ )

٢٥ - سقوط الدفع ببطلان اجراءات جمع الاستدلالات والتحقيق -  
 فى الجنب والجنبايات - اذا حصل الاجراء الباطل فى حفرة محامى  
 المتهم - ما دام لم يبد اعتراضا عليه .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد عول فى اثبات أن المجنى عليها  
 لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها وقت الحادث من افادة المدرسة الملحقة  
 بها ، استنادا الى الاطلاع على شهادة ميلادها المودعة بالمدرسة ،  
 وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما ورد بهذه الافادة ، ولم يطلب من  
 المحكمة تحقيقا معينا فى هذا الصدد ، فليس له من بعد أن ينعى على  
 المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

( الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ من ٢٢ ص ٥١١ )

٢٦ - الدفع ببطلان التفتيش او الاذن به - من الدفوع القانونية  
 المختلطة بالواقع - اثارته - لأول مرة - امام محكمة النقض - لا تقبل .

\* من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش أو الاذن به لعدم جدية  
 التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع والتي تقتضى تحقيقا  
 موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض فلا تقبل اثارته امام هذه  
 المحكمة لأول مرة .

( الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧ من ٣٣ ص ٧٦ )

٢٧ - الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة  
 بالواقع - لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات  
 الحكم تحمل مقوماته - لاقتضائه تحقيقا موضوعيا تنسأى عنه وظيفة  
 المحكمة - النعى بعدم جدية التحريات التى بنى عليها الاذن - غير مقبول -  
 تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش من المسائل  
 الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة  
 الموضوع - لا معقب على اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها  
 الاذن وكفايتها للتسوية اجرائه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

\* من المقرر أن الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية

« لاختلطة بالواقع التي لا يجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض ، فلا يقبل من الطاعنة ما تثيره في طعنها بدعوى عدم جدية التحريات التي بني عليها اذن التفتيش . هذا فضلا عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لاعتلقه بالموضوع لا بالقانون »

( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٤ من ٢٣ من ٢٥٧ )

٢٨ - الدفع ببطلان الضبط والتفتيش - دفع قانوني يختلط بالواقع - عدم جواز اثاره لأول مرة امام النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام البطلان - علة ذلك ؟

يجد أن الدفع ببطلان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن تدفع بها امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا لانها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من حاضـر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل من الطاعن لأول مرة اثاره امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠ من ٢٣ من ١١٠٥ )

٢٩ - الدفع ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش لحصولهما قبل اذن النيابة - رد الحكم عليه بأنه يخالف الثابت بالاوراق مع انه يشير في أسبابه الي بدء اجراءات الضبط والتفتيش في وقت يسبق وقت اذن الضبط والتفتيش - قصور يستوجب النقض والاحالة .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن الدفع ببطلان اجراءات

الضبط والتفتيش - لحصولهما قبل صدور الأذن بهما من النيابة العامة - يخالف الثابت فى الأوراق مع أن الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - يشير فى إرادته لواقعة الضبط إلى أن إجراءات الضبط والتفتيش بدأت فى الساعة الحادية عشر صباحا ، كما أن الثابت من إذن الضبط والتفتيش أنه صدر فى الساعة ١١ر١٠ صباحا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التصويب المستوجب للنقض والاحالة .

( الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١٧٢/١١/٥ س ٢٢ ص ١١١٤ )

٣٠ - الدفع ببطان التفتيش - وجوب ابتدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه والا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه .

✻ محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع ببطان التفتيش اذا لم يبد الدفع المذكور فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٥٩ )

٣١ - الدفع ببطان إذن التفتيش لعدم جدية التحريرات ، على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة .

✻ من المقرر أن الأذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبته إلى متهم بعينه ، وكان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرمة الشخصية ، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة .

( الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١١٧٢/١١/١١ س ٢٤ ص ٩٥٤ )

٣٢ - الدفع ببطان عملية العرض - عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع  
لا محل لثارته أمام محكمة النقض .

\* لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطان عملية العرض التي أجراها محقق الشرطة وأسفرت عن تعرف المجنى عليها على الطاعن ، فلا محل لثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ من ٢٤ ص ١٠٠٣ )

٣٣ - الدفع ببطان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنع والجنايات - شرط سقوطه .

\* تنص المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات على أنه « يسقط الحق في الدفع ببطان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنع والجنايات ، إذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » ، ولما كانت الطاعنة تسلم في اسباب طعنها بأن التحقيق معها تم بحضور محاميها الذي لم يبد ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق ، فان ما تثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

( الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ من ٢٤ ص ١٣٠٩ )

٣٤ - وجه النعي - ما يشترط فيه - كونه محله ذا تأثير في الحكم .

\* متى كان الحكم لم يسند للطاعن احرازه السلاح المضبوط وانما اسند اليه احراز السلاح الناري والذخيرة اللذين استعملهما في الحادث واعتمد في ذلك على اقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريعية من ان اصابة المجنى عليه حدثت من عيار ناري مما يلزم عنه احرازه للسلاح الناري الذي احدث تلك الاصابة والذخيرة ، ولم يعرض الحكم للسلاح المضبوط الا بصدد القضاء بمصادرته ، فان النعي على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال بعدم الرد على ما اثاره الدفاع من بطلان تفتيش منزل الطاعن واستناده الى البندقية التي ضبطت فيه وانه لم يثبت ان البندقية هي بذاتها المستعملة في الحادث - كل هذا لا يكون له محل لمحل لعدم الجدوى منه .

( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ من ٣٦ ص ١١٠ )



### ٣٥ - الدفع ببطلان التفتيش - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن الثاني دفع ببطلان تفتيش مسكنه ، كما أن الطاعن الأول - لم يبدِ هذا الدفع - وما كان له ابداءه لأنه لاصفة لغير من وقع في حقه اجراء ما أن يدفع ببطلانه ، فإنه لايجوز اثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لمحكمة النقض به .

( لطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٦/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٢٢ )

### ٣٦ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفع ببطلان التفتيش لم يعد في عبارة صريحة تشتمل على المراد منه .

✽ لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة المزمع في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ أن المدافع عن الطاعن الرابع اقتصر على القول ببطلان تفتيش المتهمين في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منه ، ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه ، إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

( لطن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق . جلسة ٢٨/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣١٠ )

### ٣٧ - الدفع بصدور اثن التفتيش بعد الضبط - دفاع موضوعي - ما يكفي للرد عليه .

✽ الدفع بصدور الاثن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي ، لما كان ذلك - فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط فناء على الاثن اخذاً بالادلة التي اوردها ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك خلوه من مراقبت تحرير محضر التحريات أو صدور الاثن أو واقعة الضبط أو التفتيش .

( لطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٢٣/١/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٨٣ )

## ٢٨ - دفاع موضوعي - عدم جوازثارته أمام محكمة النقض \*

\* لما كان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إعادة تحليل الحبات المضبوطة فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض وفضلا عن ذلك فإنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب استدعاء الخبير الفنى بقسم المجموعة النباتية لمناقشته فى تقريره عن كيفية الوصول الى أن القمم الزمرية هى لذبات القنب الهندى ، كما طلب استدعاء المحلل الكيماوى لمناقشته فى مكونات الحبات المضبوطة لأجابه لطلبه وسمعت المحكمة شهادتهما ثم قرا فى رافعه عنه وأنهى مرافعته دون أن يطلب إجراء أى تحليل ، وإذ كان ما أثبته تقرير تحليل العينات من أنها من جوهر الحشيش كافيا لحمل الحكم الصادر بإدانته عن جريمة حيازة المواد المخدرة ما دام الطاعن لا ينازع فى أن تلك العينات هى جزء من مجموعة ما ضبط وكان القانون لم يمين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره - كما هى الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع يكون غير سديد \*

( الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٧٨/٤/٩ من ٢٩ من ١٣٧٣ )

## ٢٩ - اللغات الحكم عن الرد على الدفع بطلان التفتيش - لا يعيبه -

طالبا لم يعول على ما أسفر عنه من المضبوطات \*

\* لما كان الحكم لم يتخذ من المضبوطات التى أسفر عنها تفتيش الطاعة دليلا على ثبوت التهمة قبلها فإنه لا يعيبه التفاته عن الرد على الدفع المبدئى منها ببطلان هذا التفتيش \*

( الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٧٩/٤/٨ من ٣٠ من ١٤٥٧ )

### الفصل الثالث

#### الدفعات المتعلقة بالاثبات

##### ٤٠ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة - سقوطه .

✽ لما كان طلب المطعون ضده (المتهم) سماع شاعدي الاثبات في جريمة السرقة المسندة اليه وسماع أحدهما بالفعل هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التهديد موضوع الطعن ، ذلك بأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً في تهمة السرقة التي اقتصر عليها طلب التكليف بالحضور حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت اليه تهمة التبديد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول إلى أن مثل أمام المحكمة الاستئنافية في المعارضة فبأنس قبل ابداء أي دفاع موضوعي إلى الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة - ومن ثم فإن النفي على الحكم المطعون فيه بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانوناً من أن هذا الدفع يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد .

( لطن رقم ١١٥٦ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١١/١٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٤٨ )

٤١ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة - دفع جوهرى وإن كان لا يتعلق بالنظام العام - على المحكمة أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود - سكوت المتهم أو المدافع عنه عن التمسك به قبل الاستماع لأقوال الشهود - سقوط حقه في الدفع به .

✽ من المقرر أن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفعات الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود وأنه إذا لم يتمسك المتهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبيل

الاستماع لأقوال الشهود فإن حقه في الدفع به يسقط على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض على سماع الشهود بغير نزوله عن حقه المستند من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية التي هي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام . ولما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على سماع أقوال المجنى عليه في جلسة التهديد ولم يدفع قبل سماعه بعدم جواز الاثبات بالبينة ولم يرد الدفع بذلك إلا في مراقبة الدفاع عنه مما يفيد أنه قد نزل ابتداء عن التمسك بوجود الاثبات بالكتابة ويمتنع عليه به العدول عن هذا التنازل .

( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ س ١٦ ص ٩١٦ )

٤٢ - الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة - عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

✽ لا يصح إثارة الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ س ١٧ ص ٧٩٤ )

٤٣ - الدفع باستحالة الرؤية - دفع موضوعي .

✽ الدفع باستحالة الرؤية هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ، ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

( طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٣٣ س ١٨ ص ٨٧ )

٤٤ - الدفع ببطالان الاعتراف بسبب الإكراه - دفع جوهري .

✽ من المقرر أن الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوي في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي يدفع بالبطلان أو أن يكون أحد المتهمين الآخرين في الدعوى قد تمسك به ، ما دام الحكم قد عول في

قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف \* ولما كان الطاعن قد تمسك بأن الاعتراف المعزى الى المتهم الآخر بالتحقيقات الأولية قد صدر وليد اكراه وقع عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على دفاع الطاعن ويقول كلمته فيه ، فان الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبيب \*

( الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ س ١٨ ص ٦٥١ )

#### ٤٥ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ليس من النظام العام \*

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ليس من النظام العام فيتعين ابداءه في حينه قبل سماع البينة وإلا سقط الحق في التمسك به \*

( الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/١٦ س ١٩ ص ٤٧٣ )

#### ٤٦ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه -

دفع جوهرى - اللزام محكمة الموضوع بالرد عليه \*

✽ من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ عول في ادانة الطاعن على أقوال الشاهد بغير أن يرد على دفاع الطاعن الجوهرى بأن تلك الاقوال قد ادلى بها الشاهد نتيجة اكراه وقع عليه ويقول كلمته فيه يكون معيباً بالقصور في التسبيب \*

( الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ص ٩٧٤ )

#### ٤٧ - الدفع باستحالة الرؤية - مثال \*

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الاشياء هو من أوجه الدفاع

الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى - ولما كان الحكم قد برر إمكان الرؤية بتلاحم الأجساد إذ حصل الاعتداء طعنا بالسكين أو ضربا بالعصى وأن مكان الحادث في وقته كانت تصل إليه الاضواء من المنازل المجاورة وأن الشهود يعرفون الطاعنين من قبل ، وأطرح ما ثبت في معايينة النيابة العامة من أن الظلمة كانت سائدة لأجرائها في وقت متأخر من الليل تطفأ فيه الأنوار غير الوقت المبكر الذي وقع فيه الحادث ، فإن ما ذكره من ذلك يسوغ به ما انتهى إليه من رفض هذا الدفعا .

( الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ص ١١٨٧ )

#### ٤٨ - ماهية الدفع الذي تلزم المحكمة بالرد عليه .

\* الدفع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل الذي يقصد به مجرد التشكيك في مدى ما اطمأنت اليه من أدلة الثبوت .

( الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٥ س ٢١ ص ٤٣٩ )

#### ٤٩ - التزام المحكمة بالرد على الدفع - مجال التقدير .

\* من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتنصيبها في كل جزئية منها ويبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ماهام القضايا وجه مقبول . فلا على المحكمة أن هي لم تعرض بعد تلك الى دفاع الطاعن يشكك التشكك في تصديق رواية شامدى الاثبات لإزهاج الطريق الذي وقع به الحادث لانه دفاع لا يستاهل من المحكمة ردا خلاصا .

( طعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ص ٢٥٥ )

٥٠ - الدفع بالتفريق - عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة - كفاية الرد الضمني المستفاد من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت .

\* متى كان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه لم يضبط معه مخدر ،

فان المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفي المتهم ولا على ما أبداه بشأن تلفيق التهمة ، ما دام الرد مستقفاً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردها •

( الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٠ ق • جلسة ١١/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٥٣ )

٥١ - الدفـع بأكراه الشاهد - عـدم جـواز إثـارته لأول مرة أمام محكمة

النقض •

✽ اذا كان الثابت من محاضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئاً عن اكراه الشاهد فانه لا يكون له من بعد أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض •

( الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤١ ق • جلسة ١٠/٢٤/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٧٥ )

٥٢ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى وقصور فى السبب فى قتل عمد •

✽ متى كان الحكم المطعون فيه - وقد سلم بدفاع الطاعنين بأن شاهه الرؤية الوحيد فى الدعوى لم يستطع التعرف على الطاعن الاول عند اجراء تجربة الرؤية بمعرفة النيابة - فانه كان يتعين عليه أن يقول كلمته فى هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهرى يترتب عليه - لو صح - أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ لم تظن المحكمة الى فحواه ، ولم تقسطة حقه ، ولم تعن بتحصيله بلوغاً الى غاية الامر فيه بل اكتفت بقولها ان الشاهد المذكور رأى الطاعنين لحظة وقوع الحادث ، وهى عبارة قاصرة لا يستقيم بها الرد على ما اثاره الطاعنون فى هذا الصدد ، فان حكمها يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة •

( الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤١ ق • جلسة ١١/١٤/١٩٧١ س ٢١ ص ٦٤٧ )

٥٣ - الدفـع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع

الموضوعية - لا تستوجب من المحكمة وداً صريحاً ما دام الرد مستقفاً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم •

✽ الدفـع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع

الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستقفاً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم \*

( لطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٣ ص ٥٥٩ )

٥٤ - الطلب الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة الواقعة - دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة باجابهته \*

\* اذا كان الطلب الذي ايداه الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فانه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلزم المحكمة باجابهته \*

( لطن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/١١ من ٢٤ ص ١٥٨ )

٥٥ - الدفاع المجنى على تعذر الرؤية - موضوعي - كفاية الرد عليه  
بالاخذ بأدلة الثبوت في الدعوى \*

\* الاصل ان الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بسبب قوة الاشياء هو من أوجه الدفاع للموضوعية التي بحسب الحكم رداً عليها آخذة بأدلة الثبوت في الدعوى \*

( لطن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ من ٢٤ ص ١٠٠٣ )

٥٦ - الدفع بغير الرؤية وتحجج الضارب - موضوعي - لا يستوجب في الاصل رداً صريحا \*

\* الدفع بغير الرؤية وتحجج الضارب من الدفع الموضوعية التي لا يستوجب في الاصل رداً صريحا من الحكم ما دام الرد مستقفاً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردها \*

( لطن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ من ٢٤ ص ٤٠٢ )



٥٧ - طلب الدفاع أصليا القضاء بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد - اعتباره طلبا جازما - التزام المحكمة بإجابته ما لم تنته الى البراءة .

✽ متى كان المدافع عن الطاعن قد طلب في مستهل نظر الدعوى سماع الشاهدين ثم طلب في ختام مرافقته أصليا الحكم بالبراءة واحتياطيا استدعاء الشاهدين لمناقشتهم أمام المحكمة ، فإن هذا الطلب يعتبر جازما .  
تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

( لطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ص ٤١٢ )

٥٨ - الدفع ببطالان أقوال الشاهد بسبب الإكراه - دفع جوهرى -  
مؤدى ذلك .

✽ من المقرر أن الدفع ببطالان أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفتيد لتبين مدى صحته .  
إما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحكمة أن المدافعين عن الطاعنين دفعا أن ( الشاهد ) إنما أدلى بأقواله تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من رجال الشرطة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه على أقوال الشاهد المذكور بغير أن يرد على ذلك الدفاع الجوهرى الذى أثير في شأنها ودون أن يقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

( لطن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ س ٣٦ ص ٤٣٣ )

٥٩ - الدفع بتعذر الرؤية موضوعى - لا يستلزم ردا صريحا .

✽ إذا كانت المحكمة قد قطعت أن الحادث قد وقع قبل غروب الشمس وكانت الرؤية ممتصرة وكان تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى ساقتهما الى أن شهود الاتهام قد راوا الطاعن وهو مصوب بندقية في اتجاه المجنى عليه وكان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضاء

بالادانة استبتادا الى ادلة الثبوت التي اوردها فان نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ من ٢٧ ص ٩٠٥ )

٦٠ - كفاية الاخذ بادلة الادانة - ردا على الدفاع الموضوعي -  
تعرض المحكمة بالرد على هذا الدفاع - وجوب استناد حكمها الى اصل صحيح في الاوراق .

✽ من المقرر انه وان كان الاصل ان محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء باخذها بادلة الادانة الا انها اذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب ان يكون ردها صحيحا مستندا الى ما له اصل في الاوراق ذلك بان الاصل انه يجب على المحكمة لا تبني حكمها الا على اساس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في تلك الاوراق ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استندت في اطراحها ما كان الدفاع قد اثاره الى ما ثبت لها من سلامة ابصار الشاهد الوحيد الذي ادعى رؤية الحادث واستندت اساسا الى اقواله والى انه لا يشوب ابصاره اية علة مرضية تحول دون رؤية الواقعة على بعد اربعين مترا منه مع ان الاوراق كافة خلّت مما يفيد التحقق من سلامة ابصاره . ومدى قدرته على الرؤية على تلك المسافة ، لما كان ذلك وكان هذا الذي اورده الحكم لا يمكن ان يرد الى ما قد تكون المحكمة لاحظته على الشاهد المذكور عندما ادّعى شهادته امامها ما دام ان محضر الجلسة قد خلا من اثبات ذلك وطالما انه من المقرر ان الحكم انما يكمل محضر الجلسة في خصوص اجراءات المحاكمة دون ادلة الدعوى التي يجب ان يكون لها مصدر ثابت في الاوراق . ولا يفنى عن هذا النظر ما عقيبت به المحكمة من ان الدفاع لم يكن له اى معنى على سلامة ابصار الشاهد ذلك بان منازعة الدفاع في مقدرة ذلك الشاهد على رؤية الحادث على بعد اربعين مترا لكونه طاعنا في السن يتضمن حتما النعى على قدرته على الابصار والتحقق مما يقع امامه على تلك المسافة . لما كان ذلك فان الحكم الطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/٢٢ من ٢٧ ص ٩١٥ )

٦١ - تسبيب - أخذ المحكمة بأدلة التيسوت - كفايته رداً على دفع

المتهم بنفى التهمة \*

✽ أن ما ينهض الطاعن من التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة دفاعه الذى تمسك به من أنه لم يقم بالبناء أو الهدم ، مردود بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمقابلة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وإن كل شبهة يثيرها الرد على ذلك مادام الرد مستقفاً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً الى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ولأن المحكمة لا تلتزم بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التى تمسك بها الدفاع عن المتهم كما أن استناد الحكم المطعون فيه الى أدلة الإدانة التى أوردها يتضمن أطراحه لدفاع المتهم على نفى التهمة \* ولما كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المتسدد فى الدعوى فى بيان كلف على نمو حة تقدم ، وأبرز ما جاء به من أنه ثبت من المعاينة التى أجراها الخبير ومن كتاب الإدارة الهندسية لدى شرق القاهرة أن المقار موضوع الاتهام يدخل جسيمه ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وأن المبانى التى قام الطاعن بهدمها هى غير الخيائى التى تولت البلدية هدمها ، فإن ما تنهض الطاعن على الحكم بعدم إيواده مضمون التقرير لا يكون له محل \*

( لطن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ من ٢٨ ص ٤٢١ )

٦٢ - الدفع بمصوّل الاعتراف نتيجة اكراه أو تهديد - ما لا يصح

من قبيل ذلك \*

✽ لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أحداً من الطاعن أو المدافع عنه أو والدته المجنى عليها لم يثر شيئاً بصدد انتزاع اعتراف الطاعن بطريق الاكراه أو صدور أقوال والدته المجنى عليها تحت وطأة التهديد ، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر وأطرحة الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن أن ما ذكره الأخير من أقوال كان بايعز من ضابط المباحث وإن كانت كلمة « الإيعاز » هذه لا تحمل معنى الاكراه ولا التهديد المدعى بهما ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيرهما لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من إجراء تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة \*

( لطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ من ٢٨ ص ٥٩٦ )

## ٦٣ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام وشيوع التهمة -

## موضوعي .

\* الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام والدفع بشيوع التهمة هما من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

( الملن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ س ٢٨ ص ١٠٣٦ )

## ٦٤ - الدفع باستحالة الرؤية - سلطة محكمة الموضوع .

\* ان ماذع به الطاعن من استحالة رؤية الشاهدة لواقعة اُعتدائه على المجنى عليه مردود بأن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترقح اليه من أقوال الشهود .

( الملن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/٦ س ٢٩ ص ٢٢٥ )

## ٦٥ - الدفع بتعذر الرؤية - دفاع موضوعي .

\* ان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفع الموضوعية ومن ثم فان منازعة الطاعن في القوة التدايلية لأقوال المجنى عليه بدعوى تعذر رؤيته لضاربه من الخلف ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( الملن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ص ٦٠٢ )

## ٦٦ - الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتلفيق التهمة من

## الدفع الموضوعية .

\* الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتلفيق التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها .

( الملن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ص ٤١ )

٦٧ - اغفال الحكم الرد على الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة.

الشهود لا يعييه •

✽ لم يجعل القانون لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقاً خاصاً ، ومن ثم - ويفرض دفع الطاعن في مذكرته المصرح له بتقديمه - بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود - فإنه لا يعيب الحكم اغفاله الرد على هذا الدفع لظهور بطلانه •

( الملن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق • جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ ص ٦٠ )

٦٨ - لا يقبل الإدعاء لأول مرة أمام محكمة النقض بعرض الطاعن.

في اليوم الذي كان محمداً للنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة •

✽ متى كانت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من إبداء دفاعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذي كان محمداً للنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة •

( الملن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ ق • جلسة ١٩٧٩/١/٢٩ من ٣٠ ص ١٨٢ )

٦٩ - الدفع بالتناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام.

النقض - غير جائز •

✽ لما كان يبين من محضر جلسة المرافعة والتي اختتمت بصندوق الحكم المعلن فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً مما أورده بوجه الطعن بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعي على المحكمة باغفالها الرد عليه ما دام أنه لم يتصك به أمامها •

( الملن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق • جلسة ١٩٧٩/٢/٤ من ٣٠ ص ٢٠٣ )

## الفصل الرابع

### الدفع المتعلقة ببطان الحكم والإجراءات

#### ٧٠ - الدفع بتزوير ورقة - دفاع موضوعي \*

✽ الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد رد على الدفع رداً سائفاً بما مؤداه أن المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم به طوال مراحل الدعوى وأطمأنت ، في حدود سلطتها التقديرية ، إلى صحة العقد المقول بتزويره ، فإن ما ينعاه المتهم من قالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس \*

( الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ ص ٤٦٩ )

#### ٧١ - الدفع باستبدال الدين - دفع يخالطه واقع \*

✽ متى كان الثابت أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بحصول استبدال في الدين ، فإنه لا يقبل منه التحدث عن هذا الاستبدال المدعى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه دفع يخالطه واقع مما كان يتعين معه طرحه على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه بعد تحقيقه \*

( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ س ٢٢ ص ٢٠٢ )

#### ٧٢ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره \*

✽ لما كان حكم محكمة أول درجة الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قام بنزع النوافذ والأبواب دون اتخاذ أية احتياطات لمنع سقوط المنزل . وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن أبدى دفاعه فعلاً بشأن ما أسنده الحكم إليه \*

فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من الإخلال بحقه في الدفاع بدعوى أن المحكمة الاستئنافية لم تنبهه إلى صورة الخطأ التي أضافتها لا يكون مقبولا .

( الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ م ٢٢ م ٦٠٢ )

٧٣ - الدفع بانتفاء الصفة - من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا - عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

\* الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا فلا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ٣٠/٣/١٩٦٤ م ١٥ م ٢٢١ )

٧٤ - الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه . موضوعي .

\* أن الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى تاركا لدعواه المدنية هما من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ٢١/١/١٩٦٥ م ١٦ م ٦١١ )

٧٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - لا يتصل بالنظام العام .

\* من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند إبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ٢/١١/١٩٦٥ م ١٦ م ٦١٥ )

٧٦ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي -  
ليس من النظام العام \*

✳ الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية. التي تجس صوالح خاصة فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى ان يدفع به لأول مرة امام محكمة النقض \*

( لطن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٧٩٥ )

٧٧ - وجوب وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية اخرى - تقدير جدية الدفع بالإيقاف -  
موضوعي \*

✳ المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية وان اوجبت وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية اخرى ، الا انها لم تقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالإيقاف وما اذا كان يستوجب وقف الدعوى أو انه دفع لا يزيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها \*

( لطن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩/٤/١٩٦٦ ص ١٧ ص ٤٦٠ )

٧٨ - الدفع ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما \*

✳ لا يقلل اثاره الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لأول مرة امام محكمة النقض \*

( لطن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ٢٠/٢/١٩٦٧ ص ١٨ ص ٢٤٠ )

٧٩ - عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في التسبيب - مثال \*

✳ لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان



تفتيش الطاعن الثانى وتفتيش منزله - ما دام أن الحكم اخذ الطاعن الثانى والثالث باعترافهما فى التحقيقات .

( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١/١٨ من ٨٤٦ )

٨٠ - استناد الحكم فيما استند اليه فى الادانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانها رغم جوهرية - يعيبه بالقصور .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه أن لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه فى الادانة على نتيجة التفتيش التى أسفرت عن ضبط موضوع الجريمة قائمه يكون قاصرا .

( الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١/١٩ من ٦٨٩ )

٨١ - عدم التزام المحكمة بالعرض لكل دفعات المتهم .

✽ لا تلتزم محكمة الموضوع بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال وأطمئنانها الى الأدلة التى عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها لها .

( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٨١١ )

٨٢ - الدفع باعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه - دفع يستلزم تحقيقا موضوعيا - مؤدى ذلك .

✽ متى كان الثابت من محضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المتهم ( الطاعن ) لم يطلب اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه ، فإنه لا يجوز له أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لان الدفع

يعتبار الدعى المدنى تاركا لدعواء هو من الدفوع التى تستلزم تحقيقا موضوعيا .

( المدن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ من ٧٨ )

#### ٨٣ - عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفوع الموضوعى .

✽ ان دفاع الطاعن بأن الحادث اكتشف صدفة ولم يبلغ عنه وأن المحكمة التفتت عن الرد عليه رغم أهميته فى تحديد وقت وقوع الحادث مردود بأنه دفاع موضوعى لا نلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستقادا من أدلة الثبوت التى عولت عليها المحكمة وقد كونت قناعتها بأن الحادث وقع عصرا وقبل حلول الظلام استنادا الى اقوال الشهود التى اطمانت اليهم .

( المدن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٣ من ٦١٤ )

٨٤ - القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف - دفاع موضوعى - مثول الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وامساكه عن ايداع هذا الدفاع او تقديم الشهادة المرضية الدالة على قيامه - اثارته من يعد لأول مرة أمام النقض - لا تقبل .

✽ ان القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف ، هو دفاع موضوعى . ومتى كان الثابت أن الشهادة المرضية التى ارفقها الطاعن بأسباب طعنه ، والتى استند اليها فى أن مرضه قد استمر حتى يوم التقرير بالاستئناف فى ٢ فبراير سنة ١٩٧١ محرومة فى أول فبراير سنة ١٩٧١ أى أنها كانت تحت يده بجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٧١ التى مثل فيها أمام المحكمة الاستئنافية ومع ذلك لم يقدم اليها هذه الشهادة أو يتكلم عنها أو يبدى فى محضر الجلسة أمام تلك المحكمة ما ورد منها من دفاع ، فإنه لا يسوغ له من يعد ذلك أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

( المدن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٣ من ٨٢١ )

٨٥ - مثول المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه - قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض - علة ذلك - احتياج الدفاع لتحقيق موضوعي يفرج عن وظيفتها •

\* إن كان من المسلمات في القانون أن مثول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يفرج عن وظيفتها •

( لطن رقم ٤٤ لسنة ٤٢ ق • جلسة ١٩٧٢/١/٢٣ ص ٢٣ من ٨٧٩ )

٨٦ - إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه استناداً إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم إصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية - دفاع جوهرى •

\* متى كان الدفاع عن الطاعن الأول قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت جثة المجنى عليه فيه ودلل على ذلك بشهود منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء في مكانها رغم أن المجنى عليه أصيب بعدة جروح قطعية بالرأس والوجه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك ، وهو في صورة الدعوى دفاع جوهرى ، لما يبنى عليه - لو صح - النيل من أقوال شاهدي الإثبات بما كان يقتضى من الحكمة أن تظلم إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه • أما وقد أغفلت الرد عليه جملة فإن حكمها يكرر ممياً بالصور •

( لطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ ق • جلسة ١٩٧٢/١/٢٣ ص ٢٤ من ٨٧ )

٨٧ - استجابة المحكمة لطلب للدفاع قشرت جنيته - عدم جواز عدولها عنه إلا بسبب يبرر العدول - تأجيل نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية ثم نظرها دون إجابة لهذا الطلب - إخلال بحق الدفاع •

\* من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جنية طلب من طلبات للدفاع

فاستجابت له فانه لا يجوز لها أن تعمل عنه الا لسبب يبرر هذا العدول ،  
 واذ كانت المحكمة على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم  
 قضية مدنية - مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب قد نظرت الدعوى  
 وأصدرت حكماً فيها دون أجابة الدفاع الى طلبه ، وكانت مدونات الحكم  
 قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب ، فان الحكم المطعون فيه  
 يكون قد أدخل بحق دفاع الطاعن .

( الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ من ١٧٦ )

٨٨ - وجوب إبراء مؤدى الادلة التي استند اليها الحكم - استناد  
 الحكم الى نتيجة تحليل - وجوب تعيينه ماهية هذا التحليل ونتيجته ووجه  
 الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة - المنازعة في سلامة التحليل دفاع  
 جوهرى - عدم تقطن المحكمة الى فحواه والعناية بتحقيقه - عيب .

✽ يتعين لسلامة الحكم أن يورد مؤدى الادلة التي استند اليها مما  
 يتضح به وجه استدلاله بها ، واذا استند الى نتيجة تحليل فيلزم أن  
 يبين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة  
 على التهمة . ولما كان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة في سلامة  
 التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ولم يورد الأساس الذى  
 بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند اليه فى الاخذ بها سواء من حيث  
 ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها  
 لمواصفات قانونية معينة ، بل اكتفى بقوله أن العينة المبسوطة  
 تعتبر طافيا ، واذ كان دفاع الطاعن القائم على المنازعة في سلامة  
 التحليل دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى  
 بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ، وإذ لم تقطن المحكمة الى فحواه  
 وتبسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فان حكماً يكون  
 مميباً مما يوجب نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/١١ ص ٢٤ من ١٧٣ )

٨٩ - الادعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية - دفاع موضوعي -  
لا يجوز إثارته أمام النقض \*

\* أن الادعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية امتدادا الى عدم مثوله أمام المحكمة هو دفاع موضوعي ، ومتى كانت الطاعة لم تبده أمام محكمة الموضوع فلا يجوز أبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٦/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٥٥ )

٩٠ - الدفاع الجوهري هو الذي يتغير به وجه الرأى فى الدعوى -  
اغتيال ذلك - اثره : اعتبار الحكم مشوباً بالاخلال بحق الدفاع - مثال  
لتسبب معيب فى جريمة تبديد \*

\* لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مستندات تمسك بدلائلها على نفى حصول الاختلاس وندب خبير لفحصها ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وأن التفت الحكم عنه ولم يقسله حقه ولم يعنى بتحصيصه بلوغاً الى غاية الامر فيه ، فإنه يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع \*

( الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ٢٤/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٨٣ )

٩١ - دفع الطاعن بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السموم فيها - دفاع جوهري - التقات الحكم عنه - قصور \*

\* لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستثنائية أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة الكمون فى ١٠/٥/١٩٧١ وتاريخ تحليلها فى ٢٠/٥/١٩٧١ كافية لتوالد السموم فيها ، وكان هذا الدفاع - فى صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها وهو يعتبر من المسائل الفنية التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء رأى

فيها ، ومن ثم فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ماتراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً الى غاية الامر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً ، ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الاجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، فان الحكم يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من قصور بما يعييه ويستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( للطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/٥ س ٢٥ ص ٤٥٨ )

٩٢ - الدفع الذى تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه - هو الذى يبدى صراحة أمامها - انتهاء الطاعن فى مذكرته التى استتداج حصول اكراه - لا يعد دفاعاً به .

✳ من المقرر أن الدفع الذى تاتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما أطمأنت اليه من أدلة الثبوت . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة قدرت إعادة الدعوى للمرافعة ثبتاجلت الدعوى الى جلسات متلاحقة - بعد تغيير الهيئة - حتى جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٢ وفيها أثبت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن ترفع فى الدعوى وطلب الفاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وأشار الى مذكرة ميق أن قدمها فى الدعوى ، دون أن يورد فى مرافعته دفاعاً من الدفع أو طلباً من الطلبات ، ثم صدر الحكم المطعون فيه ، كما يبين من الاطلاع على المقررات أن المنكرة المشار اليها بأسباب الطعن قد تضمنت دفاعاً للطاعن ناقش فيه الأدلة التى استند اليها الحكم الابتدائى فى قضائه بالادانة وأورد بها أنه لا يعقل أن تقول النسوة اللاتى ضبطن بأحد المسكنين المؤجرين من الطاعن ما ورد على لسانهن بمحضر الضبط واستنتج من ذلك أن الأقوال اما انها لم تصدر أصلاً أو أنها كانت وليدة ضغط وتهديد ، كما اورد الطاعن بتلك المذكرة أنه لا يتصور أن يوقع من هو فى مثل مركز الشاهد - الذى قال أنه يشغل منصباً كبيراً فى بلد عربى شقيقى . . . اقراراً بما تضمنه الاقرار المقدم فى الدعوى مستنتجاً من ذلك أن توقيع الشاهد على هذا الاقرار لم يكن الا تحت تأثير اكراه ادبى كان معرضاً له هو خشيته من الغضبية . ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك فى مراقبته الأخيرة باية دفوع ، كما خلت المنكرة التى احوال عليها فى دفاعه من دفع صريح

ببطلان أقوال من اعتمد الحكم على أقوالهم في الإدانة لسدورها نتيجة اكراه أو تهديد ، وكان ما أشار اليه الدفاع في هذه المذكرة لا ينصرف إلا إلى مجرد التشكيك في الدليل المستمد من تلك الأقوال توصلنا إلى عدم تعويل المحكمة عليه مما يد من أوجه الدفاع المرخووعة التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها إن الرد عليها يستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها .

( الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ من ٢٥ ص ٤٩٧ )

٩٢ .. عدم تعرض الحكم لدفاع جوهرى قد يترتب على صحته انتفاء المسؤولية - قصور يعييه - مثال .

✽ إذا كان الثابت من مطالعة المفردات أن الطاعن قرر بمحض الشرطة فور وقوع الحادث أن سببه يرجع إلى وجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الطريق مغطاة الألوان الخلفية لم يرها أثناء سيره إلا على بعد أمتان قليلة فاضطر إلى الانحراف يسارا قليلا ليفادى الاصطدام بها ، لصدمته سيارة نقل كانت قائمة من الاتجاه المضاد ، كما تبين أن محامى الطاعن تمسك بهذا الدفاع في منكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئناف والتي أذنت بتقديمها في فترة حجز القضية للحكم ، فإن الحكم المطعون فيه أن لم يعرض لهذا الدفاع ليقول كلمته فيه ، مع أنه دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية ، يكون قاصرا قصورا معييا ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١/٢٤ من ٢٥ ص ٦٢٢ )

٩٤ - الدفع الذى تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه - هو الدفع الصريح دون غيره من القول المرسل - مثال .

✽ من المقرر أن الدفع الذى تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفع الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل - لما كان ذلك - وكان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بشيء من باقى ما أثاره فى طعنه ، بل كل ماقاله فى هذا الشأن ، أن الأوراق

حافلة بالدفاع « وهو قول مرسل غير محدد فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفع لم تبد أمامها ولا يقدح في ذلك أن يكون غيره من المدافعين عن المتهمين قد أثار تلك الدفع طالما أن المدافع عنه لم يتمسك بها أمام المحكمة »

( الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق ٠ جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤ من ٢٥ من ٦٥٤ )

٩٥- دفع الطاعنة بجهلها القراءة والكتابة وأن المستفيد استوقعها على ورقة لا تدرى ماهيتها - دفاع جوهري - على المحكمة أن تتعرض له أيراداً وهداً \*

\* أن دفاع الطاعنة بجهلها القراءة والكتابة وأن المستفيد استوقعها على ورقة لا تدرى ماهيتها يعد في خصوص دعوى إصدارها شيك بدون رصيد هاما وجوهريا أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن يمحس عناصره كشفا لدى صدقه وأن ترد عليه أن ارتأت أطراحه - أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم \*

( الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٤٦ ق ٠ جلسة ١١/٢٢/١٩٧٦ من ٢٧ من ٩١٩ )

٩٦ - عدم جواز الطع ببطالان الحكم لعدم توقيعه أمام محكمة النقض \*

\* لما كان المبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يرفع ببطالان ذلك الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني ، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض \*

( طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٨ ق ٠ جلسة ٤/٣/١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٥٣ )

٩٧ - عدم تأثير الحكم المؤتى على الدعوى الجنائية - الطع بغير ذلك ظاهر البطلان \*

\* من المقرر أن الحكم الصادر في دعوى منبئية لا تأثير له على



الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى ٠ بل له أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا - لما كان ذلك - وكان من المقرر أيضا أنه لا تثريب على المحكمة أن هى التفتت عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير مسجيد ٠

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق ٠ جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٣٠ ص ٦٤٠)

## الفصل الخامس

### الدفاع المتعلقة بتطبيق قانون العقوبات

#### ٩٨ - الدفع بتفليق التهمة - دفاع موضوعي \*

✳ الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم من من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا \*

( لطن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ١٧/٤/١٩٦١ ص ١٢ ص ٤٣٩ )

#### ٩٩ - الدفع بشيوع التهمة - موضوعي \*

✳ الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا ، بل أن في قضاء المحكمة بإدانة الطاعنين استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها في حكمها ما يفيد أطراحه \*

( لطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق ، جلسة ١٧/٦/١٩٦٣ ص ١٤ ص ٥٤٨ )

#### ١٠٠ - الدفع بتفليق التهمة أو باستحالة الرؤية - من أوجه الدفاع

الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا - كفاية الرد الضمني \*

✳ الدفع بتفليق التهمة أو باستحالة الرؤية بسبب الظلام أو ما شابه يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام أن الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم \*

( لطن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق ، جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٩٠ )

١٠١ - الدفع بتفليق التهمة - من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً .

\* الدفع بتفليق التهمة للمتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل رداً صريحاً .

( لطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٦/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٤٣ )

١٠٢ - الدفع بشيوع التهمة - دفاع موضوعي - عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة - كفاية الرد الضمني .

\* الدفع بشيوع التهمة من وجوه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالتصدي لها اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

( لطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٧٤ )

١٠٣ - الدفع بانقطاع رابطة السببية .

\* الدفع بانقطاع رابطة السببية بين اعتداء المقيم على المجنى عليه والعامة التي تخلفت لديه يطمين أن يكون صريحاً والا فلا تلتزم المحكمة بالرد عليه - ويكون غير مطروح أمامها .

( لطن رقم ١٢٧١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٤٩١ )

١٠٤ - ما يجيز طرح الدفع بتفليق التهمة .

\* لا جناح على محكمة الموضوع ان هي اطرحت دفع المتهم بتفليق التهمة عليه ركوناً منها الى ما أورده في مدونات حكمها من انه لم يتم دليل من التحقيقات على الدافع الذي يدعى المجنى عليها لاتهامه زوراً دون جارتها التي زعم المذكور بأنها المعتدية ، لتعلق ذلك بسلطة المحكمة في تقدير أدلة

الدعوى واستخلاص ما تؤدي اليه من نتيجة مما تستقل به بغير معقب عليها  
من محكمة النقض .

( لطن رقم ٢١١٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥ س ١٨ من ١٣٠٢ )

#### ١٠٥ - قضاء الادانة - مفاده اطراح الدفع بشيوع التهمة ١٠

✽ الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع التي لا تستأهل من المحكمة  
ردا خاصا اذ في قضائها بادانة المتهم استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها  
في حكمها ما يفيد اطراحها له .

( لطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١/١٧ س ١٩ من ٦٩٨ )

#### ١٠٦ - كفاية اثبات الحكم ان المتهم هو وحده الذي ضرب المجنى

عليه - للرد على الدفع بشيوع التهمة لتعدد المعتدين .

✽ ان ما يثيره المتهم بشأن تعدد المعتدين وشيوع الاتهام لعدم تعيين  
محدث اصابات رأس المجنى عليه التي نشأت عنها وفاته ، مما كان يتعين  
معه على المحكمة مؤاخذته بالقدر المتيقن في حقه وهو جنحة الضرب البسيط،  
مردود بما اثبتته الحكم في حقه اخذا بأدلة الثبوت في الدعوى ، انه  
هو وحده الذي ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه فأحدث به الاصابات  
التي أفضت الى موته .

( لطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ من ١١٨١ )

#### ١٠٧ - الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفع الجوهرية - الرد عليه .

✽ من المقرر ان الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفع الجوهرية التي  
يتعين على الحكم ان يرد عليها مستقلا ، بل يكفى أن يكون الرد عليها  
مستفادا من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة .

( لطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٩ س ٢١ من ١٢٧ )

١٠٨ - الدفع بشيوع التهمة لا يستأهل من المحكمة ردا خاصا -  
 قضاؤها بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها يفيد اطلاقها له \*

\* الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا ، إذ في قضائها بإدانة الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ما يفيد اطلاقها له \*

( لطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ ص ٢٣ من ١٢٢٢ )

١٠٩ - تجريح أقوال الشاهد اشارة الى تلفيق التهمة - من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا \*

\* إذا كان الحكم قد اطمأن الى أدلة الثبوت في الدعوى ، ومن بينها شهادة الضابط ، فإن ما يثيره الطاعن وما يسوقه من قرائن لتجريح أقوال الضابط مما يشير الى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم \*

( لطن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ ص ٢٤ من ١٠٢ )

١١٠ - تأخير التبليغ وتلفيق الاتهام - دفاع موضوعي - لا يستوجب ردا صريحا \*

\* أن ما يثيره الطاعن بشأن تأخير التبليغ وتلفيق الاتهام وهو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم \*

( لطن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ ص ٢٤ من ٢٨٢ )

١١١ - الدفع بتلفيق التهمة - موضوعي - لا يستأهل ردا صريحا \*

\* أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل

ردا صريحا • ولما كان الحكم قد حصل دفاع الطاعنة القائم على تلقيف الاتهام بسبب المنازعات القضائية بينها هي وزوجها وبين المجنى عليه والشامدين ، والتقت عنه اخذا بأدلة الثبوت التي لها أصلها الثابت في الأوراق ، فإن ما تثيره الطاعنة ينصل الى جدل موضوعي مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض •

( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق • جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ من ٢٥ ص ١٩٢ )

#### ١١٢ - الدفع بشيوع التهمة أو تلقيفها - موضوعي •

✳ الدفع بشيوع التهمة أو تلقيفها دفع موضوعي لا يستوجب ردًا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم •

( الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٤٤ ق • جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ من ٢٥ ص ٤٣٠ )

#### ١١٣ - بيان المحكمة الأدلة التي عولت عليها - ردًا على الدفع بتلقيق التهمة •

✳ الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردًا صريحا ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكم الإدانة •

( الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٤٤ ق • جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣ من ٢٥ ص ٦١٧ )

#### ١١٤ - الدفع بتلقيق التهمة والتأخير في الإبلاغ - مسألة موضوعية - كفاية الرد الضماني عليها •

✳ أن ما يثيره الطاعنان بشأن تلقيف الاتهام والتأخير في الإبلاغ هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردًا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم •

( طعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق • جلسة ١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ ص ١٦٩ )

#### ١١٥ - الدفع بشيوع التهمة - الرد عليه - استفادة هذا الرد ضمنا من أدلة الإثبات التي عول عليها حكم الإدانة •

✳ ويخصوص ما دافع به ألدفاع من جواز اصابة المجنى عليه من

سلاحه رجلى القوة ( ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ و ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ) المشابهين للسلاح المنسوب للطاعن الثانى استعماله تأكيداً الى شيعر جريمة الشروع فى القتل، فمردود عليه بأن الدفع بشيوع التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

( الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ من ٢٨ ص ٢٨١ )

#### ١١٦ - الدفع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه - ماهيته .

✳ ان الدفع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه هـ الذى يبدى صراحة امامها دون غيره من القول المرسل ، لما كان ذلك - وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يتسك بموجب الاباحة المقررة فى المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ، فليس له ان ينعى على المحكمة عدمها من الرد على دفع لم يبد امامها .

( الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨ ص ٧٨٦ )

#### ١١٧ - الدفع بتطبيق التهمة - موضوعى .

✳ الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت الساتعة التى أوردها الحكم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب للحكم فى صورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ولا فى تمويله فى قضائه بالادانة على اقوال شاهد الاتيأت يدعى ان الشرطة دفعته للشهادة وأن المجنى عليه أصيب فى الحبل ولم ير أحد كيفية اصابته .

( الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ من ٢٨ ص ٨٣٥ )

#### ١١٨ - الدفع بتطبيق الاتهام - دفع موضوعى .

✳ من المقرر ان الدفع بتطبيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

( الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧ من ٣٠ ص ٣٦٦ )

## الفصل السادس

### الدفع المتعلقة بانقضاء الدعوى

١١٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - من النظام العام - تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - شرط ذلك .

✳ من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وإن كان متعلقاً بالنظام العام وتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي الآن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

( لطن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ ص ١٣ من ٥٤٢ )

١٢٠ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

✳ لا يجوز إثارة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي .

( لطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ ص ١٧ من ٤٣٠ )

١٢١ - سبق صدور أمر حفظ - مؤدى ذلك .

✳ من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه . ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب معاملة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصاندة فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائي



رات استبعاد شبهة جنائية الرشوة واقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصفه مرتكباً لجنحة النصب ، ولما كان لكل من واقعت الرشوة والنصب ذاتية خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل فلا يكون لهذا الدفع محل .

( الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٩ من ١٨ ص ٤٦ )

١٢٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - نظام عام .

\* الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماتها واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق - بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي .

( الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ من ١٨ ص ٩٥٥ )

١٢٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - تعلقه بالنظام العام - شرط اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟

\* من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه - أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق - بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .

( الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٠ ص ٣٧٧ )

١٢٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - من الدلوع الجوهرية - عدم ايرائه أو الرد عليه - قصور .

\* متى كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن المطعون ضده دفع بأنه « حكم عليه بالغرامة في قضية أخرى » وهو ما يحمل على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ولما كانت النيابة الطاعنة اثارته

واقترت في طعنها بأنه سبق الحكم على المظعون ضده من ذات الوقائع وسدد الخرامة المقضى عليه بها وأصبح الحكم فيها نهائيا من قبل الفصل في هذه الدعوى ، وكان الحكم المظعون فيه قد دان المظعون ضده دون أن يظعن الى هذا الدفع فلم يورده أو يمن بالرد عليه على الرغم من أنه دفع جوهرى قد ينينى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم المظعون فيه يكون قاصر البيان .

( الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٠ ص ٢٧٧ )

١٢٥ - تعلق النفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنظام العام - جواز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض - شرط ذلك ؟

✽ من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض ، متى كانت مقوماته واضحة من منونات الحكم المظعون فيه ، أو كانت عناصر مسدا الدفع قد انحلت عليها الاوراق بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ من ٢٢ ص ٥٤٩ )

١٢٦ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام - قصور الحكم في ايراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة - وجوب نقض الحكم والاحالة .

✽ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثره في اية حالة كانت عليها الدعوى وإن كان البين مما جرى به منطوق الحكم أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة في منونات حكمها فتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور الامر الذى يعجن محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما حار اثباتها فى الحكم ويتمين لذلك نقض الحكم المظعون فيه والاحالة .

( الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ من ٢٢ ص ٦٢٧ )

١٢٧ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها -  
من النظام العام - جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض - شرط ذلك ؟

✳ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام ويجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه ، أو كانت عناصر هذا الدفع قد انطوت عليها الأوراق ، بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي .  
( الملن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ص ٢٤ من ١٠٨ )

١٢٨ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام -  
جواز اثرته لأول مرة أمام النقض - ما دامت مدونات الحكم ترشح له .  
✳ من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفعور المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

( الملن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ ص ٢٤ من ٥٢٨ )

١٢٩ - دعوى جنائية - دفع بعدم القبول أو عدم جواز نظر الدعوى  
لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة - دفع بقوة الشيء المحكوم فيه - شرط ذلك .

✳ أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها - لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطالب المطالب محاكمة المتهم من أجلها هي يعينها الواقعة الصادرة فيها أمر الحفظ ، وكان يبين من المفردات أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائي رأت استبعاد شبهة جريمة السرقة وأقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعنين بوصفهما مرتكبين لجريمة إحداث العامة ، وإذا كانت لكل من واقعتي السرقة والضرب المحدث عامة مستقيمة ذاتية خاصة وظروف خاصة تتعلق بها المخايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل ، فلا يكون لهذا الدفع محل ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ قضى برفضه .

( الملن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ ص ٢٤ من ١١٥٠ )

١٣٠ - حظر محاكمة الشخص عن الفعل الواحد أكثر من مرة -  
الدفع بعدم جواز المحاكمة - طبيعته - أحكامه \*

\* تنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية على ان :  
« تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع  
المسندة اليه بصدر حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالادانة وإذا صدر حكم  
فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها الا بالطعن فى هذا  
الحكم بالطرق المقررة فى القانون » ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص  
عن الفعل ذاته مرتين لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها  
هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما ان تقدير  
قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة فى المادة ٢/٢٢ من قانون  
المعوقات أو عدم توافرها وان كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا  
انه يتعين ان يكون ما ارتبته من ذلك سائغا فى حد ذاته - لما كان ذلك ،  
وكانت محكمة الموضوع قد اكدت فى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى  
لسبق الفصل فيها - المثار من المحكوم عليه بقولها باستقلال كل من سندی  
الدعويين عن الآخر دون ان يبين من الوقائع التى اوردتها ما اذا كان  
المبلغان المبتنان بالسندين قد سلما الى المحكوم عليه فى الوقت نفسه والمكان  
ذاته ، ام لا وظروف هذا التسليم وما اذا كان الحكم الصادر فى الدعوى  
الاولى نهائيا وبذلك جاء الحكم مشويا بقصور فى بيان العناصر الكافية  
والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه « يتسع له وجه الطعن » بما يعجز هذه  
المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق  
القانون - ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده  
على استقلال أو تعدده مع وحدة الفرض والارتباط - الامر الذى يعيب الحكم  
ويستوجب نقضه والاعادة \*

( الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ م ٢٦ من ٦٦٦ )

١٣١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - مدى  
تعلقه بالنظام العام \*

\* من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها  
وان كان متعلقا بالنظام العام فيجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض  
الا ان قبله مشروط بأن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت

عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق تنأى عنه  
وظيفة محكمة النقض<sup>١</sup>

( الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ س ٣٦ ص ١٧٤٨ )

١٣٢ - رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها  
دون استظهار ما إذا كانت استمرارا لذات الأفعال - قصور<sup>٢</sup>

✽ لما كان قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة  
الفصل فيها لمجرد اختلاف الأعمال التي كانت موضوع الدعوى رقم ٢١٢  
لسنة ١٩٧٤ بلدية عابدين عن الأعمال موضوع الدعوى المطروحة دون أن  
يعنى باستظهار ما إذا كانت التتطبيقات موضوع الدعوى الحالية قد أجريت  
في ذات المباني التي حررت بشأنها القضية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٤ جنح  
بلدية عابدين وما إذا كان اجرائها استمرارا لقيامه بإقامة هذه المباني دون  
ترخيص أم أنها أجريت في زمن منفصل تماما عن الزمن الذي تمت فيه إقامة  
المباني المذكورة حتى يمكن الوقوف من ذلك على ما إذا كانت هذه الأعمال  
في مجموعها نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل قبل صدور  
الحكم في الدعوى ٢١٢ سنة ١٩٧٤ أو لا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون  
مطوبيا بالقصور<sup>٣</sup>

( الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ س ٢٨ ص ٩٥٨ )

١٣٣ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة - واجب  
المحكمة<sup>٤</sup>

✽ الدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التهديد قد وقعت في تاريخ  
معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم  
ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها<sup>٥</sup> . وأذ كانت المحكمة المطعون  
في حكمها لم تجر تحقيقا في هذا الشأن حتى يثبت لها وجه الحقيقة من  
عدمه ، فإن حكمها يكون ناقصا للبيان خلا بحق الدفاع<sup>٦</sup> . لما كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الحكم الابتدائي صحيح رغم أنه لم  
يعرض لدفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة كما سايهر في  
اعتبار بداية السقوط في . . . . . وهو تاريخ ابلاغ الجنى عليه<sup>٧</sup> . دون

أن يحقق دفع الطاعن بأن الجريمة وقعت قبل ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ حتى يتبين له وجه الحقيقة ، فإنه يكون معيبا بما يبطله .

( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ ص ٤٤٧ )

#### ١٣٤ - مناط الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

\* المبرة فيما يختص بما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو بالتاريخ الذي قام فيه بعملية (التشطيب) - موضوع الدعوى الزامنة - للمباني التي كانت محلا للدعوى السابقة المشار إليها وهل كانت عملية (التشطيب) قبل الحكم نهائيا في تلك الدعوى أو بعده .

( الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣ من ٢٩ ص ٧١٨ )

#### ١٣٥ - تعلق الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - بالنظام العام - اغلال الحكم الابتدائي الرد عليه - ولأيده استئنافا وتفسيره - قصور .

\* من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهري وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ أن المدافع عن الطاعنين دفع - أمام محكمة أول درجة - بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات منذ تاريخ الحكم بالإدانة والبطان . ويبين من الحكم الابتدائي أنه بعد أن أشار إلى اتهام النيابة العامة للطاعن بتزوير السندين العرفيين المؤرخين ٦ من فبراير و ٢٥ من يوليو سنة ١٩٦٣ واستعمالهما في الدعوى رقم ٣٦٦١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وإلى طلب النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات أقام قضاءه - بادانة الطاعن بهاتين الجريمتين - على ما يلى : « وحيث أن الدعوى تخلص فى أن المتهم - الطاعن - تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة لاستصدار أمر أداء بالزام الجنو. عليها بأن تدفع له مبلغ ٤٠٠ جنيه بموجب سندين وذلك أجرة ترميم منزلها . وطعن المجنى عليها بالتزوير على هذين السندين وأحيلت الأوراق إلى قسم أبحاث التزيف والتزوير وجاء تقريره رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٠ يتضمن أن هذين السندين مزوران على المجنى عليها وبأشرت النيابة التحقيق وتبين أن المتهم قد ارتكب جريمة التزوير

المبينة الوصف والقيد في التحقيقات . وحجرت الدعوى للحكم أخيرا لجلسة اليوم وقدم الحاضر عن المتهم مذكرة شارحة للدعوى وصمم على طلباته .  
وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيا تطلعن إليه المحكمة مما أجرى من تحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير المرفق وعقابه ينطبق على مادة الاتهام مما يستلزم أخذه بها عملا بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، ولم يضمن إليه إلا ما يتعلق بما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة ، لما كان ذلك ، فقد كان على الحكم - وقد أثر هذا الدفع أمام محكمة أول درجة - أن يمحسه وأن يرد عليه بما يفنده ، لما ينبنى عليه - لئلا يصح - من انقضاء الدعوى الجنائية، أما وهو لم يفعل - بل دان للطاسع بجريمتي التزوير والاستعمال دون أن يتضمن ما يصوغ به رفض هذا الدفع - فانه يكون قاصر البيان .

( لطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ من ٢٣١ )

١٣٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسبق صدور أمر حفظ فيها  
من النيابة - محله - اتحاد الواقعة .

✽ من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من جليها هي بعينها الواقعة الصادرة فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن نيابة الشئون المالية بعد أن باشرت التحقيق في جريمة التعامل بالنقد الاجنبى المسندة الى المطعون ضده وآخرين رأت الامر بقيدهما بغتة الشكاوى وحفظها اداريا لزام رفض ادارة النقد الاذن لها برفع الدعوى الجنائية عنها ومن ثم قامت النيابة المختصة بمباشرة التحقيق في وقائع النصب واقامت الدعوى الجنائية عنها قبل المطعون ضده طالبة عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات بوصفه مرتكبا لجريمة التصب التي لا شأن لنيابة الشئون المالية بالتصرف فيها . ولما كان لكل

من واقعتى التعامل بالنقد الاجنبى والنصب ذاتية خاصة وظروف خاصة  
تتحقق بها المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة السبب فى كل منهما ،  
وكان الاصل ان الامر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد الاوراق بدفتر  
الشكاوى وحفظها اداريا انما انصب على واقعة التعامل بالنقد الاجنبى التى  
لم تاذن ادارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها من وقائع  
النصب التى رفعت بشأنها الدعوى الجنائية ، فانه لا حجية له بالنسبة  
لها ولا يقوم فى صحيح القانون مانعا من نظر الدعوى الجنائية عنها .

( الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/٢١ س ٣٠ ص ٧١٢ )



دفعه



## مقدمة

١٣٧ - عدم اطلاع المحكمة على المحررات المضبوطة ، وانتهائها الى انها عقود مما يستحق عليه رسم دمقة لتساع دون بيان اسانيد ذلك - قصور .

\* متى كان الثابت ان المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دمقة الاتساع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من ان تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الاسانيد التي تبرر ما انتهى اليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، ويتميز معه على محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون .

( تظعن رقم ١٤٣٦ سنة ٢٦ ق ٠ جلسة ١٩٥٧/٤/٨ من ٨ من ٢٧٧ )

١٣٨ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمقة - طبيعته - قصد عام - هو مجرد العلم بالتقليد او التزوير دون اذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية او علمية او فنية او صناعية - اختلاف ذلك عن القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ عقوبات فهو خاص - علة ذلك .

\* يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل وثبة استعمال الشيء المقلد او المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة او بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد او التزوير ، وعلى المتهم وحده اثبات عكس هذا القصد أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمقة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد او التزوير دون اذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية او علمية او فنية او

صناعية ، مما لا يتوافق به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦  
من قانون العقوبات .  
( لطن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٣ من ١٠ إلى ١٥ )

١٣٩ - المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين  
البوليس المقصود بها توقي تداول السمقات في ذاته ، دون أن يلبس هذا  
التداول نية الغش أو أى باعث آخر غير مشروع .

✽ المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين  
البوليس المقصود بها توقي تداول السمقات في ذاته ، دون أن يلبس هذا  
التداول نية الغش أو أى باعث آخر غير مشروع ، يدل على ذلك المقارنة بين  
الالفاظ والمعارات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ٢٠٦ من قانون  
العقوبات ، كما يدل على ذلك أن المشرع اضاف المادة ٢٧ من القانون  
رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومثيلتها المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات لمواجهة  
حالة خاصة ، عبر عنها في بعض المذكرات التفسيرية لهذه القوانين لم  
تكن تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وهي تداول تلك  
السمقات والضوايع ، حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصوداً به استعمالها  
استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو الافراد .  
( لطن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٣ من ١٠ إلى ١٥ )

١٤٠ - تهمة بيع طوايع الدمغة المستعملة ، عدم جواز تحريك الدعوى  
الجنائية بشأنها إلا بناء على طلب مصلحة الضرائب وإلا كانت الدعوى  
غير مقبولة .

✽ من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانوناً لامكان رفع  
الدعوى الجنائية عن تهمة بيع طوايع الدمغة المستعملة والا كانت غير  
مقبولة .

( لطن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ من ١٥ إلى ٧٥٤ )

ذبح ماشية خارج السلخانة



### بيع ماشية خارج السلخانة

١٤١ - محاكمة المتهم أمام المحكمة العسكرية على تهمة بيعه جملاً خارج السلخانة لا يمنع من محاكمته أمام المحكمة العادية على تهمة تسببه من غير قصد ولا تعمد في قتل واصابة بعض الأشخاص ببيعه لحوما فاسدة اكلوا منها واصيبوا .

✽ إذا كان المتهم بعد أن حوكم أمام المحكمة العسكرية على تهمة ذبحه جملاً خارج السلخانة في يوم ممنوع الذبح فيه ، وبيع لم طازج في يوم منع فيه بيع اللحم ، قد قدم للمحاكمة على تهمة أنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل فلان واصابة آخرين ببيعه لحوما فاسدة اكل منها الجنى عليهم واصيبوا ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي في هذه الدعوى الأخيرة رفضت الدفع بعدم جواز نظرهما لسبق الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، فإن واقعتها مختلفة عن واقعة الجنحة العسكرية ومستقلة عنها استقلالاً تاماً . إذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحق بها الغربة التي يمتنع معها امكان القول بوحدة السبب في القضيتين . وإذا كانت الواقعتان ليس بينهما من الارتباط ما يمكن معه عداهما فعلاً واحداً يصح وصفه بأوصاف قانونية مختلفة أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة ، أو عدة أفعال صدرت عن غرض جنائي واحد ، فلا يكون محل للقول بأن المحكمة العسكرية استنفدت كل ما يمكن توقيمه على المتهم من عقاب . ثم انه لا صحة لما يدعى من أن قضاء المحكمة العسكرية بإدانة المتهم على أساس أنه باع لحماً طازجاً في يوم ممنوع الذبح فيه يتعارض مع قول المحكمة في الدعوى الأخيرة أنه باع لحوماً فاسدة ، لأن المفهوم من الأوامر العسكرية الخاصة بتحديد استهلاك اللحوم . أن عبارة اللحوم الطازجة الواردة فيها ، القصد منها اللحوم الناتجة من الذبح للاستهلاك مباشرة دون أن تجرى عليها عملية الحفظ ، هذه هي وحدها المقصود بتحديد استهلاكها ، بعكس اللحوم المحفوظة التي لم يواضع حظر على استهلاكها .

١٤٢ - العقوبة الساجبة التطبيق على واقعة ذبح عجل جاموس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

\* انه لما كان الأمر العسكري رقم ٥٠١ الذي صدر في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٤ قد نص في المادة ٧ منه علي انه « استثناء » من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة والأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ كل من ذبح أنثا البقر ، وأنثا الجاموس المولودة في القطر المصري والتي لم تستكمل نمو السنة القواطع الدائمة وكذلك كل من ذبح أنثا الغنم المولودة في القطر المصري والتي لم تستكمل الأربعة قواطع الأولى الدائمة يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة ، وفصلا عن ذلك تضبط ، وتصادر ، وتعرض للبيع بواسطة مندوبي وزارة التموين ، الحيوانات المذبوحة واللحوم المعروضة للبيع أو المبيحة ، وكذلك اللحوم المخزونة في المحال المشار إليها في المادة الثالثة ، وذلك عدا اللحوم أو مستحضرات اللحوم المنصوص عليها في المادة الثانية ( فقرة ثانية ) ، ثم لما كان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعمول به بعد رفع الأحكام العرفية بالمرسوم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ابتداء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة ٢٠ منه على انه « استثناء » من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣ السابقة الاشارة إليها يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات الى خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء ٠٠٠ وفصلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة - لما كان ذلك كذلك فإن العقوبة الواردة في لائحة السلخانات المشار إليها لا يمكن أن تتناول واقعة ذبح عجل جاموس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بل العقوبة الواجبة التطبيق عليها هي - بمقتضى المادة ٥ من قانون العقوبات - اما العقوبة الواردة بذلك الأمر العسكري واما العقوبة الواردة بالمرسوم بقانون سالف الذكر ايتيها اصلح للمتهم ، ولذلك يكون من الخطأ اعتبار الواقعة - مخالفة معاقبا عليها بالعقوبة المقررة بللائحة السلخانات .



## ١٤٣ - عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع - مسئولية .

بمضى كانت النيابة العامة قد انتهت الطاعن بصفتها مالكا للمحل .  
وآخر بصفتها عاملا بانهما :

( ١ ) عرضا للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة .

( ٢ ) عرضا للبيع أغذية معشوشة مع علمهما بذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو المسؤول عن إدارة المحل - ولم يذاع الطاعن في ذلك - ولما كان العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العام والمستهلك عن إدارة المحل معلمتي تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما - ومن ثم فأن منعه في هذا الشأن ( من أنه لا يمكن أن يسأل عن هذه التهمة غير شخص واحد ) يكون على غير سند .

( الملح رقم ٨٢٨ لسنة ٤٨ ق . ٠ جلسة ١٩٧٣/١٩/٢٣ ص ٢٩ من ٨٢١ )

## ١٤٤ - عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع - عرض أغذية معشوشة للبيع - ارتباط بين الجريمة - أثره من حيث العقوبة الواجب توقيعها -

\* حتي كانت التهمة الأولى المسندة الى الطاعن - عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة - معاقبا عليها طبقا لأحكام المادتين ١٣٧ ، فقرة ( ١ ) ، ١٤٢ فقرة ( و ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والتي تعاقب بالحبس مدة ٦ تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود ( ١ ) « تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح » ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المجزؤ أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة - وليس بأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ كما وصفتها النيابة العامة وسأيرها الحكم المطعون فيه - وكانت التهمة الثانية - عرض للبيع أغذية معشوشة - معاقبا عليها طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات

ولا تتجاوز مائة جنيه أو ياحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة المواد موضوع الجريمة . ولما كان ذلك وكانت الجريمتان المبهندتان الى الطاعن مرتبطتين ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - وهى الجريمة الثانية المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٣٣ عقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة والاكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين والمصادرة اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣ س ٢٩ ص ٨٢١ )

## رَبَا فاحش

الفصل الأول : أركان الجريمة

الفصل الثاني : إثبات الجريمة

الفصل الثالث : تسبيب الأحكام

الفصل الرابع : مسائل متنوعة



## الفصل الأول

### أركان الجريسة

١٤٥ - اعتبار تجديد الدين مع تقاضى فوائد ربوية عملية ربوية  
مستقلة تحسب في ركن العادة .

✽ أن القرض الواحد إذا تكرر احتساب فوائد ربوية على باقية كان  
هذا التجديد عملية ربوية مستقلة وأجبا احتسابها في تكوين ركن العادة .  
( جلسة ١٥/٤/١٩٣٣ ملن رقم ١٦٤٤ سنة ٣ ق )

١٤٦ - اعتبار تجديد الدين مع تقاضى فوائد ربوية عملية ربوية  
مستقلة تحسب في ركن العادة .

بإذنا كانت الواقعة تخلص في أن شخصا اقترض آخر مبلغ ثلاثين  
جنيها لمدة ستة أشهر بفائدة قدرها ثلاثة جنيهات ولما حل موعد السداد  
وهجز المدين عن الدفع حرر الدائن سندا آخر بدل الاول بمبلغ ستة وثلاثين  
جنيها لمدة ستة أشهر أخرى ولما حل الموعد ولم يدفع جدد له الدين وكتب به  
سندا آخر بمبلغ ٤٢ جنيها و ٤٥٠ مليما لمدة ستة أشهر أخرى ولما حل  
الموعد ولم يدفع جدد الدين بسند آخر قيمته ٥٤ جنيها و ٥٧٠ مليما لمدة  
ستة أشهر أخرى فإن وقائع التجديد هذه قد تغير فيها الاتفاق  
على قيمة الفوائد إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحرر بها  
السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائد ان قيمة الفوائد قد ارتفعت  
ولا معنى لذلك الا ان الدائن كان يقتضى فوائد مركبة اي فوائد على الفوائد  
التي استحققت ولم تدفع او أنه على الأقل كان يحسب فوائد بسيطة أعلى  
من الفوائد التي كان متفقاً عليها في اول الأمر . ومفاد هذا أو ذاك أن  
عنصرا جديدا قد دخل على الاتفاق الاصلي فلا يمكن والحالة هذه أن يقال  
أن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرر  
للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب فوائد  
التأخير بل ان هذا القدر من التغيير كاف لاعتبار الاتفاقات الأخيرة

عقود اقراض جديدة يتحقق بحصولها عقب عقد الاقراض الاول ركن العادة في جريمة الاقراض برضا فاحش ويكون ما وقع من هذا الدائن معاقبا عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة الثالثة من قانون العقوبات \*

( جلسة ١٩٣٣/١٢/١١ طسن رقم ٦١ سنة ٤ ق )

١٤٧ - وجوب الاعتداد في توفر ركن الاعتقاد بالقروض التي حصل الاتفاق عليها ولم يمض بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى مدة ثلاث سنوات \*

\* اذا لم تتوصل محكمة الموضوع الى معرفة اليوم والشهر اللذين وقعت فيهما كل واقعة من وقائع الاقراض بالربا الفاحش فاكتفت فيما يتعلق بالواقعتين اللتين اتخذتهما اساسا للدانة بذكر السنة في كل منهما ولكنها في احدي الواقعتين قد ثبت لها انها وقعت في اواخر سنة ١٩٢٦ ( مثلا ) وكان التحقيق لم يبدأ الا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ فهاتان الواقعتان بانضمام احدهما الى الاخرى تصلحان لتكوين ركن الاعتقاد من جهة اذا كان لم يمض بينهما ثلاث سنين وتكفيان لاقامة الدعوى العمومية علي المقرض من جهة اخرى لان احدهما لم يمض عليها الى يوم التحقيق ثلاث سنين \*

( جلسة ١٩٣٣/١٢/٢٧ طسن رقم ٢٠٨٦ سنة ٤ ق )

١٤٨ - اعتبار تجديد الدين مع تقاضى فوائد ريوية عملية ريوية مستقلة تحسب في ركن العادة \*

\* اذا تكرر تجديد سند الدين باضافة فوائد فاحشة الى اصل المبلغ وكان كل تجديد يختلف عن سابقة اصلا وفائدة فكل تجديد يعتبر قرضا ريويا مستقلا عن الآخر ويصح ان يتكون من تعدده ركن العادة المطلوب في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات « قديم » \*

( جلسة ١٩٣٤/٢/٢٦ طسن رقم ٥٨٢ سنة ٤ ق )

تعليق : يعرض الحكم محل التعليق لجريمة الاعتقاد على الاقراض بالربا الفاحش وهي الجريمة التي نصت عليها المادة ٢/٢٣٩ من قانون

العقوبات ، والبادئ ان محكمة النقض لم تعتبر تجديد الدين بمثابة قرض جديد يحتسب فى تكوين ركن الاعتياد ، وهذا الاتجاه مصنفاد من استلزام المحكمة لتوافر ركن الاعتياد فى الحالة التى يتفق فيها المقرض والمقرض على مد أجل الدين ان يدخل على الاتفاق الاصلى عنصر جديد كاختلاف مبلغ الدين أو سعر الفائدة أو احتساب الفوائد مركبة .

وينتقد الامتاز الدكتور عمر السعيد رمضان هذا الذى ذهبت اليه محكمة النقض بقوله انه لافرق فى الواقع بين أن يستلم المقرض مبلغ الدين يوم الوفاء ثم يقرضه ثانية للمدين فى نفس اليوم بنفس الشروط وهذه الحالة تعد بلا شك قرضا جديدا ، وبين ما اذا اتفق على أن يبقى الدين لدى المقرض مدة أخرى بنفس الشروط . ( دروس فى جرائم الاعتداء على المال - ١٩٦٢ من ٢٢١ )

١٤٩ - تحقق الركن المادى فى جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا بمجرد الاقراض مقابل الفائدة الربوية ولو لم يستول المقرض فعلا على الفائدة المذكورة .

✽ الركن المادى فى جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد زائدة على الحد الأقصى الممكن قانونا يتحقق بمجرد الاقراض مقابل تلك الفائدة الربوية ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلا على الفائدة المذكورة فإذا اغفل الحكم بيان حصول الاستيلاء فلا بطلان .

( جلسة ١٨/٢/١٩٣٥ طن رقم ٤٤٢ سنة ٥ ق )

١٥٠ - توفر ركن العادة بحصول قرضين ربويين مختلفين ولو

لشخص واحد .

✽ يكفي لتوافر ركن العادة فى جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش وجود قرضين ربويين مختلفين ، ولو لشخص واحد ، فى وقتين مختلفين ، فلا يشترط تعدد المجنى عليهم . فإذا فصلت المحكمة فى حكمها . المعاملات المتعددة التى تمت بين المتهم واحد المجنى عليهم تفصيلا وأقيا بذلك كل معاملة وتاريخها ومقدار الفائدة الربوية فيها ، ثم دلت على وجود الربا.

الفاحش في هذه المعاملات جميعها . واستنتجت من كل ذلك أن ركن العادة متوافر كان ما خلصت إليه من ذلك صحيحا ، وكان حكمها مبينا لركن العادة والمراقبة الجنائية التي أسست عليها الادانة .

( جلسة ١٩٣٦/١٢/٧ طعن رقم ٢٤٥٢ سنة ٦ ق )

١٥٩ - اعتبار تجديد الدين مع تقاضى فوائد ربوية عملية وبسوية مستقلة تحسب في ركن العادة .

✽ إن جريمة الاعتياد على الاقتراض بالربا تتم باقراض الجاني قرضين ربويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنين وكل تجديد للدين مع تقاضى فوائد ربوية يعتبر عملية مستقلة تحتسب في ركن العادة .

( جلسة ١٩٣٦/٥/٢٩ طعن رقم ١١٣٠ سنة ٩ ق )

تعليق : جرى قضاء محكمة النقض على أنه في جرائم الاعتياد لا يجوز أن يفصل بين الفعلين المتطلبين للكشف عن الاعتياد مدة تجاوز المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية . والحكم محل التعليق هو تطبيق لهذا المبدأ بخصوص جريمة الاعتياد على الاقتراض بالربا الفاحش، حيث انتهى الى أنه لا يجوز أن تفصل بين القرضين أو بين القرض الأخير واتخاذ الاجراءات الجنائية مدة تجاوز ثلاث سنوات .

وقد تعرض الحكم محل التعليق للنقد بدعوى أن كل فعل على حدة لا يعد جريمة ولا تنشأ عنه بذاته دعوى جنائية ، فلا يكون ثمة محل لاشتراط ألا تمضى عليه المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ، ولكن يرد على هذا النقد بأنه إذا كانت هذه المدة كافية لإغضاء السلطات العامة نظرها عن جريمة تكاملت أركانها فهي من باب أولى كافية لإغضاء النظر من واقعة تعد جزءا من الجريمة . والحقيقة أن كل فعل متطلب للكشف عن الاعتياد هو عنصر للجريمة ، والقانون لا يتطلب أن يكون الزمن الفاصل بين عنصرين متتاليين في جريمة غير مجاوز مدة معينة ، بل يكفي باجتماع عناصر الجريمة في وقت معين ويشترط ألا يمضى بين هذا الوقت واتخاذ الاجراءات الجنائية الزمن المحدد لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية . وإذا كانت حجة الرأي محل الانتقاد أن مضى مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى بين الفعلين يجعل السلطات العامة تفض النظر عن الفعل الأول ،



فإن منطق هذا الرأي يقود الى القول بأنه إذا كان الزمن الفاصل بين الفعل الاول واتخاذ الاجراءات الجنائية مجاوزا هذه المدة فمن المتعين غرض النظر عنه على الرغم من أن المدة الفاصلة بينه وبين الفعل التالي له وبين هذا الأخير واتخاذ الاجراءات الجنائية لا تتجاوز المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى . ويعتقد الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى ( صاحب الرأي المتقدم ) أن الرأي السليم هو ما ترك تقدير الزمن الفاصل بين الفعلين لقاضى الموضوع . ذلك أن علة اشتراط تقارب الفعلين زمنيا هي لزوم ذلك للكشف عن حالة من التكرار المنتظم يقوم بها الاعتياذ ، ومن المصير تحديد هذا الزمن على نحو مجرد . إذ لظروف كل جريمة دلالتها على ذلك ، وقاضى الموضوع هو الذى يستطيع تحديد هذه الظروف واستظهار دلالتها ، وله أن يعتبر التقارب الزمنى أحد الظروف الكاشفة عن الاعتياذ . ( شرح قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٧٧ من ٣٤٦ و ٣٤٧ ) .

١٥٢ - وجوب الاعتياذ فى توفر ركن الاعتياذ بالقروض التى حصل الاتفاق عليها ولم يمض بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى مدة ثلاث سنوات .

✽ جرى قضاء محكمة النقض فى الجرائم ذات العادة على وجوب الاعتياذ فى توافر ركن الاعتياذ بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والى تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات . وذلك سواء اكانت تلك الوقائع خاصة بمعنى عليه واحد أو أكثر .

( جلسة ١٩٣٩/٥/٢٩ طعن رقم ١٠٣١ سنة ١٩٣٩ ق ١ )

١٥٣ - ما يكفى قانونا فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا .

✽ يكفى قانونا فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا أن تكون القروض الربوية التى حصل الاتفاق عليها لم يمض بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى مدة ثلاث سنوات .

( جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٩ طعن رقم ١٨٣٨ سنة ١٩٤٠ ق ١ )

١٥٤ - العبرة في تكوين ركن العادة هي بعقود القرض وليست باقتضام الفوائد .

✽ ان مجرد دفع الفوائد عن الدين لا يعتبر قرضاً آخر . ولذلك فلا يصح اعتباره في تكوين ركن العادة في جريمة الاقتراض بالربا الفاحش .

( جلسة ١١/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١٠٢٠ سنة ١٢ ق )

١٥٥ - توفر ركن العادة بحصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد .

✽ يكفى لتوافر ركن الاعتیاد في جريمة الاقتراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مستقلين أي لشخصين (ثنيين أو لشخص واحد في فترتين مختلفتين .

( جلسة ١١/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١٠٢٠ سنة ١٢ ق )

١٥٦ - توفر ركن العادة بحصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد .

✽ يكفي لقيام ركن الاعتیاد في جريمة الاقتراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مختلفين . فاذا كان المتهم قد اقترض شخصاً في سنة ١٩٣٦ مائة جنيه لمدة ثلاث سنوات واخذ عنها كمبيالة بمبلغ ٢٠٨ جنيهات أي بفائدة قدرها ٣٦ جنیه سنوياً ، ثم لما حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يقم به المدين كتب عليه كمبيالة أخرى بمبلغ ٧٢ جنیه مقابل فوائد المائة المذكورة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم في خلال سنة ١٩٣٨ اقترض شخصاً آخر مبالغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانوناً ، فان ركن الاعتیاد يكون متوافراً في حقه .

( جلسة ٢/٤/١٩٤٥ طعن رقم ٢١ سنة ١٥ ق )

١٥٧ - جريمة الاعتقاد على الاقراض بالربا الفاحش - العبرة فيها بعقود الاقراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد الربوية - متى لا تنقضى الدعوى الجنائية فيها ؟ اذا لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات \*

\* العبرة في جريمة الاعتقاد على الاقراض بالربا الفاحش هي بعقود الاقراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد الربوية ، فمتى كان يبين من الحكم ان المتهم اتفق علي عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من المدة المقررة قانونا لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية ، فانه بهذا يكون قد اثبت توفر ركن الاعتقاد كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنها \*

( لطن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق • جملة ١٥/٣/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٤٠ )

١٥٨ - جريمة الاعتقاد على الاقراض بالربا الفاحش - أركانها •

\* لما كان الحكم المضمن فيه قد خلص الي عدم وجود جريمة فيما نسب الي المظنون ضدها بالتهمة الأولى تأسيساً على عدم توفر أحد الأركان التي استلزمها الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب اليه الحكم من ان الحاجة الي الاقتراض لاتوفر ذلك الركن الفاقد - صحيحاً في القانون • ذلك بأن وراء كل قرض حاجة تدفع المقرض اليه ، ولم ينصرف قصد الشارع في تأثيم الفعل إلا الي حالة معينة هي التي يستغل المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلي أو الخلق ، وكان الفعل بعد اذ انصهر عنه التأثيم لا يعدو أن يكون علي ما دل عليه الحكم - مجرد تعامل مدني يخرج التقاضي في شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية \*

( لطن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق • جملة ٢/٣/١٩٦٤ م ١٥ ص ١٦٦ )

١٥٩ - قوام جريمة الاقراض بالربا الفاحش هو الاعتقاد الذي يتم عليه توالي القروض الربوية ولو لشخص واحد \*

\* تتطلب جريمة الاعتقاد علي الاقراض بالربا الفاحش - كما هي

معرفة في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات - حصول  
الاعتیاد على الاقتراض بفاحش الربا ، وهو وصف يقوم بنفس القرض ويدل  
عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد متى زادت الفائدة المشترطة  
في كل قرض على الحد الأقصى للفائدة التي يجوز قانونا الاتفاق عليها  
وما يلابس الفعل المادى المستفاد من تعدد الاقتراض من قصد جنائى  
لا يحتاج في تقريره الى بيان وهو العلم بمأهية الفعل المخالف للقانون .

( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٧٣ )

#### ١٦٠ - جريمة الاقتراض بالربا الفاحش - قوامها .

\* أن قوام جريمة الاقتراض بالربا الفاحش هو الاعتیاد الذى ينم عليه  
توالي القروض الربوية التى يتكون من مجموعها الفعل المؤثم . ومن ثم فإن  
ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذى يتحقق به البيان المعبر  
لتاريخ الواقعة بالمعنى الذى تقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التركيب .

( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٧٤ )

#### ١٦١ - جريمة الاقتراض بالربا الفاحش - تحققها - العبرة فيه .

\* المبررة في تحقق جريمة الاقتراض بالربا الفاحش هي يعقود  
الاقتراض ذاتها ، وليست باقتضاء الفوائد . ولما كان الثابت بالحكم أن  
العقود المتفق عليها لم يمس بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع  
الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة  
قانونا لانقضاء الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر  
من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس الى بدء اجراءات المحاكمة ، وكان  
الطاعن فحسلا عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذى تشهد  
معدونات الحكم بنقيضه ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنتقض .

( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٧٤ )

## الفصل الثاني

### اثبات الجريمة

١٦٢ - اثبات الاعتقاد على الاقتراض بطرق الاثبات كافة ولو زادت.  
قيمة القرض على ألف قرش .

✽ عقد الاقتراض بالربا الفاحش يعتبر في جملته واقعة هي التي يتكون منها الفصل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فيجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ويجوز اذن اثباتها واثبات الاعتقاد عليهما بكافة الطرق القانونية. ومنها البينة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

( جلسة ١٦/٣/١٩٣٦ طن رقم ٦٨٩ سنة ٦ ق )

١٦٣ - واقعة الاقتراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها - جواز اثباتها بكافة الطرق القانونية .

✽ واقعة الاقتراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها يجوز اثباتهما بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت القروض على ألف قرش .

( للطن رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ ق . جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٤٠ )

١٦٤ - واقعة الاقتراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها - جواز اثباتها بكل الطرق .

✽ واقعتا الاقتراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها يجوز اثباتهما بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت القروض على ألف قرش .

( للطن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٤٠ )

### ١٦٥ - الفعل الجنائي في جريمة الربا - عقد القرض - اثباته .

✽ ان عقد القرض بالربا الفاحش لا ينفك عن جريمة الربا لانها تنشأ منه وتلازمه ، فمفود القرض بهذه المثابة تعتبر في جملتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣/٢٢٩ من قانون العقوبات فتجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ويجوز اذن اثباتها واثبات الاعتياذ عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالاثبات فى المواد المدنية فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التى تعزز الادعاء بان الدليل الكتابي يتضمن تحايلا على القانون او مخالفة للنظام العام حتى يجوز الاثبات بالبينة والقرائن .

( للطن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ص ٤٣٦ )

### الفصل الثالث

#### تسييب الأحكام

##### ١٦٦ - وجوب استظهار الحكم لتواريخ وقائع الاقراض \*

✳ الحكم الذي يعاقب على جريمة الاعتياد على اقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى قانونا يجب أن يتضمن - فيما يتضمن من بيان الوقائع المكونة للجريمة المعاقب عليها - تواريخ وقائع الاقراض ، للتحقق مما اذا كانت تلك الوقائع لها اثر قانوني باق وأنه لا يزال يصح الاعتماد عليها في تكوين ركن الاعتياد على الاقراض بالفائدة المحظورة . فاذا قصر الحكم في هذا البيان كان معيبا متعينا نقضه \*

( جلسة ١٩/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ٦٦٨ سنة ٢ ق )

##### ١٦٧ - وجوب استظهار الحكم لتواريخ وقائع الاقراض \*

✳ انه لما كان الاقراض بالربا الفاحش من جرائم العادة وكانت هذه الجرائم لا يثبت فيها ركن الاعتياد الا بوقائع لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ البدء في اجراءات التحقيق أو الدعوى مدة الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في اقامة الدعوى في مواد الجنيح فانه يجب ان يكون الحكم الصادر بالادانة في هذه الجريمة صريحا في توافر ركن العادة على هذا الوجه . فاذا اكتفى الحكم بذكر التواريخ التي بدأت فيها القروض وكانت هذه التواريخ ترجع الى اكثر من ثلاث سنين قبل مادون فيه من التواريخ الخاصة باجراءات التحقيق والدعوى ثم بالقول بأن المادون صارت بعد هذه التواريخ تجدد بقوائد باهضة ولم يمن بذكر التجديدات التي حصل فيه كل تجديد من التجديدات التي قال بها تاركا هذه التجديدات مجهلة تجهيلا لا يمكن معه الوقوف على المدة التي مضت بين كل تجديد وآخر ولا على وقت حصول آخر تجديد بالنسبة لتاريخ اجراءات التحقيق التي تمت في الدعوى ، فان هذا الحكم يكون متعينا نقضه لقصوره في البيانات التي تتمكن بها محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح \*

( جلسة ١٨/١٢/١٩٣٩ طعن رقم ٥٤ سنة ١٠ ق )

## ١٦٨ - وجوب استظهار الحكم تواريخ وقائع الإقراض •

✽ إذا كان ما ذكره الحكم في بيان واقعة الدعوى ومسى الاعتياد على الإقراض بغوائد تزيد على إحد الأقصى وفي صدد الرد على دفاع المتهم بسقوط الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين آخر قرض وبين بدء التحقيق معه يفيد أنه اعتبر تاريخ بدء التحقيق في التهمة يوما معينا ، وكان هذا اليوم - علي ما هو مستفاد من الحكم ذاته - هو الذي بوشر فيه التحقيق في جريمة أخرى بناء على بلاغ مقدم عنها من المتهم ، وكان مما ذكرته المحكمة في حكمها أن الشهود اجمعوا على أن المتهم عقد معهم قروضا ربوية منها ما هو لاحق للقروض التي اعتبرت بها في ادانته دون أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ولا مضمون شهادتهم ولا تواريخ قروضهم ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان •

( جلسة ١٦/١٢/١٩١٧ طعن رقم ١٦٤٢ سنة ١٧ ق )

## ١٦٩ - جريمة الإقراض يريا فاحش - ركن العادة - عدم بيان الحكم لسعر الفائدة التي حددتها المتهم ومدى مخالفتها للقانون - قصور •

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم « الطاعن » في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش قد أورد - في حديثه عن ركن العادة - بيانا للقروض التي عقدها المتهم ومقدار الدين فيها ، إلا أنه لم يبين سعر الفائدة التي حددتها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعيئا نقضه •

( الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق • جلسة ١٦٦٢/١/٣٠ من ١٣ ص ١٦٦ )



## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

١٧٠ - جواز معاقبة المحكوم عليه في جريمة إقراض بالربا بتهمة استمراره علي تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الاول .

\* اذا صدر على شخص حكم في جريمة اقراض بالربا الفاحش فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة اخرى بتهمة استمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الاول . ولا يحتج علي هذا بأن واقعة الاقراض واحدة وبأنه قد عوقب من اجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة اخرى ، ذلك بأنه ما دامت وقائع الفوائد الربوية متجددة فلا مانع قانونا من تكرار العقاب على ما استجد منها بعد الحكم الاول .

( جلسة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق )

١٧١ - لا تأثير لتصفية الحساب الذى تجريره المحكمة المدنية بين الدائن والمدين على جريمة الاقراض بالربا .

\* اذا ارتهن الدائن أرض مدينه نظير مبلغ الدين ولم يضع يده علي المدين المرهونة بل جرى على اقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الاقصى المباح قانونا تحت سhtar الايجار ثم طرح امر هذا القرض علي المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على اساس تقدير ما تغلله الارض من ريع واستنزال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان يتقاضاها الدائن وخصم ما زاد على ذلك من اصل الدين ، فتصفية الحساب علي هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الاقراض بالربا الفاحش التي ارتكبها الدائن بالاتفاق عليها ويتقاضى الفوائد الربوية لمعلا .

( جلسة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق )

١٧٢ - عدم جواز رفع المقترض جنحة الاعتياد على الإقراض بالطريق المباشر أو الادعاء بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة .

✽ أن الأمر المعاقب عليه في جريمة اعتياد الإقراض بالربا الزائد على الحد القانوني إنما هو الاعتياد ذاته وهو وصف يقوم بذات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقترضين . فليس لهؤلاء أن حق المطالبة بتعويض ما بل كل ما لهم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائداً على الفائدة القانونية باعتباره مدفوعاً بغير حق وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يصوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

( جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٥ ق )

١

١٧٣ - الإقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة .

✽ أن الإقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الاعتياد فتتم الجريمة فيه متى أقرض الجاني قرضين ربويين مختلفين لم يمض بينهما ثلاث سنين ، ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في هذه الجريمة بمضي ثلاث سنين على القرض الأخير قبل إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى . وتجديد الدين - سواء حصل صراحة بتحرير سند جديد عنه أم ضمناً بعد أجل الدين - مع تلقاها فوائد ربوية عن التجديد يعتبر عملية ربوية قائمة بذاتها تحتسب في تكوين ركن الصادة .

( جلسة ١٩٣٧/٣/٢٩ طعن رقم ٩٠٦ سنة ٧ ق )

١٧٤ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والقرارات .

✽ إذا كانت الواقعة التي اعتبرها الحكم إقراضاً بالربا الفاحش هي أن المتهم قد استأجر بمقتضى عقد من المقترض فدانين بمبلغ ١٤ جنيهاً ثم أجرهما بدوره إلى ابن المقترض بمبلغ ١٩ جنيهاً . وذلك لما استظهرته المحكمة من أن قصد العاقلين إنما كان في الواقع الاقتراض بفوائد تتجاوز

الحد القانوني ، لا الاستئجار والتأجير ، فلا يجوز التمسك بعبارة  
المعدين المذكورين والمناقشة في صحة التفسير الذي ذهبت إليه المحكمة  
ما دام مبنياً على ما يسوغه .

( جلسة ١١/٤/١٩٣٨ طعن رقم ٧٤٥ سنة ٨ ق )

١٧٥ - الاحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بانها تشمل  
فوائد ربوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن  
الاعتیاد على الاقتراض بالريا المدعى به .

\* الاحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بانها تشمل  
فوائد ربوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن  
جريمة الاعتیاد على الاقتراض بالريا المدعى به لأن المحاكم الجنائية بحسب  
الاصل ، غير ملزمة بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

( جلسة ٨/٤/١٩٤٠. الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ١٠ ق )

١٧٦ - تعاقب التهم على قرض واحد بعد الحكم بادانته لا يكفى  
لتحقيق الجريمة من جديد .

\* ان جريمة الاعتیاد على الاقتراض بفوائد تزيد على الحد الاقصى  
الممكن الاتفاق عليها قانونا الماعقب عليها بالمادة ٣/٣٣٩ من قانون  
المعقوبات تتطلب مقارفة الجاني قرضين أو أكثر من قبيل ما نصت عليه تلك  
المادة ، وتنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية على انه :  
« تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة  
فيها اليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الادانة » . واذن فمتى كان  
الناظر بالحكم أن الطاعن لم يعقد سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه  
بالادانة لاعتیاده على اقتراض نفوذ بفوائد تزيد على الحد الاقصى ، فان الحكم  
المطعون فيه يكون مخطئاً فيما قضى به من ادانة الطاعن ، تأسيساً على انه  
وان لم يتعاقب بعد الحكم إلا عن قرض واحد إلا أن هذا منه يدل على أن  
عادة الاقتراض بالفوائد الربوية لا تزال متصلة فيه . ذلك بأن الحكم السابق

صدوره على الطاعن قد عاقبه علي الوقائع السابقة عليه باعتبارها عنصرا من عناصر الاعتياد الذي دانه به ، ومن ثم فلا يصح اتخاذها عنصرا لاعتياد جديد وإلا لكان ذلك تكرارا للمحاكمة على ذات الوقائع ، الامر الذي تنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات صراحة علي عدم جوازه .

( جلسة ١٩/١٠/١٩٥٣ طسن رقم ٤١٨ سنة ٢٣ ق )

### ١٧٧ - متى تبدأ مدة السقوط في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا .

لعل ان العبرة في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا هي بعقود الاقراض وليست باقتضاء الفوائد الربوية . وذلك هو صريح لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات القديم المقابلة والمطابقة للمادة ٢٢٩ من القانون الحالي التي تعاقب على هذه الجريمة . فقول الحكم ان العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد ، وان مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد - هذا القول خاطيء . ولكن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم اذا كان قد تبين من وقائع الدعوى ان المتهم اتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر ، اكثر من الثلاث السفوات المقررة قانونا لسقوط الحق في اقامة الدعوى ، فانه بهذا يكون قد اثبت توافر ركن الاعتياد كما عرفه القانون ، وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها . اما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له في هذا الخصوص إلا اذا كانت المحكمة قد اقتنعت بانه كان في ظروف وملابسات تدل على أن العقد السابق قد حصل الاتفاق علي تجديده مرة أخرى ، فحينئذ . . . وحينئذ فقط ، يصح الاعتداد بهذا التاريخ باعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٢ طسن رقم ٢٢٤٠ سنة ١٢ ق )

### ١٧٨ - عدم جواز رفع المقرض جنحة الاستياد على الاقراض بالبطريق المباشر او الادعاء بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة .

✽ ان قضاء محكمة النقض قد استقر في تفسير القانون علي أنه

لا يقبل من المقترض في جنحة الاعتداء على الاقراض بالريا الفاحش ان يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعي بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة ، سواء كان قرضه واحدا أو أكثر ، لأن القانون لا يعاقب على الاقراض لذاته وإنما يعاقب على الاعتساف على الاقراض ، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين ، أما الضرر الذي يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عملية الاقراض المادية ، وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا على الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل ، والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع الى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك الا قرض واحد ، أي ولو لم يكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئا مباشرة عن جريمة .

( جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٢١ سنة ١٥ ق )

١٧٩ - المقترض بالريا - مجنيا عليه في الجريمة - حقه في الطعن في أمر النيابة بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

\* سوى القانون في المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه الذي لم يدع مدنيا - في حق الطعن في الارام الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . والمجنى عليه في حكم المادتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء اكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف اليها الشارع ، فمتى تحدد لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع إياه تحقيقا للمساواة القانوني وذلك بصرف النظر عما اذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرراً منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . ولما كان

الاقراض بالربا الفاحش سواء في صورته البسيطة المؤتمنة بالفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٣٩ عقوبات أو في صورة الاعتياد المؤتمنة بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه التي حماية المقترضين ، فهو اذن اعتداء علي حق من حقوق المقترض المالية ينطوي على ابتزاز جانب من ماله بغير حق ، فيكون المقترض مجنيا عليه متى اكتملت اركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ولو لم يتحقق له صفة المدعى المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . وكان الثابت من الوقائع كما أوردتها الامر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي اقترضها لهولغيره كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانونا وقد تمت في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه الى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فإنه يكون مجنيا عليه في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش المنسوبة الى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالألا وجه لرفع الدعوى الجنائية .

( لطن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٤٥ )

#### ١٨٠ - جريمة الاعتياد بالربا الفاحش - عدم جواز الادعاء فيها مدنيا امام المحاكم الجنائية .

✽استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش - لا يجوز فيها الادعاء المدني امام المحاكم الجنائية سواء أكان المجنى عليه قد تعاقد في قرض ريوي واحد أم أكثر ، وذلك لأن القانون علي ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا يعاقب على الاقراض في ذاته وإنما يعاقب على الاعتياد على الاقراض ، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في القانون حين قضى بعدم قبول تلك الدعوى المدنية يكون غير سديد ، ولا يكون له بعد اذ تقرر عدم قبول تلك الدعوى أن يتحدث بأى وجه من وجوه الطعن علي قضاء الحكم في الدعوى الجنائية بالبراءة .

( لطن رقم ١٧٥ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦١/٣/٢٧ س ١٥ ص ١٦٦ )

## رسم

الفصل الأول : رسوم قضائية وتوثيق

الفصل الثاني : رسوم الإنتاج والاستهلاك





## الفصل الأول

### رسوم قضائية وتوثيق

١٨١ - انسحاب قرار لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض على الكفالة المنصوص عليها في م ٣٦ من قانون انشاء محكمة النقض .

\* القرار الذي تصدره لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض ينسحب أيضاً على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون انشاء محكمة النقض ، ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن صفوف الأعباء المالية التي نصت المادة ٥٢ من الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها ، فإنه فضلاً عن أن الكفالة لم يكن لها وجود في ذلك الوقت ، فالأحوال التي عدتها تلك المادة وأجازت بشأنها الإعفاء لم تذكر على سبيل الحصر ، وإنما ذكرت على سبيل المثال . وهي على تنوعها ، تدل على أن فرض الشارع إنما هو عدم تكبيد الفقير دفع أي مبلغ مما تستلزمه إجراءات الدعوى لحين الفصل فيها .

( جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ طعن رقم ٢١٩٢ سنة ٢ ق )

١٨٢ - عدم حكم محكمة أول درجة بمصاريف الدعوى المدنية ابتدائياً لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه .

\* إذا كان الحكم الابتدائي لم يقض بالزام واحد من المتهمين بشيء من التعويض المدني ، ولم يلزم المتهم الآخر بالمصاريف حين إلزامه وحده بالتعويض ثم جاء الحكم الاستئنافي فأيد الحكم الابتدائي والزم المتهمين الاثنين بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فإنه يكون قد أخطأ فيما قضى به من إلزام المتهم الذي لم يلزم بتعويض بالمصاريف ، أما المتهم الذي حكم بالزامه

وحده بالتعويض ولم يحكم عليه ابتدائيا بالمصاريف ، فالحكم عليه بالمصاريف الاستثنائية ليس فيه أية مخالفة للقانون ، لانه اذا كانت محكمة الجنح الابتدائية لم تحكم بمصاريف الدعوى المدنية ابتدائيا فذلك لا يمنع المحكمة الاستثنائية من ان تحكم بالمصاريف الاستثنائية على من خسر دعواه امامها .

( جلسة ١٩٤٨/٥/١ طعن رقم ٢١٧٤ سنة ١٧ ق )

١٨٣ - طريقة المعارضة في تقدير المصروفات وفقا لحكم المادة ١٧ من ق رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم .

\* انه وان كانت المادة ١١٧ من قانون المرافعات قد نصت على جواز المعارضة في تقدير المصروفات بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة ، مما لا يمنع جواز حصولها بعريضة كالدعوى العادية ، إلا أن المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم امام المحاكم لم تجز رفع هذه المعارضة الا بطريقتين : - الأولى - امام المحضر عند اعلان امر التقدير ، والثاني بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الايام التالية لتاريخ اعلان الامر ، ومن ثم تكون المعارضة المرفوعة بعريضة غير مقبولة .

( جلسة ١٩٤٨/٥/١٠ طعن رقم ٩٦١ سنة ١٧ ق )

١٨٤ - تسوية رسوم طعن المحكوم عليه في الدعويين المدنية والجنائية طبقا للقاعدة العامة الواردة في م ١٨ من ق رقم ٩٣ سنة ١٩٤٤ .

\* انه لما كان القانون لم يوجب اداء رسم اذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاما يشمل الدعويين الجنائية والمدنية . فانه اذا رفض طعنه وحكم بالزامه بالمصاريف المدنية الاستثنائية ، لا تسوى هذه المصاريف الا طبقا للقواعد العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بسرمان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها ان حكم المادة الاولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن ان يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية .

( جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٠ ق )

١٨٥ - عدم اطلاع المحكمة على المحررات المضبوطة وانتهائها الى.  
انها عقود مما يستحق عليه رسم دمغة اتساع دون بيان اساليب ذلك -  
قصصور \*

\* متى كان الثابت ان المحكمة بدرجتيها لم تطلع على المحررات  
المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقوداً مما يستحق عليه رسم  
دمغة الاتساع ، وكان هذا الاطلاع لازماً لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار  
الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى اليه من  
ان تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء  
لم يورد الاسانيد التي تبرر ما انتهى اليه ، فانه يكون مشوباً بالقصور ،  
ويتعذر معه على محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون \*

( الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤١٧/٤/٩ من ٨ ص ٣٧٧ )

١٨٦ - رسوم الطعن بالنقض المقام من المدعى بالحقوق المدنية - وجوب.  
ادائه عند التقرير بالطعن - استبعاد الطعن من الجلسة في حالة عدم  
سداده - اعادة عرضه رهن بالسداد - بقاء ذمة الطاعن مشغولة بادائه \*

\* متى كان الطعن مقاماً من المدعى بالحقوق المدنية فعليه ان يؤدي  
للخزانة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض ، فاذا  
لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، واعادة عرض  
الطعن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالالزام .  
وصيرورتها نهائية \*

( الطعن رقم ٨٣٨ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٣٥٨ )

١٨٧ - رسوم الطعن بالنقض من المدعى المدني - استبعاد الطعن من.  
الجلسة في حالة عدم سداد الرسوم - اعادة عرض الطعن - مناهة \*

\* وان ذمة الطاعن لا تبرا من اداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء .  
بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بادائه ، فان لم يوف به قامت .  
المحكمة بتقديره واعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاهما \*

( الطعن رقم ٨٣٨ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٣٥٨ )

١٨٨ - دفع الكفالة - لا يلزم أدائها وقت التقرير بالطنن - جواز  
تقييمها عند نظره بالجلسة \*

\* لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطنن إنما  
له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة \*

( الطنن رقم ٨٢٨ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٣٥٨ )

١٨٩ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - لا أثر له في صحة أو بطلان  
إجراءات المحاكمة - لا شأن للمتهم في الاحتجاج بذلك - هذا من شأن قلم  
الكتاب وحده \*

\* عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له  
بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها \*

( الطنن رقم ١٦٥٥ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ٢٣ )

١٩٠ - وجوب ضم الأوراق التي تكون جسم الجريمة - مثال في  
جريمة عدم أداء رسم الدفعة المقرر على المحررات المضبوطة \*

\* أن الطلب الذي تقدم به الدفاع عن المتهم بشأن ضم المحررات  
المضبوطة موضوع جريمة - عدم أداء رسم الدفعة المقرر عليها - يعد طلباً  
هاماً لتعلقه بجسم الجريمة ذاتها واستجلاء عناصرها الواقعية والقانونية ،  
فكان يتعين على المحكمة اجابته لظهور وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل  
من المحكمة تعليل رفض اجابته تعليلاً يعد تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم يطرح  
عليها وقضاء في أمر لم يعرض لنظرها مما يعيب الحكم بالقصور ويمجز  
محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى  
في شأن ما اثاره المتهم في طعنه من خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله \*

( الطنن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٥٩/٣/٢٣ س ١٠ ص ٣٤٤ )

### ١٩١ - الصفة في الاحتجاج بعدم دفع رسوم الادعاء المدني .

\* لا يقبل من المتهمين الاحتجاج بعدم دفع المدعي بالحق المدني الرسوم المستحقة على الاستئناف ، اذ هذا من شأن قلم الكتاب وحده ، وهما ليسا نائبيين عنه .

( الطعن رقم ١٣٦٢ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٢٤ من ١٠ ص ٣٤٨ )

### ١٩٢ - المعارضة في قائمة الرسوم - عدم جواز احتجاج المعارض

ببطلان اعلانه في الدعوى الصادرة بشأنها القائمة .

\* ما يثيره الطاعن بصدد عدم اعلانه - علي فرض صحته - انما يكون محله المعارضة في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبته ، وفقا لنص المادة ٤٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يقبل مثل هذا الدفع في صدد المعارضة في قائمة الرسوم ، ومن ثم يظل الحكم الغيابي قائما وبالنسبة لظل قائمة الرسوم صحيحة لاستنادها اليه وصدرها وفقا له .

( الطعن رقم ٦٦٤ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/١٤ من ١١ ص ٢٢٨ )

### ١٩٣ - الحكم علي المتهم بمصروفات الدعوى المدنية ومقابل اتعاب

المحاماة - لا يلزم لذلك ان يطلبها المدعي المدني بمصراحة - المواد ٣٢٠ اجراءات و ٣٥٦ و ٣٥٧ مراقعات .

\* تنص المادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه اذا حكم بادانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعي بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها ، وتنص المادة ٣٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على انه يجب علي المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة امامها ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، كما تنص المادة ٣٥٧ من هذا القانون على انه يدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة ، ومن ثم فان قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية ومقابل اتعاب المحاماة من غير ان يطلب المدعي بالحقوق المدنية ذلك صراحة لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وانما إعمالا لحكم القانون .

( الطعن رقم ١٣٨٣ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ من ١١ ص ٨٦١ )

١٩٤ - تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به ، وهو قضاء محكمة الموضوع - المحكمة التي تنظر التظلم في امر تقدير الرسوم - عدم امتداد ولايتها الى الفصل في النزاع القائم حول اساس الالتزام بالرسم - اقتصار بحثها على مدى سلامة الامر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي ارساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام .

\* تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ومن ثم فان المحكمة التي تنظر في امر تقدير الرسوم لاتمتد ولايتها الى الفصل في النزاع القائم حول اساس الالتزام على ضوء القواعد التي ارساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد امر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من ادراج الرسوم المدنية الاستثنائية تأميسا علي أن المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ملزمان ايضا بالمصروفات المدنية الاستثنائية مع أن الحكم الاستثنائي الصابر في الموضوع لم يلزم ايهما بشيء من هذه المصروفات ، فانه يكون قد بنى قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق وخرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٧ س ١٥ ص ٢٥٢ )

١٩٥ - تطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية - عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة - الحكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف - مؤداه : استحقاق الرسوم الواجبة - اعتبار الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية في تقدير الرسوم .

\* نصت المادة ١٨ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية علي أن « تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية » ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية علي أنه « لاتستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » . ولما كان الاستئناف بمثابة الدعوى الابتدائية في تقدير الرسوم ، فان الطاعة

« وزارة الحربية والبحرية ، المسئولة عن الحقوق المدنية - وقد خسرت استثنائها بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض لا تدفع عنه رسوما - ولما كانت محكمة الجنح المستأنفة قد قضت بقبول استئناف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمعدية بالحق المدني شكلا وبتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وتعويض ولم تلزم أحدا من المستأنفين بمصاريف استئنافية سوى المدعية بالحق المدني ، فانه على مقتضى هذا القضاء النهائي لا يحق إلزام المتهم والطاعة بشيء من مصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا النقص بالطريقة التي رسمه القانون »

( لطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ ق ٠ جلسة ١٩٦٤/٤/٧ ص ١٥ ص ٢٥٢ )

#### ١٩٦ - رسوم قضائية - مؤسسة عامة •

✽ تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » • ولما كانت مؤسسة النقل العام - الطاعة - تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فان حكم المادة ٥٠ سالف الذكر لا ينصرف اليها ولا تعفى بالتالي من اداء الرسوم المقررة على ما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم والزم به الطاعة بمناسبة خسرتها استئناف الحكم الابتدائي بالتعويض البالغ مقداره ألفي جنيه ، وهو كل ما ينصب عليه نعي الطاعة بصدد التقدير صحيحا في القانون •

( لطن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ ص ١٦ ص ٣٣٢ )

#### ١٩٧ - رسوم قضائية - المحكمة المختصة بتقديرها •

✽ تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى فيه - وهو قضاء محكمة الموضوع - ولما كانت المحكمة الاستئنافية هي المحكمة التي يؤول اليها نظر الدعوى بجميع عناصرها فيما رفع عنه الاستئناف ترقياً علي الاثر الناقل

للاستئناف ، فإن تلك المحكمة وهي تنتظر في أمر تقدير الرسوم تكون هي المختصة بما يثار حول مقدارها عن الدرجتين - لا حول أساس الالتزام بها - وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام \* ويكون النemy بعدم اختصاص محكمة الجنح المستأنفة بتقدير مصروفات الدعوى الابتدائية غير سديد \*

( الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ من ١٦ ص ٣٣٢ )

١٩٨ - عدم دفع الرسوم القضائية - لا تأثير له في حقوق الماتهم في الدفاع - عدم تعلقه بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها \*

\* عدم دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع والطعن على الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له في حقيقة الامر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم ، وهذا وحده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها \*

( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ من ١٦ ص ٥٢٢ )

١٩٩ - هيئة النقل العام - هيئة مستقلة لها شخصية معنوية مستقلة عن ميزانية الدولة وبالتالي فهي ليست مصلحة حكومية - عدم اعفائها من الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى - المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية \*

\* يجري نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية بأنه : « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحدثت الرسوم الواجبة الاداء » \* ولما كانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة .. وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ٥٠



سالفة الذكر لا ينصرف إليها ولا تحفي بالتالى من اداء الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم والمزم به الطاعن بصفته ) رئيس مجلس ادارة هيئة للنقل العام بالقاهرة ( بمناسبة خسارته الحكم الابتدائى القاضى بالتعويض صحيحا فى القانون .

( الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ من ٢٥ ص ٦٥ )

٢٠٠ - انحصار ولاية المحكمة التى تنظر التظلم فى أمر تقدير الرسوم فى سلامة الأمر ذاته من حيث تقديره للرسوم فحسب - أساس ذلك ؟

\* لما كان من المقرر أن تقدير الرسوم متفرع من الأصل المقتضى به وهو قضاء محكمة الموضوع وأن المحكمة التى تنظر التظلم فى أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها الى الفصل فى النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التى أرساها قانون الرسوم وفى حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم الصادر فى القضية رقم ١٧٤١ سنة ١٩٧٠ س . مصر بما اشتمل عليه من ادراج الرسوم المدنية الاستثنائية تأسيما على أن الطاعن بصفته قد ألزم بمصاريف استئنافه . وكان هذا الذى أقام عليه الحكم قضاء له أصله فى منطوق الحكم الاستئنافية الصادر فى تلك الدعوى على مايبين من الاطلاع على المفردات المضمومة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى منازعة فى أساس الالتزام بالمصاريف ومداه وفى شخص الملزم بها وهو ما يمتنع على محكمة المعارضة فى تقدير الرسوم أن تفصل فيه لخروجه عن ولايتها وإنما مجاله قضاء الموضوع وذلك بالطعن فيه طبقا لإجراءات الارتفاعات المعتادة أو بطلب تفسيره على حسب الأحوال - لما كان ذلك - وكان أمر تقدير الرسوم المعارض فيه قد صدر فى حدود قضاء محكمة الموضوع بالزام الطاعن بصفته بها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى - نزولا على ذلك القضاء النهائى - برفض معارضة الطاعن وتأييد أمر التقدير بما تضمنه من الرسوم الاستثنائية يكون قد أصاب صحيح القانون بما تحسب عنه قالة الخطأ فى تطبيقه .

( الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٥/٣٦ من ٢٥ ص ٥١٠ )

٢٠١ - ولاية المحكمة التي تنظر في امر تقدير الرسوم - عدم امتدادها الى الفصل في النزاع حول اساس الالتزام بالرسم - قصر هذه الولاية على مدى سلامة الامر من حيث تقديره للرسوم وفقا للقانون وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام .

\* متى كان تقدير الرسوم متفرع من الاصل المقتضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ، فان المحكمة التي تنظر في امر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها الى الفصل في النزاع القائم حول اساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الامر من حيث تقديره للرسوم عاى ضوء القواعد التي ارساها قانون الرسوم في حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الالتزام ، واذ كان ما تقدم كذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية انه لم يلزم المتهم أو الطاعنة بوصفها المستولة عن الحقوق المدنية بشيء من المصاريف ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد امر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من ادراج الرسوم المدنية في المعارضة الاستئنافية ، فانه يكون قد خرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه باستيماد رسوم المعارضة الاستئنافية .

( لطن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٢ ق ٠ جلسة ١٩٧٤/٦/١٠ ص ٢٥ من ٥٧٦ )

## ٢٠٢ - رسوم توثيق - تهريب - قصد جنائي - محكمة الموضوع .

\* لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على عقاب كل من يتوصل عمدا الى التهريب من اداء بعض الرسوم المفصوص عليها في هذا القانون عن طريق تجزئة الصنف أو الادلاء ببيانات غير صحيحة في الاجراءات والاوراق التي تقدم تنفيذا له أو بأية وسيلة أخرى ، وكان مفاد ذلك ان هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة مرتكبها الى الاخلال بأحكام القانون المنظمة لأداء رسوم الشهر المفصوص عليها فيه ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي من اركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، وكان توافره مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سهليا مستمدا من الاوراق ، وكان الحكم المطعون فيه - للأسباب السائفة التي أوردها - قد استخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ان المطعون ضده وقد اشترى العقار على صفقتين بعقدين في تاريخين

مختلفين اشتمل كل منها علي نصف المقار ثم تقدم عن كل من العقدين يطلب للشهر بعد عدة سنوات من تاريخ ابرامه ، لم يكن يستهدف تجزئة صنفقة واحدة بقصد التهرب من الرسم المستحق عليها ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فان ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من انه يكتفى في المحاكمات الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع في صحة توافر اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الامر في ذلك الى ما تطلعن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الزينة في عناصر الاتبات •  
لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون علي غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً والزام الطاعن المصروفات المدنية •

( لظن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ ق • جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ص ٢٩ من ١٠٠ )

## الفصل الثاني

### رسوم الانتاج والاستهلاك والدمغة

٢٠٣ - استيلاء المحصل حال تحصيله الرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة الرسوم لتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ عقوبات \*

\* متى كانت الواقعة التي اثبتتها محكمة الموضوع في حكمها هي ان المتهم بصفته محصلا بسوق صنف الملوكة قد استولى حال تحصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة هذه الرسوم - فان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان \*

( جلسة ١٩/٤/١٩٥٤ طعن رقم ٢٤١ سنة ٢٤ ق )

٢٠٤ - رسوم انتاج الكحول - استحقاقها في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات - احتساب التعويض بنسبة الرسوم \*

\* أن نص المراءد ٣ ، ١٦ ، ١٧ ، من الرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج والاستهلاك عن الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط \* ثم بعد ذلك تغدر التعويضات وهي لا تحتسب الا بنسبة الرسوم \*

( طعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٥٥ )

٢٠٥ - الاعلانات الخاصة بالمجالس البلدية او القروية او مجالس المديرية - تخضع ارسوم الدمغة - ولا تتمتع بالاعفاء - عبء الالتزام بادائها الى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب الجريدة التي قامت بهذه الاعلانات - حقه في تحصيلها من الجهات المعلنه \*

\* مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد

١ و ١٣ و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ، أن المشرع فرض رسم الدفعة المقررة على كافة الاعلانات والاختارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه في تلك المواد ، سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس، واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فإن الاعلانات وغيرها التي تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدفعة . وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذة لمواد القانون السالفة ومبينة شوع الاعلانات العامة المعفاة من رسم الدفعة وطبيعتها وهي الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد اعلان امر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمنس الدولة بصفة مباشرة - أما الاعلانات والاختارات العلنية التي تصدر من ممثلي السلطة التنفيذية بصفة أخرى ، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فإنها تخضع لرسم الدفعة في كل الاحوال . ويقع عبء الالتزام بإداء هذه الرسوم على مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الاعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحصيلها من الجهات المعنية .

( لطن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/٣٠ من ١٣ ص ٦٩٤ )

٢٠٦ - خلو القانونين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا - من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل - وجوب ثبوت مساهمته في الفعل المؤثم حتى يتعين عقابه .

يبيحظر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج والاستهلاك في المادة ١٥ منه حيازة كحول أو سوائل كحولية لم تؤد عنها رسوم الانتاج أو الاستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ صناعة مشروب الطافيا أو ملكيته أو احرازه أو شراء أو بيع الطافيا . وقد خلا القانونان من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما مفاده انه يتمين لعقاب المالك - بالتطبيق لاحكام هذين القانونين أن تثبت مساهمته في الفعل المؤثم .

( لطن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١/٢ من ١٥ ص ٤٦٤ )

## ٢٠٧ - المخالفات الخاصة بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول .

✽ يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج والمادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإلزام المخالف باداء الرسم الذي يكون مستحقا فضلا عن الغلق والمصادرة وإجاز للمحكمة أن تقضى بتعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق اذا ما أمكن تحديده او بتعويض لا يجاوز الف جنيه في حالة تعذر تحديده .

( لطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ ص ١٦ ص ٦٦١ )

## ٢٠٨ - حكم - خلو مدوناته من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار رسم الانتاج - اثر ذلك .

✽ اذا كانت مدونات الحكم قد خلت من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها . ولم يفصح عما اذا كانت المبالغ المحكوم بها هي قدر الرسم المستحق على الكحول. والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بادائه أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، كما لم يبين الحكم أن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتي يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، وعن دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي اقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن معها الامر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما يمييه بالقصور في التسييب بما يستوجب نقضه .

( لطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ ص ١٦ ص ٦٦١ )

٢٠٩ - التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج -  
طبيعتها .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ هي تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الاحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى .

( لطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ من ١٧ ص ٧٢١ )

٢١٠ - للخزنة العامة التدخل في الدعاوى امام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج .

\* للخزنة العامة التدخل في الدعاوى امام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ . ولما كان الثابت أن وزير الخزنة تدخل مدهيا بالحقوق المدنية امام محكمة الدرجة الاولى طالبا القضاء له على المظعون ضده بالتعويض ، ولما لم يقض له بطلباته استأنف هذا الحكم امعالا للمادة ٤٠٣ اجراءات ، فان الحكم المظعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف بشكلا لرفعه من غير ذي صفة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

( لطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ من ١٧ ص ٧٢١ )

٢١١ - مجال تحديد المواد المهرية طبقا لنص المادة ١٨ من ق' ١٩٥٦/٣٦٣ - مثال .

\* القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تصفيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول قد حدد في المادة ١٨ منه الاحوال التي تعتبر فيها المادة مهريه ، وليس من بينها غش الكحول ، وقد نصت المادة ٢١

من القانون المذكور علي أنه يجوز الحكم على المخالف بآداء تعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم ، قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، ولما كانت المطعون ضدها مقدمة بتهمة انتاج مراد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود المقررة من عناصر تركيبها ، فإن الجزء الذى نصت عليه المادة الاخيرة لا ينطبق علي واقعة الدعوى .

( لطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ من ٢١ ص ٤٠٩ )

٢١٢ - اذا قضى الحكم المطعون فيه بمصادرة المشغولات غير المدموغة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون الذى يقضى بحفظها على ذمة الدعوى .

- \* أن مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات ، المعدل بالقوانين ارقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ و ٢٨ لسنة ١٩٦٥ و ٤٠ لسنة ١٩٦٧ ، أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاما خاصا من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى اذا ما صدر حكم نهائى تقرر حق استردادها بعد دمجها اذا ثبت انها من أحد العيارات القانونية وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة ان لم تكن كذلك . فاذا كان الحكم قد قضى بالمصادرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( لطن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٣ ص ١٩٠ )

٢١٣ - تنظيم رسم الإنتاج والاستهلاك - جريمة - عقوبة - تعويض .

\* أن ما أورده الشارع فى المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج او الاستهلاك على الكحول من انه د مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بآداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم



المستحقة ؟ وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض ، أما هو مستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم بق رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وبالمادة ٢٠ من القرار بالقانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، ذلك بأنه إذ جوز القضاء على المخالف بتعويض للخزانة العامة على النحو الذي أورده ، وإذ قضى في حالة العود خلال الأجل المضروب ، بمضاعفة الحد الأقصى للتعويض ، إنما كان رائده في ذلك - على ما هو ظاهر من عبارات النص - الضرب على أيدي المتهربين من أداء حق الخزانة ، بتأثير فعلهم والعمل في الوقت نفسه على اقتضاها تعويضا عن الرسوم التي ضاعت عليها أو كانت عرضة للضياع بسبب مخالفة القانون ، ومن ثم كانت هذه المسحة المسماة تعويضا ، غير رافعة عنه صفة العقوبة المكتملة للعقوبات الأخرى المقررة في القانون ، وغير متطلبة لجواز الحكم بها ثمة ادعاء من الخزانة ، أو وقوع مضاربتها بالفعل كما لا يرفع عنه هذه الصفة ما أورثته المادة ٢٢ من القرار بقانون آنف الذكر عن رفع الدعوى الجنائية أو التصالح وأثره في انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة ، لأن لهذه الأحكام مثيلا في جريمة السرقة ، إضرارا بالزوج أو الأصول أو الفروع ، وفي غيرها من الجرائم ذات العقوبات الجنائية المحضة بلا جدال ، وإذ كان ما تقدم كذلك ، فإن تلك المسحة من التعويض تجيز للخزانة العامة مطالبة الجاني به أمام مختلف درجات القضاء الجنائي ولو قضى في الدعوى الجنائية لصالح المتهم فعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ومن ثم فإن تدخل من يمثل الخزانة في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بهذا التعويض يكون جائزا ، وإذ كان الطاعن قد تدخل مدعيا بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالبا القضاء على الطعون ضد مبالغ ٥٦٥ ج و ٦٩٠ م قيمة رسم الانتاج والتعويض المستحق ولم يقض له بطلانته ، فاستأنف هذا الحكم ، وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا » . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لرقعه من غير صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خلا حجب عن نظر الدعوى قبتعين نقضه وإعادة

٢١٤ - ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسؤولية المصنع المنتج  
للسائل الكحولي المضبوط لديه - عن عدم سداد رسوم الانتاج - كفايته  
لثبوته - أساس ذلك : وجوب استفادة المتهم من كل شك .

\* يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة  
استناد التهمة الي المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ،  
إذ مرجع الامر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها  
يشتمل على ما يفيد انها محصنة واقعة الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة  
الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجحت دفاع  
المتهم او دأخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات ، لما كان ذلك ، وكان  
دفاع المظنون ضده الذي أخذ به الحكم المظنون فيه قام أساسا علي نفي  
التهمة عن عاتقه والقائما علي عاتق المصنع المنتج للسائل الكحولي المضبوط  
مستندا في ذلك الى وجهة نظر موضوعية صرفة قوامها ان الزجاجات  
التي وجدت لديه مغايرة للزجاجات موضوع الفاتورة المقدمة في  
الدعوى والصادرة عن نفس المصنع المنتج متبقيّة من رسالات سابقة مشتراه  
من ذلك المصنع ، وهو احتمال ترجح لدى محكمة الموضوع ولم تجد في  
ظروف الدعوى ما ينفيه ، لما تبين لها من ان الزجاجات المضبوطة  
خاصة بنفس المصنع وليس بها اي عيب مما لا تنازع الطاعنة في صحة  
مأخذ الحكم بشأنه ، ولما كان مجرد قيام هذا الاحتمال هو ما يصح معه  
القضاء بالبراءة عن تقدير بأن المتهم يجب ان يستفيد من كل شك في مصلحته،  
وانه لا يصح النعي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال  
ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لان ملاك  
الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه ، ما دام قد اقام  
قضاه على أسباب تحمله ، لما كان ذلك ، فان ما تنعاه الطاعنة على الحكم  
في هذا الخصوص لا يكون له محل .

## رشوة واستغلال النفوذ

### الفصل الاول - جريمة الرشوة

#### الفرع الاول - أركان الجريمة

#### الفرع الثاني - إثبات الجريمة

#### الفرع الثالث - العقاب علي الجريمة

### الفصل الثاني - جريمة استغلال النفوذ

#### الفصل الثالث - تسبیب الاحكام في الرشوة واستغلال النفوذ:

#### الفصل الرابع - مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### جريمة الرشوة

#### الفرع الاول - اركان الجريمة

٢١٥ - وعد شخص باعطاء موظف كل ما يملك نظير قيامه بعمل  
له لا يفيد ان هناك شروعا منه جديا في اعطاء رشوة \*

\* اذا وعد شخص موظفا باعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل  
له فان هذا القول لا يفيد ان هناك شروعا منه جديا في اعطاء رشوة اذ هو  
لم يعرض فيه شيئا معيناً على الموظف بل عرضه هو اشبه بالهزل  
منه بالجد \*

( جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طن رقم ١١٦١ س٢ ٢ ق ٢ )

٢١٦ - عدم تمام جريمة الرشوة الا بايجاب وقبول حقيقيين \*

\* ان جريمة الرشوة لا تتم قانونا إلا بايجاب من الراش وقبول من  
جانبه المرتشى ايجابا وقبولا حقيقيين فاذا كان الشخص الذي قدمت له  
الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على اولى الامر القبض على الراش  
متلبسا بجريمته فان القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منسهما  
في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من ايجاب من الراش لم يصادف  
قبولا من الموظف فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٩٦ ع \*

( جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ طن رقم ١٤٣١ س٢ ٣ ق ٢ )

٢١٧ - تحقق الركن المادي في جريمة الرشوة باخذ المعروض او:

بقبول الوعد \*

\* انه وان كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يرمع ان

الركن المادى في جريمة الرشوة لا يتحقق الا بتقديم الشيء المرشوب به فعلا وعدم قبوله فانه بالرجوع الى المادة ٨٩ ع ومدلولها ان الارتشاء كما يكون باخذ المروض يكون بقبول الوعد يبين ان غرض الشارع من المادة ٩٦ انما يكون هو شمول عبارتها لسكل ما تتم به جريمة الارتشاء من وعد أو عطية .

( جلسة ١٩٣٤/١/٢٩ طعن رقم ٣٣٦ سنة ٤ ق )

٢١٨ - اعتبار المأمورين والمسخدمين والخبراء والمحكمين وكل انسان مكلف بخدمة عمومية كالموظفين في جريمة الرشوة .

\* ان المادة ٩٠ ع نصت صراحة على ان المأمورين والمسخدمين ايا كانت وظيفتهم والخبراء وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون بالنسبة لجريمة الرشوة كالموظفين . فمن شرع في إرشاء طاه مستخدم في ملجأ تابع لمجلس المديرية كيلا يبلغ عن الاغذية الرديئة التى يقدمها له يحق عقابه بمقتضى المادة ٩٦ من قانون العقوبات ولو لم يكن هذا الطاهى عضواً فى اللجنة المختصة لتسلم الاغذية لانه بحكم وظيفته اول من يستبين حال تلك المواد من الجودة او الرداءة وعليه ان ينبه اللجنة الي حقيقة الامر كلما اقتضت الحال .

( جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ١٤٢ سنة ٦ ق )

٢١٩ - عدم اشتراط اختصاص الموظف الرشوة وحده بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى ان يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ القرض من الرشوة .

\* لا يلزم في جريمة الرشوة ان يكون الموظف المرشوب هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى ان يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ القرض من الرشوة . فاذا كان الثابت بالحكم ان عاملا يعامل الصحة ، له بحكم وظيفته علاقة بتحليل

الالبان التي تضبط للاشتباه في غشها ، قدم له المتهم مبلغا من النقود لتجنيء  
نتيجة تحليل عينة من اللبن على وجه خاص ، كان عمل المتهم شروعا  
في رشوة .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ طعن رقم ٦٦ سنة ٩ ق )

٢٢٠ - تحقق جريمة الرشوة متى كان الدافع اليها عملا من أعمال  
الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة او يعارض  
مع حقيقة الواقع .

\* يكفى في جريمة الرشوة أن يكون الدافع اليها عملا من أعمال  
الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة او يعارض  
مع حقيقة الواقع . فمع التسليم بأن عينات اللبن المقدمة للتحليل والتي  
قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش فذلك لا تأثير له في قيام الجريمة .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ طعن رقم ٦٦ سنة ٩ ق )

٢٢١ - اعتبار المأمورين والمستخدمين والمحكمين وكل انسان مكلف  
بخدمة عمومية كالموظفين في جريمة الرشوة .

\* أن الشارح لم يقصر العقاب على الرشوة على الموظفين  
المعموميين ، بل هو في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد سوى بينهم وبين  
المأمورين والمستخدمين والخبراء والمحكمين وكل انسان مكلف بخدمة  
عمومية . ولما كان مشايخ الحارات في المدن يقومون ، بمقتضى التعميمات  
الموضوعة لهم ، ببعض أعمال القرعة ، ومنها الشهادة امام مجالس  
القرعة بأن الاشخاص ، سواء اكانوا من انفسار القرعة ام من اقاربهم  
الذين يطلبون للكشف عليهم لسبب من اسباب الاعفاء من القرعة ، هم بعينهم  
المطلوب حضورهم ، فان من يقلل من مشايخ الحارات مبلغا من المال  
مقابل امتناعه عن اظهار شخصية من يتقدم الى الكشف الطبي منتحلا  
شخصية والد نفر القرعة طالب الاعفاء ، يحق عقابه بمقتضى المادتين  
١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات .

( جلسة ١/٣/١٩٤٣ طعن رقم ٢٩٥ سنة ١٣ ق )

٢٢٢ - عدم تحقق جناية الرشوة بالنسبة للراشئ الا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه .

✽ ان كل موظف يقبل من آخر وعداً بشئ ما أو يأخذ هدية أو عطية لأداء عمل من اعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو للامتناع عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر انه غير حق ، يعد مرتكباً مستحقاً للعقاب على جناية الرشوة ، يستوى في هذا ان يكون الراشئ الذي تعامل معه جاداً فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله علي انه جدى متولياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ . ذلك لان العلة التي من أجلها شرع العقاب علي الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، اذ انه في الحالتين - على السواء - يكون قد اتجر بالفعل بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ عن العبث بالوظيفة التي ائتمنت عليها الموظف ليؤدي اعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس الا . أما الراشئ فان جناية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له الا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه ، اذ في هذه الحالة - كما في حالة الرافض الصريح - لا يكون هناك اتجار فعلي من جانب الموظف بالوظيفة التي امرها بيده هو وحده ولا شأن للراشئ فيه مما يكون منتقباً معه أي عبث بها . وفي هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة علي الموظف إلا جنحة شروع فقط .

( جلسة ١٩/٤/١٩٤٣ طن رقم ٧٥٤ سنة ١٣ ق )

٢٢٣ - اعمال الموظف يدخل في متناولها كل عمل من اعمال الخدمة العمومية التي يكلفه به رؤساؤه تكليفاً صحيحاً .

✽ ان اعمال وظيفية الموظف العمومي يدخل في متناولها كل عمل من اعمال الخدمة العمومية يكلفه بها رؤساؤه تكليفاً صحيحاً ، فمعاون الادارة الذي هو خاضع في وظيفته لأوامر المدير والمساور ومن واجبه القيام بما يعهدان به اليه من عمل في حدود اختصاصهم ، اذا ندب بناء علي أمر المدير للقيام بأعمال التمويل في المركز فان هذه الاعمال تدخل في أعمال وظيفته . فاذا هر قبل من تاجر مبلغاً من النقود مقابل تسهيله له الحصول علي ترخيص بصرف غلال من شونة بنك التسليف الزراعي ، فقبوله هذا



المبلغ ، وهو صاحب شأن في الترخيص ، يكون مقابل أداء عمل من أعمال  
وظيفته ويعد رشوة .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٤٣ طعن رقم ١٦٢٢ سنة ١٣ ق )

٢٢٤ - انطباق احكام الرشوة على كل شخص كلف بالعمل العام  
ممن يملك هذا التكليف - امين شونة بنك التسليف .

\* ان الشارح لم يقصر تطبيق احكام الرشوة على الموظفين  
العموميين والماورين والمستخدمين ايا كانت وظيفتهم بل نص في المادة  
١٠٤ من قانون العقوبات علي أن كل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر  
كالموظفين في باب الرشوة . فيكفي ان للمقاب أن يكون المقابل قدم الى  
شخص يقوم بعمل من الاعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين او  
الماورين أو المستخدمين العموميين . وكل ما يشترط للعقاب في هذه  
الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف .  
فوكيل شونة بنك التسليف وإن كان لا يعتبر من الموظفين او المستخدمين  
العموميين الا أنه لما كان الامر العسكري رقم ٢٤٢ الصادر في ٨ ابريل  
سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكري العام بالمرسوم  
الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ رغبة في تنظيم التموين في البلاد وقوفير  
الغذاء للسكان ، قد أوجب على كل من يملك محصولا من القمح الناتج من  
موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم الي الحكومة جزءا من هذا المحصول يودعه  
الشون التي تعينها وزارة المالية ووفقا للأوضاع التي تقررها في هذا  
الشأن . ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩٤٢  
تنفيذا لذلك الامر العسكري قد أوجب تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة  
الى شون بنك التسليف على أن يقدم الى امين الشونة الذي يعين عليه  
المبادرة الي وزنه وتحديد درجة نظافته ولا يجوز له قبول قمع نقل درجة  
نظافته عن ٢٢ قيراطا - لما كان ذلك ، فان امين الشونة والحالة هذه  
يكون مكلفا بخدمة عمومية بالمعنى المقصود في المادة ١٠٤ ع ، ومن يحاول  
ارشاءه يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ع .

( جلسة ١٣/٣/١٩٤٤ طعن رقم ٢١٠ سنة ١٤ ق )

٢٢٥ - عدم تحقق الرشوة متى كان الموظف غير مخلص بأداء العمل الذى قدم الجعل من أجله ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه .

\* أن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذ كان نصها أنه « يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق » فقد افادت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذى يراد من الموظف أدائه أو الامتناع عنه داخلاً فى أعمال وظيفته . وأذن فإذا كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلاً فى وظيفته أم بسبب أنه هو ، بمقتضى نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به فى الجهة التى يباشر فيها فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه أو الامتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة ، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه . وأذن فلا رشوة ولا شروعاً فى رشوة فى تقديم نكود الى باشجاويش مباحث مديرية الجيزة لكيلا يضبط فى القاهرة صاجاً مسروقاً من الجيش البريطانى إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره .

( جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طعن رقم ٢٤ سنة ١٥ ق )

٢٢٦ - تحقق جنائية الرشوة بالنسبة للموظف بقبوله عرض الرأى سواء كان جاداً فى عرضه أو غير جاد متى كان العرض جدياً فى ظاهره .

\* لا يهم لأجل أن يعد الموظف مرتشياً أن يكون الرأى جاداً فى عرضه بل المهم أن يكون العرض جدياً فى ظاهره وقبله الموظف على هذا الاعتبار منقوباً لعبث بأعمال وظيفته بناء عليه ، ذلك بأن العلة التى شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة إلى الموظف بهذا القبول منه ، لأنه يكون قد أجاز فعلاً بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد دعت فعلاً بالضرر الناشئ من العبث بالوظيفة .

( جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طعن رقم ١٤١ سنة ١٦ ق )

٢٢٧ - ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين ولوائح .

✽ ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، وإنّ فلا مانع من أن تحدد هذه الاعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية ، وعلى ذلك فإذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التي يعمل فيها فلا تريب عليها في ذلك .

( جلسة ١١/٣/١٩٤٧ طن رقم ٢٧٧ سنة ١٧ ق )

٢٢٨ - جريمة الرشوة تتحقق متى كان الغرض منها أداء الموظف عمل من أعمال وظيفته والعكس صحيح .

✽ يجب في جريمة الرشوة أن يكون العمل الذي قدم الجعل إلى الموظف لادائه أو للامتناع عنه داخلا في أعمال وظيفته هو ، فإن لم يكن في اختصاصه وكان الغرض هو مجرد سعيه لدى موظف آخر لأشأن له بالجعل فلا قيام لهذه الجريمة .

( جلسة ٧/١٠/١٩٤٧ طن رقم ٧٦٣ سنة ١٧ ق )

٢٢٩ - تحقق جريمة الرشوة أو الشروع فيها متى كان الغرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الأعمال .

✽ يجب في الرشوة وفي الشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الاعمال ، فإذا كان الواضح من الحكم أن دفع النقود من المتهم إنما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بمخفر البوليس ، مما لا دخل فيه لوظيفة العسكري الذي قدمت إليه ، فإن أدانة المتهم في جريمة الشروع في الرشوة تكون خطأ إذ لا جريمة في ذلك .

( جلسة ٨/١٢/١٩٤٧ طن رقم ١٦٦٥ سنة ١٧ ق )

٢٣٠ - تحقق جريمة الرشوة متى قبل المرتشى الرشوة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق \*

\* مادام الغرض الذى من أجله قبل الموظف ( كوستابل ) المال هو عدم تحرير محضر لن قدم إليه المال ، ومادام تحرير مثل هذا المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف ، فإنه يكون مرتشياً ولو لم يكن هناك أى موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال لعدم تحريره \*

( جلسة ٢٠/١/١٩٤٨ طن رقم ١٤٦١ سنة ١٧ ق )

٢٣١ - تحقق جنائية الرشوة بالنسبة للموظف لقبوله عرض الرأشى سواء اكان جاداً فى عرضه أو غير جاد متى كان العرض جدياً فى ظاهره \*

\* أن تقديم مبلغ لموظف لعمل من أعمال وظيفته هو رشوة ولا يؤثر في ذلك أن يكون تقديمه بناء على طلب الموظف أو أن يكون الرأشى غير جاد فى عرضه ما دام المرتشى كان جاداً فى قبوله \*

( جلسة ١/١/١٩٤٨ طن رقم ٦٩٨ سنة ١٨ ق )

٢٣٢ - توفر الجريمة بالنسبة الى الشريك الموظف مع المرتشى ولو لم يكن مختصاً بالعمل بالواقعة \*

\* متى كان للحكم قد اثبت في حق المتهمين انهما بلاعتبارهما مندوبى تحصيل ضريبة للسيارات اوقما الحجز على منقولات موجودة بمنزل المجنى عليه وفاء لقيمة الضريبة المطلوبة على سيارة نقل لابنه وانهما بعد ذلك عرضا عليه أن يدفع لهما رشوة في نظير اسقاط المطالبة بهذا المبلغ فاتفق معهما على دفع مبلغ ٧٥ جنيهاً وأن هذا الدفع قد تم فعلاً وأن البوليس داهمهما بعد دفع المبلغ ووصله إلى يد واحد منهما بناء على التدبير الذى كان قد اتفق عليه المجنى عليه مع البوليس - متى كان ذلك وكان ما اثبته الحكم لايبين منه أن المتهمين قد قبلوا الرشوة من المجنى عليه على أساس انه هو صاحب المنقولات المحجوزة دون ابنه المدين في الضريبة أو انهما ادعيا كذباً بأن الأخير هو صاحبها مع علمهما بعدم صحة ذلك \* بل كان الثابت ان الاتفاق تم

بين المجني عليه والمتهمين على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة ، فإن معاقبة المتهمين على الرشوة تكون صحيحة • ولا يقدح في صحتها ما يثيره أحدهما من عدم اختصاصه بمكان الواقعة مادام الحكم قد عاقبه على أساس ما ثبت من اشتراكه مع الآخر بطريق الاتفاق •

( جلسة ١٩٥١/٤/٢ طعن رقم ١٩١٣ سنة ٢٠ ق )

٢٣٣ - تحقق جريمة الرشوة متى قبل المرتشى الرشوة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق •

\* إن جريمة الرشوة تتحقق متى قبل المرتشى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق • وإن كان الغرض الذي من أجله قدم المال إلى الموظف ( مفتش بوزارة التموين ) هو عدم تحرير محضر لن قدمه وكان تحرير المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً بوزارة التموين ومن عمله التفتيش على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسعير الجبري وتحرير المحاضر لمخالفيها بصفته من رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك موجب لتحرير المحضر الذي دفع المال للامتناع عن تحريره •

( جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ١٤٦ سنة ٢١ ق )

٢٣٤ - تحقق جريمة الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة •

\* أن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ما دامت الرشوة قدمت إلى الموظف كي يقارنها في أثناء تادية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة •

( جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طعن رقم ٤٠٣ سنة ٢١ ق )

٢٣٥ - عدم اشتراط اختصاص الموظف الرشوة وحده بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

✽ يكفي في القانون لإدانة الموظف في جريمة الرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب . فإذا كان الطاعن يقرر بارتباط اختصاصات وظيفته باختصاصات رئيس الحسابات فيما يتصل بشئون العمال مما يفيد اتصال وظيفته بهذه الشئون فلا يصح منه أن ينعى علي الحكم الذي أدانته في جريمة الرشوة مقابل تعيينه عمالا بالمصلحة التي يشتغل فيها بأنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا اختصاص له فيه .

( جلسة ١٠/١١/١٩٥٢ طن رقم ٩٢١ سنة ٢٢ ق )

٢٣٦ - عدم اشتراط اختصاص الموظف الرشوة وحده بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

✽ أن القانون لا يتطلب لاعتبار العمل المتعلق بالرشوة داخلا في اختصاص وظيفه المرتضى أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص به . واذن فإذا كان الحكم قد أدان الطاعن بالرشوة لانه بصفته موظفا عموميا ( كونستابل من رجال الضبط القضائي ) قد أخذ مبلغا من النقود من متهم في واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليؤدي عملا من أعمال وظيفته هو تنفيذ الامر الخاص باخلاء سبيله ولتسليمه السيارة المضبوطة وتوجيه اجراءات الضبط في الدوى الى غاية مرسومة - هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء

( جلسة ٢/١١/١٩٥٢ طن رقم ١٢٥٣ سنة ٢٢ ق )

٢٣٧ - تحقيق جناية الرشوة بالنسبة للموظف بقبوله عرض الراشي سواء أكان جادا في عرضه أو غير جاد متى كان العرض جديا في ظاهره .

✽ لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط

الجريمة ولم يكن الراش جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدي منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراش أو مصلحة غيره .

( جلسة ١٦/٦/١٩٥٣ طين رقم ٢٩١ سنة ٢٣ ق )

٢٣٨ - عدم اشتراط اختصاص الموظف الرشوة وحده بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة .

✳ يكتفى فى القانون لادانة الموظف بالرشوة ان يكون له نصيب من العمل المطلوب وأن يكون قد اتجر معه الراش في هذا النصيب .

( جلسة ١٦/٦/١٩٥٣ طين رقم ٢٩١ سنة ٢٣ ق )

٢٣٩ - أعمال الموظف يدخل فى متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤسائه تكليفا صحيحا .

✳ إن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

( جلسة ٢/١١/١٩٥٤ طين رقم ١٠٦٥ سنة ٢٤ ق )

٢٤٠ - وجوب أن يكون الغرض من جرائم الرشوة أو الشروع فيها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو عملا يزعم أنه يدخل فى اختصاصه .

✳ يجب فى جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته ، أو عملا يزعم الموظف أنه يدخل فى اختصاصه .

( طين رقم ٢٧١ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ س ٨ من ٤١٦ )

٢٤١ - قيام جريمة الرشوة في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها -  
المادة ١٠٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ .

\* أن جريمة الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات المعدلة  
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ تقوم في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها  
وقى قول الحكم بحصول هذا الطلب من جانب المتهم وثبت ذلك في حقه  
ما تتحقق به حكمة معاقبته .

( لطن رقم ١٢٠٨ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ من ٨ ص ٩٢٥ )

٢٤٢ - اختصاص الموظف المرتضى بجميع العمل المتعلق بالرشوة -  
لا يلزم - يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ  
الفرض من الرشوة .

\* لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتضى هو وحده  
المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه  
نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة .

( لطن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٧ من ٩ ص ١٧ )

٢٤٣ - طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطية -  
سيان في حكم المادة ١٠٣ عقوبات .

\* ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين  
طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطية ومن ثم فلا  
مصلحة للمتهم من التحدي بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

( لطن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٧ من ٩ ص ١٧ )



٢٤٤ - عبث المتهم بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بانتزاعها من مكانها - اخلال بواجبات هذه الوظيفة - حصوله مقابل ذلك على مرتب شهري من المخابرات البريطانية - اعتباره مرتشيا - ادانة الحكم له على هذا الاساس - اتفاهه مع صحيح القانون \*

✽ اذا قرر الحكم أنه متى ثبت في حق المتهم عبثه بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن انتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه اخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان ماجورا للعمل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرضته له يكون مرتشيا فإن الحكم يكون صحيحا في القانون خاليا من عيب القصور في التدليل على الجريمة التي دان المتهم بها \*

( لطن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق ٠ جلسة ١٦٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٥٥ )

٢٤٥ - اختصاص مامور الضبط القضائي التابع للقسم الذي وقعت في دائرته جريمة الرشوة - بدفع جزء من المبلغ المثلوق عليه - بتعقب المتهم في أى مكان وتفتيشه في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة \*

✽ متى كانت جريمة الرشوة قد تمت فعلا بدفع جزء من المبلغ المثلوق عليه الى المتهم في بناء محكمة شجرا الواقع في اختصاص قسم روض الفرج ، فإن رجل الضبط القضائي الذي يتبع هذا القسم يكون مختصا باجراء كل ما خوله اياه القانون من أعمال التحقيق - كالتفتيش - لتعقب المتهم في أى مكان في المرحلة التالية الخاصة بدفع باقى الرشوة والتي لا تعتبر واقعة مستقلة عن الاولى \*

( لطن رقم ٥٥٠ سنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٦٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٦٢١ )

٢٤٦ - دخول الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها ضمن حدود وظيفته مباشرة - غير لازم - كفاية أن يكون له علاقة بها \*

✽ ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من

الموظف أداؤها داخله ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفى أن يكون له علاقة بها .

( الطعن رقم ٩٢٨ سنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٠/٦/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٥١ )

٢٤٧ - جريمة الراش - توافر الاختلال بواجبات الوظيفة بعرض جعل على عسكري لحمله على ابداء اقوال جديدة لتتجو المتهمة من المسؤولية - قيام جريمة الرشوة في حق من عرض الجعل - المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

\* أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة قد نص على « الاختلال بواجبات الوظيفة » كغرض من اغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف اسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته او المكافاة على ما وقع منه ، وجاء التعبير بالاختلال بواجبات الوظيفة جديدا في التشريع عند تعديله مطلقا من التقييد ليتسع مدلوله لاشتياع كل عيب يمس الاعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب الى هذه الاعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على السوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاختلال بواجبات الوظيفة الذي عنه الشارع في النص ، فاذا تعاطى الموظف مقابلا على هذا الاختلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، وأذن يكون عرض الرشوة على الصورة الثابتة في الحكم على العسكري وهو أحد افراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة في سبيل حمله على ابداء اقوال جديدة غير ما سبق أن ابداه في شأن كيفية ضبط المتهمة وظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف في ذلك مصلحتها لتتجو من المسؤولية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنه ذمة الموظف وهو اذا وقع منه يكون اختلالا بواجبات وظيفته التي تفرض أن يكون امينا في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما بوشر فيها من اجراءات تتخذ اساسا لاثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الاختلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جهلا في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشبا مستحقا للعقاب .

( الطعن رقم ٩٣٣ سنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ من ٧٦٦ )

٢٤٨ - شيخ الحارة ، هو من المكلفين بخدمة عامة - توفر جريمة الرشوة في حق احدهم اذا اخذ عطية مقابل عدم احضار احد الأشخاص المطلوبين الى مكتب الاداب .

\* يقرم مشايخ الحارات في المدن - كما يبين من مطالعة الأورنيك « رقم ٢٢ » شياخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع ، اى انهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات استحضار الأشخاص المطلوبين للاقسام خدمة للامن العام - فاذا اخذ احدهم عطية مقابل عدم احضار احد الأشخاص المطلوبين الى مكتب الاداب فان عمله هذا يعد رشوة .

( الطعن رقم ٩٣٦ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٧٢ )

٢٤٩ - منطأ اختصاص الموظف بالعمل المتعلق بالرشوة - كفاية صدور امر شفوى من رئيسه للقيام بعمل معين لاعتباره مختصاً به - امثلة .

\* يكفي ان يكون الموظف مختصاً بالعمل ان يصدر اليه امر شفوى من رئيسه بالقيام به ، كما يكفي ان يكون العمل الذى دفعت الرشوة من اجله له اتصال بأعمال وظيفة المرتضى ، واذ كان العمل قد جرى في المحاكم على ان يقوم الكتّاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعاً عادلاً ، وكان لا تعارض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات فان ادانة المتهم بجريمة عرض رشوة علي كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ٩٢٨ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٧٩ )

٢٥٠ - عرض مبلغ من النقود على جندي المرور ليمتنع عن تحريه محضر مخالفة لمسائق سيارة ، ولم يقبلها الجندي - قيام جريمة عرض الرشوة - كون المخالفة مما يجوز أو لا يجوز الضلح فيها لا يؤثر في قيامها .

\* اذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية:

لجريمة عرض رشوة على موظف عمومي « جندى المرور » ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحصيل محضر مخالفة لمسائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي دانه الحكم بها فإنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لا يجوز .

( اللطن رقم ١٠٤٣ سنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ ص ٨٠٤ )

٢٥١ - جريمة المادة ١٠٩ مكررا عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - توفرها بمجرد عرض وشهوة لم تقبل متى كان العرض حاصلًا من موظف عمومي .

\* تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي .

( اللطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥ )

٢٥٢ - جريمة الرشوة - عدم قبول الرشوة وانصراف النية الى الاخلال بواجبات الوظيفة .

\* لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف علي عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت الى الاخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فإن ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

( اللطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥ )

٢٥٣ - العدول عن تسلّم مبلغ الرشوة .

\* التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرفض قد وقع من جانب المبلغ يمتنع به القول بإمكان حصول عدول اختياري بعد ذلك ، وليس ينقض ما تم أن حصل الضبط اثناء المهلة التي طلبها الطاعنان للمتشاور بعد خلافهما مع المبلغ علي مقدار الرشوة ورفض تقبيل المبلغ المعروض .

( اللطن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٥٥ )

٢٥٤ - تحدث الحكم الصادر بإدانة الطاعنين عن جريمة الرشوة عن الغرض الذي يهدفان إليه لحصولهما على الملف وامتداد أيديهما على بعض محتوياته - لا تأثير له على سلامة الحكم .

\* لا يؤثر في سلامة الحكم الصادر بإدانة الطاعنين عن جريمة الرشوة تعددته عن الغرض الذي يهدف إليه الطاعنان لحصولهما على الملف وامتداد أيديهما على بعض محتوياته ولو لم يكن الملف معروضاً على المحكمة ، لأنه حديث يتعلق بالسبب ولا يتوقف عليه الفصل في الدعوى .

( الطعن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥ )

٢٥٥ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية .

\* يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان الحكم قد نال تدليلاً سائغاً على أن عمل الساعي « المبلغ » يقتضي التردد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحدى بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥ )

٢٥٦ - دخول رجال الجيش والشرطة وموظفي الوزارات والمصالح ومستخدميهما على اختلاف طبقاتهم في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكرر ، ١١١ عقوبات .

\* نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظائفهم يعتبرون كموظفين وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال

الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا ، وإنما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والبوليس ، وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكررا ، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفي الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف طبقاتهم .

( لطنن رقم ٢٠٥ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ ص ١٠ ص ٢٦٤ )

٢٥٧ - إخلال الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسببه بواجب التبليغ عن الجرائم يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها متى تقاضى الموظف جملا في مثاليه - اعتبارا من عرض الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب - المادة ٢٦ إجراءات .

✽ مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها الموظفون العموميين أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظيفتهم مما يعرضهم للمسئولية التأديبية إذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف العمومي للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانونا هو أمر يتعلق بذمة الموظف ، فإذا وقع منه هذا الامتناع يكون إخلالا خطيرا بواجبات وظيفته التي تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الإخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها قانونا متى تقاضى الموظف جملا في مثاليه ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب .

( لطنن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/١ ص ١٠ ص ٥٨٩ )

٢٥٨ - إخلال الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسببه بواجب التبليغ عن الجرائم يندرج تحت باب الرشوة .

✽ يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم

تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الاجرامية التي اتاها المتهم - ان تطبق عليه حكم القانون علي هذا الاساس بعد ان تنبهه الى التعديل الذي اجرت له ليبدى بدفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا هي اغفلت ذلك وقضت ببراءة المتهم استنادا الى ان رجلى البوليس الحربى ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون ان تبين كلمتها فيما اسندته الى المتهم من انه عرض الرشوة عليهما « لصرف النظر عن النزاع القائم » وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التي علما بها والتي كان يتعين عليهما القيام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملا بنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا مجرده عدم اقتياده الى القسم - فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( الملتن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩ )

٢٥٩ - ثبت ان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم الاخير انه من اختصاصه - لا جريمة .

✳ من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات انه لا جريمة في الأمر اذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الاخير انه من اختصاصه .

( الملتن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩ )

٢٦٠ - تميز الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عن الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

✳ اذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده ان المتهم انما قصد من الاعتداء الهرب بعد ان كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من افراد البوليس ، والحيلولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين ادائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فان

ما انتهت اليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على احد رجال الضبط فى اثناء تاديبه وظيفته ويسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .

( لطن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٩/٦/٣٠ من ١٠ ص ٧٢٢ )

٢٦١ - تميز الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ عن الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات - وجوب توافر قصد خاص يتمثل فى انتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى ان يؤدى له عملا لا يحل له أن يؤديه او أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن اداء عمل كلف الموظف بادائه .

✽ الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدى على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل فى انتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى له عملا لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن اداء عمل كلف الموظف بادائه ، وهذه النية - التى تنسب الى هذا الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي فى الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التى تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٢٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

( لطن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٩/٦/٣٠ من ١٠ ص ٧٢٢ )

٢٦٢ - الامر الصادر من النيابة بضبط الاتهم متلبسا بجريمة الرشوة - لا يقصد به أن يكون الضبط مقتدا بقيام حالة اللطيس كما هو معرف به فى القانون ، وانما قصد به ضبط الاتهم على إثر تسلمه مبلغ الرشوة الملتق عليه بينه وبين المبلغ - علة ذلك : لأن جريمة الرشوة تنعقد



بالاتفاق الذى يتم بين الراشئ والمرتشى ولا يبقى الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم المبلغ .

\* لا تستلزم حالة التلبس اذنا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، اذ ان هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائى متى كان له حق ايقاع القبض على المتهم تفتيش شخصه ومنزله كما هو مستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فالامر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذى ذهب اليه الدفاع - وهو ان يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معرف به فى القانون - وواقع الحال انه انما قصد بهذا الامر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذى اوردته الحكم - ذلك بان جريمة الرشوة قد انعدت بذلك الاتفاق الذى تم بين الراشئ والمرتشى ، ولم يبق الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم المبلغ - وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالامر الذى أصدره - واذ كان الضابط الذى كلف بتنفيذ طلب النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهمائه بجناية الرشوة ، ومتى كان القبض عليه صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ ، ١/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فيكون قضاء محكمة الموضوع برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش بناء على هذا الاساس القانونى قضاء صحيحا فى القانون .

( لطن رقم ١١٤٥ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/١١/١٩٥٩ م . ١٠ = ٨٦٦ )

٢٦٣ - رفض المحكمة دفاع المتهم المبنى على ان عرضه الرشوة على الخفير النظامى يقصد التخلص من عمل نظام نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدى اليه محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدى اليه - غير سليم .

\* يجب ان تبنى الاحكام على اساس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها - فاذا كانت مؤدى اقوال الخفير انه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء امام المحل اعتقادا منه بانه الشخص الذى داب على لقاء التراب والملح امام المحل ، والذى طلب منه اصحابه ضبطه ، وان

ما فعله المتهم لا يعدو أن يكون من قبيل السحر ، وأن الخفيّر اذ قبض على المتهم إنما فعل ذلك نزولاً على رغبة أصحاب المحل مع علمه بماهية الفعل الذى صدر من المتهم - لا اعتقاداً منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فإن رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفيّر النظامى كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدى اليه محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدى اليه لا يكون مستقداً الى أساس سليم .

( لطن رقم ١٣٦٧ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١١/١٩٥٩ من ١٠ ص ٨٨١ )

٢٦٦ - صورة واقعة يتوافر بها ارتكاب الجاني جريمة الرشوة بإرادة حرة طليقة رغم الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائي فى سبيل كشف الجريمة وضبط المتهمين فيها .

✽ يجب على مأمورى الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدموى ، فيدخل فى اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تثريب عليهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من اداء واجبهم ، ما دام أن ارادة الجاني تبقى حرة غير معدومة - فاذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد أوما للضابط من بادئ الامر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدأخل المتهم الآخر - الذى أرسله وأرشدته اليه - لتذليل ما يعترض مرور السيارة من عقبات ، الامر الذى فسرتة المحكمة بحق بانه ايماء من الطاعن باستعداده للتفاوض عن المخالفة الجمركية لقاء ما يبذل له من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلاً وضبط بعضه فى جيبه ، وأن ذلك كله حدث فى وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزاله الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة ، فيكون صحيحاً ما خلص اليه الحكم من أن تحريضاً على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجلى الضبط القضائي .

( لطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ٩٧٠ )

٢٦٥ - مسئولية الموظف جنائيا عن اخلاله بواجبات وظيفته مقابل جعل معين حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار بها - يكفى مجرد نية استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها - المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - مثال .

\* عدت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ومنها الاخلال بواجبات الوظيفة واعتبرته نظير الامتناع عن عمل من اعمالها ، فالموظف الذى يخل بواجبات وظيفته مسئول جنائيا حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار بها ، لانه يكفى مجرد نية استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها - فاذا كان الثابت ان المتهم توجه الى مكتب الشخص الذى كلف بإجراء التحريات عن المنزل الذى يديره للدعارة السرية - ثم كشف له عن شخصيته وأفهمه بأن لديه شكاوى ضده محالة اليه من النيابة ويمكنه حفظها وطلبه بمبلغ عشرة جنيهات فان هذا يوفّر الاخلال بواجبات وظيفة المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ السالف الاشارة اليها ، سواء كان طلبه البلسخ له ، او لم يسيبل استرداده لتقريبه نظيره ما دفعه اجرا لأعمال غير مشروعة .

( لطن رقم ١٥٦٩ سنة ٢٦ ق ٠ جلسة ١٦٦٠/٣/٨ س ١١ ص ٢٢٠ )

٢٦٦ - جرائم الرشوة والشروع فيها - يجب لتوفرهما : ان يكون الغرض منها أداء الموظف عملا من اعمال وظيفته ، او عملا يزعم أنه من اختصاصه - أمثلة .

\* استحدثت الشارع نص المادة ١٠٣ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين ، والذين ألحقهم الشارع بهم فى هذا الباب بوظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على اساس الاختصاص المزعوم .

( لطن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٦٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٢٧٦ )

### ٢٦٧ - جرائم الرشوة والشروع فيها - ما يجب لتوافرها \*

\* الزعم بأن العمل الذى يطلب الجمل لأدائه يدخل فى أعمال وظيفه المتهم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بمناصر أخرى أو وسائل احتيالية - وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص - فإذا كان الحكم قد دلت تدليلا سائفا على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه \*

( لطن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠٦ )

### ٢٦٨ - جرائم الرشوة والشروع فيها - ما يجب لتوافرها \*

\* ما استخلصه الحكم من تراخى المتهم - بوصفه رئيسا لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني - الذى يعمل بها المبلغ فى اتخاذ الاجراءات فى الطلب الذى قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لا تعارض فيه مع ما انتهى اليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغا من النقود ثم قيل من المبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة لاداء عمل زعم انه من أعمال وظيفته هو تسهيل الاجراءات لامتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته فى الترقية اليها دون من يتقدمه فى نتيجة الامتحان ، ذلك أن الواضح من مدونات الحكم أن الاجراءات التى أشار اليها المتصل بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبول المتهم بمبلغها - وهي اجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ \*

( لطن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٠٦ )

٢٦٩ - اغراض الرشوة والاختصاص : الاخلال بواجبات الوظيفة - كفاية اختصاص الموظف بالعمل لا فرق بين طلب أدائه والامتناع عنه - توافر النية الاجرامية بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق - الاكراه المعنوى والضرورة - عند عرض الرشوة - مثال \*

\* متى كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يأخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق - فإذا كان

الثابت أن مفتش الاسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن في مصنع المتهم انما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن في الاجراء الذي قام به أية مخالفة للقانون - وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة ائنه طرح للبيع « شايًا » معبأ في أغلفة ناقصة الوزن ، فان قضاء المحكمة ببراءة المتهم عن هذه الواقعة استنادا الي أن عدم التعيئة يجعل الجريمة منعدمة لا يترتب عليه أن المتهم كان في حالة اكراه معنوي أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة - وانما كان عرضها للتأثير في مفتش الاسعار وحمله على الاخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها الى مراقبة الاسعار لوزنها هناك ، ومن ثم كان سليما ما ذكره الحكم من أن براءة المتهم من واقعة عرضه للبيع « شايًا » بأغلفة ناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

( لطن رقم ١٣٦٥ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٦٦٠/١١/٧ من ١١ ص ٧٧٤ )

#### ٢٧٠ - رشوة - الغرض منها - الاخلال بواجب التبليغ عن الجرائم

\* عددت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ، وجاء نصها مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبت يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينسب الى هذه الأعمال ويعد واجبا من واجبات ادائها علي الوجه السوي الذي يكفل دائما أن تجري على سنن قويم . ومتى تقرر ذلك وكان الامتناع عن أداء واجب التبليغ عن جريمة السرقة يعتبر اخلايا خطيرا بواجبات الوظيفة التي تفرض على المتهم بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها اثناء تادية عمله أو بسبب تانيته ، ويستوى أمرها في حكم القانون مع امتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته . وكان حكم القساون لا يتغير ولو كان الاخلال بالواجب جريمة في ذاته - وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات - فانه اذا تقاضى الموظف جملا مقابل هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب . ويكون من عرض الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقوبة .

( لطن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٦٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٤١ )

### ٢٧١ - رشوة - ما لا ينفي مسئولية المرتشى •

✽ علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الاداء لا يعفيه من المسئولية - بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة ما دام العطاء لم يكن الا لعمله على الاخلال بواجبات وظيفته •

( الملن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق • جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٢٩ )

### ٢٧٢ - رشوة - توافر الجريمة ولو كان العطاء سابقا او معاصرا او لاحقا ما دام يوجد اتفاق سابق •

✽ نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات علي عقاب الموظف اذا طلب لنفسه او لغيره او قبل او اخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من اعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو لمكافاته على ما وقع منه من ذلك • يستوى الحال ان يكون العطاء سابقا او معاصرا للامتناع أو الاخلال أو ان يكون لاحقا عليه ، ما دام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، ان ان نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الامر بدلالة تعدد الاخلال بواجباتها ، فاذا كان الحكم قد ربط بملاقة السببية بين تحرير السند وبين الاخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد ان عرض الرشوة انما كان متققا عليه من قبل ، فان ما يثيره المتهم من ان تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الاخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى •

( الملن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٠ ق • جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٤١ )

### ٢٧٣ - رشوة - يشترط للجريم ان يكون العمل داخل كليا او جزئيا في الاختصاص القانوني للوظيفة •

✽ انه مع التسليم بانه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصا بالعمل ان يكون اختصاصه شاملا للعمل كله بل يكفي ان يكون له فيه نصيب ، إلا انه يشترط في هذا العمل ان يدخل كليا أو جزئيا في الاختصاص القانوني للوظيفة ، إما لان القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة

مباشرة وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه  
تكليفا صحيحا . اما حيث لا يكون للموظف ان يقوم بالعمل او بنصيب منه  
في الحدود السابقة فلا جريمة .

( الملن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٣/١٢ ص ٢٩٧ )

## ٢٧٤ - رشوة - أركان الشروع في الرشوة لا تختلف عن أركان الجريمة التامة .

\* لا صحة لما تضمنه الملن من أنه لا يشترط للعقاب اختصاص  
الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة ، لأن  
الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون ، وما  
دام الاختصاص أو الزعم به شرطا في الجريمة التامة فالامر لا يختلف  
في حالة الشروع . وهذا، المعنى مستفاد من احالة المادة ١٠٩ مكررا  
من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من  
شرط الاختصاص .

( الملن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٣/١٢ ص ٢٩٧ )

## ٢٧٥ - رشوة - صفة الموظف العمومي .

\* تنصيب الطاعن - وهو موظف في وزارة الصناعة - نائبا  
لحارس على الشركة ( الموضوعة تحت الحراسة الادارية ) بتكليف ممن  
يملكه للسهر على نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة المباشرة بعنه  
تكليفا بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة عملا بالفقرة  
الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون  
رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

( الملن رقم ٢١٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/١٢ ص ٢٧٠ )

### ٢٧٦ - رشوة - اختصاص الموظف - الغرض من الرشوة \*

\* جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس ضرورياً في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها . كما لا يفرق القانون بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

( لطن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٦٢٨ )

### ٢٧٧ - رشوة - ما لا يؤثر في قيامها \*

\* لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وأن لا يكون الراش جاداً فيما عرضه على المرتضى ، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره ، وكان الموظف ( المتهم ) قد قبله على أنه جدى منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراش وغيره من المساجين .

( لطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٣ من ١٢ ص ٦٦٨ )

### ٢٧٨ - رشوة - تمام الجريمة \*

\* تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراش ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك الا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

( لطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/١٣ من ١٢ ص ٦٦٨ )

### ٢٧٩ - رشوة - أركانها - اختصاص الموظف - ما يكفي فيه \*

\* لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشون أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتقليد الغرض من الرشوة .

( لطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ من ١٢ ص ٩٨٠ )



٢٨٠ - جريمة عرض الوساطة في رشوة - تحققها : بتقديم الجاني الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء .

\* جريمة عرض الوساطة في رشوة المنصوص عليها المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تتحقق بتقديم الجاني الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء . ولما كان الحكم المعلن فيه قد اثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعن - وهو موظف عمومي - قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائي ليرشوه في مقابل تسليمه للبطاقة المحفوظة لديه وتسلم من المجنى عليه جنبيهين ليدفعهما رشوة لذلك الموظف ، وهو ما تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة بفقرتيها الأولى والثانية ، ولم تكن المحكمة بحاجة بعد ذلك للوقوف على اسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق .

( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ من ١٧ ص ١١١٩ )

٢٨١ - جريمة الرشوة - تحققها في جانب الموظف أو من في حكمه ولو كان العمل حقا - خروج العمل عن دائرة الوظيفة لا يمنع من قيام الجريمة - شرط ذلك .

\* يستفاد من الجمع بين نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات - في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف أو من في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حقا ، كما تتحقق الجريمة أيضا في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، مما دلالتة أن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما استثنى في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تقرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدس أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجني عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد ، إذ هو حينئذ يجمع بين الإثمين هما الاحتيال والارتشاء .

( الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ من ١٧ ص ١١٢٨ )

### ٢٨٢ - مالا يؤثر في قيام جريمة الرشوة •

✳ لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يكون الراشئ جادا فيما عرضه على المرتضى متى كان غرض الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه اليه في مقابل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ •

( لطن رقم ١٣٨٢ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ص ٢٠٩ )

### ٢٨٣ - ما يكفي لقيام جريمة الرشوة •

✳ لا يشترط لقيام جريمة عرض الرشوة أن يكون المجنى عليه جادا في قبولها • اذ يكفي لقيام تلك الجريمة مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي أو من في حكمه •

( لطن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥٨١ )

### ٢٨٤ - رشوة - دفع مبلغ الرشوة الي المجنى عليه مباشرة أو عن طريق وسيط - لا تفرقة •

✳ يستوى لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة الي المجنى عليه أو عن طريق وسيط •

( لطن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥٨١ )

### ٢٨٥ - جريمة - رشوة - أركانها •

✳ يكفي لتوافر الركن المادى لجريمة عرض الرشوة أن يصدر وعد من الراشئ الي الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جدياً ، لا يهم في ذلك نوع العطاء المعروض ، ويقطع النظر عن

الصورة التي قدم بها • ولما كان الشيك بطبيعته أداة دفع بمجرد الاطلاع ومن شأنه أن يرتب حقوقاً كاملة قبل الساحب ولو لم يكن له رصيد قائم وقابل للسحب ، فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعن الأول قدم شيكين بمبلغ الرشوة بقصد حمله على الاخلال بواجباته في الخدمة العمومية الموكول اليه اذائها يكفي لتحقيق الركن المادي لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات ، ذلك بأن وجود أو عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب للشيكين المسلمين الى المجني عليه على سبيل الرشوة هو ظرف خارج عن نطاق جريمة عرض الرشوة ولا مدخل له في اكتمال عناصرها القانونية •

( لطن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ من ١٨ ص ٥٨١ )

#### ٢٨٦ - متى تتحقق جريمة الرشوة •

✽ من المقرر بحسب المستفاد من نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ومن في حكمه متى قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاداء عمل من أعمال الوظيفة ولو كان حقاً • كما تتحقق أيضاً في شأنه ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً بصرف النظر عن اعتقاد الراش فيما زعم الموظف أو اعتقد •

( لطن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق • جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ ص ٨٠٢ )

#### ٢٨٧ - رشوة - موظف عمومي - العبرة بالمرتضى وحده •

✽ لا يغير من وصف فعل الموظف المتهم بأنه ارتشاء أن يكون ما قبضه من مال حرام جزءاً مما استولى عليه الراش بغير حق من مال الدولة علم بذلك أو لم يعلم - أو أن يكون الراش موظفاً مثله - لأنه لا ينظر في وصف الوظيفة الا بالنسبة الى المرتضى وحده •

( لطن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق • جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ ص ٨٠٢ )

### ٢٨٨ - ما يكفي بصدد اختصاص الموظف العام المرتشى .

\* لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها . ومن ثم فإن اقرار المتهم في طعنه بأنه كان وكيلًا عن الاصيل في انفاذ العمل المطلوب يعقد له الاختصاص بما قبل الرشوة من أجله .

( الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ من ١٨ ص ٨٠٢ )

### ٢٨٩ - رشوة - الوساطة في الرشوة .

\* لا تقوم للجريمة المستحدثة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانياً قائمة الا اذا كان عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة طاملاً أن مدلول النص بالاحالة بالضرورة في بيان المقصود من الرشوة أن يكون الموظف العام أو من في حكمه أو المستخدم في المشروعات العامة أو الخاصة - مختصاً بالعمل الذي وقع الارتشاء مقابل تحقيقه أو الامتناع عنه ، اختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على اعتقاد خاطئ منه ، فإنه يجب أن يتحقق هذا الشرط ابتداء وبالصورة المتقدمة في جانب الموظف ، المنوط به العمل الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في شأنه - ومن ثم فإن الجريمة المذكورة لا تقوم من جانب العارض - أو القابل للوساطة الا ان كان ثمة عمل يدخل أصلاً في اختصاص الموظف المعلوم الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته - اختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على اعتقاد خاطئ منه بالذات وبالقدر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات - وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقده الوسيط في هذا الخصوص إذ لا أثر لزعمه أو اعتقاده الشخصي على عناصر جريمة الرشوة .

( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/٣٦ من ١٨ ص ٨٦٩ )

## ٢٩٠ - رشوة - الغير - ماهية - الاجنبى عن الجريمة \*

\* يحكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية - ويندرج تحت معنى الغير كل من كان اجنبيا عن الجريمة \*

( لطن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ من ١٨ ص ٩٥٠ )

## ٢٩١ - رشوة - محكمة الموضوع \*

\* أن تقرير عدم ضبط مبلغ الرشوة كله مع المتهم بمظنة احتمال احتجازه له في الصباح قبل حضور المجنى عليه لصرف قيمة الاذن بعد اظهر يوم الحادث - انما هو من قبيل الاستنتاج المنطقي من وقائع الدعوى وظروفها مما تملكه محكمة الموضوع بغير معقب \*

( لطن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ من ١٨ ص ٩٥٠ )

## ٢٩٢ - المزمع بالاختصاص - حكم - مالا يعفيه \*

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل بتدليل سائفا على صدور الزعم بالاختصاص من جانب الطاعن بما اثبت في حقه من انه ادعى للشاهد المبلغ أن يرسمه الغاء الأمر الصادر بنقله وزميلي له لقاء مبلغ الرشوة فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصور في التدليل يكون مردودا \*

( لطن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٨ ص ٩٨٦ )

## ٢٩٣ - رشوة - تفتيش - مأمور الضبط \*

\* أن ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه في جريمة رشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة \*

( لطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ من ١٨ ص ٩٦٥ )

## ٢٩٤ - رشوة - جريمة - اركان الجريمة - محكمة الموضوع .

\* تصدى المحكمة لشرط الاختصاص لبيان ما اذا كان العمل الذي طلبت الرشوة من اجله يتصل بأعمال وظيفة الطاعن بما يقع تحت طائلة المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ، أو أن هذا العمل لا يدخل في نطاق وظيفته وإنما هو قد ادعى كذباً باختصاصه به الامر المؤتم بالمادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات هذا التصدى هو: من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء حقيقة ركن من أركان الجريمة وليس فيه اضافة لعناصر جديدة لم تكن معلومة للطاعن أو محاميه اثناء المحاكمة .

( لطن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ٩٨٦ )

## ٢٩٥ - كفاية مجرد طلب الرشوة لقيام الجريمة .

\* جعل القانون من مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة .

( لطن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ٦/١١/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٨٧ )

## ٢٩٦ - رشوة - الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه - الفائدة التي يطلبها لغيره - لا تفرقة .

\* لم يفرق الشارع في سائر جرائم الرشوة بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

( لطن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ ق . جلسة ٢٠/١١/١٩٦٧ من ١٨ ص ١١٢٢ )

## ٢٩٧ - رشوة - موظف عمومي - مكلف بخدمة عامة - جريمة

تمويلية .

\* أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل موظف أو مكلف بخدمة عامة علم اثناء تادية عمله أو بسبب تاديته بوقوع جريمة

من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . وامتناع الموظف أو المكلف بخدمة عامة عن أداء واجب التبليغ عن جريمة يعتبر أخلاقاً خطيراً بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة يستوى في القانون مع امتناع الموظف أو المستخدم العام عن أداء عمل من أعمال وظيفته تطبيقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صدور الرشوة وجاخصها في ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي عدتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . وإذا كانت أمانة الوظيفة تفرض على المستخدم في مصلحة حكومية ألا يتدخل في عمل رئيسه وأن ينأى عن السعي لديه للامتناع عن أداء واجب التبليغ الذي يلزمه به القانون ، لما قد يؤدي إليه تدخله من افلات مجرم من المسؤولية الجنائية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف ، فإذا وقع منه فإنه يعد أخلاقاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يبادر بالتبليغ عن الجرائم فور علمه بها . ولما كان الحكم قد أثبت أن رئيس مجلس المدينة ( وهو مكلف بخدمة عامة ) ورائق سيارته ( وهو مستخدم في الدرجة التاسعة بمحافظة الشرقية ) علماً بسبب تأدية عملهما بارتكاب الطاعن جريمة نقل قول سوداني من محافظة الشرقية بدون ترخيص وهي جريمة تموينية يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو طلب ، فإن عرض جعل على أحدهما للاخلال بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة بالامتناع عن أداء واجب التبليغ عن تلك الجريمة التموينية يعد في صحيح القانون عرضاً للرشوة . وإذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه عرض جعلاً على السائق حتي يتوسط لدى رئيسه لكي يمتنع عن إبلاغ الشرطة بالمخالفة التموينية واستخلصت من هذه الواقعة أن

الفرض من عرض الجمل على السائق ينطوي فضلا عن الوساطة لدى - رئيسه أن يمتنع من جانبه عن التبليغ عن تلك الجريمة لأن قبول الوساطة يلتضى حتماً وبطريق اللزوم العقلي الامتناع عن التبليغ وهو استخلاص سديد وسائغ ، ذلك بأن واجب التبليغ عن الجرائم يفرض على رئيس مجلس المدينة وعلى سائق سيارته على السواء بالمبادرة الى التبليغ عن المخالفة الترمينية التي علم بها كل منهما بسبب تأدية عمله .

( لطن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١١/٢٨/١٩٦٧ من ١٨ ص ١١٩٦ )

#### ٢٩٨ - الاختصاص في جريمة الرشوة - مثال \*

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوفر الاختصاص في جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت عليه الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائياً من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه وهو ما يتوافر به الاختصاص الذى يسمح له بتنفيذ الفرض المقصود من الرشوة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهمين استناداً الى أن اختصاص الموظف قد انتهى بمجرد رفع محضره الى رئيسه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضيه معه نقضه \*

( لطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١/٨/١٩٦٨ من ١٩ ص ٢٩ )

#### ٢٩٩ - مدلول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات ؟

✽ استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساملة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً . والزمع هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . فان كان الجانى موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات والا وقعت عقوبة



الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وذلك على اعتبار أن الوظيفة العامة ليست ركنا في الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة .

( الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ ص ٢٣٨ )

### ٣٠٠ - جريمة عرض الوساطة في الرشوة - متى تتحقق ؟

✳ تتحقق جريمة عرض الوساطة في الرشوة بتقديم الجاني الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتضاء .

( الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ من ١٩ ص ٢٣٩ )

### ٣٠١ - مؤاخذة الجاني على الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل

او الامتناع المطلوب من الموظف حقا او غير حق متى كان مختصا به .

✳ الاصل انه متى كان الموظف مختصا بالعمل فان الجاني يؤاخذ على الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل او الامتناع المطلوب من الموظف حقا او غير حق . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من ان عرض مبلغ الرشوة انما كان بقصد درء عمل ظالم قام به المخبران لضبطهما له هو وزميله في غير الاحوال المصرح بها في القانون .

( الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٣ من ١٩ ص ٦٢٨ )

### ٣٠٢ - مدلول الاخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟

✳ نص الشارح في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عدت صور الرشوة - على الاخلال بواجبات الوظيفة كفرض من اغراض الرشوة، وجعله بالنسبة الى الموظف ومن في حكمه اموة بامتناعه عن عمل من اعمال الوظيفة . وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الاعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف او سلوك يقتسب الى هذه الاعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائما ان تجرى على سنن قويم . وقد

استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تخص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها - فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناء الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الاخلال كان فعله ارتشاء ، ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . ولا يتغير حكم القانون ولو كان الاخلال بالواجب جسيماً في ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات ما دامت الرشوة قد قدمت الى الموظف كي يقارف تلك الجريمة أثناء تادية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

( الملن رقم ٤١٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٦٨/٤/١ ص ١٩ ص ٣٩٤ )

٣٠٣ - جريمة الرشوة - لا يلزم فيها أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة .

✽ ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشئ قد أاجر معه على هذا الأساس . ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من المال علي ساع بالتلفزيون - وهو موظف عام - لسرقة أحد الافلام الموجودة في استوديو مصر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل الساعي نقل الافلام بين مكتبة التلفزيون وبين الاستوديو ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة أي ما كانت الجهة المالكة للفيلم ، ودان الطاعن على هذا الاعتبار ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

( ملن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٦٨/٤/١ ص ١٩ ص ٣٩٥ )

٣٠٤ - انعقاد جريمة الرشوة بالاتفاق الذي يتم بين الراشئ والمرتشئ .

✽ تتعقد جريمة الرشوة بالاتفاق الذي يتم بين الراشئ والمرتشئ

ولا تبقى بعد ذلك الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلّم المبلغ .

( لطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٨٨/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٥٩ )

٣٠٥ - حالة التلبس لا تستلزم اذنا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش - علة ذلك ؟ مثال في رشوة .

✽ ان حالة التلبس بذاتها لا تستلزم اذنا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش اذ ان هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي - متى كان له حق ايقاع القبض على المتهم - تفتيش شخصه ومنزله كما هو المستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية . فالامر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم متلبساً بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب اليه الدفاع وهو ان يكون الضبط مقيداً بقيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون - وواقع الحال انه انما قصد بهذا الامر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ ، وهو ما حدث فعلاً على النموذج الذي أوّده الحكم .

( لطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٨٨/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٥٩ )

٣٠٦ - توافر جريمة المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات بمجرد طلب العطية .

✽ اذا اشترطت المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات لتطبيقها ان يطلب الفاعل لنفسه او لغيره او يقبل او ياخذ وعداً او عطية تذرعه بتفويضه الحقيقي او المزعوم بفرض الحصول على مزية للغير من اية سلطة عامة ، فقد دل ذلك على ان المشرع قد ساوى في هذه الجريمة بين قبول العطية واخذها وبين طلبها . فلا يشترط لتحققها قبول العطية او اخذها فحسب بل ان مجرد طلب العطية تتوافر به هذه الجريمة بتمامها ، ولا يعتبر هذا في صحيح القانون بدءاً في تنفيذها او شرعاً فيها .

( لطن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٨٨/١٠/١٤ س ١٩ ص ٨٣٢ )

### ٣٠٧ - جريمة الرشوة - ارتشاء موظف - ماهيته \*

✳️ سوى الشارح ، في نطاق جريمة الرشوة ، بما استثنى في نصوصه التي استحدثها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها \*

( لطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ٢٢ )

### ٣٠٨ - جريمة الرشوة - الغرض من الرشوة ليس ركنا في الجريمة \*

✳️ أن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة \*

( لطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ٢٢ )

### ٣٠٩ - جريمة الرشوة - شروط تحققها \*

✳️ تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجعل ، أو اخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذي يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه الموظف أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لاحكام القانون ، ما دام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخلا في اختصاص الموظف \*

( لطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ٢٢ )

### ٣١٠ - جريمة الرشوة - شروطها \*

✳️ لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة - بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد اتجر معه علي هذا الاساس \*

( لطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٣٠ ص ٢٢ )

## ٣١١ - رشوة - شروط تحقق الجريمة •

✳ تتحقق جريمة الرشوة في جانب الموظف ومن في حكمه - طبقاً لنص المادتين ١٠٢ و ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات - متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لاداء عمل من أعمال الوظيفة كما تتحقق الجريمة أيضاً ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً بصرف النظر عن اعتقاد الراش فيما زعم الموظف أو اعتقد •

( لطن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق • جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ ص ٣٣ )

٣١٢ - تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته - مشروط بأن يعتقد الموظف أو يزعم كذباً أنه من أعمال وظيفته - بصرف النظر عن اعتقاده •

✳ من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته. بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجني عليه فيما اعتقد الموظف أو زعم أنه هو حينئذ يجمع بين اثنين هما الاحتيال والارتشاء •

( لطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ ص ٦٠٩ )

٣١٣ - كون الموظف له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة - كفايته لتوافر الاختصاص كركن من جريمة الرشوة - مقال في عرض رشوة على مفتش تأمينات اجتماعية لتغيير محضره الذي لم يكن قد بت فيه نهائياً من جانب المصلحة التابع لها المفتش •

✳ يكفي لتوافر الاختصاص في جريمة الرشوة ان يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها • وإذا كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذي حرر المحضر الذي عرضت الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائياً من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه ، فإن هذا مما يتوافر به

الاختصاص الذى يسمح للموظف بتنفيذ الغرض من الرشوة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر ، قد أعمس حكم القانون على وجه الصحيح .

( الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٠ ص ٧٥٨ )

### ٣١٤ - متى تتحقق جريمة عرض رشوة ؟

✳ من المقرر فى القانون أنه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يكون المرتضى جادا فى قبوله الرشوة ، متى كان عرضها جديا فى ظاهره ، وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لصلحة الراشئ .

( الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٠ ص ٧٥٨ )

### ٣١٥ - اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أداءه سواء كان اختصاصا حقيقيا أو مزعوما - ركن فى جريمة الرشوة .

✳ أن اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أداءه إما كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ركن فى جريمة الارتشاء المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات . ومن ثم يتعين اثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه والا كان الحكم معيبا بما يبطله .

( الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٤٩ )

### ٣١٦ - اختصاص الموظف بالعمل المطلوب أدائه حقيقيا كان أو مزعوما أو معتقدا فيه - ركن فى جريمة الرشوة .

✳ أن اختصاص الموظف بالعمل الذى دفع الجبل مقابلا لأدائه سواء

كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ، ركن في جريمة الرشوة التي تنسب إليه ، ومن ثم يمتنع على الحكم اثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه ، دون الاجتزاء في الرد بتقريرات قانونية عامة مجردة عن الاختصاص الحقيقي والمزعم لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدارر الاحكام ولا يتحقق بها ما يجب في التسبب من وضوح البيان مما يجعل الحكم قاصرا متعينا نقضه .

( الملن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٩ س ٢٠ من ١٢٨٨ )

٣١٧ - دفع المتهم جريمة الرشوة المسندة اليه - تأسيسا على ان النقود التي قبضها من المبلغ ثمن بضاعة ردها - دفاع جوهرى يوجب تحقيقه والرد عليه - متى كانت شواهد الحال تظاهره - مثال .

✽ اذا كانت المحكمة قد جمعت في نطاق التسبب بين الاختصاص الحقيقى والمزعم للمتهم في مقام الرد على ما تذرع به من انتفاء اختصاصه كلية بتقدير الخيرية وربطها ، وكان المتهم قد دفع جريمة الرشوة المسندة اليه بان المبلغ الذى قبضه من المبلغ في حقيقته ثمن بضاعة كان قد اشترها من محل والدته المبلغ المذكور واراد ردها لها بها من عيوب ، وان هذا الثمن مرصود بتمامه في سجل المحل المملوك لزوجته ، وكانت علاقة المعاملة بين المحل المملوك لزوجته المتهم وذلك المملوك لوالدة المبلغ غير مجعولة من طرفيها ، وانما الخلاف على رقم المبلغ المثبت لهذه المعاملة ، كما دفع ان

الرقابة الادارية قبضت على شاهد النفي حتى اكفرته على الإدلاء بما يناقض صحة دعواه ، وان عمله انقطع بتحرير محضر مناقشة المبلغ بناء على امر مراجع الضرائب ، مستدلا بذلك على ان المبلغ لم يدفع لى مقابل شراء بضاعة من اختصاصه ، وكان هذا الدفاع جوهريا ، فانه كان يمتنع على المحكمة ان تنجيبه الى تحقيقه وان ترد على ما دفع به من ان شاهد النفي اكفره على الشهادة بالقبض عليه ويقائه مقبوضا عليه بغير حق حتى ادلى بشهادته على النحر الذى ينقض دعوى المتهم ، ذلك ان رد الدفاع يحدث في وجدان القاضى ما يحدث دليل الثبوت ، ولانه لا يصح الاخذ بقول الشاهد اذا كان وليد اكراه بالغا ما بلغ قدره من الضلالة ، كما كان عليها ان تبين اولا اختصاص الطاعن الحقيقى توصلا لاستظهار الواقعة على حقيقتها وهل كلفه مراجع الضرائب بتحرير محضر مناقشة فقط أو كلفه فوق ذلك بمعاينة المحل وتقدير الضريبة ، فاذا كانت الاولى ، كان ما اثبته الطاعن في محضر

المنافسة استطرادا الي معاينة المحل . نافلة لا شأن لها بجوهر المضر ، ولا يعتبر تغيير الحقيقة بشأنها تزويرا ، لما هو مقرر من أن التزوير في الأوراق الرسمية لا يتحقق الا اذا كان اثبات البيان المزور من اختصاص الموظف على مقتضى وظيفته وفي حدود اختصاصه أيا كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه ، أما ان كانت الثانية صحت مساءلة الطاعن عن جنائية التزوير في المحرر الرسمي .

( الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٦/١١/١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٢٨٨ )

٣١٨ - كفاية كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - وأن يكون الراش قد اتجر معه علي هذا الأساس .

\* ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها ، داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وأن يكون الراش قد اتجر معه علي هذا الأساس .

( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٦/٢/١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٠٠ )

٣١٩ - مخالفة واجبات الوظيفة في معنى المادة ١٠٤ عقوبات - ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة - شمولها أمانة الوظيفة ذاتها .

\* استهدف المشرع من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .

( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٦/٢/١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٠٠ )



## ٣٢٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة ؟

✳ يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة بمجرد علم الراش بصفة المرتشى ، وأن الرشوة التي عرضها أو قدمها إليه ، مقابل اتجار الأخير بوظيفته واستغلاله أيها .

( لطن رقم ١٧١٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/١٠ ص ٢١ من ٢٠٠ )

## ٣٢١ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة - تلبس -

صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة - عدم جدوى الخازعة في صحة اذن التفتيش بقالة انه صدر لضبط جريمة مستقبلية - عقد توافر حالة التلبس .

✳ متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعن ويقومان بتفتيشه الا بعد أن رآياه رؤية عين حال اخذ مبلغ الرشوة من صاحب المصلحة ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس مما يخلو الضابطين حق القبض عليه وتفتيشه دون اذن من النيابة ، ومن ثم فانه لا جدوى مما يثيره الطاعن في صدد بطلان اذن النيابة بالتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية .

( لطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ ص ٢١ من ٣٩٨ )

## ٣٢٢ - اعتبار العاملين بالشركات المؤممة - في حكم الموظفين أو

المستخدمين العاملين - في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - المادتين ١١١/٦ و ١١٩ عقوبات .

✳ رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات المؤممة ، في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في تطبيق الجرائم الواردة بالبايين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - ومن بينها الرشوة - حين اُضيف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق الجرائم

المشار إليها ، مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . وإذ كان ما تقدم ، وكانت العلاقة القانونية التي ربطت بين الطاعن وشركة اتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم من شروطها ، هي علاقة عمل لتوافر خصيصتى التبعية والاجر اللتين تميزان عقد العمل ، فإنه يكون في حكم الموظفين العمامين في مجال جريمة الرشوة ، يستوى في هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد .

( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ص ٦١٧ )

٣٢٣ - كفاية كون الموظف أو من في حكمه له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

\* لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الغرض منها ، وأن يكون من عرض الرشوة قد أاجر معه على هذا الأساس .

( طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ص ٦١٧ )

٣٢٤ - طلب الرشوة - يتحقق به قيام جريمة الرشوة - تسلم الرشوة - واقعة لاحقة لطلبها - الإذن الصادر بضبط المرتشى عند تسلم الرشوة - هو عن جريمة وقعت من مقررهما - لا عن جريمة مستقبلية .

\* متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الرشوة حوالى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٦٧ وهو ما تتوافر به أركان جريمة طلب الرشوة وكانت الاجراءات التالية بما فيها اذن التفتيش تهدف الي القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة ، وهي واقعة لاحقة لطلب الرشوة ، فان القول بأن الاذن بالتفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية ، يكون بعيدا عن محجة الصواب .

( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ص ٦١٧ )

٣٢٥ - عدم توافر حالة الضرورة المانعة من المسؤولية الجنائية للمتهم  
بعرض الرشوة إذا كان اقتياده لقر الشرطة له ما يبرره قانونا .

✽ ان اقتياد الضابط للمتهم الي مقر الشرطة لاتمام تحقيق بلاغ ضده يتضمن شراء حديدا مسروقا وجد جانبا منه امام منزله واسفل سلمه ، مع عجزه عن اثبات مصدره ، ليس فيه ما يخالف القانون بل أن القانون يسوغ للضابط هذا الاجراء وقد توافرت الدلائل على صحة البلاغ المقدم اليه . وليست التحقيقات او جمع الاستدلالات بحالة الضرورة المعرفة في القانون والتي ترفع المسؤولية الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة اذ يشترط في حالة الضرورة الا يكون لارادة الجاني دخل في حلولها والا كان للمرء أن يرتكب امرا منجرما ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

( الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٧٢ )

### ٣٢٦ - القصد الجنائي في جريمة الرشوة - متى يتوافر ؟

✽ من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب او قبول الوعد او العطية او الفائدة انه يفعل هذا لقاء القيام بعمل او الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة او للاخلال بواجباته وانه ثمن لا تجارة بوظيفته او استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل او الامتناع او الاخلال بواجبات الوظيفة - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ان العطية قيمت للطاعن تنفيذا لاتفاق السابق الذي اتفق بينه وبين المجرى عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون ، فان ما يثيره الطاعن من انه اخذ المبلغ « كوهبة » لا يكون مقبولا ويضحي النعي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

( الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٠/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٨٧ )

٣٢٧ - جريمة عرض الرشوة - كفاية القيام بفعل الاعطاء أو العرض دون اشتراط التحدث مع الموظف العام ، لتحقيقها ، ما دام قصد شراء ذمة الموظف واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الاحوال فيها - مثال •

✽ لا يشترط القانون لتحقيق جريمة عرض الرشوة ان يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي ان يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون ان يتحدث مع الموظف - ما دام قصده من هذا الاعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الاحوال فيها • ومن ثم فانه ليس من شأن ما استطرده اليه الحكم المطعون فيه من ان التقارير الطبية التي قدمها المتهم قد افادت بعجزه عن سماع حديث الضابط اليه - بفرض صحته - واستقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيه ان ينفي واقعة عرض الرشوة على ضابط المباحث على الصورة التي اثبتتها وكيل النيابة في محضره وجرت بها شهادة الضابط •

( الملن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٥ من ٢٣ ص ٢٧٨ )

٣٢٨ - الزعم الذي تتوافر به جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ مكررا عقوبات يجب ان يكون صادرا من الموظف على اساس ان العمل الذي طلب الجعل أو اخذه لادائه أو للامتناع عنه هو من اعمال وظيفته الحقيقية •

✽ نصت المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على انه « يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة ( ١٠٣ ) كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لاداء عمل يعتد خطأ أو يزعم انه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه ، مما مفاده اشتراط الشارع ان يكون زعم الموظف باختصاصه بالعمل الذي طلب الجعل أو اخذه لادائه أو للامتناع عنه صادرا على اساس ان هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية أما الزعم القائم على انتحال صفة وظيفة منبئة الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ان الوظيفة التي انتحلها المتهم هي وظيفة ملاحظ بالبلدية للاشراف على الاشتراطات الصحية والرخص الخاصة بالمحلات العامة في حين ان وظيفته الحقيقية هي رئيس كناسين بالمحافظة - فلا تتوافر بهذا الزعم جريمة الرشوة التي نص عليها القانون بل يكون

جريمة النصب المعاقب عليها طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بانتحال الجاني لصنفه غير صحيحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم بهذا النظر فيما أقام عليه قضاءه فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ، ويكون النقص عليه في غير محله .

( لطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ ص ٧٥٥ )

٣٢٩ - إيراد الشارع لمصطلح معين في نص ما - وجوب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه - جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا. عقوبات - جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يقاير جريمة الوسيط في الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات - ما يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة .

بما الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه . ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة ، وإيرادها مع مثيلاتها في باب بذاته من الكتاب الثاني - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص ، يقاير جريمة الوسيط في الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو تلجيم بوجود حقيقي لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقي أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداءه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقي لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني على هذا الأساس قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم بأنه لو أراد الشارع مد التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم إلى اتیان فعل عرض الرشوة أو قبول الوسيط فيها ، ذلك فعمد إلى الانصاح عن ذلك في صراحة - على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكررا من تائيم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التائيم محظور - لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه - الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد أثبت بما أورده من أدلة سائغة أن قصد المطعون ضدهما لم يتصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارتضائه وأنهما

لأنما قصدا الاستئثار بالبلغ لنفسيهما ، بما ينتفى معه - في صورة الدعوى - الركن المعنوي للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات ، فإن الامر المطعون فيه يكون قد أصاب جميع القانونون .

( الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٩٢٩ )

٣٣٠ - جريمة الرشوة - عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح بتحقيقها - كفاية الإيعاء أو العرض دون استلزام لحدث الراش مع الموظف ما دام قصد شراء ذمة الموظف واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الاحوال فيها .

\* لا يشترط لتحقق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الإيعاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الإيعاء أن العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الاحوال فيها ، ومن ثم فانه لا جدوى للطاعن فيما يثيره في شأن التفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضابط اليه وما تقدم به من مستندات تأييدا له .

( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٣٦/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠٨ )

٣٣١ - ما يكفي لتحقق جريمة الرشوة .

\* لما كان الحكم قد دال على أن العطية عرضت من الطاعن على المبلغ وهو ساع بامورية الضرائب مقابل حصوله على ملف الضرائب الخاص بعمل الموظف على الاخلال بواجبات وظيفته وإن العطاء كان ثمنا لإستقلاله لها بالطاعن وتسليمه له لإتلافه ولكنها لم تقبل منه فإن ذلك مما يتحقق معه معنى وهو ما يتوافر به القصد الجنائي في تلك الجريمة كما هو معروف به في القانون ولا يشترط أن يستظهر الحكم هذا الركن على استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تقيد بذاتها توافره .

( الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٣٦/١٩٧٥ س ٣٦ ص ٨٣ )

## الفرع الثاني - اثبات الجريمة

٣٣٢ - قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين المتهم والمجنى عليه - لكل من شاهدها تسليم المتهم لرجال السلطة العامة - المادة ٣٧ إجراءات \*

✳ متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحري ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحري شهودها ، فان لهم وقد شاهدهم متلبسا بجناية ان يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية \*

( الطعن رقم ١٦٠٨ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٨/٢/٤ من ٩ ص ١٤١ )

٣٣٣ - قيام حالة التلبس بجريمة الرشوة تنفيذا لاتفاق سابق بين الراشي والمرقضى - لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في أى وقت وفى أى مكان مادامت حالة التلبس قائمة \*

✳ ابلاغ الموظف الجهة المختصة بما تم بينه وبين المتهمه عن الرشوة ثم حضور المتهمه وأخيها يوم الحادث ومقابلتهما للموظف فى مبنى المحكمة وخروج هذا الاخير برفقتهما ومعه ملف الدعوى وذهابهم تحت بصر الضابط الى مكان خارج المحكمة ليكونوا بمنأى عن مشاهدة الآخرين ورؤية الضابط للموظف يضع شيئا فى جيبه وتسليمه ملف الدعوى بعد ذلك مباشرة الي أخيها - المتهم الآخر - الذى كان يرافق المتهمه - كل هذه مظاهر خارجية تنبئ عن الواقعة الجنائية ذاتها وتكشف للضابط عن أن الجريمة ترتكب فى ذلك الوقت ، وهذا تلبس يميز له القبض على المتهمه فى أى وقت وفى أى مكان مادامت حالة التلبس قائمة - ولو بغير إذن من سلطة التحقيق \*

( الطعن رقم ٢٠٣٦ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١١ من ١١ ص ٣٣ )

٣٣٤ - إنعقاد جريمة الرشوة قانونا بالاتفاق الذى يتم بين الراشى والمرتشى - ضبط المثلهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل يوفى قيام حالة التلبس بالجريمة

✽ ما اثبتته الحكم فى صدد توافر حالة التلبس انما عنى بهضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه من قبل ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انمقدت قانونا بذلك الاتفاق بين الراشى والمرتشى ولم يبق الا اقامة الدليل على قيام هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم الرشوة .

( لطن رقم ١٢١٢ سنة ٣٠ ق . جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٠٦ )

#### ٣٣٥ - رشوة - قصد جنائى - إثبات :

✽ توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذى عرضت عليه الرشوة من اجله ، وتوافر نية الارشاء لدى الراشى ، هو من الامور التى يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا الى اصل صحيح ثابت فى الوراق .

( لطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ س ١٢ ص ١٨٠ )

#### ٣٣٦ - رشوة - القصد الجنائى - نية الارشاء - لمحكمة الموضوع الاستدلال عليها بكافة طرق الاثبات .

✽ لايشترط قانونا لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء نعمته ، بل يكفى أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجنائية شأنه شأن الركن المعنوى لاية جريمة أخرى ، قد يقوم فى نفس الجاني وغالبا مايكتفمه ولقاضي الموضوع - اذا لم يفصح الراشى عن قصده بالقول او الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات ويظروف المعطاء وملابساته .

( لطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ س ١٢ ص ١٨٠ )



٣٣٧ - اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب اليه اداؤه - ركن في جريمة عرض الرشوة - وجوب اثباته بما ينحسم به امره وخاصة عند المنازعة فيه .

\* ان اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب اليه اداؤه ، لا يمكن نصيبه فيه ، ركن في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات . ومن ثم فإنه يتعين اثباته بما ينحسم به امره وخالف : عند المنازعة فيه .

( الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ من ١٢٠ )

### الفرع الثالث

#### العقاب على الجريمة

٣٣٨ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ ع هي غرامة نسبية .

✽ ان القانون قد نص في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن « من رشأ موظفاً والموظف الذي يرتشى ومن يتوسط بين الرأش والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به » . وإذن فالغرامة الواجب الحكم بها عل مقتضى صريح النص هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولي عليه كل من المرتشين .

( جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طن رقم ٤٣٤ سنة ٢١ ق )

٣٣٩ - إعفاء الرأش من العقاب لاعترافه لايرتب له حق المطالبة بتعويض أو استرداد مبلغ الرشوة الذى قدمه .

✽ إن جريمة الرشوة قد أتهمها القانون لكونها صورة من صور اتحار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الامانة التى عهد بها اليه . ولما كان الرأش هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة الى الموظف لى يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فانه لايصح أن يترقب له حق فى المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو فى ارتكابها . ولا يؤثر فى ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الرأش والمتوسط اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . وإذن فالحكم للرأش الذى أعفاه القانون من العقاب بتعويض مئى وبمبلغ الرشوة الذى قدمه يكون مجانباً للصواب متعيناً نقضه .

( جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طن رقم ٤٣٤ سنة ٢١ ق )

٣٤٠ - جريمة المادة ١٠٩ عقوبات - اختلافها في عناصرها عن جريمة الرشوة وان كانت تأخذ حكمها من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط دون غرامة - علة ذلك : الغرامة في مواد الرشوة هي مقابل الاتجار في الوظيفة وفساد ذمة الموظف .

\* أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وان كان المشرع قد اعطاهما حكم الرشوة الا ان مراده ان يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط ، وليس في عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة ان تكون مقابل الاتجار في الوظيفة او الفساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر ان المادة ١٠٣ نصت على ان الغرامة لا تزيد على ما اعطى او وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

( لطن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٩٣ )

٣٤١ - جريمة المادة ١٠٩ عقوبات - اختلافها في عناصرها عن جريمة الرشوة .

\* لا محل لتوقيع عقوبة الغرامة في جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لانتفاء الحكمة من توقيعها بانتفاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء النقض .

( لطن رقم ٦٥٥ سنة ٢٨ ق . جلسة ٣٠/٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢٢ )

٣٤٢ - تقديم الرشوة الى الموظف معاقب عليها قانونا ، ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة - مثال - من الموظف مخدّر لآخر اثناء قيامه بتفتيشه .

\* يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون

جريمة ما دامت الرشوة قدمت الى الموظف - بقصد الفساد ذمته ليقارف جريمة دس مخدر في منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء علي البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربي الذي يعمل فيه من قدمت له العطية \*

( الملن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٦٠/٤/٤ من ١١ ص ٣١٦ )

### ٣٤٣ - العذر الملقى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا

عقوبات - نطاقه :

✻ العذر الملقى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، مقصور علي حالة وقوع جريمة المرتضى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك ان الراشئ أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه وهذه العلة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الراشئ أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف للرشوة \*

( لادن رقم ٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٤/١٨ من ١٢ ص ٤٧٨ )

### ٣٤٤ - رشوة - الاعفاء من عقوبتها - اقتصره علي الراشئ والوسيط

دون غيرهما من أطراف الجريمة .

✻ اطلق الشارع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات عبارة النص ولم يقيدها ، فمنح الاعفاء للراشئ باعتباره طرفا في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشئ - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتضى - وهو ما يتصور وقوعه أحيانا \* وإذا كان الحكم قد ساءل المتهم بوصف كونه مرتشيا ، فان ما انتهى اليه من عدم تطبيق حكم المادة ١٠٧ مكررا المنكورة عليه - وهي بصريح نصها انما تقتصر الاعفاء على الراشئ والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة - ما انتهى اليه الحكم من اخراج المتهم من نطاق الاعفاء يكون سليما في القانون \*

( الملن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٦٢٧ )

٣٤٥ - يكفى لمسائلة الجاني عن جريمة الرشوة في حكم المادة ١٠٢ مكررا عقوبات المعدلة الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في اعمال وقايفته .

✽ استحدثت الشارع نص المادة ١٠٢ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ( المعدلة اخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ) مستهدفا به الضرب على ايدي العساكرين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين الحقه الشارع بهم وظيفته للحصول من رائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، ويكفى لمسائلة الجاني على هذا الأساس ان يزعم ان العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في اعمال وظيفته . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أو وسائل احتمالية وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون ان يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

( لطن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ ص ١٧ من ٤٠٦ )

٣٤٦ - رشوة - وسيط - عقوبة - مصادرة .

✽ يستوجب نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات لصحة الحكم بالمصادرة ان يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه وصف الراشي أو الوسيط .

( لطن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ ص ١٨ من ٩٥٠ )

٣٤٧ - معاقبة المشرع العاملين بالمشروعات الخاصة الواردة حصرا في المادة ١١١ عقوبات ، بعقوبة أشد جسامة من المقر لأمتثالهم لو تركوا للقواعد العامة - مساهمة الدولة بنصيب في المشروعات الخاصة ، يجعل العاملين فيها في حكم الموظفين العمامين .

✽ يبين من نص المادتين ١١١ و ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ان الشارع قد استحدث في المادة الاولى منهما

عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين فى بعض المشروعات الخاصة الواردة على مبيعيل الحصر فى نص المادة المذكورة ، بعقوبة اشد جسامة مما لو تركهم والقواعد العامة اذا ما اقرتفوا الفصل المادى المنصوص عليه فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات ، وعلّة تشديد العقوبة فى هذه الحالة - على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون - ان اموال هذه المشروعات وان كانت اموالا خاصة إلا ان اتصالها الوثيق بالاتصال القومى للبلاد يقتضى من الشارح رعاية أولى - أما اذا ارتكب موظفوها ذلك الفعل المادى وكانت الدولة أو احدى الاشخاص المعنوية العامة تساهم بنصيب فى مالها فان العاملين فيها يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة السادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات ويعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات حسب الاحوال .

( الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ س ١٩ ص ١٠١ )

#### ٣٤٨ - الجمعية التعاونية ليست الا منشأة تنطبق على العاملين بها الفقرة الاخيرة من المادة ١١١ عقوبات .

✽ لايدح فى انطباق الفقرة الاخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على المتهم، أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية ، ذلك بأنه فضلا عن ان الجمعية التعاونية إن هى إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فان النصوص تكمل بعضها بعضا .

( الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ س ١٩ ص ١٠١ )

#### ٣٤٩ - اقتصاص الاعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على حالة قبول الرشوة .

✽ إن العذر الملقى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ ، مكررا من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة المرتضى بقبوله الرشوة

المعرضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك أن الرأى أو الوسيط يؤدي في الحالة الأولى خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى ارتكبها ، وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الرأى أو الوسيط مختفية في حالة عدم قبول الموظف الرشوة .

( الملن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ص ١٠٩٩ )

٣٥٠ - اقتصار الاعفاء الوارد في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات على الرأى والوسيط دون المرتشى .

\* أن المشرع في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد منح الإعفاء الوارد بها للرأى باعتباره طرفا في الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها - سواء كان يعمل من جانب الرأى وهو الطالب ، أو يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصور وقوعه أحيانا - دون أن يمتد الاعفاء للمرتشى ، وإن كان الحكم قد دلل بما أورده من أدلة سائفة على أن ما ارتكبه الطاعن يوفر في حقه جريمة الرشوة باعتباره مرتشيا - وليس وسيط - فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم لعدم اعفائه من العقاب طبقا للمادة ١٠٧ مكررا عقوبات لا يكون له وجه .

( الملن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٢ ص ٤١٤ )

٣٥١ - الإدعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة - عدم جنواه إذا كانت المحكمة قد أخذت المثلهم بجريمة عرض الرشوة المصدرة إليه أيضا وأعملت في حقه المادة ٢/٣٢ عقوبات وعلاقتة بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة جريمة عرض الرشوة .

\* لا مصلحة للمتهم من القول بعدم توافر أركان جريمة الرشوة التي دأبه الحكم بها ما دام أن المحكمة قد دأته أيضا بجريمة عرض الرشوة على شاهد الإثبات وأعملت في حقه نص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لإرتباط الجريمتين وأوقعت عليه عقوبة واحدة عنهما تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة عرض الرشوة .

( الملن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٢ ص ٤٩٨ )

٢٥٢ - الجمعية التعاونية التي تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص العامة - هي منشأة تطبق علي العاملين فيها المادة ١١١/٦ عقوبات - سريان المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات علي العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ، ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة .

✽ ان الفقرة السادسة والاخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يعد في حكم الموظفين أعضاء مجلس إدارة ومندوبو ومستخدمو المؤسسات والشركات والهيئات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، ومفاد هذا النص انطباق حكم المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورون به من أفعال تؤثما أي من هاتين المادتين . وأن كان ذلك ، وكانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهي القوانين ٢٦٢ لسنة ١٩٦٠ ، ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة أنشاء جمعيات تعاونية تعد وحدة اقتصادية تابعة لها ، فإنه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية التي يمتلك الأفراد وحدهم أموالها . أما النوع الأول فيندرج تحت مدلول المنشآت التي تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الاخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على اعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الفقرة الاخيرة من المادة السابقة الذكر لم تتضمن النص صراحة على الجمعيات التعاونية وذلك بأنه فضلاً عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها البعض وقد استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وبين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ما دامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما . أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد فهي وحدها التي يسرى عليها نص المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشرع عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر ، بعقوبة أشد جسامة مما لو تركهم للقواعد العامة اذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات وتسرى المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات على العاملين في تلك



المشروعات ولو كانت تخضع لأشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة ما دام أن الأشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال .

( لطن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٢ ص ٧٤٨ )

٥٣٢ - إقتصاد الإعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً عقوبات على حالة قبول الرشوة فحسب .

✽ إن العذر المعفي من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة .

( لطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ٩١٢ )

٣٥٤ - شروط الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشي أو الوسيط من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقاً يغطي جميع وقائع الرشوة ، وأن يكون لدى جهة الحكم - حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة - لا ينتج أثره - المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات .

✽ إنه يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، أن يكون صادقاً كاملاً يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشي أو الوسيط ، دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصلًا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة ، فلا يمكن أن ينتج الإعفاء .

( لطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/١ من ٢٦ ص ٢٠٠ )

٣٥٥ - انطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرتشى - اذا كان الامتناع او الاخلال بواجبات الوظيفة - تنفيذا لاتفاق سابق - عدم الاتفاق مع الراش على اداء العمل والامتناع عنه - مطالبة المرتشى بالمكافاة عنه بعد ذلك - انطباق المادة ١٠٥ عقوبات \*

\* ان مفاد نصوص المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، من قانون العقوبات انه اذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة علي امتناع الموظف عن اداء عمل معين او للاخلال بواجبات وظيفته ، انطبقت المادة ١٠٤ عقوبات ، يستوى في ذلك ان يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع او الاخلال او ان يكون العطاء لاحقا عليه ، مادام الامتناع او الاخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ ان نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الامر بدلالة تعدد الاخلال بواجب الوظيفة ، اما اذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراش على اداء العمل أو الامتناع عنه او الاخلال ، ثم طالب بمكافاته ، انطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات \*

( الملن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق ٠ جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٩٨ )

## الفصل الثاني

### جريمة استغلال النفوذ

٣٥٦ - مناط تطبيق المادة ١٠٩ عقوبات : سريانها على كُن من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كادت غايته من ذلك حمل الموظف على قضاء امر غير حق أو اجتناب اداء عمله المكلف به - يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه مستقبلا - ما يميزها عن جريمة الماسكتين ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات .

\* ان الشارع اطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء امر غير حق أو اجتناب اداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للامر غير الحق أو اجتنابه اداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

( لظن رقم ١٤١ سنة ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٤٩٣ )

### ٣٥٧ - جريمة - الاتجار بالنفوذ - أركانها .

\* سوى الشارع في نطاق جريمة الاتجار بالنفوذ ، المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات ، بين تدرج الجاني - في الطلب أو القبول أو الاخذ - بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة ، وبين تدرعه في ذلك بنفوذ مزعوم ، فقد قدر الشارع ان الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يثل استحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به علي أساس من الواقع ، اذ هو حينئذ يجمع بين الفش أو الاحتيال والاضرار.

بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لاشرفائها ، ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحا بل يكفي أن يكون سلوك الجاني منطويا ضمنا على زعم منه بذلك النفوذ .

( الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ص ١٨ من ١١١٢ )

٣٥٨ - اتساع مدلول المادة ١٠٦ مكررا عقوبات ليشمل حالة استعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول - مقابل الرشوة - على أية مزية من أية سلطة عامة .

✽ استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساواة حتى ولو كان النفوذ مزعوما ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية ، فان كان الجاني موطئا عموميا وجب توقيع عقوبة الجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وإلا وقعت عقوبة الجنمة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا من القانون المذكور . وإذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ص ٢١ من ١٠٢٠ )

٣٥٩ - وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤنبا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تضاد مع حكم العقل والمنطق - مثال لتسبيب معيب .

✽ من المقرر انه من اللازم في اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤنبا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد برر اطراحه لاقوال ضابط المباحث في خصوص ما أبلغ به وشهد عليه من أن المطعون ضدد عرض عليه ما أتى جنيته على سبيل الرشوة لحمله

على الاخلال بواجبات وظيفته بأن الضابط المذكور قد صدرت شهادته عن  
 حقد وضمينة حملاه على تلقين الاتهام للمطعون ضده ازاء الشكايات  
 العديدة التي قدمها ضده دون أن يبين الحكم المذكور لحوى تلك الشكاوى  
 وتواريخها أو تقصى حقيقة ما ذكره الضابط بجلسة المحاكمة من أن تلك  
 الشكاوى كانت لاحقة على البدء فى تحقيق واقعة عرض الرشوة عليه  
 وبسببها ولم تكن سابقة عليها - وهو أمر لو صح لما سأل معه استدلال  
 الحكم بها على جنوح الضباط الى التحامل على المطعون ضده وتلقيق  
 الاتهام عليه على نحو ما استخلصه المتهم ورتب عليه قضاءه فان الحكم  
 يكون قد تعيب بما يوجب نقضه \*

( الملن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ من ٢٧٨ )

٣٦٠ - اعتناق الحكم الاعفاء من العقاب على اساس اعتراف  
 الراشين - لا يعيبه تزيده فيما انطوى عليه من تقارير قانونية خاطئة  
 عن حالة الضرورة \*

\* متى كان ما أورده الحكم فى مدوناته خاصا بحالة الضرورة انما  
 كان تزيده استطراد اليه بعد ما اعتنق الاعفاء من العقاب على اساس  
 تطبيق المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات بما يكفى لحمله ، فان مثل  
 هذا التزيد ليس من شأنه أن يعيب الحكم ولو انطوى على تقارير  
 قانونية خاطئة \*

( الملن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧ من ٢٣ من ٤٧٩ )

٣٦١ - مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي يشغلها حقيقة فى  
 الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا - استعانته بها واساعته  
 استخدامها من شأنه أن يعزز اقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد  
 الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية تتوافر به الطرق الاحتمالية التي  
 ينفذع بها المجني عليه \*

\* ان مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي يشغلها حقيقة فى  
 الاستيلاء على مال الغير وأن كان لا يصح عده نصبا ، الا انه متى استعان  
 بها واساء استخدامها ، فان ذلك من شأنه أن يعزز اقواله ويخرجها من

دائرة الكذب المجرى الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر بذلك الطريق الاحتمالية التي ينخدع بها المجنى عليه .

( الملن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق . ٠ جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ ص ٢٣ من ١٢٨٦ )

٣٦٢ - اتحاد اشتراكي - خدمة عامة - انحراف واستغلال نفوذ -

نقض - أسباب طعن - ما لا يقبل منها .

✽ من المقرر أن عضوية الاتحاد الاشتراكي وإن تكن بالاختيار إلا أنها تصبح لمن ينضمون الى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن ولئن كان من العاملين بمحافظة الاسكندرية بالدرجة السابعة العمالية المهنية إلا أنه يشغل في نفس الوقت منصب أمين وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي لمراقبة الورش بالمحافظة وأنه بصفته الاخيرة وقع التقرير المسورخ ١٩٧٠/١/٢٤ الذي تضمن وقائع الانحراف واستغلال النفوذ التي أسندها الى المظنون ضده وقدمه الى المحافظ بناء على تكليف منه ومن أمين لجنة القسم - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم فإن ما نسب الى الطاعن من خطأ في خصوص الوقائع التي تضمنها هذا التقرير يكون منبت الصلة بوظيفته العامة ولم يقع أثناء تأديته لها أو بسببها وإنما بحكم كونه أميناً للجنة الوحدة بالاتحاد الاشتراكي العربي ومن المكلفين بالخدمة العامة الذين تنحصر عنهم الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير مسديد .

( الملن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق . ٠ جلسة ١٩٧٨/١٢/٣ ص ٢٩ من ٨٥٨ )

### الفصل الثالث

#### تسبب الاحكام فى الرشوة واستغلال النفوذ

٣٦٣ - عدم استظهار الحكم اختصاص المتهم بالعمل الذى اداه او امتنع عن ادائه مقابل الرشوة - قصور - ٢٨ و ٢٩ \*

\* يجب فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف مختصا بالعمل الذى تمادى على القيام به ، فعلى المحكمة اذا ما عاقبت موظفا على هذه الجريمة ينكر اختصاصه بالعمل محل التعاقد أن تبين الدليل الذى استمدت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمونه ومؤداه . وإلا فان حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه \*

( جلسة ٢٧/٥/١٩٤٦ طعن رقم ٨٩٧ سنة ١٦ ق )

٣٦٤ - عدم استظهار الحكم اختصاص المتهم بالعمل الذى اداه او امتنع عن ادائه مقابل الرشوة - حكمه \*

\* ان اختصاص الموظف بالعمل الذى اداه او امتنع عن ادائه مقابل رشوة هو ركن من أركان الجريمة ، فيجب بيانه فى الحكم الصادر بالادانة وإلا كان باطلا \*

( جلسة ١٠/١/١٩٤٦ طعن رقم ١٤٩٨ سنة ١٦ ق )

٣٦٥ - فساد الاستدلال - مقال \*

\* اذا كان الحكم قد ادان المتهمين فى اخفاء اشياء مسروقة وشروع فى رشوة فى حين أن أحدهما كان قد دفع بأنه لا علاقة له بالرشوة وأن من قدمت له قرآن الذى قدمها هو المتهم الآخر ، ولم يكن بالحكم ما يبرر إدانة هذا المتهم فى الرشوة . فادانته فى هذه الجريمة لا تكون قائمة على

اساس صحيح ، ومتى كانت واقعة تقديم الرشوة من عناصر الاثبات  
فى جريمة الاخفاء ، فان الحكم يكون قاصرا من ناحية ادانة المتهمين الاثنين  
فى هذه الجريمة ايضا .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/١ طن رقم ٢٠٦٥ سنة ١٧ ق )

### ٣٦٦ - صحة الحكم إذ ادان المتهم بسبب اخلاله بواجبات وظافته .

\* اذا قرر الحكم انه متى ثبت فى حق المتهم عبثه بالاوراق المنوط  
به حفظها بسبب وظافته بأن انتزعها من مكانها فان ذلك يثبت عليه اخلاله  
براجبات هذه الوظيفة ومتى كان ماجورا لفعل ذلك من المخابرات البريطانية  
بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهرى فرضته له يكون مرتشيا فان الحكم  
يكون صحيحا فى القانون خاليا من عيب القصور فى التدليل على الجريمة .  
التي دان المتهم بها .

( الطن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥ )

### ٣٦٧ - مثال لفساد تدليل الحكم على توافر النية الاجرامية لدى الراشئ نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها واستخلاصها منها ما لا يؤدي اليه .

\* يجب ان تبني الاحكام على اساس صحيحة من اوراق الدعوى  
وعناصرها - فاذا كانت مؤدى اقوال الخفير لانه قبض على المتهم حين رآه  
يمسك الماء امام المحل اعتقادا منه بانه الشخص الذى داب على القاء  
التراب والملح امام المحل ، والذى طلب منه اصحابه ضبطه ، وأن ما فعله  
المتهم لا يعدو ان يكون من قبيل السحر ، وان الخفير ان قبض على المتهم  
انما فعل ذلك نزولا على رغبة اصحاب المحل مع علمه بماهية الفعل الذى  
صدر من المتهم - لا اعتقادا منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت  
المحكمة ، فان رفض المحكمة دفاع المتهم المبنى على أن عرضه الرشوة على  
الخفير النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة  
شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها واستخلاصها منها ما لا  
يؤدي اليه لا يكون مستندا الى اساس سليم .

( الطن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٨١ )



## ٣٦٨ - رشوة - حكم - تسببه - تسببه غير معيب \*

\* يكفي لتوفر اختصاص الموظف بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة أن يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة ، ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن عمل المتهم (الطاعن) هو تلقي الخطابات الواردة وتوزيعها على الأقسام المختصة وأن الشكوى التي دارت عليها الواقعة قد سلمت إليه بسبب وظيفته فاستيقاها لديه وحملها إلى القاجر المشكور وطلب منه مبلغ الرشوة نظير اتلاف هذه الشكوى وعدم إرسالها إلى المختصين ، وكان اختصاص الطاعن حبيبا أورده المحكمة له أصلا في الأوراق وفي اعترافه في التحقيقات ، وكان ما أورده الحكم من ذلك ينطوي على الرد على دفاع الطاعن القائم على عثم اختصاصه بالعمل الذي من أجله طلب الرشوة ، ومن ثم فإن النمي على الحكم بالخطأ في القانون والإسناد وبالقصور يكون على غير أساس متعينا رفضه موشوها \*

( الملن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٢٢ ق ، جلسة ١٩٦٢/٤/٥ من ٢٢ من ٩٤ )

## ٣٦٩ - رشوة - حكم - تسببه - تسببه غير معيب \*

\* من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عدت صور الرشوة - قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كفرس من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسيرة بامتناحه عن عمل من أعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقا من التقيد يتسع مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي الذي يكفل لها دائما أن تجري على سنن قويم ، فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجري عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تعامل الموظف مقابلا على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض عليه هذا العمل لهذا الغرض راضيا مستحقا للعقاب ، ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغا من النقود على حاجب النيابة لسرقة إحدى القضايا ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذا الأساس ، فإن النمي على الحكم

بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب: يكون على غير أساس متعينا رفضه .

( الطعن رقم ٢٧٨١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ من ٢٢ من ١٣٨٨ )

٣٧٠ - الموظف العمومي في حكم المادة ١١١ من قانون العقوبات بالنسبة الى جريمة الرشوة - مثال .

\* يبين من استقرام المصوح القانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقوانين رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الاراضي وقزان مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية بانشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة انه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الاراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات استصلاح الاراضي الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها واقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم الحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الاراضي وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة الا في مسائل محدودة مثل تلك التي تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد اصبحت المشرع عن ذلك صراحة في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة كما افسح عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي هذه الشركة من الموظفين العمامين بما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمل الشركات التي تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي هذه الشركات وذلك على خلاف موظفي المؤسسات العامة الذين اخضعهم لاحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة طبقا لما نص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة ان اصاب المشرع

الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على انه ايديا في حكم المرتشي « الموظف العمومي » مستخدم والشركات التي تساهم القنولة في مالها بتصيب ما - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لاندانتني الى ان الطاعن وهو يعمل سابقا بالشركة العامة لاستصلاح الاراضي لا يعد موظفا او مستخدما عموميا ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذي صفة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ من ٣١٩ )

### ٣٧١ - رشوة - حكم - تسببيه - تسبيب غير معيب .

\* متى كان ما اثبتته الحكم في حق الطاعن من انه عرض رشوة علي الشرطي لحمله على الاخلال بواجبه بالامتناع عن الإبلاغ من واقعة رؤيته له يحوز شايا غير معيبا يتوافر به جريمة عرض الرشوة كما هي معروفة به في القانون ، وكان لا يؤثر في قيام هذه الجريمة ثبوت توافر جريمة حيازة الشئ غير المعيب طبقا لقرار وزير التتومين أو عدم توافرها ، ما دام ان القانون يراخذ على جريمة الرشوة بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق ، فان ما يثيره الطاعن عن قصور الحكم في استظهار توافر عناصر جريمة حيازة الشئ غير المعيب وفحوى القرار الذي يحكمها يكون في غير محله .

( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ من ١٨ من ٤٥٧ )

### ٣٧٢ - رشوة - عقوبة - حكم - تسببيه - تسبيب غير معيب .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد انزل بالطاعن العقوبة المقررة في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات لجريمة عرض الرشوة على الموظف العمومي التي اثبتتها في حقه بعد ان اعلم حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات وكان إيراده للمادة ١٠٤ من القانون المذكور انما قصد به بيان الغرض الذي أراد الطاعن تحقيقه من عرض الرشوة على الموظف العمومي وهو الامتناع عن اداء عمل من أعمال وظيفته وهو من بين الاغراض المشار اليها في تلك المادة والتي يلزم توافرها احدهما لقيام جريمة الارتشاء أو عرض الرشوة .

— فإن النعى على الحكم بتطبيقه المادتين ١٠٤ و ١٠٩ مكررا عقوبات مع اختلاف الجريمة والعقوبة في كل من النصين مما لا يعرف معه أى النصين أخذت به المحكمة يكون على غير أساس \*

( لطن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨ من ١٨ ص ٥٧ :٢ )

٣٧٣ - رشوة - حكم - تسببيه - تسبیب معيب - نفاع - الاخلال  
بحق الدفاع - ما يوفره - وصف التهمة \*

\* متى كان الحاکم قد أورد واقعة الدعوى بما يفيد أن الطاعن طلب وأخذ مبلغ الرشوة نذير إعادة الشاهد الي عمله وساق الأدلة على ثبوت هذه الواقعة في حقه ، ولكنه انتهى في ختام أسبابه الى أن الطاعن عرض وقبل الوساطة في رشوة موظف عمومي بأن تقاضى من الشاهد مبلغ الرشوة بدهرى تسليته للموظف المختص لقاء العمل على الفاء قرار فصله وإعادةه الي عمله دون أن يقوم من وقائع الدعوى وأدلتها ما يوفر جريمة الوساطة في الرشوة ، ثم قضى بمعاقبة الطاعن بالمادة ١٠٦ مكررا ( ١ ) من قانون العقوبات التي تنص علي العقاب على جريمة الرشوة اذا وقعت من عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقانون أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات الاعتبارية قانونا ذات نظام عام أو من مدير أو مستخدم في احداها ، مما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها \*

( لطن رقم ١٥٩٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ من ١٨ ص ١٢٢ )

٣٧٤ - لاتناقض بين ثبوتة من عرضت عليه رشوة ولم يقبلها وبين إدانة من عرض الرشوة \*

\* متى كان الحكم قد استفاد من تناقض الشهود أن المتهم الاول لم يقبل الرشوة واستفاد من اعتراف المتهم الثاني انه عرض الرشوة ، ولكنه اطرح من اعترافه أن الاول قبلها ، فيكون بذلك قد محص أدلة الدعوى كافة بما فيها من الشواهد والبيانات واستظهر حقيها ، والتفت الى اعترافه :

المتهم الثانى وتلهم دلالته ثم جزاءه وكان من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تلمعن اليه وتطرح ماعده ، وكان لاتناقض شمة بين تبرئة المتهم الاول على أساس رفضه الرشوة التى عرضت عليه ، وبين اثبات أن المتهم الثانى عرض الرشوة على المتهم الاول فلم تقبل منه ، فان الحكم المطعون فيه يتحصر عنه دعوى الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب فى شأن تبرئة المتهم الاول .

( الملن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٨ ص ١٩ ص ١١٠٠ )

٣٧٥ - اثبات الحكم على المتهم لارتكاب جنائبي عرض رشوة على شاهد الاتبات واخذ رشوة من مجهولين حاولوا تهريب مخدرات - عدم التزام الحكم ان يتم الدليل على وقوع جريمة احرار المخدرات - علة ذلك ؟

✳ اذا كان الحكم قد اثبت فى حق المتهم ارتكاب جنائبي عرض الرشوة على شاهد الاتبات واخذ الرشوة من مجهولين حاولوا تهريب مواد مخدرة وذلك للدلة التى اوردتها واخذ بها ، فانه لايلزم من بعد ، أن يقيم الحكم الدليل على وقوع جريمة احرار المخدرات ، لان الممول عليه انما هو تقاضى الرشوة للاخلال بواجبات الوظيفة التى اثبتها الحكم، ولا يؤثر فى قيام اركان جريمة الرشوة عدم ضبط الراش مادام الموظف قد قبل الرشوة منقوريا الميث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراش .

( الملن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/٤/١٩٦٩ ص ٢٢ ص ٤٩٨ )

٣٧٦ - كفاية أن يكون للموظف الرشوة علاقة بالعمل المتصل بالرشوة او أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - بيان الحكم لهذه العناصر - الحصار عيوب التسبب عنه .

✳ من المقرر انه لا يلزم فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف الرشوة او الذى عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح ايهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة - ومتى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن أنه مختص بجميع العطاءات ودراساتها وعرضها على المختصين ومعاينة ما يتم استصناعه من الاعمال والتوقيع على سند الصرف

ومقتضى ذلك ولازمه ان له نصيب من الاختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سليدا اذ هو لا يعد ان يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٦ من ٢٢ ص ٨٩٠ )

### ٣٧٧ - وجوب بناء الاحكام الجنائية على الجزم واليقين - مثال \*

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد ترد في وصف الطاعن ، طورا بانه ميكانيكي ، وطورا آخر بانه رئيس الميكانيكيين وملاحظ « الجراج » ، وقال تارة بانه مختص بالعمل الذي طلب اليه ادائه مقابل مبلغ الرشوة ، وتارة اخرى بانه زعم بالإختصاص ، واخذ في اثبات اختصاصه باقراره واطرح شهادة رئيسه ، مع ان المرجع في تحديد الاختصاص هو الجهة الادارية المختصة دون المتهم ، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم واختلالها في مسألة الاختصاص وعدم استقرارها على النحو الذي يجعلها في حكم الرقائع السلمة . والاحكام انما تنبئ على الجزم واليقين ، وكان خليفا بالمحكمة ان تتحرى حقيقة اختصاص الطاعن بسؤال الجهة الادارية التي يتبعها دون التعميل في ذلك على اقراره ، لان توزيع الاختصاص لا يثبت بالاقرار ، بل بتكليف الجهة الادارية التي يتبعها الموظف في اقل الاقدار ، وأن تبين ما اذا كان عمله توزيع السيارات على السائقين ، وهو العمل الذي دفع الجعل مقابل له ، او ان الجعل دفع مقابل تعهد الطاعن خارج نطاق عمله الرسمي - باصلاح السيارة اذا تعطلت وحينئذ لا يعد ما وقع ارتشاء وان جاز محاسبته عليه بالطريق التأديبي ، ثم تثبت بعد ذلك بالادلة المعتبرة ما اذا كان الطاعن قد قبل الجعل مقابل الاختصاص في نطاق المرسوم ، سواء كان حقيقيا او مزعوما ، وكيف يستقيم له الزعم خصوصا اذا كان المجنى عليهما يعملان مع الطاعن في « جراج » واحد ويعلمان بالضرورة طبيعة عمله وحدود اختصاصه بحسب المنطق الطبيعي للامور .

( الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٤٩ )

### ٣٧٨ - رشوة - اختصاص بالوظيفة - حكم - تسببيه \*

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر اختصاص الموظف المبلغ

بصفته مديراً للشئون القانونية بمحافظة أسيوط ، بإبداء الرأى فى الاحكام التى تصدر فى غير صالحها وفى الطعن فيها بالطريق القانونية المقررة ، فانه يستقيم بذلك الرد على دفاع المتهم حول عدم اختصاص المبلغ بالطعن فى الاحكام .

( الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ص ٩٤ )

### ٣٧٩ - رشوة - دفاع موضوعى - حكمه .

\* اذا كان الثابت من مدونات الحكم أن المتهم هو الذى سعى بنفسه الى مكتب الموظف المبلغ ثم الى منزله وعرض وقدم مبلغ الرشوة بقاء على اتفاق سابق بينهما ، فان مفاد ذلك أن الطاعن هو بنفسه الذى انزل إلى المقارنة الجريمة وكان ذلك منه عن ارادة حرة طليقة ، ولا يمدو ما يثيره فى شأن استدراجه الى منزل الموظف بقصد خلق الجريمة ، أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى لا تلتزم المحكمة بمتابعة الطاعن فيه والرد عليه استقلا لا اذ الرد مستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

( الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ص ٩٤ )

### ٣٨٠ - تبرئة الحكم متهما فى جريمة رشوة لعدم ثبوتها فى حقه -

وادانته آخر فيها ثبتت قبله - لا تعارض .

\* متى كان الحكم قد خلص الى تبرئة المتهمين الرابع والخامس المسالكين للرسائل المصلحة بالسيارة استنادا الى عدم كون هذه السيارة حكومية والى انقطاع صلة المتهم الرابع مالك القصب بالاتفاق الذى تم مباشرة بين المتهم الاول والطاعن على نقل القصب بالسيارة المذكورة دون سعى مستقل من جانبه وكان لاتعارض بين تبرئة الحكم لهذين المتهمين من جريمة عرض الرشوة لعدم ثبوتها فى حقهما وبين ادانة الطاعن بهذه الجريمة لثبوت وقوعها منه ، فان ما ينهائى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ص ٢٠٠ )

٣٨١ - استظهار الحكم قدراً من الاختصاص يسمح للمتهم بتنفيذ الغرض من الرشوة - كفايته - أمانة الوظيفة - إيفاض علي سائق السيارة الحكومية - وهو موظف عام ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له - وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لصالحه .

\* إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه وعد المتهم الأول . السائق بوزارة السد العالي وهو موظف عام ، بمنحه مبلغاً من المال لنقل كمية من القصب بالسيارة الحكومية المخصص لقيادتها واستظهر الحكم أن عمل المتهم الأول هو قيادة تلك السيارة ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وكانت إمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له للقضاء مصالح الجهة التابعة لها وأن تنأى عن السعي لاستغلالها لمصلحته الشخصية فإن ما وقع من هذا السائق يعد اخلالاً بأواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات .

( لطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ص ٢٠٠ )

٣٨٢ - مثال لتثبيغ غير معيب على انطباق المادة ١٠٤ عقوبات .

\* إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى استخلص منها ومن مؤدى أقوال شهود الإثبات - وهو مالا يجادل الطاعن في صحة معينة من الأوراق ، وفي حدود سلطته الموضوعية - أن الطاعن اذ توجه إلى منزل المجنى عليه ولم يجده وقبض من زوجته مبلغ جنينه بزعم أنها غرامة محكوم عليه بها ، طلب إليها التثبيغ على زوجها بضرورة مقابلته في منزله بعد أن ترك له ورقة بها عنوان المنزل ، وأن تفهمه « يعمل حسابه لهذه المقابلة » وأنه إذا قابلته بالمنزل أوقفه على حقيقة الأمر من أنه قد حرر ضده محضر مخالفة مباني ، وأبدى له مساعدته بإثبات بيانات لصالحه في هذا المحضر ، وبعد أن قام بذلك طلب إليه انتظاره في الخارج ثم لحق به واستولى منه على مبلغ الرشوة ، واستخلص الحكم من ذلك كله أن الطاعن قد طلب لنفسه عطاء للاخلال بأواجبات وظيفته فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي دين بها ، ولا يؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقاً ، مادام أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية ، وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن



ومن ثم فلا جدوى له من بعد في شأن ما يثيره من عدم توافر هذه الجريمة بالنسبة للواقعة الاولى الخاصة باستيلائه علي مبلغ جنيه من زوجة المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ م ٢١ ع ٣٦٨ )

٣٨٢ - جريمة الرشوة - اختصاص محكمة امن الدولة بنظرها - خطأ الحكم في اثبات ان الدعوى احيلت الى المحكمة من مستشار الاحالة ، على خلاف الثبت بالاوراق انها احيلت الى محكمة امن الدولة العليا من رئيس نيابة امن الدولة ، وان الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نقل قضايا امن الدولة - مؤدى ذلك : ان الحكم صادر من محكمة امن الدولة العليا - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

✽ لما كانت جريمة الرشوة تدخل في عداد الجرائم التي تختص بها محاكم امن الدولة ، وكان ما ورد بديباجة الحكم من ان مستشار الاحالة احال الدعوى المحكمة بتاريخ معين هو مجرد خطأ مادي ، لان الثابت من الاوراق ان هذا التاريخ هو التاريخ ذاته الذي احال فيه رئيس نيابة امن الدولة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا ، وكان الطاعن قد سلم بأسباب طعنه بان الهيئة التي اصدرت الحكم المطعون فيه هي بذاتها الهيئة المنوط بها نظر قضايا امن الدولة ، فقد اندفعت دعوى الطاعن بان محكمة الجنائيات وليس محكمة امن الدولة هي التي فصلت في الدعوى واصبح لامشاحة في ان المحكمة التي نظرت الدعوى واصدرت الحكم فيها هي محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف طنطا . ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الرجوع في الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا ويتمين الحكم بعدم جوازه .

( الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٠/١/١٩٧٣ م ٢٤ ع ٣٦٦ )

٢٨٤ - الخطأ الجسيم في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرر ب عقوبات  
صورة : الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة - وإساءة استعمال السلطة -  
والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة \*

✽ حدد المشرع للخطأ الجسيم في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرر ب  
صوراً ثلاث هي الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة  
والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ومن المقرر أن الخطأ الذي يقع من الأفراد  
عمداً في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق  
والحيطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب  
مسلوك الإنسان لا يأتى الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجية  
مماثلة للظروف التى أحاطت بالمستول والإهمال الجسيم فى نطاق الاموال  
والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبىء عن انحراف  
مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادى فى مثل ظروفه وقوامه  
تصرف ارادى خاطئ يؤدى الى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه  
أن يتوقعها - ولكنه لم يقبل أحداثها ولم يقبل وقوعها - والسلوك المعقول  
العادى للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس فى  
أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها - فإن قعد عن بذل القدر الذى يبذله أكثر  
الناس تهاونا فى أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً - وتقدير ذلك الخطأ  
المستوجب لمسئولية مرتكبه هو مما يتعلق بموضوع الدعوى - ولما كان  
ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن من الواقع الذى  
استبان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أنه إهمال إهمالاً جسيماً فى أداء  
أعمال وظيفته وأغل ما تتطلبه واجبات عمله كرئيس لأكبر فرع من فروع  
الشركة من حذر وحيطة ودلل على ذلك بقبوله التعامل بشيكات مع شخصين  
لم يسبق له التعامل معهما ولا يعلم عن قدرتهما المالية ويسارهما المالي  
شيئاً ودون أن يتحقق من شخصيتهما ويتعرف على غمليهما أو أن يطلع على  
سجلهما التجارى واكتفى بضمان عميل آخر لهما على الرغم من تحذير زميل  
له فى العمل وفى حضور رئيس مجلس إدارة الشركة من أن ذلك العميل  
الضامن سبق اشتهار إفلاسه وقد تسبب ذلك الخطأ الفاحش من الطاعن  
فى خسارة للشركة بلغت ٢٩٥٩٠ ج و ٨٨٢ م فإن هذا الذى أورده الحكم  
سائق ويستقيم به قضائه وتدفع به دعوى الفساد فى الاستدلال \*

## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

٣٨٥ - جريمة المادة ١٠٩ عقوبات - اختلافها في عناصرها عن جريمة الرشوة \*

\* ايراد الشارع لجريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها - لنوع شبه لاحظة الشارع بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي اليها التهديد أو الاعتداء ، لا من جهة الدلالة علي حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون ، وهي لا تكون الا بوعد أو عطية \*

( لطن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ ص ١٠ ص ٧٢٢ )

٣٨٦ - تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة - غير لازم - متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم \*

\* لا يلزم تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم \*

( لطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ ص ٣٢ )

٣٨٧ - عدد المرات التي تردت المتهمة فيها على الموظف المختص وتواريفها - عدم اتصالها بأركان جريمة الرشوة - بيانها في الحكم غير لازم \*

\* عدد المرات التي تردت المتهمة فيها على الموظف المختص وتواريفها لا يلزم بيانها في الحكم لعدم اتصالها بأركان جريمة الرشوة \*

( لطن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١١ ص ١١ ص ٣٣ )

٢٨٨ - البيان المتعلق بعدد وتواريخ المرات التي تردت المتهمة فيها على الموظف الذى عرضت عليه الرشوة • لا يلزم بيانه فى الحكم - علة ذلك :  
عدم اتصاله بأركان جريمة الرشوة •

\* عدد المرات التى تردت المتهمة فيها على الموظف المختص وتواريخها لا يلزم بيانها فى الحكم لعدم اتصالها بأركان جريمة الرشوة •  
( لطن رنم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق • جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٣٢ )

٢٨٩ - تحديد المكان الذى وقعت فيه الرشوة - غير لازم - مادامت  
جهة ارتكاب الجريمة معينة فى الحكم •

لا يلزم تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب  
الجريمة معينة فى الحكم •  
( لطن رنم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق • جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٣٢ )

٢٩٠ - الزعم بالاختصاص - متى يتوافر •

\* الزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل  
يكفى مجرد ابداء الموظف استعداداه للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق  
اختصاصه لان ذلك السلوك منه يفيد ضمناً زعمه بذلك الاختصاص •  
( لطن رنم ١٤٥٨ لسنة ٣٧ ق • جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ص ٩٨٦ )

٢٩١ - اختلاف اركان وعناصر جريمة المادة ١٠٦ مكرراً من قانون  
العقوبات عن جريمة المالبثين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من ذات القانون -  
اثر ذلك •

\* متى كانت الجريمة التى رفعت بها الدعوى على المتهم وجرت  
المحاكمة على اساسها هى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكرراً من  
قانون العقوبات ، والخاصة باستغلال النفوذ وهى تختلف فى اركانها  
وعناصرها القانونية عن جريمة الرشوة - القائمة على الاتجار بالوظيفة -

التي دانت المحكمة بها بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات ، وكان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة على النصوص المتقدم ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى المتهم فى أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات اجراءه فى حكمها اسياغا للوصف القانونى الصحيح لتلك الافعال ، وإنما هو فى حقيقته تعديل فى التهمة ذاتها يتضمن اسناد عنصر جديد الى الواقعة التى ورت فى أمر الاحالة هو الاتجار بالوظيفة على النحو الوارد فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات ، وهو تغيير لا تملك المحكمة اجراءه الا فى اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ويشترط تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد اذا طلب ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ من ١٩ ص ٨٠٧ ، ٨٠٨ )

٣٩٢ - تقدير الدليل - موكل الى محكمة الموضوع - مثال - عدم جواز إثارة الجدل فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة - أمام محكمة النقض .  
\* ان تقدير الدليل موكل الى محكمة الموضوع ، ومتى اقتضت به اطمأنت اليه فلا معقب عليها فى ذلك . وان كان ما تقدم ، وكانت الأدلة التى أوردها الحكم - والتى لا يجادل الطاعن فى معينها الصحيح من الأوراق - من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها من مقارفة الطاعن للجريمة التى دين بها ، فإن ما يثيره الطاعن من أن تسلمه المبلغ كان على سبيل الاتعاب لا الرشوة ، لا يعدو أن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/٣٦ من ٣١ ص ١٠٢٠ )

٣٩٣ - ما يكفى لانتعاع المحكمة بتوافر أركان الجريمة .  
\* لما كان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى وكانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة السائفة التى أوردها أن المبلغ الذى عرضه الطاعن على المبلغ كان على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته وأطرحته فى حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن فى هذا الشأن فإن ما يثيره فى وجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٣٦ من ٣٦ ص ٨٣ )



## رقابة إدارية

### رقابة ادارية

٣٩٤ - شمول اختصاص الرقابة الادارية للجهاز الحكومى وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تبشر أعمالا عامة وجميع الجهات التى تسهم الدولة فيها على أى وجه .

✽ اذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بـشـرـان إعادة تنظيم الرقابة الادارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ، وتختص الرقابة الادارية بالآتى : - (ج) الكشف عن المخالفات الادارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من الموظفين أثناء «بإشرافهم لإرجاعات وظائفيهم» ، والعمل على منع وقوعها ، وضبط ما يقع منها . كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن «تبشر الرقابة الادارية اختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تبشر أعمالا عامة» ، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه ، فإن ذلك مما يعتبر معه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم فى فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين فى جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها فى المادة الرابعة المشار ذكرها .

( لقنن رقم ٦٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٩ من ٢٢ ص ٨٦٢ )

٣٩٥ - انبساط اختصاص الرقابة الادارية على القطاع الخاص عند تعامله مع شركة من شركات القطاع العام ولو كان تعامله معها من الباطن .

✽ متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الاول والثانى من مقاولى القطاع الخاص وقد نيط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهى إحدى شركات القطاع العام ، وقد عرض



١٩٣

المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما برأيهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه لهيئة التأمينات الاجتماعية عن هذه الاعمال ، فان اختصاص الرقابة الادارية بنيسط عليهما •

( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق • جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٤ ص ٨٦٢ )

٣٩٦ - نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيذا على حرية النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد في النص - اجراء تنظيصى للرقابة الادارية والخطاب فيه موجه اليها •

✳ ان نص الماد الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن اعادة تنظيم الرقابة الادارية لا يعدو أن يكون اجراء منظما للعمل في الرقابة الادارية ولا يعتبر قيذا على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها ، فالخطاب في النص موجه الى الرقابة الادارية ، اما النيابة العامة فهي تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الاجراءات الجنائية •

( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق • جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٢ ص ٨٦٢ )

٣٩٧ - اختصاص الرقابة الادارية - لا يحول بين الجهة الادارية وبين حقها في فحص الشكوى والرقابة والتحقيق - المادة ٨ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ •

✳ ان صدر المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ صريح في أن اختصاص الرقابة الادارية بالتحري ولراقبة لا يحول بين الجهة الادارية وبين حقها في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولا يسوغ القول مع هذا بأن المادة المذكورة لا تضع قيذا على ما تجريه الجهات الادارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيذا على ما تجريه النيابة العامة من تحقيق •

( الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق • جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٢ ص ٨٦٢ )



رهـان

## رهان

## ٣٩٨ - مراهنة على سباق الخيل - عقوبة - نقض \*

\* جرى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ فى شأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الالعب وأعمال الرياضة المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ على أنه : « فيما عدا الاحوال المنصوص عليها فى المادة الرابعة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه : ( ١ ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى فى أية جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرها من أنواع الالعب وأعمال الرياضة سواء اكان ذلك بالذات أو بالواسطة ٠٠٠٠ وفى جميع الاحوال تضبط النقود والاوراق والادوات المستعملة فى الرهان ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة » ٠ واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه - فى شأن بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت والتطبيق القانونى - بالحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه ثلاثمائة جنيه ومصادرة النقود والاوراق المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتى الحبس والغرامة والاكتفاء بتغريم المطعون ضده خمسين جنيهاً وتأييده فيما عدا ذلك ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به من تعديل لعقوبتى الحبس والغرامة المقضى بهما بالحكم المستأنف ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون ما دام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لائ تقدير موضوعي يعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة مانديا الى المطعون ضده وذلك اعمالا لنص المادة ٢٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ری و صرف

## رى وصرف

٣٩٩ - اختصاص المحاكم العادية وحدها بالنظر في جرائم السرى  
والصرف طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣

\* ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى  
والصرف تنص على انه « يعمل فى المسائل المتعلقة بالرى والصرف بالاحكام  
المرافقة لهذا القانون ، كما نصت المادة الثانية منه على إلغاء القوانين  
والاوامر العالية التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها الامر العالى  
الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والمساقى والمعدل بالقانون  
رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٩ وقد جاء بالذكرة الايضاحية للقانون الجديد مايتى :-  
« ..... وكذلك الغى المشروع لجان الرى واحال اختصاصها في  
جرائم الرى والصرف الى المحاكم العادية وفى هذا ضمان كبير للأفراد ،  
كما وضع عقوبات شديدة لمرتكبى هذه الجرائم لتكون ذات اثر فعال » .  
ويتضح من ذلك أن الشارع قد الغى تلك اللجان الادارية التي كانت تتولى  
النظر في جرائم الرى والصرف وجعل ولاية نظر هذه الجرائم للمحاكم  
العادية وبذا أصبحت هذه المحاكم هى الجهة التى لها وحدها الاختصاص  
الذى كان ممنوحاً من قبل لتلك اللجان ، مما يتعين معه أن تنظر المحاكم  
تلك الدعاوى وتجرى عليها حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . واذن  
فالحكم الذى يقضى بعدم الاختصاص تأسيساً على أن القانون المشار اليه  
ليس متعلقاً بالاجراءات فقط بل تضمنت نصوصه احكاماً جديدة وعقوبات  
أخرى اشد مما كانت تنص عليه لائحة الترع والفسور الملغاة مما لا يجوز  
معه أن ينسحب اثره على الماضى طبقاً للمادة ٥ من قانون العقوبات ،  
هذا الحكم يكون مخطئاً فى تأويل القانون بما يستوجب نقضه » .

( جلسة ١٩٥٥/١/٢٤ طن رقم ٢١٩٦ سنة ٢٤ ن )

٤٠٠ - تغليظ العقاب في حالة احداث قطع بجسر النيل او ترعة  
عمومية - حكمته : ما يترتب على ذلك الفعل من الاخلال بتوزيع مياه  
الرى - القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣

✽ غلط القانون العقاب في حالة احداث قطع بجسر النيل او ترعة  
عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الاخلال بتوزيع مياه الرى ،  
يدل على ذلك أنه خفف العقاب في حالة احداث القطع في جسر  
مصرف فنص عليه في المادة ٧٢ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٤ بعد النص  
على احداث الحفر ولم ينص عليه في المادة ٧٢ - كما شمل النص في المادة  
٧٣ احداث الحفر بميل جسر الترعة او النيل او بقاعها مما يدل على أن  
فرض الشارح من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه  
المرافق .

( لطن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق ، جلسة ١٤/٥/١٩٥٧ س ٨ ص ٥٠٥ )

٤٠١ - الاختصاص بالفصل في منازعات الرى انما ينعقد للمحافظ  
وحده في الحدود المبينة بالمادة ٦ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار  
قانون الادارة المحلية .

✽ الاختصاص بالفصل في منازعات الرى انما ينعقد للمحافظ وحده  
في الحدود المبينة بالمادة السادسة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار  
قانون الادارة المحلية ، والتي اجازت للمحافظ في حالة وقوع غصب على  
عقار او على حقوق عينية عقارية - مما قد يهدد الامن - أن يصدر قراراً  
باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل الغصب ، واعتبرت التعدي على  
حقوق الانتفاع بمياه الرى الثابتة بمثابة الغصب اللين ، وليس في نصوص  
قانون الادارة المحلية ما يسمح لرئيس مجلس المدينة بأن يتخذ من تلقاء  
نفسه اجراء من هذا القبيل ، او أن يرأس لجنة تشكل - دون ندب من  
المحافظ - تمهيدا لاتخاذ هذا الاجراء .

( لطن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ٢٩/١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٢٠ ، ١٢١ )





زرائب وزراعة

## زرائب وزراعة

٤٠٢ - انتقال الحق في الامر بهدم الزرائب الى وزير الداخلية  
بمقتضى احكام القانون ١١٨ سنة ١٩٥٠ .

✽ اذا كان الحكم قد دان الطاعن بأنه احدث زريبة في الاراضى الزراعية دون تصريح من المديرية ، وعاقبه من اجل ذلك بغرامة قدرها ٢٥ قرشا والازالة علي نفقته تطبيقا للمادتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ من ابريل سنة ١٩١٨ ، فانه اذ قضى بالازالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن القرار المشار اليه ينص في مادته الاولى على انه « ممنوع احداث الزرائب الا بتصريح خاص من المديرية » وفي مادته الثالثة على ان « كل مخالفة لاحكامه يعاقب عليها بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا ويأمر القاضي بإزالة الزريبة » ولما كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك ، ونص في مادته العشرين على ان « لوزير الداخلية ان يأمر بهدم كل بناء يقام خارج حدود العزبة لايواء المواشي اذا ثبت ان في اقامته تهديدا للأمن العام » فان قرار مديرية البحيرة ، يكون قد اقيض ضمنا فيما تضمنه من النص على الازالة ، بانتقال الحق في الامر بالهدم الى وزير الداخلية .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٢ ق )

٤٠٣ - عدم تعرض الحكم لتحييص دليل مطروح امام المحكمة .

✽ متى كانت المحكمة اذ دانت المتهم في جريمة التصرف في بذرة القطن المصرح له بالاتجار فيها بدون استمارات نمرة ٦ « اكلار » قد اعتمدت في تحديد كمية البذرة الى تسلمها على شهادة وكيل تفتيش الزراعة مرجحة قوله على الدليل الرسمي المستمد من الترخيص الصادر من تفتيش زراعة المديرية دون بيان المرجح - فان حكمها يكون مشوباً بقصور يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٤/٤/٦ طعن رقم ٢٤٣٢ سنة ٢٢ ق )

٣٠٣

٤٠٤ - مخالفة الحظر الوارد في المادة الاولى من القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣ - اعتبار المخالف فاعلا أصليا سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

\* جعل الشارع المخالف للخطر الوارد في المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الارز فاعلا أصليا مستأهلا للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

( الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٥ س ٨ ص ٢١٢ )

٤٠٥ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزراعة الارز - اصداره يعتبر الغاء ضمنيا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ وان لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته .

\* ان ما فعله المشرع بإصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٣ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الأصلية والتبعية - هو الالفاء الضمني للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الارز في البلاد وان لم ينص على ذلك صراحة في ديباجته ما دام التشريع الجديد قد أعاد تنظيم نفس الوضع تنظيمًا كاملاً .

( الطعن رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/١٨ س ٩ ص ١٨٨ )

( والطنون ارقام ١٨٤٩ و ١٨٥٠ و ١٨٥١ لسنة ٢٧ ق بنسب للجلسة )

٤٠٦ - جريمة المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ توفرها بمجرد زراعة الارز في المنطقة المحظورة دون اشتراط الاعلان - ذلك الاعلان لا يلزم الا في حالة اتخاذ احتياطات مقاومة حمى الملاريا .

\* دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ على ان الاعلان لا يكون الا حيث يوجب القانون اتخاذ احتياطات ايجابية معينة لمقاومة

انتشار حمى الملاريا - فافترض الشارع في هذه الحالات دون غيرها أن أصحاب الشأن يجهلون طرق تنفيذها فالكزم جهة الاختصاص بإعلانهم وحدد الاحوال التي اوجب فيها الاعلان بالمادة ١٩ وهو بسبيل بيان شخص المسئول عن نفقات هذه الاجراءات ، وليس من بينها المادة ١٥

( الملن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ ص ١١ ص ٥٣٥ )  
( والملن ١٨٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢ )  
( والملن ١٨٨٣ و ١٨٨٤ و ١٨٨٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٦ )  
( والملن ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ )

٤٠٧ - « جريمة المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - توفرها بمجرد زراعة الارز في المنطقة المحظورة دون اشتراط الاعلان - ذلك الاعلان لا يلزم الا في حالة اتخاذ احتياطات مقاومة حمى الملاريا » .

✽ تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - كما تدل عباراتها الصريحة بمجرد المخالفة وهي الزراعة في المنطقة التي حرمت زراعة الارز فيها - في حين أن المخالفة في الاحوال الاخرى التي وجب القانون الاعلان فيها انما تقوم على عدم الاستجابة لأوامر مفتش الصحة في خصوص الاحتياطات التي رأى الشارع للمصالح العام الزام اصحاب الشأن بها . يؤكد هذا المعنى ما جاء بالمادة ٢٠ من القانون المذكور - اذ لو كان الشارع قد اطلق النص في المادة الثامنة عشرة وعمم حكمه لما كان هناك محل لان يفرد للمادة ١٥ حكما خاصا وأن يفرق بينها وغيرها في العقوبات - وورود المادة الثامنة عشرة بعد المادة ١٥ ليس من شأنه أن يغير من طبيعة كل جريمة من الجريمتين المشار اليهما في المادتين - خصوصا وأن الشارع لم يشترط لزراعة الارز في المناطق المحرمة أية احتياطات معينة اسوة بالجرائم الاخرى .

( الملن رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ ص ١١ ص ٥٣٥ )

٤٠٨ - مخالفة احكام القانون رقم ٧١ لسنة ٥٣ الخاص بزراعة الارز - تقض وتصحیح .

✽ اذا كان الحكم الملون فيه قد قضى بتكريم المتهم عشرة جنيهات

وبعدم خدمة زراعة الارز في المستقبل ويوقف تنفيذ العقوبة ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهو ما يتعين معه نقضه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم بها على المتهم « المطمون ضده » ٢٥ جنيتها عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الارز موضوع الجريمة ، مع التجاوز عن العقوبة التكميلية « وهي عدم خدمة زراعة الارز » لعدم جديدها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧ من ١٣ ص ٣٦٨ )

#### ٤٠٩ - الحكم بالإدانة - مشتملاته - قصور - اثر ذلك -

✽ أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا . ولما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة تنص على أنه « يصدر وزير الزراعة قرارا بالاجراءات الواجب اتباعها في تسليم البذرة التجارى وتسليمها ونقلها بين المحالج والمعاصر وتحديد نسبة العجز المسموح بها في أوزان البذرة المسلمة للمعاصر » وتقضى المادة ١٠٤ من ذات القانون بمعاقبة من يخالف أحكام المادة ٤٦ منه أو القرارات التي تصدر تنفيذا لها بغرامة خمسة جنيهات عن كل أردب أو كسور الأردب من البذرة محل المخالفة ، وأوضحت المادة السادسة من قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة ( التجارى ) والصادر تنفيذا لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه - الاجراءات التي يتعين مراعاتها عند ورود بذرة القطن المعدة للصناعة الى المعاصر ، اما المادة السابعة منه فقد جرى نصها بانه « يعتبر مدير المعصرة مسئولا عن أى عجز يحصل في البذرة المنقولة من المحالج الى المعصرة ويعفى من المسؤولية اذا كان العجز في حدود النسبة الآتية : (أ) ٠٠٠ (ب) ٠٠٠ (ج) ٠٠٠ (د) ٠٠٠ » لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون فيه لم يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ( من أنه بصفته مديرا لمعصرة تسلم بذرة قطن من محلج بها نسبة عجز تزيد عن المسموح به ) ولم يورد الادلة التي استخلص منها

ثبوتها في حقه ، فقد اقتصر في مدوناته علي قوله « حيث أن الإتهام يتوافر قبل المتهم (الطاعن ) كما ثبت في محضر ضبط الواقعة من أن المتهم تسلم بذرة بها عجز بنسبة ٦٨٪ ولم يدفعه المتهم بدفاع مقبول معا يتعين معه ادانته وعقابه عملا بمواد الاتهام » ومن ثم فإن الحكم لم يستظهر صفة الطاعن في الاستلام وهل كان ذلك بوصفه مديرا لمعصرة بالشركة التي قامت بالاستلام ، ولم يتحدث عن سنده فيما انتهى اليه من اعتباره مسئولاً عن العجز الحاصل بها ، كما أنه لم يكشف عن وزن بذرة القطن الواردة للمعصرة ومقدار ما وجد بها. من عجز حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز في نطاق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه وكذلك التصرف على الاساس الذي قام عليه تحديد الحكم للفرامة المقضى بها ، وهي بيانات من المتهمين أن يشتمل عليها الحكم في خصوصية هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم الملعون فيه من تلك البيانات يعيبه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً علي واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم والتقارير برأى في شأن ما يثيره الطاعن. من خطأ في تطبيق القانون وكان هذا القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون فإنه يتعين نقض الحكم الملعون فيه والاحالة .

( القطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٣٣٢/١٢/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٩٦٤ )

## زنا

- الفصل الاول – دعوى الزنا
- الفصل الثاني – اركان جريمة الزنا
- الفصل الثالث – جريمة الزوج
- الفصل الرابع – شريك الزوجة
- الفصل الخامس – ادلة الزنا

## الفصل الاول

### دعوى الزنا

٤١٠ - المقصود بكلمة ( دعوى ) الواردة في المادتين ٢٧٢ و ٢٧٧ عقوبات .

\* ان المادتين ٢٧٢ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالي ( المقابلتين للمادتين ٢٣٥ و ٢٢٩ قديم ) اذ قللتا عن المحاكمة في جريمة الزنا بانها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة « دعوى » الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ ملن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

٤١١ - سقوط حق الزوج في طلب محاكمة زوجته الزانية اذا رضى بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا .

\* اذا دفعت الزوجة يسقط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ورات المحكمة أنه لم يقدّم لديها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

( جلسة ١٣/٢/١٩٤٢ ملن رقم ٦٨٠ سنة ٣ ق )

٤١٢ - عدم جواز تحريك دعوى الزنا ومباشرتها امام المحكمة من صاحب الشكوى الا اذا كان مدعياً بحق مدني .

\* ان جريمة الزنا ليست الا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من اخلال بواجبات الزواج الذي هو قوام الاسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة ، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع في سبيل رعاية هذه



المصلحة أن يوجب رضاء الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها . وإذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتمعن عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الواردة بها النص . وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التي ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية فى جميع الوجوه إلا ما تناوله الاستثناء فى الحدود المرسومة له أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه ، وإن فمضى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائى وتسرى عليها إجراءات المحاكمة ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدني .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

#### ٤١٣ - عقيد القاضى بتنازل الزوج الصريح عن دعوى الزنا .

✽ أن التنازل الذى يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح افتراضه والاخذ فيه بطريق الظن ، لانه نوع من الترك لابد من إقامة الدليل على حصوله ، والتنازل أن كان صريحاً أى صدرت به عبارات تفيد ذات الفاظها ، فإن القاضى يكون مقيداً به ولا يجوز له أن يحمل معنى تنبؤ عنه الالفاظ ، أما أن كان ضمنياً ، أى مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معزوة لمن نصب صدورها إليه كان للقاضى أن يقول بقيامه أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه ، ومتى انتهى الى نتيجة فى شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدى اليها على مقتضى أصول المنطق .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

#### ٤١٤ - غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير

محاكمة المتهم معها .

✽ متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقاً للاوضاع التى يتطلبها القانون فى جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها . وإن فادانة الشريك نهائياً جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غائباً .

والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

( جلسة ١٦٤٩/٢/٢ ملن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ ق )

٤١٥ - القضاء للزوج بالتعويض عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم بينها . لا مخالفة فيه للأداب والنظام العام .

\* للزوج أن يبقى على الزوجة التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم بينها وليس في القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .

( الملن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٣٦١ )

٤١٦ - الإشارة في الحكم إلى ما جاء برسالة استندت الي عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها - لا قصور .

\* متى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي استندت الي عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها ، فإنها تكون قد استندت إلى ما له أصل ثابت في الأوراق ويكون النعي على الحكم بالقصور لا محل له .

( الملن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٢٤ )

٤١٧ و ٤١٨ - جرائم المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات - وجوب صدور شكوى المجني عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية - هذا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم .

\* يلزم قانونا - طبقا لمنص الفقرة الاولى من المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية - صدور شكوى المجني عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٧، ٢٧٤ من قانون العقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن

يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . ولا يغنى عن  
الإنص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى  
عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة  
العامة .

( الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠ من ١٩٩٢ )

٤١٩ - عدم اشتراط القانون شكوى الزوج الا في حالة تمام  
جريمة الزنا .

\* اذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ،  
فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط  
هذا القيد - وهو شكوى الزوج - الا في حالة تمام جريمة الزنا .

( الطن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/١٣ ص ١٢ من ٢٠٦ )

٤٢٠ - تحريك دعوى الزنا - شكوى - حكمها .

\* الحكمة التي تفيها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك  
الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة  
وسمعتها - لا تقوم اذا ما وضح للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب  
الذكر مع الزوجة كان بعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه  
الشارع لحمايته وعائلته .

( الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ ص ١٦ من ١٢٤ )

٤٢١ - زنا - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

\* ان دفاع الطاعن في خصوص تنازل الزوج في المجنى عليه في

جريمة الزنا يعد دفاعا هاما وجوهريا ، لما يترتب عليه من اثر في تجديد مسئولية الطاعن الجنائية وجودا وعدما مما يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا لتقول كلمتها فيه أو أن تحققه بلوغا لغاية الامر فيه ، اما وقد قعدت المحكمة عن ذلك ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا علي واقعة الدعوى .

( الحزن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢ ص ٢٩ من ٥٢٧ )

## الفصل الثاني

### أركان جريمة الزنا

#### ٤٢٢ - وجوب قيام الزوجية وقت التبليغ عن جريمة الزنا .

✽ أن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج أي أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلاق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى المبدأة الأولى من المادة ٢٣٥ ع أن يبلغ عنها .

( جلسة ١٩٣٣/٣/٦ ملن رقم ١٠٦٦ سنة ١٠٣٠ ن )

#### ٤٢٣ - اشتراط وقوع الوطء فعلاً لتحقيق جريمة الزنا .

✽ أن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلاً . وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالادانة وقوع هذا الفعل أما بدليل يشهد عليه مباشرة وأما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقتضيه بأنه ولا بد وقع . والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا إلى أن القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء إلا إذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة وكلها أو بعضها . واذن فالحكم الذى يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاء بتوافر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلاً يكون مخطئاً واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ ملن رقم ٢١٧٠ سنة ١٨ ق )

#### ٤٢٤ - الطلاق الحاصل بعد تبليغ الزوج عن الزنا لا يسقط الدعوى

ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

✽ متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة فتطليقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

( جلسة ١٩٤٩/٣/٢ ملن رقم ٢٢٨٧ سنة ١٨ ق )

٤٢٥ - الحكم ببطان زواج المتهمه بالزنا من زوجها قبل رفع الدعوى مانع من قبول دعوى الزنا .

✽ انه فيما عدا الطوائف التي نظمت مجالسها بتشريع خاص مثل محاكم طوائف الاقباط الارثوذكس والانجيليين الوطنيين والارمن الكاثوليك وفيما عدا المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو بإحالتها الي المحاكم ، فان مسائل الاحوال الشخصية - ومن اخصها مسائل الزواج والطلاق - تظل متروكة للهيئات الدينية التي عبر عنها الخط الهمايوني بأنها « ترى بمعرفة البطرک » والتي ظلت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون اشراف فعلي من الدولة حتى صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قائل تلك الحال على ما كانت عليه ولم تنجح المحاولة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بإصدار المرسوم بقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٦ اذ سقط بعدئذ بعدم تقديمه للبرلمان بعد أن أقر هو أيضا تلك الحال ضمنًا بما كان ينص عليه من ضرورة تقدم تلك الهيئات بمشروعات تنظيم هيئاتها القضائية لكي تعتمدها بمرسوم واذن فالحكم الصادر من المحكمة الدينية لطائفة الروم الارثوذكس ببطان زواج المتهمه بالزنا من زوجها الطاعن - والذي رفعت الدعوى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحا . ويكون الحكم المطعون فيه سليما فيما انتهى اليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانعدام الزواج في اليوم المقول بحصولها فيه .

( جلسة ١٩٥٣/٢/٣ من رقم ١٠٠٧ سنة ٢١ ق )

٤٢٦ - زنا المرأة جواز اثباته بطرق الإثبات كافة - مثال لسبب سائق .

✽ من المقرر أن اثبات زنا المرأة يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العامة . ولما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وباقي شهود الإثبات ، كما عول في الادانة أيضا على اقرار الطاعنة والمتهم الآخر وما تضمنه الخطاب الموجه منه اليها ، وقد خلص الحكم المطعون فيه الى أن وجود المتهم الآخر بغرفة نوم الطاعنة في منزل الزوجية مرتديا « بنطلون بيجاما ومائدة بدون أكمام » ووجود الطاعنة لا يستترها سوى قميص النوم وكون باب الشقة موصدا من الداخل ، وسعى الطاعنة والمتهم الآخر الى استعطاف المجنى

عليه بعدم التبليغ يدل على أن جريمة الزنا قد وقعت فعلا منهما وأنه مما يؤيد وقوعها ما سطره التهم الآخر في خطاب الطاعة من عبارات دعائها فيها إلى انتظاره في موعد لاحق تعويضا عما فاتته في موعد خالفته فإن النعى يكون في غير محله .

( لطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١١ س ٢٥ ص ٢٥٨ )

٤٢٧ - إقامة الحكم قضاءه بأن الزنا قد وقع بالفعل - استنادا إلى العبارات الدالة على حصول الوطء نقلا عن مكاتيب بخط المتهمة الاولى - مع باقى أدلة الثبوت الأخرى - كفايته ردا على الدفاع ينفي التهمة .

✽ متى كان منعى الطاعنين على الحكم من أنه لم يكن باسرا في العبارات التي وردت في الخطابات المحررة بخط الطاعة الاولى ، وأن ما أورده منها ينفي حصول الوطء وهو الركن المادى لجريمة الزنا ، مردود بأن العبارات التي نقلها الحكم عن الخطابات المشار إليها أصلها الثابت في الأوراق - على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة - وهي كافية في الافصاح مع باقى أدلة الثبوت الأخرى التي عول عليها الحكم من أن الزنا قد وقع فعلا .

( لطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ ص ٥٨٠ )

### الفصل الثالث

#### جريمة الزوج

٤٢٨ - اعتبار أى مسكن يتخذه الزوج منزلاً للزوجية ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلاً .

\* للزوجة أن تسكن زوجها حيثما سكن . فلها من تلقاء نفسها أن تدخل أى مسكن يتخذه ، كما للزوج أن يطلبها للإقامة به . ومن ثم فإنه يعتبر فى حكم المادة ٢٧٧ ع منزلاً للزوجية أى مسكن يتخذه الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلاً . واذن فإذا زنا الزوج فى مثل هذا المسكن فإنه يحق عليه العقاب ، اذ الحكمة التي تواخاها الشارع ، وهى صيانة الزوجة الشرعية من الاهانة المحتملة التي تلحقها بخيانة زوجها اياها فى منزل الزوجية ، تكون متوافرة فى هذه الحالة .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٤٣ طعن رقم ١١٩ سنة ١٤ ق )



## الفصل الرابع

### شريك الزوجة

٤٢٩ - استفادة الشريك من امتناع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها \*

\* إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بمدنف حتى ولا بتهمة أنه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه \*

( جلسة ١٢/٣٣/١٩٣٥ طن رقم ١٥٠ سنة ٦ ق )

٤٣٠ - محو جريمة الزوجة الزانية لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك يقتضى محو جريمة الشريك أيضا \*

\* أن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة وبعد الثانى شريكا وهو الزانى بها فإذا انصحت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة اجرام كما أن العدل المطلق لا يستسيغ ابقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الاصلية لان اجرام الشريك انما هو فرع عن اجرام الفاعل الاصلى بل الواجب فى هذه الحالة ان يتبع الفرع الاصل \* ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الاصلى والشريك فى الجنسية والتشريع والقضاء ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع فيه التجزئة وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات \* فإذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية محا جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائى على الشريك المصرى وجب حتما أن يستفيد هذا الشريك من ذلك العفو \*

( جلسة ١٠/٤/١٩٣٣ طن رقم ١٠٧٣ سنة ٣ ق )

٤٣١ - عدم جواز الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل .

\* لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، مادام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل ، وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوبه في المنزل وقت التفتيش .

( جلسة ١١/٢٢/١٩٥٤ طعن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق )

٤٣٢ - ادلة الزنا - في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات - قاصرة على الشريك المتهم بالزنا - الادلة قبل الزوجة - يرجع فيها الي القواعد العامة في الاثبات .

\* من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات انما تكلمت في الادلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهم بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها ادلة خاصة بل ترك الامر في ذلك للقواعد العامة بحيث اذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بادلنتها وتوقيع العقاب عليها .

( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٦٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥١٠ )

٤٣٣ - جريمة الزنا - وكن العلم - بأن المرأة متزوجة - ذلك مفترض في حق شريكها - ما ينبغي .

\* كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متزوجة وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

( الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٦٦٢/٥/٢٩ من ١٣ ص ٥١٠ )

٤٣٤ - محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصلي في جريمة الزنا - وزوال آثارها بسبب ما قبل صدور حكم نهائي على الشريك -  
آثره - محو جريمة الشريك .

✳ أن جريمة الزنا هي جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التدخل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة وبعد الثاني شريكا وهو الرجل الزاني . فإذا أمحت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب وقيل صدور حكم نهائي على الشريك فإن التلازم الذممي يقتضي محو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، والا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة اجرام ، كما أن المعدل المطلق لا يستتبع بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن اجرام الشريك إنما هو فرع من اجرام الفاعل الأصلي والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتنع معه التجهئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات .

( لطن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣٦/٥/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٤٢٧ )

٤٣٥ - تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة - قبل الحكم النهائي أو بعده - وجوب استغادة الشريك منه جواز التمسك به لأول مرة أمام النقض - لتعلقه بالنظام العام - شمول التنازل للدعويين الجنائي والمدني .

✳ إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء كان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائي والمدني في خصوص جريمة الزنا . وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشرة من قانون الاجراءات الجنائية .

( لطن رقم ١٤٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣٦/٥/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٤٢٧ )

٤٣٦ - تحديد الأدلة قبل ذكرك المرأة الزانية - عدم اشتراط كون هذه الأدلة مؤيدة بالذات ومباشرة الى ثبوت الزنا - كفاية استخلاص وقوع الزنا بما يسوغه .

\* أن القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التي لا يقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذي يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون الأدلة مؤيدة بذاتها ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا ، فمضى ثرافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كاللبس والمكاتب ، يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه الى أن فعل الزنا ، قد وقع فعلا ، وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى اليه على هذه الصورة ، الا اذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي وصل اليها .

( الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٦/١٠ ص ٢٥ من ٥٨٠ )

٤٣٧ - المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات - بيانها الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا - عدم اشتراط أدلة خاصة بالزوجة - مرجع الامر للقواعد العامة - واقتناع القاضي .

\* من المقرر أيضا أن المادة ٢٧٦ عقوبات انما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا ، أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الامر في ذلك للقواعد العامة ، بحيث اذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقدير بادانتها وتوقيع العقاب عليها .

( الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/١٣ ص ٢٧ من ٩٣٤ )

٤٣٨ - تنازل الزوج - اثره - استفادة شريك الزوجة - نظام عام .

\* اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه في جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء اكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ويجوز أن يتمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج اثره بالنسبة للدعويين الجنائي والمدني وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين الثالثة والعاشر من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٢٢ ص ٢٩ من ٥٢٧ )

## الفصل الخامس

### أدلة الزنا

٤٣٩ - الأدلة التي يشترطها القانون لاثبات جريمة الزنا خاصة.  
بالشريك دون الزوجة \*

\* ان المادة ٢٢٨ ع انما تكلمت في الادلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة بالزنا اما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الامر في ذلك للقواعد العامة بحيث اذا اقتنع القاضي من اى دليل او قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بادانتها وتوقيع العقاب عليها \*

( جلسة ١٣/٢/١٩٣٣ طعن رقم ٦٨٠ سنة ٣ ق ٢ )

٤٤٠ - المقصود بحالة التلبس في الزنا \*

\* ان القانون انما اراد بحالة التلبس التي اشهار اليها في المادة ٢٢٨ عقوبات ان يشاهد الشريك والزوجة المزدني بها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في ان جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً فمضى بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالعقل وصالحة لان يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بان الامر لا يعمد ان يكون شروعا في جريمة الزنا لان تقدير هذا او ذاك مما يملكه القاضي الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه \* خصوصاً اذا لوحظ ان القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للمريم دليلاً على الزنا اى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع \*

( جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طعن رقم ١١٦٨ سنة ٣ ق ٢ )

٤٤١ - عدم جواز اثبات التلبس بشهادة الشهود الا في باب الزنا \*

\* ان القانون لا يجيز اثبات التلبس بشهادة الشهود الا في باب.

الزنا فان المتفق عليه انه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم اياه في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتمسدر اشتراط المصادرة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .

( جلسة ٢٧/٥/١٩٣٥ طعن رقم ١١٢٤ سنة ٥ ق )

#### ٤٤٢ - المقصود بحالة التلبس في الزنا .

\* لا يشترط في التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزاني وقت ارتكاب الفعل او عقب ارتكابه ببرهة يسيرة بل يكفي لقيام التلبس أن يثبت ان الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا في ان الجريمة قد ارتكبت فعلا . فاذا كان الثابت بالحكم ان المحكمة تبينت من شهادة الشهود ان زوج المتهمة وهو مسلم حضر المنزلة في منتصف الساعة العاشرة ليلا ولما قرع الباب فتحت زوجته وهي مضطربة مرتبكة وقبل ان يتمكن من الدخول طلبت اليه ان يعود للسوق ليستحضر لها حلوسى فاستعملها قليلا ولكنها ألحت عليه في هذا الطلب فاعتذر فصادت وطلبت منه ان يستحضر لها حاجات اخرى فاشتبه في امرها ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهمة مختلجا تحت السرير وكان خالما حذاه وكانت زوجته عند قدميه لاشيء يسترها غير جلابية النوم فاتخذت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب . باعتبارهما متلبسا بجريمة الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك . على أن وجود المتهمة في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٢٨ ع على صلاحيتها وحدها حجة على الشريك المتهمة بالزنا .

( جلسة ٢/١٢/١٩٣٥ طعن رقم ٥١ سنة ٦ ق )

#### ٤٤٣ - جواز استناد المحكمة في الاعتناع بوقوع الزنا فعلا من وجود

التهمة في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

\* ان للقانون في المادة ٢٢٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الجريك في الزنا ، ومن هذه الأدلة وجود

المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . فإذا ما توافر هذا الدليل بجاز المحكمة أن تستند إليه في الاقتناع بوقوع الزنا عنه فعلا ، وعلى الاخص إذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الطرف ، بل اكتفى بانكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

( جلسة ١٧/٥/١٩٣٧ طعن رقم ١٣١٧ سنة ٧ ق )

٤٤٤ - جواز اثبات حالة التلبس في الزنا بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم .

\* انه وإن كان النص العربي للمادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد ايراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة « القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل » إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها فإن مراد الشارع - كما هو الاستفادة من النص الفرنسي - ليس الا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . وأذن فيجوز اثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم انه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكابه الزنا اذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالاً للشك فعلا في أن الزنا قد وقع . فإذا شهد شاهد بأنه دخل على المتهمه وشريكها فجأة في منزل المتهمه فإذا هما بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلية بعضها بجزء بعض ، وحاول الشريك الهرب عندما أمر الشاهد على ضبطه ثم توسلت الزوجة إليه أن يصفح عنها وتمهدت له بالقوة فتأثر بذلك وأخلى سبيلهما واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فإن استخلصها هذا لا يصح مراجعتها فيه .

( جلسة ١٨/٣/١٩٤٠ طعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ ق )

٤٤٥ - سقوط حق المتهم في النفع لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز اثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية حصل عليها الزوج بطريقة غير مشروعة .

\* إذا كان المتهم قد سكت عن النفع بعدم جواز اثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة

ولم يعترض على الاخذ بما ورد في هذه الورقة باعتبار انها من الادلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته فان هذا السكوت يسقط به حقه في الدفع بذلك امام محكمة الدرجة الثانية اذ هو يعتبر به متنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانونا في اثبات التهمة المسندة اليه .

( جلسة ١٨/٣/١٩٤٠ طعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ ق )

٤٤٦ - الادلة التي اشترطها القانون لاثبات جريمة الزنا خاصة بالشريك دون الزوجة .

\* ان المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالي المقابلة للمادة ٢٢٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالمتهم بالزنا في قولها « ان الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم » لم تقصد بذلك سوى الرجل الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة ، فهو وحده الذي رأى الشارع أن يجسه بالادلة المعينة المذكورة بحيث لا تجوز ادانته الا بناء على دليل أو أكثر منها . أما المرأة فاثبات الزنا عليها يصح بطرق الاثبات كافة وفقا للقواعد العامة .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ طعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ن )

٤٤٧ - توفر دليل من ادلة الزنا يجزئ للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله .

\* ان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد ادلة التي لا تقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الادلة مؤيدة بذاتها فوراً ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا . واذ لم نجد توافر قيام دليل من هذه الادلة المعينة - كالتلبس أو المكاتيب - يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله . وذلك متى اطمان بناء عليه الي أن الزنا قد وقع فعلا . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى اليه على هذه الصورة الا اذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي الي



النتيجة التي وصل اليها ذلك لانه بمقتضى القواعد العامة لا يجب ان يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل للمحاكم - وهذا من اخص خصائص وظيفتها التى انشئت من اجلها - ان تكمل الدليل مستعينة بالعدل والمنطق وتستخلص منه ما ترى انه لايد مؤد اليه .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ ملن رقم ١٩٧ سنة ١١ ق ١ )

#### ٤٤٨ - المقصود بمقالة التلبس في الزنا .

✽ ان المادة ٢٧٦ المذكورة اذ نعتت على التلبس بفعل والزنا كدليل من ادلة الاتهام على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفته المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات . واذن فلا يشترط فيه ان يكون المتهم قد قسره حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى ان يكون قد شوهد فى ظروف لا تستر له عند القاضى مجالا للشك فى انه ارتكب فعلا الزنا . واثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة او اوضاع معينة . فلا يجب ان يكون بمحاضر يجرها مأمور الضبطية القضائية فى وقتها بل يجوز للقاضى ان يكون عينته فى شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه . وذلك لان الفرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات غير الفرض الملوغ فى المادة ٢٧٦ المذكورة اذ المقصود من الاولى هو بيان المبالاة الاستثنائية التى يخلو فيها للمامور الضبطية القضائية مباشرة اعمال التحقيق مما تقتضيه - لكى يكون عملهم صحيحا - ان يجرؤ ويثبتوه فى وقته . اما الثانية فالمقصود منها الا يعتمد فى اثبات الزنا على المتهم به الا على ما كان من الادلة صريحا ومطلوكة قريبا من ذات الفصل ان لم يكن معاصرا له ، لا على امارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ ملن رقم ١٩٧ سنة ١١ ق ١ )

#### ٤٤٩ - حق الزوج فى الاستشفاء بالككيتيب الذى استولي عليها ولو

خلسة من زوجته .

✽ ان الزوج فى علاقته مع زوجة ليس على الاطلاق بمثابة الغير فى صدد السرية المقررة للمكاثبات فان عشرتهما وسكون كل منهما الى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف لصيانة الاسرة فى كيانها وسعتهما - ذلك يخلو كلا منهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله فى

سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكى يكون على بينة من عشييرة وهذا يسمح له عند الاقتضاء أن يتقصى ما عساه يساوره من ظنون أو شكوك لينفيه فيها باله أو ليثبت منه فيقرر فيه ما يرثيه .  
 واذن فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فإنه يكون له أن يستولى - ولو خلسة - على ما يمتد بوجوده من رسائل العشق في حقيبتها الموجودة في بيته وتحت بصره ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى محاكمتها جنائيا لاختلالها بعقد الزواج .

( جلسة ١٩/٥/١٩٤١ طن رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

٤٥٠ - عديم اشتراط توقيع المتهم على المكاتيب مادام قد ثبت صدورها منه .

✽ أن كان القانون اذ جعل المكاتيب من الادلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما استوجب هو ثبوت صدورها منه . واذن فلا تثيريب على المحكمة اذا هى استندت فى اثبات الزنا على المتهم الى مسودات مكاتيب بينه وبين المتهمه ولو كانت غير موقعة منه ما دام قد ثبت صدورها عنه .

( جلسة ١٨/١٠/١٩٤٦ طن رقم ١٨١٩ سنة ١٦ ق )

٤٥١ - جواز استخلاص المحكمة من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وانفراده بها في مذهبها انه لايد زنى بها فى المنزل .

✽ القانون صريح فى عد وجود المتهم بالزنا فى المحل المخصص للحريم من الادلة التى تقبل فى الاثبات عليه ، فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزلها وانفراده بها فى مذهبها ، ومن سائر الادلة الاخرى المقدمة فى الدعوى انه لايد زنى بها فى المنزل فإن القول من جانب المتهم بتطور العادات فى هذا الصدد لا يكون له الواقع الا مناقشة فى تقدير الادلة التى اقتنعت بها المحكمة فى ثبوت الزنا ، فلا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض .

( جلسة ٢/٣/١٩٤٩ طن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ ق )

٤٥٢ - المكاتب التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

\* ان المكاتب التي اوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات من الادلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

( جلسة ١٩٥٠/٥/١ طين رقم ٢٩٢ سنة ٢٠ ق )

#### ٤٥٣ - المقصود بالتلبس في حالة الزنا .

\* لا يلزم في التلبس بالزنا المشار اليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ان يشاهد الزاني اثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفي لقيامه ان يثبت ان الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في ان جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .

( جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤ طين رقم ١٣٦٢ سنة ٢٢ ق )

#### ٤٥٤ - اشارة الحكم الى ما جاء برسالة استندت الى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون ايراد مضمونها - لتصور .

\* متى كانت المحكمة قد اشارت في الحكم الى ما جاء بالرسالة التي استندت الى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون ايراد مضمونها ، فانها تكون قد استندت الى ما له اصل ثابت في الاوراق ويكون النعى على الحكم بالقصور لا محل له .

( الطين رقم ٨٤٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٢٤ )

#### ٤٥٥ - الصور الفوتوغرافية - لا تقاس على المكاتب المنصوص عليها

في المادة ٢٧٦ عقوبات - علة ذلك .

\* الصحيح في القانون ان الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل ان تكون محررة من المتهم نفسه .

( الطين رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٢ ص ٥١٠ )

٤٥٦ - أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات - لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة الي ثبوت فعل الزنا - الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق لا يستلزم ما يؤدي اليه - من وظيفة المحكمة .

\* لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الاثبات بخبرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة ، أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة الي ثبوت فعل الزنا . وأن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالطبس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حدوثه ، وذلك متى اطمان بناء عليه الي أن الزنا قد وقع بالفعل . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى اليه على هذه الصورة الا اذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي الي النتيجة التي وصل اليها ، ذلك لانه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل للمحاكم - وهذا من ضمن خصائص وثائقيتها التي اشتهرت من اجلها - أن تكمل الدلائل مستعينة بالفعل والمنطق وتستخلص منه ما ترى انه لا بد مؤد اليه .

( الملن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق . جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢ . ص ١٣ )

٤٥٧ - ملحق القبط بجريمة الزنا - بما اهدت ارتكاب الزنا بالفعل - او بمشاهدة الاثم في ظروف تنبئ بذاتها من أنواع هذا الفعل .

\* لا يشترط في القبط بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك على أن جريمة الزنا قد ارتكبت بالفعل .

( الملن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٠/٦/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٥٨٠ )

٤٥٨ - المتهم بالزنا - القبط عليه مالبساً - دليل مقبول ضده .

\* ان المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد اوردت القبط على المتهم بالزنا حين تلبس به بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه ، ولا يشترط لتوافر القبط بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال

ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الزوجة وشريكها ( الطاعن ) من ضبطهما بملابسهما الداخلية في حجرة واحدة بالفندق في وقت متأخر من الليل ومن أقوال المجنى عليه الذي استأذنته الزوجة في المبيت عند اختها فأنن لها بذلك ، ومن تقرير مصلحة الملب الشرعي بوجود هيوأناات مخرية بملاءة المبرير ، وكانت الرقائع التي استخلصت منها المحكمة وتوقع فعل الزنا من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ من ٢٦ من ٤٤٧ )

## الفصل الثاني

### القذف والسب

#### الفروع الاول - القذف

٤٥٩ - لا عبرة بالاسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف ما دام الكاتب يريد بها اسناد امر شائن الى شخص المجنى عليه .

\* لا عبرة بالاسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف ، فمتى كان المفهوم من عبارة الكاتب انه يريد بها اسناد امر شائن الى شخص المقذوف بحيث لو صح ذلك الامر لوجب عقاب من اسند اليه او احتقاره عند اهل وطنه فان ذلك الاسناد يكون مستحق العقاب ايا كان القالب او الاسلوب الذى صيغ فيه .

( جلسة ١١/١٢/١٩٣٣ طن رقم ٤٣ سنة ٤ ق )

٤٦٠ - نشر صورة بلاغ قدم الى النيابة نسب فيه الى موظف صدور اوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما فى احدى الصحف يكون جريمة قذف .

\* اذا قدم شخص الى النيابة بلاغا نسب فيه الى موظف صدور اوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطلب فى بلاغه تحقيق هذه المسألة ومحاكمة هذا الموظف ان صح صدور هذه الاوراق منه او محاكمة مزور هذه الاوراق ان كانت مزورة ثم نشر بلاغه مع هذه الاوراق فى الجرائد فلا يمكن ان يفهم معنى لهذا النشر على الملأ الا ان الناشر يسند الى الموظف المعنى المستفاد من صيغ تلك الاوراق . ولا يطعن فى تحقق هذا الاسناد كون الناشر اورد فى بلاغه الذى نشره ما يحتمل معه ان تكون تلك الاوراق غير صحيحة فانه لا شأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الاوراق المحترقة على القذف بالجريدة ، بل ان كان فى هذا النشر فى ذاته قذف فانه يأخذ حكمه القانونى

بدون أى تأثير لعبارة البلاغ عليه ، ولا يقال أن نشر مسودة البلاغ مع تصريح تلك الأوراق قد يكون له أثر فى تحديد قوة الاسناد المستفاد من الأوراق فإن نشر مسودة هذا البلاغ فيه هو أيضا جريمة قذف صريحة لأن الاسناد فى هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية تركيبيه يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تشكيكية من شأنها أن تلقي فى أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا فى صحة الأمور المدعاة ولذلك لاعتبرة بما يتخذه القاذف من الأسلوب القولى أو الكتابى الذى يجتهد فيه فى التهرب من نتائج قذفه ، ولا يصح التمسك فى هذا الصدد بما ورد فى صدر الفقرة الثانية من المادة ١٦٢ ع من أنه لا عقاب على مجرد اعلان الشكوى اذ أقصى ما يستفاد من هذه العبارة أنه مباح ، هو مجرد اعلان الشكوى المقدمة فى دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة ١٦٢ أى الاخبار البسيط عن حصول هذه الشكوى اخبارا خاليا عن كل تفصيل ( Simple annonce ) .

( جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ طن رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق )

٤٦١ - جواز توفر جريمة القذف ولو كان ما حصل من المتهم فى الوقت نفسه يكون جريمة البلاغ الكاذب .

✽ متى اسند المتهم ، عن علم ، باحدى طرق العلانية الى المجنى عليه ( وهو عمدة ) أمرا معيناً لو صح لأوجب معاقبته ، وعجز عن اثبات حقيقة ما أسنده اليه ، فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وحق العقاب ، ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التليغ مادام الثابت بالحكم أنه كان سوء النية فيما فعل قاصدا التشهير بالمجنى عليه على أن ذلك النظر لا يمنع من اعتبار ما حصل من المتهم فى الوقت نفسه بلاغا كاذبا مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

( جلسة ١٩٣٧/١/١٤ طن رقم ١٤٦٧ سنة ٧ ق )

٤٦٢ - توفر جريمة القذف ولو كانت الواقعة المستندة الى المجنى عليه لا عقاب عليها ولكن من شأنها تحقيره عند أهل وطنه .

✽ ان القانون اذ نص فى جريمة القذف على أن تكون الواقعة المستندة مما يوجب عقاب من اسندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فانه

لم يحتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها ، بل لقد اكتفى بأن يكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه ، فإذا نسب المتهم الى المجنى عليه ( وهو مهندس بأحدى البلديات ) أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مسدة ثلاثة شهور ، وأن تحقيقا أجرى معه فى ذلك ، فهذا كذب ، مسوآء إكان الاستناد مكونا لجريمة أم لا .

( جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق )

٤٦٣ - سلطة المحكمة فى الفصل فى جريمة كذب فى حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته سون النظار فصل المجلس المخصوص فى أمر هذا الوزير .

✽ إذا كان الدفاع عن المتهم بالكذب فى حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته قد طلب الى المحكمة وقف الدعوى الى أن يحكم المجلس المخصوص فى أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذى يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب الى هيئة الوزارة التى كان الوزير المذدوف فى حق عضوا فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على أن المجلس المخصوص إنما يفصل فى التهمة الموجهة الى الوزراء فيدينهم أو يبرئهم ، أما الدعوى المرفوعة أمامها فإنها تتعلق بمسائل نسبت الى المذدوف فى حقه تختص محكمة الجنايات بالفصل فيها ولها فى سبيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها ، دون أن يكون فى هذا أدنى مساس بحق المجلس المخصوص فى النظر فيما يقسم اليه من أدلة الاثبات على التهم التى تطرح عليه . فلا تثريب على المحكمة فى ذلك .

( جلسة ١٩٤٧/٥/٢٦ طعن رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ ق )

٤٦٤ - تحقق الاستناد فى الكذب ولو كان بصيغة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الإذهان عقيدة ولو وقتية فى حصة الأمور المدعاة .

✽ متى كانت الغيبرات المنشورة - كما يكشف عنوانها والمفاظ بها - وما أحاط بها من علامات بوضوح - بإذلة على أن الناشر إنما رعى بها الى اسناد وقائع موهبة الى المدعية بالحقيق المدنية هي أنها تشتغل بالاجاسوسية لأرب خاصة وتتصل بخائن يستغل زوجته الحسنة وأنه كان لها اتصال



غير شريف بآخرين فإن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مقذعة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي . ولا يغنى المتهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريدة افترجية وأنه ترك للمجنى عليها أن تكذب ما ورد فيها من وقائع أو تصححها ، فإن الاسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الاذمان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الامور المدعاة .

( جلسة ١٦/١/١٩٥٠ طن رقم ١١٦٨ سنة ١٩ ق )

٤٦٥ - اعتبار الجهر بالفاظ تضمن اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا

في العرض قذفا .

✽ متى كانت الالفاظ التي جهر بها المتهم وأثبتها الحكم تشمل اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض ، فإن ذلك يعتبر قذفا .

( جلسة ٢٨/١/١٩٥٢ طن رقم ١٧٠٠ سنة ٢١ ق )

٤٦٦ - يتحقق الاسناد في القذف ، ولو كان بصفة تشكيكية .

✽ متى كانت العبارة المنشورة ، كما يكشف عنوانها والفاظها ، دالة على أن الناشر إنما رمى الى اسناد وقائع مبهمة الي المدعى بالحق المدني هي أنه يشتمل بالjasوسية فإن إيراد هذه العبارة بما اشتملت عليه من وقائع تتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي ، ولا يغنى المتهم أن تكون هذه العبارة منقولة عن جريدة أخرى اجنبية فإن الاسناد في القذف يتحقق ولو كان بصفة تشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الاذمان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الامور المدعاة .

( الملن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٧/١/١٩٦١ س ٢٢ ص ٩٤ )

٤٦٧ - القذف المستوجب للعقاب قانونا - ماهيته .

✽ من المقرر أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتفاظ المسند اليه عند اهل وطنه . ولما كان ما اسنده الطاعن الى المجنى

عليه يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية فضلا عن أنه يوجب احتقاره عند أهل وطنه فإن النعى بأن الطاعن لم يكن لديه قصد الاستناد يكون على غير أساس .

( لطن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١٠٦ )

٤٦٨ - المرجع في تعريف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو ما يطمئن اليه القاضى فى توصيله لفهم الواقع فى الدعوى - حد ذلك .

✽ من المقرر أن المرجع فى تعريف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضى فى توصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، الا ان حد ذلك أن لا يخطئه فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم أو يمسح دلالة الالفاظ بما يميلها عن معناها ، اذ أن تحرى مطابقة الالفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون منبأ أو قذفاً أو عيباً أو اهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنهما هى الجهة التى تهيم على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى اليه الحكم من مقدماته المسلمة . ولما كان يبين أن لفظ « أخرج » الذى وجهه الطاعن الى المظنون ضده فى تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفاً له عن غلوائه فى اتهامه هو بما يجرح كرامته ويصمه فى اعتباره ، يدل على ذلك معنى اللفظ ومنحاه . والمساق الطبيعى الذى ورد فيه . ومن ثم فإن الحكم اذ اعتبر ما تلفظ به الطاعن سباً يكون قد مسح دلالة اللفظ كما أورده فضلاً عن خطئه فى التكييف القانونى .

( لطن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٠١٤ )

٤٦٩ - القذف - ماهيته ؟ أركان جريمة القذف ؟ لمقاضى الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى ومحكمة النقض مراقبته فيما يورثه من النتائج القانونية .

✽ الاصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار الاسند اليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يورثه من

النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون علي روجه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن المطعون ضده نسب للمدعي بالحق المدني أنه يؤجر شقة مفروشة « لمن هب ودب » وأنه يقيم بها أحيانا حفلات صاخبة ولعب ميسر يمتد الى ما قبل الفجر ، هو بلا شك مما ينطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني ويدعو الى احتقاره بين مخالفيه ومن يماشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كسأ هي معرفة به هي القانون .

( الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق . - جلسة ١٦٧٠/٥/٣٦ من ٢١ من ٧٥٦ )

## الفروع الثاني - السب

٤٧٠ - مراد الشارع من عيبانية ( اسناد امر معين ) الواردة في المادة ٢٦٥ ع قديم .

\* ان المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب في عبارتها الاولى على كل سب مشتمل على اسناد عيب معين وفي العبارة الثانية على كل سب مشتمل على خدش الزاموس او الاعتبار بأي كيفية كانت ، ومراد الشارع من عيبانية الاسناد هنا انما هو لصق عيب اخلاقي معين بالشخص بأي طريقة من طرق التعبير فمن يقول لغيره « ما هذه النسائس » و « اعمالك أشد من اعمال المعرصين » يكون مسندا عيبا لهذا الغير خادشا للزاموس والاعتبار ويحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ ع لا بمقتضى المادة ٢٤٧ ع .  
( جلسة ١٩٣٢/١/٢٥ طعن رقم ٧٨ سنة ١ ق )

٤٧١ - متى يعتبر السب جنحة .

\* ان غرض الشارع هو اعتبار السب المضمن خدشا للزاموس والاعتبار والذي لا يشتمل على اسناد عيب أو امر معين ، متى وقع علنا جنحة منطبقا عليها نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات ، لا مخالفة مندرجة تحت نص المادة ٢٤٧ من القانون المذكور وذلك أولا : -

لان المادة ٢٦٥ ع حلت محل المادة ٢٨١ ع من قانون سنة ١٨٨٢ الى المنقولة اليه من القانون المختلط ( مادة ٢٧١ ع ) التي اخذها هذا من القانون الفرنسي و اضاف اليها ما يفيد انه جعل العلانية هي الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة . فهذه الاضافة الواردة على اصل النص الفرنسي هي اضافة مقصودة عند الشارع المصري والتوسيع الذي اتت به في نطاق الجنحة يعتبر انه تخصيص للنص المحدد لنطاق المخالفة والمنقول عن القانون الفرنسي وكل ما في الامر ان الشارع حين اضافها فاته ان يعدل النص الخاص بالمخالفة للتعديل الذي يتفق معها بل نقل هذا النص عن الاصل الفرنسي على حاله انقلا خطأ . ( ثانيا ) لان المادة ٢٦٥ ع التي تنص على السب العتبر جنحة قد عدلت اخيرا في سنة ١٩٣١ ( القانون

رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ ) ولم يمس الشارع أصل تلك الاضافة بل استبقاها على حالها . وفي هذا ما يشير الى تأكيد رضائه بوجودها وانها واجبة التطبيق . هذا الى ان من قواعد الاصول انه اذا تعارض نصان عمل بالمتأخر منهما . فاذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٢٤٧ متعارضين فان نص أولاهما أصبح هو المتأخر وبما طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل اللفظي الذي لم يمس جوهره بل بينه وأكد حرص الشارع على استبقائه . وعليه فاذا كان المتهم قد سب المجنى عليه علنا بقوله - « اطلع بره يا كلب » فمثل هذه العبارة الخادشة للناموس والاعتبار تجعل الواقعة جنحة لا مخالفة ولو ان السب غير مشتمل على اسناد عيب معين .

( جلسة ١٩٣٢/٤/١٤ طين رقم ١٤٢٩ سنة ٢ ق )

#### ٤٧٢ - متى يعتبر السب جنحة .

\* السب العلني غير المشتمل على اسناد عيب معين يجب ، متى كان خادشا للناموس والاعتبار ، ان يعد جنحة مطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات ، لا مخالفة مطبقة على المادة ٢٤٧ ، وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض . ومن قبيل هذا نسب قول واحد لأخر في الطريق العام « يا ابن الكلب » .

( جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ طين رقم ١٦ سنة ٢ ق )

#### ٤٧٣ - متى تكون الجرائم في جرائم السب .

\* ان الاتهام في : « نسب السب » أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ ع طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يوليوس سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الاخيرة من البند المنشأ منه في المادة ٢٤٧ ، وذلك مع عدم الاختلاف في هذه الحالة باحكام مفعلة نفاذة من إلسادة ٧٣١ ع . وتلك الاحكام التي تشير اليها تلك العبارة هي الاحكام الخاصة بالظمن لتجاوز في أعمال الموظفين اذا حصل بسلامة ذمة وبشرط اثبات حقيقة كل فصل اسند الى الموظف .

( جلسة ١٩٣٤/٣/٥ طين رقم ٣٧٨ سنة ٤ ق )

## ٤٧٤ - متى يعتبر السب جنحة \*

\* ليس الضابط المميز بين ما يعتبر من السب جنحة وما يعتبر منه مخالفة كإن الأول يشتمل على اسناد عيب أو امر معين ، ويكون الثاني يشتمل على مجرد ما يخدش الناموس والاعتبار بل أن العبرة في ذلك بالعلانية وعدمها . فكل سب خادش للشرف والاعتبار يعتبر جنحة متى وقع علانية ولو لم يكن مشتملا على اسناد عيب أو امر معين ، وكل سب يقع في غير علانيته فهو مخالفة وإن اشتمل على اسناد عيب معين \*

( جلسة ٢٥/١٠/١٩٣٧ طن رقم ٩٨٨٠ سنة ٧ ق )

## ٤٧٥ - تعرف شخص من وجه اليه السب اذا احتاط الجاني فلم

يذكر اسم المجنى عليه - موضوعي \*

\* لمحكمة الموضوع أن تعرف شخص من وجه اليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملابس التي اكتفقت اذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عباراته . ومتى استبانته المحكمة من كل ذلك الشخص المقصود بالذات فلا تجوز اثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة النقض \*

( جلسة ١٨/٤/١٩٣٨ طن رقم ١٣٠٢ سنة ٨ ق )

## ٤٧٦ - العبرة بما تظمن اليه المحكمة مما تستخلصه من التحقيقات

لا بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة \*

\* أن ادانة المتهم بأنه سب المجنى عليه بعبارات معينة دون غيرها من العبارات المدعاة اعتمادا على اقوال المجنى عليه واقوال شهوده وقول المتهم نفسه لا يعيبها أن يكون بين بعض هذه الاقوال وبعض زيادة أو نقص في الفاظ السب لأن المرجع في تعرف الحقيقة هو ما يظمن اليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض \*

( جلسة ٢٠/١١/١٩٣٩ طن رقم ١٦٨٨ سنة ٩ ق )

٤٧٧ - الالفاظ التى تخدش المجنى عليه فى شرفه واعتباره وتجرح كرامته تعتبر سباً .

\* يعد سباً معاقباً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ترجية التهم للمجنى عليها فى الطريق العام « رايحه فين يا باشا » يا سلام يا سلام .  
يا صباح الخير . ردى يا باشا . هو حرام لما اتسا أكلتك . انت الظاهر عليك خارجه زدلانه . معلش ، فان هذه الالفاظ تخدش المجنى عليها فى شرفها واعتبارها وتجرح كرامتها .

( جلسة ١٩٤٠/٢/٢٦ طن رقم ٢٥٥ سنة ١٠ ق )

٤٧٨ - عدم مؤاخذه الشاهد عما يكون له شهادته من المساس بمن شهد عليه مادام لم يخرج فى شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى .

\* اذا كان الشاهد لم يخرج فى شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فلا تصح مؤاخذهه عما قد يكون فى شهادته من المساس بمن شهد عليه .  
هو فى هذه الحالة . اذا كانت نيته سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له فى القانون مما لا يعد معه ما وقع منه جريمة . فاذا قرر شاهد يبي دعوى نفقة ان المدعى عليه عنده نقود وأنه يقترض منها بالقرع الفاحش ثم رأت محكمة الموضوح فى دعوى السب التى رفعت عليه من أجل ذلك ان ما قرره عن مقدرة الزوج المالية لا يخرج عما يتعلق بموضوع الدعوى التى أدبت الشهادة فيها ويرأته على هذا الاساس فانها لا تكون قد أخطأت .

( جلسة ١٩٤٠/٣/٤ طن رقم ٤٠٢ سنة ١٠ ق )

٤٧٩ - متى يعتبر السب جنحة .

\* انه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التى تعاقب على السب باعتباره جنحة ، والمادة ٣٩٤ التى تعاقب على السب باعتباره مخالفة ، ان السب ، جنحة كان أو مخالفة ، يكفى فى العقاب عليه أن يكون متضمناً بأى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار وهو يكون جنحة اذا وقع بوجه من وجوه العلائق الواردة فى المادة ١٧١ ع ، فضابط التمييز فى القانون الجنائى بين الجنحة والمخالفة وهو العلانية فقط .

( جلسة ١٩٤٢/٢/١٥ طن رقم ٢٢٩ سنة ١٣ ق )

## ٤٨٠ - متى يجوز الإثبات في جرائم السب ؟

✽ ان السب لا يجوز فيه الاثبات الا اذا كان مرتبطا بجريمة قذف  
واقعت من المتهم ضد المجني عليه ذاته .

( جلسة ١٩٩٣/٣/٢٢ طن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق )

## ٤٨١ - شروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع قديم المعدلة

بالمرسوم بقانون ٩٧ سنة ١٩٣١ .

✽ ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع المعدلة بالمرسوم بقانون  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ انما تماثل من يعتد بالسب على موظف عام بالمعقودية  
الخاصة المنصوص عليها فيها اذا كان السب موجها الى الموظف بسبب اداء  
الوظيفة . فاذا كان الثابت بالحكم ان الموظف الذي وقع عليه السب اثناء  
وجوبه بكتبه لم يكن يؤدي عملا ما بل كان يتناول طعام الفطور وانه تدخل  
من نظام نفسه في مناقشة كانت دائرة بين المتهم وكاتب اخر موجود معه  
في مكتبة بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخاطب بشانه ففرضت  
لنطبق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع لا تكون متوافرة وتكون الفقرة  
الاولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق .

( جلسة ١٩٤٦/١٢/١٠ طن رقم ٣٢ سنة ٥ ق )

## ٤٨٢ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص المقصود من العبارات

التي صدرت من المتهم .

✽ متى كانت المحكمة قد استنتجت من الفاظ الهتاف والظروف التي  
صدرت فيها ان المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، وكان هذا  
الاستنتاج سائدا متمله الفاظ الهتاف وقت حصوله ومكانه . فلا يغير  
من ذلك قوله انه كان حسن النية فيما هتف به لان غرضه منه لم يكن  
الا الاتمسك من الملك ان يستعمل حقه الدستوري في استقاص الوزارة  
وابدالها بغيرها .

( جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤ طن رقم ١٢٩١ سنة ١٧ ق )



٤٨٣ - وجوب اشتغال الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب على الفاظ السب .

\* يجب أن يشمل الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب على الفاظ السب ، فإنها هي الركن المادي للجريمة ، حتي تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولا يكفي في ذلك الاحالة الى موطن آخر كصحيفة الدعوى مثلا .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طن رقم ١٦٥٤ سنة ١٧ ق )

٤٨٤ - الإنفاظ التي تخدش المجنه عليه في شرفه واعتباره وتجرح كرامته تعتبر سبا .

\* يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وقوع فعل مادي يخدش في المرء حياء العين أو الاذن . أما مجرد الاقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر الا سبا . واذن فاذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما « تعرفوا أنكم ظراف تحبوا نروح أي سينما » جريمة فعل فاضح مخسل بالحياء فإنه يكون قد اخطأ اذ الوصف القائلونني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥٢/١٦/١ طن رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ ق )

٤٨٥ - جواز اثبات عبارات السب بكافة طرق الإثبات ولو لم ترد في محضر الجلسة المدنية التي قبلت فيها .

\* أن عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المدنية لا يقدح في سلامة الحكم الصادر بادانة المتهم بالسب ، اذ أن حجية المحضر مقصورة على ما ورد به ولا تمنع اثبات وقوع العبارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الإثبات .

( جلسة ١٩٥٤/٢/١٦ طن رقم ٢٤٥٢ سنة ٢٣ ق )

٤٨٦ - وجوب اشتغال الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب على الفاظ السب .

\* أن الحكم الصادر بعقوبة في جريمة السب العلني يجب أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، واذن فإذا كان الحكم قد امتنع عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٥/٢/٣٦ طين رقم ٢٤٣٣ سنة ٢٤ ق )

٤٨٧ - المراد بالسب في أصل اللغة وفي اصطلاح القانون .

\* المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي ترمي إليه ، وهو المعنى المحفوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره .

( الطين رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ ص ٢٠ من ١٠١٤ )

٤٨٨ - السب في اللغة - ماهيته .

\* المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي ترمي إليه ، وهو المعنى المحفوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره .

( لطن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٣٦ من ١٧٥ )

## الفصل الثاني

### أركان الجريمة

---

#### الفرع الأول - القصد الجنائي

٤٨٩ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والامانة متى كانت الالفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها .

✽ القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والامانة يتحقق متى كانت الالفاظ الموجهة الي المجنى عليه شائنة بذاتها ، ولا حاجة في هذه الحالة الى الاستدلال عليه باكثر من ذلك .

( جلسة ١٩٣٢/١/٤ طين رقم ٥٢ سنة ٢ ق )

٤٩٠ - لا عبرة بالبواعث في توفر القصد الجنائي .

✽ القصد الجنائي في جريمة الامانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل الامانة . ولا عبرة بالبواعث .

( جلسة ١٩٣٣/١/٢ طين رقم ٨٤٩ سنة ٣ ق )

٤٩١ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والامانة متى كانت الالفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها .

✽ القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر اذ كان القاذف يعلم بان الخبر الى نشره يوجب عقاب المجنى عليه او اعتقاره . وهذا العلم مفترض اذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقدمة .

( جلسة ١٩٣٣/١/٥ طين رقم ١٦٨٠ سنة ٣ ق )

٤٩٢ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة متى

كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها •

✳ يكفى لإثبات توافر القصد الجنائي لدى القاذف أن تكون الطاعن الصادرة منه محشورة بالعبارات الشائنة والألفاظ المتذعة فهذه لا تترك مجالا لافتراض حسن النية عند مرسلها •

( جلسة ١٦/١٢/١٩٣٣ طعن رقم ٤٣ سنة ٤ ق )

٤٩٣ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة متى

كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها •

✳ القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متوفرا متى كانت الألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لعيب معين أو خادشة للناموس والاعتبار •

( جلسة ٥/٣/١٩٣٤ طعن رقم ٣٧٨ سنة ٤ ق )

٤٩٤ - حق المتهم في سحب القرينة المستخلصة من وضوح الفاظ

القذف وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه •

✳ أن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضررا ماديا أو أدبيا ، وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف إلا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس المجنى عليه في سمعته أو تستلزم عقابه ، وعندئذ يكون معنى هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلا خاصا على توافر هذا الركن ولكن يبقى للمتهم حق إنجاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح الفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب •

( جلسة ١١/٦/١٩٣٤ طعن رقم ١٥١٩ سنة ٤ ق )

٤٩٥ - توفر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب ولو كان القاذف حسن النية .

\* أن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها متى نشر القاذف أو اذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذدوف في حق أو اعتقاره عند الناس . ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أي معتقدا صحة ما رمى المجنى عليه به من وقائع القذف .

( جلسة ٢٢/٥/١٩٢٦ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ٩ ق )

٤٩٦ - عدم تحدث الحكم هراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب لا يعيبه ما دام ذلك مستقلا من ذات عبارات القذف أو السب .

\* أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ، ولها أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والعيب ، وعلى المتهم في هذه الحالة عبء النفي ، وليس على المحكمة أن تتحدث في الحكم هراحة عن قيام هذا الركن فإن ما تورده فيه عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته ، إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالادانة في جريمة من تلك الجرائم ، كان قضائه بذلك متضمنا توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه ، ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي ، على ما عرفه القانون فإنه يكون متناقضا لجمعه بين وجود القصد وإنفاذه . وأن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية ، ثم قال ما مفاده أن هذا المتهم حين ارتجل الخطبة المقول بتضمنها العيب كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجمع لسانه وزل بيانه وانزل في العبارة التي تضمنت العيب ، فإنه يكون قد أخطأ ، لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفوا من المتهم في الظروف والملابسات التي نكرها الحكم ، فإن القول بأنه قصد أن يعيب يكون غير سائب ، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى ، حين رأت الادانة ، أن تبين على مقتضى أي دليل أسست قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه .

( جلسة ١٢/٧/١٩٤٢ طعن رقم ٢٢٤٨ سنة ١٢ ق )

٤٩٧ - عدم تحدث الحكم صراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب لا يعفيه مادام ذلك مستفادا من ذات عبارات القذف أو السب .

✽ إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف ولكن كان هذا القصد مستفادا من ذات عبارات القذف التي أوردها الحكم نقلا عن المقالات التي نشرها المتهم في حق المجنى عليه ، فإن هذا يكفي .

( جلسة ١٦١٣/٣/٢٢ طين رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق )

٤٩٨ - توفر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب ولو كان القاذف حسن النية .

✽ أن القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالالفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها ، ولا يشترط أن يكون المتهم قد قصد النيل ممن صدرت في حقه تلك الالفاظ .

( جلسة ١٦٤٣/١٠/٢٥ طين رقم ١٦٢٨ سنة ١٣ ق )

٤٩٩ - عدم تحدث الحكم صراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب لا يعفيه مادام ذلك مستفادا من ذات عبارات القذف أو السب ؛

✽ مادامت المحكمة قد أوردت في حكمها الفاظ السب ومادامت هذه الالفاظ تتضمن بذاتها خدشا للشرف ومساسا بالعرض فإنه لا يكون ثمة ضرورة لأن تتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي إذ يكفي في السب أن تتضمن الفاظه خدش شرف بأى وجه من الوجوه كما يكفي أن يكون القصد مستفادا من ذات عبارات السب .

( جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ طين رقم ١٣٦٦ سنة ١٩ ق )

٥٠٠ - عدم تحديث الحكم صراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب لا يعفيه مادام ذلك مستقلا من ذات عبارات القذف أو السب .

✽ يكفى في اثبات القصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم : « ان القصد الجنائي ثابت من نفس الفاظ السب ومدلولها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها » مادامت الالفاظ التي اثبت الحكم صدورها من المتهم هي ذاتها مما يחדش الشرف والاعتبار ويحط من قدر المجنى عليه في أعين الناس .

( جلسة ١٩٤٥/١/١٥ طن رقم ١٤٧ سنة ١٥ ق ١ )

٥٠١ - لا عبرة بالبواحد في توافر القصد الجنائي .

✽ الالفاظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقذف وجبت محاسبة كاتبها عليها بصرف النظر عن البواحد التي دفعته لنشرها ، فان القصد الجنائي يتحقق في القذف والسب متى تقدم المتهم على اسناد العبارات الشائنة علما بمعناها .

( جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ طن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق ١ )

٥٠٢ - عدم تحديث الحكم صراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة القذف أو السب لا يعفيه مادام ذلك مستقلا من ذات عبارات القذف أو السب .

✽ مادامت عبارات السب التي اثبتتها الحكم على الطاعن تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار فلا موجب للتحديث صراحة واستقلا عن القصد الجنائي لديه .

( جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ طن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٤ ق ١ )

٥٠٣ - تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والامانة متى كانت الالفاظ الموجهة الى المجني عليه شائنة بذاتها .

✽ ان القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت الى المجنى عليها شائنة تمسها في سمعتها أو تستلزم عقابها .

( جلسة ١٩٥٥/٥/٣٠ طن رقم ٤١٣ سنة ٢٥ ق ١ )

٥٠٤ - جريمة القذف - عدم تطلب القانون فيها قصدا خاصا -  
يكفي توافر القصد العام - تحققه : ينشر القاذف لأمور وهو يعلم أنها  
او كانت صادقة أو جوبت عقاب المذنب أو احتقاره - حسن النية لا يؤثر  
في توافر هذا القصد - افتراض العلم اذا كانت العبارات شائنة ومقذعة .

\* لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا ، بل يكفي  
بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الامور المتضمنة للذنب  
وهو عالم انها لو كانت صادقة لارجبت عقاب المذنب أو احتقاره ،  
ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أي معتقدا  
صحة ما رمي به المجنى عليه من رقائق القذف ، وهذا العلم مفترض اذا  
كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة .

( الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ من ١٠ من ١٣٤٨ )

٥٠٥ - تحديق القصد الجنائي في جريمة القذف الموجه الى غير  
موظف - لا يقبل من الماهم أي دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف - لاملح  
أبحث حسن النية الا في حدود ما يكون الطعن موجها الى موظف عمومي  
او من في حكمه - طلب ضم أوراق لإثبات صحة واقعة القذف الموجه الى  
غير موظف - رفضه صحيح .

\* متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض  
في مسألة سلامة النية الا في حدود ما يكون الطعن موجهسا الى موظف  
عمومي أو من في حكمه - فانذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل  
من الطاعن الاول أي دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، ونفى مسندا  
ما يكفي لرفض اجابة طلب ضم الاوراق من الارجحة القانونية .

( الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ من ١٠ من ١٣٤٨ )

٥٠٦ - سب وقذف - القصد الجنائي - حكم - تسببيه .

\* القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات  
التي وجهها التهم الى المجنى عليها شائنة تصنها في سمعتها وتستلزم  
عقابها ، ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن قصد الاذاعة على استغلال ،  
طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم  
بأدلة سائفة .

( الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ من ٥٩٠ )



## ٥٠٧ - جريمة القذف - القصد الجنائي - القصد الخاص والقصد العام .

✳ لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الامور المتضمنة للقذف وهو عالم انهما لو كانت صادقة لوجب عقاب المذنب في حقه او احتقاره . وهذا العلم مفترض اذا كانت العبارات موضوعة القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية مادام أن المجني عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .  
( الطن رقم ٦٢١ لسنة ٣٦ ق . ٠ جلسة ١٦/١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٤٧ )

## ٥٠٨ - قذف - ماهية القصد الجنائي في جريمة القذف - تقديره - موضوعي .

✳ من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه مادام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه . واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فاذا كان مفاد ما خلص اليه الحكم انتفاء سوء القصد عن المظنون ضدهما وكان هذا الاستخلاص سائغا وسائما فان تكييفه الواقعة بانها لا تعد قذفا ليس فيه مخالفة للقانون .  
( الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق . ٠ جلسة ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٢٤٣ )

## ٥٠٩ - القصد الجنائي في جريمة السب والقذف - متى يتحقق .

✳ من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر اذا كانت المطاعن الصادرة من السب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والالفاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا - ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد ابداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الامر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فاذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .  
( الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق . ٠ جلسة ١٧/١/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٦٨٧ )

٥١٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة .

\* القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الالفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء علي انه في جرائم النشر يتعين لبحث وجوب جريمة فيها أو عدم وجودها تفسير مراعى العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناجيها ، فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٢ من ١٦ ص ٧٨٧ )

٥١١ - القصد الجنائي في جريمة القذف والسب - توافره متى كانت العبارات التي وجهت الى المجني عليه شائنة بذاتها .

\* يتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب متى كانت العبارات التي وجهها المتهم الى المجنى عليه شائنة بذاتها .

( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ ص ٦٩٢ )

٥١٢ - تحقق القصد الجنائي في جريمة القذف بالاثبات قصد التشهير بالمجني عليه - لا محل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

\* متى تحقق القصد الجنائي قبل الطعن في جريمة القذف بما أثبتته الحكم عليه من قصد التشهير بالمطعون ضده فإنه لا يكون هناك محصل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجني عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

( الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ من ٢٢ ص ٦٦٦ )

٥١٣ - سب وقذف - قصد جنائي - استخلاصه .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعنة قصدت إذاعة ما نسبته الى المجني عليها وذلك

بما استخلصه الحكم من أن الطاعنة تعمدت إرسال الخطاب المتضمن عبارات القذف والسب إلى زوج المجنى عليها - المدعي بالحق المدعى - وإنها حررت الخطاب في حضور الشاهدة ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ التي اطلعت عليه كما علم الشاهد ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ من الطاعنة بفحوى الخطاب وما تضمنته من الفاظ ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع - تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم اذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليها يكون قد دلل على سوء نية الطاعنة وتوافر ركن الملائية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنعصر به دعوى القصور في التسبيب .

( د الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ص ٧٤٢ )

## الفرع الثاني - العلانية

٥١٤ - اعتبار فناء المنزل مكانا عموميا - على خلاف الاصل - اذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه \*

✳ ان حوش المنزل هو بحكم الاصل مكان خصوصي ، وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكانا عموميا ، الا انه يصح اعتباره عموميا اذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب منسادة حدثت بين طرفين والنسب الذي يوجهه احدهما للآخر حال اجتماع اوائك الافراد فيه يكون علنيا \*

( جلسة ١٩٣٦/١١/٢٣ طن رقم ٢٢١٦ سنة ٦ ق )

٥١٥ - عدم استظهار الحكم بالانالة في جرمي القسذف والنسب توافر ركن العلانية - قصور \*

✳ العلانية ركن من أركان جنحة النسب ، فالحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافر هذا الركن \* واذا اقتصر الحكم على تلخيص شهادة الشهود بدون أن يبين المحل ( المحل ) الذي حصل فيه النسب يكون حكما ناقص البيان متعيئا لنقضه \*

( جلسة ١٩٣٦/١١/٢٣ طن رقم ٢٤٦٤ سنة ٦ ق )

٥١٦ - النسب الحاصل في محل خاص لا تقر في العلانية الا اذا تحول الى محل عمومي بالصدفة \*

✳ ان غرفة ناظر المدرسة ليست بطبيعتها محلا عموميا يعتبر النسب الواقع فيها علنا الا اذا كانت وقتئذ قد تحولت الى محل عمومي بالصدفة \* واذا فالنسب الحاصل فيها امام الناظر واثنين من المدرسين لا يعتبر حاصلا في علانية \*

( جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥ طن رقم ١٨٨٠ سنة ٧ ق )

✽ تقييم العرائض الى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيه العلانية لثبوت قصد الإذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدٍ مختلفة .

✽ تتوافر العلانية التي يقتضيها القانون في مواد القذف والسب بالطرق الواردة في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات لأن المادتين ٢٦٦ و ٢٦٥ أحتلتا عليها . وهذه الطرق لم تعين في تلك المادة على سبيل الحصر بل ذكرت على سبيل البيان ، فالعلانية قد تتوافر بغير الوسائل المعينة المعرفة فيها . ولكن بمقتضى أحكام القانون العامة يجب لتوافر هذا الركن أن يثبت في كل حالة أن المتهم قصد الإذاعة وأن ما قصد إذاعته انذيع فعلا بين اناس غير معينين وغير معروفين له فالعرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة لدى مقدمها ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدٍ مختلفة .

( جلسة ٢١/٣/١٩٣٨ طن رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق ١ )

٥١٨ - توفر العلانية بإرسال المتهم مكتوباً حاوياً لعبارات القذف

في حق المجنى عليه الى اشخاص عدة بقصد التشهير بالمجنى عليه .

✽ ان القانون نص في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات القديم للمادة ١٧١ من القانون الحالي على أن العلانية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق أو في أي مكان مطروق ، أو متى بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان ، ومقتضى هذا النص أن التوزيع يحقق قانوناً بإعطاء المكاتب ونحوها الى عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة .

ووسائل العلانية الواردة بالمادة سالفة الذكر لم تسرد على سبيل التعمين والحصر بل جاءت من قبيل البيان والتمثيل . وهذا يقتضي أن يعهد الى القاضى تقدير توافرها على هدى الامثال التي ضريها القانون ، فاذا اعتبرت المحكمة ركن العلانية في جنحة القذف متوافراً ، لان المتهم أرسل مكتوباً حاوياً لعبارات القذف في حق المجنى عليه الى اشخاص عدة وأنه إنما كان يقصد التشهير بالمجنى عليه ، فانها تكون قد أصابت في ذلك لان هذا الذي استندت اليه - فضلاً عن أنه ينطبق عليه التعريف الوارد في

القانون لتوزيع المكاتب - فيه ما تتحقق به العلانية في الواقع ما دام المكتوب قد أرسل لاشخاص عديدين ، وكان مرسله ينتوى نشره وإذاعة ما حواه .

( جلسة ١٩٣٩/٤/٣ طن رقم ٦٩٥ سنة ٩ ق )

٥١٩ - تحقق جريمة القذف والسب بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمى به .

✳ أن القانون لا يوجب للعقاب على القذف والسب أن يقع أيهما في حضرة المجنى عليه ، بل أن اشتراط توافر العلانية في جريمة القذف والسب العلني فيه ما يدل بوضوح على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهة شخص المجنى عليه بما يؤله ويتأذى به من عبارات القذف والسب وإنما هي ما يضار به المجنى عليه من جراء سماع الكافة عنه ما يشينه في شرفه واعتباره . وهذه العلة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمى به .

( جلسة ١٩٣٩/١٠/٣٠ طن رقم ١٢٨٨ سنة ٩ ق )

٥٢٠ - اعتبار الكتابة والرسم علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس .

✳ أن قانون العقوبات بنصه في المادة ١٧١ على أن الكتابة والرسم وغير ذلك من طرق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان لم يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالغا حدا معيناً بل يتحقق عرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالغا ما بلغ متى كان مقترنا بنية الإذاعة التي يستوي في ثبوتها أن يكون عن طريق تعدد ما وزع أو بيع أو عن أي طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم .

( جلسة ١٩٤٠/٢/٣٦ طن رقم ٣٥٧ سنة ١٠ ق )

٥٢١ - عدم عناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور .

✳ العلانية من أركان جنحة السب فيجب أن يعني الحكم ببيان

- طريقة تحققها لكي يتسنى لحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانسون .  
 واغفال هذا البيان يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٢/٢ / ١٩٤٠ طن رقم ٣٤ سنة ١١ ق )

- ٥٢٢ - تحقق العلانية بجهر المتهم بالفاظ السب وهو في محل خاص  
 ليسمعها من كان في الطريق العام .

\* متى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم ان المتهم وهو في محل خاص قد جهر بالفاظ السباب ليسمعها من كان في الطريق العام فذلك تتحقق به العلانية في جريمة السب طبقا للمادة ١٧١ ع .

( جلسة ١٢/٣ / ١٩٤١ طن رقم ١٠٥٩ سنة ١١ ق )

- ٥٢٣ - عنصري العلانية في جريمة القذف والسب .

\* العلانية في القذف لا تتحقق الا بترافق عنصريين : ان تحصل الاداعة ، وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم . فان حصلت الاداعة من غير أن يكون المتهم قد قصد ما فلا تجوز مؤاخضته . واذن فاذا كان المتهم ( وهو موظف في شركة ) قد شكأ أحد زملائه الي مجلس ادارة الشركة ، وكتب على غلاف الشكوى المرسلة منه الي المدير كلمتي « سرى وشخصي » ثم امام المحكمة فتمسك بأنه ما كان يقصد اداعة ما حوثة الشكوى من العبارات التي عدتها المحكمة قذفا في حق المشكوك بدلالة ما كتبه على غلافها، ولكن ادانته المحكمة في جريمة القذف علنا دون أن تتحدث عما تمسك به في دفاعه ، فانها تكون قد قصرت في بيان الاسباب التي ينبت عليها حكمها .

( جلسة ١٢/١ / ١٩٤١ طن رقم ١٨٦٨ سنة ١١ ق )

- ٥٢٤ - عنصري العلانية في جريمة القذف والسب .

\* العلانية في جريمة القذف والسب المنصوص عليهما في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصريين : توزيع الكتابة المضممة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس ، بغير تمييز ، وانتواء المتهم اداعة ما هو مكتوب ولا يجب ان يكون التوزيع بالفا حدا معيناً ،

بل يكفى أن يكون المكتوب قد وصل الى عدد من الناس ، ولو كان قليلا ، سواء اكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صخور مادام ذلك لم يكن الا بفعل المتهم أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان يجهلها . فاذا كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها بالادانة أن المذكرة التى يحاكم من أجلها المتهم ( وهو محام ) لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالالة الكاتبة من ثلاث نسخ بقيت احدها بدرسيه المحامى عن المتهم وسلمت الثانية لمحامى المدعين بالحق المدنى وقدمت الثالثة لهيئة المحكمة لتودع ملف القضية ، فهذا يدل على أن المذكرة قد اطلع عليها المحامى عن المذدوف فى حقه وهيئة المحكمة وكاتب الجلسة أيضا بحكم وظيفته . والمتهم بوصفه محاميا - كما ذكر الحكم - لم يكن يجهل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للإسداء السدى يستدعى بالضرورة اطلاعهم عليها . وبهذا كله تتوافر العلانية فى جريمتى القذف والسب كما عرفها القانون ، لتداول المذكرة بين محامى المذدوف فى حقه وهيئة المحكمة وغيرهم ممن تقتضى طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها ، ولثبوت قصد الاذاعة لدى المتهم ووقوع الاذاعة بفعله .

( جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق )

٥٢٥ - مجرد ذكر عبارات القذف فى محل عام غير كاف بذاته لتوافر ركن العلانية بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون فى هذا المحل .

\* لا يكفى لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للامانة أو القذف قد قيلت فى محل عمومي بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون فى هذا المحل . أما اذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعها الا من القيت اليه فلا علانية .

( جلسة ١٩٤٢/٤/٢٧ طن رقم ٦٨٨ سنة ١٢ ق )

٥٢٦ - تحقق جريمتى القذف والسب بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمي به <sup>١</sup>

\* ان القانون لا يشترط للمعاقب على السب أو القذف أن يحصل



فى مواجهة المجنى عليه ، بل ان السب اذا كان معاقبا عليه متى وقع فى  
حضرة المجنى عليه فانه يكون من باب أولى مستوجبا للعقاب اذا حصل  
فى غيبته •

( جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ طن رقم ١٨٩ سنة ١٩٣ ق )

٥٢٧ - توفر العلانية اذا سمع من يمرؤ فى الطريق العمومى الفاظ  
السب الصادرة من الاتهم وهو فى داخل المنزل •

✽ ان المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على ان القول يعتبر  
علنيا اذا حصل الجهر به فى محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر  
مطروق ، أو اذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل  
ذلك الطريق أو المكان ، ولذلك فان الفاظ السب الصادرة من الاتهم وهو فى  
داخل المنزل تعتبر علنية اذا سمعها من يمرؤ فى الشارع العمومى •

( جلسة ١٩٤٣/٢/١٥ طن رقم ٥٢٩ سنة ١٩٣ ق )

٥٢٨ - عدم توفر العلانية اذا حصل السب فى فناء المنزل ولو كان  
سكان المنزل قد سمعوه •

✽ ان فناء المنزل ليس محلا عموميا اذ ليس فى طبيعته ولا فى  
الفرض الذى خصص له ما يسمح باعتباره كذلك • وهو لا يتصل بالى  
محل عمومى الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه • واذا  
فالسب الذى يحصل فيه لا تتوافر فيه العلانية ، ولو كان سكان المنزل قد  
سمعوه • واذا كانت الواقعة هي ان المتهمة سبت المجنى عليها بمجرده  
دخولها الى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت ترافقها هي وابنها •  
فان هذا يعتبر مخالفة سب غير علنى مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة  
أولى عقوبات ، واعتبار محكمة النقض الواقعة كذلك ، بعد الحكم فيها على  
انها سب علنى ، ليس من شأنه ان يؤثر فى التمييز المحكوم به •

( جلسة ١٩٤٣/١٠/١٨ طن رقم ١٤٤٢ سنة ١٩٣ ق )

## ٢٩٢ - وجوب استظهار الحكم بالادانة توفر ركن العلانية بعنصريها .

✽ إذا كان من وقائع القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم انه نشر تقرير الطبيب المعين من المجلس الملى للكشف على المدعية بالحق الدنى الوارد فيه بانها مصابة بارتشاء خلقى فى غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعى فى الانسجة مما يجعل ايلاج عضو الذكر ممكنا من غير احداث تمزق ولا يمكن طبيا البث فيما اذا كان سبق لاحد مباشرتها ، وذلك بطريقة توزيع صور من هذا التقرير على عدة اشخاص بقصد التشهير بالمدعية ، اذا كان ذلك ، وكان كل ما ذكرته محكمة الموضوع عن هذه الواقعة هو « انها ترى انه لم يحدث طبع ولا نشر للتقرير كما تتطلبه المادة ١٧١ عقوبات » دون أن تبين المقدمات التى رتب عليها هذه النتيجة ، فى حين أن البفاح لم يقل صراحة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو انه اذا كان ثمة توزيع فان ما وزع هو تقرير الطبيب ، فان هذا منها يكون قصورا فى بيان الاسباب التى اقيم عليها الحكم ، ان كان من الواجب أن تبحث المحكمة فى مدى توزيع التقرير وفى الغرض من توزيعه حتى اذا ثبت لديها انه وزع على عدد من الناس بغير تمييز بقصد النشر وبنية الادانة كان ركن العلانية متوافرا وكانت دعوى المدعية صحيحة ولا يقلل من صحتها ان هذا التقرير غير ثابت به ازالة بكارة المدعية ولا مقطوع فيه بسبق الافتراءها ، ان الاسناد فى القذف يتحقق ايضا بالصيغة التشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى فى الروح عقيدة أو ظنا أو احتمالا أو وهما ، ولو عاجلا . فى صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة .

( جلسة ١٩٤٤/٤/٣ طعن رقم ١١٨ سنة ١٤ ق )

## ٢٩٣ - التوزيع يتحقق قانونا بجعل المكاتيب ونحوها فى متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الادانة .

✽ ان القانون قد نص فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات على أن العلانية فى الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التمثيل تتوافر متى وزعت بغير تمييز على عدد من الناس ، أو متى عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق ، أو بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان . ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانونا بجعل المكاتيب ونحوها فى متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الادانة . ووسائل العلانية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر والتعيين بل هى

من قبيل التمثيل والبيان ، مما ملتصاه أن تقديرها يكون من سلطة قاضى الموضوع فإذا استخلص الحكم توافر ركن العلانية من الكيفية التى تقدم بها المشتكى شكواه ضد القاضى ، وهى إرساله الى المجنى عليه ، وإلى المحكمة الابتدائية الاهلية التى يشتغل فيها ، وإلى الادارة القضائية الاهلية بوزارة العدل ، وإلى وزارة العدل ، عدة عرائض سماها ردا للقاضى المجنى عليه ، على اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد اذاعة ما نسبته اليه اذ أنه لو لم يقصد الاذاعة لاقتصر على ارسال الشكوى للقاضى وحده دون الجهات الاخرى التى يعلم بالبداهة أن كل جهة منها تهوى عددا من الموظفين من الضرورى أن تقع الشكوى تحت حسهم وبصرهم ، فانه لا يكون قد اخطأ .

( جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق )

٥٣١ - توفر العلانية فى السب اذا حصل من المتهم وهو فوق سطح منزله على مسمع ممن كانوا فى الطريق العام .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة على المتهم هى أنه سب المجنى عليه وهو فوق سطح المنزل على مسمع ممن كانوا بالطريق العام ، فإن العلانية تكون متوافرة فى هذه الحالة لان القانون صريح فى أن القول أو الصياح يعتبر علنيا اذا حصل الجهر به فى محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق ، أو اذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان .

( جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩ طن رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق )

٥٣٢ - عدم عناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور .

✽ يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة السب العلنى أن يبين العلانية وطريقة توافرها فى واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها فى صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . فإذا ادانت المحكمة المتهم فى هذه الجريمة دون أن تتحدث عن واقعة هذا الظرف وكيفية توافره فى حقه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٦/٣/١١ طن رقم ٦٣٤ سنة ١٦ ق )

٥٣٣ - عدم عناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور \*

\* إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها الذى أدان المتهم فى جنحة السب العلنى ان المتهم ذكر صراحة فى بلاغه الذى قدمه لرئيس المباحث الجنائية بالمحافظة انه انما يطلب أخذ التعمد على المبلغ فى حقه بعدم الاضرار به ، ولم تتعرض فى واقعة الدعوى لما جاء فى البلاغ من ناحية عدم صحته ، فان قولها بعد ذلك ، فى صدد توافر العلانية ، ان المتهم كان يعلم بحكم الظروف والواقع أن بلاغه سيطلع عليه اشخاص كثيرون ، وأنه لم يكن يقصد منه الا التظهير بالمجنى عليها - ذلك لا يكون له ما يسند له ويكون الحكم قاصر البيان \*

( جلسة ١٤/١٠/١٩٤٦ طعن رقم ١٥٢٠ سنة ١٦ ق )

٥٣٤ - استغلال الحكم قصد الاذاعة لدى المتهم بالاذف فى حق قضاة من تقديمه شكايتين احدهما لوزير العدل والاخرى لرئيس المحكمة - قصور \*

\* إذا كان كل ما قاله الحكم للتدليل على توافر قصد الاذاعة لدى المتهم بالاذف فى حق قضاة احدى الدوائر ياحدى المحاكم وامانة رجال القضاء بالمحاكم الابتدائية هو انه قدم شكايتين احدهما لوزير العدل والاخرى لرئيس محكمة مصر وأن هذا منه يدل على قصد الاذاعة ان انه يعلم مقدما بأن هاتين الشكايتين ستنداولان بحكم الضرورة بين ايدى الموظفين المختصين وقد تمت الاذاعة بالفعل اذ أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكاوى المرسلة اليه الى النيابة العمومية ، فهذا لا يسوغ القول بتوافر قصد الاذاعة ، ان لا يبين منه أن احدى العريضتين ، وهى المرسلة بالاسم الشخصى لوزير العدل ، قد اطلع عليها غير من أرسلت اليه ، مما يدل عليه انه ليس من طبيعة العرائض التى ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تداولها . اما تمام الاذاعة فعلا فقد رتبته الحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين احوال العريضة الي النيابة العمومية ، واذا كانت هذه الاحالة هى - كما جاء بالحكم - بقصد اتخاذ الاجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لما اشتملت عليه العريضة من طعن فى رجال القضاء ، مما لا يمكن أن يكون المتهم قد رمى اليه حين بحث بالعريضة ، فان هذا من الحكم يكون غير سديد \*

( جلسة ١١/٣/١٩٤٧ طعن رقم ١٧٩٩ سنة ١٦ ق )

٥٣٥ - عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة القذف والسب  
توافر ركن العلانية - قصور \*

✳ إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجريمة السب العلني دون أن يبين  
ركن العلانية ويورد الاعتبارات التي استخلصت منها المحكمة قيامه فأنه  
يكون قاصر البيان واجبا نقضه \*

( جلسة ١٩٤٧/٤/٢٨ طن رقم ٢٦١ سنة ١٧ ق )

٥٣٦ - عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة القذف والسب  
توافر ركن العلانية - قصور \*

✳ إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجنحة السب العلني دون أن  
يتحدث عن العلانية ويبين توفرها وفقا للقانون ، فإن اغفاله هذا البيان المهم  
يكون قصورا مستوجبا نقضه \*

( جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طن رقم ٢٦٠٠ سنة ١٧ ق )

٥٣٧ - عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة القذف والسب  
توافر ركن العلانية - قصور \*

✳ يكتفى في التحدث عن العلانية في جنحة السب واستخلاصها أن  
تقول محكمة الموضوع ان « العلانية متوافرة لحصول السب أمام الموجودين  
ولت توقيع الحجز ومنهم المحضر وشيخ الجهة » \*

( جلسة ١٩٤٨/١٠/١٨ طن رقم ٧٠٠ سنة ١٨ ق )

٥٣٨ - اعتبار مكتب تاجر الادوات الطبية مكانا مطروقا تتوافر  
فيه العلانية \*

✳ مكتب تاجر الادوات الطبية يعتبر مكانا مطروقا تتوافر فيه  
العلانية قانونا \*

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق )

### ٥٣٩ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة توفر ركن العلانية بعنصريها .

✽ إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب علناً في شكوى قدمها ضد مطلقة والدتها قد ذكرت في حكمها أن المتهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعهد عليهما بصدم أيدائه ، وحين تعرضت لتوافر أركان هذه الجريمة قالت عن العلانية أنه كان عليه أن يذكر في شكواه واقعة التهديد وأن يطلب أخذ التعهد على من هدده دون أن يشير بشيء إلى سلوك مطلقة واختها ، مما حطره في شكواه دون مقتضى ، الأمر الذي يدل على أنه قصد إذاعة ألفاظ السب . وأن هذه الإذاعة قد تمت بتلقيمه الشكوى إلى رئيس المباحث الذي أحالها إلى معاون المباحث ثم أرسلت إلى البندر ثم أعيت إلى النيابة ، فكل ما أورته المحكمة من ذلك لا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها مع ما أسلفت ذكره من أنه إنما كان يطلب بشكواه أخذ التعهد على من هدده ، الأمر الذي يقتضى القول بتوافر العلانية أن ثبت أن المتهم قد قصد إلى إذاعة ما نسبته إلى المجني عليه مساً في شكواه ، وبهذا يكون حكمها قاصراً قصوا يعنيه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٩/٤/١١ طن رقم ٣٨٠ سنة ١٩٤٩ ق )

### ٥٤٠ - توفر العلانية إذا سمع من يعرون في الطريق العمومي ألفاظ السب الصادرة من المأثم وهو في داخل المنزل .

✽ متى كانت المتهمة قد جهرت بألفاظ السب في شرفة مسكنها المطل على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلانية تكون متوافرة .

( جلسة ١٩٥٠/١/٩ طن رقم ١٣١٧ سنة ١٩٤٩ ق )

### ٥٤١ - وجوب استظهار الحكم بالإدانة توفر ركن العلانية بعنصريها .

✽ إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة القذف قد أقامت شوت توفر ركن العلانية على أن البرقبة المحتوية للقذف لم ترسل إلى وزارة التموين التابع لها الموظف المقذوف فحسب بل أرسلت صورة منها إلى النائب العام وأن تداولها بين أيسى الرؤوسين بحكم عملهم من شأنه إذاعة ما تحتويه من عبارات القذف الخ. فهذا منها قصور إذ يجب لتوفر

العلانية في جريمة القذف أن يكون الجاني قد قصد إلى اذاعة ما يمسده إلى المجنى عليه وما ذكرته المحكمة ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد استظهرت توفر ذلك القصد .

( جلسة ١٩٥٠/٢/٢٨ طعن رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٦٩ ق ٢ )

٥٤٢ - عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة القذف والسب  
توافر ركن العلانية - قصور .

✽ ما دام الحكم قد اثبت أن التهمة جهرت بالفاظ السب وهي علي سلم العمارة التي وصفها بأنها تتكون من تسعة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك كاف لاثبات توفر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ طعن رقم ١٣١٦ سنة ١٩٦٩ ق ٢ )

٥٤٣ - السب الحاصل في محل خاص لا تتوفر فيه العلانية إلا إذا تحول إلى محل عمومي بالصدفة .

✽ أن مكتب المحامي هو بحكم الأصل محل خاص ، فإذا كان الحكم في صدد بيان توافر ركن العلانية في جريمة السب لم يقل إلا أن التهم توجه حوالى الساعة ١١ صباحاً إلى مكتب المحامي ( المجنى عليه ) وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ مفتوحة اتهم بصوت عال بالسرقة بخسور فلان زميله ، وأنه يتعين اعتبار مكتب المحامي في أوقات العمل محلاً عمومياً حيث يمكن لكل العملاء الدخول وحيث يمكن للمساعدين سماع المناقشة فهذا الذي ذكره لا يجعل مكتب المحامي محلاً عمومياً بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجره به في المحل الخاص المطال على طريق عام . وهذا قصور يعيبه .

( جلسة ١٩٥٠/٥/٢١ طعن رقم ٤٨١ سنة ٢٠٠٢ ق ٢ )

٥٤٤ - السب الحاصل في محل خاص لا تتوفر فيه العلانية إلا إذا تحول الى محل عمومي بالصدفة .

✽ أن مفردة العمدة هي بحكم الاصل محل خاص فالحكم الذي يعتبر السب الحاصل فيها علنيا يجب أن يبين منه كيف تحققت العلانية والا كان قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٤٦٣ سنة ٢٠ ق )

٥٤٥ - توفر العلانية بتريديد المتهم عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه .

✽ أن طرق العلانية قد وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر فإذا أثبت الحكم على المتهم أنه رد عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمجنى عليه وتم له ما أراد من استفادة الخبر وذيوعه فإنه يكون قد استظهر توافر ركن العلانية كما هي معرفة به في القانون ، وذلك بغض النظر عن مكان هذا التريديد .

( جلسة ٢٢/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٣٢٨ سنة ٢٠ ق )

٥٤٦ - عدم عناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور .

✽ إذا كان الحكم قد أسس ركن العلانية في القذف والسب على أن المنزل الذي وقع فيه هو محل عام لأن به سكانا آخرين فذلك منه قصور في البيان إذ المنزل هو بحكم الاصل محل خاص وما ذكره الحكم من سماع السكان الآخرين لا يجعل منه محلا عاما بالصدفة ولا يتحقق به ركن العلانية فيما يجهر به من القذف والسب في المحال الخاصة .

( جلسة ٢٦/٣/١٩٥١ طعن رقم ١٨٩٣ سنة ٢٠ ق )

٥٤٧ - توفر العلانية إذا سمع من يعرفون في الطريق العمومي الفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل .

✽ مادام الحكم قد أثبت أن السب كان على مسمع من السابلة لأن



المتهمة والجنى عليها كانتا واقفتين بباب المنزل المطال على الطريق العام  
فذلك يكفي في بيان وقوع السب علنا وعلي مسمع من المارة في الطريق من  
غير حاجة الى تحديد مكان وقوع المتهمة من باب المنزل \*

( جلسة ١٦٢/٥/١٩٥٢ طن رقم ٤١٠ سنة ٢٢ ق )

٥٤٨ - توفر العلانية اذا سمع من يمرون في الطريق العمومي الفاظ  
السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل \*

\* متى كان المتهم قد جهر بالفاظ السب من نافذة غرفة مطلة على  
الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه ، فانه بهذا تتحقق  
العلانية وتكون الواقعة جنحة \*

( جلسة ١٦٢/٨/١٩٥٢ طن رقم ١٠٤٧ سنة ٢٢ ق )

٥٤٩ - عدم غناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور \*

\* انه وان كانت العلانية قد تتحقق بالجهر بالفاظ السب في فناء  
المنزل اذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون يأمون مداخلة ويختفون الى  
فنايه بحيث يستطيع سماع الفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم ،  
الا انه اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل  
في فناء المنزل الذي تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما اذا كان  
سكانه من الكثرة بحيث تجعل من فناءه محلا عاما على الصورة المتقدمة -  
فانه يكون قاصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها \*

( جلسة ١٦٥/٥/١٩٥٢ طن رقم ٧٨ سنة ٢٢ ق )

٥٥٠ - عدم غناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور \*

\* اذا كان الحكم قد اقتصر في التحدث عن ركن العلانية بقوله « ان  
المتهمة وجهت اليه ( المدعى بالحقوق المدنية ) الالفاظ سابقة الذكر علنا  
من الشباك » فان هذا الرأي الذي قاله الحكم لا يبين منه تحديد لموقع  
النافذة التي كانت تطل منها المتهمة ، ولا كيف تحقق بوقوعه على هذه  
الصورة ركن العلانية التي تتطلبها المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، ومن  
ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه \*

( جلسة ١١١/١/١٩٥٤ طن رقم ١٠٧٩ سنة ٢٤ ق )

### ٥٥١ - عدم عناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور \*

\* يكفى فى استظهار ركن العلانية فى جريمة السب أن يقول الحكم أنه متوافر من ارسال المتهم الالفاظ المنسوب صدورها منه وهو فى شرفة المنزل المطل على الطريق العام \*

( جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طين رقم ١١٢٨ سنة ٢٤ ق )

### ٥٥٢ - عدم عناية الحكم ببيان طريقة تحقق العلانية - قصور \*

\* إذا كان الحكم قد اقتصر فى القول بتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف التى دان بها المتهم على أن الصور وزعت على المجنى عليه وشقيقه واحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور وعدم إدراية المتهم بغير التحميص وغيره من فنون التصوير ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق به وحده توفر ركن العلانية كما يتطلبه القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه \*

( جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٨ طين رقم ١٤٩٨ سنة ٢٤ ق )

### ٥٥٣ - وصول مكتوب الى عدد من الناس ولو كان قليلا بتداول

نسخة واحدة يتوفر به ركن العلانية فى جريمة القذف متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف \*

\* يكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف فى حق موظف عمومي أن يصل المكتوب الى عدد من الناس ولو كان قليلا بتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف \*

( جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طين رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق )

### ٥٥٤ - تحقق العلانية فى جريمة السب بالجهر بالفاظه فى فناء المنزل

إذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله \*

\* المنزل بحكم الاصل محل خاص ، والعلانية قد تحقق بالجهر بالفاظ السب فى فناء المنزل إذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله

ويختلفون الى فئائه بحيث يستطيع سماع الفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم فاذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما اذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة فانه يكون حكما قاصرا \*

( الطن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٨١ )

٥٥٥ - العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات - متى توافر ؟ اذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة \*

✽ العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا توافر الا اذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة \*

( الطن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ من ٧ ص ٣٦٧ )

٥٥٦ - ركن العلانية - مناط توافره في السب الحاصل في فناء المنزل - مثال لقصور الحكم في استظهار ركن العلانية في سب وقع على سلم المنزل \*

✽ المنزل بحكم الاصل محل خاص ، والعلانية قد تتحقق بالجهر بالفاظ السب في فناء المنزل اذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون الى فئائه بحيث يستطيع سماع الفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم . فاذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما اذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث تجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة فانه يكون حكما قاصرا \*

( الطن رقم ١٢٤٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ من ٧ ص ١٨١ )

٥٥٧ - سلم المنزل لا يكون مكانا عاما الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه أو كان يقطنه سكان عديديون \*

\* سلم المنزل ليس فى طبيعته ولا فى الغرض الذى خصص له ما يسمح باعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديديون بحيث يرد على اسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذى يجمعهم على كثرة عددهم \*

( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٢٦٧ )

٥٥٨ - وقوع فعل من المتهم مكونا لجريمتى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه - اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عوقب المتهم عليها - لا عيب \*

\* حتى كان الفعل الذى وقع من المتهم كون جريمتى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه وكانت العقوبة المقررة لكنس الجريمتين واحدة ، فان اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف لا يعيب حكمها مادامت اسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عوقب المتهم عليها \*

( الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/١١ س ٧ ص ٨٦٥ )

٥٥٩ - ارسال المتهم صورا فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تنبيء عن علاقة غير شرعية بين المتهم وزوجة المجنى عليه وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو تسليمها يدا بيد دون أن يكون لدى المتهم قصد الاذاعة ودون ان تتحقق العلانية - اعتبار الواقعة مخالفة سب غير علنى - المادة ١/٣٩٤ عقوبات \*

\* متى ثبت للمحكمة أن المتهم أرسل صورا فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه فى أوضاع تنبيء بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو سلمها يدا بيد دون ايصالها للجمهور ودون أن يكون لديه قصد الاذاعة ودون أن

تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فإن الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه المادة ٣٩٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ ص ٨٩٤ )

٥٦٠ - العرائض المقدمة الى جهات الحكومة في حق موظف وتداولها

بين ايدي مختلفة - تتوافر فيها العلانية .

✽ العرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين ايدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية للثبوت قصد الاذاعة ، ووقوع الاذاعة فصلاً بتداولها بين ايدي مختلفة .

( الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ١٢٢ )

٥٦١ - ارسال برقية تتضمن عبارات القذف - لتداولها بين ايدي

الموظفين بحكم عملهم - عدم كفاية ذلك لتوافر ركن العلانية الا اذا قصد الجاني اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .

✽ لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف ان تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين ايدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب ان يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه .

( الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ص ٩١٠ )

٥٦٢ - البحث في توافر قصد الاذاعة في جريمة القذف - موضوعي .

✽ البحث في توافر قصد الاذاعة في جريمة القذف امر مركب الى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

( الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ص ٩١٠ )

## ٥٦٢ - سب وقذف - العلانية - متى تحقق \*

\* جهر المتهم بفعل القذف في حائوت الكراء - وهو من أرباب الحرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور ويترددون عليه بغير تمييز ، فضلا عن اتصال هذا المحل بالطريق العمومي - وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله ( وهو ناظر مدرسة ) في حضور شهودي الإثبات الغربيين عن مخالطيه في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ، هو مما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .  
( لطن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٥٩٠ . )

## ٥٦٤ - سب وقذف - علانية - مكتب المحامي - هو في الإمسل محل خاص \*

\* مكتب المحامي بحكم الاصل ، محل خاص . وما ذكره الحكم المطعون فيه من « أن التهمة اعتدت بالظن على المجنى عليها بصوت مرتفع على مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب » - ما ذكره الحكم من ذلك ، لا يجعل مكتب المحامي محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجر به في المحل الخاص المطل على طريق عام \*  
( لطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٧ من ١٢ ص ٨٢٩ )

## ٥٦٥ - ركن العلانية في جريمة القذف - طبيعته - مثال \*

\* لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الي اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه . ولما كلن الحكم المطعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على القول بأن ركن العلانية مستقاند من تقديم الطاعن لشكواه بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها الى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى الى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس علي عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه فإنه يكون معنيا بما يستوجب نقضه \*

( لطن رقم ١٠٤٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٤/٣/٣ من ١٥ ص ١٢٨ )

٥٦٦ - اثبات الحكم أن الطاعة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في « بئر السلم » بجوار المصعد بحيث سمع « سكان العمارة » جميعهم تلك الالفاظ - كفاية ذلك لاثبات توفر العلانية - المادة ١٧١ عقوبات .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعة جهرت بالفاظ السب وهي تقف في « بئر السلم » بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الالفاظ فان ذلك كاف لاثبات توفر العلانية طبقاً للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

( لطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ م ١٥ من ٢٩٨ )

٥٦٧ - ركن العلانية في جريمة القذف - ما يلزم لتوافره .

\* لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقيات تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد علي دافع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية في الدعوى ويستظهر الدليل على أنه قصد اذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه ، فإنه يكون مميباً بما يستوجب نقضه .

( لطن رقم ٨٠٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ م ٢٠ من ١٠٣٢ )

٥٦٨ - علانية الاستناد تتضمن حتماً قصد الاذاعة بمجرد الجهر ..  
بالالفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .

\* أن علانية الاستناد تتضمن حتماً قصد الاذاعة بمجرد الجهر بالالفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .

( لطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١١/٥/١٩٧٠ م ٢١ من ٦٩٣ )

٥٦٩ - لا تثريب على المحكمة أن هي سكنت عن التحدث عن قوافر ركن العلانية ما دام المتهم لم يدفع بخلاف هذا الركن .

\* لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع

بتخلف ركن العلانية ، فانه لا على المحكمة ان هي سكنت عن التصديق عن توافر هذا الركن على استقلال في حكمها ما دامت الوقائع - كما حصلها الحكم - تقطع بما يوفر لجريمة الغذف ركن العلانية على ما هو معرف به في القانون .

( الملن رقم ٩٣٢ لسنة ٤٠ ق ، جلسة ١٩٧١/٣/٢١ من ٢٢ ص ٢٥٥ )

#### ٥٧٠ - العلانية في جريمة الغذف - متى تتحقق .

✽ من المقرر أن العلانية في جريمة الغذف لا تتحقق الا بتوافر عنصرين ، اولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات الغذف على عدد من الناس بغير تمييز والآخر انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - لا يفيد سوى اقتراض علم الطاعنين بتداول الشهادتين والبلاغ الذي قدمه اولهم الى لجنة تصفية الاقطاع بين ايدي الموظفين وكان هذا الذي ذهب اليه الحكم في هذا الخصوص لا يفيد حتماً وطريق اللزوم أن الطاعنين انتزوا اذاعة ما هو ثابت في الشهادتين - فان الحكم يكون قد خلا من استظهار هذا القصد ، الامر الذي يعيب الحكم بالقصور المستوجب النقض .  
والاعادة .

( الملن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٤ ق ، جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ ص ١ )

#### ٥٧١ - تقديم مذكرة تحوى عبارات تخدش الشرف والاعتبار - في

دعوى يتحقق به جريمة السب العلني - اساس ذلك .  
✽ أن تهمة السب ثابتة في حق المستأنف في العبارات الواردة في مذكرة دفاعه المقدمة في الدعوى رقم ..... مستعجل القاهرة ، والتي اقر امام محكمة اول درجة بجلسته ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧١ يصدرها عنه ومستوليته عما جاء بها ، والتي اسند فيها الى المدعى بالحق المدني انه « كان يعمل بالملك القضائي ثم انحرف نحو الجريمة ففصل من عمله وأراد أن يشتغل بالمحاماة فأبوت لجنة القيسد ان ينضم الى صفوف المحامين نصاباً عالمياً » - وهي عبارات تنطوى على خدش للشرف والاعتبار وقد توافر ركن العلانية قانوناً بتقديم المذكرة للمحكمة وتداولها بين ايدي الموظفين المختصين كنتيجة حتمية لايداعها ملف الدعوى .

( ملن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق ، جلسة ١٩٧٦/٣/٢٦ من ٢٧ ص ٣٦٩ )



## ٥٧٢ - سب علني - تسبیب الحكم - شرط بیان ركن العلانية •

✳ من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة السب العلني أن يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في صدد مراقبة تطبيق القانسون على الوجه الصحيح ، وأن اغفال هذا البيان المهم يعيب الحكم بالقصور بما يستوجب نقضه • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن هذه الجريمة دون أن يتحدث عن واقعة هذا الطرف وكيفية توافره في حقه من حيث طبيعة المكان الذي حدث فيه وما إذا كان قد حصل الجهر به بين سكان المنزل وما إذا كانوا من الكثرة بحيث تجعل مكان الحادث محلاً عاماً • فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بهما بما يستوجب نقضه •

( الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق • جلسة ١٩٧٧/٤/١٨ من ٢٨ من ٥٠٣ )

## ٥٧٣ - العلانية في القذف - قوامها : توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز مع انتواء اذاعتها - تقديرها - موضوعي •

✳ من المقرر أن العلانية في جريمة القذف لا يتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والآخر انتواء الجاني اذاعة ما هو مكتوب ، وأن كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه تبريراً لقضائه بالبراءة ويرفض الدعوى - من انتفاء قصد الاضرار بالطاعن وتخلف ركن العلانية على ما سلف بيانه سائفاً ويؤدي الى ما رتبته عليه وينفي عن المأم المحكمة بالدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة ، فإن كل ما يغيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض •

( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق • جلسة ١٩٧٩/٤/٥ من ٣٠ من ٤٨١ )

### الفصل الثالث

#### استثناءات

#### الفرع الاول - حق التبليغ

٥٧٤ - لا عقاب على اسناد واقعة جنائية الى شخص ما دام لم يكن القصد منه الا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة .

✽ ان اسناد واقعة جنائية الى شخص لا يصح العقاب عليه اذا لم يكن القصد منه الا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة . اذ التبليغ عن الجرائم حق بل فرض علي كل فرد . فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم ابلغ النيابة بأن زوجته حملت سقacha وأنهما وضعت طفلة ونسبتها اليه زورا ، وكان المتهم قد تمسك بأنه قدم بلاغه ضد زوجته معتقدا صحة ما جاء فيه ، وأن العلانية غير متوافرة ، ومع ذلك جاء الحكم خلوا من الرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصرا .

( جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ طين رقم ٦٠٠ سنة ١٥ ق )

٥٧٥ - لا عقاب على اسناد واقعة جنائية الى شخص ما دام لم يكن القصد منه الا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة .

✽ اذا كانت المحكمة قد انتهت بناء على الاعتبارات التي ذكرتها في حكمها الى أن المتهمين يقذف قاض بالمحاكم المختلطة حين طبعا بلاعها المرفوعة منه دعوى القذف في مطبعة ، واعطيا صورة منه الى المستحق في الوقف الذي يديره المقذوف في حقسه ووزعاه على مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة والنائب العام ، انما قصدا تبليغ الوقائع التي ضمنها بلاغهما الى جهة الاختصاص ولم يقصدا نشرها علي الملأ واذا عتقا ، وأن تلك النسخة التي سلماها للمستحق في الوقف لم يكن تسليمها هي ايضا

يقصد النشر لانها سلمت الى شخص معين وبطريقة سرية ، وبناء على ذلك لم تعتبر العلانية ، كما هي معرفة في القانون ، متحققة في الدعوى ، فان المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض لا تكون مقبولة .

( جلسة ١٦/٤/١٩٤٥ طن رقم ٢٠٢ سنة ١٤ ق )

٥٧٦ - تقديم شكوى في حق انسان الى جهات الاختصاص وادلاء مقدمها بأقواله لا يعتبر قذفاً علنياً الا اذا كان القصد منه مجرد التشهير .

\* ان مجرد تقديم شكوى في حق انسان الى جهات الاختصاص وادلاء مقدمها بأقواله أمام الغير لا يمكن اعتباره قذفاً علنياً الا اذا كان القصد منه مجرد التشهير بالشكر للنيل منه .

( جلسة ١٧/٦/١٩٤٦ طن رقم ١٧٣٥ سنة ١٦ ق )

٥٧٧ - الشكاوى والبرقيات التي تحوى عبارات القذف - ثبوت ارسالها من المتهم - اعتبارها دليل الجريمة .

\* حتى كانت العبارة التي اعتبرتها المحكمة قذفاً وسباً ، قد أوردها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بارسالها ، فان دليل الجريمة يكون بلا حاجة الى سماع شهادة المجنى عليه .

( لطن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ طن ٨ ص ١٢٢ )

٥٧٨ - مجرد تقديم شكوى لجهة الاختصاص لا يعد قذفاً - شرط ذلك ؟ استخلاص قصد التشهير من اختصاص محكمة الموضوع دون معقب ما دام استنتاجها سائفاً - تحقق ركن العلانية من تعدد البلاغات وتريده فحواها بين الموظفين المكلفين بفحصها - مثال لاستخلاص سائغ القصد التشهير والتدليل على العلانية .

\* من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه ما دام القصد

منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل به واستظهار ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فان الحكم اذ استخلص قصد التشهير بالمطعون ضده من افعال الطاعن في شكاياته لوقائع مشينة يرجع عهدهما الى عام ١٩٣٠ مدفوعا في ذلك بأحقاد شخصية ترجع الى نزاع قديم بينهما ، وخلص الي ان نية الطاعن قد انصرفت من تعدد بلاغاته الى ترديد فحواها بين الموظفين المكلفين بفحصها بما يحقق العلانية التي قصد منها التشهير بالمطعون ضده وليس مجرد التبليغ او الشكوى ، يكون قد دلل على سوء قصد الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتجنس به دعوى القصور في البيان .

( لطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ س ٢٢ ص ٦٦٩ )

٥٧٩ - الإبلاغ بوقائع معينة الي جهات الاختصاص - عدم اعتباره قذفا مادام الشاكي لم يقصد اذاعة ما ابلغ به او التشهير بالمشكو - تقدير ذلك .

\* من المقرر ان مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واستناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، وان استخلاص توفر ذلك القصد او انتفاؤه من وقائع الدعوى وظروفها من اختصاص محكمة الموضوع دون معقب في ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

( لطن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ص ٤٨١ )

## المسرع الثاني - حق النقد

### ٥٨٠ - تضمن النقد الطعن والتجريح خروج عن حد النقد المباح •

\* إذا كان للانسان أن يشتد في نقد أخصامه السياسيين فإن ذلك يجب ألا يتعدى حد النقد المباح ، فإذا خرج الى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلمة القانون • ولا يبرر عمله أن يكون أخصامه قد سبقوه في صفهم الى استباحة حرمان القانون في هذا الباب ويكفى أن تراعى المحكمة هذا الطرف في تقدير العقوبة •

( جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٣ سنة ٢ ق )

### ٥٨١ - سلطة المحكمة في الموازنة بين ما إذا كان قصد المتهم من عبارات المقال الدفاع عن مصلحة عامة أو التشهير •

\* لا مانع يمنع من اشتغال المقال الواحد وما يتبعه من رسم وغيره على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير • وللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدتين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناظر • ولا محل للقول بأن حسن النية يجب أن يقدم في كل الاحوال على ما عداه والا لاستطاع الكاتب تحت ستار الدفاع ظاهرياً عن مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف العمومي ما شاء دون أن يناله القانون بعقاب •

( جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٣ سنة ٢ ق )

### ٥٨٢ - النقد بعبارات مهينة تجاوز لحدود النقد المباح ولو جرى العرف على المساجلة بها •

\* لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهينة التي استعملها المتهم هي مما جرى العرف على المساجلة بها •

( جلسة ١٩٣٢/٢/٢٧ طعن رقم ١١١٦ سنة ٣ ق )

## ٥٨٣ - تعريف النقد المباح \*

\* النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة سب أو اهانة أو قذف حسب الأحوال . واذن فلا يعد من النقد المباح التعرض لأشخاص النواب والطلعن في ذمتهم بزميهم بانهم اقروا المعاهدة المصرية الانجليزية ، مع يقينهم أنها ضد مصلحة بلدهم ، حرصاً على مناصبهم وما تدره عليهم من مرتبات ، بل ان ذلك يعد اهانة لهم طبقاً للمادة ١٥٩ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طعن رقم ٢٤٨ سنة ٨ ق )

## ٥٨٤ - نقد القانون أو القرار في ذاته هو من قبيل النقد المباح \*

\* أن نقد القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في احكامه هو من قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب التشريعية للقوانين .

( جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طعن رقم ٢٤٩ سنة ٨ ق )

## ٥٨٥ - نقد القانون أو القرار في ذاته هو من قبيل النقد المباح \*

\* أن مجرد نقد القرارات الصادرة من اللجنة المشار اليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ هو من النقد المباح ما دام الناقد لم يعرض في نقضه لأشخاص أعضاء هذه اللجنة ولم يرم الي اهانتهم أو التشهير بهم .

( جلسة ١٩٣٨/١/١٠ طعن رقم ٢٤٩ سنة ٨ ق )

## ٥٨٦ - تعريف النقد المباح \*

\* متى كان المقال محل الدعوى قد اشتمل على اسناد وقائع للمجني عليه هي أنه مقام بمصير أمة وحياة شعب ، وأن التاريخ كتب له سطورا

يخجل هو من ذكرها ، وأنه ترى على موائد المستعمرين ودعامة من دعائم الاقتصاد الاستعماري الذي بناء اليهود بأموالهم ، وأنه أحسد الباشوات الذين لا يدرون مصيرهم إذا استقل الشعب وتولت عنهم تلك اليد التي تحمي مخازيهم - يد الانجليز التي يهجمها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المنكوبة ، وأنه يسافر الى بلاد الانجليز ليمرغ كرامة مصر في الاوحال وليخترع نوعا من التمسول هو الاستجداء السياسي ، فإنه يكون مستحقا لعقوبة القذف المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، إذ أن عباراته تشتمل على نسبة أمور لو كانت صادقة لاجبت عقاب من نسبت اليه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه - ومن الخطأ اعتبار هذا المقال نقدا مباحا لسياسة المجنى عليه وقع حسن نية دون أن يكون المتهم قد تمسك بأنه إنما كان ينتقد أعمال المجنى عليه ( وهو موظف ) بسلامة نية ويقدم على كل واقعة من تلك الوقائع ما يثبت صحتها .

( جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ طعن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق )

٥٨٧ - اعتبار النقصد قذفا متى اشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله .

\* النقد لا يخرج عن كونه قذفا متى اشتمل على ما يشين الموظف من جهة عمله . ولا يجدي المتهم أن تكون العبارات التي أسند فيها إلى المجنى عليه أمورا لو صحت لاجبت عقابه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه قد سبقت علي سبيل الغرض لا على أنها حقيقة . فإن القصد الجنائي يتحقق متى كانت العبارات شائنة بذاتها دون حاجة إلى دليل آخر . ولا تصح تبرئة المتهم على أساس أن هذا منه إنما كانت نقدا مباحا إلا إذا أثبت حسن نيته وقدم الدليل على صحة كل واقعة من الوقائع التي أسندها إلى الموظف .

( جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ طعن رقم ٥٢ سنة ١٨ ق )

٥٨٨ - استعمال عبارات مرة قاسية لا عقاب عليها ما دامت في الحدود المرسومة في القانون للنقد المباح .

\* متى كان الحكم متضمنًا ما يفيد أن المتهم كان فيما نسب الي

المجنى عليه في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذي لا حساب عليه  
فلا يقدح في صحته أن كانت العبارات التي يستعملها المتهم مرة قاسية .  
( جلسة ١٩٤٩/١/٤ ملن رقم ١٧٢٨ سنة ١٨ ق )

٥٨٩ - اعتراف المتهم بارسال الشكاوى والبرقيات التي احتوت على  
العبارات التي اعترفتها المحكمة قذفا وسبا - قيام دليل الجريمة بلا حاجة  
الى سماع المجني عليه .

✽ متى كانت العبارات التي اعترفتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردتها  
المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية ،  
والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بارسالها ، فإن دليل الجريمة  
يكون قائما بلا حاجة الى سماع شهادة المجني عليه .  
( الملن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ ص ١٢٢ )

٥٩٠ - إذاعة الجاني عبارات قذف وسب سبق نشرها موجب  
للعقاب - وجوب تحققه من أن تلك الكتابة لا تنطوى على أية مخالفة  
للقانون - المادة ١٩٧ عقوبات .

✽ يستوي أن تكون عبارات القذف أو السب التي أذاعها الجاني  
منقولة عن الغير أو من انشأه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التي تتضمن جريمة  
ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقلل من  
أحد اللافتات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن  
صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن  
يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوى على أية مخالفة  
للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات . ق

( الملن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ من ١١ ص ٩٢٩ )

٥٩١ - جريمة القذف - ما يكفي لقيامها .

✽ ما نشرته الجريدة من أن شابين اتحما على المجنى عليه - وهو  
محام - مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانهبالا عليه ضربا بالمص



الغليظة ثم أمراه بخلع ملايمه فوقف عاريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه  
بحزام من جلد - ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوي على مساس بكرامة  
المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو الي احتقاره بين  
مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة  
الذذف • كما هي معرفة به في القانون •

( الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق • جلسة ١٦/١/١٩٦٢ من ١٣ ص ٤٧ )

#### ٥٩٢ - نقد مباح - مقال - هدفه الصالح العام •

✽ النقد المباح هو ابداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص  
صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته • وهو ما لم  
يخطيء الحكم في تقديره • وذلك أن النقد كان عن واقعة عامة وهو  
سياسة توفير الادوية والعقاقير الطبية في البلد وهو أمر عام يهم الجمهور •  
ولما كانت عبارة المقال تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ولم يثبت  
أن الطاعن قصد التشهير بشخص معين • فإن النemy على الحكم بالخطأ في  
تطبيق القانون يكون على غير أساس •

( الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٥ ق • جلسة ٢/١١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٨٧ )

### الفرع الثالث - الطعن في أعمال الموظفين

#### ٥٩٢ - الفرق بين النقد المباح وجريمة قذف الموظفين \*

✳ ان الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٥ ع لم تتعرضا لبيان حكم النقد المباح وانما نصتا على اعفاء مرتكب القذف والسب من العقاب اذا كان طعنه موجها الي موظف عمومي بسبب امر يتعلق باعمال وظيفته متى كان الطاعن سليم النية واستطاع ان يثبت صحة ما نسبته الى المجنى عليه \* والفرق بين الامرين كبير ، فالنقد المباح لا عقاب عليه اصلا اذ المفهوم منه ان الناقد لم يخرج في نقده الي حسد القذف والسب \* واما الحالة التي تشير اليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الاخيرة من المادة ٢٦٥ فالاصل فيها العقاب لان شروط القذف او السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - قذفا كان او سبا - يعفى من العقاب الذي كان يستحقه بحسب الاصل اذا توفرت الشروط السابق بيانها \*

( جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٢ سنة ٢ ق )

#### ٥٩٤ - متى لا يفيد الاتهام بالقذف في حق موظف - احتجاجه

يحسن نيته \*

✳ متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والامانة فلا محل للمخوض في مسألة النية الا في صورة ما يكون الطعن موجها الي موظف عمومي \* ففي هذه الصورة اذا افلح المتهم في اقتناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن بان كان يبغي به الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع مع ذلك ان يثبت حقيقة كل فعل اسنده الي المجنى عليه فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده الجنائي \* اما اذا تبين ان قصده من الطعن انما هو مجرد التشهير والتجريح فالعقاب واجب ولو كان في استطاعته ان يثبت حقيقة كل ما اسنده الي المجنى عليه \* فالفرق بين سوء النية والقصد الجنائي في مسائل القذف والسب كبير \*

( جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٥٢ سنة ٢ ق )

## ٥٩٥ - كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين \*

✽ أن مسألة « سلامة النية » المشروط في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع وجوب توفرها لاعفاء القاذف من عقوبة قذفه في حق الموظفين العموميين ومن في حكمهم هذه المسألة وأن كان الشارع المصري يرى أنها مسألة موضوعية إلا أنه رسم لها أقل قاعدة مقررّة للعناصر الأساسية التي يتكون منها معناها وهذه القاعدة هي أن يكون موجه الانتقاص يعتقد في ضميمته صحته وأن يكون قدر الأمور التي نسبها الي الموظف تقديراً كافياً وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا لسوء قصد ، فأصبح من الواجب على قاضي الموضوع عند بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفهمه على ذلك المعنى ، فإن فهمه على معنى آخر كان حكمه واقعا تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل القانون وتفسيره ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال أن مسألة حسن النية وسوئها أمر متعلق بالموضوع مما يختص به قاضيه وحده إذ المسألة متعلقة بماذا يجب قانوننا على القاضي أن يثبت لا بصحة الأمر المادى الواقعى الذى أثبتّه وعدم صحته ، فهي مسألة قانونية بحتة .

( جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق )

## ٥٩٦ - معنى إثبات صحة الوقائع المذدوب بها \*

✽ أن القانون قد اشترط لاعفاء القاذف في حق الرجال العموميين من العقاب فوق سلامة النية إثبات صحة الوقائع المذدوب بها ، ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستندا على الدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه للمحكمة فتعتمده ، أما أن يقدم على القذف ويده خالية من الدليل مستندا على أن يظهر له التحقيق دليلاً فهذا ما لا يجيزه القانون .

( جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق )

## ٥٩٧ - متى لا يفيد المتهم بالقذف في حق موظف احتجابه بحسن

نيته \*

✽ إذا لم يتحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية فلا محل للخوض في مسألة نية المتهم سلبية كانت أو غير سلبية إذ هذا البحث لا يكون منتجا ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معاً للاعفاء من العقاب .

( جلسة ١٩٣٢/٤/٢٤ طعن رقم ١٤١٨ سنة ٢ ق )

## ٥٩٨ - شروط الإعفاء من العقاب في حق الموظف .

✳ القاذف في حق الموظفين العموميين لا يعفى من العقاب الا اذا اثبت صحة ما قذف به المجنى عليهم من جهة وكان من جهة اخرى حسن النية .

( جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ طين رقم ١٤١٨ سنة ٣ ق )

## ٥٩٩ - متى يكون حكم القذف في حق الموظف كحكم القذف في افراد الناس .

✳ متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقا بوظيفته أو عمله المصلحي فيكون حكمه حكم القذف في افراد الناس وتكون محكمة الجنج مختصة بالفصل فيه .

( جلسة ١٩٣٣/٦/٥ طين رقم ١٦٨٠ سنة ٣ ق )

## ٦٠٠ - متى يكون حكم القذف في حق الموظف كحكم القذف في افراد الناس .

✳ اذا كانت وقائع القذف المسندة الى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلحي بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فردا فلا يجوز قانونا اثباتها .

( جلسة ١٩٣٣/٦/٥ طين رقم ١٦٨٠ سنة ٣ ق )

## ٦٠١ - متى لا يفيد المتهم بالقذف في حق موظف احتجاجه بحسن نيته .

✳ حسن النية الذى اشترط القانون المصرى توفره لدى القاذف تبريرا لطعنه فى أعمال الموظفين لا يكفي وحده للإعفاء من العقاب وإنما يجب أن يقترن بأثبات صحة الرأفة المسندة الى الموظف العمومى . فإذا عجز القاذف عن اثبات الواقعة فلا يفيد الاحتجاج بحسن نيته .

( جلسة ١٩٣٤/٦/١١ طين رقم ١٥١٦ سنة ٤ ق )

## ٦٠٢ - كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين .

\* أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد به الي المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والاحقاد الشخصية .

( جلسة ١٩٣٤/٣/١٩ طين رقم ٣٧٩ سنة ٤ ق )

## ٦٠٣ - جواز اثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية .

\* أن القانون لم يقيد حق القاذف في اثبات ما قذف به بأي قيد بل هو يبيح له اثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية واتخاذ أى قرار ادارى فى أمر معين لا يمنع من اثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه قصد به الحاباة وخدمة الاشخاص ، وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات فى قضايا القذف بأن تأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التى قد تدلى بها الجهة التى أصدرت تلك القرارات .

( جلسة ١٩٣٤/٢/٢٤ طين رقم ٢١٤٦ سنة ٥ ق )

## ٦٠٤ - متى يقبل قانونا من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به .

\* ما دام الثابت أن المتهم كان سىء النية فيما قذف به المجنى عليه بمعنى أنه لم يكن يقصد خدمة المصلحة العامة ، بل كان الباعث الذى دفعه إلى ذلك هي الاحقاد الشخصية فهذا يكفى لادانته ولو كان فى مقدوره اقامة الدليل على صحة وقائع القذف . وإذا كانت عيبارات القذف شخصية وليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز على كل حال اثبات صحتها .

( جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ طين رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق )

## ٦٠٥ - متى يقبل قانونا من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به .

\* لا يقبل قانونا من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا اذا كان القذف طعنًا فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان حاصلا بسلامة نية وغير متعد لأعمال الوظيفة

أو النياية أو الخدمة العامة • فإذا كان المجني عليه وكيلًا لبنك التسليف الزراعى - الذى لا يؤدى إلا خدمات خاصة ، شأنه شأن سائر المصارف والمتاجر والمنشآت الحرة والذى مهما كان مبلغ اتصاله بالحكومة فإن ذلك لا يخرجها عن طبيعته الخصوصية ولا يخلع عليه نصيبًا من السلطة العامة - فانه لا يمكن اعتباره موظفًا عموميا ، ولا يمكن أن يقبل من قاذفه أى دليل. يتقدم به لاثبات صحة ما قذفه به •

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ طعن رقم ١٢ سنة ٩ ق )

#### ٦٠٦ - شروط الاعفاء من العقاب فى حق الموظف •

✽ أن القانون - فى سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف الطعن فى أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط ، ( الاول ) أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أى لمجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة الطاعن وقت اذاعتها • « والثانى » لا يتعدى الطعن أعمال الوظيفة أو النياية أو الخدمة العامة • « والثالث » أن يقوم الطاعن بأثبات حقيقة كل أمر أسنده الى الطعون فيه • فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجا الطاعن من العقاب •

أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يتحقق هذا الغرض ويحق العقاب •

( جلسة ٢٢/٥/١٩٣٩ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ٩ ق )

#### ٦٠٧ - متى يقبل قانونًا من القاذف القامة الدليل لاثبات ما قذف به •

✽ يشترط قانونًا لإباحة الطعن المتضمن قذفًا فى حق الموظفين أن يكون صادرًا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، فإذا كان القاذف سيئ النية ولا يقصد من طعنه إلا إلقاء ضغائن وإحقاد شخصية ، فلا يقبل منه اثبات صحة الوقائع التى أسندها الي الموظف ، وتجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به •

( جلسة ٢٢/٥/١٩٣٩ طعن رقم ١٢١٥ سنة ٩ ق )

٦٠٨ - متى يقبل قانونا من القانف اقامة الليل لافيات ما قذف به .  
 \* ان القانون صريح فى المادة ٣٠٢ ع فى أن صحة الوقائع موضوع  
 القذف فى حق الموظف لا يكون لها تأثير فى نفي الجريمة عن المتهم الا اذا  
 كان حسن النية يسعى وراء مصلحة عامة ولم يكن همه النيل من المجنى  
 عليه والتشهير به .

( جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ طعن رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق ١ )

#### ٦٠٩ - شروط الاعفاء من العقاب فى حق الموظف .

\* ان القانون لا يتطلب فى جريمة القذف قصدا جنائيا خاصا بل .  
 يكتفى بتوافر القصد الجنائى العام الذى يتمحق فيها متى نشر القانف أو  
 اذاع الامور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لارجبت عقاب  
 المذوف فى حقه أو احتقاره عند أهل وطنه . ولا يؤثر فى توافر هذا القصد  
 أن يكون القانف معتقدا صحة ما رمى المجنى عليه به من وقائع القذف .  
 غير أن القانون - فى سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم  
 القذف بنص صريح فى المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الطعن الذى يحصل  
 فى حق الموظفين العموميين أو الاشخاص ذوى الصفة النيابية العامة أو  
 المكلفين بخدمة عامة إذ أباح هذا الطعن متى توافرت فيه ثلاثة شروط :  
 ( الاول ) أن يكون حاصلًا بسلامة نية أى لجرد خدمة المصلحة العامة مع  
 الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها . ( والثانى ) ألا يتمدى أعمال  
 الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . ( والثالث ) أن يقوم الطاعن بأثبات  
 حقيقة كل أمر أسنده الى المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق  
 غرض الشارح ونجا الطاعن من العقاب . أما اذا لم يتوافر ولو واحد منها  
 فلا يتحقق الغرض ويتعين العقاب . فاذا كان الحكم قد بين أن عبارات  
 القذف التى تضمنتها عرائض الطاعن هى من المراحة والوضوح بحيث  
 لا يخفى عليه ملولها كما أوضح أنه ( أى المتهم ) لم يستطع أن يثبت  
 ما ادعاه من أن القاضى دس عليه اعترافا مزورا فى محضر الجلسة أو أنه  
 أعان عليه خصومه على صورة من الصور ، بل قامت الأدلة على عكس  
 ذلك ، وكان واضحا من مراجعة العبارات التى ذكرها الحكم نقلا عن  
 العرائض المذكورة أنه لا يمكن أن يكون قد قصد بها مجرد رد القاضى بل  
 أنها بطبيعتها عبارات قذف قصد بها النيل منه ، فإن الحكم يكون قد  
 تضمن بيان القصد الجنائى فى جريمة القذف على وجه الصحيح .

( جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق ١ )

٦١٠ - متى لا يفيد المتهم بالقذف في حق موظف احتجاجه بحسن نيته .

\* أن القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه الى الموظف أو من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن النية وأثبت صحة وقائع القذف كلها . فإذا كان المتهم لم يستطع اثبات صحة جميع الوقائع التي أسندها الي المجنى عليه ، فإن خطأ الحكم في صدد سوء النية لا يكون له من أثر في الإدانة .

( جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤ طعن رقم ١٤٨٥ سنة ١٥ ق )

٦١١ - كلفه حسن النية في جريمة قذف الموظفين .

\* أن حسن النية المشروط في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ليس معنى باطنياً بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديراً كافياً واعتماده في تصرفه فيها على أسباب معقولة . ولقد أشارت الى هذا المعنى تعليقات وزارة الحفائية علي المادة ٢٦١ من قانون العقوبات السابق ( المادة ٣٠٢ الحالية ) حين قالت : « ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد في ضميره صحته حتى يمكن أن يعد صادراً عن سلامة نية وأن يكون قدر الأمور التي نسبها الي الموظف تقديرًا كافياً » . وليست هذه الإشارة الا تطبيقاً للقاعدة اعتمدها قانون العقوبات في المادة ٦٢ الواردة في باب الاحكام العامة والتي أوجبت على الموظف ، لكي يدرا عن نفسه مسئولية جريمة ارتكبتها بحسن نية تنفيذا لما امرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه ، أن يثبت لبيان حسن نيته انه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنياً علي أسباب معقولة . وقد ذكرت تعليقات وزارة الحفائية على هذه المادة أن حكمها ماضو من السادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي الذي عرف حسن النية في المادة ٥٢ صراحة بقوله « لا يقال عن شيء انه عمل أو صدر بحسن نية اذا كان قد عمل أو صدر بغير التثبت أو الالتفات الواجب » .

هذا ولقد أوجب المشرح ، فضلاً عن ذلك ، على القاذف الذي يحتج بحسن نيته أن يثبت صحة كل فعل أسنده للمقذوف في حقه ، فدل ذلك علي أن التثبت الذي لا غنى عنه لحسن النية يجب أيضاً أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في جوهره واقعة ، وأنه لا يكفي القاذف أن يكون قد تثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته فيما عداها من الوقائع التي أسندها للمقذوف في حقه دون دليل .

( جلسة ١٩٤٦/١١/١١ طعن رقم ١٥١٠ سنة ١٦ ق )



٦١٢ - عقوبة قذف الموظفين الحاصل بطريق النشر .  
 \* يجب ألا تقل عقوبة الغرامة على القذف الحاصل بطريق النشر  
 عن مائة جنيه .

( جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ طين رقم ٢٠٤٩ سنة ١٧ ق )

٦١٣ - شروط الإعفاء من العقاب في حق الموظف .  
 \* متى كانت عبارات القذف في حق موظف شائنة في ذاتها خادشة  
 شرف المجنى عليه واعتباره فالقصد الجنائي يعتبر متوفراً في حق قائلها .  
 ويكون من اللازم عند تبرئة المتهم أن تعني المحكمة بأثبات أمرين : أولهما  
 صحة جميع الوقائع التي أقام عليها المتهم عبارات قذفه ، وثانيهما حسن  
 نيته على أساس أنه إنما رمى من وراء مطاعنه إلى الخير ليلاده ولم يقصد  
 التشهير بالمجني عليه .

( جلسة ١٩٤٩/١/٤ طين رقم ٦٧٢ سنة ١٨ ق )

٦١٤ - عقوبة قذف الموظفين الحاصل بطريق النشر .  
 \* متى كانت جريمة القذف التي أثبتتها المحكمة على المتهم قد وقعت  
 في حق موظف عام وبسبب أداء وظيفته ، وبطريق النشر في إحدى الجرائد ،  
 فإنه لا يجوز طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات أن تقل الغرامة عن خمسين  
 الحد الأدنى لمقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من  
 المادة ٣٠٢ من هذا القانون فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم قد خشي  
 بمقابله بغرامة قدرها أربعون جنيهاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٣٦ طين رقم ٤٨٧ سنة ٢٢ ق )

٦١٥ - جواز اثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية .  
 \* إن القانون لا يستلزم لاثبات وقائع القذف دليلاً معيناً بل هي يجوز  
 اثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وإقرائن الاحوال .

( جلسة ١٩٥٢/٦/٣ طين رقم ٦٦١ سنة ٢٢ ق )

٦١٦ - متى لا يفيد اتهم بالقذف في حق موظف - احتجاجه بحسن نية

\* أن ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نية لا يفنيه من العقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه .

( جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق )

٦١٧ - شرط إباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين هو أن يكون صادرا عن حسن نية ولخدمة مصلحة عامة - تحقق الجريمة إذا كان القاذف سوء النية لا يقصد الا التشهير والتجريح لضفائ وأحقاد شخصية ولو استطاع اثبات ما قذف به .

\* يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سوء النية ، ولا يقصد من طعنه الا التشهير والتجريح شفاء لضفائ وأحقاد شخصية فلا يقبل منه اثبات صحة الوقائع التي أسندها الى الموظف ، وتجب ادانته ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به .

( طعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ من ١٢٢ )

٦١٨ - قيام دليل الجريمة من كون العبارات الواردة بالشكاوى والبرقيات المرسلة لجهات حكومية تعتبر قذفا وسبا واعتراف المتهم بالتحقيق وبالمحكمة بإرسالها دون حاجة لسماع شهادة المجنى عليه .

\* متى كانت العبارات التي اعتبرتها المحكمة قذفا وسبا ، قد أوردها المتهم كتابة بالشكاوى والبرقيات التي بعث بها لأكثر من جهة حكومية ، والتي اعترف في التحقيق وأمام المحكمة بإرسالها ، فإن دليل الجريمة يكون قائما بلا حاجة الى سماع شهادة المجنى عليه .

( طعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ من ١٢٢ )

٦١٩ - تقديم المتهم عرائض لجهات حكومية متعددة بالظمن في حق موظف مع علمه بتداولها بين أيدي الموظفين المختصين - توافر العلانية لثبوت قصد الإذاعة ووقوع الإذاعة فعلا .

\* العرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالظمن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الإذاعة ، ووقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة .

( الظن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١٢٢ )

٦٢٠ - لا يقبل طلب تولى المحكمة اثبات صحة وقائع القذف اذا لم يتقدم المتهم بالدليل علي صحتها .

\* متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف ، فلا يقبل منه ان يطلب من المحكمة ان تتولى عنه هذا الالابات .

( الظن رقم ١٤٤٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١٢٢ )

٦٢١ - كنه حسن النية في جريمة قذف الموفائين : هو ان يكون الظن عليهم صادرا عن اعتقاد بصحة وقائع القذف والخدعة المصلحة العامة .

\* استقر قضاء محكمة النقض على ان كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو ان يكون الظن عليهم صادرا عن حسن نية ، أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف والخدعة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لخصائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الظن في هذه الحال اثبات صحة الوقائع التي استندما الى الموظف ، بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به

( الظن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٥٥ )

٦٢٢. - الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين العموميين أو من في

حكمهم - شرط إباحته •

✽ من المقرر أنه يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادراً عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سيئ النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح بشقاء لخصائين وأحقاد شخصية فلا يقبل منه اثبات صحة وقائع القذف وتجب إدانته ولو كان يستطيع اثبات ما قذف •

( الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٧ ص ٢٢ من ٢٥٨ )



لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وإنما قصد بإعلان العريضة بما حوته مجرد إيلام المدعي عليه والذيل منه فلا تثريب على المحكمة فيما فعلت .

( جلسة ١٠/٦/١٩٤٠ طن رقم ١٣٣٣ سنة ١٠ ق )

٦٢٥ - عدم استظهار الحكم أن ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة - قصور .

✻ إذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فإنه لا يكون مسئولاً عنه طبقاً للمادة ٩٠٩ من قانون العقوبات ، أما إذا كان قد خرج في ذلك عما يقتضيه المقام فإنه يكون قد تجاوز حقه وتجب مساءلته مدنياً عما وقع منه . ولذلك فإنه يجب على المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها لبعثه من هذه الناحية وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور .

( جلسة ٢٣/٣/١٩٤٢ طن رقم ٥٠٦ سنة ١٢ ق )

٦٢٦ - الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

✻ متى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها أن العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفاً في حقه إنما صدرت من المظنون ضده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورات أن المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

( جلسة ٢٦/١/١٩٤٨ طن رقم ٢٥٧٥ سنة ١٧ ق )

٦٢٧ - الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

✻ أن الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

( جلسة ٨/٢/١٩٥٥ طن رقم ٢٣٣٢ سنة ٢٤ ق )

٦٢٨ - سرعان حكم المادة ٣٠٩ عقوبات سواء صدرت العبارات أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو محاضر الشرطة .

\* حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق اشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه .

( الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص ٧٨٦ )

٦٢٩ - الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع - موضوعي .

\* الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ من ١١٩٦ )

٦٣٠ - التطبيق حكم المادة ٣٠٩ عقوبات على محامي الخصم .

\* يدخل في معنى الخصم الذي يعلى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة اليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضروريات الدفاع .

( الطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ ص ٧ من ١١٩٦ )

٦٣١ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات - تطبيق لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه - نطقه .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق اشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية اليه . وما فاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب المظعن - ضده - أدنى وسائل الدفاع عن نفسه في مقام اتهامه أمام الشرطة باغتصاب أثاث زوجته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها .

( الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١ ص ٢٠ من ١٠١٤ )

## الفصل الرابع

### الطعن في الاعراض

#### ٦٣٢ - المقصود من الطعن في أعراض العائلات .

✽ الطعن في أعراض العائلات معناه رمى المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرعن في أعراضهن أى يبذلن مواضع عفتهم بذلا محرما شرعا أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للأداب مخالفة تم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى المقوت ، لكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه الى النساء مباشرة أو يوجه الى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سبا فيه طعن في الاعراض ويقع تحت متناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع « قديم » أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الأحوال أى بحسب ما يكون هناك اسناد لواقعة أو مجرد انشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت .

( جلسة ١٦/١٩٣٣ طعن رقم ٨٦٣ سنة ٢ ق )

#### ٦٣٣ - المقصود من الطعن في أعراض العائلات .

✽ إن النص الفرنسي للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٢١ قد عبر عن القذف المخلطة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعنا في شرف العائلات وهذا التعبير ورد أيضا بالنسخة الفرنسية للمذكرة (الإيضاحية) وورد بالنص العربي لتلك المذكرة أنه المتضمن طعنا في « أعراض العائلات » وأذن فمن الواجب فهم النص العربي للفقرة المذكورة على هذا الاعتبار وأن ظرف التشديد الذى أتى به هو كون الطعن حاصلا في « أعراض العائلات » ومثل ذلك تماما السب المتضمن طعنا في « الاعراض » المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٦/١٩٣٣ طعن رقم ٨٦٣ سنة ٢ ق )



## ٦٢٤ - المقصود من الطعن في اعراض العائلات .

\* ان الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت عقاب من يسب غيره اذا تضمنت الفاظ السب طعنا في الاعراض كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقاب القاذف اذا كان ما قذف به يتضمن طعنا في الاعراض . وقد عبر بالفرنسية عن الطعن في الاعراض في كلتي المادتين بتعبير واحد (l'honneur de familles) ولا يكون الطعن كذلك الا اذا كان ماسا بالكيان العائلي جارحا لشرف الاسرة خادشا لاناموسها . اما اذا كانت الفاظ الطعن منسوبة على شخص الرجل وحده ولا تتناول المساس بشرف عائلته فيتمتعين تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية ، ومن هذا القبيل سب انسان بالفاظ : يا معرض يا فواحش ، فهذه الالفاظ مع عمومها خالية مما يمس شرف العائلة وليس فيها ما يجرح غير المسيب وحده .

( جلسة ١٩٣٦/٤/٢٧ طعن رقم ١٢٨١ سنة ١٩٣٦ ق )

## ٦٢٥ - مثال لظن في عرض امرأة .

\* ان نعت المتهم امرأة بانها شرمولة يتضمن طعنا في عرضها .

( جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ طعن رقم ١١٣٠ سنة ١٩٤٢ ق )

## ٦٢٦ - المقصود من الطعن في اعراض العائلات .

\* ان عبارة : طعنا في الاعراض ، التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المنذلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد استبدلت بها في المادة ٢٠٨ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة : طعنا في عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات ، وقصد اريد باضافة كلمسة : الافراد ، على ما هو واضح في المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون الاخير - حماية عرض المرأة والرجل على السواء ، فالقول بان المادة ٢٠٨ ع لا يقصد بها سوى حماية اعراض النساء غير صحيح .

( جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠١٥ سنة ١٩٤٤ ق )

## ٦٣٧ - المقصود من الطعن في أعراض العائلات \*

\* أن قول المتهم للمجنى عليه « يا معرض » تتضمن الطعن في عرضه وجهر المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان ثملا ، مادام هو لم يكن لماقد الشعور والاختيار في عمله ولم يتناول المسكر قهرا عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ ع .

( جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ٢٩٧ سنة ١٥ ق )

٦٣٨ - عدم تمدد الحكم صراحة أن القصد من توجيه السب إلى المجنى عليه كان الطعن في عرضه لا يعيبه ما دامت الإنفاظ التي وجهها المتهم تتضمن في ذاتها طعنا من هذا القبيل .

\* أن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض النساء أو خدشا لسمعة العائلة ، فمتى كانت الإنفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى المجنى عليه تتضمن في ذاتها طعنا من هذا القبيل فلا يعيبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه كان الطعن في عرضه أو خدش سمعة عائلته .

( جلسة ١٩٤٥/١٠/١٠ طعن رقم ١٣٣٨ سنة ١٥ ق )

٦٣٩ - عدم تمدد الحكم صراحة أن القصد من توجيه السب إلى المجنى عليه كان الطعن في عرضه لا يعيبه مادامت الإنفاظ التي وجهها المتهم تتضمن في ذاتها طعنا من هذا القبيل .

\* القصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب ، لما دامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يخدش الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توفر القصد الجنائي .

( جلسة ١٩٥٠/١/٩ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١١ ق )

## الفصل الخامس

### تصويب الاحكام

٦٤٠ - استناد الحكم بالادانة الى اجماع أقوال الشهود - قصور متى كان ملف الدعوى لا يفيد هذا الإجماع .

✽ اذا كانت المحكمة حين ادانت المتهم في جريمة السب العلني قد استندت في اثبات ذلك الى اجماع أقوال الشهود في محضر البوليس علي حصول السب من المتهم علنا في الطريق ، ولم تبين في حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم ، وكان الثابت في ملف الدعوى لا يفيد هذا الإجماع الذى أسست عليه المحكمة قضاءها وأشارت اليه في الاسباب فحكمها يكون فضلا عن قصوره قد استند الى دليل لا وجود له وذلك يعيبه ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ طين رقم ٦٨ سنة ٢٠ ق )

٦٤١ - دفع المتهم في دعوى القذف أو السب المباشرة بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل - اغفال المحكمة الرد عليه - صدور حكمها معيباً .

✽ متى كانت واقعة دعوى الجنحة المباشرة - سواء نظر اليها على انها قذف أو سب وقعا في علانية - تندرج تحت الجرائم المنصوص عنها في المادة ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذى تمسك به المتهم صراحة هو من الفروع القانونية الجوهرية التى يكون الفصل فيها لازماً للفصل فى الموضوع ذاته ، اذ يبنى فيما لو صح - انقضاء الدعوى الجنائية ، بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فاذا اغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .

( الطين رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ٤٢٥ )

## ٦٤٢ - سب - علانية - حكم - تسببيه - تسبیب غیر معيب \*

✳ متى كان الحكم قد اثبت أن الطاعن سب المدعية بالحق المدنى فى الطريق العام - وهو مكان عمومى بطبيعته - مما يتوافر به ركن العلانية قانوناً • فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور يكون على غير أساس •  
( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٤ ق • جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ س ٢٢ ص ٦٢٢ )

## ٦٤٣ - سب علانية - حكم - تسببيه - تسبیب غیر معيب \*

✳ المرجع فى تعرف حقيقة الفاظ السب هو بما يطمئن اليه القاضى من تحصيله للفهم الواقع فى الدعوى ، ولا رقابة عليه فى ذلك لحكمة النقص •  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن الطاعن سب المدعية بالحق المدنى علناً وتضمن سبه طعنات فى عرضها وخدشاً لسمعتها مما ينطبق عليه حكم المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات فإن الحكم اذ عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة فى هذه المادة يكون صحيحاً •  
( الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ ق • جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ س ٢٢ ص ٦٢٢ )

## ٦٤٤ - ركن العلانية فى جريمة القذف فى حق الموظف العام - متى

يتوافر ؟ مثال لتسبیب غیر معيب \*

✳ من المقرر أن الحرائض التى تقدم الى جهات الحكومة بالطعن فى حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلاً تتوافر بتداولها العلانية لوقوع الاذاعة فعلاً يتداولها بين أيدٍ مختلفة ولا يغير من ذلك قول الطاعنين أن الجهة التى تقدموا لها بالشكوى تعمس فى سريّة واذن فمضى كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعنين اعترفوا بالتحقيقات بتقديم العديد من الشكاوى والمذكرات فى حق المظعون ضده فقد توافر لجريسة القذف ركن العلانية على ما هو معترف به فى القانون ومن ثم يكون ماينحاه الطاعنون على الحكم فى هذا الشأن غير سديد •

( الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق • جلسة ٧/٤/١٩٦٩ س ٢٢ ص ٤٥٨ )

٦٤٥ - عقوبة جريمة القذف - الإعفاء منها - حكم مسيب تسيبيا

معييا \*

✽ الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام ، يعد دفعا جوهريا ، لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى ، لأن القاذف في حق الموظفين العموميين يعفي من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية ، بأن كان يعتقد صحة الإسناد وأنه يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والاحقاد الشخصية . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقطن إلى هذا الدفع ولا إلى ما قدمه الطاعن من أدلة عليه ، فلم يعم بتحقيقه أو الرد بما يسوغ الأخذ به أو أطراحه أو اثبات سوء النية ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان والاخلال بحق الدفاع بما يجب نقضه \*

( الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ من ٢١ من ٣٧٣ )

٦٤٦ - متى كان الثابت أن إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى

المباشرة لم يتم إلا بعد انقضاء مدة السقوط بالمادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجريمة السب فإن الدعوى المدنية التابعة لها تكون غير مقبولة أيضا \*

✽ متى كان الثابت أن إعلان المدعى - المطعون ضده - بصحيفة الدعوى المباشرة لم يتم إلا بعد انقضاء مدة السقوط المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجريمة السب موضوع المحاكمة التي تشملها تلك المادة ، فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة وبالتالي أيضا الدعوى المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرب الذي يدعى الطاعن أنه لحقه من الجريمة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى المدنية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون \*

( الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ من ٢٢ من ٢٧١ )

٦٤٧ - اقتصار الحكم - في بيان الفاظ السب والقذف - على الاحالة الى ما ورد يعريضة المدعى المدني - دون بيان الوقائع التي اعتبرها قذفاً او العبارات التي عدّها سباً - قصور .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة على ما ورد في عريضة المدعى المدني دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذفاً او العبارات التي عدّها سباً ، فإنه يكون قاصراً .

( الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ من ٢٣ ص ٦٠٠ )

٦٤٨ - حكم الإدانة - في جريمة السب العلني - وجوب اشماله بذاته على بيان الفاظ السب التي بنى قضاءه عليها - علة ذلك - اغفال ايرادها - قصور - احالة الحكم في هذا الشأن الى ما ورد بمحضر شكوى ادارية - لا تفني .

✽ من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة في جريمة السب العلني يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ السب التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الفاظ السب وكان لا يفني عن هذا البيان الاحالة في شأنه الى ما ورد بمحضر الشكوى الادارية ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن بما يمييه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ٦٦٥ )

٦٤٩ - تعريف القذف المستوجب للعقاب - حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى - لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مباحيها واستظهار مرامي عباراتها لا تزال صحيح حكم القانون - مثال لقذف قاض بالاشتغال بالتجارة .

✽ الاصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن اسناد فعل يمد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتجاز المسند اليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ومحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج

القانونية لبحث الواقعة محلل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون علي وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اورد ان الطاعن الاول نسب الى المدعى بالحقوق المدنية في المذكرة المقدمة منه انه طابت نفسه لاخذ مال الغير وانه ليس له ان يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من الخضوم وانه ليس قاضيا فحسب بل شريك في جراج للسيارات وانه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة وهي عبارات تنطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني وتدعو الى احتقاره بين مخالفيه ومن يعارضهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كسما هي معرفة في القانون . ومن ثم فان منعى الطاعن بخطا الحكم في تطبيق القانون بمقولة ان القاذون لا يؤثم جمع القاضى بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة ، وان ذلك وان كان يشكل مخالفة مهنية تستوجب المؤاخذة التأديبية ، الا انهسا لا تكون اية جريمة ولا تقوم بها جريمة القذف ، غير صحيح في القانون .

( لطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٢ ص ٩٩٥ )

٦٥٠ - النعي على الحكم بالتناقض فيما ورد من ان الطاعن الاول هو الاصيل في الدعوى المدنية واهلي محاميه الطاعن الثاني المعلومات المتضمنة عبارات القذف وعودته للقول بان الموكل لا يكتب المذكرات لمحاميه انما يمدده بالمعلومات - مردود بان مفهوم العبارات واحد وهو ان الطاعن الاول هو الذى زود الطاعن الثاني بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف .

✽ اذا كان النعي على الحكم بالتناقض لمسا اوردته من ان الطاعن الاول هو الاصيل في الدعوى المدنية وانه قام باملاء محاميه الطاعن الثاني المعلومات التي تضمنت عبارات القذف وعودة الحكم في مكان اخذ الى القول بان الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته ، الا انه يمدده بالمعلومات ، فان هذا النعي مردود بان مفهوم العبارات واحد وهو ان الطاعن الاول هو الذى زود الطاعن الثاني بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف ، وقد اورد الحكم من القرائن ما يؤيد ذلك مما تكون معه دعوى التناقض غير مقبولة وتندفع عن الحكم ايضا - بعد وضوح مراده من كلمة الاملاء - قاله الخطا في الاستناد .

( لطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٢ ص ٩٩٥ )

٦٥١ - مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع - خلو الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكورة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتي يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع - قصور - يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون - يوجب النقض والاحالة \*

\* لما كان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم الطاعن بشأنها المذكورة التي اشتملت على عبارات السب ومدى اتصال هذه العبارات بالنزاع القائم والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ، حتي يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة

( الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ من ٢٣ تم ١٠٧٤ )

٦٥٢ - الطريق العام - مكان عمومي بطبيعته - اثبات الحكم وقوع السب في الطريق العام يتوافر به ركن العلانية \*

\* متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى أن الطاعنة اعتدت على المجنى عليه بالسب العلني أمام المارة في الطريق العام بتوجيه العبارات التي أوردها الحكم بما مقتضاه أن السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا ، فإن نعي الطاعنة على الحكم بالقصور يكون غير صحيح

( الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ من ٢٥ تم ١٩٧٢ )

٦٥٣ - السب غير العلني - شرط العقاب عليه ؟ المادة ٣٩٤ عقوبات -

مثال \*

\* يشترط للعقاب على السب المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من



قانون العقوبات أن يكون مرتكب السب قد ابتدر المجنى عليه بالسب أي  
 ألا يكون قد الجيء إلى السب رداً على سب موجه إليه ، مما يعتبر معه  
 الاستفزاز عذراً مبرراً للسب في هذه الحالة . ولما كان يبين من الاطلاع  
 على المفردات المضمومة أن ما ورد في الرسالة موضوع الاتهام لم يخرج  
 عما يقتضيه المقام ويتلزم مع حق الطعون ضده - بوصفه نائباً لرئيس  
 الجهة الدينية والمنوط به الرد على ما يوجه إليها - في الرد على ماتضمنته  
 رسالة كانت قد صدرت من الطاعن وموجهة إلى أشخاص معينين هم  
 بذواتهم الذين وجهت إليهم الرسالة موضوع الاتهام وتتضمن عبارات فيها  
 تهجم على رئيس تلك الجهة الدينية وينسب إليه فيها ارتكاب أفعال وتصرفات  
 تسيء إلى الجهة المذكورة ويدعو فيها إلى اتخاذ إجراءات معينة في هذا  
 الصدد ، وكان الحكم لم يخطئ في فهم مدلول عبارات الرسالة الأخيرة  
 والتزم التطبيق القانوني الصحيح كما صار اثباتها في الحكم وقد خلا من  
 التناقض الذي يعيبه ، فإن النعى يكون علي غير أساس .

( الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق . ٠ جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ ص ٢٥ من ٢٤٨ )

٦٥٤ - كفاية الشك في ثبوت التهمة ، سنداً البراءة ، متى أحاطت  
 المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة - القضاء بالبراءة عن تهمة بلاغ  
 كاذب وقذف وسب - دون إيراد الحكم مؤدى لقرارين متضمنين اعترافاً  
 من المتهمين بكذب ما أبلغا به ضد الطاعن وقول المتهم أنها لا تعلمن إلى  
 صحتها دون بيان العلة رغم عدم انكارهما - قصور .

\* لما كان الحكم المطعون فيه وهو في معرض تقرير البراءة من تهم  
 البلاغ الكاذب - والقذف والسب لم يشر للقرارين محل الطعن سوى بقوله -  
 ولا تعلمن المحكمة إلى صحة الاقرارين المنسوبين لهما والقادمين من  
 المدعى - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لحكمة الموضوع أن  
 تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية  
 أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها  
 محصت الدعوى وأحاطت بظروفها بإدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن  
 بصر وبصيرة وازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها  
 الريبة في صحة عناصر الاثبات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى  
 الإقرارين المتضمنين اعترافاً من المدعى عليهما بكذب ما أبلغا به ضد  
 الطاعن - ولم يبين علة عدم اطمئنان المحكمة إلى صحتها رغم عدم انكار  
 الملعون ضدهم لهما طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يكتفي غير ظاهر من

الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد عن الاقرارين كانت ملزمة بهذا الدليل المأما شاملا يهيء لها أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على انها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مصوباً بالقصور .

( الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ من ٢٧ ص ٢٧٦ )

### ٦٥٥ - قذف وسب - أركان الجريمة - متى يكون سلم المنزل مكاناً عاماً ؟

\* لما كانت العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في مدوناته على على القول بأن السب حصل في سلم المنزل وقد أثبتته الضابط في المحضر دون أن يبين أنه قد حصل الجهر به بصوت يقرع الصنع وكان سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الفرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً ، وهو لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع من الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهم على كثرة عددهم لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذا لم يستظهر العناصر التي تجعل من سلم المنزل مكاناً عاماً على الصورة المتقدمة ، ولا يبين منه كيف تحقق من توافر ركن العلانية في واقعة الدعوى بحصول السب في هذا المكان ، لانه يكون قاصراً قصوراً يمييه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ من ٢٨ ص ٣٠٧ )

### ٦٥٦ - سب وقذف - حكم براءة - تسبیب سائق

\* لما كانت المحكمة قد حملت قضاءها بالبراءة على ما استقر في وجدانها اخذاً بدفاع المظنون ضده في أنه لم يتدخل في تحرير الانذار ، ولم يوقع عليه وأنه عهد الي محاميه بالسرد عليه الذي تولى امره وتحريره وهو تسبیب سائق وكاف في نفى مسئولية المظنون ضده فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبیب لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٤ من ٢٨ ص ٤٦٠ )

٦٥٧ - سب وقذف - عقوبة مبررة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع -  
ملا يوفره \*

✽ لما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من طلب تطبيق المادتين ١٨٥ ، ٢٠٦ عقوبات نقلا عن عريضة الدعوى له أصله الصحيح فيها ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع - بقالة تعديل مسادة الاتهام بإضافة المادة ١٨٥ عقوبات دون تنبيه للطاعن أو المدافع عنه - يكون غير صحيح - ومع ذلك فإنه يفرض حصول هذا التعديل في الحكم الابتدائي فإن ذلك لا يعيب الحكم المطعون فيه ما دام الطاعن قد علم بحصوله وكان يتعين عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، ولما كانت العقوبة التي أعلها الحكم المطعون فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة سب شخص مكلف بقدمة عامة وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن والذي يتعين ادانته به عملا بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة إلى نقض الحكم المطعون فيه - فإنه لا جدوى للطاعن فيما ينمى على الحكم من وصف واقعة الدعوى المطروحة بأنها قذف \*

( لطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ س ٨٨ ص ٧٨٦ )

٦٥٨ - جريمة السب - إذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال مدة الثلاثة شهور إلى النيابة أو أحد مأموري الضبط وتراخي في تحقيقها فله في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الاستئناف المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديم الشكوى في مهلة الثلاثة شهور المنصوص عليها في القانون \*

✽ من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - ومن بينها جريمة السب المقامة عنهما الدعوى المطروحة - هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق الدعي بالحقوق المدنية أو من يتوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعي المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكبها فإذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدم بيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخي تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد

فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن يلجأ الي طريق الادعاء المباشر لانه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلا عن انه لا يصح أن يتحمل مغبة افعال جهة التحقيق أو تباطؤها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها ضد الطاعنين الى قسم شرطة النزهة بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٢ وهو يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم أحيلت الأوراق الي النيابة العامة التي تولت التحقيق مقتصرة في ذلك على واقعتى السرقة والاتلاف وملققة عن واقعة السب التي تضمنتها الشكوى أيضا وانتهت بقرارها الصادر في ١٢/٨/١٩٧٣ الى قيد تهمة السرقة والاتلاف ضد مجهول والتقرير بعدم وجو وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، وقد اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها الماثلة بالطريق المباشر بصحيفة اعلنت قانونا للطاعنين في ٢١/٣/١٩٧٣ . لما كان ذلك ، فان قيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها في الميعاد القانوني قد حال دون سقوط حقها في اقامة دعواها المباشرة ويكون معنى الطاعنين في هذا الصدد غير سيديد ولا على المحكمة أن هي التفتت عن هذا الدفاع القانوني ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/٢١ س ٣٠ ص ١٣٠ )

## الفصل السادس

### مسائل متنوعة

٦٥٩ - عدم اعتبار الاستفزاز عذرا معليا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا في مخالفة السب غير العلني \*

✳ من ثبتت عليه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٧ ع لا يخليه العقاب عليها أنه كان في حالة دفع اعتداء وقع عليه ، لأن عبارة هذه المادة عامة تشمل كل اهانة بالإشارة أو القول بلا فرق بين أن تكون حصلت ابتداء من المعتدى أو حصلت ردا لاهانة وقعت عليه . والجريمة الوحيدة التي نص القانون على أن العقاب عليها يستحق إذا وقعت ابتداء ولا يستحق إذا وقعت دفاعا عن اعتداء هي جريمة مخالفة السب غير العلني المبينة في المادة ٣٤٧ ع ، فإن مفهوم نصها أن من وقع منه السب غير العلني دفعها عن سب وقع عليه لا عقاب عليه . أما المادة ١١٧ فإذا لم ينص المشرع فيها على ما يفهم منه ذلك فيجب تطبيقها بحسب عمر نصها .

( جلسة ١٩٢٢/٣/٢٨ طعن رقم ١٥٨٦ سنة ٢٠٢ )

٦٦٠ - عدم اعتبار الاستفزاز عذرا معليا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا في مخالفة السب غير العلني \*

✳ أن جريمة القذف والسب العلني لا يتأثر قيامهما قانونا باعتذار الجاني بأنه إنما دفع إلى ما وقع منه يعامل من عوامل الاستفزاز حسبدر من المجنى عليه أو غيره لأن في نص القانون على اعتبار ذلك عذرا مانه من العقاب في مخالفة السب غير العلني المنطبق على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، مع عدم إيراد هذا النص في جنتحتي القذف والسب العلني ما يدل على أنه لم ير الاعتداء فيهما بهذا العذر .

( جلسة ١٩٣٠/١٠/٣٠ طعن رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٣٠ )

٦٦١ - تتنازل المجنى عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في حقوقه المدنية فقط \*

✽ ان تنازل المجنى عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في حقوقه المدنية ولا يتعدى الى الدعوى العمومية التي ترفع باسم الجساسة عن الضرر الذي يصيبها من الجريمة - وما دام القانون لا يشترط في رفع الدعوى العمومية في الد - والقذف رأى المجنى عليه فيما فعل ذلك - استثناء من القاعدة - في بعض الجرائم لاعتبارات خاصة بهما فلا يصح القول ان المجنى عليه عن دعواه في هاتين الجريمتين تنقضي به الدعوى العمومية

( جلسة ١٦/٤/١٩٤٢ طين رتم ٩٢٥ سنة ١٣ ق )

٦٦٢ - عدم اعتبار الاستنزاف عذرا مطلقا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا في مخالفة السب غير العلني \*

✽ ان القانون لا يعد الاستنزاف عذرا مطلقا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا أن تكون الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر ركن العلانية \*

( جلسة ١٩/٤/١٩٤٢ طين رتم ١٠٤٦ سنة ١٣ ق )

٦٦٣ - عدم اعتبار الاستنزاف عذرا مطلقا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا في مخالفة السب غير العلني \*

✽ ما دام الاتهم قد أدين في جريمة السب العلني المعاقب عليها بالمادتين ٢٠٦ و ١٧١ عقوبات فلا يكون له وجه في الدفع بأن المجنى عليه هو الذي ابتدره بالسب ان هذا الدفع لا يكون له محل إلا اذا كانت الجريمة التي أدين فيها هي جريمة السب غير العلني المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ عقوبات \*

( جلسة ٢/٤/١٩٤٥ طين رتم ٦٩٣ سنة ١٥ ق )

٦٦٤ - الحكم الابتدائي القاضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض لعدم كفاية الدلائل لا يصح أن يكون ملزماً للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها .

✽ اذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة ضد المتهم لقتله اياه علناً طالباً عقابه على ذلك والحكم عليه بتعويض ، ثم قضت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض ، فاستأنف المدعى ولم تستأنف النيابة ، فايد الحكم استئنافية ، فطعن بطريق النقض فنقض الحكم ، ثم اعيدت المحكمة فقضى على المتهم بالتعويض عملاً بالمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني فلا يصح من المتهم أن ينهى على المحكمة أنها فى حكمها قد تعرضت لاثبات واقعة القذف ، ولا أنها اقامت التعويض على المادتين المذكورتين ، وذلك (أولاً) لأن المحكمة لها ، بل عليها ، أن تتعرض الى اثبات تلك الواقعة ما دامت تفصل فى طلب التعويض عن الضرر المدعى حصوله منها ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم إمكان الحكم ، لاي سبب من الاسباب ، بالعقوبة على المتهم ، ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معاً أمام المحكمة الجنائية ، وما دام المدعى بالحق المدني قد استمر فى السير فى دعواه المدنية ، مما لا يصح معه القول بأن الحكم فى الدعوى الجنائية ، بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية ، قد حاز قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة اليه . (وثانياً) لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدنى ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

( جلسة ١٦/٤/١٩٤٥ طعن رقم ٦١٠ لسنة ١٤ ق٢ )

٦٦٥ - جريمة القذف - استخلاص قاضى الموضوع لوقائع القذف - رقابة محكمة النقض .

✽ الاصل أن القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يربطه من النتائج القانونية ببحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لاتزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٣٦ ق٠ جلسة ١٦/١/١٩٦٢ س ١٣ ص ٤٧ )

٦٦١ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في  
الفترة المحددة طبقاً للمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم  
المبينة بها - مثال \*

✽ اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في  
الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم  
المبينة بها - ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد على حرية  
النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعي بالحقوق  
المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة  
في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى  
المباشرة \*

( لطن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢١ ص ١٦ ص ٦١١ )

٦٦٧ - المرجع في تعريف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة .  
✽ الأصل أن المرجع قد تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو  
الإهانة هو بما يطمئن اليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى  
ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني  
على الواقعة \*

( لطن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/٢ ص ١٦ ص ٧٨٧ )

٦٦٨ - ثبوت المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لا تقتضي تبرئته من  
جريمة القذف لاختلاف أركان كل من الجريمتين \*

✽ إذا كان ما أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة  
القذف كما هي معرفة في القانون فإنه لا محل لما يشيره المتهم بشأن ادانته  
عنها على الرغم من تبرئته من جريمة البلاغ الكاذب لاختلاف أركان كل من  
الجريمتين \*

( لطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ص ١٩ ص ٢١٥ )



٦٦٩ - متى تعتبر المجني عليها في جريمة القذف عالة بها ويمرتكها ؟

\* إذا كان البين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن - أن المحضر رقم ١٤٦٢ سنة ١٩٦٢ ادارى بندر النيا قد أرفقت به شكاويان من المتهم في حق المجنى عليهما أحدهما بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨ والثانية في ١٩٦٢/٧/١٦ وقدمتا لأمور بندر النيا ولأمور مركز أبي قرقاص على التوالي وقد سئلت المجنى عليها في الشكاوي الأولى بتاريخ ١٩٦٢/٥/١ وأمرت النيابة بحفظها ادارياً في ١٩٦٢/٥/٢٢ وأما الشكاوي الثانية المؤرخة ١٩٦٢/٧/١٦ فأرفقت دون أي إجراء فيها وقد حوت الوقائع التي أوردتها الحكم الابتدائي وهو في صدد بيانه لواقعة الدعوى التي دين الطاعن عن وقائع القذف التي تضمنتها ، وكانت الدعوى الباشرة التي أقامتها المدعية بالحق المدني التي أعلنت في ٢٩ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ وإن كانت تعد غير مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكاوي الأولى المؤرخة ١٩٦٢/٤/٢٨ لمضى ثلاثة أشهر على تاريخ علم المجنى عليهما بالجريمة ويمرتكها ، إلا أنها تعتبر مقبولة بالنسبة لما تضمنته الشكاوي الثانية المؤرخة ١٩٦٢/٧/١٦ من وقائع القذف التي لم تسأل فيها المجنى عليها بل أرفقت بالشكاوي الأولى بعد حفظها ، ذلك بأن علم المجنى عليها بجريمة القذف الواقعة عليها في هذه الشكاوي ويمرتكها لا يقوم في حقتها إلا من تاريخ افتتاح صحيفة الدعوى ، فإن قضاء الحكم يكون محمولا على وقائع القذف التي تضمنتها الشكاوي الثانية ويكون ما يثيره المتهم من أن الدعوى غير مقبولة لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليهما بالجريمة ويمرتكها على غير سند من القانون .

( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ص ٢١٥ ، ٢١٦ )

٦٧٠ - شرط عدم العقاب على القذف الموجه إلى الموقوف العام ؟ عدم

جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض .

\* يشترط القانون لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموقوف العمومي أو من في حكمه إثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها وأنه إذا كان القاذف قد أقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا ، فهذا ما لا يجيزه القانون . ومتى كان ما يثيره الطاعنون من أنهم أثبتوا صحة ما قذفوا به الطاعن ضده بما هو مستفاد من صدور قرارات بعزله من الاتحاد الاشتراكي العربي ومن مجلس المحافظة ، ومن الجمعية التعاونية ، ومن تقديم الطاعن ضده للمحاكمة بجريمة حيازة

أطيان زراعية تزيد عن القدر المسموح به قانوناً ، مردوداً بأن الفصل في ذلك من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه ، وقد خلص الحكم المطعون فيه الى أن التحقيقات قد أثبتت عجزهم عن إثبات صحة وقائع القذف ودلل على ذلك تدليلاً سائفاً وسليماً ، فإن دعوى الطاعنين في هذا الشأن لا تعدو أن تكون جسدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة لادلة الدعوى مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( لطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٧ ص ٢٠ ص ٤٥٨ )

٦٧١ - تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجسرد الى قذف يتضمن طعنًا في العرض في مواجهة المتهمة والقضاء في الدعوى على هذا الأساس .

✽ متى كان الثابت أن الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من قذف مجرد الى قذف يتضمن طعنًا في العرض بالتطبيق للمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات كان على علم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائي منسباً على هذا التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ، طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجرئ تعديل في التهمة ، هذا فضلاً عن أن الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض .

( لطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ص ٢١ ص ١٠٠٥ )

٦٧٢ - الحكم الصادر بعقوبة أو تعويض عن جريمة القذف أو السب - وجوب اشتماله بذاته على بيان الفاظ القذف أو السب - علة ذلك ؟

✽ من المقرر أن الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل أبداً على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف والالفاظ محل السب لتبين مناسبتها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

( لطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣ ص ٢٣ ص ٦٠٠ )

٦٧٢ .. تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة - عرجع الإده  
 يد إلى ما يضمنن إليه قاضي الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليه - مادام  
 لم يخلط به في التطبيق القانوني على الواقعة \*

✽ الاجل أن المراجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يضمنن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ،  
 ولا رقابة عليه في ذلك بحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني  
 على الواقعة ، وإلا كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى بقوله أنها « تخلص  
 فيما أبلغ به رفرود الجنس ، عليه من أنه أثناء قيامه بعملية مراجعة حسابات  
 رسمية بنى عياضر الثمارية حضر المتهم وطلب منه صرف مستلزمات  
 زراعية ، فلما عثا عليه ببعض البيانات والأوراق اللازمة اعتدى عليه بالقول  
 بمبارات ( أنت ههناك أيا علمان تطلب هذه الأشياء أو لاصفي اليك ) » ،  
 وكانت محكمة الموضوع قد اطمانت في فهم سائغ لواقعة الدعوى الي أن  
 الفاظ التي وجهها الطاعن إلى المجنى عليه تنطوي على معنى الإهانة في  
 الظروف والملايسات التي امتثلتها في حكمها ، وهو ما لم يخطئ في  
 تقديره ، فلا وجه لما ينفاه الطاعن في هذا الخصوص \*

( الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/١٣ من ٢٣ إلى ١٩٩٤ )

٦٧٤ - جريمة القذف - عقوبتها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة  
 التي لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تجسأوز مائتي جنيه - أو احدهما -  
 المادة ٣٠٣ عقوبات \*

✽ متى كان الحكم الابتدائي قد خلص إلى ادانة المتهم ( المظنون  
 ضده ) بجريمتي القذف والسب وقضى بتقريبه عشرين جنيتها ، وكان الحكم  
 الاستئنائي - على الرغم من أخذه بأسباب الحكم الابتدائي واستناده إليها  
 في قضائه - قد انتهى إلى تعديل العقوبة أدقضى بها ، بتقريب المظنون ضده  
 جنيتين فقط ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة القذف التي دين المظنون ضده  
 بها هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيتها  
 ولا تزيد على مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، إذ كانت عقوبة هذا  
 الجريمة هي العقوبة واجبة التطبيق عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات  
 باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف  
 القانون بنزوله بالعقوبة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، مناً يقتضي  
 نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف \*

( الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١ من ٢٤ إلى ٢٦ )

## ٦٧٥ - المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف .

\* من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، الا ان حد ذلك لا يخطيء في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الالفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحري مطابقة الالفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون ، سبا أو قذفا أو عيبا أو اهانة أو غير ذلك ، هو من التكييف القانوني الذى يخضع لرقابة محكمة النقض وأنها هى الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذى يتأدى اليه الحكم من مقدماته المسلمة .

( لطن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٣٦ ص ١٧٥ )

## ٦٧٦ - قذف - جريمة - دعوى - قبولها .

\* مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية أن مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها بالنسبة للمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات إنما تبسنا من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب تلك المدة من تاريخ حفظ الشكوى المقدمة من الطاعنين ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة القذف علي هذا الاساس وقضى بقبولها ورتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فانه يكون قد جانب صحيح القانون .

( لطن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ ص ٣٦ ص ١٧٩ )

## ٦٧٧ - سب وقذف - دعوى مدنية - نقض .

\* متى كان الحكم المطعون فيه الذى دان المتهم بأورد أن المدعى بالحق المدني الذى رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمة السب والقذف قد تصالح مع المتهم ، ولم يبين فعوى الصلح ، وهل تضمن التنازل عن اتهام المدمم أم لا ، نقضت على الادعاء بالحق المدني قبله ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاجالة .

( لطن رقم ٩٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ص ٢٦ ص ٢٠٥ )

٦٧٨ - بدء سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ إجراءات -  
من يوم علم المجنى عليه يقينا بالجريمة ومركبها - لا عبء بعلم وكيله في  
هذا الصدد .

✽ أن الدفع يسقط حق المدعى بالحق المدني في تحريك الدعوى  
الجنائية عن جريمة السب لمضي ثلاث اشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة .  
قبل رفع الدعوى بها مردود بدوره ، بأن علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها  
الذى يبدا منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التي نصت عليها المادة ٢/٣  
من قانون الإجراءات الجنائية - والتي يترتب علي مضيقها عدم قبول  
الشكوى - بعبء أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد  
في حق المجنى عليه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني .  
وإن كان المدعى بالحق المدني قد قرر في صحيفة دعواه أنه ما علم بواقعة  
السب الا في يوم تقديمه لصحيفة دعواه المباشرة لقلم الكتساب في ٦ من  
أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، وكان ماذهب اليه المستأنف من أنه سلم صورة المذكرة -  
التي تضمنت عبارات السب - الي المدعى بالحق المدني في ٢٥ يونيو  
سنة ١٩٦٩ جاء قول مرسلا ، وكان لا دليل في الاوراق على أن المدعى  
بالحق المدني قد علم بالجريمة وبمركبها علما يقينيا في تاريخ معين سابق  
على يوم تقديمه لصحيفة دعواه في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ المعلنة للمتهم  
في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، وكان لا وجه لترتيب علم المدعى بالحق  
المدني على علم وكيله لأنه لترتيب حكمي يقوم على الافتراض ، فان ما يثيره  
المستأنف في هذا الشأن يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ ص ٢٧ ص ٣٦٩ )

٦٧٩ - سب واقف - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون - ارتباط -  
ما ليس كذلك .

✽ ادانة الطاعن بالجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٨٥ ، ٣٠٦  
من قانون العقوبات ، لا محل معه لاعمال موجب الاباحية المقرر بالفقرة  
الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات ذلك ان محل تطبيقه طبقا للمادة ١٨٥ عقوبات  
أن يوجد ارتباط بين السب وجريمة فذف ارتكبها ذات المتهم ضد نفس من  
وقعت عليه جريمة السب وهو مالم يتحقق في صورة الدعوى المطروحة .

( الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ ص ٢٨ ص ٧٨٦ )

## ٦٨٠ - الاثبات في المواد الجنائية - جريمة السب والذف \*

\* من المقرر أن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح اليه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، لما كان ذلك وكان اثبات السب ليس له طريق خاص والعبرة فيه بما تطمئن اليه المحكمة من الادلة السائفة ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما جاء علي لسان المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه في شأن تحديد الفاظ السب فلا تجوز معادلتها أو مصادرتها أمام محكمة النقض .

( لطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٢٠ س ٢٨ ص ٧٨٦ )

## سبق الإصرار

٦٨١ - أثبات توفره يفيد استبعاد قيام حالة الدفاع الشرعى .

\* متى أثبت الحكم توفّر سبق الإصرار كان معنى ذلك أن المحكمة استبعدت ما دفع به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس .  
( جلسة ١٦/١١/١٩٣١ طن رقم ٢٧ سنة ٢ ق )

٦٨٢ - توفّر سبق الإصرار فى حق المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة مع المصرين عليها .

\* مجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لانفاة الاتفاق غير ما بينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

( جلسة ١٦/١١/١٩٣١ طن رقم ٣٧ سنة ٢ ق )

٦٨٣ - سبق الإصرار من الظروف المشددة ولو لم يقتصرن بظروف التريص .

\* ثبوت سبق الإصرار كاف وحده لتطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات ، بغير حاجة الى اقترانه بظرف التريص ، فاذا كان الحكم الذى طبق هذه المادة ، به ما يفيد ثبوت سبق الإصرار فليس مما يطعن عليه أن يكون ذكر عبارة عن ظرف التريص لا سند لها فيه .

( جلسة ١٤/١١/١٩٣٢ طن رقم ١٠ سنة ٣ ق )

٦٨٤ - شرط توافر سبق الإصرار .

\* ان ظرف سبق الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجانى من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقسم عليه . فمن أودى

وامتيج ظلماً وطنياناً وأزعج من توقع تجديد ايقاع الاذى به فأتجهت نفسه الى قتل معذبه ، فهو فيمّا اتجه اليه من هذا الغرض الاجرامي الذي يتخيله قاطعاً لشقاقه يكون ثائراً مندفعاً لا سبيل له الى التصبر والنزوى والانتاة ، فلا يعتبر ظرف سبق الاصرار متوفراً لديه اذا عو قارف القتل الذي اتجهت اليه ارادته .

( جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طعن رقم ٢١٢١ سنة ٢ ق )

#### ٦٨٥ - لا عبرة بالآلة التي يستعملها المتهم في توفر سبق الاصرار .

\* يكفي أن تبين المحكمة في معرض الكلام على سبق الاصرار البواعث التي اجتمعت لدى القاتل فبقعته الى التصميم على جريمة القتل وأنه ارتكب هذه الجريمة فعلاً تنفيذاً لهذا التصميم . وسواء بعد ذلك اكانت الآلة التي استعملها هي سكيناً كما وصفها الحكم أم كانت «مطواة» كما يصفها القاتل ، فان كلنا الآلتين آلة قتل . وسواء اكان القاتل معتاداً على حمل هذه الآلة أم لم يكن معتاداً ، فلا أهمية لذلك مادام انه على كل حال قد فكر في استعمالها للقتل وأعدّها له .

( جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طعن رقم ٥٥٥ سنة ٣ ق )

#### ٦٨٦ - سبق الاصرار من الظروف المشددة ولو لم يقترن بظروف

التريس .

\* سبق الاصرار من الظروف المشددة التي لقاضى الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل . ومتى قرر ان هذا الظرف متوافر للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه الا اذا كانت القديمات التي اثبتتها الحكم لا تؤدي منطقياً الى النتيجة التي وصل اليها . وللمحكمة أن تستنتج سبق الاصرار من اختفاء المتهمين في الجهتين المجاورتين لجانبى الطريق الذى كان المجنى عليه سائراً فيه عند عرذته من محل عمله ومفاجاته باطلاق الاعيرة عليه عند اقترابه من مكمنهم ومن وجود الباعث على الانتقام وهو كيت وكيت .

( جلسة ١٩٣٤/٢/١٩ طعن رقم ١٠٦١ سنة ٤ ق )



## ٦٨٧ - استنتاج ظرف سبق الاصرار موضوعي \*

\* استنتاج ظرف سبق الاصرار من الوقائع المعروضة امر موضوعي من شأن محكمة الموضوع وحدها ولا رقابة عليها في ذلك لحكمة النقض مادامت الادلة والقرائن التي استندت هي اليها تنتج عقلا ما استخلصته منها \*

( جلسة ١٩٣٤/٥/٢٢ طعن رقم ١٠٠٥ سنة ٤ ق )

## ٦٨٨ - توفره في حق المتهم ولو كان الفعل الذي اصر على ارتكابه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره \*

\* ان المتفق عليه ان القتل يعتبر مقترنا بسبق الاصرار ولو اصاب القاتل شخصا غير الذي صمم على قتله لان ظرف سبق الاصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملزمة له سواء اصاب الشخص الذي اصر على قتله ام اخطا واصاب الجاني غيره \*

( جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢ طعن رقم ١٦١٠ سنة ١٢ ق )

## ٦٨٩ - استنتاج ظرف سبق الاصرار موضوعي \*

\* مادامت محكمة الموضوع قد اقتنعت بتوافر سبق الاصرار واثبتت ذلك في حكمها بمباراة جلية ومعقولة فانها تكون قد فصلت بذلك في مسألة موضوعية ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها \*

( جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢ طعن رقم ١٦١٠ سنة ٤ ق )

## ٦٩٠ - شرط توافر سبق الاصرار \*

\* ان سبق الاصرار يستلزم بطبيعته ان يكون الجاني قد فكر حيا اعتزمه وتدبر عواقبه وهو هادئ البال ، فاذا كان لم يتيسر له التدبر والتفكير ، وارتكب جريمته وهو تحت تأثير عامل من الغضب والهياج ، فلا يكون سبق الاصرار متوافرا \*

( جلسة ١٩٣٧/٦/٢١ طعن رقم ١٣٦١ سنة ٧ ق )

## ٦٩١ - سبق الإصرار - حكم - تسبيبه - تناقضه .

... \* إذا أثبت الحكم توافر ظرف سبق الإصرار اعتماداً على أن المتهمين أرادوا أن يثاروا من المجنى عليه لاعتقادهم أنه قتل قريباً لهم ، ومن ذلك أخذهم بالرافة اعتماداً على ما قاله من أن الثأر متبادل بين الطرفين ، كما أثبت في الوقت نفسه أن المجنى عليه هو السدى ابتدر المتهمين بالضرب ، وأنهم لم يضربوه إلا بعد أن ضربهم ، ولم يذكر السبب الذي دعا المجنى عليه إلى ضرب المتهمين الأمر الذي قد ينصرف منه هذا السبب إلى أنه أراد هو الآخر أن يثار منهم فضربهم إذا أثبت الحكم كل ذلك كانت أسبابه متعادلة متناقضة تناقضاً يجعلها غير صالحة لأن تبني عليها التنازع القانونية التي توثبت عليها .

( جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٤ طن رقم ١٨٩٨ سنة ١٩٣٨ ق )

## ٦٩٢ - شرط توافر سبق الإصرار .

\* أن العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار ليست بمعنى الزمن لذاته بين التضميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير . فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً .

( جلسة ١٩٣٨/١٠/٣١ طن رقم ١٨٤٩ سنة ١٩٣٨ ق )

## ٦٩٣ - سبق الإصرار - توافره ولو كان معلقاً على حدوث امر أو

موقوفاً على شرط .

\* أن ظرف سبق الإصرار لا يتأثر توافره قانوناً بأن يكون الذي أوقع فعلاً كان معلقاً على حدوث امر أو موقوفاً على شرط .

( جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٣ طن رقم ١٠٩٦ سنة ١٩٣٩ ق )

## ٦٩٤ - شرط توافر سبق الإصرار .

\* أن سبق الإصرار يكون متوافراً قانوناً في حق المتهم إذا كان قد تروى في جريمته ثم أقدم على مقارفتها مهما كان الوقت الذي حصل فيه التروى . فإذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات

على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جمع عشيخته وأعداد عدته في سبيل مقارفتها ومن سيره مسافة كيلو مترين حتى وصل مكان الحادثة ، فلا تقبل من المحكوم عليه منازعة أمام محكمة النقض في شأن توافر هذا الظرف .

( جلسة ٢٨/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ٩٦٦ لسنة ١٠ ق )

٦٩٥ - توفر سبق الإصرار ولو كان معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً علي. شرط .

\* أن القانون في المادة ٢٠١ عقوبات يعد الجريمة واقعة بتسبب إصرار ولو كان ارتكابها موقوفاً على حدوث أمر أو معلقاً على شرط .  
وإن كان إصرار المتهم على استعمال القوة مع المجنى عليها إذا منعه عن إزالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ثم حضوره فعلاً إلى محل الحادثة ومعه السلاح - ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عنده كما عرفه القانون .

( جلسة ٢٨/٤/١٩٤١ طعن رقم ٧٧ لسنة ١١ ق )

٦٩٦ - توفر سبق الإصرار في حق المتهم ولو كان الفعل الذي أصر على ارتكابه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره .  
\* أن سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له ، فمتى قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على ارتكابها فيعتبر هذا الظرف متوافراً في حقه ولو كان الفعل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره .

( جلسة ١٨/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ١٢ ق )

٦٩٧ - شرط توافر سبق الإصرار .

\* إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند رؤيته المجني عليه ماراً بمنزله أخذ السكين وتمقيته إلى المكان الذي وقف فيه يتكلم ، وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين متراً ثم انقضض عليه يطعن بالسكين ، فإن

هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبير والتسوية فيما أقدم عليه .

( جلسة ١٩٤٢/١٢/١٤ طعن رقم ١٩١٨ صفة ١٢ ق )

#### ٦٩٨ - شرط توافر سبق الإصرار .

✳ الجانى الذى يقارن القتل مدفوعا بمامل الغضب والانفعال بعد مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبق إصرار بخلاف ما اذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب فإنه يعد مرتكباً لجريمة القتل عمداً مع سبق الإصرار .

( جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٥ طعن رقم ١٥٠٢ صفة ١٣ ق )

#### ٦٩٩ - صور لكفاية استظهار الحكم توافر سبق الإصرار .

✳ اذا استخلصت المحكمة قيام ظرف سبق الإصرار من الضميمة الثابتة بين المتهم والمجنى عليه ، ومن مجيء المتهم من بلدته الى مكان الحادث الذى يبعد عنها ثلاثين كيلو مترا ، ومن تربصه له بجوار الطريق الذى سيمر به حتى اذا ماراه انقض عليه وطمعته تلك الطمعات التى أودت بحياته ، فهذا استخلاص يؤدى اليه ما ذكرته المحكمة من الاسباب .

( جلسة ١٩٤٤/٥/١٦ طعن رقم ٤٩٥ صفة ١٤ ق )

٧٠٠ - سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسؤولاً عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه .

✳ أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كل منهم مسؤولاً عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه .

( جلسة ١٩٤٤/١١/٦ طعن رقم ١٥٦٢ صفة ١٤ ق )

## ٧٠١ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الإصرار \*

✳ إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جناية القتل الأعمد مع سبق الإصرار لم يذكر عن سبق الإصرار إلا قوله انه ثابت من الضمائن التي بين عائلتي المجنى عليه والتهمة ، فانه يكون قاصر البيان متميضا نقضه ان الضمائن وحدهما لا تكفى بذاتها للقول بثبوت سبق الإصرار \*

( جلسة ١٩٤٦/٦/٣ طعن رقم ٨٩٨ سنة ١٦ ق )

## ٧٠٢ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الإصرار \*

✳ إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في جنسية الضرب المفصلي الي الموت وساعل كل منهما عن وفاة المجنى عليه بناء على أن الضرب الذي وقع عليه منهما انما كان بناء على اصرار سابق مستدلا على توافر سبق الإصرار بشهادة المجنى عليه بأن أحد المتهمين حضر اليه وطالبه بنصيب عائلته في أرض فرفض فتركه ثم عاد مع آخرين وضربوه ، فهذا الذي استند اليه لا يصلح دليلا على قيام سبق الإصرار ، كما هو معرف به في القانون ، اذ يصح في العقل أن يكون الاعتداء راجعا الى عدم اذعان المجنى عليه للطلب ، وفي هذه الحالة كان على المحكمة أن تشير الى المدة التي مضت بين الرفض والضرب حتى يكون الحكم سليما في صدد اثباته قيام ظرف سبق الإصرار ، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه \*

( جلسة ١٩٤٧/١/٦ ط م رقم ٢٨٢ سنة ١٧ ق )

## ٧٠٣ - شرط توافر سبق الإصرار \*

✳ إذا كان كل ما قاله الحكم في صدد سبق الإصرار هو : أن المتهم بعد انقضاء الشجار الأوّل بينه وبين المجنى عليه مشى بعريته وغاب نحو ريع ساعة ثم عا ومعه رغبة زجاجة وهوى بها على المجنى عليه ، وبهذا يكون قد انتوى إيذاء المجنى عليه وفكر في تنفيذ ذلك فتسلسل من عريته وأخذ آلة لم تكن معه أول الامر وعاد بها الى المجنى عليه حيث نفذ ما انتواه واعتزمه ، فذلك لا يبرر القول بقيام سبق الإصرار ، اذ هو ، وان كان يفيد أن المتهم قد فكر في أيقاع الآذى بالمجنى عليه ثم انتوى ذلك قبل أن

يعتدى عليه بمدة من الزمن ، ليس فيه ما يفيد أنه كان من ذات الوقت قد  
هذا بأنه قُرب ما انتواه وتدهر عواقبه مما يجب توافره في الإصرار  
السابق .

( جلسة ١٩٤٧/٢/١٠ طن رقم ٤٨٤ سنة ١٧ ق )

#### ٧٠٤ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الإصرار .

✳ أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطاع أحد  
أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها  
القاضي منها استخلاصاً . وإن فقول المحكمة أن الشهود شهدوا بسبق  
الإصرار لا يجدى في إثباته ، كما لا يجدى في إثباته أن تعتمد المحكمة على  
أن أحد المتهمين قرر . أن ثمة خصومة قائمة بينه هو وأهله وبين المجنى  
عليه وأهله ، وأن هذه الخصومة ترجع إلى سنة قبل الحادث ، وسلم  
بحصول المشاجرة التي حصل بسببها الاعتداء ، وأن المجنى عليه شهد  
هو وأمه بصور جرار المتهمين ورغبتهم الملحة في اجلائه هو وأهله من منزله  
ويحصل مشاجرة بينهم في أمسية يوم الحادث .

( جلسة ١٩٤٨/١١/١٥ طن رقم ١١٩٨ سنة ١٨ ق )

#### ٧٠٥ - عدم التعارض بين نفي سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على حادث الضرب قبل وقوعه .

✳ لا تعارض بين نفي قيام ظرف سبق الإصرار وبين ثبوت حصول  
الاتفاق على حادث الضرب قبل وقوعه . فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن  
العامّة التي حدثت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اقتضت به  
من اتفاقهما على ضربه عندما وقع بظرفهما عليه فلا تثريب عليها في ذلك .

( جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ طن رقم ١٣ سنة ١٩ ق )

#### ٧٠٦ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الإصرار .

✳ إذا كان ما أثبتته المحكمة في صدد سبق الإصرار لا يفيد أن المتهمين  
كأنرا وقت الحادث في حالة هدوء وأن تفكيرهم في ارتكابه لم يكن في  
ثورة غضب فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨ طن رقم ٢٧٠ سنة ١٩ ق )

## ٧٠٧ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الإصرار .

✽ إذا كان ما أثبتته المحكمة في حكمها في صدد التذليل على توافر ظرف سبق الإصرار يفيد بذاته أن الاعتداء إنما كان على أثر النقاش الذي وقع بين المتهم والمجنى عليه ويسببه ، فهذا يتناقض مع قولها بأن الاعتداء كان بناء على إصرار سابق .

( جلسة ١٦٨/٤/١٩٤٩ طعن رقم ٦١٩ سنة ١٩ ق )

## ٧٠٨ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الإصرار .

✽ إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين في جريمة الضرب المففى الى الموت مع سبق الإصرار ولم تبين في حكمها الأدلة التي عولت عليها ثبوت سبق الإصرار ، مكتفية في ذلك بما أورده خاصة بأذى المجنى عليه . والشادة التي حصلت بينه وبين المتهمين دون أن تبين أثر ذلك فيما يتعلق بضرب المجنى عليه نفسه مع طاهر واضح - من الواقعة كما أثبتتها بالحكم - من أن حضور المجنى عليه إنما كان لنجدة أخيه ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يميحه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٦٥/١١/١٩٤٩ طعن رقم ١٦٦٥ سنة ١٩ ق )

## ٧٠٩ - صور لكفاية استظهار الحكم توفي سبق الإصرار .

✽ يكفى في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة في حكمها أن المتهمين قد أثار جفيلظتهما الاعتداء على قريبهما في الليلة السابقة فاتفقا معا على تبجير اعتداء مماثل على المجنى عليه الذي كان معروفا أنه لابد أن يتوجه الي حقله لارشاد النيايه عند اجراء معاينة ، فأعدا السكنين التي حملها المتهم الاول والبلطة التي كانت مع الثاني وتخيرا مدخل منزل واقع في الطريق الضيق الذي لا بد أن يسلكه المجنى عليه عند عودته من الحقل في طريقه الى منزله ، وكما في هذا المكان ، وعند مرور المجنى عليه خرجا عليه فجأة وأرتكبا اعتداءهما بضربة بالآلتين اللتين أجهداهما وفرا هاريين .

( جلسة ١٦٧/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٢٠٦ سنة ٢٠ ق )

## ٧١٠ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الإصرار \*

\* إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن وفاة المجنى عليه إنما نشأت من عيار نارى أطلق عليه واحد من المتهمين فقط ، ومع ذلك أدانت المتهمين جميعاً في القتل العمد مع سبق الإصرار ، بانية قتلها بثبوت سبق الإصرار على ما كان منهم من تدبير مسبق وإعدادهم العدة بالتسلح لتنفيذ الجريمة في المجنى عليه انتقاماً منه بسبب اعتدائه على أحد أقاربهم من سنة سابقة في حين أنها في صدد نفي ظرف التردد قد قالت إن الذى ثبت لها هو أن مقابلة المتهمين المجنى عليه إنما كانت من طريق الصدفة فأنهالوا عليه ضرباً للمضغينة السابق ذكرها ، فإن ما قالته في صدد ثبوت سبق الإصرار فضلاً عن أنه يتعذر التوفيق بين بعضه وبين بعض ما قالته في صدد نفي ظرف التردد قاصراً في التبدل على ثبوت سبق الإصرار وما رتبته المحكمة على ذلك من مسالة المتهمين جميعاً عن القتل العمد \*

( جلسة ١٠/٢٢/١٩٥٠ طن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٠ ق )

## ٧١١ - شرط توافر سبق الإصرار \*

\* إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكر وروية فإذا كان الحكم في تحدته عن توافر هذا الظرف قد خلا من الاستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تتملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادئ المطمئن ، فإنه يكون قد أخطأ في اعتباره هذا الظرف قائماً \*

( جلسة ٩/٤/١٩٥١ طن رقم ٣٦٩ سنة ٢١ ق )

## ٧١٢ - توافر سبق الإصرار ولو كان معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً

على شرط \*

\* لا يمنع من توافر سبق الإصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سنوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى إذا سئحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها لئلا الحادث قتلا تنفيذاً لما عقدا عليه النية من قتل \*

( جلسة ١٤/٤/١٩٥٢ طن رقم ٤٣٦ سنة ٢٢ ق )



## ٧١٣ - صور لكفاية استظهار الحكم توفر سبق الاصرار .

✽ ما دام الحكم قد أثبت في جلاء أن الطاعن وأخاه كانا ميّتين النية على قتل من يصابفانه من غمائهما أو أقاربهم أو ممن يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم ويسكن وسط مساكنهم واعتاد الجلوس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم - فذلك مفاده أن هذا المجنى عليه ممن شملهم التصميم السابق ويكون هذا القتل وليد اصرار سابق .

( جلسة ١٩٥٣/١/٦ طن رقم ١١٥٤ سنة ٢٢ ق )

## ٧١٤ - أمثلة لقصور الحكم في استظهار سبق الاصرار .

✽ أن سبق الاصرار يستلزم أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفي لأن يدبر الجاني أمر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ، ويقلب الرأي فيما عقد العزم عليه مقدراً خطورته - ناظرًا الى عواقبه . فإذا كان ما قاله الحكم هو أن الطاعن اذ عرف في يوم الحادث أن والده أرسل اليه عمه ليوقظه ، ليذهب الى الحقل ميكرًا ، فكر في التخلص من أبيه ، وبعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذاهب الى الحقل ، ولكنه عاد الى مكان قريب كان يخفى فيه بندقيته ، ولما رأى والده منفردًا اتجه اليه وأطلق النار عليه - فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يكفي للتبلييل على أن الطاعن قد ارتكب جريمته بعد أن أعمل تفكيره الهادئ الملمن مما يستلزمه ظرف سبق الاصرار قانونًا .

( جلسة ١٩٥٣/١/٨ طن رقم ٨٠٠ سنة ٢٢ ق )

## ٧١٥ - صور لكفاية استظهار الحكم توفر سبق الاصرار .

✽ إذا كان الحكم قد استخلص توافر سبق الاصرار مما ذكره من قيام ضغينة بين الطاعن والمجنى عليه نشأت اثر مشاجرة سابقة بسبب الرى فانه يكون قد دلل على توفر هذا الظرف تدليلاً سائفاً .

( جلسة ١٩٥٤/١/٧ طن رقم ٦١٢ سنة ٢٤ ق )

## ٧١٦ - صور لكفاية استظهار الحكم توفر سبق الاصرار .

✽ إذا كان الحكم قد استظهر ظرفي سبق الاصرار والفرصد بقضوله أن سبق اصرار المتهمين الاول والثالث على ارتكاب جريمتها ثابت من

الباعث عليها وهو الثأر لقتيلهما من المجنى عليه وثابت مما تكشفته غنة التحقيقات من ترقيبهما المجنى عليه وتعقبهما له وترصدهما إياه فضلاً عن اتفاقهما مع بعض الأشخاص ممن كانوا معهم للاختفاء في زراعة السذرة لقطع الطريق عليه وانتهاء حياته وخروج هؤلاء الآخرين على المجنى عليه وهو يجرى يلتبس النجاء وسددهم الطريق في وجهه بينما كان يلاحقه المتهمان الاول والثالث شاهرين مسدسيهما للقضاء عليه ثم اطلاق المتهم الاول والثالث عدة أعيرة نارية على المجنى عليه أدت بحياته مما يقطع بانهما ارتكبا جريمة القتل بأصرار سابق وثبة عقداها من قبل « - فانه يكون قد دلل على توفر هذين الطرفين تدليلاً سائفاً »

( جلسة ١٩٥١/٦/٧ طن رقم ٦٢٠ سنة ٢٤ ق )

#### ٧١٧ - صور لكفاية استظهار الحكم توفر سبق الاصرار .

✽ اذا كان الحكم حين تعرض لظرف سبق الاصرار قال « انه متوافر من ملاسبات الجريمة وطريقة مقارفتها والدافع اليها وكيف بدأت وانتهت على ما كشفت عنه التحقيقات والمعاينة ، فقد اتفقت رواية نائب العمدة والدسوقي الزغبي علي تحامل المتهمين وحقدهم على المجنى عليهما من خمسة عشر يوماً قبل الحادث بسبب النزاع على الساقية والاعتداء على بعض المتهمين أثناءه ، وثبت أن الاعتداء المزعوم على الصد الفاصل لا وجود له ، فلم يكن هذا السبب الدافع الى الاعتداء ولكن ذلك السبب القديم الذي دفع المتهمين الي أن يحملوا هذه الاسلحة والآلات التي من شأنها احداث القتل بعد أن انتووه وصمموا عليه وأن يتجهوا الى مكان المجنى عليهما ويقارفوا جريمتهم » - فان ما قاله الحتم من ذلك للتدليل على سبق الاصرار يكون سائفاً وصحيفاً في الفنانين لما يبين منه من أن الجريمة كانت وليدة روية وتدبير وتفكير دام أياماً كانت النفوس فيها على مايقول الحكم قد مسدت وبقيت حفيظة الطاعلين كاملة - ولا يقدح في توافر هذا الظرف وفي أن تكون الجريمة قد ارتكبت نتيجة تصميم سابق أن يفتل الجناة أو احدهم سبباً فجائياً من عروا للتحرش بالمجنى عليهما تبريراً للمعدوان المبيت وتمهيداً لتنفيذ القصد المصمم عليه .

( جلسة ١٩٥١/٦/٩ طن رقم ٦٢٤ سنة ٢٤ ق )

#### ٧١٨ - صور لكفاية استظهار الحكم توفر سبق الاصرار .

✽ اذا كان الحكم حين تحدث عن ظرف سبق الاصرار قال « ان سبق

الأصرار ثابت لدى المتهمين الأول والثاني من توجههما معا الى منزل المجنى عليه مسلحين أولهما يسكين ثقيلة وثانيهما بعضا ومنادتهما عليه حتى اذا خرج لهما اعتيا عليه مباشرة دون أن يسبق الاعتداء حديث أو مشادة الأمر الذي يدل علي انهما ذهبا لمنزل المجنى عليه عاقدين العزم ومبشرين النية على الاعتداء عليه تدفعهم الى هذا الضغينة السايقة والتي يرجع تاريخها الى شهور سابقة وهي الخاصة بالاعتداء على قريبهم \* \* \* واسايتة بعامة مستديمة واتهام المجنى عليه وآخرين من ذوي قرابته في ذلك الاعتداء \* - فان ما قالته المحكمة من ذلك يكون سائغا ومؤديا الى ما انتهت اليه من قيام ظرف سبق الاصرار \*

( جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢ طن رقم ٥٦٧ سنة ٢٤ ق )

٧١٩ - لا جدوى مما يثيره المتهم حول توافر ظروف سبق الاصرار بادامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق الاصرار \*

\* لا جدوى مما يثيره المتهم حول توافر ظرف سبق الاصرار بادامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار \*

( الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق \* جلسة ١٩٥٦/١/٣١ س ٧ ص ١٢٣ )

٧٢٠ - مثال لكفاية استظهار توافر سبق الاصرار \*

\* اذا كان الحكم قد دلل على توافر سبق الاصرار فقال « وحيث انه لسابقة وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من الدكان المجاورة للمكان الذي يجلس فيه المجنى عليه وتبسله وراء الحائط لضربه علي غفلة منه بدون أن يحصل اى استقزاز للمتهم يدعوه لان يقوم ويتعمد قتل المجنى عليه. يكون سبق الاصرار متوفرا » - فان ما اوردته الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبق الاصرار كما هو معرف به في القانون \*

( الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق \* جلسة ١٩٥٦/١/٣١ س ٧ ص ١٢٣ )

٧٢١ - البحث في وجود سبق الاصرار او عدم وجوده \* مسألة

موضوعية - التبدل الكافي علي توافره - أمثلة \*

\* سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في

وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وأذا كان هذا الطرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الطرف كما عرفه القانون - فإذا استدل الحكم علي سبب الإصرار بقوله : « ٠٠ أنه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة المتهم الملحة إلى المال وجشعه واستدانته من أمه وغيرها ومغامراته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى على حساب أمانته وشرف وظيفته - وما وصل إليه حاله في الشهر الأخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده أن أمه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فإنها تضمن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقف ورصيد بالبنك - فبناق نزعا بكل ذلك وظن أن هذا منتهى القسوة عليه وأنه لا سبيل ولا أمل له إلا في الإجهاز عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه إلا أن يتخلص منها فيرثها في الوقف وفي أموالها ويأخذ ما لديها ، فدبر الأمر وفكر فيه وترى منذ أن أغلقت بابها دونه في الصباح ورفضت أن تعطيه ما طلب أو بعضه فذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجها ولا لأخيها - الذي لقيه مصادفة - شيئا عن ذهابه لها لأنه أعسد للامر جريمته وسلك سبيل التخفي في ذهابه إليها وفي الوصول إليها وفي كيفية قتلها ، بل دبر أمر كيفية إخفاء آثار جريمته ، بما يقطع كله في أنه إنما فكر وصمم وترى قبل مقارفته جريمة قتل أمه بما يتوافر معه سبب الإصرار » - فإن ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبب الإصرار يكون استخلاصا سليما متققا مع حكم القانون »

( الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٣١ ص ٧ من ١٢٢ )

( الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ ص ٧ من ١١١٨ )

( الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ ص ١٠ من ٨٩٦ )

٧٢٢ - توافر سبب الإصرار ولو لم يكن المتهم عالما بمرور الجنى عليه من مكان الحادث وقت وقوعه \*

✳ سبب الإصرار يتوافر ولو لم يكن المتهم عالما بأن الجنى عليه سبب من مكان الحادث وقت وقوعه \*

( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٥ ص ٧ من ٢٨٤ )

٧٢٣ - مثال لاستظهار ظرف سبق الإصرار والدليل على توافره  
تدليلاً سائفاً .

\* حتى قال الحكم أن سبق الإصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة  
معا على جريمة القتل واعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من  
بلدتهم صوب بلدة المجنى عليه واستصحابه معهم لحل الحادث حيث قتلوه  
منتهزين فرصة إزالته للضرورة - فإنه يكون قد استظهر ظرف سبق الإصرار  
ودل على توافره تدليلاً سائفاً .

( لطن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ من ١١١٨ )

٧٢٤ - سبق الإصرار وصف للمقصد الجنائي - لا شأن له بالوسيلة  
المستعملة في الاعتداء - تحققه رغم تعليق المتهمة قصد الإيذاء على ممانعة  
المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه أو كون السلاح الناري المستعمل لم  
يخصص أصلاً للضرب والإيذاء .

\* لا يحول دون قيام ظرف سبق الإصرار في حق المتهمة أن يكون قصده  
في الإيذاء معلقاً على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه  
منه ، كما لا يحول دون قيام هذا الظرف المشدد أن يكون ما تسلب به  
المتهمة هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلاً للضرب والإيذاء ،  
لأن سبق الإصرار هو وصف للمقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي  
تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وإيذائه نتيجة لهذا المقصد المصمم  
عليه من قبل .

( لطن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ من ٨ من ٤٠٦ )

٧٢٥ - عدم توفر سبق الإصرار إذا وقع اعتداء المتهمة لوقتته بعد  
غضبه عرضت له عندما ظن أن المجنى عليه حين هم الاقترانه كان يبغي  
مساعدة خصمه .

\* إذا كان ما حدث من قتل المتهمة للمجنى عليه إنما كان اعتداء وقع  
منه لوقتته بعد غضبه عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم  
لاقترانه كان يبغي مساعدة خصمه فهو - أي المتهمة - وإن تعدد القتل  
إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يترتب  
به سبق الإصرار .

( لطن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ من ٨ من ٨٢٨ )

٧٢٦ - انصراف غرض المتهم الى الاعتداء على شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة - كفايته لتوفر ظرف سبق الاصرار .

\* لا يشترط لتوفر ظرف سبق الاصرار أن يكون غرض المصر هو المدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المضمم عليه منصرفا الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ومن ثم فإن تضميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على القتل بآى فرد يصادفونه فى السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الاصرار .  
( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق . - جلسة ١٩٥٧/١٢/٩ ص ٨ ص ٩٦٤ )

٧٢٧ - نفى الحكم عن المتهمين بالقتل العمد ظرف سبق الاصرار ونية القتل - أخذهم بالقدر المتيقن دون نفى الاتفاق بينهم - قصور .

\* متى كان الحكم قد نفى عن المتهمين جميعا فى جريمة القتل العمد ظرف سبق الاصرار ونية القتل وأخذهم بالقدر المتيقن دون أن يعرض لوجود اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الجريمة من عدمه ، فانه يكون قاصرا ، ذلك انه لا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين انتفاء المتهمين فجأة الاعتداء على المجنى عليه واتفاقهم علي ذلك فى اللحظة ذاتها ، ومن ثم فلا يكفي لأخذ المتهمين بالقدر المتيقن نفى ظرف سبق الاصرار بل لابد لذلك من انتفاء الاتفاق بينهم .

( الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ ص ٥٨٥ )

٧٢٨ - بيان قاصر وتبليل معيب علي توافر سبق الاصرار .

\* اذا كان مما استند اليه الحكم فى التبليل على توافر ظرف سبق الاصرار ما ابداه من أن المتهم اشترى فى يوم اول يوليصة سنة ١٩٥٦ - بينما كانت المجنى عليها لا تزال حية - الصندوق الذى احتوى جثتها دون أن يبين كيف أمكنه تحديد يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند الي دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، مما لا يتصل بواقعة الدعوى ولا يلزم عنه اتجاه النية الى قتل الزوجة بعد اتمام الزواج ، ثم الى القول بمصالح نزع بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه او تصديق هذا . اذا كان ما تقدم ، فان الحكم يكون فى تبليله على توافر ظرف الاصرار قاصرا ومعيبا ويتمين لذلك نقضه .

( الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ ق . - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ ص ٩ ص ١٠٣٢ )

### ٧٢٩ - مثال لبيان قاصر وتدلليل معيب علي توافر سبق الاصرار .

\* اذا كان مما استند اليه الحكم في التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار ما ابداه من ان المتهم اشترى في يوم اول يولييه سنة ١٩٥٦ - بينما كانت المجنى عليها لا تزال حية - الصندوق الذي احتوى جثتها دون ان يبين كيف امكنه تحديد يوم الشراء على وجه اليقين ، كما استند الي دعوى حصول الزواج تحت تأثير التهديد بالقتل ، مما لا يتصل بإقامة الدعوى ولا يلزم عنه اتجاه النية الى قتل الزوجة بعد اتمام الزواج ، ثم الى القول بحصول نزاع بين الزوجين لم يستطع القطع بسببه او تحديد مداه . اذا كان ما تقدم ، فان الحكم يكون في تدليله على توافر ظرف الاصرار قاصرا ومعيبا ويتمين لذلك نقضه .

( الطن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩ ص ١٠٢٣ )

### ٧٣٠ - البحث في وجود سبق الاصرار او عدم وجوده مسألة موضوعية - مثال للتدلليل الكافي على توافره .

\* سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي - والبحث في وجوده او عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، وان كان هذا الطرف من الامور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج اثر محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضي ان يستنتجه من وقائع الدعوى وظروفها ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة لم تخطيء في تقدير هذا الطرف كما عرقه القانون - فاذا استدل الحكم على سبق الاصرار بقوله : « ... انه متوافر من الظروف السابقة كلها التي شرحتها المحكمة تفصيلا ، ومن حاجة المتهم الملحة الى المال وجشعه واستدانته من امه وغيرها ومغامرته في الحصول عليه بكل الوسائل - حتى علي حساب امانته وشرف وظيفته - وما وصل اليه حاله في الشهر الاخير من الضيق المالي - مع كثرة مطالب الحياة ومع اعتقاده ان امه في بسطة من العيش وسعة من المال ومع ذلك فانها تفسن عليه ببعض هذا المال مما لها من معاش واستحقاق في الوقت ورصيد بالبنك - فضاق ذرها بكل ذلك وظن ان هذا منتهى القسوة عليه وانه لا سبيل ولا أمل له الا في الاجهاز عليها ، ولا مخلص له مما هو فيه الا ان يتخلص منها فيزئها في الوقت وفي اموالها ويأخذ ما لديها ، فقدر الامر وفكر فيه وتروى منذ ان اغلقت بابها بونه في الصباح ورفضت ان تعطيه ما طلب او يعضه فذهب يرتب جريمته ويدبر لها ويجهز شهودها من قبل ، ولم يقل لزوجه

ولا لاختيارها - الذى لقيه مصادفة - شيئاً من ذهابه لها لانه اعدد للامر جريمته وسلك سبيل الخفى في ذهابه اليها وفي الوصول اليها وفي كيفية قتلها ، بل دبر امر كيفية اخفاء آثار جريمته ، بما يقطع كله في انه انما فكر وصمم وتروى قبل مفارقتها جريمة قتل امه بما يتوافر معه سبق الاصرار - فان ما استخلصته المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها ورتبت عليه قيام ظرف سبق الاصرار يكون استخلاصاً سليماً متفقاً مع حكم القانون .

( لطن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/١١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٩٦ )

٧٣٩ - للمحكمة أخذ المتهمين عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على اتفاقهم على الاعتداء عليه رغم نفيها قيسام ظرف سبق الاصرار فى حقهم .

\* لا تناقض فيما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاصرار فى حق المتهمين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا انفعال نفس - وبين ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على المجنى عليه - فاذا ما اخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اقتنعت به من اتفاقهم على الاعتداء عليه ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

( لطن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦/٤/١٩٦٠ س ١١ ص ١١٢ )

٧٣٢ - سبق الاصرار - عقوبة - ضرب الضى الى موت - نقص - المصلحة فى الطعن .

\* لا جدوى للطاعن من المنازعة فى توافر ظرف الترمدد فى حقه ، ذلك بأن فى تدليل الحكم المطعون فيه على سبق الاصرار - تدليلاً سائفاً - وهو مالم يمرض له الطاعن فى اوجه طعنه - ما يحمل قضاءه بالعقوبة التى انزلها وهى الاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات بالتطبيق للمادة ٢/٢٣٦ عقوبات . هذا فضلاً عن ان هذه العقوبة مقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت المجردة من توافر ظرفى سبق الاصرار والتردد وفقاً للفقرة الاولى من المادة سائلة الذكر .

( لطن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٢٩/١/١٩٦٢ س ٢٢ ص ٤٧ )



## ٧٣٣ - سبق الإصرار - محكمة الموضوع \*

✻ البحث في توافر ظرف سبق الإصرار أو عدم توافره داخل تحت سلطة قاضي الموضوع يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائق أن الحادث لم يكن وليد إصرار سابق بل حدث فجأة ، فإنها تكون قد فصلت في مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها \*

( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٤ ص ٢٢ من ٧٢ )

## ٧٣٤ - سبق الإصرار - القصد الجنائي - محكمة الموضوع \*

✻ من المقرر أن سبق الإصرار ظرف مشيئوي ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت قد دلت على ذلك بأدلة سائغة \* ومن ثم فإن النعي علم الحكم بدم الرد على دفاع الطاعن فيما يتعلق بسبق الإصرار يكون على غير أساس \*

( الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥ ص ٢٢ من ٢٢٥ )

## ٧٣٥ - سبق إصرار - حكم - تسببيه - تسبیب غير معيب \*

✻ متى كان الاستفادة من الحكم أنه استظهر أن الضمينة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتبدير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليما وصحيحا في القانون \*

( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ص ٢٢ من ٤٥١ )

## ٧٣٦ - سبق الإصرار - اتفاق - مسئولية جنائية \*

✻ من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه \* ومن ثم فإن الحكم أن دان الطاعنين كليهما بجناية العاهة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات ، يكون صحيحا \*

( الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ ص ٢٢ من ٤٥١ )

## ٧٣٧ - سبق الإصرار - التضامن في المسؤولية - اتفاق - حكم -

تسببيه - تسبیب غیر معيب \*

✽ لا يشترط لتوافر سبق الإصرار أن يكون غرض المصّر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه متصرفاً إلى شخص غير معين وجده أو التلقى به مصادفة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من تصميم المتهمين على الفتك بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم ثار وخصامها العداء ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون إلى الفتك به ويصدّره - المجنى عليه الثاني - الذي كان إلى جواره : وهو ما يرتب بينهم تضامناً في المسؤولية - يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد ، ويصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وأسهمهم في الاعتداء على المجنى عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما ، تنفيذاً لهذا الاتفاق والتصميم الذي انتوره دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الاصابات التي أدت إلى وفاتها بناء على ما اقتصرت به للأسباب السائفة التي أوردها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة . فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون والناداه في الاستدلال ، يكون غير سديد .

( لطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ من ٢٢ ص ٨٢٢ )

## ٧٣٨ - سبق الإصرار - حكم - تسببيه - تسبیب غیر معيب \*

✽ سبق الإصرار حالة ذهنية ينفس الجاني قد لا يكون له في الخارج اثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج وهو مالم يخطئه الحكم في تقديره - ولا يضيره أن يستظهر هذا الظرف من الضيقة القائمة بين التهم والمجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلاً سائفاً .

( لطن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ من ٢٢ ص ٨٩٤ )

٧٣٩ - سبق الإصرار - ما هيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني - استخلاص القاضى لها من وقائع خارجية - ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناهر عقلا مع هذا الاستخلاص .

✽ سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناهر عقلا مع هذا الاستنتاج .

( لطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٦٦ )

٧٤٠ - الاتفاق على الضرب - سبق الإصرار - اثره .

✽ من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه - ومن ثم فإن الحكم إذا دان الطاعنين بجناية الضرب المفشى الي الموت من جراء بعض الضربات التى أحدثوها بالمجنى عليه يكون صحيحا ما دام قد أثبت توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد واتفاقهم السابق على ضرب المجنى عليه . ولا موجب فى هذه الحالة لبيان الصلة بين الإصابات التى أحدثها كل منهم بالمجنى عليه وبين الوفاة .

( لطن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ ص ٦٦٢ )

٧٤١ - لا تناقض بين نفي سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق

على القاتل بين الفاعلين الأصليين .

✽ لا تناقض بين نفي سبق الإصرار والترصد وبين ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين .

( لطن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١٦ من ١٦ ص ٧١٨ )

## ٧٤٢ - سبق الإصرار - ما هيته \*

✳ سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة ، وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي مدى توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يقتافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

( لطن ريم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/١٦ ص ٨٢٢ )

٧٤٣ - سبق الإصرار - ما هيته: حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا - ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافس عقلا مع هذا الاستنتاج - شرط توافره في حق الجاني .

✳ من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يقتافر عقلا مع هذا الاستنتاج - ويشترط لتوافره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء - ولما كان ما أورده الحكم عن سبق الإصرار وأن توافرت له في ظاهر الأمر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به في القانون ، إلا أن ما ساقه الحكم في هذا الشأن من عبارات مرسلة ليس في حقيقته إلا ترديدا لوقائع الدعوى كما أوردها في صدره وبسبب المعنى سبق الإصرار وشروطه . ولا يبدو أن يكون تعبيرا عن تلك الحالة التي تقوم بنفس الجاني والتي يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وأن تبين الوقائع والامارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينهض على المحكمة أن توضح كيف انتهت الى ما قالته من أنه « قد سبقت الجريمة فترة من التفكير منذ رأى الطاعن حلى المجنى عليها تبرق في يديها فدير أمر ارتكاب جريمة قتلها وسرقة حليها في هدوء وروية » . وذلك بعد أن خلت أدلة الدعوى المتمثلة في اعتراف الطاعن وتحريات ضابط المباحث مما يدل على ذلك يقينا - ولا يقدح فيما تقدم ما اعتقه الحكم ودل عليه من أن الطاعن فكر في سرقة الحلى وصمم على ذلك لأن توافر نية البرقة والتصميم عليها في حق الطاعن لا ينقطع اثره حتما الى الإصرار على القتل لتغاير ظروف كل من الجريمتين - وعن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( لطن ريم ٨٥ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ ص ١٧ ص ١٩٣ )

٧٤٤ - إقامة الحكم قضاءه بالإدانة على أساس عدم توافر ظرف سبق  
الإصرار - لا مصلحة للمتهم في التحدث عن هذا الظرف .

✽ لا مصلحة للمتهم في التحدث عن انتفاء ظرف سبق الإصرار ،  
ما دام أن الحكم لم يقر قضاءه بالإدانة على أساس توافر هذا الظرف .

( لطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ من ١٩ ص ٢٥٢ )

٧٤٥ - سبق الإصرار - ماهيته - اثبات توافره .

✽ استقر قضاء محكمة النقض علي أن سبق الإصرار حالة ذهنية  
بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما  
هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام  
موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .

( لطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٢ ص ٨٥ )

٧٤٦ - عدم وجود تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار -

هذه تلك .

✽ من المقرر أنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد  
يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد  
في جرائم الاعتداء على الأشخاص - ومتى كان الحكم المطعون فيه قد  
استبعد سبق الإصرار في قوله : « وبما أنه ليس في الأوراق ثمة دليل مقنع  
على توافر سبق الإصرار أو القرصن من جانب المتهمين وعلى خلاف ذلك ثبت  
من الأقوال الأولى في محضر الشرطة لإبينة المجنى عليه أن المتهمين تشاجروا  
مع والدها وقد أيد ذلك ما أظهره التقرير الطبي الشرعي عن فحص ملابس  
المجنى عليه التي كانت علي جثته من وجود تمزقات كثيرة منها ، حتى  
بالداخلية منها ، كما ثبت من معاينة النيابة لكان الحادث وجود جثة المجنى  
عليه في حقل يعمل به المتهمون دون أن يكون هناك ثمة مبرر لذلك من مثل  
كون هذا الحقل في طريق مرور المجنى عليه أو سيره متجها إلى مسكنه أو  
محل عمله ، » ومفاد ما تقدم أن المحكمة وإن اطمانت إلى توافر نية القتل  
لدى الطاعنين إلا إنها ومن وجه آخر قد أيقنت بانتفاء عنصر سبق الإصرار

لما تبينه من أن الحادث كان وليد مشاجرة بين المجنى عليه وبين الطاعنين  
وقير مسبق بفترة من الوقت تسمح لهم بأعمال الفكر في هدوء وروية ،  
وهو استخلاص سائغ لا تناقض فيه .

( لطن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٦ من ٢٢ ص ٥٣١ )

٧٤٧ - سبق الإصرار - ماهيته ؟ لا تعارض بين نفى الحكم قيام ظرف  
سبق الإصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى  
عليهم - مساءلهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق  
دون تحديد محدث الإصابات التي أدت الي وفاتهم - لا خطأ .

\* لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار  
في حق الطاعنين - وهو تعبر ارتكب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً مادناً  
لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا أفعال نفس - وبين ثبوت اتفاقهم على -  
الاعتداء على المجنى عليهم وظهورهم سوريا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها  
واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهم على النحو الذي ساقه الحكم ، ومن  
ثم لانه لا تثريب على المحكمة أن هي أخذت الطاعنين عن النتيجة التي لحقت  
بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت الى  
وفاتهم بناء على ما اقتنعت به للاسباب السائفة التي أوردتها من أن اتفاقهم  
قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الرفاة ، وبالتالي فقد انحصرت  
عن الحكم دعوى التناقض أي الخطأ في تطبيق القانون .

( لطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ من ٢٢ ص ٧٨٠ )

٧٤٨ - توافر سبق الإصرار رغم احتساء المتهم للخمر - ما دام قد  
أقدم على احتسائه حتى يقوى على ارتكاب الجريمة التي دبر لها في هدوء  
وروية .

\* أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد  
أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستتاع من وقائع خارجية يستخلصها القاضي  
منها استخلاصاً ما دام مرجح هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا  
الاستنتاج . ومتى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الإصرار في قوله : « أن  
العمد وسبق الإصرار متوافران في حق المتهمين من ذلك التدبير والتخطيط  
واحتساء الثاني والثالث للخمر حتى يفقدوا شعورهما ويقوى لباهما فلا

تأخذهما بالجنى عليه شفقة ولا رحمة وإنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤدة على ذلك النحو . - فإن ذلك سائق ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون .

( لطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق . - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ من ٢٢ ص ٨٣٢ )

#### ٩٤٧ - سبق الإصرار - ماهيته - مثال :

✽ من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، أن سبق الإصرار - وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن صورة الانفعال ، مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب ، وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وقوعها ، صح افتراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل لو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه ، حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذي قصده وهو ما لا ينل المصادفة أو الاحتمال ، وسبق الإصرار بهذا المعنى ظرف مستقل عن نية القتل التي تلبس الفعل المادى المكون للجريمة .

( لطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق . - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ من ٢١ ص ١٥٧ )

#### ٧٥٠ - تقدير توافر سبق الإصرار - موضوعي - مثال :

✽ جرى قضاء محكمة النقض ، على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، ما دام لاستخلاصه وجه مقبول . وإن كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم يسوغ به في مجموعها ما استنبطه من توافره . فإن قوله في بيانه بأن غرض المتهمين كان الاعتداء ، يراد به الاعتداء المنصوص الموصوف بالقتل حسبما بين من مدونات الحكم المتكاملة ، لأن أداة التعريف تقيد التخصيص ولا يصح اقتطاع عبارته تلك من سياقها لصرعها عن معناها الذي قصده ، كما أن عبارة الحكم بتدخل بعض أقارب الطرفين لتهدئة الموقف . إنما تنصرف إلى تأزيمه ومحاوله إصلاح ذات بينهما ، ولا شأن لها بنفوس المتهمين التي كانت مهياة

من قبل للاعتداء بعنقه وأدواته ، وسعروا اليه بكرة الصباح ، سواء تشابكت الحواشي في رباط زمني متصل ، أو وقعت بينها فرجة من الوقت تلحق لسبق الإصرار ولا تنفيه .

( لطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٥٧ )

٧٥١ - سبق الإصرار - عدم جدوى النفي به - علة ذلك :

\* متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الاشتغال الشاقة خمس عشرة سنة ، تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أي ظرف مشدد ، فلا مصلحة للطاعنين فيما أثاروه من تخلف سبق الإصرار .

( لطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٥٧ )

٧٥٢ - قيام ظرف سبق الإصرار ولو وقع الفعل تلبية لطلب المصاب

أو بعد رضاه منه .

\* لا يقدح في قيام ظرف سبق الإصرار في جناية أحداث عامة ، كون الفعل لم يقع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .

( لطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/١١ س ٢١ ص ٩٦٦ )

٧٥٣ - تقدير توافر سبق الإصرار - أمر موضوعي .

\* ان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .

( لطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٠/١١ س ٢١ ص ٩٦٦ )

٧٥٤ - لا مصلحة من النفي بتخلف ظرف سبق الإصرار طالما أن

العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أي ظرف مشدد .

\* اذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الاشتغال الشاقة خمس



## ٣٤٣

عشرة سنة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما أثاروه من تخلف ظرف سبق الاصرار ويكون النعي على الحكم في هذه الخصوصية غير سديد .

( الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ من ٢٢ ص ٧٦٧ )

٧٥٥ - سبق الاصرار - تعريفه - استخلاص القاضى له من وقائع خارجية .

✽ سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا .

( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٩ من ٢٢ ص ٥٥٩ )

٧٥٦ - قصد القتل - امر خفى - لا يدرك بالحس الظاهر - وانما بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر التي ياتيها الجانى وتتم عما يضمره .

✽ قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجانى وتتم عما يضمره في نفسه .

( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ٦٧٢ )

٧٥٧ - القصد الجنائي - وسبق الاصرار - لا تلازم بينهما - توافر القصد الجنائي مع انتفاء الاصرار السابق - جائز قانونا .

✽ لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الاصرار السابق الذى هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الاشخاص .

( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ٦٧٢ )

٧٥٨ - سبق الإصرار - هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس - استخلاص نية القتل - موضوعي \*

\* من المقرر أن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية \* وما دام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .  
( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ من ١٧٢ )

٧٥٩ - سبق الإصرار - حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني - استخلاص توافره - موضوعي \*

\* سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محصور يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الاستنتاج \*

( الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ من ٤٢٧ )

٧٦٠ - مثال لتسبب معيب على توافر ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد \*

\* متى كان الحكم قد عول في توافر ظرف سبق الإصرار لدى المحكوم عليه على ما استخلصته المحكمة من أقوال الشاهدة من مطابقتها لوالدها أكثر من مرة للخلاص منه ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهدة وأن قررت في التحقيقات أن المحكوم عليه قد باغتها ووالدها من قبل عدة مرات على نحو استنتج منه رغبته في الاعتداء إلا أنها لم تقل صراحة أو ضمنياً أنه كان يقصد في تلك المرات قتل والدها ولم يتعد قولها أنه جاء إلى الحديقة عدة مرات وأنها ووالدها كانا يبادران إلى مغادرة الحديقة لدى استئجارهما بقدمه في كل مرة فيعود أدراجهم مما يعيب الحكم بالخطأ في الاستناد \*

( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ س ٢٤ من ٧٥٨ )

٧٦١ - اثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين توافر سبق الاصرار  
ينتفى مع حتما موجب الدفاع الشرعى - لتعليل ذلك .

\* اثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين التدبير للجريمة بتوفر  
سبق الاصرار لديهم على ايقاعها ينتفى مع حتما موجب الدفاع الشرعى  
الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الاسلاس له واعمال الخطة في  
انفاذه ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء .

( لطن رقم ٨٠٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ س ٢٤ ص ١٠١٣ )

٧٦٢ - جريمة - سبق اصرار - سلطة محكمة الموضوع - استنتاج -  
لتدليل سائق .

\* من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات  
محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك  
الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، واذا كان الحكم  
قد استدل على توافر ذلك الطرف المشدد في حق الطاعن من ثبوت وجود  
ضغينة سابقة بين امرته واسرة المجني عليه ومن اعداده الآلة المستعملة في  
الجريمة والاستمانة بذفر من عائلته وقت الاعتداء ، فان ما أورده الحكم  
في هذا الصدد يعد تدليلا سائفا يحمل قضاءه وينأى به في حالة القصور في  
البيان .

( لطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٢ س ٢٤ ص ١١٠٨ )

٧٦٣ - عدم توافر سبق الاصرار بين المتهمين - لا ينفى قيام الاتفاق  
بينهما .

\* من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا يعنى  
قيام الاتفاق بينهما ، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع  
أكثر من تقابل ارادة المشتركين ولا يشترط لتوفره مضى وقت معين ، ومن  
الجايز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق، عليها مباشرة أو لحظة  
تنفيذها تحقبقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون  
كل منهم قد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها  
بموجب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ومن ثم فلا تعارض بين

انتقاء سبق الاصرار وثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه ومساهمتهم في الاعتداء عليه مما تقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة الى نقص محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة . وإذا كان متقدما كذلك ، وكان الامر المطعون فيه لم يمرض لقيام الاتفاق أو انتقائه بين المطعون ضده الاول ووالده - الذي قضى بانتقضاء الدعوى الجنائية بوفاته - على ارتكاب جريمة ضرب المجنى عليه الذي تخللت لديه عاهة مستديمة ، فإنه يكون مشربا بالقصور .

( الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق . - جلسة ١٩٧٤/٦/١٧ س ٢٥ ص ٦١٢ )

#### ٧٦٤ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الاصرار .

\* لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فلكل مقوماته - فقد يتوافر القصد الجنائي ويتقضى في الوقت ذاته سبق الاصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الاشخاص - وإذا كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفي سبق الاصرار لا ينفى نية القتل - ولا شأن له بالعقوبة التي أوقعتها على الطاعن طالما أنها مقررة في القانون للجريمة التي دين بها فإنقالة التناقض تنحصر عن الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ ق . - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ص ٤١٦ )

#### ٧٦٥ - استخلاص قصد القتل وظرف سبق الاصرار - موضوعي -

متى كان سائفا - قضاء الحكم على غير سند من الأوراق - بطلانه - مثال .

\* لمن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص قصد القتل وظرف سبق الاصرار من وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والامارات والمظاهر الخارجية التي ياتيها الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائفا ، وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى ، وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما انتهت اليه الحكم المطعون فيه من اصرار الطاعن على قتل المجنى عليه رازهاق روحه انتقاما منه لسرقة بضاعته ، وعقده العزم على اقتراف جريمته في روية وتفكير ومدرو نفس وبعد تثقيب الرأي لا يرتد الى اصول ثابتة في التحقيقات ولا تسانده اقوال الشهود والادلة التي حول عليها

فيما خلص اليه في هذا الخصوص ، فان الحكم اذا اقام قضاءه علي ما لا سند له من اوراق الدعوى وحاد بالادلة التي اوردها على ثبوت توافر قصد القتل وظرف سبق الاصرار عن نص ما انبأت به وفحواها ، يكون باطلا لا يتقانه على اساس فاسد .

( الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٥ ص ٨٥٥ )

٧٦٦ - سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني - استخلاصه موضوعي - ما دامت ظروف الدعوى وعناصرها - لا تتنافر مع هذا الاستخلاص .

✽ سبق الاصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني تستفاد من الواقع والظروف التي يستخلص منها توافره والبحث في وجوده أو عدم وجوده من اطراف قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر مع ذلك الاستنتاج .

( الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ص ٢٧ من ١٢٨ )

٧٦٧ - انقضاء الجدوى من النعي على الحكم باستبعاد ظرف سبق الاصرار ، ما دام ذلك أمراً يستلزم منه الطاعن ، ولم يحكم عليه بعقوبة تجاوز المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة اليه .

✽ المصلحة شرط لازم في كل طعن فاذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا - وعلى ذلك متى كان استبعاد سبق الاصرار من التهمة أمراً يستلزم منه الطاعن فلا يصح ان يكون سبباً لطعنه في الحكم الصادر عليه استنادا الى انه لم يبنه الى هذا التعديل قبل اجرائه ما دام لم يحكم عليه بعقوبة اشد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة اليه .

( الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٢٧ ص ١٦٢ )

٧٦٨ - سبق الاصرار - ماهيته - الاستدلال عليه .

✽ سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون له في

الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

( الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/٩ من ٢٧ ص ١٩١ )

٧٦٩ - سبق الاصرار - ماهيته - حق المحكمة في استخلاصه من الوقائع والظروف متى كان موجب ذلك لا يتنافر وهذا الاستنتاج .

\* سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ من ٢٧ ص ٤٤٣ )

٧٧٠ - سبق الاصرار حكمه في تشديد العقوبة كحكم التردد - لا جدوى من التمسك بخلاف ظرف التردد - عند توافر سبق الاصرار .

\* لما كان حكم ظرف سبق الاصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف التردد واثبات توافر احدهما يفنى عن اثبات توافر الآخر ، فانه لا يكون للطاعنين مصلحة فيما اثاره من تخلف ظرف التردد .

( الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ من ٢٧ ص ٤٤٣ )

٧٧١ - سبق الاصرار - ماهيته - المنازعة في توافره منازعة موضوعية - اثر ذلك :

\* ليست العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجاني انتهى بتفكيره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه امام النقض

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥١٠ )

## ٧٧٢ - سبق الإصرار - استخلاص سائق لتوافره \*

\* كفاية الاستدلال على سبق الإصرار من استظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التي نشبت بين المجنى عليه والطاعن الأول ولدت في نفس الطاعنين أثر دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون .

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥١٠ )

## ٧٧٣ - سبق الإصرار - مالا ينال من صحة استخلاص المحكمة

لتوافره \*

\* لا ينال من صحة استخلاص المحكمة لتوافر سبق الإصرار الخطأ في تاريخ المشاجرة السابقة علي وقوع الحادث ، والباعثة على ارتكابه .

( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ ص ٥١٠ )

## ٧٧٤ - سبق الإصرار - ماهيته - استخلاصه - موضوعي \*

\* لما كان الحكم قد عرض لظرف سبق الإصرار واستظهر توافره في حق الطاعنة في قوله : « وبما أن سبق الإصرار متوافر في حق المتهمة من حقدما على المجنى عليه لرفضه الزواج منها » وهي في سن ذلك كما هو ثابت من كتاب قسم الموالييد بمنطقة وسط القاهرة المؤرخ ١٩٧٦/٣/٢ وأعدادها مادة كاثوية تحدث جروحاً للفتنة عليه بمجرد أن وقع بصرها عليه لتشويهه انتقاماً منه علي ما فعلته واشفاء لقليلها » وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم سائفاً ويتحقق به ظرف سبق الإصرار ، كما هو معرف به في القانون ، ذلك بأن ظرف سبق لإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئه الحكم في تقديره - وعز ثم كان النعي على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال في هذا الشأن غير سديد علي أنه لا جدوى للطاعنة من المنازعة في توافر هذا الظرف في حقها لأن

العقوبة التي انزلها الحكم بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات بعد استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت المجردة من توافر ظرف سبق الاصرار - وفقا للفقرة الاولى من المادة ١/٢٢٦ من القانون المذكور .

( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ من ٢٨ ص ١٢٢ )

#### ٧٧٥ - سبق الاصرار - حق الدفاع الشرعي .

✳ من المقرر أنه متى اثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انقضى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً لعدوان حال أو الاسلاس له واعمال الخطة في انفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام بل لكف الاعتداء - وهو ما اثبته الحكم بغير معقب ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بدعوى فساد استدلال الحكم فى خصوص انتفاء حقهم فى الدفاع الشرعى يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/٦ من ٢٩ ص ١٣٦ )

#### ٧٧٦ - اثبات - سبق الاصرار .

✳ من المقرر أن مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار .

( الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ من ٢٩ ص ٢٧٥ )

#### ٧٧٧ - قتل - سبق اصرار - تسبيب الحكم .

✳ لما كان الحكم المطعون فيه قد دلك على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن بقوله « وحيث ان ظرف سبق الاصرار قائم فى حق المتهم مما سبق بيانه عند استعراض الواقعة واقوال الشهود من ان المتهم أعلن داخل السليفا أنه سيقوم بإبذاء المجنى عليه وصحبه خارج السجنما ثم سبتهم



الى الطريق العام وانتظروهم في مكان الحادث وانقضت مدة كافية للترؤى والتصميم يهدوء على مقارفة الجريمة التي نفذها فعلا بمجرد أن شاهد المجنى عليه وفريقه لدى خروجهم من السينما ٠٠٠ ، وهو دليل سائغ وكاف - فان منعي الطاعن يضحى غير سديد .

( الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/١٩ ص ٢٩٩ س ٢٩٥ )

#### ٧٧٨ - سيق الاصرار والترصد - محكمة الموضوع .

✽ من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سيق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى اوضوح يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يقتافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٨ ص ٢٩ س ٤٩٢ )

#### ٧٧٩ - سيق الاصرار - عشرفضائي مخفف - عقوبة - حكم - تسببيه .

✽ لما كان لا تلازم بين ظرف سيق الاصرار وتوفر المذر القضائي المخفف للمقاب وكان الحكم قد انتهى في مجال تقدير العقوبة الى النزول فيها الي الاشغال الشاقة المؤقتة - هو ما لم يخطيء الحكم فيه - لظروف الدعوى وملابساتها فان ما يثيره الطاعنون في دعوى التناقض في التسبيب يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٨ ص ٢٩ س ٤٩٢ )

٧٨٠ - توافر سيق الاصرار في حق المتهمين بالقتل - ولو اخطاوا الهدف فأصابوا آخر - جائز - سيق الاصرار - ترتبيه قضائيا في المسئولية بين القاعلين في القتل او الشروع فيه - ولو لم يعرف منمنهم محدث الاصابة التي أدت الى الوفاة .

✽ متى توافر ظرف سيق الاصرار فان القتل يعتبر مقترنا به ولازمنا له ولو اخطأ الجانى الهدف فأصاب آخر - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت توافر قصد القتل مع سيق الاصرار في حق الطاعنين بالنسبة لواقعة

قتل ٠٠ ٠٠ فإن هذين العنصرين يعتبران قائمين في حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين اقتترنتا بها زمنا ومكانا وهما قتل ٠٠ والشروع في قتل ٠٠ ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذي انخرى الطاعسان ارتكابه وعدا عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف ، الامر الذي يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولا عن جرائم القتل والشروع فيه التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الاصابة التي أدت الى الوفاة معلوما ونعيانا من بينهما أو غير معلوم .

( الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/١٢ ص ٣٠ ص ٢٤٣ )

#### ٧٨١ - سبق الاصرار - تعريفه - اثباته .

\* أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليه مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره ومن ثم فإن معنى الطاعنين في خصوص توافر ظرف سبق الاصرار ، يكون غير سليم .

( الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥ ص ٣٠ ص ٢٩٤ )

مساجون



## ٧٨٢ - شرط اعمال المادة ٩٠ من لائحة السجون \*

\* ان المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الامر العالى في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ اذ نصت على عقاب « كل شخص تثبت ادانته امام المحاكم بانه ادخل او حاول ان يدخل في السجن خلافا للوائح ، شيئا ما من الاشياء سواء باخفائه او بالقائه من فوق الجدران او بامراره من النافذات الخ » قد دلت في جلاء على ان العقاب بمقتضاها لا يكون جائزا الا اذا كانت المنوعات ادخلت السجن بالفعل ، او شرع في ادخالها باحدى الطرق المذكورة عن طريق البدء في التنفيذ وفقا للمادة ٤٥ فاذا كان الحكم ليس فيه ما يدل على ان المنوعات ( وهى نقود ودفتر توفيد ) وصلت المسجون وهو في داخل السجن ، فانه يكون قاصر البيان متعيئا نقضه \*

( جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طعن رقم ١٤٨٢ سنة ١٤ ق )

## ٧٨٣ - تنفيذ امر الحبس الاحتياطى على متهمين بجريمة واحدة في

سجن مركزى واحد - غير واجب \*

\* ليس في المواد من ١٣٤ الى ١٤٢ الواردة في الفصل التاسع من الباب الثالث من الكتاب الاول من قانون الاجراءات الجنائية ولا في القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شان تنظيم المسجون او في قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمسجون ما يوجب تنفيذ امر الحبس الاحتياطى على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزى واحد - ومن ثم فلا محل لما اثير من بطلان عزل الطسامن الاول عن زميليه عند خبمهم احتياطيا \*

( الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/١٤ س ١٧ ص ٢٨٦ )

## ٧٨٤ - المخاطب بنص المادة ١٤٠ اجراءات هو مأمور السجن بقصد

تصنيفه من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن - عدم توقف بطلان ما للاجراءات على هذا الاتصال بذاته \*

\* نصت المادة ١٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : و لا

يجوز لمأمور السجن أن يسمع لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن الا بإذن كتابي من النيابة العامة ، والمخاطب بهذا النص - بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان مالاجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم .

( المظن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٤ ص ١٧ ص ٢٨٦ )

٧٨٥ - حظر المادة ١٤٠ إجراءات من اتصال رجال السلطة العامة بالمتهم المحبوس داخل السجن - المخاطب بهذا النص هو مأمور السجن - مخالفة هذا النص لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .

يجب لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان اعترافه بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص يحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما. للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل الى محكمة الموضوع .

( المظن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ ص ٢١ ص ٤٣١ )

٧٨٦ - وجوب تفتيش السجائين تفتيشا عموميا بالفئساء الخارجين بالقرب من الباب الرئيسي للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم - ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها - المقصود به التفتيش الذاتي النقيض وبالكيفية التي يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .

يجب توجب المادة ٤٢٢ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ المعدل تفتيش السجائين على اختلاف درجاتهم تفتيشا عموميا بالفئساء الخارجين بالقرب من الباب الرئيسي للمسجون عند دخولهم صباحا وقبل خروجهم وعند عودتهم ظهرا وقبل انصرافهم في المساء - وتدخل تلك المادة الضابط حتى تفتيشهم كلهم أو بعضهم إذا ما تناوره الشك في أمرهم - ولما

كانت واقعة الدعوى أنه في صباح يوم الحادث وبينما كان نائب مأمور السجن يستعرض قوة أمن السجن وقع اختياره على الطاعن وآخر من بين البساجين لتفتيشهما تفتيشا مفاجئا وفقا للتعليمات فعثر مع الطاعن على لفافة من ورق الصحف يخفيها أعلى فخذه تبين أن بداخلها كمية من الشاي وقطعة من مادة الحشيش ، فان الحكم اذ قضى بصفة هذا التفتيش يكون قد اصاب صحيح القانون . ولا محل لما يثيره الطاعن من أن المصبرود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسيس الملايس من الخارج فقط دون خلعها ، فان هذا تخصيص لمعني التفتيش بغير مخصص ولا يتفق وسند ابحاثه وهو التثبت من عدم تسرب أية ممنوعات الى داخل السجن تنفيذا لما نقض به القوانين المنظمة للسجون ، وهو ما لا يمكن التحقق منه الا بالتفتيش الذاتي الدقيق للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التي يرى القسام باجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .

( الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ص ٦٧٤ )

٧٨٧ - حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس احتياطيا  
الا باذن من النيابة - مقصور على ذات الدعوى المحبوس على نفسها -  
مخالفة هذا الحظر - لا بطلان - اساس ذلك - عدم امتداد هذا الحظر الى  
المحبوس حبسا تنفيذيا .

\* ان المادة ٧٩ من القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم  
السجون ، اذ جرى نصها على انه لا يسمح لاحد رجال السلطة بالاتصال  
بالمحبوس احتياطيا داخل السجن الا باذن كتابي من النيابة العامة ، فقد  
دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها ،  
سدا لذريعة التأثير عليهم ، ومنعسا لمحنة اكرامهم على الاعتراف وهم في  
قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنفيذيا على ذمة  
قضية اخرى ، فضلا عن أن القانون لم يرتب البطلان على مخالفة حكم هذه  
المادة ، لانه لم يقصد منها سوى تنظيم الاجراءات داخل السجن ، بدلالة  
وردوها في باب الادارة والنظام داخل السجن ، مفيدة الصلة باجراءات  
التحقيق .

( الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ص ٩٠٥ )

٧٨٨ - السجون المركزية تجرى عليها احكام ولوائح السجن ونظامه - لضابط السجن وحراسه حق تفتيش اى مسجون فى اى وقت وتفتيش ملابسه وامتعته وغرفته وضبط ما قد يحوز به او يحوز به من ممنوعات - ابتداء الامر الصابر من مستشار الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدقى المشرف على سجن القسم لاحد النزلاء به - خطأ فى تطبيق القانون .

✽ متى كان الثابت من الاوراق والمفردات المضمومة ان المطعون ضده كان قد ادخل احد السجون المركزية - وهو سجن الدقى - وموجودا به على ذمة تنفيذ حكم صادر ضده فى جريمة سرقة ، فانه تجرى عليه احكام لوائح السجن ونظامه - واذا كانت المادة ٥٩٥ من دليل اجراءات العمل فى السجون تنص على انه : « لضابط السجن وحراسه حق تفتيش اى مسجون فى اى وقت وتفتيش ملابسه وامتعته وغرفته وضبط ما قد يحوز به او يحوز به من ممنوعات او مواد او اشياء لا تجيز لهم نظم وتعليمات السجون حيازتها او احرازها » ، ولما كلف رئيس وحدة مباحث قسم الدقى من الضباط المشرفين على سجن القسم فان التفتيش الحاصل منه فى واقعة الدعوى كما هى مثبتة فى الامر المطعون فيه وبالاوراق يتفق والحق المشور له ، ويكون بذلك قد وقع صحيحا ويترتب عليه نتائج - ومن ثم فان الامر المطعون فيه ان صدر بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية تأسيسا على بطلان هذا التفتيش يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

( الملح رقم ٤٢٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ هي ٧١٩ )



## مقدمة

---

### الفصل الاول - أركان الجريمة

الفرع الاول - الاختلاس

الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق

الفرع الثالث - القصد الجنائي

الفصل الثاني - الجريمة التامة والشروع

الفصل الثالث - الظروف المشددة

الفرع الاول - الزمان والمكان

الفرع الثاني - الوسيلة

( ١ ) الاكراه

(ب) حمل السلاح

(ج) الكسر والتسود

الفرع الثالث - صفة الجاني

الفصل الرابع - الإعفاء من العقاب

الفصل الخامس - تسبیب الاحكام

الفصل السادس - مسائل متنوعة

الفصل السابع - جريمة ابتزاز المال بالتهديد



## الفصل الاول

### أركان الجريمة

#### الفرع الاول - الاختلاس

٧٨٩ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس  
المعتبر قانونا فى السرقة .

✽ اذا طلب المتهم باقى قطعة من النقود « ريال » فسلمه المجنى عليه هذا الباقي لياخذ منه الريال وبذلك يستوفى دينه منه فهذا التسليم عقيد بشرط واجب تنفيذه فى نفس الوقت وهو تسلم الريال للمجنى عليه . فاذا انصرف المتهم خفية بالنقود التى تسلمها فقد اخل بالشرط وبذلك ينعدم الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوفرة الاركان .

( جلسة ١٩٣٤/١/٤ طعن رقم ٩٧٨ سنة ٢ ق ٢ )

٧٩٠ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس  
المعتبر قانونا فى السرقة .

✽ اذا كان المتهم قد توجه الى بائع فاكهة فى مكانه ، وطلب منه اقسا موز ، وأن يبذل له ورقة بخمسة جنيهات بلفضة ، فأعطاه الفاكهه اربعة جنيهات وثلاثة وتسعين قرشا ، وحسب عليه اقسا الموز بسبعة قروش ، فطلب منه احتسابها بستة قروش وطلبه بالقرش ، فأعطاه اياه . ولم يصلحه هو الورقة ذات الخمسة جنيهات وشغل الفاكهه باحضار فاكهة لشخص آخر ، ثم التفت الى المتهم فلم يجده فان هذه الواقعة تتحقق فيها اركان جريمة السرقة ، ويحق العقاب عليها بمقتضى المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات . « قديم » لان تسلم المجنى عليه النقود للمتهم كان تعليميا ماديا اضطراريا جبر اليه العرف الجارى فى المعاملة ، وكان نقله للحيازة مقيدا بشرط واجب تنفيذه فى نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه وهذا الشرط هو أن يسلمت

المتهم ورقة ذات خمسة جنهيات للمجنى عليه بمجرد تسلمه الاربعة الجنهيات والاربعة والتسعين قرشا ، فان لم يتحقق هذا الشرط الاساسى ، ولم ينفذه المتهم فى الحال ، فان رضا الجنى عليه بالتسليم يكون غير ناقل للحيازة ، فلا يكون معتبرا بل يكون انصراف المتهم خفية بالنفرد التى اخذها من المجنى عليه سرقة ، وعقابه ينطبق على المادة ٢٧٤ عقوبات .

( جلسة ١١/١١/١٩٢٢ طين رقم ٢٤٢٤ سنة ٢ ق )

٧٩١ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الاختلاس  
المعتبر قانونا فى السرقة .

✽ اذا طلب مدين الى دائته احضار سند الدين المحرز لدفع جانب من الدين والتاخير به على ظهر السند فاحضر الدائن السند وسلمه اياه ليطلع عليه وليؤشر بالمبلغ الذى سيدفع ويرده اليه بنفس المجلس فان هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة بل هو تسليم اقتضت ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه للتحقق من انه هو السند الموقوع عليه منه والتثبت من قيمة المبلغ الذى لا يزال بذمته للدائن على ان يرده اليه فى نفس المجلس فهو تسليم مادى بحث ليس فيه معنى من معانى التخلي عن السند بل هو من قبيل التسليم الاضطرارى المجمع على انه لا ينقل حيازته ولا ينفى وقوع الاختلاس المعتبر قانونا فى السرقة اذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم ارادة الدائن او تصرف فيه بوجه من الرجوع .

( جلسة ٥/٨/١٩٣٣ طين رقم ١٤٤٢ سنة ٣ ق )

٧٩٢ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الاختلاس  
المعتبر قانونا فى السرقة .

✽ اذا سلم دائن الى مدينه سند الدين المحرز عليه ليدفع جانباً من الدين ويؤشر به على السند فان هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة بل هو تسليم اقتضت ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه والتاخير على ظهره بالمبلغ الذى دفع من الدين على ان يرده عقب ذلك الى الدائن . فهو تسليم مادى بحث ليس فيه أى معنى من معانى التخلي

عن السند فلا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس المعتبر قانونا في السرقة اذا ما احتفظ الدين بالسند على رغم ارادة الدائن . ولا يعتبر هذا العمل خيانة امانة لان الدائن حين سلم السند للمدين لم يكن قد تخلى عن حيازته القانونية بل ان تسليمه اياه كان تحت مراقبة .

( جلسة ١٩٣٠/٤/١٩٣٠ طعن رقم ١١ سنة ٤ ق )

### ٧٩٣ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس

المعتبر قانونا في السرقة .

✽ اذا كانت الواقعة ان المدين طلب من دائته سند الدين للاطلاع عليه ريثما يحضر ابنه الذى ارسله لاستحضار الشيك الذى اتفق علي ان يتسلمه الدائن خصما من دينه ، وسلم الممعدة الذى كان حاضرا فى مجلس الصلح . السند الى المدين لهذا الغرض ، وبعد قليل تظاهر المدين باثنه ينادى على ولده ، وانصرف بالسند ولم يعد ، ثم انكر بعد ذلك تسلمه اياه - فهذه الواقعة تتوافر فيها اركان جريمة السرقة ، لان تسلم المدين للسند كان بمجرد الاطلاع عليه ورده فى الحال ولم يكن الغرض منه نقل حيازة السند اليه ولا التخلي عنه ، فاختلاس المدين له يكون جريمة السرقة .

( جلسة ١٩٣٠/٤/١٩٣٠ طعن رقم ٩٦٣ سنة ٨ ق )

### ٧٩٤ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس

المعتبر قانونا في السرقة .

✽ اذا كان المتعاقدان قد وقعا على عقد بيع واودع العقد مؤقثا لسببهما لدى امين ثم استولي عليه البائع بان خطفه من المودع لديه فانه يعد مرتكبا لجريمة السرقة ، لان هذا الايداع ليس من شأنه فى حد ذاته ان يزيل عن المشتري ماله من حق فى ملكية العقد . واذن فلا يجدى البائع احتجاجه بان هذا العقد لا يدخل فى ملك المشتري الا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الايداع .

( جلسة ١٩٣٩/١١/١٩٣٩ طعن رقم ١٦٧٣ سنة ٩ ق )

## ٧٩٥ - التسليم المانع من وقوع الاختلاس على معنى السرقة .

✽ ان تسليم الشيء من صاحب الحق فيه الى المتهم تسليماً مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع من اعتبار اختلاسه سرقة متى كان قصسد الطرفين من الشرط هو ان يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت اشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ماله ورعايقه اياه بحواسه ما يدل بذاته على انه لم ينزل ، ولم يخطر له ان ينزل ، عن سيطرته وهيمنته عليه مادياً ، فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ، ولا تكون يد المسلم عليه الا يدا عارضة مجردة . اما اذا كان التسليم ملحوظاً فيه الابتعاد بالشيء عن صاحبه فترة من الزمن - طالأت أو قصرت - فانه في هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمسلم ، ولا يتصور معه في حق المسلم وقسوع الاختلاس على معنى السرقة . اذ الاختلاس بهذا المعنى لا يتوافر قانوناً الا اذا حصل ضد ارادة المجنى عليه أو عن غير علم منه . فاذا سلم شخص الى آخر مبلغاً من النقود وسنداً مضرباً لصالحه علي المسلم ان يحرر له المسلم في نفس مجلس التسليم سنداً بمجموع المبلغين : المبلغ الذي تسلمه علناً والمبلغ السوارد بالسند المسلم اليه ثم رضى المسلم بان ينصرف عنه المسلم بما تسلمه الى خارج المجلس ، فان رضاه هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه ، ويجعل يد المسلم ، بعد ان كانت عارضة ، يد حيازة قانونية لا يصح معها اعتباره مرتكباً للسرقة اذا ما حدثت نفسه ان يملك ما تحت يده ، فان القانون في باب السرقة لا يحصى المال الذي يفرط صاحبه على هذا النحو في حيازته .

( جلسة ١٩٤٠/١/١٥ ظن رقم ٣٦١ سنة ١٠ ق )

## ٧٩٦ - اختلاس المتهم المظروف الذي سلم اليه مغلقة بعد قبضه الظرف

لهذا الغرض ثم اعادة تغليفه - سرقة .

✽ ان تسليم الظرف مغلقة أو الحقيقية مقفلة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته حتماً على ان المسلم قد اؤتمن على ذات المظروف أو على ما بداخل الحقيقية بالذات ، لان تغليف الظرف وما يقتضيه من حظر استفتاحه على المسلم أو افعال الحقيقية مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه ان صاحبها اذ حال مادياً بين يد المسلم وبين ما فيهما ، لم يقسأ ان ياتمه على ما بداخلهما .

واذن فاختلاس المظروف بعد قبض الظرف لهذا الغرض ثم اعاد تغليفه

يصح اعتباره سرقة إذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على المظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتفليقه الطرف أن يمكنه من هذه الحيابة .

( جلسة ٢٦/٨/١٩٤٠ طن رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ ق )

٧٩٧ - التسليم الإضطرارى لا ينقل حيابة ولا ينفي وقوع الاختلاس  
المعتبر قانونا فى السرقة .

✽ إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم فى أن المتهم طلب الى الجنى عليه أن يطلع على الدفتر المدون فيه الحساب بينهما فسلمه اليه فهرب به ولم يرده اليه فان الجنى عليه لا يكون قد نقل حيابة الدفتر كاملة الى المتهم إنما سلمه اليه ليطلع تحت اشرافه ومراقبته على ما هو مدون به ثم يرده اليه فى الحال ، فيد المتهم على الدفتر تكون مجرد يد عارضة - فرفضه رده وهربه به يعد سرقة .

( جلسة ٨/١٢/١٩٤١ طن رقم ٨٤ سنة ١٢ ق )

٧٩٨ - التسليم المانع من وقوع الاختلاس على معنى السرقة .

✽ التسليم الذى ينتفى به ركن الاختلاس فى السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقى من راضع اليد مقصودا به التخلّى عن الحيابة حقيقة ، فان كان عن طريق التغافل بقصد ايقاع المتهم وضبطه فانه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح وكل ما هنالك أن الاختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلا بعلم الجنى عليه لا بناء على رضاء منه ، وعدم الرضاء - لا عدم العلم - هو الذى يهم فى جريمة السرقة .

( جلسة ١٢/١/١٩٤٢ طن رقم ٣٩٧ سنة ١٢ ق )

٧٩٩ - توفر الاختلاس فى جريمة السرقة باخذ المتهم الشيء المسروق  
خلسة بغير علم صاحبه .

✽ إذا كانت الواقعة كما اثبتها الحكم فى أن المتهم ، وهو معلم العاب رياضية بمدرسة ما ، أمر أحد الفراضين بأن يحمل عدة ألواح خشبية من

المدرسة ويوصلها الي تجار معينين ، ففعل وصنع التجار منها ( بوفيهها ) له ، فان هذه الواقعة تعد سرقة ، لا نصباً ولا خيانة امانة ، لان الاخشاب لم تكن مسلمة للمتهم بعقد من عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٢٤١ ع ولانه من جهة أخرى لم يحصل عليها بطريق الاحتيال بل هو اخذها خلصة بغير علم صاحبها .

( جلسة ١٩٤٣/١١/١٥ طعن رقم ٢٠٦٧ سنة ١٣ ق )

٨٠٠ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس  
المعتبر قانوناً في السرقة .

✽ اذا كانت واقعة الدعوى التي استخلصها الحكم هي أن القماش المختلس لم يكن ، وقت اختلاسه ، مسلماً للمتهمين تسليمًا ، بل كان مودعاً في المكان المد له في دار الجمرك ، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً اليهما وفي حيازتهما بل كان بصفة عرضية بحكم كونهما مستخدمين في الجمرك ويعملان في داره ، فان القماش في هذه الظروف يكون في نظر القانون في حيازة مصلحة الجمارك صاحبة الدار ، ويعد المتهمين عليه لا تكون الا عارضة . وذلك لا يصح معه اعتبار اختلاسهما اياه خيانة امانة بل يجب عده سرقة .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ طعن رقم ١٣٠٧ سنة ١٤ ق )

٨٠١ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس  
المعتبر قانوناً في السرقة .

✽ التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في جريمة السرقة هو الذي ينقل الحيازة . اما مجرد التسليم المادى الذي لا ينقل حيازة ما وتكون به يد المتسلم على الشيء يدا عارضة فلا ينفي الاختلاس . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تسلم السند ليعرضه على شخص ليقرأه له في نفس المجلس ويرده في الحال ثم على اثر تسلمه اياه انكره في نفس المجلس فانه يعد سارقاً ، لأن التسليم الحاصل له ليس فيه اى معنى من معانى النكلى عن الضمير .

( جلسة ١٩٤٥/٣/١٩ طعن رقم ٦٦٥ سنة ١٥ ق )



٨٠٢ - عدم بيان الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ما يجب توافره في التسليم من بقاء المسروق تحت بصر المجني عليه واستمرار إشرافه عليه - قصور \*

\* انه لكي يمكن اعتبار المتهم سارقاً للشيء الذي بيده يجب أن تكون الحيازة باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمناً عليه يرعاه بحواسه كأنه في يده هو ، على الرغم من التسليم . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم من موظف بنك التسليف الزراعي ترخيصاً معداً لمصرف الدقيق بمقتضاه لكي يستوفي بعض الإجراءات ويرده إلى الموظف ، فاحتفظ به لنفسه ، فادانته المحكمة في سرقة بناء على ما قالت به من أن تسليمه الترخيص كان مشروطاً برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البطاوي الباشاكتيب دون أن تبين ما يجب توافره في هذا التسليم من بقاء الترخيص تحت بصر الموظف واستمرار إشرافه عليه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

( جلسة ١٠/٢٢/١٩٤٥ طين رقم ١٣٩٤ سنة ١٥ ق )

٨٠٣ - التسليم الاضطراري لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس المعتبر قانوناً في السرقة \*

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم قابل المجني عليه وطلب إليه أن يبدل له ورقة مالية من فئة الخمسين جنيهاً بأوراق أصفر منها فأجابته إلى طلبه ، ثم سألته عن الورقة فاعتذر إليه بأنه تركها سهواً في اللوكاندة التي يبيت فيها واستصحبها معه لتسليمها إليه . وفي طريقه اشترى قطعة قمماش ودفع ثمنها ، ثم قصد إلى محل ترزى لتفصيلها وإعطاء بعض أجره ، ثم طلب إلى المجني عليه انتظاره ريثماً يذهب إلى اللوكاندة ليحضر الورقة ثم ذهب ولم يعد ، فإنه يكون من الواجب لمعاينة المتهم على هذه الواقعة باعتبارها سرقة أن تبين المحكمة في حكمها أن مادفعه المتهم ثمناً للقمماش من المال الذي تسلمه من المجني عليه لم يكن بموافقة ، وأن المكان الذي تركه فيه كان عند المحل الذي قصد إليه سويلاً لاستلام الورقة ، والا كان حكمها قاصراً ، فإنه إذا كان تصرف المتهم في المال برضاء المجني عليه فقد يستفاد من ذلك أن المجني عليه تخلى عن حيازته له ، وكذلك الحال إذا كان قد تركه يتصرف في ماله بعيداً عن رقابته ، وفي كلتا الحالتين لا يصح أن تعد الواقعة سرقة \*

( جلسة ١/٦/١٩٤٨ طين رقم ٢٢٠٤ سنة ١٧ ق )

٨٠٤ - التسليم الاضطرارى لا ينقل حيازة ولا ينفي وقوع الاختلاس  
المعتبر قانونا فى السرقة .

\* مادامت المحكمة حين اعتبرت الواقعة سرقة قد بينت ان المسروق  
كان فى حيازة صاحبه . وان اتصال المتهم به بوصف كونه مستخدما فى  
الحل لا يحلق له الحيازة بالمعنى المقصود فى باب خيانة الامانة ، فانها  
لا تكون قد اخطأت .

( جلسة ١٩٤٨/١٠/٢٥ ملن رقم ١١٦٦ سنة ١٨ ق )

٨٠٥ و ٨٠٦ - استخلاص المحكمة وقوع السرقة - كفايته فى توفر  
فعل (الاختلاس) .

\* يكفى ان تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكى يستفاد توافر فعل  
الاختلاس دون حاجة الى التحدث عنه صراحة .

( لطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ٤٢٨ )

٨٠٧ - عدم استبقاء السارق على ما اختلسه فى حوزته لا ينفي ركن  
الاختلاس .

\* عدم استبقاء السارق ما اختلسه فى حوزته لا ينفي ركن  
الاختلاس .

( لطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠ ص ١٦٩ )

٨٠٨ - الاختلاس فى جريمة السرقة - يتم بانتزاع المال من حيازة  
المجنى عليه - بغير رضاه - كل اتصال لاحق للمجاني بالمسروق ، يعتبر اثرا  
من آثار السرقة - وليس سرقة جديدة - مادام سلطانة ظل مبسوطا عليه .  
\* الاختلاس فى جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه

بغير رضاه . فإذا تم له ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثراً من آثار السرقة وليس سرقة جديدة مادام سلطانته ظل مبسوطاً عليه .  
 لما كان ماتقدم ، وكان اكتشاف المجرى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله ، لا يخرج المسروق من حيازة الجاني . ولا يعيده إلى حيازة المجرى عليه الذي لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذي أخفى فيه سرقة جديدة . ذلك بأن السرقة تمت في الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان إلى آخر بعد ذلك . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التي تمت في الليلة التالية للسرقة باعتبارهم قد ارتكبوا سرقة جديدة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والأحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين اللذين لم يطعنوا في الحكم لوحدة الواقعة .

( لطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ س ١٣ ص ٤٢٧ )

٨٠٩ - استخلاص المحكمة وقوع السرقة - كفايته تدليلاً على توافر فعل الاختلاس - تحدث الحكم عنه صراحة - غير لازم .

\* من المقرر أنه يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

( لطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢ س ٢٥ ص ٤٢٥ )

٨١٠ - ماهية التسلیم الذي ينتفی به ركن الاختلاس فی السرقة .

\* أن التسلیم الذي ينتفی به ركن الاختلاس فی السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقي من واضع اليد مقصوداً به التخلی عن الحيازة حقيقة ، فإن كان عن طريق التناقل ، فإنه لا يعد صادراً عن برضاء صحيح ، وكل ما هنالك

أن الاختلاس في هذه الحالة يكون حاصلاً بعلم المجنى عليه لا بناء على رضاه منه ، وعدم الرضا - لا عدم العلم - هو الذي يهيم في جريمة السرقة .  
( لطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/٢ س ٢٦ ص ٢٠١ )

٨١١ - سرقة - كفاية استخلاص الحكم لركن الاختلاس - التحدث عنه صراحة غير لازم .

✽ يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد ترافق فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

( لطن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ٥٤٧ )

## الفرع الثاني - ملكية الغير للمال المسروق

٨١٢ - أحجار الجبل في غير المناطق المخصصة للمحاجر هي اموال مباحة .

\* جرى قضاء محكمة النقض علي أن اخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة للمحاجر لا يعتبر سرقة لان تلك الاموال مباحة وملكيتها الحكومة لها هي من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد اختلاسها سرقة ، فلا عقاب على من اخذ هذه الاحجار الا في صورة ما اذا ثبت أن الحكومة وضعت يدها عليها وضعا صحيحا يفرجها من أن تكون مباحة الي أن تكون داخلة في ملكها أو المخصص للمصلحة العامة .

( جلسة ١٤/٣/١٩٣٢ طن رقم ١٤١٣ سنة ٢ ق )

٨١٣ - اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب الى مدير ادارة هذه اللجان ثبت عدم جليلته لا يعد سرقة .

\* لا يعد سرقة ولا خيانة امانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب الى مدير ادارة هذه اللجان اذا ثبت أن هذا التقرير ليس بوثيقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرس عليه وأنها أُنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي اثر خدعة وأداة غش البست ثوب ورقة لها شأن .

( جلسة ٣١/٣/١٩٣٢ طن رقم ١٤٤٠ سنة ٢ ق )

٨١٤ - عدم بيان قيمة المسروق في الحكم لا يعيبه .

\* ان قيمة المسروق ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة فعدم بيانها في الحكم لا يعيبه .

( جلسة ٥/٣/١٩٣٥ طن رقم ١٠٩٣ سنة ٥ ق )

٨١٥ - تحقيق جريمة اختلاس الشيء الضائع ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

✽ ان المادة الاولى من دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حددت لمن يعثر على شيء أو حيوان ضائع مدة معينة لتسليمه أو التبليغ عنه والا اعتبر مخالفا كما أنها نصت في فقرتها الاخيرة على انه اذا حبس هذا الشيء بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة أي دعوى السرقة . ويجوز رفع هذه الدعوى ولو لم تَمْضِ المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية التملك واستخلاص ذلك موكل لسلطة قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض .

( جلسة ١٩٢٥/١٢/٢٣ طعن رقم ١٢٥ سنة ٦ ق )

٨١٦ - الاشياء التي اعتاد الناس ايداعها القيسور مع الموتى تعين مملوكة لورثتهم .

✽ ان الاكئان والملابس والحلى وغيرها من الاشياء التي اعتاد الناس ايداعها القبور مع الموتى تعتبر مملوكة لورثتهم . وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم لما وفر في نفوسهم من وجوب اكرامهم في اجدائهم على هذا النحو موثقين بأن لاحق لاحد في العبث بشيء مما أودع . فهذه الاشياء لا يمكن عدها من قبيل المال المساح الممنوع لكل شخص تملكه بالامتلاء عليه . فمن يشرع في اختلاس شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانونا .

( جلسة ١٩٣٦/٤/٦ طعن رقم ١١٧٥ سنة ٦ ق )

٨١٧ - اعتبار التيار الكهربائي من الاموال المنقولة المعاقب على سرقتها .

✽ لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسما متحيزا قابلا للوزن طبقا لنظريات الطبيعة ، بل هو يتناول كل شيء مقوم للملك وللحيازة والنقل من مكان الى اخر فالتيار الكهربائي - وهو مما يتوافر فيه هذه الخصائص - من الاموال المنقولة المعاقب على سرقتها .

( جلسة ١٩٣٧/٤/٥ طعن رقم ٩٤٣ سنة ١٤ ق )

## ٨١٨ - متى تطبق احكام السرقة في احوال العثور على الاشياء الضائعة .

✽ يجب لتطبيق احكام السرقة في احوال العثور على الاشياء الضائعة ان تقوم لدى من عثر على الشيء نية تملكه ولو كان ذلك بعد العثور عليه .  
فاذا كان المتهم ، وهو مساح عربات بمصلحة السكك الحديدية ، قد خالف التنبيه الموجه اليه هو وزملائه بان يقدموا كل ما يجدونه متروكا في العربات لرؤسائهم ، فسمع الى معرفة حقيقة المصوغات التي عثر عليها بان عرضها على أحد الصياغ ، فاستخلصت المحكمة من ذلك أن نيته انصرفت الى حبس هذه المصوغات ليتملكها بطريق الغش ، فاستخلصها هذا لا معقب عليه ولو كان المتهم قد سلم الأشياء الى البوليس في اليوم التالي لليوم الذي عثر فيه عليها .

( جلسة ١٩٣٨/٢/١٤ طعن رقم ٥٥٩ سنة ٨ ق )

## ٨١٩ - عدم الإمتداء الى مالك الشيء المسروق لا يؤثر في قيام جريمة السرقة .

✽ اذا كان الشيء المسروق غير مملوك للمتهم فلا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الإمتداء الى معرفة شخص المالك .  
( جلسة ١٩٣٩/٤/٢٤ طعن رقم ٩٨٩ سنة ٩ ق )

## ٨٢٠ - استيلاء المتهم على الشيء الضائع في لحظة العثور عليه ممن عثر عليها يكون في الواقع هو الذي التقطها بنية تملكها بطريق الغش .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان فتاة صغيرة عثرت على محفظة فيها نقود فاخذها منها المتهم مقابل قرش ، فان ذلك منه لا يعتبر اخفاء لشيء مسروق بل يعد سرقة طبقا للمادة الاولى من القانون الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالاشياء الفاتكة اذ المتهم يعتبر انه هو الذي عثر على المحفظة وحبسها بنية تملكها بطريق الغش ، والفتاة البريئة لم تكن الا مجرد أداة .

( جلسة ١٩٣٩/١٢/١١ طعن رقم ٢٢ سنة ١٠ ق )

٨٢١ - عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاقد يعد مخالفة لجرد  
عدم حصوله في الوقت المعين .

\* ان قانون الاشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعد  
عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاقد مخالفة لجرد عدم حصوله في  
الوقت المعين . اما اذا كان حبس الشيء بقصد تملكه فانه يكون اختلاسا  
لمال الغير معاقبا عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ ع .

( جلسة ١٩٤٠/٦/٣ طين رقم ١٣١٤ سنة ١٠ ق )

٨٢٢ - اعتبار مخفي الشيء الضائع مرتكبا لجريمة اخفاء اشياء  
مسرقة .

\* لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع ان تكون نية التملك قد  
وجدت عند المتهم حال عثوره على الشيء . فوجود هذا الشيء في حيازة  
غير من عثر عليه يكون جريمة اخفاء اشياء مسروقة متى كان المتهم عالما  
بحقيقة الامر فيه . ذلك لان دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ اعتبر حبس  
الاشياء الضائعة بنية امتلاكها في حكم السرقة فيعاقب عليه بعقوبتها .  
ويجوز عليه سائرا احكامها فدن يحرز شيئا منها مع علمه بطورفه يعاقب  
على ذلك عقاب مخفي الشيء المسروق .

( جلسة ١٩٤١/٢/١٠ طين رقم ١٨٧٦ سنة ١٠ ق )

٨٢٣ - تافاه الشيء المسروق لا تأثير لها مادام هو في نظر القانون  
مالا .

\* ان تافاه الشيء المسروق لا تأثير لها ما دام هو في نظر القانون  
مالا .

( جلسة ١٩٤١/٥/١٦ طين رقم ١٢٥٥ سنة ١١ ق )

٨٢٤ - خطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق لا يعيبه .

\* يكفي للعقاب في السرقة ان يكون ثابتا بالحكم ان المسروق ليس  
مملوكا للمتهم . واذا اخطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق فذلك  
لا يستوجب بطلانه .

( جلسة ١٩٤٣/١/٢٥ طين رقم ٣١٠ سنة ١٣ ق )



٨٢٥ - تحقق جريمة اختلاس الشيء الضائع ولو لم تكن المدة المصددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

\* ان نص الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ لا يمنع من رفع الدعوى العمومية بجريمة السرقة ، ولو لم تكن المدة المينة فيها لتسليم الشيء الذي عثر عليه أو التبليغ عنه قد انقضت ، متى كانت نية التملك متوافرة لدى المتهم .

( جلسة ١٧/١/١٩٤٤ ملن رقم ٢٥١ سنة ١٤ ق )

٨٢٦ - اعتبار مخفى الشيء الضائع مرتكباً لجريمة اخفاء اشياء مسروقة .

\* ان ما جرى عليه القضاء من اعتبار حيس الشيء الضائع بنية تملكه عند العثور عليه في حكم السرقة يقتضى تطبيق جميع احكام السرقة عليه . وهذا يلزم عنه ان يعد من يخفى الشيء بعد العثور عليه وهو عالم بحقيقة الامر فيه مرتكباً لجريمة اخفاء اشياء مسروقة . واذا كان هذا هو حكم القانون فانه اذا ادعى المتهم انه كان يعتقد ان الشيء هو من الاشياء الضائعة وأنه اخذه ممن عثر عليه ليحفظه على ذمة صاحبه ، وثابتت المحكمة عليه انه غير صادق فيما ادعاه من ذلك وأنه كان على علم بأن هذا الشيء مسروق ، ثم اوقعت عليه عقوبة المخفى . فانها لا تكون ملزمة بأن تذكر في حكمها من البيان أكثر من ذلك .

( جلسة ٣٦/٥/١٩٤٣ ملن رقم ١٣٨٣ سنة ١٣ ق )

٨٢٧ - استيلاء المتهم علي الشيء الضائع في لحظة العثور عليه معن عثر عليها يكون في الواقع هو الذي التقطها بنية تملكها بطريق الغش .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن حافظة نقود ضاعت من أحد ركاب سيارة أوتوبيس فعثر عليها غلام من الركاب فالتقطها ، فلما منه انها لأحد أصدقائه الراكبين معه ، ولم يكن من الكمساري بمجرد أن شاهده في لحظة العثور عليها الا أن اخذها منه ، وكان ذلك ، لا يقصد توصيلها لإدارة الشركة بل يقصد اختلاسها لنفسه ، فان هذه الواقعة لا ينطبق عليها نص المادة ٣٤٦ ع ، اذ الكمساري لم يتسلم الحافظة بمقتضى أى عقد من

المعقد المبينة في هذه المادة ، وإنما تنطبق عليها المادة الأولى من الذكريرش الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء المفقدة إذ الكمساري باستيلائه على الحافظة في لحظة العثور عليها من الغلام يكون في الواقع هو الذي التقطها وحبسها بنية تملكها بطريق الغش ، والغلام لم يكن الا مجرد واسطة بريئة . على أنه اذا كان الحكم قد أخطأ في تكييف هذه الواقعة فاعتبرها خيانة أمانة لا سرقة لذلك لا ينبغي عليه نقضه ما دامت العقوبة المضى بها لا تتجاوز العقوبة المقررة للمصرفة .

( جلسة ١٩٤٤/٢/٧ طن رقم ٢٠٢٣ سنة ١٣ ق )

٨٢٨ - اعتبار مخفي الشيء الضائع مرتكباً لجريمة اخفاء اشياء

مصروفة .

\* أن ذكريرش ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الضائعة - على ما جرى عليه القضاء في تفسير نصوصه - يعد حبس الشيء الذي يعثر عليه بنية امتلاكه سرقة يعاقب عليه بعقوبتها ويجري عليه سائر احكامها . واذ فمن يحتاز الشيء بعد التقاطه . سواء ممن عثر عليه أو من غيره وهو عالم بحقيقة أمره ، يكون مرتكباً لجريمة اخفاء الاشياء المصروفة .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨ طن رقم ١٢٩٢ سنة ١٤ ق )

٨٢٩ - عدم الرد في الحكم بالإدانة على ما دفع به المتهم من أن

الأشياء موضوع التهمة من الاموال المباحة - قصور .

\* انه لما كانت جريمة السرقة - بحسب التعريف بها الوارد في نص المادة ٣١ من قانون العقوبات - لا تتحقق الا اذا وقعت على اموال مملوكة لما يقتضيه حق اصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لحمايتهم مما يكون من شأنه الاضرار بهم عن طريق الاعتداء على ملكهم ، ولا يتصور وقوعها على الاموال المباحة التي لا مالك لها ، فان الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه اذا أدان المتهم في هذه الجريمة دون أن يرد على ما دفع به من أن الاختساب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الاموال المباحة .

( جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طن رقم ٣٢٧ سنة ١٥ ق )

٨٣٠ - السندات المثبتة للحقوق تصاح محلا للسرقة .

\* أن السندات المثبتة للحقوق تصلح محلا للسرقة ، لأنها أسـمـوال منقولة في معنى المادة ٣١١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩/٣/١٩٤٥ طن رقم ٦٦٥ سنة ١٥ ق ١ )

٨٣١ - عدم العثور على المال المسروق لا يؤثر في قيام جريمة السرقة .

\* لا يؤثر في قيام السرقة عدم العثور على المال المسروق ، فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم اختلس سندا محررا عليه للمجنى عليه بمبلغ كذا ، فإن ادانته من أجل سرقة هذا السند تكون صحيحة ولو كان السند لم يضبط .

( جلسة ١٩/٣/١٩٤٥ طن رقم ٦٦٥ سنة ١٥ ق ١ )

٨٣٢ - عدم الرد في حكم بالإدانة علي ما دفع به المتهم من أن الأشياء موضوع التهمة من الأموال المباحة - قصور .

\* إذا تمسك المتهم بأن الأوراق محل دعوى السرقة هي من المتروكات ( الدشت ) ولم يعد لها مالك بعد أن تخلت الحكومة عنها ، ثم ادانته المحكمة بسرقتها دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه ، فحكمها بذلك يكون معيبا لقصوره في البيان . ولا يقلل من هذا أن تكون لتلك الأوراق قيمة إذ يمكن بيعها بالمزاد لحساب الخزانة العامة ، فإنه لا يشترط في الشيء المتروك أن يكون معدوم القيمة . بل يجوز في القانون أن يعد الشيء متروكا فلا يعتبر من يستولى عليه سارقا ولو كانت له قيمة تذكر .

( جلسة ٢١/١٠/١٩٤٦ طن رقم ١٧٨٢ سنة ١٦ ق ١ )

٨٣٣ - عدم تحديث الحكم بالإدانة عن ملكية الشيء المسروق - قصور .

\* إذا كان الحكم حين أدان المتهم في سرقة إبراهيم عاتمة في البحر قد اكتفي بالقول بأنه ساهم مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ للاستيلاء عليها دون أن يتحدث إلى ملكيتها حتى تمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتتألف من شروط الجريمة ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا لنفسه .

( جلسة ٧/١٠/١٩٤٧ طن رقم ١٣٧٩ سنة ١٧ ق ١ )

٨٣٤ - تحقق جريمة اختلاس الشيء الضائع ولو لم تكن المادة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .  
 \* ان جريمة اختلاس الشيء الضائع تتحقق ولو لم تكن المادة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .  
 ( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ طن رقم ١١١٧ سنة ٢٠ ق )

٨٣٥ - الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون محملا للسرقة والاختلاس .

\* الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون محلا للسرقة والاختلاس اذا هي وان كانت قليلة القيمة في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة .  
 ( جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طن رقم ١١٧٣ سنة ٢١ ق )

٨٣٦ - متى يعد استخراج الرمال بغير ترخيص في حكم السرقة .  
 \* ان الواضح من مقارنة نص الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ ان المشرع تعمد حذف عبارة « ولو كان من مالهما » من الفقرة الثانية تمثيلا مع المبدأ الذي قرره في المادة الثامنة عشرة من اعتبار المحاجر الموجودة في الارض المملوكة للأفراد ملكا لصاحب الارض . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس على ان استخراج الرمال بغير ترخيص يعد سرقة ولو كان ذلك من أرض مملوكة للمتهم نانه يكون مبنيا على الخطأ في تفسير القانون .  
 ( جلسة ١٩٥٤/١/١٢ طن رقم ٢١٠١ سنة ٢٣ ق )

٨٣٧ - الخقول في مقام السرقة هو كل ما له قيمة مالية ممكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته .

\* ان السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير . والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية ممكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته مادام انه ليس مجردا من كل قيمة . فاذا كان الحكم قد أثبت

٣٨١.

أن كربونات الكيروسين المسروقة لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ، كما أثبت أن المتهم قد انتفع بها فعلا ، ولو أنه توصل الي هذا الانتفاع بختمها بخاتم مصطنع ، فان عقابه يكون في محله .

( جلسة ١٩٥٤/٢/٢٨ طن رقم ٤٧١ سنة ١٤ ق )

٨٣٨ - عدم الإعتداء لمعرفة شخص المالك للمسروقات لا يؤثر في قيام جريمة السرقة .

\* لا يؤثر في قيام جريمة السرقة ، عدم الإعتداء الى معرفة شخص المالك .

( لطن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/١٢ س ١٠ ص ١٨ )

٨٣٩ - الشيء المتروك المشار اليه في المادة ٨٧١ مدني : هو الذي يستغنى صاحبه عنه باسقاط حيازته بنية انتهاء ملكيته .

\* الشيء المتروك - على ما اشارت اليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الاولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه باسقاط حيازته وبنية انتهاء ما كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا حالك له ، فاذا استولى عليه احد فلا يعد سارقا ولا جريمة في الاستيلاء على الشيء لانه أصبح غير مملوك لاحد .

( لطن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ س ١٠ ص ٤٩٥ )

## الفرع الثالث - القصد الجنائي

### ٨٤٠ - النية الواجب توافرها قانوناً في جريمة السرقة .

✳ إذا علل المدين احتفاظه بالسند علي رغم إرادة الدائن بأنه لم يقصد تملك السند بل قصد بالاستيلاء عليه تهديد الدائن لحمله علي أن يتضمن له كذا جنبها يدعوى أنه غش في البيع الذي كان من نتيجته تحرير ذلك السند فإن هذا التعليل لا يخليه من المسؤولية الجنائية لأن طلبه الخصم هو تحكم منه في الدائن لا يستند إلى أي أساس واستيقاؤه السند ومساومته على الحصول علي هذا المبلغ الذي لا حق له فيه يعد اختلاساً بنية سلب المال المختلس وهي النية الواجب توافرها قانوناً في جريمة السرقة .

( جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طين رقم ١١ سنة ٤ ق )

### ٨٤١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص نية السرقة .

✳ يكفي لاعتبار الجاني شارعاً في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة اثباتاً شطراً من الأفعال المكونة للظروف المشددة . وللمحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال دون أن تكون خاضعة في ذلك لإرقابة محكمة النقض .

( جلسة ١٩٣٤/٥/٢٨ طين رقم ١٣٧٨ سنة ٤ ق )

### ٨٤٢ - الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي لتوفر القصد الجنائي .

✳ أن القصد الجنائي في السرقة هو قيام الملم عند الجاني ، وقت ارتكاب فعله ، بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاه مالكة بدية امتلاكه . فإذا كان الحكم ، مع تسليمه بأن المتهم لم يستول علي أدوات الطباعة إلا بقصد الاستمئانة بها على طابع منشورات لسب مدير المطبعة والكذب في حقه ، قد اعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولته أن القصد الجنائي فيها يتحقق باستيلاء الجاني على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية

هرمان صاحبه منه ولو مؤقتا ، فانه يكون قد اخطأ لان الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي ، اذ لابد فيه من وجود نية التملك .

( جلسة ١٨/١٠/١٩٤٣ ملن رقم ١٤٤٨ سنة ١٣ ق )

#### ٨٤٣ - متى يجب التحدث في الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلالا .

\* انه وان كان التحدث عن نية السرقة استقلالا ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة الا انه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المعروضة فانه يكون على المحكمة ان تبينها صراحة وتورد الدليل علي توفرها . فاذا كانت الواقعة - على ما أورده الحكم - كما يفهم منها ان المتهم اقترى تملك الطبنجة المتهم بسرقتها بالاكراه عندما انتزعها من الكونستابل يفهم منها في ذات الوقت انه لم يربذلك الا تعجيز الكونستابل عن مطاردته والقبض عليه ، ففي هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها على هذا النحو يكون على المحكمة ان تعني باستجلاء هذه النية بايراد الدليل علي قيامها ، كما هي معرفة به في القانون ، والا كان حكمها قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

( جلسة ٣٠/١٢/١٩٤٦ ملن رقم ١٨٧٠ سنة ١٦ ق )

#### ٨٤٤ - التحدث عن نية السرقة استقلالا ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة .

\* ان عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم من اخذ البندقية التي ادانه في سرقتها - ذلك لا يعيبه ، ما دامت الواقعة الجنائية التي اثبتتها المحكمة عليه تقيد بذاتها انه كان يقصد السرقة ، وما دام الدفءاع عنه لم يتمسك بعدم توافر هذا القصد لديه كما هو معرف به في القانون .

( جلسة ١٢/٥/١٩٤٧ ملن رقم ١١٧٢ سنة ١٧ ق )

#### ٨٤٥ - متى يجب التحدث في الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلالا .

\* اذا رفعت الدعوى على متهم بسرقة تيار كهربائي . فتمسك في دفاعه بأنه كلف كهربائيا عمل زينة على لافتة محله فركب له بعض المصابيح

وأوصلها بغير علمه بسلك المجلس البلدى مباشرة بحيث يصل اليها التيار الكهربائي دون أن يمر بالعداد المركب فى محله . وأخذت محكمة الدرجة الاولى بنفاذه وبرأته ، فاستأنفت النيابة ، فتمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع ولكنها ادانته قولا منها بأن دفاعه لم يقم عليه دليل ففضلا عن أنه من غير المعقول أن تجرى هذه العملية بمحله وتحت بصره بغير إرادته ومشاركته ، فهذا قصور فى حكمها إذ أن ما أوردته فى ذلك لا يكفى بذاته لاثبات أن المتهم لاشك ضالغ فى السرقة وأنه ساهم مع الكهربائي فى توصيل المصابيح بالتيار الكهربائي مباشرة دون أن يمر بالعداد .

( جلسة ١٩٤٨/١/٦ طعن رقم ٢١٨٦ سنة ١٧ ق )

٨٤٦ - متى يجب التحدث فى الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلالا .

✽ إذا كان ما أوردته المحكمة فى حكمها فى صدد بيان واقعة السرقة بالأكراه التى ادانت المتهمين فيها لا يبين منه قصد المتهمين من أخذ مسال المجنى عليه اكان اختلاسه وتملكه فتكون الواقعة سرقة ، أم كان مجسود الرغبة فى التشهير به للعداء الذى اشار اليه الحكم فلا تكون كذلك ، فهذا الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٨/٤/٦ طعن رقم ٣٣٦ سنة ١٨ ق )

٨٤٧ - متى يجب التحدث فى الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلالا .

✽ إذا كان المتهم - كما هو ثابت بالحكم - لم يقدم على أخذ الاتربة المدعاة سرقتها الا بناء على بيع صادر له من آخر على اعتبار أنه مالك ، فلا يكفى فى ادانته بسرقتها ثبوت ملكيه هذه الاتربة لمصلحة الأثار بل يتعين لمساملته جنائيا عن سرقتها أن تبين المحكمة أنه كان وقت استيلائه عليها يعلم أن من يباعه أياها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها ، فإذا لم يبين الحكم ذلك كان قاصدا ، قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٨/١١/٨ طعن رقم ١٧١٣ سنة ١٨ ق )

٨٤٨ - متى يجب التحدث فى الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلالا .

✽ من أركان جريمة السرقة أن يأخذ المسارق الشيء بنية تملكه . والمفروض أن من يختلس شيئا فانما يتنوى تملكه . وقد استقر قضاء هذه



الحكمة على أنه هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن ، ولكن اذا كان المتهم قد نازع في قيام هذا الركن بقوله أنه ما قصد بأخذ البطانية محل دعوى السرقة الا مجرد الالتفاح بها انتقاء للبرد فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائي وتقيم الدليل على توفره ، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ طعن رقم ١٠٨٥ سنة ٢٠ ق )

#### ٨٤٩ - متى يجب الإحتياط في الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلا

✽ ان المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ لا يمكن أن تنصرف إلى العقاب على مجرد استخراج الرمال بدون رخصة باعتبار ذلك سرقة دون توفر القصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرقة ، ويؤكد هذا المعنى ما نص عليه ذلك القانون في المادة ٢٦ منه من أنه « مع عدم الإخلال بما يقرره هذا القانون أو قانون آخر من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح التي تصدر تنفيذا له بغرامة من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه ، وتحدد مصلحة المناجم مهلة لا تتجاوز شهرا لإزالة المخالفة » ، وإن فمتى كانت النيابة قد قدمت المتهم إلى محكمة الجench بتهمة أنه استخرج رمالا وحصى بدون ترخيص من مصلحة المناجم والمساجر ، وطلبت معاقبته تطبيقا للمادتين ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فقضت المحكمة بمساواة المتهم على هذا الأساس باعتبار أو مجرد استخراج الرمال بدون ترخيص يعد في حكم السرقة من غير أن تمحص دفاع المتهم من انتقاء القصص الجنائي لديه . وما دلل به على صحته من تقديمه طلبا للمصلحة للترخيص باستخراج الرمال يدفعه الرسوم المستحقة على هذا الطلب فإن الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ طعن رقم ١٢٠٩ سنة ٢١ ق )

#### ٨٥٠ - متى يجب التحدث في الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلا

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الفعل الذي وقع من الطاعن على القول بأنه نال الأشياء ( التي اتهم بسرقتها ) من محل حجزها

دون أن يبين قصده من هذا النقل ، وهل كان بنية تملكها أم كان تحقيقاً لغرض آخر ثم دأبه في جريمة السرقة - فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/١١/٣ طين رقم ٨٩٢ سنة ٢٢ ق )

٨٥١ - التحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة .

\* لا يشترط في الحكم الذي يعاقب على جريمة السرقة أن يتحدث صراحة عن نية تملك المرسوق بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/١ طين رقم ١٠٠٤ سنة ٢٢ ق )

٨٥٢ - التحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة .

\* أن التحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ما دامت الواقعة التي اثبتتها الحكم تفيد تعدد اقتراف الفعل المكون للجريمة عن علم وإدراك .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٤ طين رقم ٤٢٤ سنة ٢٣ ق )

٨٥٣ - متى يجب التحدث في الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلالاً .

\* أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

( جلسة ١٩٥٤/٣/٢ طين رقم ١١٠ سنة ٢٤ ق )

٨٥٤ - متى تلزم المحكمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة ؟ إذا نازع المتهم في توافرها - مثال .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة

بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولكن متى كان المتهم قد نازع في توفر هذا الركن وقال انه ما قصد السرقة وإنما الانتفاع بالشئ بعض الوقت ورده ثانياً الى صاحبه ، كان واجباً على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي فتقيم الدليل على توافره فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً يعيبه ويستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٣٥٦/٢/١٤ س ٨ ص ١٩٢ )

٨٥٥ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرقة - غير لازم - يكفي أن يكون ذلك مستقلاً منه .

✽ لا يشترط للتحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستقلاً منه .

( الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٣٥٦/١١/١٢ س ٧ ص ١١٤٩ )

٨٥٦ - عدم لزوم تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي اثبتتها تفيد بذاتها قيامها .

✽ لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي اثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه للكه .

( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣٦٠/١٠/٣١ س ١١ ص ٧٤٥ )

٨٥٧ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرقة - غير لازم .

✽ لا يشترط للتحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن القصد الجنائي في جريمة السرقة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستقلاً منه .

( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٣٦٠/١٠/٣١ س ١١ ص ٧٤٥ )

## ٨٥٨ - سرقة - قصد جنائي \*

\* يتحقق القصد الجنائي في جريمة السرقة بقيام العلم عند الجاني بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاه مالكة بنية امتلاكه .

( لطن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨١٦ )

٨٥٩ - القصد الجنائي في جريمة السرقة - هو علم الجاني - وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير عن غير رضاه بنية امتلاكه - عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالاً .

\* القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني ، وقت ارتكابه الفعل ، بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضاه مالكة بنية امتلاكه ، ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستقلاً منه .

( لطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢ س ٢٥ ص ٤٢٥ )

## ٨٦٠ - القصد الجنائي في جريمة السرقة - ما هيئته \*

\* القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير بدون رضاه مالكة بنية امتلاكه .

( لطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ص ٢٧٤ )

## ٨٦١ - القصد الجنائي في جريمة السرقة - ماهيته \*

\* لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاه مالكة بنية تملكه ، ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأصلها وما رد به علي دفاع الطاعن يكشف عن توفر هذا القصد لديه ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالاً في الحكم أمراً غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه إلى ملكه . . . وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافق به جنابة الشروع في السرقة باكره بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون وكان استخلاص نية السرقة من الأفعال التي تارفعها الطاعن على النحو السالف

بيانه وكذا اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه هو من الموضوع الذى يستلزم به قاضية بغير معقب ما دام قد استخلصهما مما ينتجها ، فان ما يجادل فيه الطاعن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، فان الحكم ان انتهى الى اذانة الطاعن بجنائية الشروع فى السرقة بالاكراه لا يكون قد خالف القانون بما ينصصر عنه دعوى الخطأ فى تطبيقه .

( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة - ١١٧٥/١١/٣ س ٢٦ ص ٧٨٦ )

#### ٨٦٢ - معنى القصد الجنائى فى جريمة السرقة :

\* القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكه . بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلا عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفادا منه .

( الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة - ١١٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ٥٤٧ )

#### ٨٦٣ - سرقة - قصد جنائى - تسبیب الحكم :

\* ان ما يثيره الطاعن من انتفاء نية السرقة لديه مردود ذلك ان الثابت من مدونات الحكم الطعون فيه انه قد خلص فى بيان كاف الى توافر أركان جريمة الشروع فى السرقة وتوافر الدليل عليها فلا يعيبه عدم تحدثه صراحة عن نية السرقة .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة - ١١٧٧/٦/١٣ س ٢٨ ص ٧٥٦ )

## الفصل الثاني

### الجريمة القائمة والشروع

٨٦٤ - بدء المتهم في تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى للسرقة ومؤد اليه حتما كافي لاعتباره شارعا .

في أن الشروع في عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الاهلي هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها ، فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتبار أنه شرع في ارتكاب جريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لها ومؤد اليه حتما . ويعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي باشره الجاني هو الخطوة الاولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر الى ارتكابها ما دام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين تسلقوا جدار المنزل الملاصق للمنزل الذي اثبت ذلك الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة وسعدوا الى سطحه فلا تفسير لذلك الا أنهم دخلوا فعلا في دور التنفيذ وأنهم قطعوا اول خطوة من الخطوات المؤدية حالا ومن طريق مباشرة الى ارتكاب السرقة التي اتفقوا على ارتكابها من المنزل الملاصق بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمر غير محتمل . وأذن فيجب اعتبار الفعل الذي ارتكبوه الى حين بدءاتهم شروعا في جريمة السرقة .

( جلسة ١٩٣٤/٤/٢٩ طعن رقم ١٦١١ سنة ٤ ق )

٨٦٥ - اعتبار المتهم شطرا من الاعمال المكونة للظرف المشدد في جريمة السرقة كافي لاعتباره شارعا .

في يكفي لاعتبار الجاني شارعا في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة اثباته شطرا من الاعمال المكونة للظروف المشددة . ولحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الاعمال دون أن تكون خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض .

( جلسة ١٩٣٤/٥/٢٨ طعن رقم ١٣٧٨ سنة ٤ ق )

٨٦٦ - اثبات المتهم شطرا من الافعال المكونة للظرف المضد في جريمة السرقة كاف لاعتباره شارعا .

\* انه لما كان التسلق ظرفا ماديا مشددا للمعقوبة في جريمة السرقة التي ترتكب بواصفاته ، فان فعله يعد بدءا للتنفيذ فيها لارتباطه بالركن المادي للجريمة . فاذا اتضح للمحكمة من عناصر الدعوى ان الفرض الذي رمي اليه المتهمون من وراء التسلق كان السرقة واعتبرت تسلفهم شروعا فلا تثريب عليها في ذلك .

( جلسة ١٩٣٥/٥/١٥ طعن رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق )

٨٦٧ - جواز توفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئا .  
مما اراد سرقة .

\* لا يشترط في تحقق جريمة الشروع في السرقة ان يتمكن السارق من نال الشيء من حيازة صاحبه الى حيازته الشخصية بل يتوفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئا مما اراد سرقة .

( جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ٣٨٨ سنة ٦ ق )

٨٦٨ - تمام جريمة السرقة بانتقال المال فعلا من حيازة المجني عليه الى حيازة المتهم بطريق الاختلاس وبنية السرقة .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان صراف المديرية تسلم بعض رزم الاوراق المالية من صراف البنك الاملى ، ووضعها على منضدة بجواره وشغل بتسليم باقي الاوراق ، فاعتنت المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها ، واخفاها تحت ثيابه ولما افتضحت السرقة القاما خلف عامود يبعد عن محل وقوعه حيث يوجد احد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لان المالك قد انتقل فعلا من حيازة الصراف الى حيازة المتهم بطريق الاختلاس وبنية السرقة .

( جلسة ١٩٣٦/١٢/٢١ طعن رقم ١٩٦ سنة ٧ ق )

٨٦٩ - بدء المتهم في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لجريمة السرقة ومؤد اليه حتما كالف لاعتباره شارعا .

\* ان فتح المتهم باب المنزل لسرقة ماشية فيه ودخوله في الحوش الموجودة فيه الماشية يعتبر بدءا في تنفيذ جريمة السرقة لانه يؤدى فوراً ومباشرة الى اتمامها .

( جلسة ١٩٣٩/٦/٥ طين رقم ٨٩٢ سنة ٩ ق - )

#### ٨٧٠ - تطبيقات لجريمة الشروع في السرقة .

\* اذا كان المتهم قد سرق قرطا على انه من الذهب وهو من نحاس « لان المجنى عليها استبدلت بقرط الذهبى قرط النحاس الذى سرق » فان الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة لقرط الذهب شروعا في سرقة .

( جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طين رقم ١٢٥٥ سنة ١١ ق )

#### ٨٧١ - أحوال تعتبر فيها الجريمة تامة .

\* ان السرقة لا تتم الا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما يخرج من حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه . فاذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد الى مكان آخر فى دائرة المحطة بعيدا عن الرقابة ، ثم حضر ليلا وهو يحمل سلاحا ومعه آخرون وحملوا القمح الى خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فان هذه الواقعة تكون جنائية سرقة بالنسبة للمتهم ولزملائه ولا يصح أن تعتبر جنحة ، لان القمح لم يكن عند ما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر اختلاسه تاما الا عندما نقله المتهمون معا من دائرة المحطة فى الظروف التى تلتها فيها ، والسرقة فى هذه الحالة تكون جنائية .

( جلسة ١٩٤٢/٥/١١ طين رقم ١٢٦٨ سنة ١٢ ق )

#### ٨٧٢ - تطبيقات لجريمة الشروع فى السرقة .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم « وهو خايم فى صيدلية » أخذ بعض ادوية ونقلها من المكان المد لها الى المكتب الموجود



بالمخزن ، ثم جاء آخر ودخل المخزن فاعطاه الخادم بعض هذه الادوية فأخذها وانصرف ، فان ما وقع من الخادم قبيل حضور الشخص الآخر لم يكن الا شروجا في سرقة واما ما وقع من هذا الاخر فانه سرقة تمت بأخذ الادوية وخروجها بها من الصيدلية .

( جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ طن رقم ١٧ سنة ١٣ ق )

#### ٨٧٣ - احوال تعتبر فيها الجريمة تامة .

✳ اذا كان الثابت بالحكم أن بعض الاشياء المسروقة وجد بمنزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه ، وبعضها على حائط هذا المنزل الخرب ، فان هذه الواقعة تكون جريمة سرقة ومن الخطا عدها شروعا ما دامت تلك الاشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه الى خارجة فخرجت بذلك من حيازة صاحبها .

( جلسة ١٩٤٢/١٢/١٤ طن رقم ١٩٣٦ سنة ١٣ ق )

#### ٨٧٤ - تطبيقات لجريمة الشروع في السرقة .

✳ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو في أحد مراكز اقامة الجيش البريطاني تسلّم البنزين المرسل في سيارة الى الجيش وأعطى ايصالا بتسليم البنزين كله نيابة عن المرسل اليه ولكنه أفرغ منه بعضه في العلنية التي لديه واستبقى في السيارة بعضه ثم خرج بها مع الصائق من مركز الجيش على زعم أفرغ الباقي في طلمبة أخرى ، الا انه بدلا من ذلك ، عرضه على أحد تجار البنزين ليشتريه فلم يقبل ، ففطن بذلك سائق السيارة وعمل على ضبطه . فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع أركان جريمة الشروع في السرقة . لان البنزين وقت أن عرض للبيع كان في حيازة الجيش البريطاني ولم تكن يد المتهم عليه الا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه . ولا يؤثر في ذلك عدم تعيين المحكمة الشخص الذي عرض عليه البنزين ما دام الثابت أن المتهم قد عرضه فعلا للبيع ولم يتم له مقصده لمسيب لا دخل لارادته فيه .

( جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ طن رقم ١٨٨ سنة ١٣ ق )

٨٧٥ - اثبات المتهم شطرا من الاعمال المكونة للظرف المشدد في جريمة السرقة كاف لاعتباره شارعا .

\* ان جذب قفل باب احدى الغرف بقوة والتوصل الى فتحه ثم فتح الباب - ذلك كسر من الخارج ، فيجب عده بدءا في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت ان مقارف هذا الفعل كان يقصد السرقة .

( جلسة ١٩٤٣/٣/٨ طن رقم ٦٧٩ سنة ١٣ ق )

٨٧٦ - اثبات المتهم شطرا من الاعمال المكونة للظرف المشدد في جريمة السرقة كاف لاعتباره شارعا .

\* متى كان المتهم قد فتح الباب العمومي للمنزل بواسطة كسره من الخارج ، ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ولكنه فوجئ قبل ان يتم مقصده . فان ذلك يعد في القاتلون شريعا في سرقة المنقولات التي بالقاعة ولو لم يكن قد دخلها ولم يمس شيئا مما قصد سرقة .

( جلسة ١٩٤٣/٤/١٢ طن رقم ٩٤٨ سنة ١٣ ق )

٨٧٧ - تطبيقات لجريمة الشروع في السرقة .

\* ان فك الصواميل المربوط بها المتورد لسرقته يعتبر بدءا في التنفيذ مكونا لجريمة الشروع في السرقة .

( جلسة ١٩٤٣/١/٢١ طن رقم ١٤٩٦ سنة ١٣ ق )

٨٧٨ - احوال تعتبر فيها الجريمة تامة .

\* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهمين انتلقا على سرقة سوار من الجني عليها ، وعلى اثر سقوط السوار منها التقطه احدهما وسلمه في مكان الحادث للآخر فان المتهمين كليهما يكونان سارقين للسوار .

( جلسة ١٩٤٣/٦/٢٨ طن رقم ١٤٧٨ سنة ١٣ ق )

٨٧٩ - عدم بيان الحكم بالإدانة في جريمة الشروع في السرقة أن الأفعال المادية التي وقعت من المتهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريمة .  
 قصور .

\* متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهمين ، بناء على اعتبارات ذكرتها ، أن نيتهم كانت معقودة على السرقة وأن الأفعال المادية التي وقعت ق منهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريمة وأنه لم يحل بينهم وبين اتمام مقصدهم الا سبب لا يدخل لارادتهم فيه بيئته في حكمها ، فإنه تكون قد أثبتت عليهم جريمة الشروع في السرقة بجميع عناصرها القانونية .

( جلسة ١٩٤٧/١/٢٦ طن رقم ٤٦ سنة ١٧ ق )

#### ٨٨٠ - تطبيقات لجريمة الشروع في السرقة .

\* لا تشريب على محكمة الموضوع اذا هي اعتبرت الشروع في جريمة السرقة متوافرا من اتمام المتهمين لسر أحد المصانع ، وهو من الاسلاك الشائكة ، ووجودها داخل حرم المصنع على بعد امتار من بنائه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود بسبق حصول سرقة عن طريقها ، ومن ضبط آلات مع واحد منهما مما يستعمل للكسر .

( جلسة ١٩٤٧/٢/١٧ طن رقم ٢٧٨ سنة ١٧ ق )

#### ٨٨١ - عدم بيان الحكم بالإدانة في جريمة الشروع في السرقة

ما يفيد توافر البدء في تنفيذ جريمة الشروع في السرقة وقصد السرقة .  
 قصور .

\* يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة الي المتهم والدلائل على توافرها في حقه ، فإذا كان الحكم قد ادان المتهم في جريمة الشروع في سرقة أطار من سيارة ولم يقل في ذلك الا ، انه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها أطار ، فإنه يكون معيبا إذ هو لم يات بما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة الا بهما .

( جلسة ١٩٤٨/١/٢٦ طن رقم ٢١٧٦ سنة ١٧ ق )

## ٨٨٢ - تطبيقات لجريمة الشروع فى السرقة •

✽ إذا كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها الأدلة التى استخلصت منها واقعة الدعوى وهى أن المتهم ادخل يده فى جيب المجنى عليه يقصد سرقة ما به ، ثم عاقبته علي الشروع فى السرقة ، فإن حكمها يكون صحيحا •  
( جلسة ١٩٤٨/٣/١ طن رقم ٦٤ لسنة ١٨ ق )

## ٨٨٣ - تطبيقات لجريمة الشروع فى السرقة •

✽ إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم • تمزجى • كسر قفل باب مخزن المستشفى الأميرى المسلمة أمتعته الى معاون المستشفى بوصفه أميناً عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة به وحملها الى المنبر الذى يشتغل هو ممرضا به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى وبعضها تحت فراش تلك الأسرة وذلك بقصد اختلاسها ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الشروع فى السرقة إذ أن نقل البطاطين من المخزن الذى كانت محفوظه به الى المنبر الذى يشتغل به المتهم وأخفاؤها فيه على ذلك النحو هو من الأفعال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به إخراجها من حيازة الأمين عليها وجعلها فى قبضة الجانى تمهيدا لإخراجها كلية من المستشفى •  
( جلسة ١٩٥٢/٥/١٢ طن رقم ١٧٠٥ سنة ٢١ ق )

## ٨٨٤ - تطبيقات لجريمة الشروع فى السرقة •

✽ إذا كانت الواقعة هى أن المتهم دخل الى منزل مسكون ليلا وكان يحمل معه أدوات مما يستعمل فى فتح الأبواب وكسرها ثم ضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة فهذه الواقعة تعتبر شروعا فى جناية السرقة • إذ أن الانفصال التى صدرت من المتهم تعد من الأعمال المؤدية مباشرة الى ارتكاب هذه الجريمة ، لا يصح اعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه •

( جلسة ١٩٥٢/٥/٢٠ طن رقم ٤٢٩ لسنة ٢٢ ق )

## ٨٨٥ - تطبيقات لجريمة الشروع فى السرقة •

✽ إذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن الطاعن يشتغل قائد سيارة بشركة الغاز المصرية ويتولى توزيع البنزين على عملائها لحسابها ، وأن

الشركة اعتادت أن تضع في صهريج السيارة التي يقودها كمية من البنزين تزيد على ما هو مقرر توزيعه على العملاء وذلك للاستعانة فانه بهذه الكمية على زيادة ضغط البنزين ودفعه بالخطوط عند افراغه للعملاء وأن الطاعن بعد أن فرغ يوم الحادث من توزيع البنزين علي عملاء الشركة تبقى لديه في صهريج السيارة خمسة عشر جالوناً ، هي الكمية التي خصصتها الشركة لزيادة قوة دفع البنزين ، وقد ضبط الطاعن وهو يحاول افراغها خلسة في طلعة أحد باعة البنزين دون علم الشركة فالواقعة على هذه الصورة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة الشروع في السرقة لأن البنزين موضوع الجريمة قُضِعَتْه الشركة في صهريج السيارة ليستعين به الطاعن على أداء عمله ، وهو بهذه الصفة لم يخرج أصلاً من حيازة الشركة ولم تكن يد الطاعن عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا يداً عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه .

( جلسة ١٩٥٣/١/٨ طن رقم ٨٠٩ سنة ٣٣ ق )

٨٨٦ - اثبات المتهم شطراً من الأفعال المكونة للظروف المشدد في جريمة السرقة كإعتباره شاعراً .

✽ متى كان الحكم قد اثبت على المتهم بالوقائع التي يبينها ارتكاب جنائية الشروع في السرقة بطريق الاكراه وبين واقعتها بما تتوافر به جميع عناصرها القانونية من نية معقودة لديه والأفعال مادية وقعت منه تؤدي الى الجريمة مباشرة وسبب لانسفل لارادته فيه حال بينه وبين اتمام قصده ، وكان اثبات الجنائي شطراً من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكتفي لإعتباره شاعراً في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة ، وكان استخلاص نية السرقة من هذه الأفعال هو أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع - متى كان ذلك فان ما ينمى المتهم على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبلاً .

( جلسة ١٩٥٤/٥/٣ طن رقم ٣٥ سنة ٢٤ ق )

٨٨٧ - محاولة المتهم وهو عامل بالشركة المجنى عليها اختلاس مازوت منها . إعتبار الواقعة شرواً في سرقة .

✽ متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا يداً عارضة

ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل للدول بأن الجريمة في حقيقة تكليفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم أن دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ من ٧ ص ١٣٤٠ )

#### ٨٨٨ - صورة واقعة يتوافر فيها الشروع في سرقة .

✽ متى كان المتهم قد توصل الى اختلاس بعض الاطمان من عنبر البرفرة بالشركة ووضعها في اكياس بغناء المخلج وكتب عليها اسم أحد التجار وأثبت في دفتر البوابة ورودها باسم هذا التاجر اثباتا للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستطيع بها ، التاجر أن يضمن الاطمان بعد حلجها ، فإن ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة أن يكون شروعا في سرقة وليس سرقة تامة .

( الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٦٨ )

#### ٨٨٩ - سرقة - شروع - ما ليس شرطا لقيامه .

✽ ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المال فعلا ما دام أن نية الجاني قد اتجهت الى ارتكاب السرقة .

( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ من ١٢ ص ٨٣٧ )

٨٩٠ - ضبط المتهم خارج مبنى الشركة المجنى عليها حاملا آلة مملوكة لها - اعترافه بشروعه في سرقتها ، ويأن وقوع الجريمة كان بناء على اتفاقه مع متهم آخر - قوله بأن ما اقترفه يعد عملا تحضيريا - غير صحيح في القانون .

✽ لما كان الحكم قد انتهى في منطق سليم الى أن الطاعن الاول ضبط خارج مبنى الشركة المجنى عليها حاملا آلة حاسبة مملوكة لها واعترف بشروعه في سرقتها ويأن وقوع هذه الجريمة كان بناء على اتفاقه والطاعن الثاني ، بمعنى أن البدء في تنفيذ الجريمة كان نتيجة اتفاق الطاعنين وأن ضبط الطاعن الاول قد تم وهو في هذا الطور من أطوار الجريمة بغير تراجع

من جانيبه عن المضي في تنفيذها فيكون غير صحيح في القانون قول الطاعن الثاني بأن ما اقترفه يعد عملا تحضيريا .

( الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٩ من ١٦ ص ٦٥٤ )

٨٩١ - وجود المسأل غير لازم لقيام جريمة الشروع في السرقة .

\* من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد المسأل فعلا ، ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

( الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ من ١٧ ص ٩١١ )

٨٩٢ - سرقة باكرأه - تعدد الفاعلين - ما يلزم في عدهم كذلك .

\* لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين في جنائية السرقة بالاكراه أن يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي في عدهم كذلك أن يرتكب كل منهم أي الفعلين ، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . وإن كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن اعترض المجنى عليها عند ملاحقته للمتهم الأول الذي سرق حافظته ، ثم تبعه وضربه بقبضة اليد بقصد تمكين زميله السارق من الفرار بالمروقات ، فإن الحكم إذ اعتبر الطاعن فاعلا أصليا في جنائية الشروع في السرقة باكرأه ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

( الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٨ من ٢٢ ص ٦٩ )

٨٩٣ - سرعان المادة ٣٢١ من قانون العقوبات على جميع السرقات

المعدودة من الجنح - سواء مما نص عليه في قانون العقوبات أم في غيره من القوانين .

\* نصر المادة ٣٢١ من قانون العقوبات عام ينطبق على الشروع في السرقات المعاقب عليها بعقوبة الجنحة فينبسط بهذه المثابة على ما نص عليه منها سواء في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين فكان حكمه ممقدا علي ما نص عليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٣/١٠/٤ من ٢٧ ص ٦٩٤ )

### ٨٩٤ - سرقة - قصد جنائي - اعتوال - شروع في سرقة \*

\* لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور الشرطيين السريين ..... في ميناء الاسكندرية ضبطا الطاعن والمتهم الآخر ومعهما عربة نقل محملة بورق كرافت وبسؤالهما أعترفا بأن الحمولة مسروقة من ميناء اليصل وأقر الطاعن بقصد السرقة بينما قرر زميله المتهم الآخر بأن الطاعن طلب اليه نقل الورق المرسوق فتوجه معه الى باب الجمرك حيث قام بوضع الورق المرسوق على العربة وتم ضبطهما حال محاولتهما الخروج بها . ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن وزميله أدلة مستمدة من اعترافهما في محضر ضبط الواقعة ومن ضبطهما في مكان الحادث ومعهما المسروقات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن والمتهم الآخر على اساس أن الواقعة جنة شروع في سرقة وعاقبتها بالواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٥/٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات وما انتهى اليه الحكم تتوافر به جريمة الشروع في السرقة كما هي معرفة به في القانون ، ذلك أن الطاعن اذ قام مع المتهم الآخر بوضع السروق المرسوق على عربة النقل وحاول الخروج به من باب الجمرك يكون بهذا قد تعدى مرحلة التحضير ودخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب السرقة التي اتفق عليها ارتكابها مع المتهم الآخر بحيث أصبح عدولها بعد ذلك باختيارهما عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير متوقع ويكون ما ارتكياه سابقا على ضبطهما شرعا في جنة السرقة .

( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٥/٧ س ٢٩ ص ٤٧٤ )

٨٩٥ - تمام السرقة ، بالاستيلاء على المثلول وانحسار حيازة مالكه عنه - وصيرورته رهن تصرف سرقة \*

\* من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المرسوق استيلاء تاما يخرج من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه . وان



كان ذلك وكانت الواقعة المثبتة بالحكم هي أن الطاعن وآخرين دخلوا مسكن المجنى عليها بواسطة نزع النافذة من الخارج وقام الطاعن بسرقة المبروقات من حجرتها • فإن الحكم إذ اعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروعاً فيها يكون أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه يدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير صحيح •

د الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٨ ق • جلسة ١٩٧٨/١٠/١٥ من ٢٩ من ٦٨٤

٨٩٦ - تحقق جريمة الشروع في السرقة - ليس رهنا بوجود المال •

✽ من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد مال فعلاً ، ما دام أن نية الجاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة •

د الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق • جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ من ٣٠ من ٢٢١٦

### الفصل الثالث

#### الظروف المشددة

#### الفرع الأول - الزمان والمكان

##### ٨٩٧ - تعريف الطريق العام .

✳ من المتفق عليه أن الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرض مملوكة للحكومة أم للأفراد .  
فوقوع سرقة، على جسر ترعة مباح المرور عليه يقع تحت متناول المادة ٢٧٢ عقوبات سواء أكانت هذه الترعة عمومية مملوكة جسرًا للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح .  
( جلسة ١٤/١٢/١٩٣١ طعن رقم ٨٩٧ سنة ٢ ق )

##### ٨٩٨ - توفر الظرف المشدد في جريمة السرقة ولو كان المنزل معدا للسكنى فقط .

✳ أن القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التي تقع في المنازل أن يكون المنزل مسكونا فعلا بل يكفي أن يكون معدا للسكنى فقط .  
( جلسة ١١/٢/١٩٢٥ طعن رقم ٤٣٠ سنة ٥ ق )

##### ٨٩٩ - وقوع السرقة في الطريق العام من عدة متهمين بطريق الإكراه كافي لتطبيق المادة .

✳ إذا كان الحكم قد أثبت وقوع السرقة في الطريق العام من المتهمين وهم ثلاثة ، بطريق الإكراه ففي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٦/١/١٩٣٩ طعن رقم ١٠٣ سنة ٩ ق )

## ٩٠٠ - المقصود بالليل هو الفترة بين غروب الشمس وشرورها .

\* أن قانون العقوبات إذ نص على الليل ظرفاً مشدداً للمسقة ( المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ ) ولقتل الحيوان والاضرار به « المادة ٢٦٥ » ولاتلاف الزراعة « المادة ٣٦٨ » ولانتهاك حرمة ملك الغير « المادة ٢٧٢ » الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد افاد أنه إنما قصد به ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشرورها . ولو كان الشارع قد قصد معنى آخر لأفصح عنه ، كما فعل في المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهي قبل شروقها بساعة . ومما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم والمرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبرا الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق ، وأن الشارع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . ومع ذلك فإن التفرقة بين ما يقع على أثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقي الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع وحقيقة الامر ما يبررها . وأذن فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل أي قبل شروق الشمس ، وبناء على ذلك عد الحادث شروعاً في جناية سرقة على أساس توافر ظرف الليل . فإنه لا يكون قد أخطأ .

( جلسة ١٩٤٧/١١/٤ طعن رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ ق )

## ٩٠١ - المقصود بالليل هو الفترة بين غروب الشمس وشرورها .

\* أن قانون العقوبات إذا نص على الليل كظرف مشدد للمسقة « المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ » ولقتل الحيوان والاضرار به « المادة ٢٥٦ » ولاتلاف الزراعة « المادة ٣٦٨ » ولانتهاك حرمة ملك الغير « المادة ٢٧٢ » الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته فقد افاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الحادث وقع عقب الفجر بقليل ، أي قبل شروق الشمس ، فإنه لا يكون قد أخطأ في اعتبار الواقعة متوافراً فيها ظرف الليل .

( جلسة ١٩٤٨/١١/٨ طعن رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ ق )

٩٠٢ - عدم رد الحكم بالإدانة على ما دفع به المتهم من أن السرقة لم تقع في طريق عمومي - قصور .

... إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقة لم تقع في طريق عمومي مستندا في ذلك إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي ، وبيع ذلك أدانته الحكم في جنائية السرقة في الطريق العام دون أن يرد على ما تمسك به من ذلك ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ طعن رقم ١٥٩٢ سنة ١٨ ق )

٩٠٣ - توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .

... أن توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .

( جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق )

## الفرع الثاني - الوسيلة

### ( ١ ) الإكراه

٩٠٤ - التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من هروب الإكراه .

\* ان المادة ٢٧١ ع ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح في ارتكاب السرقة صراحة وتعد بمنزلة الإكراه قد أشارت الى الإكراه اطلاقا وفي اشارتها هذه ما يكفى لان يندمج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لفل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارنة جريمته .

( جلسة ١٩٣٥/٢/٤ طن رقم ٤١٧ - سنة ٥ ق )

٩٠٥ - منور لكفاية استظهار الحكم ظرف الإكراه .

\* يكفى لتطبيق المادة ٢٧٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات « قديم » ان يثبت الحكم ان أحد المتهمين أمسك بذراع المجنى عليه اليمني وضغط عليها فعمل مقاومتها حتى تمكن الآخر من ادخال يده في جيبيه ، وأخرج ما فيها من النقود ، فان بهذا يتوافر ظرف الإكراه . واذا كان الحكم قد ذكر زيادة على ذلك ان أحد المتهمين كان يحمل مدية ولكنه لم يبحث فيما اذا كانت هذه المدية تعد سلاحا أو لا فهذا لا يؤثر فيه لان ما أثبتته من توافر ظرف الإكراه وتعد الفاعلين يغني عن النخوض في شيء من ذلك .

( جلسة ١٩٣٧/١٢/١٣ طن رقم ١٩٣٤ - سنة ٧ ق )

٩٠٦ - وقوع الإكراه من الجاني والجريمة في حالة تلبس ليمكن من الاقلاط بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه .

\* اذا كان الثابت بالحكم ان متهمين ثلاثة انشقوا فيما بينهم على سرقة بقرة فذهبوا الى مكانها ونزع الأول والثاني منهم اسلحة نارية واعتصموا

صاحب البقرة وتمكنوا من سرقتها منه ، وحضر ابنه وآخر على استنائته واعترضا المتهمين ، وامسك الابن بزمام البقرة فضربه احد المتهمين بعصا على يده وأطلق الآخران النار على زميله فأصاباه ثم هرب المتهمين جميعا وتركوا البقرة - فهذه الواقعة تعتبر سرقة بالإكراه لحصول التعدي بالعصا من أحد المتهمين على ابن المجنى عليه عندما أراد تخليص البقرة منهم ، ولأن جريمة السرقة كانت وقت حصول هذا التعدي في حالة تلبس ، وكل اكراه يقع من الجاني والجريمة في هذه الحالة ليتمكن من الافلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه .

( جلسة ١٨/٤/١٣٣٨ طن رقم ٩١٩ سنة ٨ ق )

٩٠٧ - استعمال الجاني القوة لاتمام السرقة او للفرار بما سرقة كلف لتوافر ظرف الإكراه ولو لم تترك القوة اصابات بالمجنى عليه .

✽ يكفى لتوافر ركن الإكراه في جريمة السرقة أن يستعمل الجاني القوة لاتمام السرقة أو للفرار بما سرقه ولو لم تترك القوة اصابات بالمجنى عليه . فاذا اثبت الحكم أن المتهم دفع المجني عليه قوفاً على الأرض وتمكن بذلك من الاستيلاء على المسروق فتطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣١٤ عقوبات على الواقعة صحيح أما اشتراط تخلف اصابات بمن وقع عليه الإكراه فإنه لا يلزم قانوناً الا في الاحوال التي يغلظ فيها العقاب طبقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة .

( جلسة ٣٠/١٠/١٣٣٩ طن رقم ١٦٦١ سنة ٩ ق )

٩٠٨ - وقوع الإكراه من الجاني والجريمة في حالة تلبس ليتمكن من الافلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه .

✽ لا يلزم في الإكراه الذي يعده القانون ظرماً مشدداً في السرقة أن يكون سابقاً أو مقارناً لفعل الاختلاس ، بل انه يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاء مباشرة أثناء مشاهدة المتهم متلبساً بالجريمة وكان الغرض منه الفرار بالشئ المختلس ففي هذه الحالة يكون القول بأن السرقة قد وقعت بالإكراه صحيحاً . إذ أن تمام استحواز المتهم على الشئ المسروق لم يكن ميسوراً إلا بما ارتكب من الإكراه ، واذن فإذا كانت الواقعة

هي أن المتهم خطف شيئاً ليسرقه ممن كان يحمله. فجري هذا وراءه ورضيطة فضربه المتهم ليتمكن من الفرار بالمسروق ، فإن هذه الواقعة تعد سرقة بالإكراه .

( جلسة ١٩٤٢/٢/١ طعن رقم ٢٢٦ سنة ١٣ ق )

٩٠٩ - التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضرب الإكراه .

\* أنه وإن كان القانون لم ينص في باب السرقة بالمادة ٣١٤ ع على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمنزلة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى إلا أنه ما دام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرباً من ضرب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه تماماً من حيث أضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ، وما دام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني ، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم فلا محل للقول بأن الإكراه لا يكون إلا باعتداء مادي وأنه لا يكفي فيه التهديد باستعمال السلاح ، فإن هذا التهديد لا يقل تأثيره عن الاعتداء المادي ، ولعل تشديد العقوبة متوافرة فيه كما هي متوافرة في الاعتداء المادي .

( جلسة ١٩٤٢/٥/٢٤ طعن رقم ١٢٤٣ سنة ١٣ ق )

٩١٠ - وقوع الإكراه من الجاني والجريمة في حالة تلبس ليتمكن من الإفلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه .

\* أن الإكراه الذي يحصل عقب السرقة مباشرة بقصد تمكين السارق من التخلص من المكنى عليه والفرار بما سرقه يعتبر اكراهاً شديداً لعقوبة السرقة .

( جلسة ١٩٤٢/٦/٢٥ طعن رقم ١٦٢٥ سنة ١٣ ق )

٩١١ - وقوع الإكراه من الجاني والجريمة في حالة تلبس ليتمكن من الإفلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه .

\* إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأدللتها أن المتهمين وقت محاربتهم بالخروج بالسيارة زياً القماش المسروق من دار الجمرك التي

حصل فيها الاختلاس ، أى وقت مشاهدتهما متلبسين بجريمة السرقة ، قد عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من الجندى الذى هم بضبطهما حين رآهما على هذه الحال بأن فرا بالسيارة بسرعة كبيرة وفى طريق وعد ، ولم يكن قصدهما من ذلك الا أن يرغبوا الجندى المذكور ، وهو متعلق بالسيارة نصبه العلوى الى داخلها والتصف الاخر فى خارجها ، على تركهما بسيارتهما وما فيها ، شاء أو لم يشأ ، وهما عالمان أنه فى كلتا الحالتين سيتركها لا محالة ويصيبه الاذى حتما ، فإن السرقة التى تمت فى هذه الظروف تكون قد وقعت بطريق الإكراه ، اذ السيارة وهى آلة خطيرة عمياء لا تدرك ، والمتهمان هما اللذان كانا يسيطران عليها ويوجهانها الى ما قصدا اليه من غرض - يعتبر ما يحدث عنها فى تلك الظروف حادثا عنهما بإيديهما .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ طعن رقم ١٣٠٧ سنة ١٤ ق ٢ )

#### ٩١٢ - صور لكفاية استظهار الحكم ظروف الإكراه .

✽ يكفى فى بيان ركن الإكراه فى السرقة أن تقول المحكمة فى حكمها : ان ركن الإكراه لا شبهة فيه اذ شهد المجنى عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماله أحدهما والقاه الاخر وتمكنا من منبب نقوده - ومصدقا لهذا شهود سائر الشهود أنهم وجدوا المجنى عليه ملقى يستغيث فأخبرهم بما ناله من إكراه فسرقة .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/٤ طعن رقم ١ سنة ١٥ ق )

#### ٩١٣ - ونوع الإكراه من الجائى والجريمة فى حالة تلبس ليطمئن من الافلات بالمسروق يجعل السرقة حاصلة بطريق الإكراه .

✽ الإكراه الذى يقع عقب ارتكاب السرقة يجعل هذه السرقة حاصلة بأكرام متى كان وقوعه أثناء التلبس بها للافلات بالمسروقات ، فإذا كانت الواقعة التى أثبتتها أمر الاحالة هى أن المجنى عليه كان بالسوق فرأى شخصا يحسك به - وشعر أن شخصا آخر وضع يده فى جيبه وأخرج منه مبلغا من النقود فهم بضبطه فأمسك به ذلك الشخص ومنعه من ضبط السارق حتى تمكن من الهرب ، فإن فعل الإكراه المذسوب للمتهم فى هذه الواقعة يكون قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عنده ما أراد ضبط السارق ، أى أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقة ، وقد كان الغرض منه فرار السارق بالمسروق ، ومن الخطأ اعتبار هذه الواقعة جريمة .

( جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طعن رقم ٦٢٧ سنة ١٥ ق ٤ )



٩١٤ - وقوع فعل الإكراه من بعض المتهمين وفعل الاختلاس من الباقيين كاف لاعتبارهم فاعلين أصليين لجناية السرقة بإكراه متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً .

\* لا يشترط في القانون لمعاينة المتهمين في جناية السرقة بالإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي في عدهم فاعلين لهذه الجناية أن يرتكب كل منهم أى الفعلين ، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً فإذا كان الحكم قد بين بناء على الاعتبارات التى أوردها ، أن المتهمين كانوا في مكان الحادث متفقين على السرقة ، وأن اثنين منهم بإشرا ضرب المجنى عليه لتسهيل فعل الاختلاس الذى بإشره الآخرين ، فإن كلا منهم يكون فاعلاً للجريمة باعتبارها جنائية سرقة بإكراه به على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التعدي على المجنى عليه .

( جلسة ١٩٤٥/١٠/٨ طعن رقم ١١٢٨ سنة ١٥ ق )

٩١٥ - استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنعه ملاحقة السارق بعد هربه يجعل السرقة بإكراه .

بأن استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو مقبض بفعل السرقة - ذلك يجعل السرقة بإكراه .

( جلسة ١٩٤٧/٤/٢١ طعن رقم ٧٣٦ سنة ١٧ ق )

٩١٦ - وقوع فعل الإكراه من بعض المتهمين وفعل الاختلاس من الباقيين كاف لاعتبارهم فاعلين أصليين لجناية السرقة بإكراه متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعاً .

\* يجب لاعتبار المتهمين فاعلين في السرقة أن يقوم الدليل على اتفاقهم على مجازفة الجريمة . فإذا كان الحكم قد أدان المتهمين في جناية السرقة بالإكراه ذكروا أنهم جميعاً سرقوا بأن فاجأ أولهم الغلام الذى كان يحمل الشيء الذى سرقوه وأخذوه منه بالقوة فاستغاث فحضر اليه صاحب الشيء وقد كان يسير أمامه وحاول استخلاص المسروق . فهدده هذا المتهم باستعمال سكين كان يحملها وتمكن بذلك من إعطاء المسروقات لباقي المتهمين الذين كانوا بانتظاره بالقرب منه فحملوها وهربوا بها ، فهذا الحكم يكون معيباً أن هو

وان عني يذكر ما قارفه كل من المتهمين لم يعن ببيان صلة فعل الآخرين بفعل المتهم الأول ، وهذا كان نتيجة اتفاق على السرقة او انه حصل عرضاً .  
مخصوصاً مع قول المحكمة المتهم الاول قابل الصبي مفاجأة وأخذ المروى منه ،  
ثم هو يورد دليلاً على أن تواجد المتهمين الآخرين قريباً من المتهم الاول انما  
كان نتيجة اتفاق بينهم ولم يكن منحصر مصادفة .

( جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ طعن رقم ١٨٥٣ لسنة ١٧ ق . )

٩١٧ - عدم عناية الحكم ببيان الرابطة بين الاعتداء على المجني عليه  
وبين فعل السرقة - قصور .

\* انه لما كان القانون يوجب في ظرف الاكراه المشدد لجريمة السرقة  
أن يكون الجاني قد لجأ الى القوة لتعطيل مقاومة المجني عليه في سبيل  
تسهيل فعل السرقة ، كان من الواجب أن يعنى الحكم ببيان الرابطة بين  
الاعتداء على المجني عليه بالضرب وبين فعل السرقة لمعرفة توافر هذا  
الظرف ، كما هو معرف به في القانون ، والا فانه يكون قاصر البيان متعينا  
نقصه .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن رقم ١٦٥٩ لسنة ١٨ ق . )

٩١٨ - وقوع فعل الاكراه من بعض المتهمين وفعل الاختلاس من الباقيين  
كأن اعتبارهم فاعلين أصليين لجناية السرقة ياكراه متى كان ذلك في سبيل  
تنفيذ السرقة الملتق عليها بينهم جميعاً .

\* اذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة حصلت من ظروف  
الدعوى والادلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم أبتزاز اموال المجني عليهما  
عن طريق حبسهما والاستيلاء على ما يكون مع كل منهما من نقود وأمتعة  
وقت القبض عليهما ، ثم أخذ فدية لاطلاق سراحهما ، وأن هذين الغرضين  
هما غرضان أصليان عندهم وأن الاعتداء الذي وقع على المجني عليهما  
وحبسهما انما كانا في سبيل تحقيق هذين الغرضين معاً ، فكل من هؤلاء  
الجناة يكون مشغولاً عن السرقة بالاكراه التي وقعت من أحدهم على  
المقبوض عليهم .

( جلسة ١٩٤٩/٤/١٢ طعن رقم ٤٨٠ لسنة ١٩ ق . )

## ٩١٩ - صور لكفاية استظهار الحكم ظرف الاكراه .

\* يكفي في بيان توفر ظرف الاكراه قول الحكم ان احد الجناة قدنهب المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقبة فامسك بها المجنى عليه ولم يتخل عنها واخذ يستغيث حتي حضر احد زملاء الجاني متظاهرا بالعمل على انقاذ المجنى عليه واخذ يجذب الحقبة الا انه لم يقاوم ويستغيث حتي اقبل الجمهور على صياحه وعندها قر اللسان .

( جلسة ١١/٧/١٩٥٠ طن رقم ١٠٥٩ سنة ٢٠ ق )

## ٩٢٠ - صور لكفاية استظهار الحكم ظرف الاكراه .

\* متى كان الحكم حين ادان المتهم بجناية السرقة بالاكراه قد بين واقعة الدعوى واثبت ان المتهم وزملاءه ضربوا المجنى عليه بالمصى حتي كسرت ذراعه وهددوه باستعمال السلاح بأن اطلق عليه احدهم عيارين ناريتين وبذلك شلت مقاومته وتمكنوا من سرقة فاته يكن قد بين ظرف الاكراه بنوعيه السادس والمعنوي .

( جلسة ١١/٢٧/١٩٥٠ طن رقم ١١١٢ سنة ٢٠ ق )

## ٩٢١ - صور لكفاية استظهار الحكم ظرف الاكراه .

\* متى كان الحكم قد أشار الى ما دافع به المتهم من أن الواقعة المسندة اليه هي جنحة سرقة بطريق النشل وليست سرقة باكراه ورد على ذلك بأنه يبين من محضر تحقيق النيابة أن المجنى عليه قاوم المتهم وقت اقتراه الجريمة ولكن المتهم تمكن من انتزاع الساعة كرها من يده وأنه ثبت بمحضر البوليس وجود جرح بيده اهيل من أجله الى الكشف الطبي - فان فيما رد به الحكم من ذلك ما يتحقق به ظرف الاكراه في جريمة السرقة وتنفيذ دفاع المتهم .

( جلسة ١١/٢٢/١٩٥١ طن رقم ٨٦٧ سنة ٢١ ق )

## ٩٢٢ - صور لكفاية استظهار الحكم ظرف الاكراه .

\* لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب الى المجنى عليه ، في جريمة سرقة باكراه ، انه شهد بأن المتهم كان يحمل مسدسا على خلاف الثابت بالاوراق ما دامت المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح عنصرا من عناصر الجريمة ، ولم يكن ذلك من بين الأدلة التي استندت اليها .

( جلسة ١١/٤/١٩٥٢ طن رقم ٢٥٩ سنة ٢٢ ق )

٩٢٣ - التهديد باستعمال السلاح هو ذاته ضرب من ضرب

الاكراه .

\* ان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من انواع الاكراه ولما كان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح ان يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح ايضا ان يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، فانه اذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقة فان الاكراه الذي يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققا .

( جلسة ١٦٥٢/١٠/٢٨ طن رقم ٨٦٠ سنة ٢٢ ق )

٩٢٤ - صور لكفاية استظهار الحكم ظرف الاكراه .

\* اذا كان الحكم قد اثبت ان جذب المتهم للحقبة من يد المجنى عليها بحلف هو الذي اوقع المجنى عليها من الترام فاصيبت بجروح ، واصيبت اثناء علاجها منها بالتهاب رئوي حدث بسبب رقادها على ظهرها اثناء مدة العلاج ، وانتهى بوفاتها - فان ما اثبته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف الاكراه في جنائية السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جنائية احداث جرح عمدي افضى الى موت المجنى عليها .

( جلسة ١٦٥٢/٦/٨ طن رقم ٨١١ سنة ٢٢ ق )

٩٢٥ - ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني يسرى على كل من ساهموا في الجريمة المقترنة بها سواء اكانوا فاعلين أصليين أم شركاء .

\* ان ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالارتكاب المادية المكونة للجريمة ، ومن المقرر ان الظروف العينية لاصقة بنفس الفعل ، ولذلك فهي تسرى على كل من ساهموا في الجريمة المقترنة بها سواء اكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، وليس لاحد منهم ان يتنصل من المسؤولية عن النتائج المترتبة عليها .

( جلسة ١٦٥٤/٣/١ طن رقم ٢٢ سنة ٢٤ ق )

٩٢٦ - عدم غناية الحكم ببيان الرابطة بين الاعتداء على المجنى عليه وبين فعل السرقة - قصور .

✳ إذا كان الحكم في جناية السرقة باكراه لم يبين قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من الطاعن على المجني عليهم وبين جريمة السرقة التي ارتكبت ، أو الفرار بالمسروق ، فإن الحكم يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٦٨/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٥٤٩ سنة ٢٤ ق. )

٩٢٧ - صدور لكفاية استظهار الحكم ظرف الاكراه .

✳ إذا كان الحكم قد قال « ان المجنى عليها ذكرت أنها تمكنت من الأمساك بالمتهم الذي اعتدى عليها وقارمها فتركه بجسمها تلك الآثار المسائية التي ثبتت في التقرير الطبي فحال بينها وبين الأمساك بزملائه في السرقة ، فعلمتهم من سلب النقود والمصاغ والفرار بها ، ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود بانهم وجدوا المجنى عليها وزوجها يستقيثان ويمسكان بالمتهم الذي كان يستعمل العنف مع المجنى عليها محاولا الفرار بما سرقه وزملائه » - فإن هذا الذي قاله الحكم يتحقق به ركن الاكراه في جريمة السرقة بالاكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

( جلسة ١٩٥٤/١٠/١ طعن رقم ٩٦٨ سنة ٢٤ ق. )

٩٢٨ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف الغيبية المتعلقة بالارتكان المادية للجريمة - سريانه في حق كل من ساهم فيها .

✳ ظرف الاكراه في السرقة من الظروف الغيبية المتعلقة بالارتكان المادية للجريمة ، فهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسائر في حق كل من ساهموا فيه .

( طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق. - جلسة ١٩٥٧/١١/١٩ من ٨ من ١٩٦١ )

٩٢٩ - الاعتداء الذى يعقب فعل الاختلاس مباشرة للنجاة بالشئ المختلس - كفايته لتوافر جريمة السرقة باكراه - مساعلة كل من ساهم فيها باعتباره فاعلا .

\* لا يشترط فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة باكراه ان يكون سابقا او مقارنا لفعل الاختلاس بل انه يكفي ان يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الفرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبادة عن فعلين « السرقة والاعتداء » فهو فاعل فى الجريمة الاصلية الناتجة من ارتباطهما .

( الطن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ١٧٧ )

٩٣٠ - طعن المتهم عليه بمطواة لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالظن المسروق توافر ظرف الاكراه .

\* متى كان الحكم قد انتهى الى ان المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواة عندما حاول القبض عليه لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالظن المسروق فاحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى ، فان ما اثبتته الحكم من ذلك يتوافر به ظرف الاكراه فى السرقة وقيام الصلة بين العنف الذى استخدمه المتهم وبين السرقة التى شرع فى ارتكابها .

( الطن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ ص ٢١٧ )

٩٣١ - الخطأ فى تحديد مكان احدى اصابات المجنى عليه لا يعيب الحكم فى جنائية السرقة باكراه المنطبقة على المادة ٢/٣١٤ عقوبات - الممول عليه هو ان تكون هناك افعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وان يترك الاكراه اثر جروح .

\* خطأ الحكم فى تحديد مكان احدى اصابات المجنى عليه وهل هي فى المساق اليمنى او اليسرى لا يعيب الحكم مادام ان ذلك ليس له من اثر فى قيام الجريمة التى دان المتهمين بها اذ الممول عليه فى جنائية السرقة باكراه المنطبقة على المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات هو ان تكون هناك افعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وان يترك الاكراه اثر جروح - وهو ما اثبتته الحكم فى حق المتهمين .

( الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ س ١١ ص ١٨١ )

٩٣٢ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية - اعتبار كل من ساهم في فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة باكرأه فاعلا أصليا .

✳ ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية التي تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين في فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة باكرأه يعتبر فاعلا أصليا في هذه الجريمة .

( الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ س ١١ من ١٨١ )

٩٣٣ - خطأ الحكم في تحديد مكان احدى اصابات المجنى عليه - لا يعيبه - ما دام انه لا اثر له في قيام الجريمة التي دان المتهم بها .

✳ خطأ الحكم في تحديد مكان احدى اصابات المجنى عليه وهل هي في الساق اليميني أو اليسرى لا يعيب الحكم ما دام أن ذلك ليس له من اثر في قيام الجريمة التي دان المتهمين بها إذ المسؤل عليه في جنابة السرقة باكرأه المنطبقة علي المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات هو أن تكون هناك أفعال قسرية من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه وأن يترك الاكراه اثر جروح - وهو ما أثبتته الحكم في حق المتهمين .

( الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ س ١١ من ١٨١ )

٩٣٤ - سرقة باكرأه - ركن الاكراه - لا يلزم التحديث عنه استقلالا في الحكم .

✳ لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

( الطعن رقم ٣٣٩٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ من ٨٠٧ )

٩٣٥ - ركن الاكراه في السرقة - متى يتحقق التحديث عنه استقلالا في الحكم - لا يلزم .

✳ الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهila للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على

جسمه ، فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وليس  
بلازم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا ، ما دامت  
مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه .

( لطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦ من ٢٣ من ٧٧٠ )

#### ٩٣٦ - ظرف الاكراه في السرقة - طبيعته - ظرف عيني .

✳ من المقرر أن ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالاركان  
المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم في الجريمة  
المقتربة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين .

( لطن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ من ٨٤٨ )

#### ٩٣٧ - السرقة باكراه - الاعضاء - ما يشترط فيه .

✳ من المقرر أنه لا يشترط في الاعضاء الذي تتوافر به جريمة السرقة  
باكراه أن يكون الاكراه سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل أنه يكفي أن  
يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض  
منه النجاة بالشيء المختلس ، وكل من ساهم في هذه الحركة المكونة للجريمة  
وهي عبارة عن فعلين - السرقة والاعضاء - يعتبر فاعلا في الجريمة  
الاصلية الناتجة من ارتباطهما .

( لطن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ من ١٦ من ٢٨١ )

#### ٩٣٨ - سرقة - حكم - قصيبه .

✳ لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا  
ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه .

( لطن رقم ١٦٥٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ من ١٦ من ٢٨١ )

#### ٩٣٩ - سرقة باكراه - اركان الجريمة .

✳ لا يلزم في الاعضاء الذي تتوافر به جنائية السرقة باكراه أن تكون



الاكراه سابقا أو مقارنة لفعل الاختلاس ، بل انه يكفي ان يكون كذلك ولو اعقب فعل الاختلاس . متى كان قد تلاء مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس ، سواء وقع على المجنى عليه نفسه او على غيره لمنعه من ملاحقة السارق واسترداد ما سرقه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم ان الطاعن نضل حافظة النقود من المجنى عليها وسلمها لآخر قلما لاحقه ابنها اعترض الطاعن سبيله وضربه بالعصا على ذراعيه حتى يمكن السارق معه من الفرار بما سرقه ، يتم له ما اراد ، فان ما اثبتته من ذلك تتوافر به جنسية السرقة بالاكراه كما هي معرفة في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ص ١٢٧٧ )

#### ٩٤٠ - ظرف الاكراه في السرقة - عيني - مفاد ذلك .

✳ من المقرر ان ظرف الاكراه في السرقة عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة لذلك فهو يسرى على كل من اسهم في الجريمة المقرنة به ولو كان وقوعه من احدهم فقط دون الغائبين .

( الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨٤٦ )

#### ٩٤١ - جريمة - سرقة باكراه - فاعل اهمل .

✳ لا يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين اصليين في جنائية السرقة باكراه ان يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس - بل يكفي في عدمه كذلك ان يرتكب كل منهم اى الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا .

( الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ص ٨٤٦ )

#### ٩٤٢ - سرقة - السرقة باكراه - اكراه - ماهيته - اثبات - خبرة .

✳ لم ينص القانون في المادة ٣١٤ عقوبات على نوع معين من انواع الاكراه . فالاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتمطيل قوة المقاومة واعدامها عندهم تسهيلات للسرقة ، سواء كانت قسرية

الى تلك النتيجة بذاتها ؟ بعد اعداده وعلى نحو معين ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من التقرير الطبي ان السكران هو نيات غنى بالأتروبيين وأنه يستعمل في التخدير بقصد السرقة ، وأن مفعوله يؤدي الى تخدير الجهاز العصبي وأن التأثير الهام الذي يحدثه هو شلل اطراف الاعصاب ، وأن المتهم وضع تلك المادة وهو عالم بتأثيرها في شراب تناولته المجنى عليها وأنه هدف من ذلك الى تعطيل مقاومتها حتى يتمكن من ارتكاب السرقة ، فإن الاكراه الذي يتطلبه للقانون في المادة ٣١٤ عقوبات يكون متحققا .

( الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١١/٤ من ١٨ من ١٢١٨ )

#### ٩٤٣ - سرقة - سرقة باكراه - ارتباط - محكمة الموضوع .

❖ اثبات الارتباط بين السرقة والاكراه من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير محقق ، ما دام قد استخلصه مما ينتج .

( الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ من ١٨ من ١٣٧٧ )

#### ٩٤٤ - الاكراه في السرقة - متى يتحقق ؟

❖ الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلات للمرقة .

( الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٥٨ )

#### ٩٤٥ - عدم ضبط الاسلحة أو الادوات المستعملة في الاكراه - لايقح

في سلامة الحكم .

❖ لايقح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الاسلحة أو الادوات التي استعملت في الاكراه . ذلك لانه ما دام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة السانغة التي أوردها بأن الطاعنين كانوا يحملان أسلحة وادوات استعملها في الاكراه وهو ما يكفي للتفصيل على توافر ظروف الاكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك الاثبات .

( الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ من ١٥٨ )

٩٤٦ - التهديد باستعمال السلاح - طبيعياً كان أم بالتخصيص -  
 ضرب من ضروب الاكراه في مجال تطبيق المادة ٣١٤ عقوبات -  
 شرط ذلك ؟

✽ انه وان كان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ عقوبات على التهديد باستعمال السلاح وعلى عده بمنزلة الاكراه كما فعل في بعض المواد الاخرى، الا انه ما دام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الاكراه لان شأنه شأن الاكراه تماماً من حيث اضعاف المقاومة وتسهيل السرقة وما دام القانون لم يخصص بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الاكراه الا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني كضرب مشدد ولم يقصد التفريق بينه وبين الاكراه بل قصد تأكيد التسمية بينهما في الحكم وهو ما افصح عنه المشرع في المادة ٤٢٧ من مشروع قانون العقوبات الجديد ، فان مفاد ذلك ان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح ان تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح ايضاً ان تكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وفي اشارة المادة ٣١٤ عقوبات الى الاكراه اطلاقاً ما يكفي لان يندمج في الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيولة بينه وبين منع الجاني عن المفارقة لجريمته ، ويستوى في الاداة المهدد بها ان تكون سلاحاً بطبيعته او بالتخصيص متى ثبت ان الجاني قد حملها عمداً لمناسبة السرقة ليشد بها ازره وليتخذ منها وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب السرقة وهو ما يستخلصه قاضي الموضوع من اي دليل او قرينة في الدعوى في حدود سلطته التقديرية .

( الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣٨٠/١٢/٣٠ من ١٩ ص ١١٧ ، ١١٨ )

٩٤٧ - الفاعل الاصلي في الجريمة - مثال في جريمة سرقة باكراه .

✽ ان مجرد ظهور الطاعن على مسرح الجريمة واتيانه عملاً من الاعمال المكونة لها مما يدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون العقوبات - وهو مظاهرتة وباقي المتهمين للمتهم الاول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبتة بالنفرد - يجعله كما انتهى اليه الحكم فاعلاً اصلياً في جريمة السرقة باكراه التي عين بها .

( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٢ ص ٢٨٨ )

٩٤٨ - النعمى على الحكم عدم استظهار ظرف الاكراه فى السرقة -  
لا جدوى منه ولا مصلحة فيه - ما دامت العقوبة مبررة حتى مع عدم توافر  
هذا الظرف .

ولا مصلحة للطاعن فى النعمى على الحكم بالقصور فى استظهار  
ظرف الاكراه فى جريمة السرقة ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة فى  
القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف . واذا كان ذلك ، وكانت العقوبة  
المحكوم بها ، وهى الحبس مع الشغل مدة سنتين تدخل فى نطاق العقوبة  
المقررة لجريمة سرقة الاوراق المنطبق عليها نص الفقرة الاولى من المادة  
١٥٢ من قانون العقوبات ، فانه لا جدوى من اثاره ذلك النعمى لان مصلحة  
الطاعن منتفية .

( الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ ص ١٣٩٦ )

#### ٩٤٩ - سرقة - اكراه - تسبیب الحكم .

لما كان يبين من مدونات الحكم الملمعون فيه انه اثبت فى حق  
الطاعن مساهمته بتسبیب فى الافعال المسادية المكونة للجريمة ومنها دفعه  
المجنى عليه بدراجه وانتزاعه حافظة نقوده وبها مبلغ خمسة وعشرون جنيها  
فانه يكون قد بين ظرف الاكراه والرابطة بينه وبين فعل السرقة .

( الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/١٢ من ٢٦ ص ٢١ )

#### ٩٥٠ - الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة باكراه ما يشلوط فيه .

من المقرر انه لا يشترط فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة  
باكراه ان يكون الاكراه سابقا او مقارنا لفعل الاختلاس ، بل يكفى ان يكون  
كذلك ولو اعقب فعل الاختلاس . متى كان قد تلاه مباشرة ، وكان الغرض  
منه النجاة بالشئ المختلس .

( الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/٢ من ٢٦ ص ٢٠١ )

#### ٩٥١ - السرقة باكراه - ظرف الاكراه - متى يتحقق .

لما كان لا يلزم فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة الشروع فى  
السرقة باكراه ان يكون الاعتداء سابقا او مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفى

ان يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاء مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشيء المختلس \* وكان الثابت من مدونات الحكم ان الطاعن اخذ يدفع المجنى عليها بيديه بقوة وأطبق علي عنقها يريد القاءها على الارض حتى يتمكن من الفرار بالمخديق وما به من نقود سرقتها من جيب المجنى عليها فان ما أورده الحكم في هذا الشأن مما يتوافر به ظرف الاكراه في جريمة الشروع في السرقة كما هو معروف قانونا \*

( الظن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٣٠ ص ٢٨ من ٤٤٦ )

#### ٩٥٢ - سرقة باكراه - اقرار المتهم - محكمة الموضوع \*

\* لما كان ما أورده المحكمة معينة من الاوراق فلا يؤثر في صحتها انه قد نسب الى الطاعن قيامه بوضع يده علي قم المجنى عليها بعد أن أمسك بها طالما ان الطاعن اقر بالتحقيقات بأنه أمسك بالمجنى عليها بقصد تقييد حركتها وهو ما تتحقق به المساهمة في الجريمة التي دين بها \* وليس ينشئ بال أن تكون المساهمة بتقييد حركة المجنى عليها أو بتكميم فمها \*

( الظن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٨ ص ٢٨ من ٥٤٧ )

## ( ب ) حمل السلاح

٩٥٢ - توفر ظرف حمل السلاح ولو كان مخبأ مع أحد الجناة دون علم

الباقين .

• يكفى حمل أحد السارقين السلاح وقت السرقة ظاهراً أو مخبأ .  
حتى يتمحق مراد القانون من توافر ظرف حمل السلاح المنصوص عليه فى  
المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات « قديم » ، فإن عبارة القانون فى تلك المادة  
تفيد بنصها الصريح أن مجرد حمل السلاح فى ذاته كاف ، وأنه لا عبء  
بالقصد من حمله ، ولا يكون ظروف الحادثة فى ذاتها ممّا لا يحتمل معه  
استعمال السلاح ، بحيث يستطاع القول بأن الشارع ، إذ نص على هذا  
الظرف ، ذلك النص المطلق عن كل قيد قد أدخل فى اعتباره أن من يحمل  
سلاحاً هو فى ذاته شر ممن لا يحمل ، وأن شره هذا يؤخذ به زملاؤه وأن  
كان سلاحه مخبأ وكانوا هم لا يعلمون بحمله أيّاه ، وأنه شر موجب بذاته  
للتشديد العقاب .

( جلسة ١٩٣٢/١١/١٤ طعن رقم ١ سنة ٢ ق )

٩٥٤ - ظرف حمل السلاح من الظروف العينية يسرى حكمها على كل

من سامم فيها ولو لم يعلم بوجود السلاح .

• إن المادة ٢٧٢ ع لم تشترط لا استحقاق العقاب على رفقاء حامل  
السلاح بوجوده معه لأن حمل السلاح فى جريمة السرقة هو الظروف المشددة  
العينية التى تقضى بتشديد العقوبة على باقى الفاعلين للجريمة ولو لم  
يعلموا بوجود السلاح مع رفيقهم وليس من الظروف الشخصية التى لا يتعدى  
اثرها إلى غير صاحبها .

( جلسة ١٩٣٤/٥/١٤ طعن رقم ١١٨٧ سنة ٤ ق )

٩٥٥ - توفر ظرف حمل السلاح ولو كان مخبأ مع إجهة الجناة دون علم الباقين .

\* لا يشترط لتطبيق المادة ٢٧٢ ع أن يثبت علم جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحاً وقت السرقة بل يكفي أن يثبت وجود السلاح مع أحدهم ولو كان الآخرون يجهلون .

( جلسة ١٩٢٥/٥/٦ طن رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٢٥ ق )

٩٥٦ - توفر ظرف حمل السلاح ولو كان مخبأ مع أحد الجناة دون علم الباقين .

\* أن ظرف حمل السلاح المنصوص عنه في المادة ٢٧٢ ع القديمة التي تقابلها المادة ٣١٦ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٢٧ يتحقق متى كان أحد من باشر جريمة السرقة يحمل سلاحاً ، فعدم وجود سلاح مع بعض السارقين لا يمنع من تطبيق هذه المادة عليهم متى كان واحد أو أكثر - مطلوعين أو مجهولين - ممن ساهموا بمهم في السرقة يحملون سلاحاً .

( جلسة ١٩٢٨/١٠/٢١ طن رقم ١٦١٠ سنة ١٩٢٨ ق )

٩٥٧ - توفر ظرف حمل السلاح متى ثبت لمحكمة من أي عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحاً وقت ارتكاب الجريمة ولو لم يضببط هذا السلاح .

\* يكفي لتوافر ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة أن يثبت للمحكمة من أي عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحاً وقت ارتكابه الجريمة ، فإذا أخذت المحكمة بأقوال المجنى عليه وزوجته فيما شهدا به من أن أحد اللصوص كان يحمل سلاحاً وقت الحادثة وأنه مهدد أولهما باستعماله إذا قاومه فذلك يكفي للقول بتوافر هذا الظرف ولو لم يضببط هذا السلاح .

على أنه إذا كان الحكم قد اثبت من جهة أخرى وقوع السرقة في الطريق العام من المتهمين ، وهم ثلاثة ، بطريق الإكراه ، ففي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بغض النظر عن السلاح ، وذلك على أساس توافر ظرفين آخرين هما العدد والإكراه .

( جلسة ١٩٢٦/٤/١٦ طن رقم ١٠٣ سنة ١٩٢٦ ق )

٩٥٨ - توفر حمل السلاح ولو كان حمل المتهم آياه واجبا الى سبب

لا اتصال له بالجريمة \*

\* اذا كان الحكم قد اثبت ان المتهم وزملا له ارتكبا جريمة السرقة ليلاً وأنه كان حينذاك يحمل سلاحاً نارياً فذلك تتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات ولا يهم ان يكون حمل المتهم السلاح واجبا الى سبب لا اتصال له بالجريمة كان يكون من مقتضيات عمله الرسمي ان يحمل السلاح وقت قيامه به \* ذلك لان العلة التي من اجلها غلظت اإلشارع العقاب على السرقة اذا كان مرتكبها يحمل سلاحاً إنما هي مجرد حمل السلاح - طاهراً كان أو مخفياً - وقت مقارفة الجريمة \* اذ هذا من شأنه ان يلقي الرعب في نفوس المجنى عليهم اذا ما وقع بصرمهم عليه ، وأن يبعد لحامله - فضلاً عن السرقة التي قصد الي ارتكابها - سبيل الاعتداء به على كل من يحاول ضبطه أو الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده ، وهذا يستوى فيه أن يكون السلاح قد لوحظ في حمله ارتكاب السرقة أو لم يلاحظ فيه ارتكاب أية جريمة \*

( جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طعن رقم ٩٥٢ سنة ١٤ ق )

٩٥٩ - توفر ظرف السلاح اذا نال المتهم قمحاً من مخازن محطة

السكة الحديد الى مكان آخر في دائرة المحطة بعيداً عن الرقابة ، ثم حضر ليلاً وهو يحمل سلاحاً وحمل القمح الى خارج المحطة \*

\* ان السرقة لا تتم الا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاماً يخرج عن حيازة صاحبه ويجعله في قبضة الماروق وتحت تصرفه ، فاذا نال المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد الى مكان آخر في دائرة المحطة بعيداً عن الرقابة ، ثم حضر ليلاً وهو يحمل سلاحاً ومغف آخرون وحملوا القمح الى خارج المحطة حتي ضبطوا به ، فان هذه الواقعة تكون جنسية سرقة بالنسبة للمتهم ولزملائه ولا يصح ان تعتبر جنحة لان القمح لم يكن عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر اختلاساً تاماً الا عندما نقله المتهمون معاً من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها ، والسرقة في هذه الحالة تكون جنائية \*

( جلسة ١٩٤٢/٥/١٩ طعن رقم ١٤٨٨ سنة ١٤ ق )



## ٩٦٠ - ماهية السلاح الذي يتوفر به الظرف المشدد \*

\* أنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي يعد حمله ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها المعدة للقتل ويدل حملها بذاته على أن هذا هو المقصود منها ، كالبنادق والحراب والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على احرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ . وأسلحة يمكن أن تحلث الرفاة ولكنها معدة لأغراض بريئة ولا يدل حملها بذاته على أن المقصود منها الاعتداء على النفس ، كالسكاكين العادية والبلط والفؤوس الخ مما يستخدم في الشؤون المنزلية والصناعية وغيرها - لما كان ذلك فإنه يجب بمقتضى القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع الأول سلاحاً يتحقق بحمله الظرف المشدد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرقة . أما النوع الثاني فإن مجرد حمله لا يكفي في ذلك بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة . وهذا يستخلصه قاضي الموضوع من أي دليل أو قرينة في الدعوى ، كاستعمال السلاح أو التهديد به أو عدم وجود المقتضى لحمله في الظروف التي حصل فيها وعندئذ يحق عدده سلاحاً بالمعنى الذي قصده القانون لتحقيق العلة التي دعت إلى تشديد العقاب . وأن فإذا أثبت قاضي الإحالة في الأمر الصادر منه أن المتهمين شرعوا في السرقة ليلاً من الحقل ، وكان اثنان منهم يحمل كل منهما سكيناً استعملها فعلاً في الاعتداء على المجنى عليه عند مفاجاته لهم متلبسين بالجريمة ، ومع ذلك اعتبر الجريمة غير متحقق فيها ظرف حمل السلاح فإنه يكون قد أخطأ . لأن السكين - ولو كان قانون حمل السلاح لا يعاقب على حملها لأنها مما يستعمل في الشؤون المنزلية ولها حد واحد - يجب أن تعد سلاحاً بعد أن تحقق استعمالها في السرقة .

( جلسة ١٩٤٢/٢/٨ طعن رقم ٧٢٨ Seite ١٢ ق )

## ٩٦١ - ماهية السلاح الذي يتوفر به الظرف المشدد \*

\* أنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي يعد حمله ظرفاً مشدداً في السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها لإتلاف معدة من الأصل للفتك بالنفس ، كالبنادق والمسدسات والحراب والملاكم

الحديدية وغيرها مما هو معاقب على احراره وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ فتحملها لا يقر الا بانه لاستخدامها. في هذا الغرض ، واسلحة عريضة من شأنها الفتك ايضا ولكنها ليست معدة له بل لاغراض بريئة فتحملها لا يدل بذاته على استعمالها في غير ما هي معدة له كالكسكاكين والسواطير المنزلية والبلط والقوس - لما كان الامر كذلك فان مجرد حمل سلاح من النوع الاول يتحقق به الظرف المشدد حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة . اما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الظرف المشدد بحمله الا اذا ثبت انه كان لمناسبة السرقة - الامر الذي يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة فى الدعوى . كاستعمال السلاح ، أو التهديد باستعماله أو عدم وجود ما يسوغ حمله فى الظروف التى حمل فيها ، فغندقت تتحقق به العلة الداعية الى تشديد العقاب ، ويحق عده سلاحا بالمعنى الذى اراده القانون . فاذا كان المستفاد من الوقائع الثابتة بالحكم ان المعكمة قد اعتبرت ان حمل السكين لم يكن الا لمناسبة السرقة فان الظرف المشدد يكون متحققا فى حق المتهم وزميله ، وتكون الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٣١٦ ج ٠

( جلسة ١٩١٣/٣/٢٩ - طعن رقم ٧٢٦ سنة ١٩١٣ ج ١ )

٩٦٢ - توفر ظرف حمل السلاح ولو كان مخبأ مع أحد الجناة دون علم الجاهل .

بأن اعتبار السرقة جنائية بسبب حمل أحد المتهمين سلاحا يقتضى قانونا معاقبته عن الجنائية هو وصائر من قارفوا فعل السرقة معه .

( جلسة ١٩١٤/١٢/١١ - طعن رقم ١٥٣٩ سنة ١٩١٤ ج ١ )

٩٦٣ - توفر حمل السلاح ولو كان حمل المتهم اياه راجعا الى سبب لا اتصال له بالجريمة .

بأن جنائية السرقة المعاقب عليها بالسادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة الى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا كان أو مخبأ . ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا الى سبب بريء لا اتصال له بالجريمة كالفعل الرسمى الذى يتطلب حمل السلاح وقت القيام به . لان العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة اذا كان مرتكبها وقت مقارفتها يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ ، هي أن مجرد حمل

السلاح من شأنه أن يشد أزر الجاني ويلقي الرعب في قلوب المجنى عليهم إذا ما وقع بصرهم ، ولو مصادفة ، على السلاح . وأن ييسر للجاني فضلا عن السرقة التي قصد الي ارتكابها سبيل الاعتداء به إذا ما أراد ، على كل من يهم بضبطه أو يعمل على حيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده مما لا يهم معه أن يكون السلاح ملحوظا في حمله ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ .

( جلسة ١٩٤٥/٣/٢٦ طن رقم ٧٠٦ سنة ١٥ ق )

٩٦٤ - توفر حمل السلاح ولو كان حمل المتهم اياه راجعا الى سبب لا اتصال له بالجريمة .

✽ ان مجرد حمل السلاح ظاهرا أو مخبا وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظلما مشددا للجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لاي سبب من الاسباب أو غرض من الأغراض المشروعة الجائزة ، أى ولو كان لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة .

( جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤ طن رقم ٩٢٥ سنة ١٧ ق )

٩٦٥ - توفر ظرف حمل السلاح ولو كان حامله قد وقف لزملائه على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المرسوق .

✽ يكفى في القانون لمعاينة المتهمين في جناية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملا من الاعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الاعمال جميعا ، فإذا كان هر وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المرسوق فانه يكون في هذه الحالة فاعلا معهم في السرقة على أساس أن العمل الذي قام به هو من الاعمال التي اتفقوا بها على انتمام السرقة ، ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي كان معه السلاح لم يتحصل بالمرسوق بل كان واقفا ينتظر زملاءه .

( جلسة ١٩٤٨/١/١٩ طن رقم ٢٤٠٧ سنة ١٢ ق ) .

٩٦٦ - ظرف حمل السلاح من الظروف العينية يسرى حكمها على كل من ساهم فيها ولو لم يعلم بوجود السلاح .

\* حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الاجرامي يسرى حكمه على كل من قارب الجريمة فاعلا كان ام شريكا ولو لم يعلم به .

( جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧ طعن رقم ٦٥٧ سنة ٢٥ ق ) .

٩٦٧ - ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة - تحلقه مادام الجاني يحمل سلاحا بطبيعته ايا كان سبب حمله ولو كان عرضا بحكم الوظيفة .

\* يتوافر ظرف حمل السلاح المشدد في جريمة السرقة ما دام الجاني يحمل سلاحا بطبيعته « بندقية » وقت ارتكاب السرقة لئلا ايا كان سبب حمله لهذا السلاح وسواء اكان الجاني يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته ام عمدا . بقصد السرقة .

( الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ س ٧ ص ٢٤٢ ) .

٩٦٨ - الفاء النص المعاقب على حمل واحراز الاسلحة البيضاء .  
صحة الحكم باعتبار السلاح الأبيض الذي حمل بمناسبة ارتكاب جريمة السرقة والاستعانة به على ايقاعها ظرفا مشددا في المادة ٣١٦ ع .

\* ان ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع احد المتهمين وقت السرقة الحاصلة لئلا - سلاحا . يتوافر بحمله الظرف المشدد في جنائية السرقة اذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة او الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة تاويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التاويل ان يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل واحراز الاسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمشتغل على بيان هذه الاسلحة ، لا يؤثر هذا الالغاء في صحة التاويل المذكور ، لانه وقف على احراز الاسلحة البيضاء وحملها باعتبار ان هذا العمل او الاحراز في غير هذا النوع من الاسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها او احرازها ،

أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى والاستعانة به على إيقاعها ، استعمال السلاح ، أو لم يستعمل فانه يعد سلاحا يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القاذرون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٢١ )

٩٦٩ - إلغاء النص المعاقب على حمل واحراز الأسلحة البيضاء صممة للحكم باعتبار السلاح الأبيض الذي حصل لمناسبة ارتكاب جريمة السرقة والاستعانة به على إيقاعها ظرفا مشددا في المادة ٣١٦ ع .

\* أن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كغيرها من المواد الواردة في باب السرقة التي جعلت من حمل السلاح مطلقا ظرفا مشددا دون تحديد لنسوعه أو وصفه وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وزميله ارتكبا السرقة ليلا ، وكان أولهما يحمل السكين في يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٢١ )

٩٧٠ - تحقق الظرف المشدد لجريمة السرقة لمجرد حمل سلاحا بطبيعته ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

\* العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح - ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك إما يلقبه مجرد حمله من رعب في نفس المجنى عليه - وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غير صالح للاستعمال .

( الملن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٨ س ١١ ص ١٥٤ )

٩٧١ - حمل السلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد لجريمة السرقة - حمل الأدوات المعتبرة عرضا من الأسلحة لتحقيق هذا الظرف إلا إذا بطل الحكم على أن حملها كان لمناسبة السرقة .

\* العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦

من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله لقانون حمل واحراز السلاح وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بانه كان لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الادوات التي تعتبر عرضاً من الاسلحة لكونها تصدر الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الاصل ومثلها كالمطواة لا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة السرقة .

( لطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢ من ١١ ص ٤٠٢ )

٩٧٢ - حمل السلاح من الظروف المادية المتصلة بالفعل الاجرامي -  
سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم به .  
\* حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الاجرامي ويسرى حكمه على من قارف الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم به .

( لطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢ من ١١ ص ٤٠٢ )

٩٧٣ - حمل السلاح في جريمة السرقة - طبيعته .

\* حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الاجرامي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يعلم به .  
( لطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٧ من ١٦ ص ٥٥٦ )

٩٧٤ - ظرف حمل السلاح في جنائية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات توافره : يحمل احد المتهمين سلاحاً ظاهراً أو مخبأ لاي سبب ، وسواء كان حمل السلاح عرضاً بحكم وظيفته أو عمداً بقصد السرقة .

\* استقر قضاء محكمة النقض علي أن جنائية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانوناً بالنسبة الى ظرف حمل السلاح كلما كان احد المتهمين حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأ اياً كان سبب عمله لهذا السلاح ، وسواء كان الجاني يحمل السلاح عرضاً بحكم وظيفته أو عمداً بقصد السرقة .

( لطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ من ١٧ ص ١٠٨٩ )

٩٧٤ - اكراه - ماهيته .

✽ لم ينص القانون في المادة ٣١٤ عقوبات على نوع معين من انواع الاكراه - فتمطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل السادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ ص ١٨ ص ٨٤٦ )

٩٧٥ - سرقة مع حمل السلاح - تعدد الفاعلين - تعدد أثر الظروف المشددة على جميع الفاعلين .

✽ لما كان الحكم قد اثبت أن الطاعن اقترف جريمة مع آخرين حالة كون احدهم يعمل سلاحا وكان حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الاكراه مما من الظروف السادية العينية المتصلة بالفعل الاجرامى ويمرر حكمها على كل من قارف الجريمة أو أسهم فيها فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم بهذين الظرفين ولو كان وقروعهما من بعضهم دون الباقيين فإن ما يثيره الطاعن من حالة القصور في بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/١٢ ص ٣٦ ص ٣٦ )

٩٧٦ - مناط اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٣١٦

عقوبات ؟

✽ ان العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الاسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح ومنهلا معد في الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يقصر حمله الا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الانوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة التي تحدث الفتك وأن لم تكن معدة له بحسب الاصل - كالمسكين أو المطواه - فلا يتحقق الظروف المشددة بحملها الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لغاصة السرقة .

( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/١٥ ص ٣٠ ص ٣٤٦ )

## ( جـ ) الكسر والتسور

٩٧٧ - تحقق الكسر باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف  
لفتح مدخل معد للاغلاق .

✽ الكسر المعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة يتحقق باستخدام الجاني أية وسيلة  
من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق . فإذا كان الحكم قد اثبت أن  
الساكرين قد استعملوا العنف في فتح باب مخزن ليلاً باستخدام مضطرة في  
نزح « الجمع » دين مساس بالختم واعادته عقب السرقة فإنه لا يكون قد اخطأ  
في تطبيق القانون .

( جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ طين رقم ٦٠٤ سنة ٢٣ ق )

٩٧٨ - التسلق هو دخول الاماكن المسورة من غير ابوابها مهما كانت  
طريقته .

✽ التسلق هو دخول الاماكن المسورة من غير ابوابها مهما كانت  
طريقته ، يستوى في ذلك استعمال سلم أو الصعود علي الجدار أو الوثب الى  
الداخل من نافذة أو الهبوط اليه من أية ناحية .

( جلسة ١٥/٥/١٩٣٩ طين رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق )

٩٧٩ - دخول الاماكن المسورة من غير ابوابها مهما كانت طريقته  
بعد تسورا .

✽ التسور كما عرّفه القانون يتحقق بدخول الاماكن المسورة من غير  
ابوابها مهما كانت طريقته .

( الطين رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٥/١٢/١٩٥٨ س ٩ من ١٠٦٨ )



### الفرع الثالث - صفة الجاني

#### ٩٨٠ - الاختلاس الحاصل من محترفي النقل من قبيل السرقة .

✽ انه وان كان التسليم الحاصل الى المحترفين بنقل الاشياء من العربات او المراكب او على دواب الحنظل انما يقع بناء على عقد من عقود الائتمان يتم بين صاحب الشيء ومتمهد نقله سواء اكان العقد شفويا ام كتابيا وكان من مقتضى ذلك ان تنتقل حيازة الشيء الى مستلمه الا انه اذا اختلس هذا المحترف الشيء المسلم اليه فانه يعد سارقا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤ ع . قديم . وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرقة إذ لم يعتد بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه ان ينقل حيازة الشيء المسلم الي مستلمه فاذا اختلسه عد خائنا للامانة لا سارقا - قد يعترض بهذا غير انه لا محل للاجتهاد في مقام النص الصريح .

( جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ طن رقم ٥٢٠ سنة ٢ ق )

#### ٩٨١ - اعتبار الاختلاس الذي يقع من محترفي النقل سرقة ولكن في

حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط .

✽ انه وان كان صحيحا ان اختلاس الشيء بعد تسلمه بمقتضى عقد ائتمان يكون جريمة خيانة الامانة لا سرقة الا ان القانون قد خالف ذلك فأدخل بنص صريح ( المادة ٨/٣١٧ ع ) في جريمة السرقة فعل الاختلاس الذي يقع من المحترفين بنقل الاشياء في العربات او المراكب او على دواب الحمل او من اي انسان آخر مكلف بنقل اشياء او اعد اتباع هؤلاء اذا صلبت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة . وهذا يقتضى اعتبار الاختلاس الذي يقع من هؤلاء سرقة ولكن في حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط .

( جلسة ١٩٣١/٥/٢٢ طن رقم ١٢١٢ سنة ٩ ق )

### ٩٨٢ - الاختلاس الحاصل من محترقى النقل من قبيل السرقة •

✽ ان الفقرة الثامنة من المادة ٢١٧ من قانون العقوبات صريحة في عد الاختلاسات التي تحصل من « المحترقين بنقل الاشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل اشياء أو أحد اتباعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم المسابقة » من قبيل السرقة واعطائها حكمها على الرغم من وجود المسال المختلص في يد من اختلسه عند وقوع فعل الاختلاس منه

( جلسة ١٩٤٦/٣/٢٥ طعن رقم ٦٨٥ سنة ١٦ ق ) -

٩٨٣ - استلام قائد السيارة للنقل مائة شيكارة من المجنى عليه بمقتضى بوليصة لقوصيلها لآخر - عدم تسليمه سوى ٤٥ شيكارة - اعتبار الواقعة سرقة

✽ متى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل إستلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمعت بمقتضى بوليصة لقوصيلها الى آخر فلم يسلم منها الا ٤٥ شيكارة ، فان الحكم اذ انتهى الى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد اخطأ في شيء •

( لطنن رقم ٩٥ لسنة ٢٧ ق • جلسة ١٩٥٧/٣/١٢ س ٨ من ٢٥٢ )

### الفصل الثالث

#### الاعفاء من العقاب

٩٨٤ - الاعفاء من العقوبة خاص بمن يشمله فلا يستفيد منه غيره .

✽ أن الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع ليس له من اثر من جهة قيام الجريمة . غاية الامر ان من يشمله الاعفاء لا توقع عليه اية عقوبة عن الجريمة التي نص على اعفائه من عقوبتها . أما سائر من قارفوها معه فأنهم يعاقبون ، وذلك ، لا على أساس أنهم ارتكبوها وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم . وإن كانوا قد وجدوا معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تشديد عقوبتها في ذاتها ، فأنهم يعاملون على هذا الاعتبار ، أي كما لو كان هو الآخر معاقبا ، لأن الاعفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره . وإن كانا كان المتهم قد اتفق مع ولدي المجنى عليه على سرقة ماله ، ودخلوا هم الثلاثة منزلة لهذا الغرض بواسطة نقب أحدثوه فيه . وكان أحد الولدين يحمل بندقية أخذها من المتهم وصعد بها إلى السطح ثم أطلقها على والده وهو نائم في الحوش فلرماه قتيلا ، فإن المحكمة لا تكون مضطرة إذا اعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جنائية ، وعاملت المتهم على هذا الأساس فعدتها ظلما مشددا للقتل الذي اقترنت به ، ما دام هو - خلافا لولدي المجنى عليه - لا شأن له بالاعفاء من العقوبة .

( جلسة ١٩٤٥/٥/٢٦ طين رقم ٧٤٦ سنة ١٥ ق )

٩٨٥ - جعل الحكم للتنازل المصادر من الزوج في جريمة السرقة اثرا

يمتد إلى الشريك ويشمله - خطأ في القانون .

✽ متى كان الحكم قد جعل للتنازل المصادر من الزوج في جريمة السرقة

اثرا يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

( طين رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٠٠١ )

٩٨٦ - اقتصاص مريان المادة ٣١٩ عقوبات على جنح السرقة دون  
العقوبات \*

\* يلزم لتطبيق المادة ٣١٩ من قانون العقوبات - كما هو صريح النص -  
ان يكون الفعل في الاصل جنحة اى من السرقات العادية التي ينطبق عليها  
نص المادة ٣١٧ او نص المادة ٣١٨ من هذا القانون ، اما اذا كان الفعل  
يكون جنائية فلا يمكن ان يسرى عليه هذا الطرف المخفف \*

( الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/١٩ من ١٠ ص ٥١ )

٩٨٧ - اثبات الحكم وقوع جريمتي القتل والسرقة - قبل اعتراف الطاعن  
باشتراكه في جريمة السرقة كفايته ردا على ما اثاره الطاعن عن اعفائه من  
المسؤولية الجنائية - المادة ٤٨ عقوبات \*

\* تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على انه  
« يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من يأسر من الجناة باخبار  
الحكومة بوجود اتفاق جنائي ويمن اشتركوا فيه قبل وقوع اية جنائية او  
جنحة » ومتى كان الحكم قد اثبت وقوع جنائتي القتل والسرقة قبل اعتراف  
الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة - وهو ما لا يجادل الطاعن فيه - فان في  
هذا ما ينضمن بذاته الرد على ما اثاره الطاعن في شأن الاعفاء المنصوص عليه  
في المادة المذكورة بما يدل على اطراحه فضلا عن انه دفاع قانوني ظاهر  
الاطلاق لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه \*

( الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ ص ٦٧٢ )

## الفصل الرابع

### تسبيب الأحكام

٩٨٨ - السهو عن ذكر المادة ٤٣ عقوبات الخاصة بالمسئولية الاحتمالية لا يعيب الحكم ما دامت المادة المقررة للعقوبة مذكورة صراحة فيه .

\* إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم هي أن المتهمين مع آخرين أقتربوا جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً قتل به المجنى عليه على اثر السرقة وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لتلك السرقة التي تضافر الجانور على ارتكابها وطبقت محكمة الجنايات على هذه الوقائع الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ بالنسبة للمقاتل والمادة المذكورة مع المادتين ٤٠ فقرة ثانية وثالثة ن ٤١ بالنسبة للمتهم الثاني وسهت من ذكر المادة ٤٣ ع الخاصة بالمسئولية الجنائية الاحتمالية فالسهو عن ذكر هذه المادة لا يستلزم نقض الحكم ما دامت المادة المقررة للعقوبة وهي هذا المادة ١٩٨ ع مذكورة صراحة فيه

( جلسة ١٩٣٥/١١/١١ ملن رقم ١٧٧٢ سنة ٤ ق )

٩٨٩ - عدم التزام الحكم بالرد على كل ما يثيره الطاع من التوجه ما دامت قد استوفت أركان الجريمة والأدلة القائمة على توفرها .

\* ان عدم رد المحكمة صراحة على دفاع المتهم لا يبطل الحكم اذا كان هذا الدفاع متعلقاً بأمور لاحقة لوقوع الجريمة . فمتى أوردت المحكمة واقعة الدعوى وذكرت الادلة على ثبوت التهمة ، وهي سرقة مواشى ، فلا يعيب بحكمها عدم تعرضه لكيفية خروج المتهمين بالمواشى بعد سرقتهما ، فإن ذلك لا يعدو إلى يكون من جزئيات الدفاع التي لاتلزم المحكمة بأن تقردها رداً خاصاً مع اشتغال الحكم على ما يفند الدفاع في جملته .

( جلسة ١٩٤١/٥/١٢ ملن رقم ١١١٤ سنة ١١ ق )

٩٩٠ - عدم الرد على دفاع المتهم الذي لو صح لمقرب عليه تغيير وجه  
الراى فى الدعوى .

✽ اذا دفع المتهمان الطامسات المسروقة موضوع المحاكمة والمنسوب اليه  
اخفاؤها تدخل ضمن الطامسات التي سبق أن حوكم من أجلها فى قضايا عدة  
قضى ببراءته فيها فلا تجوز محاكمته عنها مرة أخرى ، فان هذا الدفاع يعتبر  
جوهرى من شأنه لو صح أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق  
الفصل فيها ولذا يجب على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه فان لم تفعل وقضت  
بإدانة المتهم دون أن تعرض فى حكمها الى هذا الدفاع ، فان حكمها يكون معيبا  
واجبا نقضه .

( جلسة ١٩/١٠/١٩٥٤ طن رقم ١٠١٧ لسنة ٢٤ ق )

٩٩١ - نية التملك فى جريمة السرقة - التحدث عنها فى الحكم - مخير  
لازم - مادامت لم تكن محل نزاع .

✽ استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة  
بالتحدث عن نية التملك فى جريمة السرقة اذا لم تكن هذه النية محل نزاع ،  
ولكن متى كان المتهم قد نازع فى توفر هذا الركن وقال انه ما قصد السرقة  
وانما الانتفاع بالخير بعض الوقت ورده ثانية الى صاحبه ، كان واجبا على  
المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائى فتقيم الدليل على توافره  
فاذا هى لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه يستوجب نقضه .

( الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٥٦ س ٧ من ٢٩٣ )

٩٩٢ - احوالة الحكم فى بيان المسروقات الى الاوراق - لا عيب - ما دام  
المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

✽ لا حرج على الحكم اذا احوال فى بيان المسروقات الى الاوراق ما دام  
أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

( الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١١/٥/١٩٥٦ من ٧ ص ١١٢١ )

٩٩٣ - ادانة المتهم بصفته فاعلا او شريكا في السرقة لجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها دون بيان اتفاقهم على السرقة - قصور .

\* لا يكفي لادانة شخص بصفته فاعلا او شريكا في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها الا اذا كان جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فاذا اعتمدت المحكمة في ادانة المتهم في جريمة السرقة الى القول بان المتهم وهو سائق سيارة ضبط في الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان وبها ملابس مسروقة وضماها برضاانه من السيارة دون ان يعتذر عن حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغياره من المتهمين ، وكان مذكور من وقائع تالية في ترتيبها الزمعي على السرقة لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها في الادانة ، فانه يكون حبيبا بما يستوجب نقضه ما دام لم يثبت ان نية المتهم كانت مقصودة مع غيره من المتهمين على السرقة .

( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤ س ٦ ص ٣٤٤ )

٩٩٤ - البيانات الواجبة في سبب الاحكام - بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - امثلة لكفاية استظهار هذا البيان .

\* اذا قال الحكم في معرض بيانه واقعة اخفاء المتهم الثالث اشياء مسروقة ، « ان المتهم الثالث وان اكرر واقعة ابتياعه لبعض المسروقات ، فقد اقر انه اخذها من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن ، وهذا الاقرار يدحضه قوله انه يحترف التماسطة ( قومسيونجي ) في بيع الحلي وهو عمل لا يمت لعملية الرهن بأية صلة ، فضلا عن انه لا يدير محلا معدا لذلك ، وعلنه بالسرقة مستفاد من بضع الثمن المدفوع ، خاصة وأنه يقر بان « المروحة الكهربائية » تساوى من الثمن خمسة وثلاثين جنيهها ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بسابقة رهن هي على الاصح شراء بعض الاحذية القديمة من المتهمين المذكورين » فان هذا الذي اوردته الحكم يدل على علم توافر جريمة اخفاء الاشياء المسروقة بعنصرها ، وهما اخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعلم المتهم بمصدر هذا الشيء .

( الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/٣ س ٩ ص ٨٦٢ )

٩٩٥ - البيانات الواجبة في تشييب الاحكام - بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - امثلة لكفاية استظهار هذا البيان .

\* اذا كان الحكم قد اثبت ان المتهم وزميله دخلا الى غناء المصنع بعد

منتصف الليل بطريق التصور واختبأ في مكان مجاور لمخزن المصنع الذي به محركات واسلاك نحاسية وأن بابيه يفتح ويفلق دون مفتاح ، واستغلخن الحكم من ذلك ومن الظروف الاخرى لواقعة الدعوى قيام نية السرقة لديهما ، فان الحكم اذ اعتبر ما وقع من المتهم وزميله شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح غير مشوب بالخطأ في القانون أو القصور .  
( الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣٥٨/١٢/١٥ من ١ ص ١٠٦٨ )

#### ٩٩٦ - لا موجب للحكم بالرد عند ضبط المال المختلس .

\* اذا كان الحكم قد اثبت أن النيزين بعد تعريفه قد ضبط ، فانه يكون قد احصاى التطبيق السليم للقانون بعدم الحكم برد المال المختلس .  
( الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ من ١٢ ص ٤٩١ )

#### ٩٩٧ - سرقة - قصد جنائي - حكم - تسببيه - تسببيه غير معيب .

\* متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه يدل على كذب واقعي البرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليها ، وأنه حين اقدم على التبليغ كان علي يقين من ذلك ، وأنه لم يقصد من تسليم البلاغ سوى السوء والاضرار بالمجنى عليها توصل الى ادانتها ، وهو تدليل سائق على كذب البلاغ وعلى توفر القصد الجنائي كما هو معرفه قانونا ، ومن ثم فان النفي على الحكم بالقصور غير مبني .

( الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ من ٢٢ ص ٦٧ )

#### ٩٩٨ - سرقة - نية السرقة - حكم - تسببيه - تسببيه معيب .

من المقرر أن استظهار نية السرقة بشرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة . ولما كان المتهم ( الطاعن ) يجادل في قيام هذه النية لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في اثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيقة الموجود بها الكابل المسروق من متهم آخر ، وعلى اعتراف هذا المتهم ، دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستلام أو مدى علمه بمحتريات الحقيقة التي استسلمها ، وكان ما اشار اليه الحكم من اعتراف المتهم



الأخر لا يكفى بالقدر الذى أورده للكشف عن هذه النية ، ولا لاثبات مساهمة الطاعن فى ارتكاب جريمة السرقة فان الحكم المعلوم فيه يكون قاصرا قصورا يعفيه بما يستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن .

( الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠ من ٢٢ الى ٢٥ )

٩٩٩ - تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة - ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة - الا اذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة .

✽ تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة وان كان ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة ، الا انه اذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة ، فانه يتمين على المحكمة ان تبين هذه النية صراحة فى حكمها وان تورد الدليل على توافرها . فاذا كان الدفاع قد نازع فى قيام نية السرقة لدى الطاعنين ، وكان ما أورده المحكمة بمسدد بيان واقعة الشروع فى السرقة باكرهه التى دانت الطاعنين بها لا يبين منه قصد الطاعنين من انتزاع بندقية المجنى عليه وهله انتويا اختلاسها وتسليمها او انهما عمدا الى مجرد منع المجنى عليه من استعمالها فى الاعتداء عليهما . فن بها للخلاف القائم بينهما وبين مخدمه ، مما كان يقتضى من المحكمة - فى هذه الصورة التى تختلط بها نية السرقة بغيرها - ان تعنى باستجلاء هذه النية بايراد الدليل على قيامها كما هى معرفة به فى القانون . اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيباً بالقصور فى البيان . الموجب لنقضه .

( الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/١ من ١٥ الى ١٦ )

١٠٠٠ - تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة - ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة - الا اذا كانت هذه النية محل شك - مثال .

✽ القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجائز وقت ارتكاب الفعل بانه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكه . وانه وان كان تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة . الا انه اذا كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة فانه يتمين على المحكمة ان تبين هذه النية صراحة فى حكمها وان تورد الدليل على توافرها . فاذا كان الحكم المعلوم فيه قد عول فى ادانة الطاعن

بجريمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة ، وكان الدفاع عن الطاعن  
 قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح ان الطاعن استعار هذه السيارة من  
 صديقه المتهم الثاني فانه كان يقتضى من المحكمة فى هذه الصورة التى تختلط  
 فيها نية السرقة بغيرها - أن تعني باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها  
 كما هى معرفة به فى القانون ، أما وهو لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا  
 بالقصور فى البيان . ولا يغير من الامر ما أضافه الحكم المطعون فيه من  
 إرائين على نفى حسن نية الطاعن فى حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم  
 تعن بالتبليل على قيام القصد الجنائى للسرقة . ومن ثم فانه يتعين نقض  
 الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ من ١٥ ص ٥٠٦ )

#### ١٠٠٦ - الاتفاق على السرقة - حكم بالإبراء - تسبيب سائق :

حتى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة إعادة المحاكمة  
 سألت فى حكمها المطعون فيه وهو بصدد بيانها لواقعة الدعوى ان المطعون  
 ضدهما الاول والثانى والمجنى عليه توجهوا ليلاً لسرقة أحد المحال ، وكان  
 المطعون ضده الاول يحمل سلاحاً نارياً «فرد خرطوشه» وأنه المجنى عليه تقدم  
 الى المحل وحاول فتح نافذته بينما وقف المطعون ضده الثانى يرقب الطريق  
 ويغيبهما شعر بهم صاحب المحل وأطل عليهم من النافذة معنفا إياهم ، أطلق  
 عليه المطعون ضده الاول عياراً نارياً من السلاح الناري بقصد قتله فأخطاه  
 واصاب المجنى عليه وأودى بحياته ، ثم حصلت المحكمة اقوال المطعون ضده  
 الثانى بما يفيد اقراره بأنه أثناء سيره مع المطعون ضده الاول والمجنى عليه  
 شعر باتفاقهم على ارتكاب جريمة سرقة ثم خلصت المحكمة الى عدم مساهلة  
 المطعون ضده الثانى وبرأته مما أسند اليه لعدم مقارفته أى فعل من الأفعال  
 المكونة للجريمة واطمئنانها منها لتصويره وإن نيته لم تكن قد انتعقدت مع المطعون  
 ضده الاول والمجنى عليه على ارتكاب جنائية السرقة . وأذ كان بهذا  
 الاستخلاص ينبىء بذاته عن أن المحكمة كانت على بينة من أن المطعون ضده  
 الثانى لم يكن مساهماً فى ارتكاب الجريمة سواء بطريق الاشتراك أو كفعل  
 أصلى ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد جانب صحيح القانون حين انتهى  
 الى تبرئة ذلك المطعون ضده . ومن ثم فان ما تثيره النيابة من أن الحكم  
 المطعون فيه فاته مساهلة المطعون ضده الثانى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون  
 العقوبات على اعتبار أن جنائية القتل كانت نتيجة متوقعة لجنائية الشروع فى  
 السرقة مع حمل سلاح التى قصد ارتكابها ، يكون غير سليم .

( طعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١١/٤ من ١٦ ص ٩١٧ ، ٩١٨ )

## ١٠٠٢ - خطأ الحكم غير المؤثر في المنطوق - قيمته .

✽ لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ في تحصيل أقوال المحكوم عليه المعترف فتسبب إليه الإقرار باستيلاء الطاعن على الجهاز المسروق في حين أنه إنما استند هذا الفعل إلى محكوم عليه آخر ما دام أن هذا الخطأ بفرض وقوعه لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها .

(الطن رقم ١٩١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٤ من ٢٤ ص ٢٩ )

## ١٠٠٣ - ثبوت أن الهيئة القضائية التي فصلت في الدعوى كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم في غرفة المشورة - يبطل الحكم - مثال .

✽ ناطت المادة ١٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدائرة الجنب المستأنفة إصدار القرارات في شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء . ومتى كان يبين من الزوج إلى المفردات - التي امرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن - أن النيابة الجزئية كانت قد امرت بتسليم جسم السيارة موضوع تهمة الاختفاء المسندة إلى الطاعنين إلى مالك السيارة فقدم محامي الطاعن الأول تظلماً من هذا القرار إلى رئيس النيابة لعرضه على هيئة محكمة الجنب المستأنفة متعندة في غرفة المشورة للفصل في هذا النزاع ، فأصدرت الهيئة قرارها برفض التظلم وتأييد القرار المتظلم منه بما يكشف عن اعتقاد الهيئة بصحة أفعال مالك السيارة ويتم عن تكرينها رأياً معيناً ثابتاً في الدعوى . وإذا كان الثابت أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم ، فإن الحكم يكون باطلاً لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها .

(الطن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٠ ص ١٠٧٤ )

## ١٠٠٤ - عدم تمدد الحكم صراحة عن نية السرقة - لا يعيبه .

✽ لا يعيب الحكم عدم تمدده صراحة عن نية السرقة ، كما أنه لا يؤثر في قيام تلك الجريمة عدم الامتداد إلى معرفة شخص المالك .

(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١/٢٧ من ٢٧ ص ٥١٧ )

١٠٠٥ - ونجوب اشغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة - المادة ٢١٠ اجراءات - مثال في جريمة سرقة باحدى وسائل النقل البرية .

\* توجب المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قاصرا . ومتى كان يبين من الرجوع الى الحكم انه اذا دان المظنون ضدكما بجريمة السرقة التي وقعت باحدى وسائل النقل البرية لم يبين الواقعة والادلة التي استند اليها ومكان وقوع الجريمة ، وهو ركن هام في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من اثر في تحديد العقوبة وحدها الأدنى ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه معيبا بالمصور في التسبب مما يوجب نقضه والاحالة .

( الملن رقم ١٢٥٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٤/١/١٠ ص ٢٣ م ٤٠ )

١٠٠٦ - السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية او المائية او الجوية - عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات - المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

\* اضاف القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ الى قانون العقوبات - فيما اضافته من مواد - نص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا التي قضت الفقرة الاولى منها بان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية او المائية او الجوية . ولما كان يبين من الاوراق ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل المظنون ضده بوصف انه سرق السكر المملوك للشركة العامة لتجارة السلع من وسيلة النقل العام وطلبت عقابه طبقا للمادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانن العقوبات وان محكمة اول درجة دافته بمقتضى الفقرة الاولى من المادة المذكورة وارفعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وانه اذا استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية ، مستندة الى نفس الاسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف ، بالاكتفاء بحبسه ثلاثة اشهر مع الشغل فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى

المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان ، الامر الذى يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس البتة لا تقل عن ستة اشهر .  
( الملن رقم ٨١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ من ٢٢ من ١٠٢٢ )

١٠٠٧ - انتهاء الحكم الى ادانة المتهم بالسرقة التامة ومعايقته على اساسها - ايراده لفظ « الشروع » في بداية وصف التهمة - زلة فلم لا تقدر في سلامته .

\* متى كان يبين من مراجعة الحكم المظنون فيه ان المحكمة خلصت الواقعة المسندة الى الطاعن كما صورها الاتهام وهى مقارفته لجريمة السرقة التامة ومعايقته بمقتضاها طبقا للوصف المشار اليه اعمالا للفقرة الثانية من المادة ٢١٥ من قانون العقوبات فانه لا يؤثر فى سلامة الحكم ان يكون قد استعمل وصف التهمة بلفظ « الشروع » ما دام الظاهر من سياقه ان مرد ذلك زلة فلم اثناء التدوين .

( الملن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/٩ من ٢٤ من ٥١٠ )

١٠٠٨ - عدم تحديث الحكم صراحة عن نية السرقة - لا يعنيه - ما دام قد انتهى باسباب سائفة - الى ثبوت مقارفة الطاعنة جريمة الشروع في السرقة .

\* متى كان الثابت من مدونات الحكم انه خلص فى بيان كاف الى توافر اركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها فى حق الطاعنة مما شهد به الجنى عليه وضبط حافظة تقوده معها ، فلا يعنيه من ذلك عدم تحديث صراحة عن نية السرقة .

( الملن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/١٦ من ٢٤ من ٢٥٠ )

١٠٠٩ - الشروع فى سرقة ورقة من أوراق المرافعات - تغيير الوصف - اثره فى العقوبة .

\* لا جدوى مما يشير الطاعن من ان الحكم المظنون فيه دانه بجريمة الشروع فى سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية رغم ان الشروع فى هذه

الجريمة غير مغايب عليه ، ذلك بأن ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥٢ و ١٥٣ من قانون العقوبات ، ولئن أخطأ الحكم في وصف الواقعة وعدّها شروعاً في ارتكاب الجريمة المذكورة إلا أن العقوبة التي قضى بها وهي الحبس لمدة ستة أشهر تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة حسب وصفها الصحيح . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الوصف الذي انتهى إليه الحكم - على خلاف الحقيقة - غير مؤثّم بمقولة أن من شأن ذلك أن يضار الطاعن بطلانه ، إذ أن هذه القاعدة إنما تتعلق بها حق الطاعن في حدود العقوبة المقررة بها عليه وحدها .

( طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ من ٢٤ إلى ٢٨ )

١٠١٠ - حكم - ادانة - مشتملات الحكم - المنظار الحكم لأصداها -  
أثر ذلك .

✽ لما كانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وصلاحة المأخذ والا كان قاصرا ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يبين مكان وقوع جريمة السرقة بيانا كافيا بل اقتصر في ذلك على قوله أنها حصلت بمحل تجارة المجني عليه دون أن يبين ما إذا كان هذا المكان ملحقا بمكان مسكون أو معد للسكنى وهو ركن هام في خصوصية هذه الدعوى ( المناوئة عن جريمة سرقة بمكانات ملحقة بمكان مسكون ثم الدخول اليه بواسطة الكسر ) لما يترتب عليه من أثر في تحديد العقوبة وحدها الأدنى مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لذخوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المبين بالفقرة ثانيا من المادة ٢١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات وهي ستة أشهر . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التمييز بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣ من ٢٤ إلى ٢٥ )

١٠١١ - التحدث عن نية السرقة شرط غير لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة - إلا إذا كانت هذه النية محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه - مثال لتسبب سائق في ألبات توافرها .

\* من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين بأدلة سائفة مستمدة من أقوالهما ومن أقوال شهود الإثبات وما دلت عليه المعاينة كما عرض لدفاع الطاعنين وأطرحه في قوله : ولا يتأتى عقلاً لـ عملاً أن تاجرين يتوجهان ليلاً بسيارة نقل إلى مكان الشراء ليستقران بالظلم ويتقباها الحائط ويسران بالمشاشية ثم يتعللان بأنهما لم يكونا يعرفان أن المشاشية مسروقة الأمر الذي يجعل المحكمة تطمئن إلى كونهما سارقين ضالعين في ارتكاب الجريمة . وما أوردته الحكم فيما تقدم سائق ومن ثم فإن النفي على الحكم بقصوره في التذليل على توافر القصد الجنائي أو الرد على دفاع الطاعنين لا يكون صحيحاً .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ ص ١٠٠ )

١٠١٢ - اعتبار الحكم استيلاء الخادمة على نفود مخدومتها سرقة - صحيح ما دام الحكم قد أثبت أن المسروقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها وأن اتصال الطاعنة بها لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها - القول بأن الواقعة خيانة أمانة لا أساس له .

\* متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن المسروقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها ، وأن اتصال الطاعنة بها - بوصف كونها خادمة بالاجرة عند المجنى عليها - لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها في دارها ، مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعنة ، فإنه لا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكليفها القانوني لا تعد أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم إذ دان الطاعنة بجريمة السرقة لم يخطئ . القانون في شيء .

( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١١ من ٢٥ ص ١٢٥ )

## ١٠١٣ - نية السرقة - حكم - تسييب .

✽ لأن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث استقلالا عن نية التملك في جريمة السرقة اذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، الا انه متى كان المتهم قد نازع في توافر هذا الركن فانه يتعين على المحكمة ان تتصدى لهذا القصد وتقيم الدلائل علي توفره . ولما كان مؤدى دفاع الطاعن ان القصد الجنائي للجريمة التيدين بها - وهو نية التملك - لم يكن متوفرا لديه لبادرته الى رد الحقيقة للمجنى عليها ، فانه كان يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفاع وتسطه حقه وترد عليه ردا سائغا يبرر اطراحها له ان رأت عدم الاخذ به باعتباره دفاعا جوهريا يترقب على ثبوته تغيير وجهه الراى في الدعوى . اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا .

( لطن رقم ١٨٦٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٣ من ٢٦ ص ١٢٩ )

## ١٠١٤ - متى يتعين تحديث الحكم بالادانة عن نية السرقة .

✽ لأن كان تحديث الحكم بالادانة استقلالا عن نية السرقة ليس شرطا لصحته ، الا انه اذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة، فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذه النية صراحة في حكمها وان تورد الدليل على توافرها ، لما كان ذلك ، وكان مدار دفاع الطاعن سر انتفاء نية السرقة لديه ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لامبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لما اثير من اذن المجنى عليه للطاعن باخذ الاشياء موضوع الاتهام ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور في البيان الموجب لنقضه .

( لطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ من ٢٣ ص ٢٧٤ )

## ١٠١٥ - استدلال الحكم بسوابق المتهم كقرينة علي علمه بالسرقة -

لا يتعارض مع نفيه ظرف العود .

✽ ان استدلال الحكم بالسوابق السوادة بصحيفة الحالة الجنائية للطاعن على ماضيه في الجريمة واتخاذها قرينة - مع الادلة الاخرى - على توافر علمه بالسرقة سائغ ولا يتعارض مع نفيه ظرف العود لعدم توافر شروطه المنصوص عليها في القانون ، اذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف اى الامرين قصدته المحكمة .

( لطن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ ص ١٤٥ )



## ١٠١٦ - سرقة - حكم - ضوابط تسببيه .

✽ أن ما ذهب اليه الحكم من سيطرة الطاعن على مسكن المجنى عليه ومحتوياته لدخوله اليه مع مهندسة التنظيم وقت اجراء المعاينة لا يؤدي الى الجزم بأن الطاعن هو السارق لانتقولات المجنى عليه ، اذ انه افتراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبتته الحكم وبينه في مدوناته . وكان المقرر انه من اللازم في اصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق وكانت الاحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة ، فان الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال ، وأن قول مهندسة التنظيم بأن المتهم كان معها داخل شقة المجنى عليه اثناء المعاينة وقبل صدور قرار الازالة لا يفيد بالضرورة سيطرة الطاعن على مسكن المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٢٤ ص ٢٨ من ١٢٢ )

١٠١٧ - حكم - تسببيه - الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم - البراءة - شرط صحة القضاء بها - احاطة المحكمة بظروف الدعوى وادلة الثبوت .

✽ لما كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد من بين أدلة الاتهام التي ساققتها النيابة العامة ما شهد به ضابط مباحث مركز تلا من أنه بناء على ساققتها النيابة العامة انتقل الى مسكن المطعون ضده الأول حيث أسفر اذن من النيابة العامة انتقل الى مسكن المطعون ضده الأول حيث أسفر تقطيعه عن ضبط فرد خرطوش صناعة محلية عيار ١٦ ويدخل ماسورته طلقة فارغة من نفس العيار مخبأ وسط اكوالم من الحطب على سطح المنزل ، وكان يبين من الاطلاع على التقرير الطبي الشرعي المرفق بالمقررات المضمومة أن حالة المجنى عليه الاصابية بالراس حدثت من عيار ناري معمر بالرش الذي استقر به ومن الممكن حدوث هذه الحالة الاصابية

باستعمال مثل السلاح المضبوط على النحو الذى قرره المصاب وفى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة ، وأن السلاح المضبوط عبارة عن فرد خرطوش برح واحدة صناعية محلية يدوية ماسورته غير مششخنة عيار ١٦ صالح للاستعمال وقد اطلق فى تاريخ الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اختلف عن هذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه كما لم تعرض فى أسباب حكمها لتهمتى احرار السلاح والذخيرة المسندتين للمطعون ضدتهما مع ماتضمنه منطوق الحكم من القضاء بمصادرة السلاح المضبوط ، فان ذلك يتبىء عن أنها أصدرت حكمها دون ان تحيط بمناصب الدعوى وتمحص ادلتها بما يمييه ويوجب نقضه والاحالة .

( الملن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ص ١٥٢ )

١٠١٨ - حكم - تسببيه - وجوب بقاءه على الجزم واليقين - مثال

فى اختلاس .

من المقرر أن الاحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال . من الفروض والاعتبارات المجربة ، لما كان ذلك . وكان يبين أنه لم يثبت برجه قطعى أن المتهم اختلس الاخشاب من حمولة السيارة أو اشترك فى هذا الفعل بتوسيلة ما بل أن حالة الاعياء التى كان عليها هو وزميله حينما ابلغ الشرطة وسوء حالتها الصحية الثابتة بالتقرير الطبى والتي تسمح باستجوابها عند دخولهما للمستشفى تشير الى احتمال صدق اقوال المتهم أن مجهولا دس لهما مادة افقتهم وعيها وعند افقتهم اكتشفوا سرقة كمية من الاخشاب - والتي صادقه عليها زميله وصاحب السيارة أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، فان الاتهام المسند الى المتهم يضمنى محوما بالتك ولا تلمنن اليه المحكمة بما يتعين معه الغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهم مما أسند اليه عملا بالمادة ١/٢٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ولا بصياريب جنائية .

( الملن رقم ١٥ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/١ س ٢٨ ص ١٨٠ )

١٠١٩ - مرقعة - قتل عمد - قصدي جنائي - القصد الاحتمال - المسامحة

عنه - صحيح .

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل استنادا الى تقرير الصفة التشريحية واقوال الشهود على ان ٠٠ ٠٠ ٠٠ وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعيارين ناريتين احدهما اطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحمله المحكوم عليه الاول والمخدوف الثاني اطلق من بندقية الخبير ٠٠ ٠٠ ٠٠ وأن كلا من العيارين قد ساهم بقدر متساو في احداث الوفاة بالاضافة الى أن كلا من الاصابتين منفردة وحدهما قد تبؤدى الى الوفاة ، فان الجدل بعد ذلك فيما انتهى اليه الحكم من ادانة الطاعن بالجرائم المسندة اليه بما فيها جناية القتل التي كانت نتيجة محتملة لمساهمة في جنائية الشروع في السرقة ، انما ينحل الى جدل موضوعي مما لا تجوز اثارته امام محكمة القضا .

( لطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٣/١١/١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٥٦ )

١٠٢٠ - عديم تصديق الحكم صراحة عن نية السرقة - لا يعيبه -

شرط ذلك ؟ مثال .

\* لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه خلص في بيان كاف الى توافر اركان جريمة السرقة وتوافر الادلة عليها في حق الطاعن من اعترافات المتهمين وضبط المصروقات بارشادهم فانه لا يعيبه من بعد عدم تحدته صراحة عن نية السرقة .

( لطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ٢/٢/١٩٧٩ من ٣٠ من ٢٢٦ )

١٠٢١ - تحقّق الاكراه في السرقة بكل وسيلة من شأنها تعطيل مقاومة

المجنّي عليه - مثال - التهديد باستعمال السلاح - حكم - تشبييه .

\* لا يلزم أن يتحلّت الحكم عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتّب جريمة السرقة عليه

وهن ما دال عليه الحكم تدليلا سائفا في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى الى ثبوته في حق الطاعنين . ولا يعيب الحكم أن اعتبر التهديد باستعمال السلاح اكراها ، ذلك بأن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ويتدمج في الاكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لفل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني من مقارفة جريمته - على أنه لا جدوى من النعمى على الحكم في هذا الخصوص طالما أنه قد استظهر حصول السرقة في طريق عام من جنابة متعددين يحملون سلاحا وهو ما يكفي لتبرير العقوبة المقررة بها ولو لم يقع اكراه من الفاعلين .

( الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/١ س ٣٠ ص ٤١١ )

## الفصل السادس

### مسائل متنوعة

١٠٢٢ - عدم جواز استناد الحكم في تشديد العقوبة على متهم بالسرقة الى ظهور سرقة اشياء اخرى لم يكن امرها معروضا على المحكمة  
 \* استناد الحكم في تشديد العقوبة على متهم بالسرقة الى ظهور سرقة اشياء اخرى لم تحققها المحكمة ولم يكن امرها معروضا عليها .  
 استناد غير جائز ولكنه لا ييطل الحكم اذا كان قد استند في التشديد الى امر آخر او كانت العقوبة التي وقعتها المحكمة تملك هي توقيمها نظرا الي استئناف النيابة لقلّة العقوبة .

( جلسة ١٦٢٢/٥/١٩٣٢ طن رقم ١٦٤٩ سنة ٢ ق ٢ )

١٠٢٣ - اعتبار الدائن الذي يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه سارقا اذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين .  
 \* بوجاهته وان كان الخلاف واقعا بين المحاكم والشراح فيما اذا كان الدائن الذي يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه الثابت يعد سارقا ام لا يعد فلا خلاف اذا كان المختلس لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل رده الشيء المختلس .

( جلسة ١٦٣٠/٤/١٩٣٤ طن رقم ١١ سنة ٤ ق ٢ )

١٠٢٤ - عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المقررة بالقانون المدني الا اذا كان قضاؤها في الواقعة يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية .

\* ان المحاكم وهي تفصل في الدعاوى الجنائية غير مقيدة بقواعد الإثبات الواردة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية

يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها ، فإذا هي في واقعة سرقة قد عولت في ادانة المتهم على شهادة الشهود بأنه هو الذي باع المهرق لمن ضبط عنده فلا تثريب عليها في ذلك ولو كانت قيمة المبيع تزيد على العشرة جنيهاً \* وذلك لأن مساعها الشهود لم يكن في مقام اثبات تعاقد المتهم مع المشتري وإنما كان في خصوص واقعة مادية بحث جائز اثباتها بالبينة والقرائن وغير ذلك من طرق الاثبات المختلفة وهي مجرد اتصال المتهم بالأشياء المسروقة قبل انتقالها من يده إلى يد من ضبطت عنده. ينقض النظر عن حقيقة سند هذا الانتقال الذي لم يكن يدور حوله الاثبات لأنه مهما كان لا يؤثر في الدعوى \*

( جلسة ١٩٤١/١/٢٧ طعن رقم ٦٥٦ سنة ١١ ق )

#### ١٠٢٥ - جواز اثبات السرقة بالبينة كأثمة ما كانت قيمة المهرق .

✽ إذا كانت المحكمة المدنية عندما طعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى أمامها لم تقبل سماع الشهود لأثبات واقعة المديونية ، ثم جاءت المحكمة الجنائية عن نظر دعوى سرقة هذا السند فسمعت الشهود عن هذه الواقعة دون أن يعترض عليها صاحب المصلحة في الاعتراض ، فلا يجوز له من بعد أن يطعن أمام محكمة النقض بمقولة أن الحكم الجنائي قد صدر على خلاف الحكم المدني \* وذلك لأنه فضلا عن أن دعوى التزوير المدنية ودعوى السرقة مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والخصوم ، فإن عدم قبول المحكمة المدنية الاثبات بالبينة ، ومخالفة المحكمة الجنائية لها في هذا الخصوص ، إنما كان في شأن اثبات نزاع مدني بحث ما لا شأن للنظام العام به \* ومع ذلك فإنه ما دامت دعوى السرقة قائمة على أن المدين بعدد أن حرر سنداً بمديونيته للدائن سرق هذا السند في غفلة منه ورضع مكانه سنداً آخر عليه توقيع غير صحيح ، فإن سماع المحكمة الجنائية الشهود في هذه الدعوى لأثبات سبق وجود السند الصحيح لدى الدائن لا غبار عليه قانونا ، إذ السرقة واقعة مادية يجوز اثباتها بالبينة كأثمة ما كانت قيمة المهرق ، وإذا كان تحقيق واقعة السرقة قد استلزم تحقيق المديونية التي لم تكن مقصودة لذاتها فذلك لا مخالفة فيه للقانون كذلك \*

( جلسة ١٩٤٣/١/٢٥ طعن رقم ٢٩٧ سنة ١٢ ق )

١٠٢٩ - اعتبار الحكم الصادر غيابياً على متهم بمقتضى أحكام المادة ٥١ عقوبات وما يليها كأنه حكم غيابي صادر على متهم بجناية مهما كانت العقوبة المحكوم بها .

بجوابه لما كانت العقوبة المقررة للمسرفة بحدود هي وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥١ وما يليها من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة أو الاعتقال في محل خاص فإن ذلك يقتضي حتماً أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه الجرائم هي محكمة الجنايات لأن الخيار في توقيع أي من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التي تملك توقيع أشدها . ولذلك فإن كل حكم يصدر غيابياً على المتهم في إحدى هذه الجرائم يجب أن يعد كأنه حكم غيابي صادر على متهم بجناية مهما كانت العقوبة المحكوم بها وسواء أكانت الجريمة في صلبها وصفها جناية أو جنحة . وذلك لأن المادة ٥٢ فقرة أولي من قانون تشكيل محاكم الجنايات توجب بصفة عامة أن تتبع الأحكام المقررة للجنحة في الجنايات ( المواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات ) في حق المتهم الغائب على الإطلاق بغض النظر عن نوع العقوبة المقررة عليه وعن وصف الفعل الذي أدين في ارتكابه ما دامَت الجريمة الصادر فيها الحكم لم تكن مقدمة إلى محكمة الجنايات بالتبعية علي اعتبار أنها جنحة مرتبطة بجناية إذ في هذه الحالة وفي هذه الحالة وحدها تكون إجراءات الجنحة هي المقررة لسواد الجنح . وذلك على مقتضى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ المذكورة . وأن ذلك الحكم يبطل حتماً بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه في اثناء المساءلة المقررة لسقوط العقوبة المقررة بها فيه لا المدة المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية للمعاقبة على الجريمة .

( جلسة ١٧/٢/١٩٤١ طعن رقم ٧٣١ سنة ١١ ق )

١٠٢٧ - عدم تقييد المحكمة الجنائية بقواعد الإثبات المقررة بالقانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الواقعة يتوقف على وجوب الفصل في مسألة معينة .

\* لا تثريب على المحكمة إذا هي قالت بعد اقتناع بان الغيب الذي

ضبط عند المتهم والذي يدعى ملكيته مسروق من مالك عينته ولو كانت التحريات التي أجراها هذا المالك لم توصله الي اكتشاف سرقة ذلك الشيء منه ، فإن المحكمة، وهى تفصل فى ثبوت واقعة جنائية ، لا تكون مقيدة بقواعد الاثبات المقررة بالقانون الدنى ، ولا بما يقوله الشهود وذوو الشأن من المسال موضوع الجريمة .

( جلسة ١٢/٤/١٩٤٣ طن رقم ٩٣٨ سنة ١٣ ق )

١٠٢٨ - سرقة السند يجيز لصاحبه اثبات حقه السوارد به بالبينة

والقرائن .

✽ اذا كان السند المدعى حصول سرقة قد سرق حقيقة . وكانت سرقة قد وقعت فى ظروف يصح فى القانون عدها بالنسبة لصاحب السند حادثا قهريا ، فإن القانون يجيز لصاحب السند ان يثبت حقه السوارد به بالبينة والقرائن . واذا كان المدعى قى ادعى حصول سرقة سند من عنده فانه يجب على المحكمة ان تبحث هذه الدعوى من جهة صحتها ثم من جهة كونها من الحوادث القهرية التى تخول الاثبات بالبينة والا فانها تكون قد أخطأت .

( جلسة ٢٨/٦/١٩٤٣ طن رقم ١٤٨٢ سنة ١٣ ق )

١٠٢٩ - القرائن من طرق الاثبات الاصلية فى المواد الجنائية .

✽ اذا ادانت المحكمة أحد المتهمين لوجوده مع متهم آخر اعترف بالسرقة فى مجلس واحد بمنزله هو ومعهما المتهم الذى حصل معه الاتفاق على ارتكاب السرقة والاشياء التى اتفق على سرقتها مستخلصة من ذلك انه لايد خالغ فى الاتفاق مع المعارف فهذا جائز لها ولو كان مدلول الاعتراف لا يتعدى المعارف .

( جلسة ٢٨/٦/١٩٤٣ طن رقم ١٥٦١ سنة ١٣ ق )

١٠٣٠ - دفع قيمة التيار الكهربائى المسروق الى شركة النور بعد

تمام وتحقق اركانها لا يمحو الجريمة .

✽ ان دفع قيمة التيار الكهربائى المسروق الى شركة النور بعد تمام وتحقق اركانها لا يمحو الجريمة ولا يمنع من العقاب عليها .

( جلسة ١٧/١٢/١٩٤٥ طن رقم ٧٤ سنة ١٦ ق )



١٠٣١ - عدم التزام صاحب المال المسروق بتقديم دليل كتابي على وجود المال تحت يد محترقي النقل .

✳ ان المادة ٨/٣١٧ من قانون العقوبات صريحة في اعتبار الاختلاسات التي تحصل من المحترقين بنقل الاشياء في العربات أو المراكب أو أحد أمتاعهم إذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة ، من قبيل السرقة واعطائها حكمها ، بالرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلسه عند وقوع الاختلاس . واذن فليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق ، بتقديم دليل كتابي على وجود هذا المال تحت يد سارقيه بل يخضع الاثبات في هذا الامر الى قواعد الاثبات في المسواه الجنائية عامة .

( جلسة ١٩٥١/١١/٥ طين رقم ١٠٣١ سنة ٢١ ق )

١٠٣٢ - تظاهر رجل البوليس بمرافقة المتهمين ومرافقتهم الى التكنات التي انتلوا السرقة منها ليس فيه خلق لجريمة أو تحريض عليها .

✳ ان تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم الى التكنات التي انتلوا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يفيد انه خلق الجريمة أو حرض عليها .

( جلسة ١٩٥٢/١/١٥ طين رقم ٩١٣ سنة ٢١ ق )

١٠٣٣ - الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى المادة ٢/٩٧٧ من القانون المدني .

✳ ان القانون يشترط في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يعتقد المشتري انه يتعامل مع تاجر .

( جلسة ١٩٥٥/١/١١ طين رقم ١٠٣٠ سنة ٢٤ ق )

١٠٣٤ - ادانة متهم بصفتة فاعلا او شريكا فى السرقة لجور وجوده مع غيره وقت ارتكابها وعدم بيان اتفاقهم على السرقة - قصور - مثال :

✽ لا يكفي لادانة شخص بصفتة فاعلا أو شريكا فى جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها الا اذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فاذا اعتمدت المحكمة فى ادانة المتهم فى جريمة السرقة الى القول بان المتهم وهو مائق سيارة ضبط فى الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سيرا مضطربا وكان فيها شخصان وبها ملابس مسروقة وضعاها برضائه فى السيارة دون أن يمتدح عن حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تالية فى ترتيبها الزمنى على السرقة لا يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فى الادانة ، فانه يكون معينا بما يستوجب نقضه ما دام لم يثبت أن نية المتهم كانت معقودة مع غيره من المتهمين على السرقة .

( الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٢١ من ٩ الى ٢٢ )

١٠٣٥ - اسهام المتهم بنصيب فى الاعمال المسادية المكونة للجريمة ومنها معالجة فتح باب الشقة والدخول مع باقى المتهمين ومعهم ادوات فتح الخزائن - اعتباره فاعلا اصاليا وليس شريكا .

✽ اذا كان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن أنه اسهم بنصيب فى الاعمال المسادية المكونة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبينهم الطاعن فتح باب الشقة ودخولهم جميعا بها ومعهم الادوات التى تستعمل فى فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يتعدى الاشتراك فى الجريمة .

( الطن رقم ١٨٣٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢ من ١١ الى ٤٠ )

١٠٣٦ - سرقة التيار الكهربائى - الفاعل - الشريك .

✽ تعطيل العداد ليس بذاته الفصل المكون لجريمة سرقة التيار الكهربائى بل هو مؤد اليها حتما بمجرد مرور التيار به بعد توقفه ، فلا يفر من موقف المتهم أن يستعين فى اتلافه بمن له خبرة فى ذلك أو أن يقوم به بنفسه ، وما دام هو الذى يحتل التيار فهو السارق له .

( الطن رقم ٥٦٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ من ١٢ الى ٧٨٨ )

١٠٣٧ - جريمة السرقة - يكفي للعقاب فيها : ثبوت ان المروق ليس مملوكا للمتهم .

\* يكفي للعقاب في السرقة ان يكون ثابتا بالحكم ان المروق ليس مملوكا للمتهم . ذلك ان السارق كما عرفت المادة ٢١١ عقوبات هو « كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره » ومن ثم فان خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المروق لا يعيبه .

( لطن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/٨ س ١٢ ص ٦١٥ )

١٠٣٨ - تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية -  
الحكمة منه .

\* الحكمة من تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات . وهذه الحكمة تتوافر سواء وقعت السرقة على المجنى عليه من لصوص أنقضوا عليه في عرض الطريق أو من لصوص رافقه منذ البداية .

( لطن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ س ١٥ ص ٥٥٢ )

١٠٣٩ - الخنق في جريمة السرقة - ماهيته : طوايع الدمغة المستعملة - جواز ان تكون محلا للسرقة .

\* نصت المادة ٢١١ من قانون العقوبات على ان كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره فهو سارق . والخنق في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام ليس مجرداً من كل قيمة لان تقاومة الشيء المروق لا تأثير لها ما دام هو في نظر القانون مالا . ومن ثم فان طوايع الدمغة المستعملة يصح ان تكون محلاً للسرقة ، ذلك لان لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والانتفاع بها بعد ازالة ما عليها من آثار . وقد اعتبرها المشرع أوراقاً جدية واثم العيب بحرمتها فنص في المادة ٣/٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم للدمغة على عقاب « كل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوايع دمغة سبق استعمالها مع علمه بذلك » كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على انه « لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح

مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه ، وذلك تقديراً بأن هذه الطرابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة وأن في استعمالها وبيعها من الخطورة على الصالح العام مما لا ينبغي معه إصلحة الضرائب التفاضي عنه أو التصالح بشأنه .

( الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ من ١٥ ص ٧٥٤ )

#### ١٠٤٠ - سرقة كحول - مثال .

✽ لما كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هي أن الكحول المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلماً للمتهمين بل كان مودعاً في المكان المعد له في الشركة ، ولم يكن اتصال المتهمين به بسبب كونه مسلماً إليهم وفي حيازتهم بل كان بصفة عرضية بحكم عملهم في الشركة . ومن ثم فإن الواقعة تعتبر جنحة سرقة بالمادة ١/٣١٧ ، ٥ ، ٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٤ من ١٦ ص ٤٢٠ )

#### ١٠٤١ - جريمة - اغتصاب السندات - أركانها - القوة - التهديد .

✽ جرى نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات على أن « كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو سنداً ذا قيمة أدبية أو اعتبارية أو أوراقاً تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعية أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة مما تقدم أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة » ومفاد ذلك أن ركن الاكراه في هذه الجريمة كما يكون مادياً باستعمال القوة والعنف يكون أدبياً بطريق التهديد ويعد اكراهاً أدبياً كل ضغط على إرادة المجنى عليه يعطل من حرية الاختيار لديه ويرغمه على تسلّم السند أو التوقيع عليه وفقاً لما يتهدده ، وهذا التهديد يجب أن يكون على درجة من الشدة تسوغ اعتباره قرين القوة بالمقارنة لها مما يبرر صرامة العقوبة التي يفرضها القانون لهما علي حد سواء .

( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٣٦ من ١٨ ص ٨٦٢ )

١٠٤٢ - لا صلة بين حكم المادة ٩١ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور وبين قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن بجريمة السرقة المقامة ضده .

\* لا محل للقول بأن المادة ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور قد أجازت للقاضي سحب رخصة قائد السيارة إذا حكم عليه لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له مما كان يقتضى من المحكمة أن تجعل أمر إيقاف تنفيذ العقوبة - المقضى بها على الطاعن في جريمة السرقة المقامة ضده - شاملا لجميع الآثار المترتبة على الحكم ، وذلك لانقطاع الصلة بين حكم تلك المادة التى يقتصر اعمالها على مخالفة قانون المرور وبين واقعة الدعوى وقضاء الحكم المطعون فيه اذانة الطاعن بجريمة السرقة .

( الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٢ ص ٥٣ )

١٠٤٣ - لا صفة للمدعى المدنى فى الطعن فى الحكم فيما قضى به بالنسبة لمهمة السرقة .

\* لا صفة للطاعنين المدعين بالحقوق المدنية فيما اثاراه بالنسبة الى ما قضى به الحكم فى تهمة السرقة لان ذلك خارج عن نطاق دعواهما المدنية .

( الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٢٤ )

١٠٤٤ - ما يكفى للعقاب على جريمة السرقة .

\* لما كان ما يثيره الطاعن فى شأن عدم جواز استبدال الحكم المستند من وصف الجنى عليه لاحتويات الجوالين على ملكيته للمسرقات لادلائه بالقواله بعد قضيهما على عكس ما اثبتته الحكم . مردودا بان خطأ الحكم فى هذا الصدد على فرض حصوله لا يؤثر فى سلامته ما دام الثابت بالحكم ان المضبوطات ليست مملوكة للطاعن حسب ما تنبئ عنه مدونات ذلك بأنه من المقرر أنه يكفى للعقاب على جريمة السرقة ثبوت ان المسروق ليس من المقرر أنه يكفى للعقاب على جريمة السرقة ثبوت ان المسروق ليس ملكا للمتهم .

( الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ٣٠/١/١٩٧٥ س ٣٦ ص ٧٨٦ )

## ١٠٤٥ - اشياء ضائعة - سرقة - نفقة \*

\* من المقرر أنه يجب لتطبيق أحكام السرقة في أحوال العثر على الاشياء الضائعة أن تقوم لدى من عثر على الشيء نية تملكه وليسو كان بعد العثور عليه .

( الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ص ٣٦ من ١٢١ )

## ١٠٤٦ - سرقة عداد انارة - قانون - تطييفه \*

\* لما كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان النيابة العامة اسندت للمطعون ضده وآخر انهما في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ سرقا عداد انارة المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات والملوك لاحدى وحدات الحكم المطلى ( مجلس مدينة بمنهور ) والمخصص لرفق الكهرباء وكان ذلك في زمن الحرب . وطلبت من مستشار الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢/٢ و ١/٨ و ٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الاموال العامة ، فأمر مستشار الاحالة باعتبار الواقعة جنة بالمادتين ١/٢ و ١/٨ من هذا القانون . لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٦ مكررا ثانيا من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع على المهمات والادوات المستعملة أو المعدة للاستعمال في المواصلات التليفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي المملوكة للمرافق التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو ترخيص بإنشائها لمنفعة عامة » وكان الامر المطعون فيه حين رأى عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٢ ، واعتبر الواقعة جنة بالفقرة الاولى من تلك المادة ، قد غاب عنه نص المادة ٢١٦ مكررا ثانيا سالف الذكر الذي يحكم واقعة الدعوى مما يعد خطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بعد صدور الامر المطعون فيه فانه لم يعد هناك محل لمناقشة ما تثيره الطاعنة عن خطأ الامر في عدم اعمال الفقرة الثانية من المادة ٨ المشار ذكرها ، لما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد قصرت طعنها على المطعون ضده دون التهم الآخر ، فانه يتعين نقض الامر المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضده وحده والاعادة \*

( الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ ص ٣٦ من ٨١١ )

## ١٠٤٧ - سرقة - عقوبة - قانون - تطبيقه في الزمان \*

✽ لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ المعمول به من تاريخ نشره في ١٣/٨/١٩٧٠ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التي دين بها المظعون ضدهما قد اُضيف الى قانون العقوبات فيما اُضيف من مواد - نص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا التي قضت الفقرة الثانية منها - وهي المنطوق على واقعة الدعوى - بأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة القصور أو الكسر ٠٠ ، وكانت المحكمة الاستئنافية قضت بحبس المتهمين شهرا واحدا فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان \*

( القطن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤٦ ق ٠ جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ص ٢٨ من ١١٦ )

## الفصل السابع

### جريمة ابتزاز المال بالتهديد

#### ١٠٤٨ - متى تتوفر جريمة ابتزاز المال بالتهديد \*

✳ يشترط لتطبيق المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات ان يقع من الجانى على المجنى عليه تهديد اى فعل من شأنه اكراهه بطريق التخويف والوعيد وان يكون التهديد بقصد الحصول بدون حق على مال او شيء آخر .  
فمجرد امتناع المتهم عن دفع ثمن ما تناوله في مقهى من المشروبات دون ان يبدى منه بآية طريقة اى تخويف او وعيد لا يمكن عده جريمة فى حكم هذه المادة ، اذ التهديد لا يتوافر بمجرد شعور المجنى عليه فى داخلية نفسه بالرهبة او الخوف من المتهم لهبطشه وسطوته وما اشتهر عنه من التعدى على الانفس .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٣٧ طن رقم ٥٢ سنة ٨ ق )

#### ١٠٤٩ - صور لجريمة ابتزاز المال بطريق التهديد \*

✳ من يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصيا ويحصل بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوته عن التبليغ يعد مفتصبا لهذا المال من طريق التهديد الذى وقع منه . وبناء على ذلك اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم هدد أحد من يقبلون المراهنة خفية على سباق الخيل بأن يبلغ البرليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغا من المال وحصل منه فعلا على مبلغ قطبقت المحكمة عليه المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات فانها لا تكون قد اخطأت .

( جلسة ٢٧/١٠/١٩٤١ طن رقم ١٩٢١ سنة ١١ ق )



## ١٠٥٠ - ماهية التهديد المذكور في المادة ٣٢٦ عقوبات .

✳ يكفى في التهديد المذكور في المادة ٣٢٥ ع أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ماله الذي طلب منه ، ولا أهمية للطريقة التي استعملها الجاني للحصول الي غرضه متى كانت في ذاتها كافية للتأثير في المجنى عليه الى ذلك الحد ، وكان الجاني لا يقصد منها الا الحصول - على مال لا حق له فيه .

( جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق )

## ١٠٥١ - صور لجريمة ابتزاز المال بطريق التهديد .

✳ اذا كان المتهم قد قصد من جريمته ان يقطع علاقة الزوجية القائمة بينه وبين المجنى عليها وتحقق له ذلك فعلا بتطبيقه اياها مقابل ما اسنولى عليه منها بطريق التهديد ، فلا يجوز في هذه الحالة اعفاؤه اذ الحكمة من الاعفاء تكون عندئذ متفلية .

( جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق )

## ١٠٥٢ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال

بطريق التهديد .

✳ يكفى لتوافر ركن القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته عالما بأنه يفتصب مالا حق له فيه . ولا عبء بعد ذلك بالبراهات التي تكون قد دفعت الجاني الي ارتكاب الجريمة . فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكبها الا لجبره الرغبة في الانتقام والثار لنفسه للاهانة التي لحقت من المجنى عليه .

( جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طن رقم ١٣٣ سنة ١٢ ق )

## ١٠٥٣ - متى تتكون جريمة الشروع في التهديد بقصد الحصول على

مال من المجنى عليه .

✳ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم اتصل بالمجنى عليه، لا مباشرة بل بالواسطة ، طالبا اليه أن يعطيه مالا في مقابل أن يكف عنه اذا

فلم يقبل المجنى عليه بادئ الامر ، ولكن الوسيط اقنعه بضرورة دفع شيء إليه ليأمن شره ، فقدم المجنى عليه بلاغا للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهم وتخوفه منه ، وطلب سماع شهوده ، فما كان من البرليس بعد أن يسمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذي اقره على أقواله التي أن وضع لشفة انتهت بضبط المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه خمسة جنيهات - وهذه الواقعة تتكون منها جريمة الشروع في التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه . ما دام التهديد الذي صدر عن المتهم من شأنه في ذاته أن يخوف المجنى عليه ويحمله على تسليم ماله الذي طلب اليه تسليمه ، ولو كان تسليم المال لم يتم أصلا . وإذا كان الواقع أن الضبط قد حصل بعد أن أخذ المتهم من المجنى عليه المال ، فإن المجادلة في زايطة السببية بين أخذ المال وبين التهديد ، على أساس أن التسليم إنما كان تنفيذاً للخطبة التي رسمها البرليس ولم يكن بناء على التهديد ، لا يكون لها محل ما دامت الادانة لم تؤسس الا على مجرد الشروع .

( جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٣٥١ سنة ١٥ ق )

#### ١٠٥٤ - ماهية التهديد المذكور في المادة ٣٢٦ عقوبات .

المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على اغتصاب المال بالتهديد . والتهديد بهذا الاطلاق لا يشترط فيه أن يكون مصحوباً بفعل مادي أو أن يكون متضمناً ايقاع الامر المهدد به في الحال ، بل يكفي مهما كانت وسيلة ، أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن المجني عليه لم يدفع المبلغ للمتهم الا تحت تأثير التهديد الذي وقع عليه ، وكان ما صدر من المتهم يعد في حد ذاته من ضروب الترويد ، فإن حكمها بالعقاب يكون صحيحاً . ولا يغير من ذلك أن التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن ضحة الرافعة المهدد بالتبليغ عنها ليست شرطاً لتحقيق جريمة اغتصاب المال بالتهديد .

(. جلسة ١٩٤٥ / ١/٣٦ طعن رقم ١ سنة ١٦ ق )

## ١٠٥٥ - صور لجريمة ابتزاز المال بطريق التهديد \*

✳ التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة أمور خادشة للشرع  
في سبيل الحصول على حق لا تحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات \*

( جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طين رقم ١٦١٦ سنة ٢٠ ق )

## ١٠٥٦ - متى تتوفر جريمة ابتزاز المسائل بالتهديد \*

✳ ما دام لم يصدر من المتهم على أية صورة من الصور أي وعيد  
أو ارهاب للمجنى عليه من شأنه تخويله وحمله على تسليم المبلغ الذي طلبه  
منه \* وانما كان تسليم المبلغ مبنيا على سعي المجنى عليه نفسه في الحصول  
على الرسائل التي كان المتهم محتفظا بها تحت يده ( والمرسلة اليه من زوجة  
المجنى عليه ) فان الواقعة على هذا النحو لا تتحقق بها جريمة الشروع في  
الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود \*

( جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طين رقم ١٣٢ سنة ٢٥ ق )

١٠٥٧ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال  
بطريق التهديد \*

✳ القصد الجنائي في جريمة الحصول على مال بطريق التهديد  
المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات  
يتحقق متى أقدم الجاني على ارتكاب الفعل عاكيا بأنه يقتصب مالا لاحق له  
فيه قانونا ومتوخيا في ذلك تعطيل ارادة المجنى عليه بطريق التهديد  
الذي يكفي فيه أن يكون من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على  
تسليم المال الذي طلب منه واذن فاذا كان الواضح مما أورده الحكم أن  
المتهمين حصلوا على جميع ما كانت تتحلّى به المجنى عليها من المصروفات  
عوضا عن تلك التي قالوا ببسرقته من متجر أحدهم مقابل عدم التبليغ عن  
السرقه وذلك بدافع الطمع والشره في الحصول على مال لا حق لهم فيه  
قانونا وانهم أساءوا استعمال الوسيلة في التبليغ عن الحادث للحصول  
على ذلك المال فان هذا الذي أورده الحكم يتحقق به القصد الجنائي \*

( جلسة ١٩٥٥/١١/١٩ طين رقم ٥٧٩ سنة ٢٥ ق )



# سلاح

الفصل الأول : أركان جريمة احراز السلاح بدون ترخيص

الفرع الاول : ركن الاحراز ( الحيازة )

الفرع الثاني : الترخيص يحمل السلاح

الفصل الثاني : العقوبة والظروف المشددة

الفرع الاول : المصادرة

الفرع الثاني : الظروف المشددة

الفصل الثالث : تسبيب الاحكام

الفصل الرابع : مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### أركان جريمة احراز السلاح بدون ترخيص

#### الفرع الاول ركن الحيازة (الحيازة)

١٠٥٨ - توفر الاحراز بمجرد الاستيلاء على السلاح ايا كان الباعث عليه ولو كان لامر عارض .

✳ يقصد بالاحراز ( فى جريمة احراز سلاح بدون ترخيص ) مجرد الاستيلاء على السلاح ايا كان الباعث عليه ، ولو كان لامر عارض .  
( جلسة ١٩٥٤/١١/١ طن رقم ١٠٦٦ سنة ٢٤ ق ٤ )

١٠٥٩ - تحقق القصد الجنائي بمجرد حمل السلاح عن علم وادراك .  
✳ ان جريمة احراز الاسلحة لا تتطلب سوى القصد الجنائي العام ، الذى يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وادراك .  
( جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤ طن رقم ٩٦٨ سنة ٢٢ ق ٢ )

١٠٦٠ - يكفى لتوفر جريمة احراز السلاح الفأرى ونشأته بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية ولو كانت لامر عارض .  
✳ يكفى لتوفر جريمة احراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية ايا كان الباعث على الحيازة . ولو كان لامر عارض .  
( طن رقم ٨٠١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ ص ٧٠ م ١٠٣٢ )

١٠٦١ - يكفي لتوفر جريمة احراز السلاح الناري وذخائره بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية ولو كانت لامر عارض \*

❖ يكفي لتحقيق - جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص وجريمة احراز ذخيرة مما يستعمل في السلاح الناري - مجرد الحيازة المادية لهما ، ايا كان الباعث على حيازتهما ، ولو كان لامر عارض أو طارئ \*

( الطن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨ م ٩ م ١٠٩٨ )  
( للطن رقم ١٢٨٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨ م ٩ م ١٠٩٨ ، لم ينشر ، )  
( للطن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٥٨ م ٩ م ١٠٩٨ ، لم ينشر ، )

١٠٦٢ - الاحراز هو مجرد الاستيلاء على السلاح ولو كان لامر عارض - يكفي في ذلك القصد الجنائي العام \*

❖ المقصود بالاحراز في جريمة احراز السلاح بدون ترخيص ، مجرد الاستيلاء على السلاح ايا كان الباعث عليه ولو كان لامر عارض ، لان الاحراز في هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وادراك \*

( الطن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٦١ م ١٢ م ٩٨ )

١٠٦٣ - سلاح - جريمة - قصد جنائي \*

❖ استقر قضاء محكمة النقض على انه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية - طالبت أو قصرت ويا كان الباعث عليها ، ولو كانت لامر عارض أو طارئ - لان قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الناري بغير ترخيص - عن علم وادراك \*

( الطن رقم ٩٣٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٦٣ م ٢٢ م ٩٥٠ )

١٠٦٤ - ما يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص \*

❖ يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة للعرضية طالبت أو قصرت وايا ما كان الباعث عليها ولو كانت لامر عارض



أو طارئاً لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الناري يفسر ترخيص من علم وإدراك . وإن ما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصل على البندقية مريضاً بمرض التهمة من أحد الأشخاص وأطلق منها عياراً في حفل العرس دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها فإن جريمة احراز هذا السلاح الناري بغير ترخيص تكون قائمة قانوناً مستوجبة مساءلته عنها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحاً في القانون .

( لطن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠ من ١٥ ص ٧٤٧ )

#### ١٠٦٥ - احراز السلاح - ماهيته - قيمة الباعث .

\* الاحراز هو الاستيلاء المادي على الشيء لأي باعث كان ولو سلمه المتهم لأخر بعد ذلك لأخفائه . ويكفي في توافر الحيازة أن يكون سلطان المتهم مبسوطاً على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز له شخصاً آخر نائباً عنه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول أخذاً باعتزافه بحيازته الطبنجة المضبوطة وإنما كانت بمسكنه ، ودان الطاعنة الثانية أخذاً بما ثبت في حقها من أنها استولت استيلاء مادياً على الكيس الذي كان يحوي الطبنجة المذكورة وسلمته إلى المتهم الثالث - يكون متفقاً مع صحيح القانون .

( لطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٢ من ١٦ ص ٢٠١ )

#### ١٠٦٦ - احراز سلاح ناري بدون ترخيص - ما يكفي لقيام الجريمة .

\* الاستفادة من نصوص المواء ١ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٣ ، ٨ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ٣٧ من القانون المذكور والمعدل بالقرارين الصادرين في ١٩٥٥/١/٥ و ١٩٥٦/٧/١٦ - أن القانون إذ حظر حيازة أو احراز الأسلحة النارية إلا بترخيص من وزير الداخلية ، قصد في نفس الوقت أن يكون هذا الترخيص شخصياً لمن صدر باسمه الترخيص مقصوراً على السلاح أو الأسلحة المبينة

به بذراتها دون سواها مما يرد به . ولما كانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه أن البندقية المضبوطة ونذيرتها قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها ، وأن الترخيص الصادر اليه عن سلاح آخر ، وكان من المقرر أنه يكفي لتحقيق جريمته احراز سلاح ناري ونذيرته بغير ترخيص اللتين رفعت بهما الدعوى الجنائية مجرد الحيازة المادية للسلاح والنذيرة لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الناري والنذيرة بغير ترخيص عن علم وانراكه . وإن كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن البندقية والنذيرة قد ضبطت مع المطعون ضده دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها ، وأن الترخيص الصادر اليه خاص بسلاح آخر فإن مؤدى ذلك أن حيازته لهذه البندقية كانت بغير ترخيص يسوغها وتكون جريمة حيازته سلاحا ناريا بغير ترخيص قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها ، ولا محل للمتحدى بالسادة الرابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ للعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ التي أصلها الحكم إذ هي تتحدث عن حق وزير الداخلية في رفض طلب الترخيص أو تقييده بأى شرط يراه متعلقا بالسلاح المرخص به دون ما يعززه أو يحوزه الهامى من أسلحة أخرى لم يرخص بها والتي تبقى خاضعة للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بوصف أنه خالف قيد الترخيص الصادر اليه يكون قد أخطأ تأويل القانون وتطبيقه . ولما كان تصحيح الخطأ الذى انبنى عليه الحكم - فى هذه الحالة - لا يفضع لاي تقدير موضوعى إذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده ، فإنه يتعين - وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والحكم بملقضى القانون .

( لطن رقم ١٠٩٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/١٦ ص ٢٢٧ )

١٠٦٧ - حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات استخراج الترخيص فى صورته النهائية فى صون من اللوائح - ما دامت قد جرت بنلا على تكليف من جهة الإدارة .

\* لما كانت المحكمة قد رفضت سماح شهادة كاتب الضبط - الذى أشهد المتهم على أنه كان مضربا له من الجهة الإدارية المختصة بالخصول

على البنادق المضبوطة لتتقديمها اليها بعد أن كانت قد وافقت على السير لغير  
اجراءات الترخيص - و انتهت الى اداة الطاعن على أساس أن شهادته غير  
مجدية بقالة أنه لا عبء بالباوعث على الاحراز ، فان حكمها على هذا  
النهر يكون قد بنى على خطأ في فهم دفاع الطاعن الذي يستند اليه أصلاً  
في تبرير مشروعية حيازته للأسلحة المضبوطة ولا يستند فيه الي اثباته  
الباعث عليها - الامر الذي يمانده فيه مراحل اجراءات تقديم طلب  
الترخيص واستخراج الرخصة التي نظمها قرار وزير الداخلية الصادر  
بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ والقرارات المعدلة تنفيذاً للقانون رقم  
٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له  
وما جاء بكتاب مصلحة الأمن العام الذي كفل تبيان التعليمات في هذا  
الشأن والذي تمسك بها الطاعن في دفاعه وأشار اليها الحكم في مدونته  
والتنفيذ أن موافقة وزير الداخلية أو من ينيبه في إصدار الترخيص  
يحمل السلاح الناري يستوجب بالضرورة التصريح لطالب الترخيص بتقديم  
السلاح الناري المراد ترخيصه لاثبات أو صافه في الرخصة تحقيقاً لمعيتها  
وهو أمر موكول تنظيمه الى الجهة الادارية وحدها باعتبارها صاحبة الحق  
في منح الترخيص أو منعه طبقاً للتعليمات الادارية الصادرة منها في هذا  
الشأن دون خروج على احكام القانون ، الامر الذي يترتب عليه لزامة  
أن تكون حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد اتمام  
اجراءات استخراج الترخيص في مسرورته النهائية في صون من التأخير  
ما دامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الادارة \*

( لطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٥٤ )

١٠٦٨ - سلاح - قبض - تلبس \*

✳ ان حمل المتهم سلاحاً ظاهراً وفراره بمجرد رؤيته رجال الشرطة  
يوفر في حقه من المظاهر ما يبيح للمضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره  
( لطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٨٧ )

١٠٦٩ - سلاح - جريمة - اركانها - قصد جنائي \*

✳ لا تتطلب جريمة احراز وحيازة السلاح سوى القصد الجنائي  
العام الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح بغير ترخيص عن علي  
وإدراكه \*

( لطن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٨٤ )

١٠٧٠ - جريمة احراز السلاح الناري والذخيرة - طبيعتهما :  
مستمرة - بدء المدة المسقطه لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ انتهاء  
حالة الاستمرار .

\* جريمة احراز السلاح الناري المشغفن والذخيرة بغير ترخيص  
من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطه المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية  
فيها بمضى المدة الا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

( لطن رقم ١٩٩١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٩١/٣/٢١ ص ٢٢ ص ٤٠١ )

١٠٧١ - تحقيق جريمة احراز السلاح الناري بغير ترخيص بمجرد  
الحياسة العرضية طالبت أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز  
سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحياسة العرضية طالبت أو قصرت وأيا كان  
الباعث عليها .

( لطن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١/٢١ ص ٢٢ ص ٥٢٠ )

١٠٧٢ - جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص - يكفي لتحقيقها  
الحياسة المسادية ولو قصرت منها - لا تأثير الباعث في قيامها - مثال .

\* من المقرر أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص  
مجرد الحياسة المسادية للسلاح - طالبت أو قصرت - أيا كان الباعث على  
حيازته ولو كان لامر عارض أو طارئ . ومن ثم فإنه - حتى مع ما يزعمه  
الطاعن في طعنه من أنه كان يحفظ السلاح الناري لديه كإمانة - فإن جريمة  
احراز السلاح الناري بغير ترخيص تكون متوافرة في حقه ويكون الحكم  
تد أصاب صحيح القانون إذ دأته عنها .

( لطن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥ ص ٢٥ ص ٣٢٧ )

## الفرع الثاني - الترخيص بحمل السلاح

١٠٧٣ - اعتبار من ينتهي أجل الترخيص الممنوح له دون أن يقدم.

طلباً لتجديده في الميعاد حائزاً لسلاح بغير ترخيص \*

\* أنه بمقتضى المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥١ بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ١٦ من القانون المذكور لا يصح أن يهرض أحد سلاحاً بغير ترخيص ساري المفعول ، والترخيص لا يعتبر ساري المفعول إلا في مدى سنة من تاريخ منحه وهو ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة ما لم يجدد لمدة أخرى . أما القول بوجوب إصدار قرار بسحب الرخصة وإعلان صاحب الشأن به فمحله عند ما ترى جهة الإدارة سحب ترخيص ساري المفعول قبل نهاية مدته أو رفض طلب قدم لها فعلاً بتجديده . واذن فمن ينتهي أجل الترخيص الممنوح له دون أن يقدم طلباً لتجديده فإنه يعتبر حائزاً لسلاح بغير ترخيص \*

( جلسة ١٠/١٠/١٩٥٢ طن رقم ٤٧٠ سنة ٢٢ ق ١ )

١٠٧٤ - اعتبار من ينتهي أجل الترخيص الممنوح له دون أن يقدم.

طلباً لتجديده في الميعاد حائزاً لسلاح بغير ترخيص \*

\* أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد حظر بغير ترخيص إحضار الأسلحة النارية أو حيازتها أو الاتجار بها أو صنعها أو استيرادها ونص على أمور مختلفة ليس من بينها النص على الكيفية التي تجدد بها الرخصة، ثم نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦ منه على أنه لو وزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون كل فيما يخصه وقد أصدر الوزير قراره في هذا الشأن بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، ويبين من أحكام نصوص هذا القرار أنه نظم الوسائل التي تجدد بها الرخصة ولكنه لم يتعبر عن تقديم الطلب هو ولا القانون للجزاء على عدم التجديد في ذاته أو التأخير عن تقديم الطلب في الميعاد الذي حدده القرار ، بل أن القرار على العكس من ذلك قد أباح

المدير أو المحافظ التجاوز عن التأخر في طلب التجديد إذا قدم الطالب اعتذاراً يثقها ، كما أوجب إخطار الطالب برفض طلبه وإعطاء مهلة شهر يتصرف فيه في السلاح ، وهذا مما يقصر مجال البحث في أحوال عدم تجديد الترخيص على توافر عناصر جريمة احراز السلاح دون ترخيص وهو ما لا يمكن استناده إلا بعد انقضاء الترخيص .

( جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٣٨ سنة ٢٤ ق )

١٠٧٥ - سريان الترخيص لمدة سنة من تاريخ منحه وانقضاؤه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

\* أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينييه عنه إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها » . ونصت المادة الثانية على أنه « يصرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده » . ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ أبريل سنة ١٩٥١ الذي أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر على أنه « يقدم طلب الترخيص قبل نهاية منته بشهر على الأقل إلى الجهة المقيد بها » . ويبين من ذلك أن الشارع قصد ألا يحرز أحد سلاحاً بغير ترخيص سارى المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا في مدى سنة من تاريخ منحه ، وينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

( جلسة ١٩٥٤/١١/٣٩ طعن رقم ١١٣١ سنة ٢٤ ق )

١٠٧٦ - سريان الترخيص لمدة سنة من تاريخ منحه وانقضاؤه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

\* أن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تحظر إحراز الأسلحة وحيازتها بغير ترخيص وتجعل هذا الترخيص سارياً لمدة سنة واحدة . وما لم يجدد لمدة أخرى فإنه ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة . يحسن حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة .

( جلسة ١٩٥٥/٣/١٤ طعن رقم ٤ سنة ٢٥ ق )

١٠٧٧ - اتخاذ الإجراءات لاستصدار رخصة جديدة بعد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر لا يؤثر على قيام الجريمة .  
 \* أن جريمة احراز السلاح بدون رخصة ، تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .  
 ( جلسة ١٦٥٥/٤/٤ طعن رقم ١٠٨ سنة ٢٥ ق )

١٠٧٨ - مراد الشارع من نص المادة ٢١ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

\* مراد الشارع من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ هو رفع العقاب من غير قيد ولا شرط عن يحوزون او يحوزون اسلحة او ذخائر على صورة تخالف القانون في فترة الاعفاء ، وذلك لتهينة الفرصة لهم اما بتلقيدها لجهة البوليس واما بالاخطار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فيبقى العقاب ممتنعا ما بقيت فترة الاعفاء ، وينبغي علي ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائزا أو محزرا سلاحا أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان مخفيا لها .  
 ( جلسة ١٦٥٥/١١/٢١ طعن رقم ٧٠٠ سنة ٢٥ ق )

١٠٧٩ - جريمة احراز السلاح بدون ترخيص - ثوابرها بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر .

\* تتم جريمة احراز السلاح بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

( الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ ص ٧ من ١٠٤٧ )  
 ( الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ ص ٩ من ١٠٣٩ )

١٠٨٠ - التصريح الصادر من مأمور المركز باحراز السلاح - اعتباره ترخيصا مؤقتا - انتهاء مدته بمضي سنة .

\* التصريح الصادر من مأمور المركز باحراز السلاح لحين اتمام

اجراءات الترخيص هو في الواقع تصريح مؤقت يجد بالبداية حده الطبيعي بعد مضي سنة من تاريخ صدوره وذلك وفقاً لاحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ بشأن الاسلحة والذخائر .  
( الملن رقم ١١٥٣ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ من ٧ ص ١٢٦٦ )

١٠٨١ - واجب المرخص له بالحفاظ على سلاح عند سحب جهة الادارة الترخيص مؤقتاً او الغائه - تسليم هذا السلاح فوراً الى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل اقامته - عدم تسليم المتهم ذخيرة السلاح الى مقر البوليس - صحة الحكم بإدانته .

\* من حق جهة الادارة بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ أن ترفض الترخيص او تقصر منه او تقصره على انواع معينة من الاسلحة او تنقده بأي شرط تراه ، كما لها سحب الترخيص مؤقتاً او الغاءه ، وعلى المرخص له في حالتي السحب والالغاء أن يسلم السلاح فوراً الى مقر البوليس الذي يقع في دائرته محل اقامته ، وله حق التصرف في السلاح المسلم لجهة الادارة للبيع او بغيره من التصرفات الى شخص مرخص له في حيازته او تجارته او صناعته ، فاذا لم يتيسر له التصرف في السلاح خلال سنة من تاريخ تسليمه الى البوليس ، اعتبر تنازلاً منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التعويض ، فاذا كان المتهم لم يسلم ذخيرة مما تستعمل في اسلحة نارية لم يرخص له باحرازها - الى مقر البوليس طبقاً لاحكام هذه المادة فان ادانته لاحرازه تلك الذخائر يكون صحيحاً في القانون .

( الملن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٣٦ )

١٠٨٢ - تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها طالما لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح او الذخيرة في حوزته .

\* تعيين المتهم في وظيفة شيخ بلد بعد وقوع جريمة - احراز ذخائر بدون ترخيص - لا يؤثر على قيامها لانه لم يخطر المركز التابع له عن وجود السلاح او الذخيرة التي في حوزته طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

( الملن رقم ١٢٤٨ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٣٦ )



١٠٨٣ - خطأ القول بأن مخالفة قيود الترخيص باحراز سلاح يتخلف بها الترخيص .

\* القول بأن مخالفة قيود الترخيص يتخلف بها الترخيص باحراز السلاح لا سند له من القانون .

( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ ص ١١ من ٣٥٣ )

١١٠٨٤ - مخالفة قيود الترخيص باحراز سلاح منطبقة على المواد ٤ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤،٢ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ المعدل بقراريه الصادرين في ١٩٥٥/٦/٥ ، ١٩٥٦/٧/١٦ .

\* مخالفة قيود الترخيص باحراز سلاح هي في واقع الامر مخالفة لمقتضى المادتين ٤ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وللمادتين الثانية والرابعة من القرار الذي اصدره وزير الداخلية في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ - والمعدل بقراريه الصادرين في ٥ من يونيو سنة ١٩٥٥ و ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ - بمقتضى السلطة المنوطة له بالمادة ٢٧ من القانون .

( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ ص ١١ من ٣٥٣ )

١٠٨٥ - الأسلحة غير محرم احرازها من الاصل .

\* الأسلحة غير محرم احرازها من الاصل - وانما يجوز الترخيص لبعض الافراد بحملها او احرازها اذا توافرت فيهم شروط خاصة .

( طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/١٤ ص ١٢ من ٢١٥ )

١٠٨٦ - سلاح - الغاء الترخيص او سحبه - وجوب اعلان صاحب الترخيص بذلك .

\* اعلان صاحب الشأن بالغاء الترخيص او سحبه - اعمالا للمادة الرابعة في فقرتها الثانية والثلاثين القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - امر ضروري يباي به ميعاد تسليم السلاح الى مقر البوليس او التصرف فيه ١٠ اما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من

عدم أهمية الاختبار ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله استثناء ، فهو تقرير لا يتفق مع القانون .  
( الطن رقم ٣٢٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٢٧ ص ١٢ ص ٧٤٠ )

### ١٠٨٧ - الأسلحة والنشائر - جريمة - احرار السلاح بدون ترخيص .

✽ مفاد نصوص المواد الثانية والعاشر من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والنشائر - والثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذا للمادة ٣٧ من القانون المذكور - أن جريمة احرار السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .  
( الطن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ص ٢٢ ص ٦٦٦ )

### ١٠٨٨ - الترخيص باحرار السلاح الناري - طبيعته .

✽ مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنشائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - أن الترخيص شخصي ، فلا يجوز تسليم السلاح مرشوع الترخيص الى الغير قبل الحصول علي ترخيص بذلك طبقا للمادة الاولى من القانون المذكور .  
( الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ ص ٢٢ ص ٩٥٠ )

### ١٠٨٩ - جرميتي احرار سلاح ونشيرة بدون ترخيص .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر الواقعية والقانونية لجرميتي احرار السلاح والنشيرة بدون ترخيص اللتين دان بهما المطعون ضده الاول وجريمة تسليم المطعون ضده الثاني لذلك السلاح المرخص له بحمله ونشيرة للمطعون ضده الاول من غير ان يكون مرخصا له باحرازه واورد على ثبوت كل من تلك الجرائم في حق المطعون ضدهما ادلة مستمدة من الاوراق من شأنها ان تؤدي الى مراقبه

الحكم عليها من تأثيم فعل كل من الماطعون ضدّهما بما يؤدي بالضرورة ويحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المطبق الي الغاء الترخيص الصادر للمطعون ضده الثاني بحمل السلاح المضبوط وحظر وتحريم احرازه وتداوله بالنسبة اليه والغير .

( الملن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ص ٣٧٢ )

١٠٩٠ - حظر حيازة الاسلحة النارية او احرازها او حملها بغير

ترخيص .

\* الاصل ان حيازة الاسلحة النارية او احرازها او حملها بغير ترخيص محظور على مقتضى المادة الاولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ، وما سبق ان قررته هذه المحكمة من ان الاسلحة غير محرم احرازها وانه يجوز الترخيص لبعض الافراد بحملها او احرازها . اذا توافرت فيهم شروط خاصة انما كان مجاله - الذي تقتصر عليه - هو عدم جواز الحكم بغيرية المصادرة في مواجهة المالك حسن النية متى كان مرخصا له قانونا في حيازة السلاح فكان بالتالي مباحا له .

( الملن رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ ص ١٣٢ )

## الفصل الثاني

### العقوبة والظروف المشددة

#### الفرع الأول - المصادرة

١٠٩١ - سلاح يدون ترخيص - وجوب الحكم بالمصادرة - لا يمنع من ذلك مجرد النزاع على ملكيته .

\* ما ذكره الحكم المطعون فيه تبريراً لعدم ترقيع عقوبة المصادرة ، من أن تمت منازعة جدية قائمة في ملكية البندقية المضبوطة ، ينطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن مجرد النزاع على سلاح المضبوط لا يمنع قاضينا من الحكم بعقوبة المصادرة .

( لطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٠ ق ، جلسة ١٩٦١/٤/٢٥ س ١٤ من ٥٠٦ )

١٠٩٢ - عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة - يجب توقيعها .

\* عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر هي عقوبة تكميلية نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

( لطن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢ ق ، جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ من ٧٣٤ )

١٠٩٣ - قانون مصادرة الأسلحة والذخائر - عقوبة .

\* انه وإن كان نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

الذى يقتضى بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الاحوال يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حصن النية ، الا انه وقد تضمنت الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم المطعون فيه ثبوت تجريم الفعل المسند الى المطعون ضده الثانى - صاحب السلاح المضبوط وذخيرته - واعتباره مسئولاً جنائياً عن واقعة تسليمه السلاح وذخيرته للمطعون ضده الاول بما يتمتع عليه معه قانونا احراز وتداول ذلك السلاح فانه كان يتعين على المحكمة ان توقع العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة ٢٠ سالفة الذكر وتقتضى بالمصادرة باعتبارها من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها فى جميع الاحوال ما لم يقدّم دليل على عم مسئولية صاحب السلاح المرخص له جنائياً - ويكرن الحكم المطعون فيه اذ اغفل ترفيع تلك العقوبة مع وجوبها قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يسوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه والحكم بالمصادرة بالاضافة الى عقوبتى الحبس والغرامة المقضى بهما .

( الطن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١٩/١٦ ص ١٦ ص ٢٧٢ )

١٩٩٤ - الغرض من المصادرة فى معنى المادة ٢/٣٠ عقوبات  
والمادة ٣٠ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر .

✽ المصادرة الوجوبية فى معنى نص المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر انما تكون لان الشارح الصق بالسلاح طابعاً جنائياً يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام الامر الذى لايتحقق رفعه أو بعبارة الا بمصادرته . ولايتحقق الغرض من هذا التدبير اذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء الى صاحبه الذى لا يجيز له القانون حيازته مما يؤدى الى الدور فى تأثيم الشيء وتجريم صاحبه ، حالا بعد حال . وهو احوال مستتعة يتنزه عنها الشارح ، هذا الى ان القول بوقف تنفيذ المصادرة ايا كان وصفها عقوبة أو تدبيراً - يقتضى حتماً القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ الى صاحبه ، ثم طلبه واعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لايمكن التسليم به أو تصور اجازته . ولما كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة فانه يكون مشوياً يعيب الخطأ الجزئى فى القانون مما يوجب نقضه وتصويبه .

( الطن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ ص ١٧ ص ١٢٢ )

١٠٩٥ - المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء - لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانوناً بحملها - عدم اسهام صاحب السلاح المرخص له قانوناً في الجريمة - لا يصح الحكم بمصادرته \*

✽ الأسلحة غير محرم احرارها من الاصل وانما نظم القانون حالات الترخيص بحملها \* ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمي حقوق الغير الحسنئي النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في حملها \* اما اذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه - كما هو واقع الحال في السلاح المضبوط للملوك لوزارة الداخلية - فانه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه \* ومن ثم فان القضاء بالمصادرة يكون متطوياً على خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بالغاء حقبة مصادرة السلاح المضبوط \*

( الملن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ ق \* جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ ص ١٧ ق ١ )

#### ١٠٩٦ - سلاح - مصادرة \*

✽ تسليم السلاح إلى غير المرخص له في حيازته أو احراره يترتب عليه الغاء الترخيص - وفقاً لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر - الامر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتماً عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور \*

( الملن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق \* جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ ق ١٢٣٣ )

#### ١٠٩٧ - سلاح - مصادرة \*

✽ الاصل انه يجب عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ مصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الاحوال ، الا انه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية \*

( الملن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق \* جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ ص ١٨ ق ١٢٣٣ )

## ١٠٩٨ - ترخيص - خفي - سلاح - مصادرة \*

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الترخيص لخفي المالك بحمل السلاح لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص . ومن ثم فإن ثبوت ملكية بنك التسليف للسلاح المخبوط مع خفيه وانقطاع صلة البنك بالجريمة يحولان دون الحكم بمصادره .

( لطن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٣٧١/١٢/١٩ ص ١٨ من ١٢٣٣ )

## ١٠٩٩ - نطاق المادة ٣٠ من قانون الاسلحة والذخائر في شأن

المصادرة ؟

\* عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، عقوبة نوعية مراعي فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الاحوال ، ومن ثم فقد كان من المتعين بحسب الاصل توقيعها مع عقوبة الجريمة الاشد ، الا انه لما كانت عقوبة المصادرة وجوباً تستلزم ان يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الاسلحة المرخص قانوناً لصاحبها في حملها ، واذا كان الحكم قد استظهر ان المتهم ممن يتجرون في الاسلحة وانه مرخص له بذلك وان احرازه للبنديقية كان يقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة او ثمرة جريمة تحصل منها فانه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الاشد .

( لطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ ص ١٩ من ٦١٧ )

## ١١٠٠ - جريمة حمل السلاح الناري في الافراج - وجوب الحكم فيها

بالمصادرة عمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ - اغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة الى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

\* لما كانت جريمة حمل السلاح الناري في أحد الافراج التي دين المظن ضده بها معاقباً عليها بالمائتين ١١ مكرراً ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ وكانت المادة ٣٠ من هذا القانون توجب الحكم

بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح المضبوط مع وجوب الحكم بها أعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه ، يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

( لطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٢ من ٢٢ ص ٥١٥ )

١١٠٦ - تسليم سلاح إلى شخص غير مرخص له في حيازته - الزه -  
الغاء الترخيص - وجوب المصادرة .

\* لما كان تسليم السلاح إلى آخر غير مرخص له في حيازته أو احرازه يترتب عليه الغاء الترخيص وفقاً لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فن شأن الأسلحة والذخائر الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتماً عملاً بنص المادة ٣٠ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت في حق المطعون ضده - صاحب السلاح المضبوط - واقعة تسليمه السلاح لآخر غير مرخص بحيازته أو احرازه واعتبره مستولاً جنائياً عنها بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة سالفه الذكر إلى إلغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر تحريم احرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير ، كان يتعين القضاء بعقوبة المصادرة طبقاً لنص المادة ٣٠ سالفه الذكر بإعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية ما دام الحكم قد أثبت مسئولية المطعون ضده - صاحب السلاح المرخص له - جنائياً ويكون الحكم المطعون فيه إذ ألغى عقوبة المصادرة المحكوم بها عليه ابتدائياً مع وجوبها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة المصادرة بالنسبة للمطعون ضده بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .

( لطن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ من ٣٠ ص ٨١٤ )



## الفروع الثاني - الظروف المشددة

١١٠٢ - إلغاء نص المادة ٢٥ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ التي كانت تعاقب على حمل وأحراز الأسلحة البيضاء لا يؤثر في اعتبار حمل السكين أثناء السرقة ظرفا مشددا \*

\* أن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلا - سلاحا يتوافر بحمله الظرف المشدد في جناية السرقة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة وكان مقصودا به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح للقانون ولا يؤثر في صحة هذا التأويل أن يكون الشارع في القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ قد ألغى المادة ٢٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وهي التي كانت تعاقب على حمل وأحراز الأسلحة البيضاء كما ألغى الجدول رقم ١ الملحق بهذا القانون والمستعمل على بيان هذه الأسلحة ، لا يؤثر هذا الإلغاء في صحة التأويل المذكور ، لأنه وقف على أحراز الأسلحة البيضاء وحملها باعتبار أن هذا الحمل أو الأحراز في غير هذا النوع من الأسلحة جريمة خاصة لا يتوقف تحقق وقوعها ولا العقاب عليها على كشف السبب في حملها أو أحرازها ، أما إذا كان حمل شيء من الأسلحة البيضاء لمناسبة ارتكاب جريمة أخرى وللاستعانة به على إيقاعها ، استعمل السلاح ، أو لم يستعمل فإنه يعد سلاحا يتوافر به الظرف المشدد الذي نص عليه القانون في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات \*

( المجلد رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ١٠/٢٠/١٩٥٨ ص ٩ ص ٨٢١ )

١١٠٣ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٢٦ لفقرة الأخيرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - طبيعتها - عقوبة تكميلية لها صيغة عقابية بحتة - نسخوها في نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الإشد - عدم جواز الحكم بها بالإضافة إلى عقوبة هذه الجريمة \*

\* عقوبة الغرامة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ( ٢٦ ) من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - تعد عقوبة تكميلية ، غير أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صيغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية

التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ،  
وتتناظر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية ، والتي تخرج  
عن نطاق قاعدة الجب المقررة للعقوبة الأشد ، فانه يعين ادماج هذه الغرامة  
في عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها .

( لطن رقم ١٩٧٣ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٦/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣٢٨ )

( ولطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٣٠/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣٨٦ )

١١٠٤ - سبق الحكم علي المتهم لجريمة اشتباه وعدم رد اعتباره  
عنها وقت ارتكابه جريمة احراز سلاح - اعتباره من المشتبه فيهم الذين  
عنهم الفقرة ( و ) من المادة ٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - تغليظ العقوبة طبقا للمادة ٣/٢٦ من القانون  
المذكور .

✽ الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بالتشديد المشتبه فيهم وصف بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه  
القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس في الخارج ولا واقعة  
مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال في ارتكاب الجرائم  
الأخرى - وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمن خطر في شخص المتصف  
به ورتب عليه اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره  
او معاقبته على تجدد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي  
انتزع منه هذا الوصف . وتظل صفة الاشتباه لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد  
اعتباره عنها - فاذا كان الحكم قد اثبت في حق المتهم انه سبق الحكم عليه  
لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد محى عنه في تاريخ ارتكابه جريمة  
احراز السلاح التي دين بها ، فانه يعد من المشتبه فيهم الذين عنهم الفقرة  
( و ) من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون  
رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الامر الذي يتحقق معه تغليظ العقوبة الى الاشغال  
الشاقة المؤبدة عملا بالفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف  
الذكر .

( لطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٣٠/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣٨٦ )

١١٠٥ - اصلحة وقضائر - عقوبة مشددة - اساسها .

✽ تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون

الاسلحة والنخائر لا يستند الى احكام العود . بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقاً للفترة ج من المادة السابعة من القانون آنف الذكر .

( لطن رقم ٢٢٣٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٠٢ )

١١٠٦ - علي المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها ووصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً - ولو كان الوصف الصحيح هو الاشد - ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير - ويشترط مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - مثال في جريمة احرار سلاح .

\* المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها ووصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الاشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير ، وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم كان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة حالة المتهم الجنائية تحت نظرهما وتضمنت سبق الحكم عليه بمقوية مقيده للحرية في سرقة - ان تعدل تهمة احرار السلاح المسندة اليه باضاعة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٦ من قانون الاسلحة والنخائر ، ولو كان لم يرد بأمر الاحالة أو التكاليف بالحضور ، بشرط ان تنبه المتهم الى هذا التغيير وأن تمنحه اجلاً للاستعداد اذا طلب ذلك ، أما وهي لم تفعل وقضت بحبس المظعون ضده ستة شهور تطبيقاً للمادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات فإن الحكم يكون منطوقاً على خطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ يقتضي نقض الحكم وتصحيحه لولا أن المحكمة لم تنبه لآثر الظرف المشدد ولم تنبه الدفاع عن المتهم إليه لتسبب له فرصة ابداء دفاعه فيه مما يقتضي أن يكون مع النقض الاحالة .

( لطن رقم ١٤٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٠ )

١١٠٧ - الاحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة احرار السلاح .

\* حدد القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الاسلحة والنخائر - الاحكام التي تعد ظرفاً مشدداً

لجريمة احرارز السلاح وقد اشترط في الاحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن تكون حياتها أو احرارزها يقصد الاتجار فخرج من عدادها الاحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار . ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم أنما كان لاحرازه مخدرا يقصد التعاطي وهو لا يندرج ضمن الاحكام المنصوص عليها في الفقرة ( هـ ) من المادة السابعة من القانون سالف البيان . فان ما ذهب اليه الحكم المظنون فيه من اعتبار ذلك الحكم ظرفا مشددا وتوقيمه علي المتهم العقوبة المفلطة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ينطوي على خطأ في تطبيق القانون مما يضمن معه نقضه وتصحيحه .

( لطن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٣ من ١٦ ص ٤٠٢ )

١١٠٨ - اعتبار الشارع جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة في حكم السرقة - عدم مجاوزة ذلك دائرة الغرض الذي فرض من أجله - لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

✽ مفاد نص المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر اختلاس الاشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كالمسارق في جميع الاحكام فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة . ولما كان نص المادة سالفة الذكر يؤدي الى أن جريمة اختلاس المحجوزات ، وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما التصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتبي على ذلك فانه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة ، ذلك أن الشارع ينص على السرقة محددة في هذه المادة الأخيرة يكون قد التصح عن أرائده في أنها وحدها ذات الاثر في قيام الظرف المشدد في جريمة احرارز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها .

( لطن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/١/١٠ من ١٧ ص ٤٢ )

١١٠٩ - مصادرة ما لا يجوز احرازه او حيازته : تدبير عيني وقائي  
ينصب على الشيء في ذاته لاجراجه من دائرة التعامل - علة ذلك ؟

✽ مصادرة ما لا يجوز احرازه او حيازته من الاشياء التي تخرج  
بذاتها عن دائرة التعامل ، انما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء  
في ذاته لاجراجه من تلك الدائرة لان اساسها رفع الضرر او دفع الخطر من  
بقائها في يد من يحرزها أو يحوزها .

( الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ ص ١٧ مر ١٢٩ )

١١١٠ - تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من  
القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لا يستند الى احكام العود بل هو قائم على حالة  
خاصة .

✽ ان تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من  
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدلة بالقانون  
رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لا يستند الى احكام العود بل هو قائم على حالة  
خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة ( ج ) من المادة السابعة من  
القانون آنف الذكر ما دامت المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون لم تكن  
قد انقضت بالنسبة الى الحكم السابق صدوره .

( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ ص ١٩ مر ٤٥٧ )

١١١١ - حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين  
٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الاحكام التي تعد طرفا مشددا لجريمة  
احراز السلاح .

✽ للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة  
١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاسلحة والذخائر قد حدد  
الاحكام التي تعد طرفا مشددا لجريمة احراز السلاح ومن بينها سبق الحكم  
على الجاني بعقوبة مقيدة للحرية في اتجار في المخدرات ، فتخرج من  
عدادها الاحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الاتجار ، واذا كان  
الثابت من مطالعة الحكم الصادر في الجناية التي امرت المحكمة بضمها  
تحقيقا لوجه الطعن ان الحكم انما دان الطاعن بجريمة احراز مخدرات يقصد  
التعاطي ، ومن ثم فهو لا يندرج ضمن الاحكام التي تعد طرفا مشددا

لجريمة احرارز الاسلحة النارية ويكون الحكم اذ اوقع على الطاعن العقوبة المخجلة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد اخطأ في تطبيق القانون .

( لطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١/١٧ من ١٩ ص ٦٩٧ ، ٦٩٨ )

١١١٢ - عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب ، ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، ما دام حكم الحبس الصادر على المتهم للسرقة لم يصبح نهائياً .

✽ اذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جريمة السرقة قد صدر غيائياً وخلت الاوراق من الدليل على أنه أصبح نهائياً فإنه لا يعتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

الظرف المشدد في جريمة احرارز السلاح ، دون غيرها من جرائم أخرى لم ينص عليها - بطريق القياس - ولا محل أيضاً لاعتبار هذه الجريمة من جرائم الاعتداء على المال في حكم المادتين ٧/ب و ٣/٢٦ من القانون المذكور ، ذلك ان جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها المؤتممة بالمادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ، هي من جرائم الاعتداء على اوامر السلطات فالسلطة المعتمد عليها ليست ملكية الغير وانما هي اوامر السلطات التي امرت بالحجز على المال ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد الاستيلاء على المال وانما بعدم تقديمه بقمند عرقلة التنفيذ عليه .

( لطن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٢ ص ٤٩ )

١١١٣ - التزام المحكمة الحد الأدنى المقرر لعقوبة جنابة احرارز السلاح التاري ، مع قيام الظرف المشدد بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات - دلالة ذلك على ان المحكمة وثقت عند حد التخفيف واحتمال نزولها الى عقوبة ادنى مما نزلت اليه لولا هذا القيد القانوني - دخول العقوبة المقضى بها في نطاق العقوبة المقررة لجنابة احرارز السلاح مجردة من الظرف المشدد لا يبرر القول بان العقوبة المقضى بها مبررة .

✽ لئن كانت العقوبة المقضى بها وهي السجن ثلاث سنوات داخلة في

العقوبة المقررة لجنائية احرار الملاح مجردة من الظرف المشدد ، الا انه متى كان الواضح من الحكم ان المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجنائية احرار السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بانها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الي أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الامر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة ٠

( لطن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/٣/٢ ص ٢٢ ص ٣٠٨ )

### الفصل الثالث

#### تسبیب الاحكام

##### ١١١٤ - الخطأ في الاسناد \*

✽ متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم باحراز سلاح بدون ترخيص الى شهادة شاهد الاثبات فقال انه تعرف بالجلسة على البندقية المضبوطة على انها هي بنفسها التي كان يحملها المتهم ، وكان يبين من الرجوع الى محضر الجلسة ان المحكمة عرضت البندقية المضبوطة على شاهد الاثبات وسأله هل هذه البندقية هي التي كانت مع المتهم فأجاب انه لايعرف السلاح ، ولا يعرف اى التي كانت معه ام غيرها - متى كان ذلك ، فان الحكم يكون قد انطوى على خطأ في الاعناد يعنيه ويستوجب نقضه \*

( جلسة ١٩٥٣/٤/٢٧ طن رقم ٢٦٨ سنة ٢٣ ق )

##### ١١١٥ - احراز سلاح بدون ترخيص - عقوبة - وجوب المصادرة \*

✽ ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالاسلحة والذخائر توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من انه « اذا كانت الاشياء المضبوطة من التي يعد صنعها او استعمالها او حيازتها او بيعها او عرضها للبيع جريمة في ذاتها وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم » . فاذا كان الحكم قد قضى بالغاء عقوبة مصادرة البندقية المحكوم بها ابتدائيا بناء على ما قائله من أن البندقية ليست معلوكة للمتهم الذى ضبطت معه وأن العقوبة لا تتعداه الى شخص مالكها فانه يكون مخطئا متعينا نقضه فيما قضى به من الغاء المصادرة \*

( جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤ طن رقم ٢١٢٣ سنة ٢٣ ق )



١١١٦ - عدم سريان الاعفاء المشار اليه في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ علي الأشخاص الذين قبل سريانه حائزين ومحرضين لاسلحة او ذخائر بغير ترخيص .

✽ ان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان الاعفاء من العقاب المشار اليه في المادة ٣١ من القابضين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر لا يستفيد منه الاشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين او محرضين لاسلحة نارية او ذخائر معاقب على هيازتها واحرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وان الشارع المصنح عن هذا المعنى حينئذ صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي اضيفت الي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ على ان الاعفاء من العقاب المشار اليه في هذه المادة على كل من تم ضبطه قبل بدء سريان هذا القانون - وهذا نص تفسيري للتشريع السابق كما اوضحت ذلك مذكرته الايضاحية - واذن فاذا كانت الجريمة المستندة الى المطعون ضده قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ففقد ببراءته منها على اساس انه يستفيد من الاعفاء الوارد في هذا القانون الاخير فان الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يترتب عنه نقضه .

( جلسة ١٩٥٥/١٠/٣ طعن رقم ٥٤٤ سنة ٢٥ ق )

١١١٧ - دفع المتهم بان السلاح المستند اليه احرازه مرخص له به وتلقيه شهادة بذلك - ادانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه - صدور الحكم معيبا .

✽ اذا دفع المتهم بان البندقية التي اتهم باحرازها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فادانته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع انه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٢ س ٧ ص ٤٠ )

١١١٨ - تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات في جريمة احرار السلاح  
المعاقب عليها بالسجن وتزولها بعقوبة الحبس الى اسبوع - خطأ \*

✽ متى كانت عقوبة جريمة احرار السلاح بدون ترخيص التي دين بها  
المتهم هي السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤  
سنة ١٩٥٤ وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات  
ونزلت بعقوبة الحبس الى اسبوع واحد - فانها تكون قد جاوزت الحد المقرر  
قانونا بهذه المادة والتي لا تجيز ان تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور مما  
يتمين نقض الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون \*

( الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ ص ٧ من ١٦٩ )

١١١٩ - ارتكاب المتهم جريمة احرار سلاح ناري بغير ترخيص في ظل  
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ - معاقبته طبقا للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
باعتباره الاصلح - لاخطأ \*

✽ متى كانت جريمة احرار سلاح ناري بغير ترخيص قد ارتكبت في  
ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ فان الحكم اذ قضى بمعاقب المتهم طبقا لنصوص  
القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الاصلح ، يكون سليما ومعنا  
عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله \*

( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ ص ٧ من ١٠٧٧ )

١١٢٠ - اغفال الرد على ما تمسك به المتهم باحرار سلاح ناري من ان  
سابقة الحكم عليه في جريمة اعتداء على النفس قد رد اعتباره عليها بقوة  
القانون - خطأ \*

✽ اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم باحسار سلاح  
ناري وذخائره بغير ترخيص من ان السابقة المحكوم بها عليه في جريمة من  
جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها لمدة التي جعلها الشارع حدا لرد  
الاعتبار بقوة القانون وهو دفاع - أن صح - فان الحكم الصادر ضد المتهم  
بالحبس لمدة سنة يمحي بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملا بنص  
المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون  
الاسلحة والذخائر استثناء لها ، فاذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فان اذانة  
المتهم على اعتبار توافر الظرف المشدد المستند من وجود سابقة له يكون  
قضاء صادرا بغير تحييص سيئه \*

( الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ من ٨١٣ )

١١٢١ - تبرئة المتهمين من تهمة احرار السلاح الناري موضوع جريمة سرقة بالاكراه - نتيجة عدم فهم المحكمة لملول الاحراز - مع ادااتهم في جريمة سرقة بالاكراه - ذلك لا يعيب الحكم بالنسبة لما قضى به في الجريمة الاخيرة ما دام قد بين اركانها وبلل على وقوعها منهم بأدلة سائقة .

\* قضاء الحكم ببراءة المتهمين من تهمة احرار السلاح الناري المسندة اليهم استنادا الى عدم ضبط السلاح لدى احد منهم ، كما انه لم يثبت احرارهم له - نتيجة عدم فهم المحكمة لملول معنى الاحراز في القانون - وان كان غير متفق مع ما انتهى اليه من ادانة المتهمين في جريمة سرقة السلاح بالاكراه الا أن ذلك لا يعبئه بالنسبة لما قضى به في هذه الجريمة الاخيرة التي اثبت وقوعها من المتهمين وبين اركانها واقام الادلة السائقة على ثبوتها في حقهم وهو ما يكفي لحمل الحكم .

( لطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٢٩ س ١١ ص ١٨١ )

#### ١١٢٢ - سلاح - مشتبه فيهم - معلولهم \*

\* عبارة « المشتبه فيهم » الواردة في الفقرة « و » من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ، تشمل كل من اتصف بالاشتباه طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المقتردين والمشتبه فيهم \* ولا ريب ان من صدر عليه حكم بانذاره بان يسلك سلوكا مستقيما يدخل في عموم نص الفقرة « و » المذكورة ويتوافر بالنسبة اليه الظرف المشدد للعقاب المنصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الاسلحة المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ في فقرتها الثالثة والرابعة ، ما دام الحكم بانذاره قائما في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة احرار السلاح والذخيرة ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حكم الانذار مما لا يتوافر به الظرف المشدد يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

( لطن رقم ٦٧٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/١١/٧ س ١٢ ص ٨٩٥ )

#### ١١٢٣ - سلاح - محكمة الموضوع - سلطها التقديرية - حكم -

تسبيبه \*

\* متى كان مؤدى ما اثبته الحكم نقلا عن التقرير الطبي الشرعي عن

فحص البندقية المضبوطة ، أن ماسورتها وأن كانت مششخنة ، إلا أنها قد فقدت طبيعتها فأصبحت في حكم الماسورة غير المششخنة فإن ما خلص إليه الحكم - في حدود السلطة التقديرية للمحكمة - من اعتبار السلاح مضبوط الماسورة حكماً وتوقيع العقاب على هذا الأساس سائغ ولا معقب عليه فيه ، ويتكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ، ص ٢٢ - ٨٢ )

١١٢٤ - جريمة احراز سلاح ناري غير مششخن بدون ترخيص ، يظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر - الحكم بادانة المتهم على هذا الأساس - دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون - قصور يعيب الحكم ، ويستوجب نقضه .

✶ إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لانه حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى الى موت ، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ٢٦/٣-١ و ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة استناداً الى أدلة الثبوت في الدعوى والى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والتي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في ١٩ / ١١ / ١٩٤٦ - وكان يتبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه لجرفق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بدء وانتهاء تنفيذها وكانت المادة ٥٥٠ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة او العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الاجل حكم بعقوبة في جنائية او جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلب السوابق ، وترتب المادة ٥٢٢ اجراءات على رد الاعتبار محو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق ومساثر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الاسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الاجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابقة التي اتخذت اساساً للظرف المشدد

المنصوص عليه في المادة ٢/١٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظروف المشدد المستمد من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جنائية عامة دون أن يتحقق من أن الاجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض بعدد وعلى الرغم مما يشير اليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبيل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم اذ قضى بالعقوبة على أساس الظروف المشدد قد صدر من غير تحييص سببه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها - وهي السجن لمدة ثلاث سنوات - داخلية في العقوبة المقررة لجنائية احرار سلاح مجسدة من الظروف المشدد ، اذ الواضح من الحكم ان المحكمة لم تستعمل الرقابة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجنائية احرار السلاح مع قيام الظروف المشدد وهو ما يشعر بانها انما وقلت عند حد للتخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى ادنى مما نزلت متقيدة بهذا الحد ، الامر الذي يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني - لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعيبه مما يتعين معه نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ من ١٣ الى ١٤ )

#### ١١٢٥ - سلاح - عقوبة - حكم - تسببه \*

حتى كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن باحراره سلاحين مشبختين قد اكتفى في اثبات ذلك باعترافه بأنهما من طراز « لي انفيلد » وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تقوم للسلاح خاصيته - وهي المشبختة - وكان الحكم لم يدال على أن ماسورتي السلاحين لم تفقدا - لاي عارض في تلك الصفة المعتبرة في القانون لانزال العقوبة التي أوقعها الحكم فانه يكون مشوباً بالقصور ، ولا يعترض بأن العقوبة المقررة بها هي المقررة لجريمة احرار الأسلحة غير المشبختة ، ذلك بأن المحكمة بعد ان طبقت المادة ١٧ عقوبات نزلت الى الحد الأدنى للعقوبة طبقاً للوصف الذي اخذت به فلا يمكن - وبالحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي اليه لو انها تنبتهت الى ما ينبغي ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم والاحالة .

( الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ من ٢٢ الى ٢٤ )

### ١١٢٦ - سلاح - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

١. ما كان العذر الذي ابداء الطاعن : بمرضه خلال الايام الاخيرة من شهر ديسمبر من السنة التي انتهى فيها مفعول الترخيص لا يعد دفاعا جوهريا يتعين معه علي المحكمة ان تحققه أو ترد عليه ، بما يسوغ اطراحه . ذلك لان بقرض ثبوته فانه لا يدرا عن الطاعن المسئولية اذ أنه كان في ميسوره تقديم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الاقل بخطاب موصى عليه كما أشار الى ذلك وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ فغذا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الاسلحة والذخائر - ومن ثم فان ما يفتاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع يكون على غير اساس متعيينا الرقص موضوعا .

( الملن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٣ ص ٢٢ ص ١٩٦ )

### ١١٢٧ - احراز سلاح ثارى بغير ترخيص - عقوبة .

تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - علي أن تكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة من الاشخاص المذكورين بالفقرات ( ب ، ج ، د ، هـ ) ومن المادة السابعة التي تتناول الفقرة (ج) منها من حكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وتتناول الفقرة ( و ) منها المختبريين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الاشغال المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الاخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقا للمادة ١٦ من قانون العقوبات . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه ان قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى الى انه سيقى الحكم غليه في جرائم سرقات وشرع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . غير انه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص علي رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا

الاجال حكم بمعقوبة فى جنابة او جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد فى قانون الاسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الاجل المنصوص عليه فى المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه فى السابقة التى اتخذت اساسا للطرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣/٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على توافر الظروف المشددة دون أن يبين تواريخ الاحكام السابق صدورهما على المطعون ضده فى جرائم السرقات والشروع فيها والاشتباه ودين أن يتمقق من أن الاجل المنصوص عليه فى القانون لرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض فانه يكون أيضا مشروبا بقصور يعيبه مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .

( الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/١٥ من ١٦ ص ٢٢٢ )

### ١١٢٨ - حمل سلاح بدون ترخيص - هيازة الخفيّر لسلحه بعد فترة حراسته .

\* مؤدى اشتراط توقيع المالك والخفيّر على الطلب لاستصدار الترخيص الى الاخير طبقا للمادة الرابعة من قرار وزير الداخلية الرقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩٦٠ نفاذا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أن شخص المالك له اعبئاره لدى الجهة الادارية عند البحث فى اصصدار الترخيص ، وصوره لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص بل ان سلطانه يظل مبسوطا عليه بحيث تمنع له الهيازة بحكم تلك الملكية ويقتصر استعمال السلاح عل الخفيّر المرخص له الذى يحزره لحساب المالك بوصفه تابعاً له . ومن ثم ينصرف اثر الترخيص الى المالك والخفيّر معا على أن تقتصر هيازة المالك على كل ما من شأنه تحقيق الغرض من الترخيص - وهو الحراسة - وان يقتصر الاحراز على الخفيّر المرخص له دون غيره بحمله واستعماله وحيازته بطبيعة الحال لهذا الغرض - ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار اليه قد جرى نصها على ان « الترخيص شخصى

بلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص الى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقا للمادة الاولى ، \* ذلك بان المسالك لا يمد في هذا المجال من الغير بالنسبة الى المرخص له ، ومن ثم فان حيازة الطبايع السلاح محل الترخيص - لحفظه لديه بعد انتهاء فترة الحراية - على ماسلم به الحكم في مدوناته - لا جريمة فيه ، ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون او لقيد في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المسادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم عندئذ حق وزيد الداخلية او زين ينييه في سحب الترخيص مؤقتا او الغائه على حسب الاحوال والتزام المرخص له تسليم السلاح فوراً الى مقر الشرطة المختص مع اباحة التعريف له فيه بالشروط والاضمان المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة بسالفة الذكر \* ويدهي أن هذا التصرف لا مناص من أسبابه على المالك بوصفه صاحب حق في التصرف في ملكه دون أن ينطف هذا الحق الى الغير المرخص له بالسلاح ، الامر المستبد من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده \* ولما كان نطاق العقاب طبقا للمادة الاولى من القانون المشار اليه هو حيازة السلاح او احرازه وحمله بغير ترخيص وكان الطاعن مالكا للسلاح ومرخصا له بحيازته فان الحكم المطعون فيه ان دانه بجريمة احراز ذلك السلاح بغير ترخيص علي الرغم من توافر المقتضى لهذا الاحراز يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه \*

( لطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ ص ٢٥١ )

١١٢٩ و ١١٣٠ - عدم ضبط السلاح مع المتهم - قيمته \*

\* عدم ضبط السلاح الثارى مع المتهم ليس من شأنه ان يقدح في سلامة استدلال الحكم ما دام انه اقتنع من الأدلة السائفة التي أوردها بأن الطاعن كان محرزا للسلاح الثارى المضبوط \*

( لطن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق ٠ جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦ ص ٢٠٢ )

١١٣١ - انصراف مراد الشارح في المادة ٧ من قانون الاسلحة والذخائر الى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكيمة عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة \*

\* يبين من نص المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤



المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاسلحة والذخائر ومذكرته الايضاحية ان مراد الشارع قد انصرف الى المغايرة بين حالة الحكم بعقوبة الجنائية ، وحالة الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ، فاكثفى في الحالة الاولى بصدد الحكم بعقوبة الجنائية وبصرف النظر عن نوع الجريمة التى صدرت فيها هذه العقوبة ، بينما اشترط في حالة الحكم بعقوبة الحبس لمدة سنة على الاقل ان تكون هذه العقوبة فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . ولما كان الشايتمن صحيفة الحالة الجنائية ان المطعون ضده سبق الحكم عليه بعقوبة السجن سبع سنين ، فان الظرف المشدد المنصوص عليه بالفقرة «ب» من المادة السابعة يكون مقرا . ولا محصل لبحث نوع الجريمة التى صدرت فيها عقوبة الجنائية هذه . وان لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قسمائه باستبعاد الظرف المشدد بحثا وراء نوع الجريمة التى صدرت فيها عقوبة الجنائية ، شانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

( لطن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١٤ ص ١٧ من ١٠٩٨ )

١١٣٢ - حيازة أو احرار الاسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها معاقب عليها بعقوبة الجنائية - حيازة أو احرار الاسلحة النارية أو اجزائها بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح معاقب عليها بعقوبة الجنحة .

✽ يبين من استقراء احكام القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات التى طرأت عليه ان المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الاحراز فقر لجرمة حيازة أو احرار الاسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجنائية المنصوص عليها بالمادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحيازة أو الاحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح عقوبة الجنحة التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه . كما انه حين اتجه الى تجريم حيازة أو احرار اجزاء الاسلحة النارية بالمادة ٣٥ مكرراً من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على اعتبار انها فى حكم الاسلحة النارية قصر للتجريم على حالة الحيازة أو الاحراز لاحدى القصد المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ المشار اليها دون حالة الحيازة المجردة المقصودة بذاتها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعن باستظهار قصد المعلن من احراره السلاح النارى غير المششخن ودانه

على أساس أن احرازه اياه كان مقصودا لذاته دون أن يعرض لما حوته الدعوى من عناصر تكشف عن قصده ويدل على برأيه فيها ، فإنه يكون مشبوها بقصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها فيه مما يستوجب نقضه والاحالة .

( لطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦ س ١٧ من ١٢٤٩ )

١١٣٣ - سلاح - اقرار - اعتراف - حكم - تسميته به مالا يعنيه

في نطاق الدليل .

❖ لا يقدح في سلامة الحكم تسميته اقرار المتهم امام المحكمة - بمثوره على السلاح واحتفاظه به في منزله مدة تقرب من ثلاثة اشهر على اعتقاد منه انه قطعة من الحديد - اعترافا ، طالما انه تضمن من الدلائل ما يميز اذلة الدعوى الاخرى التي استند اليها ، وما دام لم يرتب على ذلك الاقرار وحده الاثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على المتهم بغير سماع شهود .

( لطن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٣/٣/١٩٦٧ س ١٨ من ٢٨٤ )

١١٣٤ - سلاح - نقض - حالات الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق

القانون .

❖ مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ١/٢٦ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - ان احراز السلاح الناري يستلزم الحصول على ترخيص بذلك لمحرزه أو حائزه ولو كان السلاح مزخما به للتغير . ولما كان المطعون ضده قد احرز السلاح الناري المضبوط قبل أن يحصل على ترخيص بذلك فإن فعله يكون معاقبا عليه طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من القانون مسالف البيان التي تنص على عقوبتي السجن والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه ، ويكون الحكم المطعون فيه ان استبعد تطبيق تلك المادة وأوقع على المطعون ضده عقوبة الغرامة وحدها قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه ومعاقبة المطعون ضده وفق هذه المادة .

( لطن رقم ٧١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ٢٩/٥/١٩٦٧ س ١٨ من ٧١٧ )

## ١١٣٥ - حالات الإعفاء من الترخيص بحمل السلاح .

✽ أن البين من استقراء نصوص المواد الأولى والخامسة والثامنة والسابعة والعشرين من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، أن القانون يعد أن حظر حيازة السلاح أو أحراره أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة . إباحه - علي سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص . الطائفة الأولى مميزة أولاها أيامهم بصفتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ، وهؤلاء نص في المادة الخامسة علي إعفائهم من الترخيص ، وأوجد عليهم الاخطار . والطائفة الثانية لم يجر عليهم احكام القانون جملة ، بنصه علي عدم سريانه عليهم، وهم رجال القوة العامة لضرورة السلاح لهم لاداء وظائفهم ، وإنما اجتزأ في الفقرة الثانية من المادة الثامنة بالزام العمد والمشايع ومن في حكمهم بواجب الاخطار المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بشرط ألا يجاوز ما لديهم من السلاح قطعة واحدة من النوع المبين بالجول رقم ٢ المرافق للقانون . وهي كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبينة علي مباشرة الوظيفة ، كما أن، واجبا، الاخطار طبقا لهذه الإباحة هي بعينه وأحد لا يتغير بما يترتب علي مخالفته من تطبيق العقوبة التي ربطها القانون في المادة السابعة والعشرين ، وإذا كانت هذه المادة لم تشر إلا الي واجب الاخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة ، فإن من الجداية أن مخالفة الامر الواحد يقتضي حكما واحدا لو روده علي محل واحد هو السلاح المحض من الترخيص به في ذات القانون . كما أن المادة الثامنة وقد احوالت الي المادة الخامسة في شأن واجب الاخطار ، فقد اندمجت فيها بطريق اللزوم بحيث لم تعد بالشارع حاجة في المادة ٢٧ الي تريد الاحالة المذكورة ، لهذا ولأن من يلوذ بالإباحة المستمدة من اداء الوظيفة أقوى سنداً ممن يلوذ بالإباحة المبينة علي الميزة التي أولاها القانون لصفته ، ولا يعقل أن يكون من ثم أسوأ حظاً منه في مجال التجريم والعقاب . وبما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطابع شيخ للبلد لم يضبط لديه سوى قطعة واحدة من السلاح غير المشخص

المشار اليه في الجدول رقم ٢ المرافق للقانون فانه لم يكن يلزمه أن يطلب الترخيص به حتى يحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦ ( ١ ) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، وانما كان يجب عليه الاخطار عنه طبقا للمادة الخامسة ويكون ما وقع منه - في صحيح القانون - جنحة عديم الاخطار المعاقب عليها في المادة ٢٧ سالفة الذكر ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجناية احرار السلاح بدون ترخيص يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣٦٨/١١/٢٥ من ١٩ ص ٩٩٤ ، ٩٩٥ )

١١٣٦ - خلو الاوراق المعروضة على محكمة الموضوع من صحيفة الحالة الجنائية - ومن الدليل على توافر الظرف المشدد في حق المتهم باحرار السلاح - معاقبة المتهم المذكور عن جريمته مجردة من الظرف المشدد - صحيحة - ما دامت النيابة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الشرط .

\* متى كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ، ان صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده لم ترقق بها ، وبالتالي لم تكن تحت نظر المحكمة ، وان الفرق بالمفردات هي ورقة الفيش والتشبيه التي لا تدل على ان الحكم الثابت بها صار نهائيا بحيث يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يثبت ذلك او تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الاوراق المطروحة امام المحكمة ، يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون او الثابت في الاوراق ، ويكون الطعن بذلك على غير اساس معينا زعمه .

( الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ من ٢٦ ص ١٠٨٥ )

١١٣٧ - تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على جرائم احرار سلاح ناري غير مشسخت وذخيرة بدون ترخيص واحداث عاجة مستديمة - وجوب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الاولى باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن في الجرائم الثلاث

المسندة اليه وهى جريمة احدات العامة المستديمة وجريمتى احرازه السلاح النارى غير المششخن بدون ترخيص المنصوص عليها فى المادتين ٢٦/١، ٣٠ قانون العقوبات ، وكانت العقوبات المقررة قانونا لجريمة احراز السلاح النارى غير المششخن بدون ترخيص المنصوص عليها فى المادتين ٢٦/١ ، من قانون الاسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - وهى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيهه والمصادرة - اشد من العقوبة المقررة لجناية احراز الذخيرة ، وكذلك لجناية العامة المنصوص عليها بالمادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات وهى السجن ثلاث سنين الى خمس سنين، وكان الحكم المطعون فيه قد اوقع على التواء عقوبة الجريمة الاشد وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وبتفريجه خمسة جنيهات والمصادرة ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( للطن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١١ ص ٢٢ من ٥٣٠ )

١١٢٨ - عقوبة جريمة احراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص هي السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيهه - فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المتسببطين - المادتين ٦٢ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل - اذانة المتهم بجرائم احدات جرح عمدا واحراز سلاح و ذخيرة - اغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة احراز السلاح باعتبارها الاشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات - القضاء بالغرامة والمصادرة - مخالف للقانون - وجوب نقضه وتصحيحه .

\* ان العقوبة المقررة لجريمة احراز سلاح من الاسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص طبقا لما تنص عليها الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شان الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ هي السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيهه ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة مريضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من القانون سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى قوله : « وحيث ان الجرائم التى وقعت من المتهم انما وقعت لغرض واحد ومرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، مما يتعين معه اعتبارها جريمة واحدة وتوقيع العقوبة المقررة لاشدها وهى جريمة احراز السلاح النارى غير المششخن بغير ترخيص عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، الا ان المحكمة وهى بصدد توقيع العقوبة اغفلت توقيع عقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٦ سالف الذكر وهى عقوبة اصلية

وجوبية مع عقوبة السجن ، كما فاتها الحكم بمصادرة السلاح الناري المضبوط ، ولا يسعها مداركة لما فاتها الا ان تهيب بالنيابة بان تطعن بطريق النقض في الحكم لتصويبه » - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح القانون اذ اعتبر الجرائم الثلاث التي ثبتت اقترافها المطعون ضده لها ( وهى جرائم أحداث جرح عمدا واحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص واحراز ذخيرة ) مرتبطة فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة ووقع عنها جميعا العقوبة المقررة لاشدهما ، دون عقوبتى الغرامة ومصادرة المضبوطات فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه فى هذا الخصوص بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات ومصادرة المضبوطات بالاضافة الى عقوبة السجن المقتضى بها .

( لطن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤ ص ١٢٠ )

١١٣٩ - وجوب ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق - مثال لسبب معيب فى جرمي اصابة خطأ وحمل سلاح ناري داخل المدينة .

✽ من اللازم فى اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل فى ادانة الطاعن عن تهمة حمل سلاح ناري فى احد الافراح واطلاقه داخل المدينة بما جاء بالقرير الطبى الشرعى من ان مسدسه قد اطلق منه عيار ناري فى تاريخ الحادث ، وهو ما لا يقطع بشئ فى شأن تحديد مكان حمل هذا السلاح واطلاقه ولا يؤدى بطرق اللزوم الى قبوت ارتكاب الطاعن لهاتين الجريمتين ولا يصلح بذاته اساسا يؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها الحكم فانه يكون تدليلا غير سائغ ولا يحمل قضاء الحكم .

( لطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥ ص ٢٠٨ )

١١٤٠ - استقلال احراز السلاح الناري وذخيره عن الاصابة الخطأ التي نشأت عن اطلاق هذا السلاح - اثر ذلك : وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين - كون الخطأ الذى شاب الحكم لا يخضع لتقدير موضوعي - بوجوب عل محكمة النقض تصحيحه وفقا للقانون .

✽ متى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى فى ان المطعون ضده كان يعيث بفساد اثناء وجوده فى حفل عرس ، فانطلق منه مقتزف نارى اصاب كالا من المجنى عليهما فى ساقه اليسرى بغير قصد منه ، وكان مؤدى ذلك ان جرائم احراز المسدس والذخيرة وحمل سلاح نارى فى فرح قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذى نتجت عنه جريمة الاصابة الخطأ ، وهو فعل اطلاق السلاح الناري المستقل تماما عن فعل الاحراز فان ذلك مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعمل فى حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واورق عليه عقوبة الجريمة الاشد وهى جريمة احراز المسدس دون جريمة الاساية الخطأ التى يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه فى هذا الشأن ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لى تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الاصابة الخطأ موضوع التهمة الثالثة .

( الملن رقم ٣٦١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧ ص ٦٠٢ )

١١٤١ - جريمة احراز سلاح بدون ترخيص - عقوبة - ابدالها .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمتي احراز السلاح الناري غير المششخن والذخيرة بغير ترخيص ثم اوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور باعتبارها العقوبة المقررة لاشد الجريمتين مع مصادرة السلاح والطلقة المضبوطتين . وكانت العقوبة المقررة لجريسة احراز سلاح من الاسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص - اشد الجريمتين - طبقا لما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر ، وهى السجن والفرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ،

فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخائر موضوع الجريمتين. وفقا لتنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الحبس الذي لا يجوز ان تنقص مدته عن ثلاثة شهور بالاضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من ان تلك المادة انما تجيز تبديل العقوبات المفيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية اخف منها اذا اقتضت الاحوال رأفة القضاء . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٦ سالفة البيان بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المتضى بهما - يكون قد خالف القانون - مما يتعين معه تصحيحه بتفريم الملعون ضده خمسة جنيهاً بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المحكوم بهما عن تهمة احراز السلاح والذخيرة . ( الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٩ من ٢٩ ص ٣٦٢ )

١١٤٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة علاوة على العقوبة المنصوص عليها - صحة ذلك .

\* متى كانت جريمة حمل سلاح نارى في احد الاجتماعات - التي دين بها الطاعن - معاقبة عليها بالمادتين ١١ مكرراً و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تنص على انه « يحكم بمصادرة الاسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الاحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة » واذ كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الاحوال ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمصادرة السلاح المضبوط - بالاضافة الى عقوبة الغرامة - يكون قد وافق صحيح القانون ..

( الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ ص ٦٧ )



## الفصل الرابع

### مسائل متنوعة

١١٤٣ - من له حق إجراء التفتيش طبقا للأمر العسكري رقم ٥٣ سنة ١٩٤٨ بشأن الأسلحة والمتفجرات .

\* أن عبارة المادة الرابعة من الأمر العسكري رقم ٣٥ الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٨ بشأن الأسلحة النارية تفيد أن رجال الضبطية القضائية لهم حق التفتيش كما أن السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العسكرية لها الحق في أن تتنبدب غيرهم من الموظفين لتنفيذ هذا القانون ، فحينئذ يكون لهم أيضا حق التفتيش ويكون التفتيش الذي يجرؤنه صحيحا .

( جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٢٣٥ سنة ٢٠ ق ١ )

١١٤٤ - جريمة احراز بندقية - اثباتها - محكم القواعد العامة .

\* الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها نص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق وقننا البينة وقرائن الاحوال ، وإذا كانت جريمة احراز بندقية لا يشملها استثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاتبات ، والمحكمة كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تظمنن اليه ، فإذا هي أقامت قضاؤها بثبوت هذه الجريمة علي ما استخلصته وأطمأنت اليه من شهادة الشهود فلا تكون قد خالفت القانون في شيء ، ولا يمنع من المسألة واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح ما دام القاضي قد اقتنع من الأدلة التي أوردها أن المتهم كان يحرز السلاح وأنه من النوع المعين بالقانون .

( جلسة ١٩٥٢/١/١٤ طعن رقم ١٦١١ سنة ٢١ ق ٢ )

١١٤٥ - عقوبة احراز السلاح بقبر ترخيص .

\* أن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، بشأن الأسلحة وذخائرها قد نصت في فقرتها الأولى على أنه يعاقب بالمحبس مدة لا تقل عن

سنة أشهر ولا يتجاوز خمس سنوات كل من وجد حائزاً أو محضراً بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير ما ورد تنكره في الجدول ( ب ) الملحق بهذا القانون ، وكذلك كل من استورد شيئاً من ذلك أو صنعته أو اتجر به أو حصل لأحد على شيء منه \* ثم نصت في فقرتها الثانية على مايتأتى : « فإذا كان الجانى من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة يكون العقاب السجن » \* ولما كان الشارع عند ما فرض العقوبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى قد عين حداً الأدنى وجعله لا يقل عن ستة أشهر بحيث لا يجوز للقاضي أن ينزل عنه ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة التاسعة المذكورة أنما تحيل على الجريمة التي تحدث عنها الشارع في الفقرة الأولى وعين عقوبتها وكل ما جاءت به لا يعدو تغليظ العقاب إذا توافرت في الجانى الشروط المنصوص عليها فيها ، فهي إذن لم تأت بحكم جديد ولا يمكن فصلها عن الفقرة الأولى ومن ثم فلا يجوز المساس بالمعد الأدنى الذى قرره الفقرة الأولى \* وأذن فمتى كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على الطاعن لانه أحرز سلاحاً نارياً غير مششخّن دون أن يكون حاصلًا علي ترخيص يبيح له ذلك وحالة كونه سبق الحكم عليه بمقوبة جنائية في جريمة اعتداء على النفس فقضت المحكمة بحبسه ثلاثة أشهر والمصادرة لتطبيق المادة ١٧ من قانون المعريات ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون \*

( جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٠ عن رقم ١٣٠٣ سنة ٢٣ ق )

١١٤٦ - عدم سريان الاعفاء المشترط اليه في القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ علي الأشخاص الذين وجدوا قبل سريانه حائزين ومحرضين لاسلحة أو ذخائر بغير ترخيص \*

\* وإن الاعفاء من العقاب المشار اليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولية سنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر ، لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرضين لاسلحة نارية أو ذخائر معاقبا علي حيازتها أو احرازها بغير ترخيص طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد أصبح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ ( ا ) التي اضيفت الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الاعفاء من العقاب المشار اليه في هذه المادة لايسرى على كل من تم ضبطه حائزاً

أو محرزا لاسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص تفسيري للتشريع السابق ، كما أوضحنا ذلك مذكروا الإيضاحية .

( جلسة ١٢/١٥/١٩٥٤ طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ ق )

١١٤٧ - ثبوت واقعة احراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح .

✽ أن ثبوت واقعة احراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدهوى أن العيار انطلق في الهواء من الفرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

( الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٢٨/١٩٥٧ ط ٨ ص ٨٢٦ )

١١٤٨ - سبق ارتكاب المتهم باحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ عقوبات - عدم انطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ / ٣ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤

✽ أن جريمة اختلاس المحجوزات - وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله ، وترتبط على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٢٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ / ٣ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص باحراز السلاح .

( الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٥٨ ط ٩ ص ٤٨٣ )

١١٤٩ - احراز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل - قيام الارتباط بين الجريمتين عملا بالمادة ٢/٢٢ عقوبات .

✽ أن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو

عدم توفرهما هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنمائها فان عدم تطبيقها يكون من الاخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فاذا كان الثابت من عبارة الحكم ان المتهم احرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فان الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢٢/٢ من قانون العقوبات .

الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ ص ٩ ص ٥٩٠

١١٥٠ - عقوبة احرار المسنسات بجميع انواعها الاشغال الشاقة  
عملا بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

\* ان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ قد اورد المسنسات بجميع انواعها فى القسم الاول من الجدول رقم ٢ الخاص بالاسلحة المشخصة وهى التى يعاقب على احرارها بغير ترخيص بالاشغال الشاقة المؤقتة .

( لطن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ ص ٧٩٨ )

١١٥١ - صحة معاقبة الشريك فى الجرائم الواردة بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ عملا بالمادة ٨ عقوبات .

بمقتضى قواعد الاشتراك المنصوص عليها فى قانون العقوبات تسرى أيضا بناء على المادة الثامنة من هذا القانون - على الجرائم التى تقع بالمخالفة لمنصوص القوانين الجنائية الخاصة الا اذا وجد فى هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن احرار الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة لا تمنع نصوبه من معاقبة الشريك فى الجرائم الواردة فيه ، فيكون ما يثيره المتهم من ان القانون لا يعرف الاشتراك فى احرار التعامل غير صحيح .

( لطن رقم ١٤٦١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ ص ١١٧ )

١١٥٢ - عدم جواز الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها فى قانون الاسلحة والذخائر - المادة ٥٥٠ اجراءات المعدلة بالقانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ .

\* مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون

رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة المحددة لرمال اثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع الا بصدر حكم لاحق - لا بمجرد الاتهام ، ولم يورد الشارع فى قانون الاسلحة والذخائر نصا يتناقض مع هذه القاعدة المسامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .

( المطن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٥ من ١١ مر ١٢١ )

### ١١٥٣ - عماد الاثبات فى المواد الجنائية - ما هيته .

✻ عماد الاثبات فى المواد الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة المسندة للمتهم ، ولا يمنع من مساءلته واستحقاقه العقاب عدم ضبط السلاح ، ما دامت المحكمة قد اقتنعت من الاثلة التى اوردها أن المتهم كان يحرز السلاح ، الذى قال عنه الشهود وأنه اطلق منه النار على المجنى عليه فأصيب مده رائده سلاح يحظر القانون احرازه .

( المطن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٩ من ١٢ مر ١٥٤ )

١١٥٤ - مؤدى نص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المضافة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن اجزاء الاسلحة النارية التى تعتبر فى حكم الاسلحة النارية الكاملة - انها لا تنطبق الا فى حق المتجرين بالاسلحة النارية او المستوردين لها او الذين يعملون فى صنعها او اصلاحها .

✻ نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر على عقاب كل من اتجر او استورد او صنع او اصلح بطريق الحيازة او الاحراز سلاحا ناريا من الاصلحة المنصوص عليها فى الجدول رقم ( ٢ ) وفى البند الاول من القسم الاول من الجدول رقم ( ٢ ) ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على ان تعتبر اسلحة نارية فى حكم المواد الواردة بالباب الثانى والمواد ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة احكام هذا القانون بالنسبة للتجار فيها او استيرادها او صنعها او اصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن عن الاسلحة النارية الكاملة . ومؤدى نص هذه المادة أنها لا تنطبق الا فى حق المتجرين بالاسلحة النارية او المستوردين لها او الذين يعملون فى صنعها او اصلاحها فاذا لم يثبت فى حق الحائز لهذه الاسلحة انه يتجر فيها او يستوردها او يعمل فى صنعها او اصلاحها

فانه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يمتد اليه العقاب الوارد في المادة ٢٨ من القانون .

( الملن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ س ١٥ ص ٣٢٤ )

١١٥٥ - عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لجريمة احراز الذخيرة - طبيعتها - عقابية يحته - عدم جواز القضاء بها مع عقوبة جريمة احراز السلاح في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .

\* عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - لجريمة احراز الذخيرة - تعد ذات طبيعة عقابية يحته ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة احراز السلاح وهي الجريمة الاشد في حالة تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

( الملن رقم ١٥٥ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/١٥ س ١٥ ص ٤٨٨ )

١١٥٦ - الاصل ان الجرائم على اختلاف انواعها جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية - الا ما استثنى منها بنص خاص - مثال .

\* الاصل ان الجرائم على اختلاف انواعها الا ما استثنى منها بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الاحوال . ولما كانت الجريمة التي دين بها الطاعن ( احراز سلاح وذخيرة ) لا يشملها استثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق اثبات .

( الملن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٧٠٢ )

١١٥٧ - شمول عبارة « جرائم الاعتداء على النفس » الواردة بالفقرة ( ب ) من المادة ٧ من قانون الاسلحة والذخائر كل مسوور الاعتداء على النفس وان لم يبلغ حد القضاء على الحياة .

\* ان عبارة « جرائم الاعتداء على النفس » الواردة بالفقرة ( ب ) من المادة السابعة من قانون الاسلحة والذخائر جاءت عامة ، فهي تشمل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل صور الاعتداء على النفس وان لم يبلغ حد القضاء على الحياة ، فيدخل فيها الضرب البسيط والضرب المفضى الى الموت متى توافرت باقي الشروط . ولا ريب ان من

صدر عليه حكم بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة ضرب أفضى إلى الموت يدخل في عموم نص الفقرة ( ب ) ، المذكورة ويتوافر بالنسبة إليه الظروف المشددة ، ما دام الحكم بالعقوبة قائماً في التاريخ الذي ارتكب فيه جريمة احراز السلاح ، وتكون العقوبة لهذه الجريمة هي الاشغال الشاقة المؤبدة عملاً بالمادة ٢٦/٢ من القانون سالف الذكر .

( لطن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ م ١٧ ص ١٠٩٨ )

١١٥٨ - جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ و ٢١٥ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

\* جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية والمعاقب عليهما بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، هي في حقيقة الواقع ووصف القانون أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .  
( لطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق . جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ م ١٩ ص ٦١٧ )

١١٥٩ - جواز اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بما فيها جريمتي احراز السلاح وتخزينه بكافة الطرق القانونية إلا ما استثني ينص خاص .

\* الاصل ان الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الاحوال . ولما كانت جريمة احراز السلاح المشعن والذخيرة التي دين بها الطاعنان لا يشملها استثناء . فانه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات .

( لطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٧/٦/١٩٦٨ م ١٩ ص ٦٢٢ )

١١٦٠ - متى يحكم على محرز السلاح الناري بغير ترخيص بعقوبة

الاشغال الشاقة المؤبدة - اعمال المادة ١٧ عقوبات - افره .

\* متى كان الثابت من مدونات الحكم الطعون فيه ان المتهم سبق

الحكم عليه بالاشغال الشاقة لقتل بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩٥١ فى قضية جنائية ثم حكم عليه بالاشغال الشاقة لاحراز سلاح بتاريخ ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ فى جنائية اخرى قبل ان تنقضى المدة المقررة لرد الاعتبار باسنادها الى الحكم الاخير ، فان العقوبة التى كان يتعين توقيعها هي الاشغال الشاقة المؤبدة التى لا يجوز ان تنقص عن السجن عند اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ من ١٩ الى ١١٤٥ )

١١٦١ - تقدير الارتباط بين الجرائم - موضوعى - ما دام سائفا - انتهاء الحكم الى عدم وجود ارتباط بين جريمتى احراز السلاح والسرقة - محاكمة المتهم ابتداء عن احراز السلاح - لا تمنع من محاكمته بعد ذلك كمن جريمة السرقة .

\* ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم امر يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، ما دامت تقيم قضاءها على ما يحمله قانونا ، وان كان ما تقدم ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ان المحكمة دانت الطاعن الثانى بجريمة السرقة بعد استبعاد ظرفها المشدد القائم على حمله السلاح اثناء ارتكابها ، وتكون بالتالى قد انتهت - فى حدود سلطتها التقديرية - الارتباط المقول به بين جريمة احراز السلاح بدون ترخيص التى سبق محاكمة الطاعن عنها وجريمة السرقة موضوع المحاكمة ، ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون صحيحا فى القانون .

( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ من ٢١ الى ٧٧٧ )

١١٦٢ - وجوب النقض والتصحيح بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الاصابة الخطا بالاضافة الى باقي العقوبات عن جريمتى احراز السلاح والذخيرة .

\* اذا كان ما اورده الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذى لايقبل التجزئة بين جريمتى احراز السلاح والذخيرة وبين جريمة الاصابة الخطا لا يحمل قضاءه ، ذلك بان الجريمتين الاولى والثانية قد نشأتا من فعل واحد يختلف عن جريمة اصابة المجنى عليها خطا التى نشأت



فعل اطلاق النار المستقل تمام الاستقلال عن الفعل الذي اتى جريمتي احراز السلاح وبخبرته بما يتفق معه قيام شمة ارتباط بينها في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، فانه ان انتهى الى تطبيق حكم تلك المادة على واقعة الدعوى يكون قد اخطأ في تكييف جلافة الارتباط بين الوقائع كما اثبتتها بما يوجب نقضه .  
وتصحبه بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الاصابة الخطأ بالاضافة الى باقى العقوبات الاخرى المحكوم بها عن الجريمتين الاولى والثانية .

( لطن رنم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٧ من ٢٤ ص ٤٢ )

### ١١٦٣ - اسلحة وشخائر - جريمة - عقوبة .

بما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والشخائر تقضى بان تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين لكل من اتجر أو استورد أو صنعها أو اطلع بطريق العيازة أو الاحراز سلاحا ناريا - من الاسلحة النارية المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ وفى البند الاول من القسم الاول من الجدول رقم ٢ .  
كما نصت المادة ٢٥ مكررا المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على ان « تعتبر اسلحة نارية فى حكم المواد الواردة بالباب الثانى والمساو ٢٨ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من الباب الثالث اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ ويعاقب على مخالفة احكام هذا القانون بالنسبة للاتجار فيها او استيرادها او صنعها او اطلعها بنفس العقوبات المنصوص عليها فى هذا الشأن عن الاسلحة النارية الكاملة » وكانت الاسلحة النارية غير المشخصة قد وردت فى الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون . لما كان ذلك . وكان الحكم المستأنف قد اختار عقوبة الغرامة وقضى بحددها الاينى المقرر قانونا بيد ان الحكم المطعون فيه قد نزل بهذه العقوبة الى عشرين جنيها وهو دون نك الحد الاينى فانه بذلك يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذى ائبى عليه

الحكم لا يخضع لاي تغيير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة فانسه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون عملا بحكم الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لما كان ذلك ، وكانت محكمة اول درجة قد اختارت في حدود القانون - حقوية الغرامة وبمدها الادنى ، فيتمين لذلك تأييد الحكم المستأنف .

( لطنن رقم ١٣٤٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٣٦ ص ٨٧٤ )

## سيارات

## ١١٦٤ - استنتاج حصول السرعة موضوعي ٤

\* الاسراع في السير بدون تنبيه يعتبر مخالفة بمقتضى المادتين ٥٣ و ٥٨ من لائحة السيارات الصادر في ١٦ يوتيه سنة ١٩١٣ ولحكمه الموضوع ان تستنتج حصول هذه السرعة ولا رقابة لاحد عليها ما دامت لم تتعارض في استنتاجها مع ما يقبله العقل ولم تخالف الوقائع الثابتة في الدعوى \*

( جلسة ١٩٣١/١١/٢٣ طعن رقم ٥٤ سنة ٢٢ ق )

## ١١٦٥ - وجوب مراعاة مقتضى الحال دائما دون التقيد بالسرعة التي

تحدثت عنها لائحة السيارات \*

\* ان السرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات هي السرعة التي يجب الا تتجاوز في الظروف العادية \* ولكن مراعاة مقتضى الحال واجبة دائما \* فاذا كانت الحالة تستلزم التقليل من تلك السرعة كان ذلك متعيئا \*

( جلسة ١٩٤٢/٢/١ طعن رقم ٦٤٩ سنة ١٣ ق )

## ١١٦٦ - وجوب مراعاة مقتضى الحال دائما دون التقيد بالسرعة التي

تحدثت عنها لائحة السيارات \*

\* ان الفقرة الاولى من المادة ٢٨ من لائحة السيارات الصادر بهذا قرار وزير الداخلية في ١٦ من يولييه سنة ١٩١٣ تنص على انه لا يجوز سوق السيارات بسرعة او بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الاحوال خطر ما على حياة الجمهور او ممتلكاته \* واذا كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على انه في كل الاحوال لا يجوز ان تزيد السرعة على ثلاثين كيلو مترا في الساعة فانه من البديهي ان ذلك يكون مقيدا ايضا بالتقيد الوارد في الفقرة الاولى وهو تفادى وجود خطر على حياة الجمهور او ممتلكاته \* واذا كان قاضي الموضوع قد اثبت بما اورده من ظروف الدعوى ووقائعها ان السرعة التي كان يسير بها السائق كانت السبب في وقوع الحادث ، فانه لا يكون قد اخطا ولو كان قد ثبت لديه ان السائق كان سائرا بسرعة تقل عن الثلاثين كيلو مترا الواردة في اللائحة \*

( جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ طعن رقم ٩٥٧ سنة ١٤ ق )

١١٦٧ - مؤاخذه المتهم بمقتضى احكام المادة ٢٨ من لائحة السيارات اذا لم يلتزم السير على يمين الطريق \*

✽ انه وان كانت لائحة السيارات لم تنص على انه يجب على سائق السيارة ان يلزم السير على يمين الطريق فان العرف جرى على ذلك واستقر نظام المرور عليه بحيث اذا ماخولف هذا العرف حق على المخالف ان يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة السيارات التى تحظر قيادة السيارات بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الاحوال خطر ما على حياة الجمهور وممتلكاته \*

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٨ طعن رقم ١٦٩١ سنة ١٨ ق )

١١٦٨ - الجرارات هي من قبيل السيارات المعدة للاستعمال الزراعي \*

✽ لما كانت لائحة السيارات الصادرة فى ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ تنطبق على كل مركبة ذات محرك ميكانيكى معدة للسير فى الطرقات العمومية ويدخل فى هذا التعريف الذى نصت عليه المادة الاولى من هذه اللائحة جميع السيارات المعدة لاي استعمال صناعى او زراعى كالمحاريث وغيرها بصريح نص المادة ٣٥ من اللائحة المعدلة بالقرار الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، لما كان ذلك وكانت الجرارات هي من قبيل السيارات المعدة للاستعمال الزراعى فانها تخضع لهذه اللائحة وتسمى عليها احكامها ومن هذه الاحكام وجوب وضع جهاز للتنبيه فيها عملا بالمادة ١٥ منبها ما دامت معدة للسير فى الطرق العمومية \*

( جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٤٢٣ سنة ٢٤ ق )



## شرکات

١١٦٩ - امكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أو في معاملتهم مع الغير .

\* انه وإن كان الاصل فيما عدا شركة المحاصة ان الشركات لا تكون صحيحة الا طبقا للاوضاع التي نص عليها القانون وإن شركة المحاصة تثبت بتقديم الدفاتر والخطابات فإن هذه الاحكام القانونية لا تمنع من امكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أم في معاملتهم مع الغير .

( جلسة ١١/٥/١٩٣٦ طعن رقم ١٤٠٧ سنة ٦ ق )

١١٧٠ - جواز اثبات الشريك في شركة تجارية فعلية وجودها في الماضي بكافة الطرق .

\* للشريك في شركة تجارية Société de fait ان يطالب بحقوقه الناتجة من امسائها وأن يثبت من أجل ذلك وجودها في الماضي بكافة طرق الاثبات القانونية بما في ذلك القرائن والبيئة .

( جلسة ١١/٥/١٩٣٦ طعن رقم ١٤٠٧ سنة ٦ ق )

١١٧١ - اثبات قيام شركة المحاصة خاضع للقواعد المقررة للاثبات في المواد التجارية بصفة عامة .

\* اذا كانت المحكمة في دعوى مقامة من النيابة على متهم بأنه سرق غزل قطن كان قد سلم اليه بصفته أميناً للنقل قد استظهرت ، من الاعتبارات التي ذكرتها في حكمها والتي من شأنها ان تؤدي الى ما استخلصته منها ، وجود شركة بين المتهم والجنى عليه ( المدعى بالحق المدني ) للاتجار في ممنوعات ، وإن هذه الشركة بسبب كونها انشئت لغرض غير مشروع لم يحرر عقدها بالكتابة ولم يعلم بها سوى عدد محدود من الناس ، ولذلك اجازت - في سبيل تحقيق دفاع المتهم في التهمة الموجهة اليه - اثبات قيام هذه الشركة بالبيئة والقرائن وانتهت الى القضاء ببراءة المتهم بناء على ان الالتزام بينه وبين المدعى بالحق المدني هو التزام مدني بحت متعلق بعمل الشركة المذكورة ، فهذا منها صحيح ولا مخالفة فيه للقانون ، إذ



المستفاد من مجموع نصوص القانون التجاري في باب الشركات ، ومن مقارنة هذه النصوص بعضها ببعض ، أن المشرع لم ير وضع قيود خاضعة لاثبات شركة المحاصة ، كما فعل بالنسبة الى غيرها من الشركات ، بل انه تركها خاضعة في هذا الخصوص للقواعد المقررة للاثبات في المواد التجارية بصفة عامة .

( جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧ طين رقم ٩٩٦ سنة ١٦ ق )

١١٧٢ - نطاق سريان احكام القانون رقم ١٣٨ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الشركات المساهمة :

\* أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد وضع بعض الاحكام المنظمة للشركات المساهمة في مصر ثم نص في المادة الخامسة على سريان بعض هذه الاحكام على ما يوجد في مصر من فروع او وكالات او مكاتب الشركات المساهمة المنشأة في الخارج . فاذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه ان الشركة محل الاتهام وإن اتفقت في بعض عناصرها مع الشركات المساهمة الا انها تختلف عنها في بعض المسائل من حيث الا يزيد عدد اعضائها على الخمسين وعدم طرح اسهمها في السوق للاكتتاب العام ، وقصر تداول الاسهم على الشركاء ان قيده بموافقتهم ، واذا كانت هذه المسائل هي من الشروط الجوهرية لصحة تكوين هذا النوع من الشركات حسب القانون الاتجليزي ، وكانت هذه الشروط تتنافر مع الطبيعة الغالبة للشركات المساهمة كما يعرفها التشريع المصري ، فانه لا يمكن القول بأن المشرع ان تحيد عن الشركات المساهمة في القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ . قد قصد الى ان تجسرى احكامه على هذا النوع من الشركات ، واذا فالحكم الذي يقضى بإدانة مدير شركة من هذا النوع « شركة ج موسى وشركائه » فرع تابع لشركة موسى هانتسون لابن ليمتد بليفربول ، لكونه لم يستوف النسبة المقررة قانونا في عدد المصريين المستخدمين بتلك الشركة وفيما يتقاضونه من اجور ومرتبات طبقا للمادتين ١/٥ - ٢ - ٤ - ٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ يكون قد اخطأ في تطبيق هذا القانون .

( جلسة ١٩٤٦/٥/٣٠ طين رقم ١١١٢ سنة ٢١ ق )

١١٧٣ - عدم مراعاة النسبة التي أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصريين المستخدمين في الشركة - نطاق المسؤولية الجنائية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة .

\* يبين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ان الشارع سوى في المسؤولية الجنائية ( الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصريين المستخدمين في الشركة ) بين عضو مجلس الادارة المسئول عن ادارة الشركة ، وبين المسئول عن ادارة الفرع او الوكيل او المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الادارة المنتخب من الشركة بل ان الشارع جعلها مثليين في هذه المسؤولية في كل حال يثبت فيها مخالفة احكام المادة المذكورة .

( الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٦ ص ٧ من ٤٠ )

١١٧٤ - اعتبار الشركة قائمة حتى تنتهي التصفية - ملكية موجوداتها للشركة لا للشركاء على الشيوع - عدم احقية الشريك في التصرف في شيء منها .

\* من المقرر مراعاة لمصلحة الشركاء ولدائني الشركة ومدينائها ان انتهاء عقد الشركة لا يمنع من اعتبارها قائمة محتلفة بشخصيتها المعنوية لحاجات التصفية حتى تنتهي التصفية ، وبذا تكون كل موجوداتها في غضون هذه الفترة مملوكة للشركة لا ملكا شائعاً بين الشركاء فلا يصح لاحدهم ان يتصرف في شيء منها مما لاسبيل معه الى القول بوجود ذوع من القسمة يجعل تصرف الشريك في المال الشائع مرتبطاً بنتائجها .

( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ ص ٧ من ٨١١ )

١١٧٥ - ملكية الشركة للمخصص والاموال والمنقولات - لا حق للشريك اثناء قيامها او حال تصفيتها الا في الربح .

\* تعتبر الشركة بالكة للمخصص والاموال والمنقولات وليس لاي من الشركاء اثناء قيامها او حال تصفيتها الا الحق في الاستيلاء على الربح .

( الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ من ٨١١ )

١١٧٦ - تجاوز الشركة المساهمة دور التصفية - عدم خضوعها لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخدمين المصريين ولجميع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات .

\* ان شركات المساهمة التي تتجاوز دور التصفية لا تخضع لقيود النسب المقررة بالمادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وهي النسب الخاصة بالحد الأدنى لعدد المستخدمين المصريين ولجميع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، ان ان العقاب لا يكون مستحقا الا اذا خولفت النسب المشار اليها آنفا حال مزاولة الشركة نشاطها العادى .

( لطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ص ٩ من ٤٦٧ )

١١٧٧ - تضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في اداء اعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها - توافر جريمة خيانة الامانة عند اختلاس احد الشركاء ما تسلمه من مال لاداء عمل في مصلحة الشركة .

\* يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في اداء اعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدنى، وبناء عليه فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم اليه مال يصفته هذه لاداء عمل في مصلحة الشركة فيختمه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات .

( لطن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ ص ١٠ من ٧١١ )

( لطن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٧ ص ١١ من ٧١٤ )

١١٧٨ - شركات - سلطة مديري الشركات في تمثيلها في الدعوى - دعوى مدنية - دفعوع .

\* تنص المادة ٧٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة - على انه « يكون لمديري الشركات سلطة كاملة في النيابة عنها ما لم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك » . ولما كان الحكم

المطعون فيه قد اثبت ان عقد تأسيس الشركة لا يحرم على المطعون ضده تمثيلها في الدعاوى التي ترفع منها ، وكانت الدعوى المدنية قد رفعت منه بصفته نائبا عن الشركة ، فانها تكون قد رفعت من ذى صفة في رفعها ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها صحيحا في القانون ..

( الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق ٠ جلسة ١٩/٣/١٩٦٣ س ٢٢ ص ٢٠٢ )

#### ١١٧٩ - شركات - اشتراك الدولة بنصيب في رأس المال \*

\* ان شركة السكر والتقطير المصرية بوضعها الذي انشئت عليه طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ - والذي وقع الحصاد في ظل احكامه - ظلت تحتفظ بشخصيتها القانونية المستقلة عن الدولة ، واشتراك الدولة في رأس مالها بالنصيب الذي حدده القانون طبقا للاسلوب المعروف في النطاق الاقتصادي. بالاسلوب الاقتصاد المختلط تمشيا مع خطة التنمية الاقتصادية والاهداف التي وضعت لها. - ليس من شأنه ان يغير من شكل تلك الشركة القانوني كشركة مساهمة تخضع لاحكام القانون الخاص وتسرى عليها احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة \* ولا يمس طبيعة هذه الشركة كشخص معنوي يملك رأس المال دون المساهمين فيها بما فيهم الدولة وله ذمة مالية مستقلة عن ميزانيتها \* ولا يقدح في هذا ما تقوم به الدولة من هيمنة على الشركة تتمثل في اشتراكها بمندوبيها في مجلس الادارة وفي رقابتها علي نشاطها ، ذلك بان حدود هذا الاشراف تقف عند حد التوجيه والتخطيط تمشيا مع السياسة الاقتصادية العامة وابتغاء تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة \* بل ان سلطة الجمعية العمومية للشركة المشار اليها بورصتها من شركات المساهمة ظلت كاملة الي وقت صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسات العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلطة الجمعية العمومية او جماعة الشركاء بالنسبة الى الشركات التساهية لها وذلك استثناء من احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وفي الحدود التي

بينها القانون . ولما كان التعديل الذي أدخل على المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ - بعد واقعة الدعوى - لا ينمطل أثره على الواقعة المطروحة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ على اعتبار أن المال المستولى عليه مملوك لأحدى الهيئات العامة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٤ ص ١٦ ص ٤٢٠ )

#### ١١٨٠ - شركات المحاصة - إثبات - الإثبات بالبيئة .

\* أنه وإن تكن المادة ٦٢ من قانون التجارة قد خلت من ذكر الشهادة كطريق من طرق إثبات وجود شركات المحاصة ، إلا أن هذه الشركات - باعتبارها عقوداً تجارية - يجوز إثباتها بالبيئة طبقاً لنص المادة ٤٠٠ من القانون المدنى ، فضلاً عن أن قانون التجارة فى المادة ٤٦ منه قرر استثناءها من بين الشركات التجارية التى لا يقبل إثبات وجودها إلا بالكتابة .

( الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ ص ١٨ ص ١٨٢ )

#### ١١٨١ - فرض المشرع الضريبة فى شركات التضامن على كل شريك - بما يناسب وحصته فى الشركة - علة ذلك .

\* أن الاستفاد من نصوص المواد ٣٤ ، ٤٦ ، ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له ، أن المشرع فرض الضريبة فى شركات التضامن على كل شريك شخصياً عن حصة فى أرباح الشركة تتناسب مع حقوقه فى الشركة ، وذلك تطبيقاً لمبدأ رجعية الضريبة من جهة ، وتوسعة على الشركاء فى حد الإعفاء بمعاملتهم فرادى لا مجتمعين من جهة أخرى ، إلا أنه لم يمنع تقديم الأقرار الضريبي عن الشركة كلها من أى الشركاء أو المدير المعين للشركة ، بما يجزئ عن تقديم كل منهم لأقرار منفرد ، إذ لا زالت الشركة فى هذا الخصوص مخطاطبة كشخص معنوى متميز عن أشخاص الشركاء ، وحينئذ لا تجوز مساءلة أى من الشركاء الآخرين جنائياً عن النقص الذى قد يقع فى هذا الأقرار لمحض أنهم شركاء فى شركة تضامن .

( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ ص ٢٠ ص ١٤٦١ )

١١٨٢ - ضرائب - مسئولية الشركاء فى الشركة - حكم - تسييب ،

\* متى كان الاستفادة من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الاول بوصفه مديرا للشركة هو وحده الذى قدم لمصلحة الضرائب الاقرارات الضريبية المفلو بعدم صحتها عن ارباح الشركة وحصص الشركاء فيها ، وان مصلحة الضرائب قبلت هذه الاقرارات وجرت على محاسبة الشركاء على اساسها ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة الطاعنين الثانى والثالث والرابع بوصفهم شركاء متضامنين ، عن جريمة الادلاء ببيانات غير صحيحة بقصد التهرب من اداء الضريبة ، قولا بأن هذه الاقرارات لم تقدم الا بعد اطلاعهم عليها وموافقتهم على ما جاء بها ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ملف الدعوى قد خلا تماما من هذه الاقرارات ، كما لم يرد ذكر الطاعنين المذكورين فى محاضر المناقشات التى أجرتها لجان الفحص الضريبى مع الطاعن الاول - مدير الشركة - وخلت أوراق الدعوى كذلك مما يمين على الجزم باطلاع هؤلاء الطاعنين على هذه الاقرارات أو موافقتهم عليها قبل تقديمها لمصلحة الضرائب حتى ينموغ اعتبارهم مسئولين جنائيا عن الغش الحاصل فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

( لطن رتم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ص ١٤٦١ )

## **شروع**

---

**الفصل الاول - اركان الشروع**

**الفصل الثاني - العقاب على الشروع**

**الفصل الثالث - تسييب الاحكام**





## الفصل الأول

### أركان الشروع

#### ١١٨٣ - متى يعتبر المتهم شارعا في ارتكاب جريمة \*

\* أن الشروع في عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الاهلى هو « البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب اثره لأسباب لا تدخل لأرادة الفاعل فيها » فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتبار أنه شرع في ارتكاب جريمة أن يبدأ في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لها ومؤد اليه حتما \* وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذى يشره الجانى هو الخطوة الاولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر الى ارتكاب الجريمة ما دام قصد الجانى من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا \*

( جلسة ١٩٣٩/٤/١٩٣٤ طعن رقم ١٦١١ سنة ٢ ق )

#### ١١٨٤ - تقدير ما اذا كان عدول الجانى عن اتمام جريمته اراديا

أم خارجيا عن ارادته - موضوعي \*

\* ان تقدير كون الاسباب التى من أجلها لم تتم الجريمة هي ارادية أم خارجة عن ارادة الجانى هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض \* فإذا كان الثابت بالحكم أن الجانى عزم على قتل المجنى عليه وهو نائم فوضع كمية من مادة السبرتر على فراشه ثم أشغل ورقة بقصد القائها على الفراش لاشغال النار فيه واستيقظ المجنى عليه على اثر ذلك فاطلأ الجانى النار وهرب وقدرت محكمة الموضوع أن عدول الجانى عن اتمام جريمته لم يكن اراديا بل كان لسبب خارج عن ارادته وهو استيقاظ المجنى عليه وخشية الجانى من ضبطه فتلجسا بجريمته فذلك تقدير موضوعي مقبول عقلا ولا معقب عليه بحكمة النقض \*

( جلسة ١٩٣٥/١٧/١٩٣٥ طعن رقم ٨٨٨ سنة ٥ ق )

## ١١٨٥ - متى تعتبر الجريمة مستحيلة •

\* لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لما احدث له اما اذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق لسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . فتمت ثبوت أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء المعد للشرب غريما متعمدا قتله بها ولم يتم له قصده ، فان فعله هذا يكون شروعا في قتل بالسم • وذلك لان سلفات النحاس من المواد السامة التي قد تحدث الوفاة • اما مجرد كونها مما يندر حدوث الوفاة بها لما تحدثه من قىء يطربها من خوف من شربها ، فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لانه ظرف خارج عن ارادة الجاني قد يحول دون اتمامها •

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ طعن رقم ٦٣ سنة ٩ ق )

## ١١٨٦ - متى يعتبر المتهم شارعا في ارتكاب جريمة •

\* بان المادة ٤٥ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بأنه « البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية اذا اجتمعت اذ اوقف او خاب اثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها » وهذا النص وان كان لا يوجد فيه ما يوجب ، لتحقيق الشروع ، ان يبدأ الفاعل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة الا انه يقتضى ان يكون الفعل الذي بدىء في تنفيذه من شأنه ان يؤدي فورا ومن طريق مباشر الي ارتكاب الجريمة • واذا كان اعداد المتهم للمادة السامة ، وذما به بها الي حظيرة المواشي التي قصد سسمها ، ثم محاولته فتح باب الحظيرة ، ذلك لا يمكن اعتباره شروعا في قتل تلك المواشي لانه لا يؤدي فورا ومباشرة الي تسميمها وانما هو لا يحسن ان يكون من قبيل الاعمال التمهيدية التي لا يماثل القانون عليها ولو وضعت نية المتهم فيها •

( جلسة ٥/٣/١٩٤٣ طعن رقم ١٣٤٣ سنة ١٣ ق )

## ١١٨٧ - متى تعتبر الجريمة مستحيلة •

\* ان الجريمة لا تعتبر في هداد الجرائم المستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها

غير صالحة البتة لذلك . أما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق الجريمة بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني ، فانه لا يصح القول بالاستحالة . فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم وضعت مادة سامة ( سلفات النحاس ) في طعام قدمته للمجنى عليها لتأكله قاصدة بذلك قتلها فاستراحت المجنى عليها في الطعام لرؤيتها لونا غير عادى به فامتدت عن تناوله واحتفظت بجزء منه ، ودل التحليل على أن به سمما . فهذا يكفي لتحقق جريمة الشروع فى القتل . أما كون كمية السم التي وجت بالجزء الذي أجرى تحليله ضئيلة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة إذ هذا الجزء ليس هو كل الطعام الذي وضعت فيه المتهم السم للمجنى عليها .

( جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ طعن رقم ١٠٣٢ سنة ١٤ ق )

#### ١١٨٨ - تقدير العوامل التي أدت الى وقف الفعل الجنائي او خيبة اثره - موضوعي .

✽ ان تقدير العوامل التي أدت وقف الفعل الجنائي ان خيبة اثره متعلق بالوقائع ولا رقابة فيه لحكمة النقض على قاضي الموضوع فاذا كانت المحكمة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت في الدعوى ان المتهم وزميله أطلقا على المجنى عليهما عدة أعيرة نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب لظرف خارج عن ارادتهما ، وهو عدم احكام الرماية ، فانها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا معقب عليها فيه .

( جلسة ١٩٤٥/٦/٤ طعن رقم ١٠٣٤ سنة ١٥ ق )

#### ١١٨٩ - صورة واقعة تتحقق فيها جريمة الشروع في وقاع .

✽ متى قال الحكم ان المتهم دفع المجني عليها بالقوة وأرعدا عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأصكت برياط « الاستك » تحاول منعه ما استطاعت من الوصول الى غرضه منها فتعزق لباسها في يده وبك أنزار بنطلونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فان ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه .

( لطعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ من ٧ من ١٠٣٩ )

١١٩٠ - محاولة الاتهام وهو عامل بالشركة المجني عليها اختلاس اشياء - لم تخرج عن حيازتها - يده على هذه الاشياء ليست الا يد عارضة - اعتبار الواقعة شروعاً في سرقة لا خيانة امانه .

\* متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها الا اذا عارضة ليس من شأنها ان تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكليفها القانوني لا تعدو ان تكون جريمة خيانة امانة ويكون الحكم اذ دان المتهم بجريمة الشروع في السرقة لم يخطئه القانون في شؤم .  
( الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ ص ١٣٢٠ )

١١٩١ - ثبوت واقعة احران المتهم للسلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح .

\* ان ثبوت واقعة احران المتهم للسلاح لا يلزم منه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد اقتنعت للاسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير ائمة الدعوى ان العيار الناري اطلق في الهواء من الفرد الذي كان يحمل المتهم ولم تكن لديه نية القتل .  
( الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨ ص ٨٢١ )

١١٩٢ - صورة واقعة يتحقق فيها الشروع في سرقة .

\* متى كان المتهم قد توصل الي اختلاس بعض الاقطران من « عنبر الفرفرة » بالشركة ووضعه في اكياس بفناء المحلج وكتب عليها اسم احد التجار. واثبت في دفتر البرابة ورودها باسم هذا التاجر اثباتاً للملكية وكانت تلك هي الوسيلة التي يستلعب بها التاجر ان يستلم الاقطان بعد حلجها ، فان ما وقع من المتهم لا يعدو في الحقيقة ان يكون شروعاً في سرقة وليس سرقة تامة .

( الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٦٨ )

## ١١٩٣ - متى تعتبر جريمة الاختلاس ثامة ؟ مثال .

✳ متى كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم تخلص في ان الطبيب شاهد المتهم وهو مريض بالمستشفى يحمل في يديه لفافتين في طريقه نحو باب الخروج فاستراب في الامر وامره بفتحها فوجد بداخلها بعض الادوات والمهمات الطبية ، فان جريمة الاختلاس تكون قد تمت ذلك ان جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الموظف او المستخدم العمومي للمهمات الحكومية من المخزن او المكان الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

( الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٤٣ )

## ١١٩٤ - اعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٤٥ عقوبات اذا بدأ الجاني تنفيذ فعل ما، سابق علي تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا ومباشرة .

✳ لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي لاعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني بتنفيذ فعل ما سبق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا ومباشرة .

( الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/١٥ س ٩ ص ١٠٦٨ )

## ١١٩٥ - جريمة الشروع في الحصبول علي المال بطريق التهديد المنصوص عليها في المادة ٣٢٦/٢ عقوبات - البيان الكافي لحكم الادانة فيها - مثال .

✳ اذا اثبت الحكم في حق المتهمين أن كلا منهما تسلم من يد المجنى عليها مبلغ خمسة جنيهات عالما أن لا حق له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ علي اثر استلامهما اياه وانهما قد توصلا الى ذلك بتهديد المجنى عليها بالاساءة اليها والنيل من سمعتها وسمعة شقيقتها وسمعة المحل الذي تزاوّل عملها فيه ، وكانت هذه الرسالة كافية للتاثير عليها على النحو السدى استخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما اثبتته الحكم من حضورهما معا الى محل المجنى عليها في اول الامر ثم الى محل « الاميريكيين » الذي اتفقا مع المجنى عليها على اللقاء فيه لقبض المال هو انصراف نيتهما الى اخذ هذا المال .

فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في الحصول على المال بالتهديد التي دان المتهمين بها .  
( الملحق رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ١٨٣ )

١١٩٦ - سكب المتهم سائل الكيروسين على نافذة الماكينة وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها يوفر شروعه في جريمة الحريق العمد لاثباته فعلا مرتبطا بها ارتباط السبب بالسبب .

✽ إذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة لحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالسبب ، ويعد هذا الفعل شروعا لا مجرد أعمال تمهيدية .

( الملحق رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ ق . جلسة ٣٠/٣/١٩٥٩ م ١٠ ص ٣٦٠ )

١١٩٧ - صورة واقعة تتوافر بها جريمة الشروع في الاستيلاء على شيك بمبلغ معين بطريق التهديد .

✽ يكفي لتوفر التهديد المنصوص عليه في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلب منه مهما كانت وسيلته ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته - عالما بأنه يقتصب مالا لا حق له فيه - فإذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم اتصاله بسكرتير عام الشركة تليفونيا وتردده على مكتبه مهددا بنشر صورة خطاب كتائب التحرير المرسل للشركة متضمنة تهديرا لتعاونها مع الانجليز بالقنابل بامدادهم بمخروب البيرة الذي تنتجه ومنذرا بما سيلحق الشركة من اضرار من جراء النشر الذي اصر عليه - رغم تنقيب الشركة - ما لم تدفع له مبلغ المائتي جنيه ، وأنه لم يمتنع عن النشر الا بعد تحرير الشيك الذي ظنه مستوفيا شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر في قيام الجريمة كون الشيك غير مستوف للشروط القانونية فإن ذلك كان بفعل محرر الشيك في غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن ارادته - فيكون

صحيا ما ذهب اليه الحكم من اعتبار ما وقع من التهم شروعا في الاستيلاء على شيك بمبلغ مائتي جنيه منطبقا على الفقرة الثانية من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ و ٤٧ من ذلك القانون .

( الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ من ١٠ ص ٨٧٤ )

١١٩٨ - تسليم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للمغير لبيمها والحصول على ثمنها يكون جريمة خيانه امانة لا شروعا فيها غير معاقب عليه .

\* جريمة خيانة الامانة انما تقع على مال منقول له قيمة مادية او اعتبارية بالنسبة لصاحبه، وتحقق الجريمة بكل فعل يدل على ان الامين اعتبر المال الذي اؤتمن عليه مملوكا ليعتصرف فيه تصرف المالك - فاذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للمغير لبيمها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه لتحقيق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر ذلك شروعا غير معاقب عليه .

( الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ من ١٠ ص ١٠٧٢ )

١١٩٩ - تخضير الادوات والسيارات اللازمة للتزييف واسمعةعمالها بالفعل في اعداد العملة التي تصل الى درجة الاثقان تكفل لها الزواج في المعاملة - من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا .

\* تخضير الادوات والسيارات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاثقان تكفل لها الزواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، اذ ان المتهمين بهذا قد تعدوا مرحلة التفكير والتخضير وانتقلا الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وثانتهما لتمت الجريمة في اعقاب ذلك مباشرة .

( الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ من ١١ ص ٤٦٣ )

١٢٠٠ - الشروع - لا يشترط لتحقيقه أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة - يكفي أن يبدأ الجانى في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة - مثال في سرقة \*

\* من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتبار الفعل شروعا في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجانى في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد إليه حالا ومباشرة \* ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن الاول بعد أن توجه الى المخزن المد لتفريغ « الماسزوت » لم يتم بالتفريغ واكتفى بإزالة « الرصاص » الذى يقل به صندوق خزان السيارة وحصل على توقيع الطاعن الثانى علي الفاتورة بما يفيد استلامه الزيت ثم سلك الطريق المؤدى الى خارج مصنع الشركة وعندئذ اكتشف شيخ الخزراء وجود « الماسزوت » بالسيارة وقام بضبطه فان ذلك يعتبر بدءا في التنفيذ لجريمة السرقة لانه مؤد فورا ومباشرة الى اتمامها ومن ثم فان الحكم اذ اغتبر ماوقع من الطاعن الاول شروعا في سرقة يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح \*

( لطن رقم ١٠١٩ لسنة ٣٣ ق \* جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ س ١٥ ص ٦٦ )

#### ١٢٠١ - الجريمة المستحيلة - ماهيتها - الشروع :

\* لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، أما اذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ، ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجانى فلا يصح القول باستحالة الجريمة، ولما كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن انه قدم الاوراق المزورة الى موظفى مؤسسة مديرية التحزير تأييدا لزعمة الكاذب بقوريد أجهزة استقبال إذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها ، إلا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لادخل لارادته فيه هو قفلة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة \*

( لطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٤ ق \* جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ س ١٦ ص ٢٠٨ )



## ١٢٠٢ - الشروع في حكم المادة ٤٥ عقوبات - ماهيته :

✽ الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خُاب اثره لاسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها . فلا يشترط لتحقيق الشروع ان يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة ان ياتي فعلا سابقا علي تنفيذ الركن المادي لها ومؤديا اليه حالا . ولما كان الثابت في الحكم ان الطاعنين الثلاثة الاول تسلفوا السور الخارجى للحديقة الى داخل المنزل وبقي الطاعن الرابع بالسيارة في الطريق في انتظارهم حتى اقتسام السرقة وأن الطاعن الثاني عالج الباب الداخلى بادوات احضرها لكسره لئلا ان كسر بعض اجزائه ، واثبت الحكم انهم كانوا ينفون سرقة محتويات المنزل ، فانهم يكونون بذلك قد دخلوا فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب السرقة التي اتفقوا على ارتكابها بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات امرا غير متوقع ، ويكون ما ارتكبوه سابقا علي ضبطهم شروعا في جنائية السرقة .

( الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ص ٩١١ )

## ١٢٠٣ - الشروع في السرقة باكراه - مايلزم في الاعتداء الذي

يتوافر به :

✽ لايلزم في الاعتداء الذي تتوافر به جريمة الشروع في السرقة باكراه ، ان يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل يكفي ان يكون كذلك ولو اعتقب فعل الاختلاس ، متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالخروج المختلس .

( الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ص ٦٩ )

## الفصل الثاني

### العقاب على الشروع

١٢٠٤ - عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ عقوبات • جواز تطبيقها في حالة الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء .

✳ لا يشترط لتوقيع عقوبة العزل المنصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن تكون الجريمة تامة بما هو مستفاد من النص فيها على مجرّد ارتكاب جنائية الأمر الذي ينسحب على الجريمة التامة والشروع فيها على حد سواء ما دامّت المحكمة في كلتا الحالتين قد عاملت المتهم بالرافسة وحكمت عليه بعقوبة الحبس •

( لطن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق • جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٤٢ )

١٢٠٥ - عقوبة الغرامة النسبية في جرائم اختلاس الاموال الاميرية -  
انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها •

✳ أعلن المشرع حراحة بايراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الأصلية ، ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك حراحة في المادة ٤٦ سالفة الذكر ، ومن ثم فإن جريمة الشروع في الاختلاس لا تقتضي توقيع عقوبة الغرامة على مرتكبها •

( لطن رقم ٩١٤ لسنة ٢٨ ق • جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٤٢ )

١٢٠٦ - عقوبة الغرامة النسبية في جرائم اختلاس الاموال الاميرية -  
انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها •

✳ من المسلم به في منطق القانون أنه لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقتها المحكمة - على عقوبة الغرامة

النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة ، وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقاً لنص المادة ٦١٨ من قانون العقوبات . أما في حالة الشروع ، فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

( الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ من ٩ ص ١٠٢٠ )

١٢٠٧ - عقوبة الغرامة النسبية في جرائم اختلاس الأموال الإمبرية -  
انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها .

\* أعلن المشرع صراحة بإيراده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع في الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة التامة - وإن شاء أن يلحق المحكوم عليه في الجريمة المشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التي يقضى بها في حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة في المادة ٤٦ صالفة الذكر - يؤكد هذا النظر أن الغرامة النسبية يمكن تحديدها على أساس قيمة ما اختلسه المتهم أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح في حالة الجريمة التامة طبقاً لنص المادة ٦١٨ من قانون العقوبات - أما في حالة الشروع فتحدد تلك الغرامة غير ممكن - وهو ما يتعين معه نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبعاد الغرامة النسبية المقررة بها على كل من الطاعنين ما دام العيب القانوني الذي لحق الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثاني الذي لم يقبل طعنه شكلاً وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ من ١١ ص ٢٣٦ )

## الفصل الثالث

### تسبب الاحكام

#### ١٢٠٨ - التناقض المعيب .

✽ إذا كانت المحكمة قد أثبتت في موضع من حكمها أن التهمة المستندة إلى المتهم (وهي شروع في قتل) « ثابتة قبله ثبوتاً كافياً من شهادة المجنى عليه (وهو مشهور هارب من المراقبة مطلوب القبض عليه) الدال على أن المتهم أطلق عليه العيار الناري قاصداً قتله بسبب الضفائن المستحكمة بسبب أسرة العمدة وأبيه » ، كما أثبت في موضع آخر منه رداً على دفاع المتهم من أنه كان فيما وقع منه حسن النية أن هذا الدفاع غير مقبول قانوناً لأن ظروف الجبائات تبين دلالة واضحة على أن المتهم لم يتخذ الاحتياطات الكافية لضبط المجنى عليه بل أطلق عليه العيار قاصداً أصابته دون وجود مبرر لذلك ، وكان في مقدوره أن يطلق النار في الهواء أرباباً أو يصوب العيار نحو قدميه إذا حسنت نيته كما يزعم وقصد منع المجنى عليه من الهروب » . ثم قالت عند تقديرها للعقوبة « أنها ترى استعمال الرافعة معه لعدم وجود موانع له ولأنه فيما اقترفه كان مدفوعاً بمآمل الرغبة في القبض على المجنى عليه الهارب » . - فهذا منها لا يصح لمحة الحكمة النقض أن تتعرف حقيقة الواقعة ، هل كان المتهم يقصد الانتقام من المجنى عليه بسبب الضفائن التي أشارت إليها ، أو أنه كان يؤدي واجبه عندما أطلق عليه النار مدفوعاً بمآمل الرغبة في القبض عليه وهذا التضارب يعيب الحكم .

( جلسة ١٦٤٤/٣/٢٧ طعن رقم ٧٣١ سنة ١٤ ث )

#### ١٢٠٩ - الخطأ في الاستناد .

✽ إذا اعتمد الحكم في الأخذ بأقوال المجنى عليه في جنائية الشروع في القتل على أن المتهم كان قريباً منه قريباً كانت تتماهى معه المسافة بينهما مما مكن المجنى عليه من رؤيته رغم الظلام ، وكان الظاهر من محضر جلسة

المحاكمة أن المجنى عليه شهد بأن المسافة بينه وبين المتهم وقت أن حُرِمَ بالمعيار كانت مترين ، وكان الظاهر من مراجعة التحقيقات الابتدائية أن هذا المجنى عليه كان قد قرر أن هذه المسافة كانت مترين أو ثلاثة أمتار ، وكان المفهوم مما ذكره الحكم نقلاً عن الكشف الطبي أن المسافة بين المجنى عليه وقومة البندقية كانت نحو متر ، مما يفاده أن المسافة بين المجنى عليه والضارب له كانت أكثر من متر ، وكانت الواقعة قد حصلت في ليلة مظلمة ، فإن هذا الحكم يكون واجب النقض لاعتماده في نقطة هامة في الدعوى على أمر لاسند له من الأوراق .

( جلسة ١٩/١١/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٧٣ سنة ١٥ ق )

١٢١٠ - عدم بيان الحكم بادانة المتهم في جريمة الشروع ما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد ارتكابها - قصور .

✽ يجب لصحة الحكم بالادانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة الي المتهم والدليل على توافرها في حقه . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة الشروع في سرقة اطار من سيارة ولم يقل في ذلك الا " انه حاول أن يركب سيارة النذل من الخلف وكان بها اطار " فإنه يكون معيياً اذا هو لستم يأت بما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة الا بهما :

( جلسة ١٩/١١/١٩٤٨ طعن رقم ٢١٧٦ سنة ١٧ ق )

١٢١١ - شروع - سرقة - حكم - تسييبه - تسييب غير معيب .

✽ من المقرر أنه لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفي لاعتبار الفصل شروفاً في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجاني في تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى للجريمة ومؤد اليه حالا ومباشرة . ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين وآخر قد سفلوا منزل المجنى عليه من بابهم ثم تسللوا جميعاً الي الحظيرة بقصد سرقة ما بهبها من مواشى وعندئذ هاجمتهم القوة ، فإن ذلك يعتبر بدءاً في التنفيذ لجريمة السرقة لانه يؤدي فوراً ومباشرة الي اتمامها ، ومن ثم فإن الحكم اذ اعتبر ما وقع من الطاعنين شروفاً في سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

( ل طعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/١١ ق ٢٢ ص ١٧٨ )

١٢١٢ - عدم جدوى التضي على الحكم معاقبة المتهم بعقوبة الجريمة القائمة ما دام أن القانون يعاقب على الشروع فيها بذات العقوبة .  
\* لا جدوى مما ينهه المتهم على الحكم من أنه اعتبر الجريمة تامة ما دام الشروع في التجريس معاقبا عليه أيضا بذات العقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها .

( الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ من ١٩٦٦ )

١٢١٣ - نعى الطاعن على الحكم المظنون فيه بالقصور في التبريل على ارتكابه جريمة الشروع في التهريب - لا جدوى منه - ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة جلب المواد المخدرة التي أثبتها الحكم في حقه .

\* لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التبريل على ارتكابه جريمة الشروع في التهريب ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة جلب الجواهر المخدرة التي أثبتها الحكم في حقه .

( الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٢/٢١ من ٢٢ من ١٩٦٤ )

١٢١٤ - عدم جدوى اتصال الطاعن من إسبهم الإصابات التي أحدثها بالمجنى عليه في وقائه ما دام الحكم قد أثبت في حقه ذية القتل ووقع عليه عقوبة الشروع .

من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن في أن يثير عدم إسبهم الإصابات التي أحدثها في التبريل ب وفاة المجنى عليه ما دام الحكم قد أثبت في حقه ذية القتل ووقع عليه عقوبة مبردة في القانون لجناية الشروع في القتل .

( الطعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٧٩/١/٨ من ٣٠ من ١٩٦٤ )

## شهادة الزور

الفصل الاول - اركان جريمة شهادة الزور

الفرع الاول - الشهادة

الفرع الثاني - تغيير الحقيقة

الفرع الثالث - الضرر

الفرع الرابع - القصد الجنائي

الفصل الثاني - مسائل متنوعة





## الفصل الاول

### أركان جريمة شهادة الزور

#### الفرع الاول - الشهادة

١٢١٥ - تحقق جريمة شهادة الزور بالنسبة للشريك في الجريمة المعنى قانوناً من العقوبة إذا كذب في شهادته بعد حلف اليمين .  
 \* أن الشريك في الجريمة المعنى قانوناً من العقوبة متى دعى للشهادة وحلف اليمين على أدائها يجب عليه أن يؤديها مطابقة للحقيقة .  
 فإذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توافرت أركانها .  
 لأن إعفاء من العقوبة يجعله في مركز لا تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها .  
 ( جلسة ١١/١١/١٩٣٥ طعن رقم ١٨١٢ سنة ٥ ق )

١٢١٦ - الأقوال التي تصدر من المتهم على خلاف الحقيقة في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور .  
 \* الأقوال التي تصدر على خلاف الحقيقة من المتهم في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور ، لا يحلف اليمين ، ولأن أقواله هذه تتعلق بدعوى خاصة به . ولكن هذا الحكم لا يسرى على من يدعي بصفته شاهداً ويقدر خلصه به . ولكن هذا الحكم لا يسرى على من يدعي بصفته شاهداً ويقدر بالجلسة ، بعد حلف اليمين القانونية ، ما يخالف الحقيقة ليدرا عن نفسه مسئولية جنائية لم تكن موضوع المحاكمة وذلك لأن القانون لا يميز في شهادة الزور بين شاهد وآخر ، ولأن الحلف يقتضى قول الحق دائماً ولأن كان للحالف مصلحة شخصية في قول الزور لنوء شبهة عن نفسه .  
 ( جلسة ٢/١١/١٩٣٦ طعن رقم ١٥٩٤ سنة ٦ ق )

### ١٢١٧ - متى تعتبر الشهادة شهادة زور معاقبا عليها •

✽ إذا قرر الشاهد - المتهم أو عليه - ما يفاير الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء ، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور •

( جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ طين رقم ١١٤٢ سنة ١٢ ق )

### ١٢١٨ - متى تعتبر شهادة الزور معاقبا عليها •

✽ أن ما يتطلبه القانون للمعاقبة على شهادة الزور هو أن يقرن الشاهد أمام المحكمة بعد حلفه اليمين اقوالا يعلم انها تخالف الحقيقة يقصد تضليل القضاء • ومن غير المقبول القول بأنه يشترط أن يكون الشاهد متهما يدعى بأقواله الكاذبة التهمة عن نفسه فإن الذي هذا حاله هو الذي تكون مساءلته كشاهد زور محل نظر أما الذي يقر الكذب اضرازا بغيره أو لتحقيق مصلحة لغيره فهو الشاهد الذي يعاقب على شهادة الزور •

( جلسة ١٩٤٢/١/٢١ طين رقم ١٤٩٣ سنة ١٣ ق )

### ١٢١٩ - متى تعتبر الشهادة شهادة زور معاقبا عليها •

✽ أن الشاهد إذا قرر ، بعد حلف اليمين ، لمتهم أو عليه ، ما يفاير الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء ، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور معاقب عليها قانونا •

( جلسة ١٩٤٣/١١/٢٢ طين رقم ١٨ سنة ١٤ ق )

### ١٢٢٠ - عدم تحقق الجريمة إلا إذا كانت الشهادة قد حصلت في

محلى القضاء •

✽ إذا كانت الشهادة المسندة الى المتهم لم تحصل أمام القضاء كما يتطلبه القانون في جريمة شهادة الزور المنطبقة على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات ، فإن الواقعة لا تتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور ، وتكون المحكمة ان عاقبت عليها قد أخطأت في تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم والقضاء ببرائته •

( جلسة ١٩٥٣/١٢/١٠ طين رقم ١٤١٦ سنة ٢٣ ق )

١٢٢١ - أدانة الشاهد بشهادة الزور في الحكم المنقوض - استئنافه من نقض الحكم بالنسبة للطاعتين ونقضه بالنسبة له أيضا .

✽ حتى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند اعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له ابدائه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعتين يستفيد منه حتما المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القاسم بين الجريمتين ويقتضي نقض الحكم بالنسبة له أيضا .

( الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ من ٨٣ )

١٢٢٢ - شهادة الزور من جرائم الجلسة - سلطة المحكمة في توجيهها إلى كل من ترى أنه لا يقول الصديق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه .

✽ للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصديق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه ، وذلك على اعتبار أن شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ، ومن ثم فإنه لا محل للنفي على الحكم بأن المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور إلى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع دفاع المتهم .

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٥ من ٨ من ٨٧٢ )

١٢٢٣ و ١٢٢٤ - وجوب توجيه تهمة شهادة الزور قبل قفل باب المرافعة .

✽ توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تنبيه الخصم الذي تتعلق به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضي حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

( الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ من ١٠ من ٨٣ )

١٢٢٥ - قيل أنقالت باب المرافعة تجعل أقوال الشاهد الأولى كأن لم تكن .

✽ إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انقضاء الجلسة - عملا بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات -

ويجب عليها أن توجه إليه اتهام شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتمثل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجسدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم إلا بأفعال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

( الملن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٣٥٩/٥/٢٦ س ١٠ ص ٥٨٢ )

١٢٢٦ - الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء : هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد ويقينه من جهة ولقابليتها للتحييص والتحقيق من صحتها من جهة أخرى - شهادة السامع والشهرة لا ترفع إلى مرقبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها .

✽ الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد ويقينه من جهة ولقابليتها للتحييص والتحقيق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد السامع والشهرة فلا تمد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتعذر التحقيق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامح من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ولا يرفعه إلى مرقبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها - فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهدان - على ما هو ثابت بالحكم - ليست إلا أنباء بما اتصل بهما ، أو نقل لهما فإن شهادتهما لا تتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور .

( الملن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٣٥٩/٦/٢ س ١٠ ص ٦١٢ )

١٢٢٧ - عدم تحقق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبيل انتهاء المرافعة - الدعوى : - مثال لقصور الحكم من بيان أركان هذه الجريمة :

✽ لا تتحقق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة

قبل انتهاء المرافعة في الدعوى - فإذا أثبت الحكم أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية ، دون أن يبين الحكم ما غير الحقيقة في هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم في الدعوى التي سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يستظهر تعدد الطاعن تعبير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، فإنه يكون قاصراً عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم معه - ولو لم يقدموا طعناً - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( لطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ١٠ من ٩٨٣ )

١٢٢٨ - عدم جواز تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك - ادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية - خطأ .

\* لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن ما يقوله كذباً في حالة وما يقره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة ، مما يلحقه معه أن لا يؤخذ بروايته له دون أخرى . صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى - فادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها .

( لطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ١٠ من ٩٨٣ )

١٢٢٩ - جريمة شهادة الزور - أركانها .

\* إذا كان الحكم المطعون فيه اعتبر شهادة الطاعنين الثالث والرابع بالجلسة شهادة كاذبة قصداً منها افلات المتهمين في الجنائية من العقاب ناسبين إلى الجنى عليه ما لم يقله ، وصحما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى مغايرتهما الحق وتأييد الباطل بعد حلف اليمين وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين،

فان الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التي دان الطاعنين من اجلها واورد في شأنها بيانا كافيا سائفا وصحيحا .

( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٣٢ )

### ١٢٣٠ - جريمة شهادة الزور - اركانها .

✽ لا تتحقق جريمة شهادة الزور الا اذا اصر الشاهد على اقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الاصلية بحيث اذا عدل الشاهد عن اقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى اعتبرت هذه الاقوال كأن لم تكن . ولما كانت المحكمة قد قضت بإدانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل انتهاء المرافعة في الدعوى الاصلية التي ادبت فيها تلك الشهادة وقبل ان تتوافر اركان هذه الجريمة ، فان حكمها يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء ببرائة الطاعن .

( الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٧٢ )

### ١٢٣١ - مناط العقاب على شهادة الزور : كون الشهادة قد ادبت امام قضاء الحكم بعد حلف اليمين - ويقصد تضليله .

✽ ان ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور ، هو أن يقصر الشاهد امام المحكمة بعد حلف اليمين اقوالا يعلم انها تخالف الحقيقة ، بقصد تضليل القضاء . واذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الشهادة المصدرة الى المظنون ضده لم تحصل امام القضاء ، وانما ادلى بها في تحقيقات النيابة ، فان الواقعة لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/٢ من ٢٢ ص ٣٨٤ )

## الفرع الثاني - تغيير الحقيقة

١٢٣٢ - تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ما دام من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى .

\* لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكذوبة من أولها الى آخرها بل يكفي لاعتبارها كذلك أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة وبهذا التغيير الجزئي تتحقق محاباته للمتهم وهذه المحاباة اشارة سوء القصد .

( جلسة ١٠/٢٢/١٩٣٤ طعن رقم ١٦١٠ سنة سنة ٤ ق )

١٢٣٣ - مناط الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها امام القضاء .

\* الاصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها امام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها الاقتناع لإبنتائها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولا مكان تحييصها والتحقق من صحتها من جهة أخرى أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد التسامع والشهرة فلا تعد شهادة على المعنى المقصود في القانون لاستحالة التحقق من صحتها ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فان هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية، ويرفعه الى مرتبة الشهادة التي قصد القانون العقاب على الكذب فيها . واذن فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهد ليست الا انباء بما يدهي أنه اتصل الى علمه بالتسامع فالكذب فيها غير معاقب عليه .

( جلسة ١٢/٢٢/١٩٤٠ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٠ ق )

١٢٣٤ - تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ما دام من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى .

\* أنه وإن كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها الى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة، الا أنه يشترط أن يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها ، مدنية كانت أو جنائية . فإذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى ، وليس من

شأنها أن تفيد أحدا أو تضره ، فلا عقاب . واذن فإذا كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المتوفي المدعى تغيير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أُنيت فيها الشهادة . فأنها تكون على حق إذا هي اعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور .

( جلسة ١٩٤٥/٥/٢١ طعن رقم ١٢٤٨ سنة ١٥ ق )

١٢٣٥ - عدم جواز تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك .

\* لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لأن كلتا الروایتين مصدرهما واحد له اعتبار ذاتي واحد . ولأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدورت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . وإذا كان مثول الشاهد أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رغبة الموقف وجلالة وقدسية المكان محوطا بالضمانات العديدة المعلومة التي وضعتها القانون للحصول منه على الحقيقة الخالصة ذلك فيه ما من شأنه أن يشعره بعظم مسئوليته فيما يدلى به في آخر فرصة تسمع فيها أقواله مما يصح معه في العقل أن يقترض أنه وهو في هذه الحال يكون أدنى إلى أن تغلب عليه النزعة إلى الحق فيؤثره ولا يتمادي في الحثث بيمينه إذا كان قد حلفها من قبل - إذ كان ذلك كذلك فإن اعتبار روايته الأولى - عند اختلاف روايته - هي الصريحة لا شيء الا لكونها هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه بل لمل شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار . واذن فإن ادانة الشاهد في جريمة شهادة الزور لجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها . وخصوصا أنه يجب في سبيل تحقيق العدالة على الترجمة الكامل أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق ولا يعتمد بأقواله الأولى التي سبق له ابدائها في التحقيقات إلى حد تعرضه للمقوية الجنائية إذا هو عدل عنها وذلك حتى لا ينفلق في وجهه الباب إذا ما عاوده ضميره إلى الرجوع إلى الحق والإقلاع عما كان عليه من باطل - الأمر الذي دعاه القانون نفسه إذ لم يعاقب على شهادة الزور



إذا عدل الشاهد عن الباطل وقرر الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى تعام نظرهما أمام المحكمة .

( جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٣٧١ سنة ١٥ ق )

١٣٧٣ - تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ما دام من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى .

\* يكفي لادانة المتهم في شهادة الزور أن تثبت المحكمة أنه كذب ولو في واقعة واحدة مما شهد به .

( جلسة ١٧/١٢/١٩٥١ طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢١ ق )

١٣٣٧ - كفاية تعدد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة لقيام جريمة شهادة الزور .

\* لا يلزم أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها إلى آخرها ، بل يكفي أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة .

( الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٥٩/٥/٣٦ من ١٠ ص ٥٨٣ )

### الفرج الثالث - الضرر

١٢٣٨ - تحقق الجريمة ولو لم يكن لدى الشاهد ذية الايقاع بالاثم .

\* لا يشترط قانونا للمقاب على شهادة الزور أن تكون لدى الشاهد ذية الايقاع بالاثم الذي شاهده عليه ، بل يكفي في ذلك أن يكون من شسان الشهادة ان تسبب ضررا ، بمقاب برىء أو تبرئة مجرم .

( جلسة ١٩٣٦/١١/٣٠ طين رقم ١٥٩٤ سنة ١٣٦٠ ق )

١٢٣٩ - لا تأثير لعدول شهادته الزور عن شهادته بعد اقفال باب

المرافعة في القضية التي شهد فيها .

\* من المقرر قانونا لتوقيع عطفية شهادة الزور أن يعلن الشاهد حصرا على ما أدلى به من اقوال في شهادته . ومعني الاصرار هنا ان لا يعدل الشاهد عن اقواله حتى نهاية اجراءات الدعوى واقفال باب المرافعة فيها . ومتى اقفال باب المرافعة تكون جريمة شهادته الزور قد تمت فعلا وعدول الشاهد بعد اقفال باب المرافعة عن اقواله التي قررها لا تأثير له على هذه الجريمة فاذا كان الثابت بالحكم ومحضر الجلسة ان المتهم لم يعدل عن اقواله التي قررها بصفته شاهدا امام المحكمة حتى اقفال باب المرافعة في القضية فعدوله عن شهادته بعد ذلك عند محاكمته على جريمة شهادة الزور لا يجديه نفعا .

( جلسة ١٩٣٥/١١/١١ طين رقم ١٨١٢ سنة ١٣٥٠ ق )

١٢٤٠ - عدم تحقق الجريمة اذا عدل الشاهد في الجلسة عن اقواله

الكاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى .

\* للشاهد أن يعدل في الجلسة عما سبق له ابدائه من الاقوال الكاذبة ولو كان ذلك منه بعد توجيه شهادة الزور اليه ما دام باب المرافعة لم يقلق . وفي هذه الحالة لا تصح معاقبته على شهادة الزور .

( جلسة ١٩٤٦/١/٧ طين رقم ١٣٠ سنة ١٣٦٠ ق )

١٢٤١ - تحقق الجريمة ما دامت الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل .

\* يكفي في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضده ، ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . واذن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذي أدبت الشهادة زوراً لمصلحته .

( جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ ظن رقم ١٤١٥ سنة ١٧ ق )

١٢٤٢ - عدم تحقق الجريمة إذا عدل الشاهد في الجلسة عن القولة الكاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل القفل باب المرافعة في الدعوى .

\* إذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن أبدأه من الأقرال الكاذبة إلى ما قرره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى فإن أدانته على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون .

( جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ ظن رقم ٣٠ سنة ٢٥ ق )

## الفرع الرابع - القصد الجنائي

١٢٤٣ - توفر القصد الجنائي بكتب الشاهد عن علم وإرادة ليعضل  
القضاء بقطع النظر عن الباعث .

✻ القصد الجنائي في شهادة الزور هو قلب الحقائق أو اخفاؤها عن  
قصد وببوء نية . ويعتبر هذا القصد متوافرا متى كذب الشاهد ليعضل  
القضاء بما كذب فيه .

( جلسة ١١/٢/١٩٦٦ طن رقم ١٥٩٤ سنة ٦ ق )

١٢٤٤ - توفر القصد الجنائي بكتب الشاهد عن علم وإرادة ليعضل  
القضاء بقطع النظر عن الباعث .

✻ يكفي لتوفر القصد الجنائي في شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن  
علم وإرادة فيعمد الى تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء بقطع النظر  
عن الباعث .

( جلسة ١١/١٧/١٩٤٧ طن رقم ٤٩٦ سنة ١٧ ق )

١٢٤٥ - عدم تحديث الحكم بإزالة عن القصد الجنائي استقلالا  
لا يعفيه ما دام توافره مستقادا مما أورده .

✻ أن القانون لا يتطلب في جريمة شهادة الزور قصدا جنائيا خاصا ،  
بل يكفي لتوفر القصد الجنائي فيها أن يكون الشاهد قد تعدد تغيير الحقيقة  
بقصد تضليل القضاء ، وليس يضير الحكم عدم تحديثه عن هذا القصد  
استقلالا ما دام توافره مستقادا مما أورده الحكم .

( جلسة ٥/٢٢/١٩٥٠ طن رقم ٣٤٣ سنة ٢٠ ق )

١٢٤٦ - اشتراط القانون لمساعدة الشاهد زورا قصده الى الكذب وتعمده قلب الحقيقة في مجلس القضاء بسوء نية - الشهادة بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات لا توفر هذا القصد \*

✳ يشترط القانون لمسؤولية الشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتعمده قلب الحقيقة ، بحيث يكون ما يقوله محض افتراء في مجلس القضاء وبسوء نية - فاذا كان الحكم قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما إنما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فإن المحكمة اذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطيء في تطبيق القانون \*

( لاطن رقم ٥٦٧ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ س ١٠ ص ٦١٢ )

## الفصل الثاني

### مسائل متسوعة

١٢٤٧ - البيانات الواجب تكرها في الحكم بالإدانة على شاهد

الزور .

\* الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة وما غاير الحقيقة منها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها أو المحتمل ترتبه عليها وأن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو إخفاءها عن قصد وسوء نية فإذا هو لم يبين ذلك كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض امكان مراقبة صحة تطبيق القانون ويتعين اذن نقضه .

( جلسة ١٩٣٢/٥/٢٢ طن رقم ١٦٤٧ سنة ٢ ق )

١٢٤٨ - سلطة المحكمة في الحكم في جريمة شهادة الزور ولو لم ترفع

بها الدعوى من النيابة العمومية .

\* جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع في الجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون تحقيق الجنايات في نفس الجلسة . فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية .

( جلسة ١٩٣٦/١/١٣ طن رقم ٥٦٨ سنة ٦ ق )

١٢٤٩ - سلطة القاضي الجنائي في الدعوى المرفوعة امامه بشهادة

الزور .

\* ان من سلطة القاضي الجنائي في الدعوى المرفوعة امامه بشهادة الزور أن يبحث في الشهادة ويقدرها كما يرى ولو كان هو في تقديره لها

يخالف الجهة التي أدت أمامها - إذ القول بغير ذلك يؤدي إلى تضيق النص الذي يقضى بمعاقبة شهود الزور ولو كانت جريمتهم لم تنكشف إلا بعد الفصل في الدعوى التي أدت الشهادة فيها -

( جلسة ١٢/٢/١٩٤٠ طن رقم ١٩٣ سنة ١٠ ث )

١٢٥٠ - مناط تطبيق المادة ٢٢٤ تحقيق جنائيات الخاصة بإلغاء الحكم

إلصاق علي شاهد الزور .

\* إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات إذ نصت على أنه « يجوز أيضا طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا ، أو إذا حكم علي واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادته بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة « لمحكمة النقض والإبرام » أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاء » - إذ نصت على ذلك فقد أفادت أنه لا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم إلا إذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزويره في الشهادة - فما دام الشاهد لم يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لإلغاء الحكم - كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بإرجاء الفصل في طعن أمامها حتى يقول القضاء الموضوعي كلمته في شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها -

( جلسة ٢٩/٥/١٩٤٤ طن رقم ١٢٧٤ سنة ١٤ ث )

١٢٥١ - البيانات الواجب تذكرها في الحكم بالإدانة علي شاهد الزور .

\* إذا كان الفعل الذي أثبت الحكم الابتدائي علي المتهم مقارفته هو أنه شهد كذبا أمام محكمة الجنائيات بأن فلانا « المتهم في جريمة قتل » كان موجودا بنقدق بأسبيوط في وقت وقوع جناية القتل التي وقعت بنساحية العوطة ، إذ ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنائيات أنه كان موجودا في بلدة العوطة في ذلك اليوم وأرتكب القتل ، كما أثبت عليه أنه تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء وإن ذلك من شأنه أحداث ضرر إذ قد يترتب عليه إفلات الجاني من العقاب ثم أداته في جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء وهي الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه ، ثم عند استئناف هذا الحكم رأت المحكمة الاستئنافية أن ما وقع من المتهم يكون جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات كما يكون جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء المنصوص عليها في المادة ١٤٥ فوجهت إليه تهمة شهادة الزور ، ثم

قضت بإدانتته في الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ ع وأيدت الحكم الابتدائي لاسبابه بالنسبة للموضوع ، فان ما أوردته الحكم الابتدائي في صدد جريمة اعانة الجاني علي القرار من وجه القضاء يكفي لتبرير ادانتته في جريمة شهادة الزور .

( جلسة ١٠/٢/١٩٤٤ طن رقم ١٤٦٧ سنة ١٤ ق )

١٢٥٢ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى المعروضة امامه على بساط البحث .

✽ للمحكمة ان تستند في حكمها الي أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث امامها وكان في امكان الدفاع ان يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء ، فاذا كانت المحكمة قد ادانت المتهم في جريمتى شهادة الزور واعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء اعتمادا علي شهادة الشهود الذين سمعتهم محكمة الجنائيات في دعوى القتل ، وكانت قد امرت بضم قضية الجنائية التي ادعى المتهم شهادته فيها فضمت واطلعت المحكمة عليها وعرضت على بساط البحث امامها ، وكان اذن في امكان الدفاع ان يتناول شهادة الشهود الذين سمعوا في تلك الجنائية واعتمدت المحكمة على اقوالهم في ادانة المتهم ، فانه لا يكون له ان يشكو من ان المحكمة لم تسمع شهادة هؤلاء الشهود في مواجهته ، وخصوصا اذا كان لم يتقدم الى المحكمة بهذا الطلب .

( جلسة ١٠/٢/١٩٤٤ طن رقم ١٤٦٧ سنة ١٤ ق )

١٢٥٣ - سلطة المحكمة في الحكم في جريمة شهادة الزور ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة العمومية .

✽ للنيابة وللمحكمة بمقتضى القانون ان توجه في الجلسة تهمته شهادة الزور الى كل من ترى انه لا يقول الصديق من الشهود ، ولا يصحح عد ذلك من وسائل التهديد او الضغط على الشاهد .

( جلسة ١٧/١/١٩٤٦ طن رقم ١٣٠ سنة ١٦ ق )



## ١٢٥٤ - البيانات الواجب نكرها في الحكم بالإدانة على شاهد

الزور \*

✽ إذا أدانت المحكمة شاهدا في شهادة الزور معتمدة في ذلك على أن أقواله في الجلسة قد جاءت مخالفة لما جاء بالمحضر الذي حرره معاون الزراعة ووقعه هو ببصمة ختمه دون أن تفقد ما أثاره الدفاع عنه من أنه في الواقع كان يجهل حقيقة ما تضمنه المحضر الذي وقع فان حكمها هذا يكون معيبا لقصوره عن بيان علم الشاهد فعلا بالحقيقة وتعمده تغييرها في شهادته أمام المحكمة لمصلحة المتهم في الدعوى التي شهد فيها ، وهو ما يجب توافره للعقاب على جريمة شهادة الزور \*

( جلسة ١٦٤/١/١٩٤٦ طن رقم ٩٩ سنة ١٦ ق )

## ١٢٥٥ - لا تعارض في الحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي

فيما يتعلق بادانة المتهم وتبرئة الشهود من تهمة شهادة الزور \*

✽ للشاهد أن يعدل في الجلسة عما سبق له ايدائه من الاقوال الكاذبة ولو كان ذلك منه بعد توجيه راي في شهادتهما ما يثبت كذلك أن الشهود الآخرين الذين اشهدهم الجنى عليه واخوه راوا الحادث وعرفوا الجاني ولكنهم تواطوا معه ولم يقرروا الحقيقة فادانهم بشهادة الزور ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأيدت الحكم الابتدائي فيمسا يتعلق بادانة المتهم ويرات الشهود من تهمة شهادة الزور لما رأته من أن أقوالهم أمام المحكمة لا تخرج في جوهرها عما قرروه في التحقيق الابتدائي فلا تعارض في هذا الحكم بين براءة الشهود وادانة المتهم \*

( جلسة ١٦٤/١/١٩٤٨ طن رقم ٢١٠٣ سنة ١٧ ق )

## ١٢٥٦ - سلطة المحكمة في تأجيل الحكم في دعوى شهادة الزور

للجلسة المحددة للحكم في الدعوى الأصلية \*

✽ ان القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع من الجنح والمخالفات في الجلسة ، لا يمكن أن يكون قد قصد الى ضرورة اقامة الدعوى بالنسبة الي شهادة الزور قرر ادلاء الشاهد بشهادته ، بل ان ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضى بقاء هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة مستمرة واذن فتمت كانت الدعوى بشهادة الزور قد

أقيمت على المتهم أثناء استمرار المرافعة. في الدعوى الأصلية ، وصدر الحكم فيها مع الدعوى الأصلية في وقت واحد ، فقد تحقق ما يقصده القانون من الفورية ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى شهادة الزور قد تأجل صدوره للجلسة المحددة للحكم في الدعوى الأصلية .  
( جلسة ١٦٥٢/١/١ طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢١ ق )

١٢٥٧ - وقوع جريمة شهادة الزور بمجرد ابداء الشهادة المزورة -  
عدول الشاهد عن شهادته قبل قفل باب المرافعة يجعل أقواله الأولى كأن لم تكن .

✽ إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد علي شهادة الزور حال انعقاد الجلسة - عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الإجراءات - وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العسلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا يتم إلا باقفال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

( الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦٥٩/٥/٣٦ ص ١٠ من ٥٨٢ )

١٢٥٨ - شهادة التسماع والشهرة لا ترفع إلى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها وهي الشهادة التي لها في ذاتها قوة الاقتناع .

✽ الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لا يبتناها على عيان الشاهد ويقيه من جهة ولقابليتها للتمحيص والتحقيق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد التسماع والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون. المتعذر التحقق من صحتها ، ولا يرد على ذلك بما. الشهادة بالتسماع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فإن هذا

ليس من شأنه يغير طبيعة ما قيل علي سبيل الرواية ولا يرفعه الي مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب علي الكذب فيها - فاذا كانت الاقوال التي ادلى بها الشاهدان - علي ما هو ثابت بالحكم - ليست الا اثناء بما اتصل بعلمهما ، او نقل لهما فان شهادتهما لا تتوافر فيها اركان جريمة شهادة الزور .

( الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ ص ١٠ من ٦١٢ خ )

١٢٥٩ - لا يجوز تكذيب الشاهد في قول اعتماده علي قول آخر غير دليل - ادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد اختلاف روايته امام المحكمة الاستئنافية عما قاله امام المحكمة غير صحيح .

✽ لا يصح تكذيب الشاهد في احدى رواياته اعتماده علي رواية اخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لان ما يقوله كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة اخرى انما يرجع الي ما تتفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة ، مما يتحتم معه ان لا يؤخذ برواية له دون اخرى صدرت عنه الا بناء علي ظروف يترجح معها صدقه في تلك للرواية دون الاخرى - فادانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد ان روايته امام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله امام المحكمة الجزئية لا تكون مقامة علي اساس صحيح من شأنه في حد ذاته ان يؤدي اليها .

( الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ ص ١٠ من ٩٨٣ ع )

١٢٦٠ - الشهادة الزور - تناقض القوال الشاهد - عدم كفايته بذاته للحكم بالادانة .

✽ الاصل انه لا يصح تكذيب الشاهد في احدى روايته اعتماده علي رواية اخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لان ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة ، وما يقرره صدقا في حالة اخرى انما يرجع الي ما تتفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه ان لا يؤخذ برواية له دون اخرى صدرت عنه الا بناء علي ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الاخرى . ومن ثم فان ادانة الطابع الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد ان روايته امام المحكمة قد خالفت ما ابلغ به العدة وما قرره في التعقيقات الأولية لا تكون مقامة علي اساس صحيح من شأنه في حد

ذاته أن يؤدي إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن الثالث معيبا ويستوجب نقضه بالنسبة اليه والى الطاعنين الاول والثاني - المحكوم عليهما فى الجريمة التى سمعت فيها تلك الشهادة - وبالتالى فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى جميع الطاعنين والاحالة .

( الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٦٥/١/١٦٥٠ س ١٦ م ١٦ )

١٢٦١ - وجوب بيان الحكم - فى جريمة شهادة الزور - موضوع الدعوى التى أدبت فيها الشهادة - وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة - وتأثير ذلك على مركز الخصوم - والضرر المترتب عليها - وتعتمد قلب الحقائق - عن قصد وسوء نية - والا كان قاصرا .

\* من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر فى جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التى أدبت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة ، وما غير فى الحقيقة فيها ، وتأثيرها فى مركز الخصوم فى الدعوى ، والضرر الذى ترتب عليها ، وإن الشاهد تعمد قلب الحقائق أو اخفاءها عن قصد وسوء نية والا كان ناقصا فى بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التى سمعت فيها الشهادة ، واثار مغايرة الحقيقة فى أقوال الطاعن أمامها على مركز المتهم الاصلى فى الدعوى ولم يستظهر تعمد الطاعن قلب الحقائق أو اخفاءها عن قصد وسوء نية بقصد تضليل القضاء . فانه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

( الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ س ٢٧ م ٢٤٠ )

١٢٦٢ - دفاع المتهم بالشهادة الزور بأن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة ردا على دفاع الأخير باستغلال جهله بهما والحصول على توقيع علي العقد المدعى تزويره - لساع جوهري - سسكوت المحكمة عنه ايرادا وردا - قصور .

\* حتى كان الحكم الابتدائى المزيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة شهادة الزور تأسيسا على أنه شهد زورا أمام المحكمة المدنية فى قضيتين مدنيتين بأن عقد البيع البرم بينه وبين المطعون ضده وابنه كان عقدا صحيحا فى حين أن هذا كان يخالف الحقيقة التى يعلمها

من حصول ذلك البيع بينه وبين المطعون ضده وحده دون ابن هذا الأخير ، وكان دفاع المطعون ضده قد قام على أن ابنه قد استغل ثقته فيه وانتوى فرصة جهله بالقراءة والكتابة فهو لا يعرف من أمرهما سوى توقيعه . واستوقعه على ذلك العقد بزعم أنه عقد صليح مبرم بينه وبين الطاعن انتهاء للمنازعات التي كانت مرددة بينهما ، وقد استبان من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لموجه الطعن أن الطاعن كان قد صمم في دفاعه - الوارد في مذكرته المصرح له بتقديمها - على أن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة مما يعصف بهذا الذي ادعاه وطلب تحقيق ذلك - لما كان ما تقدم ، وكان هذا الدفاع - في خصوصية الدعوى جوهرياً لما قد يترتب على ثبوته من تغيير وجه الرأي فيها فقد كان يتعين على المحكمة أن تتنبه له وتلطن اليه وتقرئ تحقيقه بلوغاً لفساية الأمر فيه أو ترد عليه بما يسوغ اطراحه ، أما أنها قد سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه ولم تعمل على تحقيقه وأقساطه حقه فإن حكمها يكون معيباً بالقصور مستوجباً للنقض مع الاحالة . وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الغش .

( الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٥٤ ق . جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ س ٢٧ ص ٣٢٤ )



## شيك بدون رصيد

---

الفصل الاول - اركان الجريمة

الفرع الاول - الفعل المادى للجريمة

الفرع الثانى - القصد الجنائى

الفرع الثالث - ان يكون للشيك تاريخ واحد

الفصل الثانى - ما لا يؤثر فى توافر الجريمة

الفصل الثالث - نظر الدعوى والحكم فيها

الفصل الرابع - تسبيب الاحكام

الفصل الخامس - مسائل متنوعة





## الفصل الأول

### أركان جريمة شيك بدون رصيد

#### الفروع الأول - الفعل المادي للجريمة

١٢٦٣ - كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كاف ويمكن التصرف فيه لتحقيق به الجريمة .

✽ أن القانون إذ نص في الشطر الأول من المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على عقاب « كل من أعطى بسره نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب » قد نهى في عبارة صريحة ، لا لبس فيها ولا غموض عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كاف ويمكن التصرف فيه . ولم يشترط لانتزاع العقاب بمن يخالف نهيه هذا إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت أعطائه من أصدر له مقابل وفاء مستكمل لتلك الصفات . هذا هو مفهوم عبارة نص القانون . وهو الذي استقر عليه القضاء وفقه القانون الفرنسي الذي نقل عنه هذا النص . وهو كذلك الذي يتفق مع طبيعة الشيك والفرض الذي أعد له معاً كان له اعتبار في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ الذي فرض رسم دفعة على الشيك أقل من مسافر الأوراق التجارية ولم يكن ذلك إلا لأنه أداة دفع وفاء تغني عن استعمال النقود وتستمتع الآداء لدى الاطلاع دائماً وليس أداة ائتمان تمكن المطالبة بقيمتها في غير التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفعل . ومتى كان هذا مقبلاً كان القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل للشيك إلا جنس استحقاقه أو في وقت موعد دفعه ، لا في وقت إصداره ، وأن العبرة إذن في سره المقصد من العلم بوجود المقابل وقت الاستحقاق أو الدفع فقط - هذا القول كله مخالف لصريح النص الذي صدر به القانون فلا يمكن تأييد حال التعويل عليه .

( جلسة ١٩/٢/١٩٤٠ عن رقم ٢٠٢ سنة ١٠ في )

١٢٦٤ - عدم تقديم الشيك في الميعاد المعين في المادة ١٩١ من القانون التجاري لا يترتب عليه زوال صفته .

\* انه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع - ومنها الشيك - يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وإنما يخوله فقط أن يثبت - كما تقول المادة ١٩٢ من القانون المذكور - أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعته .

( جلسة ١٩٤٧/١١/٤ طن رقم ١٢٨٦ سنة ١٧ ق )

١٢٦٥ - الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل .

\* الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل ، فإن المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات تعاقب كل من سحب شيكاً ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا يعتد به إلا عند المطالبة بقيمة .

( جلسة ١٩٤٨/٢/١٦ طن رقم ٤٣ سنة ١٨ ق )

١٢٦٦ - قيام المسؤولية الجنائية عند إعطاء شيك بدون رصيد أو إصدار أمر بعدم الصرف أو سحب مبلغ من الرصيد يجعل الباقي غير كاف .

\* متى كانت المحكمة قد ضمنّت أسباب حكمها أنه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أنزاعه من الصرف أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . فإن ذلك يعتبر صحيحاً في القانون .

( الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ ص ٧ من ٦٢٧ )

١٢٦٧ - استظهار المحكمة أن تخلى المتهم عن الشيك كان نهائياً لوكيل المستفيد وليس على وجه الوديعة . تحقق الركن المادى للجريمة .

\* متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تخلى فيه الساحب نهائياً عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن المادى للجريمة يكون قد تحقق .

( لطن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٦ ص ٥٨٢ )

١٢٦٨ - جريمة - إعطاء شيك بدون رصيد - متى تتم .

\* جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، وذلك يصدق على الشيك الاسمى فيخضع لحكم المادة ٣٢٧ عقوبات ، الا ان ذلك مقصور على أن العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديراً بأن الجريمة انما تتم بهذه الاعمال وحدها دون غيرها من الاعمال التالية لذلك وانها لاتتق الا على من تحرر الشيك باسمه ، ولما كان الشيك الاسمى غير معد للتداول بالعرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية . ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد فان الحكمة من العقاب تكون منقطة في هذه الحالة .

( لطن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١/١٨ من ٢٢ ص ١٢ )

١٢٦٩ - شيك بدون رصيد - جريمة - متى تتم ؟

\* جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادى يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة .

( لطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ من ٢٢ ص ٩٣ )

١٢٧٠ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره • غير لازم لحققها •

\* لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتمحق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الرفاء بمجرد الاطلاع دائما • فلا يعفى من المسؤولية من يعطى شيكا له مقابل في تاريخ المسحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف للرفاء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته - أن أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه •

( الملن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ ق • جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ١٥ )

١٢٧١ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - تحققها :

\* تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد متى أعطي الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطي شيكا له مقابل ثم أمر بعدم المسحب ، أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لإصدار قيمة الشيك •

( الملن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق • جلسة ١٩٦٤/١٠/٣٦ س ١٥ ص ٦٠٥ )

١٢٧٢ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد - أركانها :

\* تتم جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقرماته الي المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق • ولا يجدى الطاعن منازعته في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه الي البنك المسحوب عليه بصرف قيمته ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه •

( الملن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ ق • جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥١٨ )

## ١٢٧٣ - متى تتم جريمة اصدار شيك بدون رصيد :

\* من المقرر أن جريمة اصدار شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، ان يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع علي الشيك في التداول باعتباره أداة وقام تجرى مجرى النقود في المعاملات - ولا يغير من ذلك ان يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ اصداره الحقيقي طالما انه لا يحمل الا تاريخا واحدا ان تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة ان يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع .

( لطنن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٧ ص ٢٢ ص ٥١ )

## ١٢٧٤ - متى تتحقق أركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد :

\* من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الساحب الشيك الي المستفيد مع علمه بأنه ليس مقابل وفاء قابل للسحب ان يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لانها من قبيل البراءات التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة . كما انه لا محل لما يحق به الطاعن من صدور حكم منفي حائز لقوة الشيء المقضي بأن الشيك حرر ضمنا لعملية تجارية لما هو مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه لا يكون للاحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الي فاعلها ، ذلك ان الاصل ان المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عايجها الحكم في الدعوى الجنائية امامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ومن في محاكمة المتهمين من الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن ان تنقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت وذلك ليس فقط على

اماس ان مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل لان وظيفة الحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياه بالقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة جلى حقيقتها كي لا يعاقب براءى أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى الا تكون مقيدة فى اداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون .

( الملن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٨/١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨ )

١٢٧٥ - اذا انتقلت ارادة الاعطاء بسرقة الشيك من الساحب أو فقده له أو تزويره انها الركن المادى للجريمة وهو فعل الاعطاء .

✽ الاصل ان اعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد ، انما يكون على وجه يتخلل فيه الساحب نهائيا عن حيازته ، بحيث تنصرف ارادة الساحب الى التخلل عن حيازة الشيك ، فاذا انتقلت الارادة لسرقة الشيك من الساحب أو فقده له أو تزويره عليه ، انهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الاعطاء ( الملن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٣/١ س ٢٢ ص ١٨٣ )

١٢٧٦ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - اركانها ؟ متى تتم ؟

✽ تتحقق جريمة اصدار شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق . اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعطى عليه الحماية القانونية التى اسبقها المشرع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات . ( الملن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ص ٤٩٧ )

١٢٧٧ - جريمة اعطاء شيك بلا رصيد - كيف تتم :

✽ تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لمجرد اعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب فى تاريخ الاستحقاق . ولا يؤثر فى ذلك ان يكون تاريخه قد

اثبت على خلاف الواقع ما دام هو بذاته يدل على أنه يستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه ومن ثم فليس يجدى الطاعن منازعته في صحة تاريخ اعطاء الشيك موضوع الدعوى -

( لطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ من ٢١٩ )

#### ١٢٧٨ - جريمة اعطاء شيك بدون رهيد . متى تتم ؟

\* من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رهيد تتم بمجرد اعطاء شيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول .

( لطن رقم ٩١٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣ من ٢٣ من ١٠٨٣ )

#### ١٢٧٩ - جريمة اعطاء شيك بدون رهيد لتحقيق بمجرد اعطاء شيك

الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب - علة ذلك - اعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات - لا عبرة بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارح لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة . مثال لتسبب تغير معيب في هذا الخصوص .

\* من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رهيد لتحقيق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اُسببها الشارح بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارح لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة - لما كان ذلك - فان الطاعن لا يجدي ما يثيره من جدل حول الاسباب والظروف التي أحاطت باصدار الشيكين وقوله بأنهما ما سلما الى المدعى موقعا عليهما على بياض الا يكونا تأميّنًا للعمليات التجارية الجارية بينهما .

( لطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ من ٢٤٢ )

## ١٢٨٠ - أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟

✳ من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء شيك الي المعتقد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قبل السحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول .

( لطن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ص ٢٩٢ )

## ١٢٨١ - متى تتحقق جريمة اصدار شيك بدون رصيد ؟

✳ أن الاصل الذي جرى عليه قضاء النقض أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد مهلما بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك ، اذ أنه بمجرد إعطاء شيك علي وضع يدل مظهره وصيغته على أنه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان يتم طرحه في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات .

( لطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٣٧٨ )

## ١٢٨٢ - شيك بدون رصيد - جريمة .

✳ أن جريمة اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسحب انما تتم بمجرد اصدار الشيك واطلاق الساحب - ايا كانت صيغته - له في التداول .

( لطن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ ص ٢١٧ )

## ١٢٨٣ - شيك بدون رصيد - جريمة - أركانها .

✳ من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك الي المعتقد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات .

( لطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ س ٢٩ ص ٦٦١ )



### ١٢٨٤- شيك بدون رصيد - جريمة - أركانها :

✽ من المقرر - في جريمة إصدار شيك بدون رصيد - أنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائماً وقابلًا للسحب وقت إصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتي يقدم الشيك للمصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للمصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مساهي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك وما أفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخي عنها . لما كُنْ ذلك . وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما أفاد به البنك من عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ لاحق لإصدار الشيك فإن ما انتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتفق وصحیح القانون ٥

( الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/٥ ص ٢٩ ص ٧٧٥ )

## الفرع الثاني - القصد الجنائي

١٢٨٥ - توفر القصد الجنائي بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت

تحريره ليس له مقابل وقاء :

\* ان سوء النية المطلوب في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد مقابل  
مقابل للمسحب يتحقق بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له  
مقابل وقاء .

( جلسة ١٩٤٨/٦ ط ٧٣٠ سنة ١٨ ق )

١٢٨٦ - توفر القصد الجنائي بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت

تحريره ليس له مقابل وقاء .

\* ان ركن القصد الجنائي في جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد  
قائم ومقابل للمسحب يتوافر لدى الجاني باعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس  
له رصيد قائم ومقابل للمسحب .

( جلسة ١٩٥١/١٥ ط ١٧٤١ سنة ٢٠ ق )

١٢٨٧ - توفر القصد الجنائي بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت

تحريره ليس له مقابل وقاء .

\* متى بين الحكم واقعة الدعوى بما يتحقق فيه أركان الجريمة  
التي أدان المتهم بها واستخلص من الأدلة التي ذكرها علم المتهم وقت  
اصداره الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك يكفى للوقاء به مما يتحقق به  
ركن سوء النية المنصوص عليه في القانون - فكل جدل من المتهم حول حسن  
نيته في اصدار الشيك لا يكون مقبولا .

( جلسة ١٩٥١/١٠/٢٩ ط ٨٧٨ سنة ٢١ ق )

١٢٨٨ - توفر القصد الجنائي بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء .

\* إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المحقق أثبت في محضره أنه انتقل إلى المحكمة التجارية وأطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك ( محل الشكوى ) عبارة عن ورقة بيضاء بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا لأمير فلان بتاريخ كذا . وأنه قد تأخر عليه في نفس التاريخ بالرجوع إلى الساحب وأن المحقق أرفق بمحضره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه نازع أمام محكمة الموضوع في هذه الصورة ، وكان واضحاً منها أن الورقة لا تحمل غير التاريخ وأحد هو تاريخ الاستحقاق وأن المجنى عليه قدمها للبنك في نفس التاريخ فأعيدت إليه فهذا يكفي لتوافر أركان الجريمة ومن بينها القصد الجنائي الذي يكفي فيه أن يعطى المتهم الشيك للمجنى عليه وهو عالم بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

( جلسة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١١٤ سنة ٢١ ق )

١٢٨٩ - توفر القصد الجنائي بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء .

\* أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . وأن فلا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإشهار إفلاسه إذ كان يتمين عليه أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحريره .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ طعن رقم ١١٠٨ سنة ٢٢ ق )

١٢٩٠ - تحقق سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب وقت إصداره بعدم وجود مقابل وفاء للسحب .

\* يتحقق سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء للسحب .

( لطن رقم ٨٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٣ ص ٧ )

( ولطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١٩ ص ٨ )

١٢٩١ - مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة الشيك بدون رصيد لا عبرة بالاسباب الدافعة الي اصداره لانها من قبيل البواعث

\* أن مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام الذي يكفى فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي دفعته الى اصداره لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام الجريمة .

٥ ( الملن رقم ٥٧٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٢ من ٨ ص ٨١١ )

١٢٩٢ - اثبات الحكم بأدلة سائغة مقبولة علم المتهم - وقت اصدار الشيك - بأن ليس له مقابل وفاء قابل للمسحوب مما يتحقق به سوء النية كفاية ذلك في ثبوت توافر عناصر الجريمة .

\* لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحوب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ اصداره بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الاداء بمجرد الاطلاع دائما - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حذر في تاريخ ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يجد له رصيدا قائما قابلا للمسحوب وكان الحكم قد اثبت على المتهم بأدلة سائغة مقبولة علمه وقت اصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للمسحوب مما يتحقق به سوء النية فان عناصر الجريمة تكمن متوافرة ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير اساس .

٦ ( الملن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ من ٩ ص ٧٨٦ )

١٢٩٣ - مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره يوفي سوء النية لا يقبل منه التعلل بانشهار افلاسه - ذلك الدافع لا يستأهل ردا .

\* يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره ، فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته

الوفاء بقيمة الشيك بسبب اشتهار افلاسه ، اذ انه كان متعينا ان يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفع المتهم المستند الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشتهار افلاسه هو مما لا يستأهل ردًا لظهور بطلانه .

( الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٩/٢/٨ س ١٠ ص ١٧٥ )

١٢٩٤ - تحقق الجريمة ولو قام سبب مشروع لاضداد الامر من المساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع . علة ذلك : جملة الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اساس انه يجرى فيها مجرى النقود

\* تتحقق جريمة المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات بمجرد صدور الامر من المساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، ذلك بان مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اساس انه يجرى فيها مجرى النقود .

( الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٦٥٩/١٠/٣٦ س ٢٠ ص ٨٢٠ )

١٢٩٥ - تحقق القصد الجنائي باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للمسحب

\* القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات يتوافر لدى الجاني باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للمسحب .

( الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٦٦٠/١٠/١٠ س ١٩ ص ٦٦٧ )

١٢٩٦ - علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب - عدم التزام المحكمة بالتحدث على استقلال عن هذا العلم ما دام المتهم لم ينازع امامها في قيامه لديه .

\* القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب وليس المحكمة ملزمة بالتحدث على استقلال عن

هذا العلم لانه من القصور الجنائية العامة - ما دام المتهم لم ينازع امام محكمة الموضوع في قيام هذا العلم لديه - بل انه يسلم في طمته بقيامه اذ يقول ان المستفيد كان يعلم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له بالبنك \*

( الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ م ١١ م ٦٧٠ )

١٢٩٧ - استفادة علم المتهم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد اعطاء شيك لا يقايله رصيد قائم وقابل للسحب \*

✳ يستفاد علم المتهم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد اعطاء شيك لا يقايله رصيد قائم وقابل للسحب \*

( الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٠ م ١١ م ٦٧٠ )

١٢٩٨ - سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له - اعتباره كالوفاء بالنقد وعدم جواز استرداد قيمة الشيك من البنك او العمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها - عدم جدوى التحدى بطرؤف المتهم التي ادت الى سحب الرصيد او صدور قرار بتأجيل الديون \*

✳ سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء بالنقد سواء بمواء ، ويكون قيمة الشيك من حق المسحوب له لايجوز للمساخ ان يستردها من البنك او يعمل على تأخير الوفاء بها لصاحبها ، ومن ثم لايجدي المتهم ما يثيره من الجدل عن الظروف التي احاطت به وادت الى سحب الرصيد او صدور قرار بتأجيل الديون \*

( الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١٩/١٩٦٠ م ١١ م ٩٠٩ )

١٢٩٩ - شيك بدون رصيد - قصد جنائي - جريمة - مسئولية جنائية \*

✳ من المقرر ان المسئولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب او الباعث الذي من اجله اعطي الشيك - وان القصد الجنائي في تلك الجريمة اما يتحقق بمجرد علم المساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب \*

( الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ م ٢٢ م ٧٨٨ )

### ١٣٠٠ - سوء النية فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - توفره :

\* سوء النية فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم صاحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذى أصدره . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق ما دام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه ( لطن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٠/٣٦/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٠٥ )

### ١٣٠١ - إقصاء الجنائي فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

\* ان مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام - فى جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذي يكفى فيه علم من أصدره بأنه انما يعطى دفع الشيك الذى سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التى دفعت الى إصداره لانها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة .

( لطن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٧/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٢٧ )

### ١٣٠٢ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد - سوء النية فيها :

\* من المقرر ان سوء النية فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقى غير كاف لسحب قيمة الشيك ان على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يقى قيمته الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار اليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط . كما أن محاسبة المطعون ضده مع المستفيد لا تؤثر فى مسؤوليته الجنائية . ما دام أن ذلك قد تم فى تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

( لطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧١٢ )

## ١٣٠٣ - أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ،

\* من المقرر أن الشيك مادام قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومتى كان كل من الشيكين موضوع الدعوى يحمل تاريخاً واحداً وهو لاحق لانتهاء الوكالة عن البنك التي يدهيها الطاعن فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقلل منه الادعاء بأنه حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . كما أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق . ومن ثم فلا عبرة بما يقرره الطاعن من قيام البنك المسحوب عليه بتجميد الاعتماد المقروح به ما دام أنه يهضم في تقرير أسباب طعنه بأنه قد سحب الشيكين بعد تجميد هذا الاعتماد على أثر تأميم البنك وهو ما أقر به أيضاً في المذكرة التي قدمها بدفاعه إلى محكمة ثاني درجة .

( الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١/١٢ س ١٦ من ٥٨ )

## ١٣٠٤ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد - القصد الجنائي فيها -

توافره :

\* سوء النية - وهو القصد الجنائي - يتحقق في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ مسحبه ولو كان التقدم به في تاريخ لاحق ما دام مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع أو كان قد تم الوفاء بقيمته مادام معطيه لم يسترده .

( الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٨ س ١٧ من ٢٧٨ )

## ١٣٠٥ - تمتثلت المحكمة استقلاً عن القصد الجنائي في جريمة

إصدار شيك بدون رصيد - غير لازم - إلا إذا كان مثار نزاع .

\* ليس بالضرورة أن تتحدث المحكمة استقلاً عن القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد إلا إذا كان مثار نزاع .

( الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٨ س ١٧ من ٢٧٨ )



١٣٠٦ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - توافره :

✽ يتوفر سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ المسحب . ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما دفع به من انه اوفى بقيمة السندات التي اصدر الشيك ضمانا لها وأن وفاء بها قد تم قبل تقديم الشيك الى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته ، ما دام انه يفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ ص ١٠٠٥ )

١٣٠٧ - جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل

للمسحب - لتمامها .

✽ جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب انما تتم بمجرد اصدار الشيك واطلاق الساحب بـ ايا كانت صفته - له في التداول .

( الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ من ١٧ ص ١٠٢٧ )

١٣٠٨ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - توافره -

بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره - اقتراض هذا العلم في حق الساحب .

✽ سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب ان عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك ، ولا محل لاعطاء الوكيل في المسحب من ذلك الالتزام لمجرد انه لايسحب على رصيده الخاص لان طبيعة العمل الصادرة بشأنه الوكالة - وهو اصدار الشيك - يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد ، الذي يأمر بالسحب عليه ، فاذا هو اخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسئولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعله وحده اطلاقه في التداول . ولا يغنى في ذلك - اثباتا لحسن نيته - مجرد اعتقاد الوكيل في وجود رصيد لموكله لدى البنك المسحوب عليه او كفاية هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك ، بل يتعين عليه ان يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد او بعدم كفايته .

( الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ من ١٧ ص ١٠٢٧ )

١٣٠٩ - اصدار الساحب أمراً بعدم الدفع • كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد • لا عبرة بالإسباب التي دفعته إلى إصداره •

\* أن مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالإسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواحي التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ولم يستلزم الشارح نية خاصة لوقوع هذه الجريمة •

( الملن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٦ ص ١٧ ص ١١١٥ )

#### ١٣١٠ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - أركانها •

\* أن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسح في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، أما عبارة بمسوء نية الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تفيد شيئاً آخر غير استلزام القصد الجنائي العام أي انصراف إرادة الساحب إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة كما يتطلبها القانون دون أن تشير إلى قصد خاص من أي نوع كان •

( الملن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٦٦ ص ٢٠ ص ١٠٢٧ )

#### ١٣١١ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - ماهيته •

\* من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكاً له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، إذ أن علي الساحب أن يرقب تحركات رصيده محتفظاً فيه بما يبقى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه •

( الملن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٦٩ ص ٢٠ ص ١٣٦٦ )

## ١٣١٢ - متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟

\* من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، يتوافر لدى الجاني بإعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيد قائم وقابل للمسحب ، وإن كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسند للطاعن أنه أصدر الشيك وهو يعلم بعدم وجود رصيد له ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ ص ٣١ من ٥٦٢ )

## ١٣١٣ - شيك بدون رصيد - سوء النية - متى يتوافر :

\* يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق وتمّ ثم فإن الأسباب التي ساقها الطاعن للتدليل على أنه كان حسن النية عند إصدار الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المجنى عليه مما اقتضته إلى إصدارهما ضمانا لوفائه بالتزاماته - لا تنفي عنه توافر القصد الجنائي ولا تؤثر في مسؤوليته الجنائية .

( الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٨/١/١٩٧١ ص ٢٢ من ٧٨ )

## ١٣١٤ - تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - بإعطائه للمستفيد

مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحب - عدم تطلب الجريمة المذكورة قصدا جزائيا خاصا .

\* جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء للمسحب ، وهو قصد جزائي عام لأن المشرع لم يستلزم نية خاصة لوقوع هذه الجريمة ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أميها الشارع على الشيك - بلعقاب على هذه الجريمة - باعتبارها أداة وفاء تجزى مجرى النقود في المعاملات .

( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢١ ق . جلسة ٢٥/٤/١٩٧١ ص ٢٢ من ٣٦٦ )

١٣١٥ - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في ذلك الجريمة :

\* لا تلتزم المحكمة بالتحدث على استقلال عن القصد الجنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ، اذ ان المشرع لم يستلزم فيها توافر نية خاصة فيكفي فيها. القصد الجنائي العام ويستفاد العلم من مجرد اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب .

( الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ص ٤٩٧ )

١٣١٦ - القصد الجنائي في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو القصد الجنائي العام :

\* القصد الجنائي في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو القصد الجنائي العام فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص . ويتوافر هذا القصد لدى الجاني باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للمسحب كما يتحقق القصد الجنائي بسحب الرصيد بعد اعطاء الشيك لان الساحب يعلم انه بفعله هذا انما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل .

( الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/١٤ س ٢٣ ص ١٤٢ )

١٣١٧ - لا يكفي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يكون الرصيد قائماً وقابلاً للمسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتي يقدم الشيك للمصرف ويتم الوفاء بقيمته :

\* تنتقل ملكية مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسلمه اليه ولا يكون للمالك أي حق على الشيك بعد أن سلمه للمستفيد فلا يجوز له أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء لصاحبه ، بل أنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائماً وقابلاً للمسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتي يقدم الشيك للمصرف ويتم الوفاء بقيمته لان تقديم الشيك للمصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك وما اقاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي وسواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخي عنها .

( الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/١٤ س ٢٣ ص ١٤٢ )

١٣١٨ - سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - تحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره - وهو أمر مفروض في حق الساحب - الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه الى البنك - لا يؤثر في قيام الجريمة مادام لم يكن له رصيد ولم يسترده الساحب من المستفيد .

✽ من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب ومن ثم فإن نفي الطاعن بعدم توافر سوء القصد لديه يكون في غير محله ، ولا يجديهِ - اثباتا لحسن نيته وفاءه لقيمة الشيك قبل تقديمه الى البنك المسحوب عليه ما دام أن الشايات أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المدعي بالحقوق المدنية .  
( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٢ ص ٢٧٤ )

١٣١٩ - سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابيل وفاء له قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق - مثال لتسبيب غير معيب :

✽ من المقرر أن سوء النية في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق - لما كان ذلك - فإن الاسباب التي ساقها الطاعن للتدليل على حسن نيته من توحيه على الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المدعي وما اقتضته من اصدارهما ضمانا لوفائه بالتزاماته ومن أنه وقت اصدارهما كان دائما للمدعي بصفته لا مدينا لا تنفي توافر القصد الجنائي لديه ولا تؤثر في ممثوليته الجنائية ، ولا على المحكمة أن هي التفتت عن الرد على مناحي دفاعه في هذا الشأن كما أنها صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم اليها من أوراق .

( لطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ ص ٢٤٢ )

١٣٢٠ - القصد الجنائي في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - قصد عام - متى يحقق ؟

✽ القصد الجنائي في هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام والذي يكنى فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل - فلا يستلزم فيها قصد جنائي خاص .

( لطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق . ٠٠ جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٣٧٨ )

## ١٣٢١ - شيك بدون رصيد - قصد جنائي - ما يوفره :

\* يتوافر هذا القصد الجنائي باعطاء الشيك مع علم مصدره بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو باصداره أمر الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع ، اذ ان مراد الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على اعتبار ان الوفاء به كالنفوذ سواء ولا عبء بعد ذلك بالاسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره اذ انها لا اثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البراءة التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها نية خاصة .

( لطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٢٧٨ )

## ١٣٢٢ - شيك بدون رصيد - قصد جنائي - متى يتحقق ؟

\* سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات رصيده لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه .

( لطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٢٧٨ )

## ١٣٢٣ - شيك بدون رصيد - قصد جنائي - جريمة

\* سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك ولا محل لاعفاء الوكيل في السحب من ذلك الالتزام لمجرد انه لا يسحب رصيده الخاص لأن طبيعة العمل المسند الي الطاعنين - وهو اصدار الشيك - يستلزم منه التحقق من وجود

الرصيد الذي يأمر بالسحب فإذا هو أخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسؤولية الجريمة باعتباره مصدر الشيك الذي تحقق بفعله وحده إطلاقه في التداول .

( الملن رقم ٦٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ ص ٢١٧ )

١٣٢٤ - مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب - يتحقق به القصد الجنائي .

✽ ان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي اعطاه في تاريخ السحب .

( الملن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ من ٣٠ ص ٣٧٤ )

### الفرد الثالث - أن يكون للشيك تاريخ واحد

#### ١٣٢٥ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات -

✽ ان الشيك الذي تقتضه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على اصداره اذا لم يكن له رصيد مستكمل للشرائط المبينة فيها انما هو الشيك بمعنى الصيغ التي الذي يكون اداة وفاء توفى به الديون في المعاملات كما توفى بالنقود تماما ، مما يقتضاه أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع دائما ، فاذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ ما على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وكانت تحمل مدين التاريخين فلا يصح عدما شيكا معاقبا على اصداره ، وذلك لانها لا تكون اداة وفاء وانما هي اداة ائتمان ولانها في ذاتها تحمل ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه .

( جلسة ١٩٤١/١٢/١ طعن رقم ١٨٦٧ سنة ١١ ق )

#### ١٣٢٦ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات -

✽ ان اذن الدفع متى كان مستوفيا لجميع الشروط الشكلية التي يتطلب القانون توافرها في الشيك بمعنى الصيغ فهو يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخ اصداره قد أخر وثبت فيه على غير الواقع ما دام هو بذاته ، حسب الثابت فيه ، مستحقا للداء بمجرد الاطلاع ، شأن النقود التي يرفى بها الناس ما عليهم وليس فيه ما ينبىء المطلع عليه بأنه في حقيقته لم يكن الا اداة ائتمان واذن فاصدار مثل هذا الاذن من غير أن يكون له رصيد قائم معاقب عليه قانونا .

( جلسة ١٩٤٢/٢/٢ طعن رقم ٥٢٢ سنة ١٢ ق )



## ١٣٢٧ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات \*

\* ان الشيك الذي تقصد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على اصداره اذا لم يكن له رصيد مستكمل للشرائط المبينة فيها انما هو الشيك بمعناه الصحيح على اعتبار انه أداة وفاء توفي به السديون في المعاملات كما توفي بالنقود تماما مما يقتضى ان يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه فاذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على ان تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن عدّها شيكا بالمعنى المقصود . وذلك لانها ليست الا أداة ائتمان \*

( جلسة ١٩٤٤/١/١٠ طن رقم ٢٥٤ سنة ١٤ ق )

## ١٣٢٨ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات \*

\* متى كان الشيك بحسب التاريخ المكتوب فيه قابلا للمصرف من وقت تحريره فانه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع ، ولا يحق للمصاحب ان ينازع في ذلك بتقديم الدليل على انه انما اصدره في تاريخ سابق \*

( جلسة ١٩٤٧/١١/٤ طن رقم ١٣٨٦ سنة ١٧ ق )

## ١٣٢٩ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

\* متى كانت الواقعة هي ان الشيك محل الدعوى بحسب ظاهره شيك بالمعنى القانوني ، وان التاريخ الذي يحمله واحد بالنسبة الى اصداره واستحقاقه فانه لا يجدى المتهم ان يثبت ان تحريره انما كان في تاريخ سابق ، فطلبه تحقيق ذلك لا يكون مستاهلا ردا صريحا \*

( جلسة ١٩٤٨/٦/١ طن رقم ٧٣٠ سنة ١٨ ق )

## ١٣٣٠ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

\* متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان الطاعنة أعطت شيكين كل منهما لا يحمل الا تاريخا واجدا ، وكان لا يقابلها رصيد للوفاء قابل للسحب في تاريخ الاصدار ، فهذه الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من

قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك ما تدعيه الطاعنة من أن الشيكين قد أصبحا في تاريخ غير التاريخ المثبت فيهما أو أنه حصل اتفاق بينها وبين المجنى عليهما على استبدال الدين المستحق لهما وسداده على أقساط .

( جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طين رقم ١٤٦٦ سنة ٢١ ق )

#### ١٣٣١ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✳ إذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وأنه وقت تقديمه للبنك المسحوب عليه لم يكن يقابله رصيد ، فإن تبرئة مصدر هذا الشيك بمقولة أنه وقت تحريره لم يكن به تاريخ - ذلك يكون خطأ في القانون فإن إعطاء الشيك الصائر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه إلى المسحوب عليه .

( جلسة ١٩٥٢/١٠/١٠ طين رقم ٦٨ سنة ٢٢ ق )

#### ١٣٣٢ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✳ قد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المسادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع وفاء مستحق الاداء لدى الاطلاع دائماً ويغني عن استعمال النقود في المعاملات . وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه . وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في ذلك التاريخ المثبت فيه ، وإن سوء النية في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل للمسحب . فمتى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المذكورة ولا يقبل من صاحبه القول بأنه صدر في حقيقة الأمر في تاريخ مسابق .

( جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٨ طين رقم ٨٧٩ سنة ٢٢ ق )

## ١٣٣٣ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✽ متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على غير الواقع ما دام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه . ذلك بأن المشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة للتداول وفي حمايتها حماية للجمهور وللمعاملات .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ طعن رقم ١١٠٨ سنة ٢٢ ق )

## ١٣٣٤ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✽ إذا كانت الورقة التي ادين الطاعن باعتبارها شيكا لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانونا ، إذ هي صيغت في صورة خطاب الي مدير البنك مشفوع بمبارات التحية وتدل عبارتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمرا بالدفع مستحق الاداء لدى الاطلاع - فإن الحكم إذ اعتبرها شيكا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتبرئة الطاعن .

( جلسة ١٩٥٣/١/٨ طعن رقم ٧٩٨ سنة ٢٢ ق )

## ١٣٣٥ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✽ إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه .

( جلسة ١٩٥٤/٥/١٧ طعن رقم ٧٥ سنة ٢٤ ق )

## ١٣٣٦ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✽ استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك بمعناه المعروف به في القانون التجاري من أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الاطلاع دائما ، ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ ذير الذي أعطيت فيه ، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإنه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثبت فيه .

( جلسة ١٢/٦/١٩٥٤ طن رقم ١١٧٠ سنة ٢٤ ق )

## ١٣٣٧ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✽ العبرة في تعريف الشيك أنه أداة وفاء قابلة لنصرف هي بالتاريخ الذي يحمله ، فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل الا تاريخا واحدا فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

( جلسة ١١/٧/١٩٥٥ طن رقم ٦٧٨ سنة ٢٥ ق )

## ١٣٣٨ - الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات :

✽ أن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يتأمله رصيد قائم وقابل للمحسب هو حماية هذا الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود واذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا لدائنيته مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٥ طن رقم ٧٧١ سنة ٢٥ ق )

١٣٣٩ - اعتبار الشيك أداة وفاء عند حمله تاريخا واحدا بغض النظر من حقيقة الواقع .

✽ متى ذكرت المحكمة أن الشيك موضوع التهمة يحمل تاريخا واحدا

فأنه يكون أداة وفاة بغض النظر عن حقيقة الواقع ، وإصداره على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ما دام المساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ المثبت بالشيك - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه يكون صحيحا في القانون .

( لطن رقم ٧٤٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ من ٧ ص ٩٨٣ )

١٣٤٠ - حمل الشيك تاريخا واحدا - عدم قبول ادعاء المتهم بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .

✽ استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يحمل تاريخا واحدا ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ولا يقل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بأشهار افلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر الى هذا الشيك على أنه أعطى بعد أشهار الافلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للمسحب .

( لطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ ص ٦٣ )

١٣٤١ - حمل الشيك تاريخا واحدا - اعتباره أداة وفاة ولو كان هذا التاريخ مخالفا لحقيقة تاريخ تحريره :

✽ إذا كان الثابت أن الشيك لا يحمل إلا تاريخا واحدا ، فإنه يكون في حكم القانون التجاري أداة وفاة - لا أداة ائتمان ، ولو كان هذا التاريخ مخالفا لحقيقة تاريخ تحرير الشيك .

( لطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ من ١١ ص ٦٧٠ )

١٣٤٢ - اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقي لإصداره - لا يؤثر في قيام الجريمة إذا كان الشيك لا يكابله رصيد ، ما دام لا يحمل إلا تاريخا واحدا - علة ذلك :

✽ لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي ، طالما أنه لا يحمل إلا

تاريخاً واحداً ، إذ إن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الإطلاع . فاصدار الشيك على هذا الوضع يكرن الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك يتدمج ميعاد الاصدار في ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكيته مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه . أما تقديم الشيك الي البنك فلا شأن له في توافر اركان الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الي استيفاء مقابل الشيك وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة او تراخى عنها .

( لطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ م ١٢ ص ٨٤٦ )

١٣٤٣ - الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين . دفع موضوعي . عدم جواز اثراته لأول مرة امام محكمة النقض .

✳ الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز اثرتها لأول مرة امام محكمة النقض .

( لطن رقم ٤٩٠٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ٢٧/٦/١٩٧١ م ٢٢ ص ٤٩٧ )

١٣٤٤ - متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يكون قد صدر في هذا التاريخ ولا يقبل من المستفيد الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق :

✳ استتد قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً واحداً فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ويكون لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه ، ومن ثم فإن ما تمسك به المطاعن من أن توقيع الحجز على حسابه لدى البنك واتخاذ اجراءات دعوى الصلح الواقي بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذي يجعله يعجز عن أداء هذا المقابل - ما دفع به من ذلك لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية مادام لا يقبل منه الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ذلك بأنه متى كان التاريخ المدون بالشيك هو المعبر قانوناً تاريخ اصداره وكان

توقيع الحجز والبدء في إجراءات دعوى الصلح الواقى قد تم قبل هذا التاريخ وجب أن ينظر الي هذا الشيك على أنه أعطى بعد توقيع الحجز والبدء في اتخاذ تلك الاجراءات وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب ، وقد اقر الطاعن بأنه كان فيه عاجزا عن توفير مقابل الوفاء بقيمته مما تتحقق معه الجريمة .

( الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧ من ٢٣ من ٢١٩ )

١٣٤٥ - الدفع بحمل الشيك تاريخي - موضوعي - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها - أو الرد على دفاع لم يثر امامها .

\* من المقرر أن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو من الدفع الموضوعية التي لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . واذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها اجراء تحقيق في شأنه ، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع يثر امامها .

( الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٩ من ٢٥ من ٨٤٢ )

١٣٤٦ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - اركانها - دفاع - تسبیب  
نعيب - مثال :

\* من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تقتضى أن يتوافر في الشيك عناصره المقررة في القانون التجارى ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد والا فقد مقوماته كاداة وفاء تجرى مجرى النقد وانقلب الى اداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، ومن ثم فإن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهري يترتب عليه لو صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، بما ينبىء معه على المحكمة تحجيصه وردة الى غابة الامر فيه أو الرد عليه بما يدفعه .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ من ٤٤٢ )

## الفصل الثاني - مالا يؤثر في توافر الجريمة

١٣٤٧ - تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .

✽ متى كان الثابت أن الورقة التي أعطاهما المتهم للمجني عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب ، فهي تعد شيكا ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا اثبات ما يخالف ظاهر الشيك ، كما لا يجوز الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل . كما أن تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طن رقم ١٠٥٧ سنة ٢٠ ق )

١٣٤٨ - تحقق الجريمة ولو كان المستفيد علي علم بأن الشيك ليس له مقابل وفاء .

✽ ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات تتحقق متى أصدر الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقد في المعاملات فهو مستحق الاداء لدى الاطلاع دائما ولهذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة الى الساحب أن يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع . فإذا قضت المحكمة ببراءة المتهم استنادا الى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لصرفه وأن المجنى عليها كانت تعلم وقت قبولها الشيك بأنه لا يقابله رصيد مما تنقضى به الجريمة إذ لا يكون محتالا عليها - فإنه يكون قد أخطأ .

( جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طن رقم ١٢٠١ سنة ٢١ ق )



١٣٤٩ - تحقق الجريمة بمجرد صدور الامر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع :

\* ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد صدور الامر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع حتى ولو كان هناك سبب مشروع .

( جلسة ١٩٥٢/٤/٨ طن رقم ٨٢ سنة ٢٢ ق )

١٣٥٠ - وفاء المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة ما دام هو لم يسترده من صاحبه .

\* وفاء المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة ما دام هو لم يسترده من صاحبه .

( جلسة ١٩٥٤/٥/١٧ طن رقم ٧٥ سنة ٢٤ ق )

١٣٥١ - عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ تجارى لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول للمساحب استرداد مقابل الوفاء .

\* ان عدم تقديم الشيك في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول المساحب استرداد مقابل الوفاء كله او بعضه .

( لطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ من ٧ ص ٦٢٧ )

١٣٥٢ - المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ تجارى خاصة بدعاوى الرجوع على الساحب اذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه - تخويلها للساحب اثبات أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعة .

\* المواعيد الواردة بالمادة ١٩١ من القانون التجارى خاصة بدعاوى الرجوع على الساحب اذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه وهي تخول الساحب أن يثبت كما تقول المادة ١٩٢ تجارى أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعة .

( لطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ من ٧ ص ٦٢٧ )

١٣٥٣ - مكان سحب الشيك من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته التجارية .

\* مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على تخلفها فقدان الشيك لصفته في القانون التجاري .

( لطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨ ص ٦٩٢ )

١٣٥٤ - عدم اشتراط تحرير الشيك على نموذج مطبوع - لا يؤثر في ذلك ان يكون تاريخه قد اثبت على غير الواقع .

\* لا يشترط لزماً ان يكون الشيك محرراً على نموذج مطبوع ، وماخوذ من نفتر الشيكات الخاصة بالساحب ، ولا يؤثر في ذلك ان يكون تاريخه قد اثبت على غير الواقع مادام انه هو بذاته يدل على انه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع .

( لطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨ ص ٦٩٢ )

١٣٥٥ - سداد قيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة مادام المتهم لم يسترد الشيك من المجنى عليه :

\* ان قول المتهم انه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جعله لا يودع رصيذاً في البنك يقابل قيمة الشيك لا يؤثر في الجريمة مادام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

( لطن رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٢٦ ص ٩ ص ٤٤٣ )

١٣٥٦ - عدم اشتراط القانون لتقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ اصداره لوقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - تحقق سوء النية بعلم المتهم وقت الاصدار بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب :

\* لا يشترط قانوناً لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ان يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ اصداره بل

تتحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد في تاريخ لاحق ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي تطلبه القانون لكي يجري مجرى النقود ويكون مستحق الاداء بمجرد الاطلاع دائما - فاذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يجد له رصيدا قائما قابلا للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائغة مقبولة علمه وقت اصدا الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فان عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النعى على الحكم بالقصور على غير أساس .

( الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ ص ٩ من ٧٨٦ )

١٣٥٧ - سداد قيمة الشيك بعد وقوع الجريمة لا تأثير له على قيامها  
\* أن السداد لا تأثير له على قيام جريمة اعطاء شيك لا يقابله  
رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أنه قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها  
وتوافر أركانها .

( الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/١٧ ص ٩ من ٧٨٦ )

١٣٥٨ - لا اكراه في استعمال حق قانوني - توافر حالة الضرورة  
عند وجود خطر يهدد النفس دون المال - لا عبرة بقول المتهم أنه اصدر  
الشيكات مضطرا ازام غلق محله واحاطة دعوى اشهار الافلاس به .

\* قول المتهم أنه انما اصدر الشيكات مضطرا بعد أن اغلق محله  
واحاطت به دعوى اشهار الافلاس ، فعمد الى اصدار الشيكات للخلاص من  
الخطر المحدث به - هذا القول مردود بأن الاكراه بمعناه القانوني غير  
متوافر في الدعوى ، لان الشركة الدائنة استعملت حقا خلوها اياه القانون ،  
فلا تثرب عليها في ذلك ، ويان المعروف قانونا أن حالة الضرورة لا تتوافر  
الا اذا وجد خطر يهدد النفس ، وانها لا تتوافر اذا كان الخطر يهدد المال  
فحسب .

( الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٣ ص ١٠ من ٦٦٩ )

١٣٥٩ - الشيك - أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه -  
لا عبرة بقول المتهم انه اصدر الشيكات تأميناً لدينه او انه اوفى الدين الذي  
حررت الشيكات تأميناً له في يوم تحريرها .

\* الشيك في حكم المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف  
عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع  
عليه ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات ، ومادام انه قد استوفى  
المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون ، فلا عبرة بما يقوله  
المتهم من انه اراد من تحرير الشيكات - التي اصدر امره بعدم صرفها -  
ان تكون تأميناً لدينه ، او انه قد اوفى الدين الذي حررت الشيكات تأميناً  
له في يوم تحريرها ، اذ ان المتهم لا يستطيع ان يغير من طبيعة هذه الورقة  
ويخرجها عما خصها به القانون .

( لطن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ من ١٠ ص ٦٦٩ )

١٣٦٠ - لا عبرة في الجريمة بسبب تحرير الشيك والغرض منه ولا  
يعلم المستفيد بعدم وجود رصيد للمساهم .

\* لا عبرة في قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل  
للمسحوب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم المستفيد وقت  
استلام الشيك بعدم وجود رصيد للمساهم في البنك المسحوب عليه .

( لطن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ من ١١ ص ٦٧٠ )

١٣٦١ - شيك بدون رصيد - اركان الجريمة - عدم تأخير مسدود  
القيمة :

\* تعتبر جريمة المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات متوافرة الاركان  
بمجرد اعطاء المتهم الشيك وعلمه بمسدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ  
المسحوب ، بغض النظر عن كيفية مسدود قيمته بعد ذلك .

( لطن رقم ٣١٧ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٥٨٦ )

١٣٦٢ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - ركن سوء النية - علم  
المالك بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب .

\* يتوفر سوء النية - في جريمة المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات - بمجرد علم المالك بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب . ومن ثم فانه لايجدى المتهم مادفع بمن انه رد البضاعة «التي اشتراها من المجنى عليه واعطاه الشيك مقابل ثمنها» - قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى مادام انه - ويفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

( لطن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/١/٢٣ س ١٢ ص ٧٧ )

١٣٦٣ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - المسؤولية الجنائية  
لا تتأثر بالسبب أو الباعث في اصداره مادام الشيك قد استوفى المقومات  
التي تجعل منه أداة وفاء .

\* اذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على انه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع وانه أداة وفاء لا أداة ائتمان ، فان ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا اثر له على طبيعته - ذلك ان المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي اعطى من اجله الشيك ، ومن ثم فان ما أورده الحكم المطعون فيه من ان « مراد الشارع من العقاب على اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على اساس انها تجرى فيها مجرى النقود ، واذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من انه أراد من تحرير الشيك ان يكون تأميناً ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون » - ما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون .

( لطن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٦ س ١٣ ص ١٢٤ )

١٣٦٤ - اصل الشيك - عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٢٧  
عقوبات .

\* عدم وجود اصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في

المادة ٢٣٧ عقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمانت الي صحتها .

( الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١١/١١/١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٢١ )

١٣٦٥ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - تتحقق ولو تقدم المستفيد لأصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره - وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره - لا يعفى المتهم من المسؤولية الجنائية : متى سحب مبلغا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء :

✳ لا يشترط قانونا لوقوع جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يتقدم المستفيد بالشيك إلى البنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع دائما . لما كان ذلك ، فإنه لا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطي شيكا لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ أن علي الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يقى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

( الطن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١١/١٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ٧١٧ )

١٣٦٦ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - لا تأثير للسداد على قيامها - مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها :

✳ لا تأثير للسداد على قيام جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، مادام قد تم في تاريخ لاحق علي وقوعها وتوافر أركانها .

( الطن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١١/١/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٥ )

١٣٦٧ - إصدار شيك بدون رصيد - جريمة - كيف تتم :

✳ من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب

فى تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتتعقد عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات • ولا يغير من ذلك أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايراً لتاريخ إصداره الحقيقى طالما أنه لا يحمل الا تايخاً واحداً اذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه فى هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع فى تاريخ المسحب بمجرد الاطلاع • ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن هذا الشيك كان وسيلة انتمان لا أداة وفاء •

( الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٦/١٨/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٩ )

#### ١٣٦٨ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد :

✳ من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينل تواهر أركان جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه • كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة •

( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٩ )

#### ١٣٦٩ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - لا اثر للدوافع على

قيامها - لا عبرة بالاسباب التى دعت صاحب الشيك الى الامر بعدم الدفع - يستثنى من ذلك : الحالات التى تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها •

✳ ان مراد الشارع من العقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٧ عقوبات هو حماية الشيك من التناول وقبوله فى المعاملات على أساس أنه يجرى فيها مجرى النقود • ولا عبرة بالاسباب التى دعت صاحب الشيك الى الامر بعدم الدفع لانها دوافع لا اثر لها على قيام المسؤولية الجنائية • كما أنه لا وجه للتحدى بقضاء الهيئة المصانة لنمواد الجزائية الذى صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ فى الطعن ١٠٨٤ لسنة ٢٢ قضائية ، ذلك بأن هذا القضاء لم ينشأ الخروج على ذلك الاصل الذى استقر

عليه قضاء محكمة النقض وحرصت على تأييده في الحكم المشار اليه ،  
ولم تستثن منه الا الحالات التي تدرج تحت مفهوم حالة الضياع التي اباح  
الشارع فيها للمساحب أن يتخذ من جانبيه ما يصون به ماله بغير توقف  
عني حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق المساحب في تلك الحال على  
حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الاخرى التي لا بد لحمايتها  
من تعزى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة .

( الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/١/١٧ س ١٧ ص ٥٧ )

١٣٧٠ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - تمامها بمجرد اعطاء  
المساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب  
في تاريخ الاستحقاق .

❖ من المقرر أن جريمة شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء  
المساحب الشيك - متى استوفي مقوماته - الى المستفيد مع علمه بعدم وجود  
مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

( الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ س ١٧ ص ٢٢٥ )

١٣٧١ - للمدعى المدني في جريمة اصدار شيك بدون رصيد المطالبة  
بتعويض الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة - طلب القضاء بقيمة  
الشيك - غير جائز :

❖ لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب في عريضة دعواه المباشرة  
القضاء له بقيمة الشيك وانما القضاء له بتعويض عن الضرر الذي لحق  
به من جراء تلك الجريمة ، فان هذا الطلب يكون جائزا قانونا .

( الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ص ٨٣٢ )

١٣٧٢ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - تحققها :

❖ من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى اعطى



المساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمته. الشيك • واتفاق الطرفين بعد وقوع الجريمة على استبدال الدين الثابت بالشيك وتسيطه لا يمحو الجريمة -

( الملن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ من ١٧ ص ١٩٧ )

### ١٣٧٣ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - تحققها :

✳ تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ عقوبات متى أصدر الساحب الشيك وهو عالم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب • وقد قصد المشرع بالعقاب على هذه الجريمة حماية الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، فهو مستحق الأداء لدى الاطلاع دائما •

( الملن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ ص ١٠٠٥ )

### ١٣٧٤ - المسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٣٢٧ عقوبات • عسدم تأثيرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك •

✳ من المقرر أن المسؤولية الجنائية في تطبيق المادة ٣٢٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك • ومن ثم فلا عبرة بما يقره الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك أو الفرض من تحريره ، مادام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان •

( الملن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ ص ١٠٠٥ )

### ١٣٧٥ - تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ اصداره • غير لازم لوقوع الجريمة •

✳ لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقدم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ اصداره ، بل تحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى مقوماته •

( الملن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق • جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ ص ١٠٠٥ ) .

١٣٧٦ - عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة - للمحكمة تكوين عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات .

• بعدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضي من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، فلا يعيب الحكم أن يدين المتهم استنادا إلى العناصر والأدلة المطروحة ومنها محضر ضبط الواقعة الذي ثبت مما ورد به استيفاء الشيك كافة الشروط الشكلية والموضوعية .  
( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ س ١٧ ص ١٠٠٥ )

١٣٧٧ - انتقال ملكية مقابل الوفاء للمستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه - تقديم الشيك للمصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة :  
• أن ملكية مقابل الوفاء تنتقل إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه ، أما تقديم الشيك للمصرف فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، أما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد فليست إلا إجراء كاشفا للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي وسواء عاصر هذا الأجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ س ١٧ ص ١٠٠٥ )

١٣٧٨ - جريمة - شيك بدون رصيد - مسئولية جنائية .

• من المقرر أن إعطاء شيك بدون رصيد يتحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - أن يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبقها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي

دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم ثبة خاصة لقيام هذه الجريمة .  
كما لا عبرة باشتماله على كلمة « نقدا » لأن ذكر سبب الالتزام في الشيك لا يعيبوليس من شأنه أن يغير من طبيعته ومن قابليته للتداول واستحقاق الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع .

( للطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٧/١٧/١٩٦٧ من ١٨ ص ٥٢٤ )

١٣٧٩ - احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب -  
عدم الدراجة تحت مفهوم حالة الضياع .

\* احتفاظ المدعى بالحق المدني ( المستفيد ) بالشيك بعد تخالسه مع الطاعن ( الساحب ) لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء .

( للطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ ق . جلسة ٦/٥/١٩٦٨ من ١٩ ص ٥١٨ )

١٣٨٠ - تحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . باصدار المتهم للشيك بأنه لا يقابله رصيد .

\* متى كان المتهم حينما أصدر الشيك يعلم بأن قيمته لا تصرف بدلالة افادة البنك بعدم وجود حساب له ، فإن القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم ثابتا ، وتكون الجريمة المستندة الى المتهم قد توافرت أركانها القانونية .

( للطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق . جلسة ٢٠/١/١٩٦٩ من ٢٢ ص ١٥٢ )

١٣٨١ - لا تأثير للتخلص اللاحق بقيمة الشيك في المسؤولية الجنائية عن اصداره بغير رصيد .

\* ان ايفاء قيمة الشيك اذا كان قد جاء لاحقا لوقوع الجريمة بعد استكمالها للشروط التي نص عليها القانون ، لا يكون له تأثير على قيام المسؤولية الجنائية .

( للطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٨ ق . جلسة ٢٠/١/١٩٦٩ من ٢٢ ص ١٥٢ )

١٣٨٢ - شيك بدون رصيد - اثبات حسن نية الساحب - مالا يصلح دليلا على ذلك .

✽ إذا كان الثابت من المحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دفاعه على عدم علمه بعدم وجود مقابل وفاء للشيك ، إلا أنه لم يقدم دليلا يقطع في انتفاء هذا العلم ولا يغنيه في ذلك - اثباتا لحسن نيته - مجرد اعتقاده أن بعض تابعيه قد أودعوا في حسابه في البنك بعض المبالغ التي تغطي قيمة الشيك .

( لطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٩ ص ٢٠ ص ١٢٦٦ )

١٣٨٣ - تأخير تقديم الشيك عن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ تجارى - لا يزيل صفته كشيك - ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء - كل ما للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل لمصلحته .

✽ لأن كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الأوراق المتضمنة أمرا بالبلغ ومنها الشيك ، يجب تقديمها للمصرف في الميعاد المعين في السادة المذكورة ، إلا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وإنما يخوله فقط أن يثبت كما تنص المادة ١٩٢ من القانون المذكور ، أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منفته .

( لطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ ص ٢١ ص ٥٦٢ )

١٣٨٤ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - الوفاء بقيمته قبسل الاستحقاق - تمام الجريمة ، أثر ذلك .

✽ أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ، تتم بمجرد اعطاء المساحب الشيك ، متى استوفى مقوماته ، التي المستفيد ، مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسح في تاريخ الاستحقاق ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ، مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء

بمجرد الاطلاع عليه ، كما لايجدى المتهم أن يكون قد أولى بقيمته قبيل تقديمه الى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته ، مادام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١١/١١/١٩٧٠ م ٢١ ص ٥٤ )

١٣٨٥ - عدم تقديم الشيك للمحكمة - لا ينفي وقوع جريمة اصداره بدون رصيد :

✽ من المقرر أن عدم تقديم الشيك للمحكمة ، لا ينفي وقوع الجريمة ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . لما كان ذلك ، وكانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب ضم الشيك وكان الحكم المستأنف قد اقام قضاءه بالادانة على ما استخلصه من بيانات الشيك المثبتة بمحضر الاستدلالات ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اطلاق المحكمة علي الشيك محل الجريمة ، يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٤/١/١٩٧١ م ٢٢ ص ٢٨ )

١٣٨٦ - عدم تقديم الشيك في الميعاد - اثره :

✽ ان عدم تقديم الشيك في الميعاد المتصوص عليه في المادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفته .

( الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٧/١/١٩٧١ م ٢٢ ص ٥١ )

١٣٨٧ - مراد الشارح من العقاب في جريمة اصدار شيك

بدون رصيد :

✽ ان مراد الشارح من العقاب في جريمة اصدار شيك بدون رصيد هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس انه يجرى مجرى النقود ، ولاعبرة بالاسباب التي دعت صاحب الشيك الى اصداره لانها سوافع لا اثر لها على قيام المسؤولية الجنائية التي لا

تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ، اذ سوء النية  
انما يتمق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وقاء له في تاريخ  
السحب .

( لطن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٧ من ٢٢ ص ٥١ )

١٣٨٨ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - الوفاء الجزئي -  
لا قيمة له :

\* لا يجدى الطاعن ما دفع به من انه اوفى بجزء من قيمة الشيك الى  
المدعى بالحق المني مادام هو لم يسترد الشيك من المستفيد .

( لطن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/١٧ من ٢٢ ص ٥١ )

١٣٨٩ - توقيع الشيك على بياض - دون بيان قيمته وتاريخه  
لا يؤثر على الصك كشيك - مادام قد استوفي بياناته قبل تقديمه للمسحوب  
عليه . اساس ذلك .

\* ان توقيع الساحب للشيك على بياض ، دون ان يدرج فيه القيمة  
التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه ، او دون اثبات تاريخ به ،  
لا يؤثر على صحة الشيك ، مادام قد استوفي تلك البيانات قبيل تقديمه  
للمسحوب عليه ، اذ ان اعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير اثبات القيمة  
او التاريخ ، يفيد ان مصدره قد فوض المعتقد في وضع هذين البيئتين  
قبل تقديمه الى المسحوب عليه .

( لطن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ من ٢٢ ص ٣٦٦ )

١٣٩٠ - عدم ايجاب القانون تحرير بيانات الشيك بخط الساحب - خلو  
الشيك من توقيع الساحب - اعتباره ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها  
في التعامل .

\* لا يوجد في القانون ما يلزم ان تكون بيانات الشيك محروبة بخط  
الساحب و فقط يتعين ان يحمل الشيك توقيع الساحب لانه اذا خلا من هذا  
التوقيع يكون ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل .

( لطن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ من ٢٢ ص ٣٦٦ )

١٣٩١ - عدم تأثر المسؤولية الجنائية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد بالسبب أو الباعث على إصداره .

\* أن المسؤولية الجنائية في صدد جريمة إصدار شيك بدون رصيد لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك .  
( الملن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ من ٢٢ ص ٣٦٦ )

١٣٩٢ - إعطاء شيك لا يقابله رصيد - علة التجريم .

\* حين فرض الشارع في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات جزاء لكل من يعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب اتمأ أراد حماية الشيك من عيب مستتر لا يستطيع أن يقف عليه وهو تخلف مقابل الوفاء مادام أن الشيك قد استوفى شروطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء طبقاً للقانون .  
( الملن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ ص ٢١٦ )

١٣٩٣ - علم الساحب للشيك بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ إصداره هو علم مفترض في حق الساحب .

\* يتوفر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء حتى يتم صرفه ، فلا عبرة بما يدفع به الطاعن من عدم استطلاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب توقيع الحجز على حسابه الجاري لدى البنك وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقي .  
( الملن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ ص ٢١٦ )

١٣٩٤ - احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالفه مع الساحب -  
لا يصلح مجردا سببا من أسباب الإيابة لعدم اندراجه تحت مفهوم حالة  
الضياع التي تتبع للساحب اتخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم  
من القضاء .

\* ان احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالفه مع الساحب لا يندرج  
تحت مفهوم حالة الضياع التي ابيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه  
ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، ومن ثم فهو لا يصلح مجردا  
سببا للإيابة .

( الطن رقم ٩١٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣ س ٢٣ ص ١٠٨٣ )

١٣٩٥ - البات الحكم تقديم المدعى المدني حافظة مستندات طواها  
على الشيكات وافادة البنك - مفاده - أن المحكمة اطلعت عليها وعولت  
عليها في قضائها .

\* متى كان الحكم الابتدائي قد اثبت في مدوكلته أن المدعى بالحق  
المدني قدم حافظة مستندات طواها على الشيكات وافادة البنك بالرجوع  
علي الساحب فان ذلك مفاده أنها اطلعت عليها وعولت عليها في قضائها  
بادانة الطاعن .

( الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ص ٣٥٥ )

١٣٩٦ - تداول الشيك بالطرق التجارية متى كان صادرا لحامله أو  
لأمر شخص معين أو لآلته - تظهيره تظهيراً صحيحاً ينقل ملكيته الى المظهر  
اليه ويخضعه لقاعدة تظهيره من الدفوع - تحقق صفة المظهر اليه الاخير  
التي المطالبة بالتعويض الناشئة عن جريمة اصدار الشيك بدون رصيد -  
الدفع بانتفاؤها ظاهر البطلان .

\* من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص  
معين وآلته ، فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع  
صحيحاً أن ينقل قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهير الدفوع بما  
يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر  
الشيك لأمره وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمه فور



تظهيره \* لما كان ذلك ، فإن صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر  
التيها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة  
لوقوع الضرر المباشر عليها ، ولا يكون الحكم المطعون فيه ممعيا اذا  
التقت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه دفاعا قانونيا  
ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٥ من ٢٤ من ١٩٦١ )

١٣٩٧ - قيام جريمة اضرار شيك بدون رصيد - عدم تأثرها  
بسبب تحريره او الغرض منه - النعي بأن تحرير الشيك كان تأمينا  
لعمليات تجارية - لا يقبل .

\* من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات هو  
الشيك المعرف عنه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ورفاء ويستحق  
الاداء لدى الاطلاع عليه ويفنى عن استعمال النقود في المعاملات \* ومادام  
أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فلا  
عبء بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذه الشيكات أن تكون تأمينا  
لدينه الناشئ من عمليات تجارية جرت بينه وبين الشركة المدعية بالحقوق  
المدنية أي أنه وفي قيمة الدين الذي حررت الشيكات تأمينا له ، إذ أن الطاعن  
لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون  
من ميزات \* كما أنه لا عبء في قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم  
وقابل للمسحوب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ، ولا يعلم  
المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للمصاحب في البنك  
المسحوب عليه ، ومن ثم فإن مما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون علي  
غير أساس .

( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١١ من ٢٥ من ١١٩ )

١٣٩٨ - كفاية أن يكون الشيك موقعا من المصاحب ولو لم يكن هو  
محرر بيانته \*

\* لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط  
المصاحب ، فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع المصاحب لأن خلوه من هذا  
التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل \*

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ من ٢٤٢ )

١٣٩٩ - توقيع الساحب للشيك علي بياض لا ينال من سلامته طالما استوفى بيان القيمة وتاريخ التحرير. قبل تقديمه للمسحوب عليه - علة ذلك - اعطاء الشيك بدون اثبات القيمة أو التاريخ مفاده أن مصدره قد فوض المستفيد في ملء هذين البيانين قبل تقديمه للمسحوب عليه دون أن يلزم بإثبات ذلك التفويض على من يدعى خلاف هذا الظاهر أثباته .

✽ توقيع الساحب علي الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون اثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه .

اذ أن اعطاء الشيك بغير اثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانين قبل تقديمه للمسحوب عليه . وينحصر عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء الى من يدعى خلاف هذا الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاعن لا ينازع في عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء الى من يدعى خلاف هذا الظاهر - لما كان ذلك - وكان الطاعن لا ينازع في صحة توقيعه على الشيكين موضوع التداعي ولا يجادل في واقعة قبضه بتسليمهما للدعوى تسليماً صحيحاً فإن الحكم المطعون فيه اذ استخلص من ذلك التصرف أن الطاعن فوض المدعى في استكمال بياناتهما بأثبات تاريخ لهما وتخديد قيمتهما يكون استخلاصاً موضوعياً سائغاً لا رقابة لمسكة النقض عليه .

( لظن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ث . جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ ص ٢٥ ص ٢٤٢ )

١٤٠٠ - حالة ضياع الشيك وما جرى مجراها - وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بطرؤف والنصب والتبديد وايضا الحصول عليه بطريق التهديد - هي فقط التي تجيز للساحب أن يتخذ من جائيه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء - علة ذلك - علو حق الساحب في هذه الحالات على حق المستفيد استناداً الى سبب من اسباب الايابة - الادعاء بخيانة امانة التوقيع على الشيك وملء بياناته على الواقع لا يضعف في دفع المسئولية عن اصداره ولا يصلح مجرداً سبباً لإيابة هذا الفعل - علة ذلك - هذا الادعاء يستلزم لحماية اقامته دعوى به .

✽ من المقرر ان حالة ضياع الشيك وما يدخل في حكمها - وهي

الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بطرود والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد - هي التي ابيح فيها للمساحب ان يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير ترقيف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بملو حق المساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا الى سبب من اسباب الاباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الاخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للاباحة - لما كان ذلك - فانه لا يجدى الطاعن ما يتذرع به لنفي مسئوليته الجنائية بقوله : ان المدعى بالحقوق المدنية قد خان امانة التوقيف وملا بيانات الشيكين علي خلاف الواقع بما كان يتعين معه ان تمت اليهما اسباب الاباحة على ما جرت به احكام محكمة النقض هذا فضلا عن ان الحكم قد دلل ثانيا سائغا على ان دفاع الطاعن في هذا الشأن يفقر الى الدليل المثبت له .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ من ٢٥ من ٢٤٢ )

١٤٠١ - قيام المساحب بالوفاء بقيمة الشيك قبل او بعد تاريخ استحقاقه - لا ينفي توافر اركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد .

\* ان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر اركان جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما ان الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ، ومن ثم فان النفي على الحكم بقالة القصور او الاخلال بحق الدفاع لاغفاله الرد على ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا ، لما هو مقرر من ان المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان

( الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٩ من ٢٥ من ٨٤٢ )

\* الوفاء بقيمة الشيك قبل استحقاقه - لا ينفي قيام الجريمة - مادام صاحبه لم يسترده - الوفاء اللاحق - لا ينفي الجريمة :

\* الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر اركان هذه الجريمة ما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما ان الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/٤ من ٢٧ من ٣٦٢ )

١٤٠٣ - الباعث على اعطاء الشيك - لا اثر له في قيام جريمة اعطائه  
بدون رشيد \*

\* المسئولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات  
لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك .  
( لطن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/٤ من ٢٧ من ٣٩٣ )

١٤٠٤ - الوفاء اللاحق بقيمة الشيك - لا ينقضي قيام جريمة اعطائه  
بدون رشيد \*

\* الرفاء اللاحق بقيمة الشيك لا ينقضي قيام جريمة اصدار شيك  
بدون رشيد قائم وقابل للمسحب .  
( لطن رقم ٧٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ من ٢٧ من ٤٣٦ )

١٤٠٥ - سبب اصدار الشيك أو الباعث عليه - عدم تأثرهما على  
مسئولية مصدره المقررة في المادة ٣٣٧ عقوبات - مجرد علم الساحب  
بعدم وجود مقابل وفاء للشيك - يتحقق به القصد الجنائي في جريمة  
المادة ٣٣٧ عقوبات \*

\* من المقرر أن المسئولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات  
لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وأن القصد الجنائي  
في تلك الجريمة انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له  
في تاريخ المسحب \*

( لطن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ من ٦٤٥ )

١٤٠٦ - عدم تأثير السداد اللاحق بقيمة الشيك - على جريمة  
اصداره بدون رشيد قائم وقابل للمسحب \*

\* لا تأثير للسداد على قيام جريمة اعطاء شيك لا يقابله رشيد قائم

وقابل المسحب ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .  
 لما كان ذلك ، فإن معنى الطاعن بسداده قيمة الشيك موضوع الاتهام بعد  
 صدور الحكم الابتدائي لا يؤيده به .

( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ ص ٦٥٥ )

#### ١٤٠٧ - شيك - عدم التوقيع عليه - يجعله ورقة لا قيمة لها .

✳ لما كان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك  
 محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا الأخير . لأن  
 خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤيده بها في التعامل ،  
 فإن توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي  
 يستحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر  
 على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات .

( الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ ص ٢٩ من ٦٦١ )

#### ١٤٠٨ - شيك - عدم إثبات قيمته - إثبات ذلك - مثال :

✳ ان اعطاء الشيك للصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ  
 يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البياتين قبل تقديمه الى  
 المسحوب عليه وينحصر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض  
 وطبيعته ومداه وينتقل هذا العبء الى من يدعى خلاف الظاهر .

( الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ ص ٢٩ من ٦٦١ )

#### ١٤٠٩ - اصدار شيك - مسئولية جنائية - قصد خاص :

✳ لا عبرة بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لأنها من قبيل البواطن  
 التي لا تأثير لها في قيام المسئولية الجنائية ما دام الشارح لم يستلزم نية  
 خاصة لقيام الجريمة .

( الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ ص ٢٩ من ٦٦١ )

١٤١٠ هـ. الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه - لا ينفى جريمة إعطائه بنون وصيد \*

\* لما كان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بمسوء تية لا يقابله رصيد دائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة فإن النفي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لأغفاله الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان \*

( لطن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧١/٣/١٩ من ٣٠ ص ٢٧٤ )

## الفصل الثالث

### نظر الدعوى والحكم فيها

١٤١١ - رفع الدعوى المباشرة بعد تاريخ استحقاق الشيك الذي توفرت له مقوماته - امتناع القول برفعها قبل الاوان .

\* متى كان الشيك قد توفرت له مقوماته وكان رفع الدعوى بعد تاريخ استحقاقه امتنع القول برفعها قبل الاوان وانتفت الحاجة الي بحث موضوع الخلاف بين المتهم والشركة المدعية على تنفيذ الصفقة التي حرر الشيك ضمانا لتنفيذها .

( لطن رقم ٣١٠ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٤/٥/١٩٥٧ ص ٨ من ٤٩٦ )

١٤١٢ - اصدار المتهم عدة شيكات لمصالح شخص في يوم واحد وعن معاملة واحدة وجعل ميعاد استحقاق كل منها في تاريخ معين - وجوب اعمال المادة ٣٢ عقوبات .

\* متى كانت الوقائع كما اثبتتها الحكمان ان المتهم قد اصدر عدة شيكات لمصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع في ان ما وقع من المتهم إنما كان وليد نشاط اجرامى واحد يتعلق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فإنه يتعين اعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الوقعتين .

( لطن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٧/٥/١٩٥٨ ص ٩ من ٥٨٢ )

١٤١٣ - انتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الانفصال غير المعمولة على الجريمة - مثال - فى جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات - التفرقة بين قيمة الشيك والضرر الفعلى الناشئ عن الجريمة .

\* الاصل ان ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى الحكم بالتعويضات

المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة منها - لانقضاء مدة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة - أصدر أمر بعدم دفع قيمته - التي دين المتهم بها ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها - مما تقتضى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فإلا لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلى نشأ مباشرة عن الجريمة .

( لطن رقم ١٩٠٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٠/٣٦ من ١٠ ص ٨٢٠ )

١٤١٤ - دفاع المتهم بأن الشيك يحمل تاريخين وطلبه الاطلاع عليه - دفاع جوهرى - استناد الحكم الى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا - اخلال بحق الدفاع :

\* دفاع المتهم بأن الورقة تحمل تاريخين وطلبه الاطلاع على الشيك للتحقق من ذلك هو دفاع جوهرى من شأنه ان يؤثر فى قيام الجريمة او عدم قيامها ، والفصل فيه لازم للفصل فى موضوع الدعوى ذاتها - فاذا استند الحكم الى البيانات المثبتة بمحضر البوليس للقول بأن الورقة تحمل تاريخا واحدا ، فان ذلك لا يكفي ردا على دفاع المتهم وتكون المحكمة قد اخلت بحق المتهم فى الدفاع والحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

( لطن رقم ١٥٨١ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/٧ من ١١ ص ٢٠٨ )

١٤١٥ - عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفى وقوع الجريمة متى ثبت سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية - للمحكمة الاخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل عند مطابقتها للاصل :

\* عدم وجود الشيك عند المحاكمة لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عنها فى المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات متى قام الدليل على سبق وجوده مستوفيا شرائطه القانونية - والمحكمة ان تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق



الاثبات غير مفيدة بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني ، فيحق لها  
ان تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت الى  
مطابقتها للاصل .

( لندن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٤/٣٦ من ١١ ص ٣٧٢ )

١٤١٦ - دفاع المتهم بأن الجمعية التي يرأسها كان لها وقت اصدار  
الشيك رصيد قائم وقابل للمسحب وأن البنك أخطأ في الامتناع عن الصرف -  
وجوب تمحيص المحكمة هذا الدفاع أو الرد عليه والا كان حكمها مشوباً  
بالقصور .

✽ اذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما يثيره من أن  
الجمعية التي يرأسها كان لها وقت اصدار الشيك رصيد قائم وقابل للمسحب  
وأن البنك المسحوب عليه امتنع خطأ عن الصرف ويدون وجه حق وهو دفاع  
هام - لو صح لتغير به مصير الدعوى - مما كان يقتضى من المحكمة أن  
تمحصه لتقف على مبلغ صحته ، أو أن ترد عليه بما يبطل رفضه ، أما  
وهي لم تفعل مكتفية بقولها أن الجريمة المستندة الي المتهم قد اكتملت  
اركانها في جانبها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً للقض .

( لندن رقم ١٠٢٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ من ١١ ص ٦٦٧ )

١٤١٧ - اتمام الجريمة بمجرد اعطاء الساحب الشيك للمستفيد  
مع العلم بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب - انعقاد الاختصاص  
للمحكمة التي حصل تسليم الشيك بدانيتها أو التي يقيم بها المتهم أو  
التي يقضى عليه فيها - الأعمال السابقة على تسليم الشيك من تحرير  
وتوقيع هي أعمال تحضيرية .

✽ تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب  
الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحب -  
اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي  
اسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء  
تجرى مجرى النقود في المعاملات - أما الاعمال السابقة على ذلك من  
تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الاعمال التحضيرية - ما دام الشيك  
لم يسلم بعد الى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم

بولاق التابع لمحكتها ، ولم يكن للمتهم محل إقامة باثرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فان الاختصاص ينمق لمحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ في تأويل القانون امتد اثره الى الدفع والى الموضوع - حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بالفاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

( الطن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١١/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٨١١ )

١٤١٨ - شيك بدون رصيد - المطالبة بقيمته ليست تعويضاً عن جريمة اعطائه بدون رصيد - قيمة الشيك دين سابق على وقوع الجريمة - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالحكم فيه .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة اعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تنتفى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

( الطن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٦/٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ١٢٤ )

١٤١٩ - صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين أو ذاته - تظهيره - ينقل الى المظهر اليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفوع - حق المظهر اليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة اصدار ذلك الشيك بدون رصيد - مادام قد اصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً مباشراً .

\* استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك متى صدر لحامله أو اصدر لأمر شخص معين أو ذاته ، فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحاً ، أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ، ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع ، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره ، وإنما يمتد الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمه فور تظهيره ، ومن

ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر اليه ، طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة .

( الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/٥ من ٢١ ص ٥١٠ )

١٤٢٠ - صدور الشك لأم شخص معين وأذنه - تداوله - يكون بالطرق التجارية تظهيره - يظهره من الدفوع - حق المظهر اليه في الإبداء مدنيا أمام القضاء الجنائي بالتعويض عن عدم جبره - دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه - غير مقبول .

\* من المقرر أن الشك متى صدر لحامله أو صدر لأم شخص معين وأذنه ، فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأنه تظهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر اليه ويخضع لقاعدة التظهير من الدفوع ، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على المساحب والمستفيد الذي حرر الشك لأمه ، إنما يتعداه إلى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ، ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . وإذا كان ذلك ، وكان الظاهر من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشك موضوع التهمة صدر لأم المستفيد وأذنه - وهو مالم ينازع فيه الطاعن - وقام المستفيد بتظهيره للمدعي المدني ، فإن هذا الأخير يكون هو المضرور من الجريمة ، ويكون ما أثاره الطاعن من دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من المظهر اليه لا محل له .

( الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ ص ٧٠٧ )

١٤٢١ - إقامة الدعوى الجنائية من جريمة إصدار شك بدون رصيد - أدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى - خطأ - يبرره أن العقوبة المقض بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى - انتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب .

\* لئن كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إصدار شك بدون رصيد التي رفعت بها التهمة المباشرة ضده ، كما دانه بجريمة

النصب التي رفعت بها الدعوى ضد متهم آخر ، الا انه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة هي عقوبة اصدار شيك بدون رصيد التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ، ومن ثم فان مصلحته في النعي على الحكم بالبطلان لاضافته الى جريمة اصدار شيك بدون رصيد المرفوعة بها الدعوى جريمة النصب التي ترفع بها الدعوى عليه تكون منتفية ، ان المقرر انه اذا اخطأ الحكم فاستند الي المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة اخرى ، وعاقبه على الجريمتين معا بعقوبة واحدة داخلة في حدود الجادة المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من اجلها ، فانه تنتفي مصلحته في الطعن .

( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ من ٧٠٧ )

١٤٢٢ - مجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل للسحب - تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - علة ذلك : تحرير الشيك وتوقيعه - من الاعمال التحضيرية - التي لا يصح بناء الاختصاص المحلي بنظر جريمة اعطاء شيك بدون رصيد عليها - اختصاص المحكمة التي تم اعطاء الشيك للمستفيد في دائرتها - بنظر تلك الجريمة :

\* تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ، بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . ان يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع عليه بالعقاب علي هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . اما الاعمال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الاعمال التحضيرية ، وان كان ذلك . فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لمحكمة المنشأة بدعوى تحرير الشيك في دائرتها . يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون . ان المولى عليه في تحديد الاختصاص في هذا الخصوص بالمكان الذي تم فيه اعطاء الشيك للمستفيد .

( الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩ من ٢١ من ٩٣٥ )

## ١٤٢٣ - شرط الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد :

✳ من المقرر - وعلي ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الإصدار في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف، بغض النظر عن قصد السحب وانتزاعه عدم صرف قيمته استغلالاً للاوضاع المصرفية . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر إصدار الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن ما دام البنك قد أقام بتقديم الشيك الأول مرة أخرى وبأن الحساب مقفل بالنسبة للشيك الثاني دون بحث علة ذلك ، فإنه يكون قد انطوى على قصور في البيان بما يستوجب نقضه وإحالة .

( لطن رقم ١٥١٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/٢٦ ، ص ٢٢ م ١١٦ )

## ١٤٢٤ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة

للعقوبة بياناً لتحقيق به أركان الجريمة وظروفها وأدلة ثبوتها - مثال لتسبيب معيب في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

✳ أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً لتحقيق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على أن الطاعن أصدر ثلاثة شيكات علي بنك إسكندرية فرع مصر الجديدة لأمير المجنى عليه الذي قدم هذه الشيكات مرفقاً بها أقادتين من البنك تضمنتا أن الصرف موقوف بأمر المتهم المساحب ، وذلك دون أن يورد الحكم في مدرجاته البيانات الدالة علي استيفاء تلك الشيكات لشرائطها القانونية ، فإن ذلك مما يعيبه بالقصور الذي يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

( لطن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١١ ، ص ٢٤ م ١٥١ )

١٤٢٥ - وجوب استظهار الحكم الصادر بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد امر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع او عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، والا كان الحكم قاصرا .

✽ من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - انه يقع على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر امر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف - بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع او عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، لانه لايسار الى بحث القصد الملايس الا بعد ثبوت الفعل نفسه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث امر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل اطلق القول بتوافر اركان الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع على الشيك وافاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علة ذلك ، فانه يكون قد انطوى على قصور في البيان مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

( الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ ص ٢٤ ص ٣٢٠ )

١٤٢٦ - تحريك الدعوى الجنائية - في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - لا يشترط شكوى المجنى عليه - اقامة دعوى مدنية للمطالبة بقيمة الشيك - لا تاثير لها على سير الدعوى الجنائية .

✽ جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حصرتها المشرع ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه ، ومن ثم فان مسلك المجنى عليه ليس من شأنه ان يؤثر على السير في الدعوى او على الحكم فيها واذ كان من المقرر ان قيمة الشيك هي دين سابق على وقوع الجريمة غير مترتب عليها ، فان التجاء المجنى عليه الى القضاء المدني - بغرض حصوله - لا يؤثر على سير الدعوى الجنائية او على الحكم فيها .

( الطعن رقم ١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/٤ ص ٢٧ ص ٣٦٢ )

١٤٢٧ ستداول الشيك بالطرق التجارية حتى صدر لحامله أو لمر شخص معين أو لأذنه - انتقال ملكية الشيك بطريق التطهير - اثره - خضوعه لقاعدة التطهير من الدفع - وقوع جريمة المادة ٣٢٧ عقوبات علي المظهر اليه - حقه في الادعاء المباشر - متى اصابه ضرر من الجريمة :

\* من المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لمر شخص معين أو أذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تطهيره متى وقع صحيحاً - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تطهيره من الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لمره وانما يتعداه إلى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تطهيره ولا يحول تطهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه طالما انه قد اصابه ضرر ناشئ منها ومتصل به اتصالاً سببياً مباشراً . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم وجود صفة للمظهر اليه في الادعاء المباشر لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان لا يستأهل الرد عليه .

( الطعن رقم ٣١١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٤/٢٧ ص ٦٤٥ )

١٤٢٨ - تسييب الحكم - تقارير خاطئة - لا تتال من سلامة طالما لم تمس جوهر قضائه وكانت نتيجة تتفق وصحيح القانون :

\* لا يعيب الحكم ما استورد اليه من تقرير قانوني خاطيء لم يكن له اثر في منطقه عند عرضه لدفاع الطاعن من قوله « وكان الشاهدان اللذان استمعت اليهما المحكمة قد ذكرا أن المتهم حرر الشيك بالفعل ثمناً للبضاعة التي اشتراها ومن ثم فإن القول بأن المتهم كان ضحية جريمة نصب لا يؤثر علي قيام الجريمة إذ لا مبرر للبواعث التي حدثت بالمتهم الي تحرير الشيك بلا رصيد لما هو مقرر من أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى علي تقارير قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص اليها صحيحة تتفق والتطبيق القانوني المسليم .

( الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ص ٢٧٨ )

١٤٢٩ - خطأ الحكم في الاستناد لا يعيبه ما دام لم يتناول ما يؤثر في عقيدة المحكمة :

\* أن ما ينمى الطاعن علي الحكم من خطئه في الاستناد فيما نقله عن شاهدي نفيه بخصوص تلقى البضاعة التي حرر الشيك ثمتا لها ، فمردود بما هو ثابت من أن ما أورده الحكم في منواته من أقوال هذين الشاهدين له معينه الصحيح من الأوراق ، ومن ثم فانه تنحصر عنه قالة الخطأ في الاستناد . هذا فضلا عن انه - يفرض قيام هذا الخطأ فانه لا يعيبه لما هو مقدر من أن خطأ الحكم في الاستناد لا يعيبه ما لم يتناول من الأدلة ما يؤيد في عقيدة المحكمة . ولما كان هذا الخطأ - علي فرض وجوده - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها ، اذ هو لم يعول على أقوال الشاهدين المذكورين الا في خصوص كون الشيك موضوع الاتهام حرر ثمتا للبضاعة التي وردت للطاعن ومن ثم يكون هذا النص غير سديد .

( لطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٣٧٨ )

#### ١٤٣٠ - بيانات حكم الإدانة - المادة ٣١٠ اجراءات :

\* لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم في الدعوى المطروحة كافيا في تفهم واقعة اصدار الشيك بدون رصيد بآركانها وظروفها حسبا استخلصتها المحكمة فان ذلك يحق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

( لطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ س ٢٨ ص ٨٩٧ )

#### ١٤٣١ - كفاية ايضاح مادة العقاب بالحكم الابتدائي والاستئنافي :

\* لما كان الثابت أن الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المؤيد له والمطبوع فيه قد بين مادة العقاب بالنسبة لجريمة اصدار شيك بدون رصيد فان ما ينمى الطاعن من قصور الحكم في بيان مواد العقاب بالنسبة لهذه الجريمة لا يكون له اساس .

( لطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ س ٢٨ ص ٨٩٧ )



## الفضل الزائع

### تسبيب الأحكام

١٤٣٢ - عدم بيان الحكم بالإدانة أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك - قصور .

\* أن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات ولذلك فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك ، فإذا هو اكتفى بالقول بأن المتهم حر الذين على إيداعه محررين على ورق عادي ، مما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لفرائض الشيك كما هو معرف به في القانون ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٦/٥/٢١ طعن رقم ١٦٣ سنة ١٦ ق )

١٤٣٣ - الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوفر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك - اغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الر عليه في الحكم .

\* إذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة إعطائه شيكا بدون رصيد المستندة اليه ، استنادا الى أن جميع الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وإن جاء مجملا إلا أن الطاعن قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تترعر لها الشروط الشكلية والموضوعية لاعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كأساس للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرض بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه الرأى في الدعوى - ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لاسيابه بالحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، إلا أنه لم

يتضمن ما يؤكد أن المحكمة قد تحققت من أن المسند موصوع الدعوى  
قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فإن الحكم يكون مشوبا  
بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

( المئن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/١٠/١ من ١٣ ص ٥٨٤ )

١٤٢٤ - شيك بدون رصيد - تظهير - الضرر - حكم - تسببيه

غير معيب :

✳ من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة الى النكح  
بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي  
مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به  
اتصالا سببيا مباشرا ولا تتمدها الى الافعال الاخرى غير المحملة على  
الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها لانتفاء علة  
التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، فاذا كانت جريمة  
اغشاء شيك بدون رصيد المسند الى أحد المتهمين تعتبر انها وقعت أصلا  
على المتهم الآخر - الذي حرر الشيك باسمه - والذي اقتصر دوره على  
تظهيره الى المدعى بالحقوق المدنية « الطاعن » تظهيراً ناقلاً للملكية  
بالماريق التجارى ، على غير مقتضى القانون ، وكان الطاعن لم يصبه  
ضرر ناشئ عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا وهو  
ضرره قبل قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة فى المطالبة  
بالتعويض أمام انقضاء الجنائي ، ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ قضى  
بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحا  
فى القانون .

( المئن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٨ من ٢٢ ص ١٢ )

١٤٢٥ - شيك بدون رصيد - قصد جنائي - حكم تسببيه -

لتسببيه معيب :

✳ متى كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الاستدليل على توافر  
القصد الجنائي لدى الطاعن فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بقوله « أن  
علمه يتوقف البنك عن الحرف مستمد من ارتباطه مع سلاح التموين  
بالبطش يعقود التزويد وبالبنك بورود المستخلصات المستحقة له اليه يوميا

بانتظام ، وبأنه يحيط بظروفه المالية التي نبت عنها توقيع الحجز. تحت يد القوات المسلحة وتوقف البنك عن الصرف ، وكان سوء القصد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداقه ، فإن الحكم يكون قد قصر في استظهار القصد الجنائي وأقام قضاءه على فروض . ذلك أن علم الطاعن بمديونية لا يفيد وحده ثبوت علمه بتوقيع الحجز تحت يد القوات المسلحة وما ترتب عليه من توقف البنك عن الصرف ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً متعيباً نقضه والإحالة .

( الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ س ٢٢ ص ٤٠ )

### ١٤٣٦ - شيك - نقض - حكم - تسبيبه - تسبيب معيب :

طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضي أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بفرض النظر عن وقت تحريره . وإذا كان الشيك بعد التأشير عليه باستئصال ما دفع من قيمته الأصلية قد حمل تاريخين فقد فقد بذلك منذ هذه اللحظة وإلى حين تقديمه للبنك - مقوماته كأداة وفاء تجري مجرى النقود وانقلب التي أداة ائتمان ، فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مخطئاً حين دان الطاعن على أساس مغاير لهذا الفهم ، ويتعين لذلك نقضه وبثيرة الطاعن .

( الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩ س ٢٢ ص ٢١٦ )

### ١٤٣٧ - شيك بدون رصيد - حكم - تسبيبه - تسبيب غثين

معيب - جريمة :

من المقرر أن عدم تقديم أصل للشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمانت إلى صحتها . ولما كانت مخاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضي من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، وكان الحكم قد اثبت أن الشيك الذي حذر به الطاعن يحمل تاريخاً واحداً

ومسحوبا على بنك مصر. وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون . فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التمييز يكون على غير اساس متيناً ونقضه .

( لطن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ٢٢ ص ٦٧٨ )

#### ١٤٣٨ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - قيامها :

✳ من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - الي المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر اركان الجريمة بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك . ولا كان الحكم المطعون فيه قد استند في التدليل على عدم توافر اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات الى الهادة البنك التي يطلب فيها ايضاح الرقم الصحيح لحساب الطامن ، وكانت هذه الالادة لا تكفي بذاتها لان يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للمسحب في تاريخ الاستحقاق - مما كان يقتضى من المحكمة أن تجري تحقيقا تستجلي به حقيقة الامر . فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل ذلك يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويعجز محكة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، مما يعين منه نقضه والاحالة .

( لطن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ ص ٨٦٦ )

١٤٣٩ - ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للمساحب المعارضة في صرف قيمته اذا ما اتاها بنية سليمة - على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بادانة المتهم والا كان حكمها معيبا ومنطويا على الاخلال بحق الدفاع :

✳ من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للمساحب المعارضة في صرف قيمته اذا ما اتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بادانة المتهم . اذ هو دفاع جوهرى من شأنه ان صح أن يتغير به وجه للرأى قى الدعوى . فاذا التفتت عنه بلا مبرر كان قضاؤها معيبا ومنطويا على اخلال بحق الدفاع .

( لطن رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ ص ٥٠١ )

١٤٤٠ - إيداء الطاعن دفاعاً مؤداه قيلم ارتباط بين جريمة إصدار شيك بدون رصيد المتسوية اليه وبين جريمته إصدار شيكين آخرين موضوع دعوتين كانتا منظورتين مع الدعوى الاولى - دفاع جوهرى - على المحكمة ان تعرض له والا كلن حكمها معيباً بالقصور :

✻ متى كان يبين من المفردات ان من بين ما اثاره الطاعن قيسام ارتباط بين جريمة اصدار شيك بدون رصيد المتسوية اليه ( موضوع الطعن المائل ) وبين جريمته اصدار شيكين آخرين المنظورتين معها ( موضوع الطعنين الآخرين ) المحررين للشركة ذاتها المدعية بالحقوق المدنية على اعتبار ان الشيكات الثلاثة وان اختلفت مواعيد استحقاقها فقد اعطاهما الطاعن جميعا الى الشركة المشار اليها مقابل شمن غزل اشتراه منها من عملية واحدة وتمسك الطاعن بتطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات اسنادا الى وحدة النشاط الاجرامي . وكان الحكم قد قضى فى الدعوى محل الطعن الحالى يعقوبة مستقلة دون ان يعرض لهذا الدفاع كى يبين حقيقة الامر فيه مع انه دفاع جوهرى لو تعلق فقد يتغير به وجهه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم يكون معيباً بالقصور بما يقتضى نفسه والاحالة .

( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١١/٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ٧٩٢ )

١٤٤١ - تقليس حامل الشيك - سبب مشروع للمعارضة فى صرف قيمته - دفاع جوهرى - مؤدى ذلك :

✻ تقليس حامل الشيك من الاسباب التى تقول للمصاحب المعارضة فى صرف قيمته بغير حاجة الى دعوى . ولذلك اضحى الامر بعدم الدفع فى هذا النطاق - المؤتم بالمادة ٣٢٧ من قانون العقوبات - قياداً وارداً على نص من نصصرى التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات اسباب الاباحة لاستناده اذا ما صدر بنية سليمة الى حق مقرر بمقتضى القانون - ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات ان الطاعن اسس دفاعه على انه انما اصدر امره الى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لان المطعون خسده كان فى حالة افلاس واقعي وقدم مستندات لتأييد دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت خسده من آخر يطلب اشهار افلاسه من قبل تاريخ استحقاق الشيك . مما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما ايداه الطاعن من دفاع فى مسداً الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بادانة التهم اذ هو دفاع جوهرى من شأنه

أن صح أن يتعين به وجه الرأي في الدعوى . أما وقد خلا حكمها من إيراد هذا النفاخ الجرمي ولم يتناوله بالتحصيل ، فإنه يكون قد انطوى على إخلال بحق النفاخ وقصره في التسبب مما يعيبه ويبطله ويتعين نقضه والإحالة .

( لطن رقم ١٧٧٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ إلى ٢٢٠ )

### ١٤٤٧ - جريمة إصدار شيك بثوون رصيد - أركانها :

✳ مفاد ما جاء في نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وما أعرب عنه الشارح في مذكرته الإيضاحية، أنه يشترط لتحقيق جريمة إعطاء شيك بثوون رصيد توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معيناً هي الشيك أي إعطاؤه أو مناولته للمستفيد ، وتخلف الرصيد السكافي القابل للتصرف أو تجميده ، ثم سوء النية ، ولا جريمة في الأمر مادام للساحب عند إصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق ، محقق المقدار ، خال من النزاع ، كاف للوفاء بقيمة الشيك ، قابل للمصرف ، وأن يظل ذلك الرصيد خاليا من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل المساحب بعدم الدفع . ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تبين البحث بعدئذ في أمر الرصيد: في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بفرض النظر عن قصد الساحب والنتائج عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع ، أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص ، لأنه لا يسار إلى حبس القصد الملائس للفعل إلا بعد ثبوت الفعل نفسه . ولما كان الحكم المعلنون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن مادام قد وقع الشيك بغير توقيعه المحفوظ في المصرف ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويله القانون فوق قصره وهو ما يتسع له وجه الطعن على الجملة ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

( لطن رقم ١١٧١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٢ من ١٧ إلى ١٣٢ )

١٤٤٣ - شيك بدون رصيد - نفوع - دفاع - الاضلال بحق  
الدفاع - مايو فره - حكم - تسيبيه - تسييب معيب - مسئولية  
جناية - محكمة ثاني درجة :

\* النفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الاكراه ، إنما هو دفع  
جوهرى لما يترتب عليه - ان ثبتت صحته - من اثر في تحسيد المسؤولية  
الجناية للمساحب . ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحاضر مع  
الطباع دفع أمام محكمة أول درجة بأنه اكراه على التوقيع على الشيكين  
وطالب في سبيل تحقيق هذا الدفاع بضم تحقيقات اشارة اليها . فلم تجيبه  
المحكمة الي طلبه ، وردد المدافع عنه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية فقبح كان من  
المتعين علي المحكمة الاخيرة أن تحقق ذلك الدفع التزاما بواجبها . في  
استكمال النقص في اجراءات محكمة أول درجة ، وأن تعرض له . في حكمها  
وتحصيه وترد عليه ان ارتأت اطراحه . أما لأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية  
مكتفية بما اجتزأ به الحكم المستأنف من رد قاصر عليه ، فان حكمها يكون  
معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

( لطن رقم ٤٣٦ لجنة ٣٧ ق . جلسة ١٦/٤/١٩٦٧ م . ص ١٨ . ص ٥٢٤ )

١٤٤٤ - شيك بدون رصيد - حكم - تسيبيه - تسييب معيب -  
جريمة .

\* من المقرر على ماجرى به قضاء محكمة النقض انه يتعين على  
الحكم بالادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد  
في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، بغض النظر عن قصد  
الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية كرفض  
البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقتها للتوقيع  
المحفوظ لديه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطباع  
في المصرف وجودا وعدما وامتيقائه شرائطه - بل اطلق القول بتوافر  
الجريمة في حق الطابع مادام قد وقع الشيك وإفاد البنك بالرجوع على  
الساحب دون بحث علة ذلك - فانه يكون قد انطوى على قصور في التبيان .

( لطن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ٢/١٠/١٩٦٧ م . ص ١٨ . ص ٨٩٨ )

١٤٤٥ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - ضرورة اطلاع المحكمة على الشيك - قسلة - قصور :

\* يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً ، ولا كان تكليف شهود الإثبات بالحضور أمراً منوطاً بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب سماع المجنى عليه لتقصيه في الكريت كما رفض تكليفه بتقديم الشيكين موضوع الدعوى ، ولأن كان الحكم قد ذكر أن بيانات هذين الشيكين مبينة بمخبر جمع الاستدلالات إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد اطّلت عليهما وتحققت من اتّهما قد استوفيا الشروط اللازمة لاعتبار كل منهما شيكاً ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور والاضلال بحق للدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

( الطن رقم ١١٧٦ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٣/٨/١٩٦٩ م . ٢٠ ص ١٣٨٤ )

١٤٤٦ - كون التعويض المقضى به لا يمثل قيمة الشيك أو جزءاً منه - بل عن جريمة إصداره بدون رصيد - لا خطأ :

\* إذا كان التعويض المؤقت قد قضى به عما أصاب المدعى المدني من ضرر مباشر من جريمة إصدار الشيك بدون رصيد - وهو لا يمثل قيمة الشيك أو جزءاً منها - فإن الحكم تنحصر عنه دعوى الخطأ في القانون .

( الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ٥/١١/١٩٧٠ م . ٢١ ص ٧٠٧ )

١٤٤٧ - وجوب استظهار حكم الإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد - أمر الرصيد كفاية ووجوداً وقابلية للصرف - اطلاق القول بتوافر الجريمة استناداً إلى ما افاد به المجنى عليه من عدم وجود رصيد قائم واجابة المتهم بأنه سيتلقى مع المجنى عليه ويتخالف معه - قصور :

\* أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن في



المصرف وجوداً وعدماً واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة  
فى حق الطاعن . مادام المجنى عليه قد افاد بأن الضيق لا يقابله بمسئد  
قائم وإن التهم أجاب بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويحصل منه على إيصال  
بالتخلص . فإنه يكون قد انطوى على قصور فى البيان . مما يمتنع معه  
نقض الحكم .

( لطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩ من ٢١ من ١٩٦٥ )

١٤٤٨ - اصدار عدة شيكات بغير رصيد لصالح شخص واحد وفى  
يوم واحد عن معاملة واحدة - ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها أو  
القيمة التى صدر بها - يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقض الدعوى  
الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى اصدار  
أيها - مثال لتسييب معيب :

✽ من المقرر أن اصدار التهم لعدة شيكات - كلها أو بعضها - بغير  
رصيد لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة - ايا كان  
التاريخ الذى يحمله كل منها أو القيمة التى صدر بها - يكون نشاطاً  
إجرامياً لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنه - وفقاً لما تنص به الفقرة  
الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - بصور حكم نهائى  
واحد بالإدانة أو بالبراءة فى اصدار أى شيك منها . ولما كانت الفقرة الثانية  
من المادة المذكورة قد نصت على أنه : « إذا صدر حكم فى موضوع  
الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن فى الحكم بالطرق المقررة  
لقانون » . وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على الدفع بقوة الأمر  
المقتضى بالقول بأن التاريخ والقيمة يختلفان فى كل من الشيكين ، دون أن  
يبين ما إذا كانا قد حذروا فى تاريخ واحد وعن معاملة واحدة مع ذات المجنى  
عليه أم أن كلا منهما يختلف فى ظروف تحريره والأسباب التى دعت الى  
اصداره ، وكان اختلاف تاريخ الاستحقاق أو القيمة فى كل من الشيكين  
المشار إليهما ، لا ينفى بذاته أن اصدار كليهما كان وليد نشاط إجرامى  
واحد تنقض الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى فى اصدار أيهما ،  
فإن الحكم المطعون فيه لا يكون فيما أورده رداً على الدفع قد بين العناصر  
الكافية والمؤدية الى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التوفير  
برأى فى شأن ما أثير من خطباً فى تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور  
ويستوجب نقضه والاحالة .

( لطن رقم ١١٦٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/٢٩ من ٢٢ من ١٩٧٢ )

## ١٤٤٩ - مثال لاختلال بنفاع جوهرى فى جريمة اصدار شيك بنون رصيد

✽ حتى كان الثابت ان دفاع الطاعن قام على ان المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه على طلبات المؤسسة التأمينات لصرف مستحقات علاج له بمناسبة اصابته فى قدمه وانه لم يوقع على الشيك - المسند اليه اصداره بدون رصيد - الذى طعن عليه بالتزوير وسباق شواهد ، فان الدفاع على هذه الصورة يكون دفاعا جوهريا لما يترتب عليه من اثر فى انتفاء الجريمة او ثبوتها ، واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه والكل بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من بيان شواهد التزوير مكتفيا فى الرد عليها بمباراة عامة بانها واهية بغير ان يبين ماهية هذه الشواهد ولا وجه اعتبارها واهية ، كما لم يمن بتحقيقها بلوغا الى غناية الامر فيها وبلغ دلالتها على صحة دفاع الطاعن ، واذ كان لا يصح اطراح هذا الدفاع بما أورده الحكم المطعون فيه من عدم جواز اثبات ما دون فى الشيك الا بالكتابة ، اذ لا يتصور ان يحصل الطاعن على ورقة ضد من المجنى عليه تفيد انه استوقعه على اوراق كان يجهل حقيقتها ، فان الحكم المطعون فيه فوق اخلاله بحق الدفاع يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ من ٢٣ من ٥٧٢ )

١٤٥٠ - الوفاء بقيمة الشيك سابقا على تاريخ استحقاقه او لاحقا له - لا ينفى قيام جريمة اصدار شيك بنون رصيد - انتهاء الحكم الى تبرئة المتهم استنادا الى اقرار الخالص للمصادق له من المستفيد - خطأ فى تطبيق القانون .

✽ من المقرر ان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر اركان جريمة اعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحوب بما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما ان الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما انتهى اليه من تبرئة المطعون ضده على أساس ان الدين محل الشيك موضوع الاتهام قد استبدل باقرار الخالص الذى قدمه وانه كان يتعين على المدعي بالحقوق الدنية ان يرد الشيك الى المتهم بعد تمام الوفاء بقيمته فان الحكم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣ من ٢٣ من ١٠٨٣ )

١٤٥١ - تداول الشيك بالطرق التجارية وأثر تظهيره الصحيح - تظهير الشيك لا يحصل دون وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر اليه - قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة مصدر الشيك بعد أن ظهره المستفيد التي شخص آخر تأسيها على أن الشيك لم يعد بتظهيره أداة وفاء - خطأ في تطبيق القانون :

✽ من المقرر أن الشيك متى صدر لمعامله أو صدر لأمر شخص معين أو اذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفوع ، مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره ، وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمته قبل تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، بل تقع الجريمة - في هذه الحالة - على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسمن قضاءه ببراءة المظنون ضده من تهمة اصدار الشيك بدون رصيد على أن الشيك موضوع الاتهام لم يعد أداة وفاء تقوم به هذه الجريمة بعد أن ظهره المستفيد الى شخص آخر ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( لندن رقم ١١٨٩ لسنة ٤٢ ق ٠ جلسة ١٩٧٣/١/٧ ص ٢٤ من ٣٣ )

١٤٥٢ - تجرير شيكات لا يقابلها رصيد - السبب - اثره - العقوبة - مثال :

✽ متى كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم الغيائي الاستثنائي بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أصدر سبعة شيكات على بنك القاهرة فرع الأزهر لمصلحة المدعى بالحق المدني ويعرض هذه الشيكات على البنك المسحوب عليه أعادها بالرجوع على الساحب ، ثم حصل دفاع الطاعن من أن الشيكات حررت لضمان كتيبات ورد عليه بأن هذا الدفاع غير مقبول وانتهى الحكم الى أن التهمة المستندة للطاعن ثابتة قبله من تحرير شيكات لا يقابلها رصيد وكان هذا الذي أورده الحكم صحيحا في القانون وكان ما يقوله الطاعن من حقيقة سبب تحرير الشيك لا اثر له على طبيعته مادام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة

وفاء لا أداة ائتمان ، وكانت المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وكان لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه أوفى بجزء من قيمة الشيكات التي المدعى بالحق المدني مادام لم يسترد الشيكات من المستفيد ، فإن ما ينصاه على الحكم لا يكون له أساس .

( الفطن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ من ٢٤ ص ٣٥٥ )

١٤٥٣ - توقيع الساحب للشيك على بياض - دون إثبات قيمته أو تاريخه - مفاده تفويضه للمستفيد في تحرير هذه البيانات - عدم تأثير ذلك على صحة الشيك مادام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للبنك :

✽ من المقرر أن توقيع الساحب للشيك على بياض دون أن يدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك مادام قد استوفى البيانات التي يتطلبها القانون قبل تقديمه للمسحوب عليه إذ أن إعطاء الشيك الصادر لمصلحته بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض للمستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه إلى المسحوب عليه ، ولما كان لا يوجد في القانون ما يلزم بأن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب وكان الطاعن لا ينزع في استيفاء الشيكات موضوع الدعوى لسانر البيانات عند تقديمها للبنك المسحوب عليه ولا يجعل توقيعها عليها وانها استوفت الشكل الذي يتطلبه القانون كي تجرى مجرى النقود في المعاملات فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبرها كذلك وإدان الطاعن بتهمة إصداره تلك الشيكات دون أن يكون لها رصيد قائم وقابل للمسحب يكون قد طبق حكم القانون تطبيقاً سليماً .

( الفطن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ من ٢٤ ص ٣٥٥ )

١٤٥٤ - شيك - عدم تطابق التوقيع - رفض الصرف - عدم تحميص الحكم لهذه الأمور ولرصيد الطاعن - اثره :

✽ لما كان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن يحامى الجلسان قدم مذكرة بدفعه أودعت ملف

الدعوى ضمنها أن البنك أفاد بعدم تطابق التوقيع دون بحث أمر رصيده الطاعن ، كما قدم بملف الدعوى حافظة بها خطاب صدر من البنك ثابت فيه أن سبب رفض البنك صرف الشيك موضوع هذا الطعن يرجع إلى عدم مطابقة التوقيع للنموذج المحفوظ لدى البنك . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره المدافع عن الطاعن ولم يبحث أمر رصيده في المصرف وجوداً وعدمه واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يقتضي على المحكم أن يمحسه ويقول كلمته فيه فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفءاع يكون مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

( لائن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ س ٢٤ ص ١٢٨٠ )

١٤٥٥ - ما يشترط لتحقيق أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد :

✽ مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكرتها الايضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة إصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي إصدار ورقة تتضمن التزاماً صرفياً معينا هي الشيك واعطاؤه أو تناولته للمستفيد وتخلف الرصيد الكافي القابل للمصرف أو تجميده . ثم سوء النية . ولا جريمة في الأمر مادام للمصاحب عند إصدار الشيك في ذمة المسحوب عليه رصيد سابق محقق المقدار خال النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك قابل للمصرف وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذي يحصل بأمر لاحق من قبل المصاحب بعدم الدفع ومتى أصدر المصاحب الشيك مستوفياً شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود تبين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكافية والقابلية للمصرف ، بغض النظر عن قصد المصاحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند عدم مطابقة توقيمه للتوقيع المحفوظ لديه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث ابتداءً أمر رصيده الطاعن في المصرف وجوداً وعدمه ولم يمن بتبصيص ما إذا كان المحجز قد توقع على هذا الرصيد قبل إصدار الشيك ودون أمر من قبل الطاعن أم أن توقيمه كان لاحقاً على إصدار الشيك المذكور ، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد إفساد البنك بامتناعه عن الصرف لعدم مطابقة التوقيع والمحجز على الرصيد فإن الحكم يكون قاصراً .

( لائن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٣٦ ص ١٦٢ )

١٤٥٦ - عدم استظهار حكم الادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد - امر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف - قصور :-  
 \* من المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر امر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استفلا للارضاء المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع او عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لانه لا يسار الي بحث القصد الملايس الا بعد ثبوت الفعل نفسه . ولما كان الحكم الملعون فيه لم يبحث امر رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل اطلق القول بتوافر اركان الجريمة في حق الطاعن مادام قد وقع على الشيك وافاد البنك بالرجوع على الساحب دون بحث علته ذلك ، فانه يكون قد اطوى علي قصور في البيان .

( لطن رقم ١٠٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ من ٢٧ ص ٤٦١ )

١٤٥٧ - ادانة المتهم بتزوير شيك واستعماله - اعتدادا الي تمسكه به واله محرر بياناته وكونه صاحب المصلحة في تزويره - عدم كفايته مادام قد انكر توقيعه عليه ولم يثبت ان التوقيع له - مجرد التمسك بالورقة المزورة من غير الفاعل او الشريك - لا يكفي لثبوت العلم بتزويرها :

\* لما كان الحكم الملعون فيه قد دان الطاعن بتهمة تزوير شيك واستعماله اعتدادا الي مجرد تمسك الطاعن بالشيك واقاراره باثنه هو الذي جبر بياناته وانه صاحب المصلحة الوحيدة في تزوير التوقيع المذنب الي المدعى بالحق المدني ، دون ان يستظهر اركان جريمة التزوير ويورد الدليل علي ان الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه او بواسطة غيره مادام انه ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من انه محرر يخطه كما لم يكن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر ان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقر الدليل على ان الطاعن هو الذي قارف التزوير او اشترك في ارتكابه ، ولما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون مشويا بالقصور بما يتعين معه نقضه والاحالة .

( لطن رقم ٥١٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ من ٢٧ ص ٧٩٢ )

١٤٥٨ - شيك بدون رصيد - إجراءات - دفاع - حكم - تسييب  
معيب :

\* ان محكمة ثاني درجة وأن التفتت عن الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى يحمل تاريخين لابتدائه في غيبة الطاعن عند نظر استئنائه الا ان هذا الدفاع ، وقد اثبت بمحضر تلك الجلسة ، أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى ، قائما مطروحا على المحكمة عند نظر موضوع معارضة الطاعن الاستئنافية ، وهو ما يوجب عليها ابداء الرأي بشأنه وان لم يعاود المعارض اثارته ، ذلك بأن من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشيتة المتهم في الدعوى ، فإن هي استغفلت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائق .  
( الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ من ٢٩ ص ٤٤٢ )

١٤٥٩ - استئناف - نظره والحكم فيه - تزوير - الادعاء بالتزوير - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره - شيك بدون رصيد :

\* لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى وجاء مقصورا على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما اثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغير الرأي فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تحصنه وأن تبين العلة في عدم اجابته أن هي رأت اطراحه ، أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .  
( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠ من ٢٩ ص ٧٥٧ )

١٤٦٠ - الأمر بوقف صرف شيك - الدفاع بأن الشيك تم عن طريق  
هشوب بجرية نصب - دفاع جوهري :

\* لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الدفاع عن

الطاعن قد اثار في مذكراته المقدمة منه في المعارضة امام محكمة اول درجة وامام محكمة ثانى درجة ان تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشوب بجريرة نصب ، ذلك ان الطاعن جبر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدما ثمن شراء قطعتى ارض من جمعية تعاونية لتقسيم الاراضى وببناء المساكن ثم تبين له ان الدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس ادارة الجمعية ونزوحها مدير الجمعية - يبيعان ارضا لا يمتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حماية ماله ان يوقف صرف الشيك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قلد انتهى الي تأييد الحكم الصادر من محكمة اول درجة - الذى دان الطاعن اخذا بأسبابه دون ان يعرض ايها لما ابداه الطاعن في مذكراته ، وكان دفاع الطاعن - أنف البيان - الذى ضمنه المذكرات سالفة الذكر يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من اثر فى تحديد مسئولية الجنائية مما كان يتعين معه علي المحكمة ان تعرض له استقلالا وان تستظهر هذا الدفاع وأن تضمن عناصره كشفا لدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه ، اما وقد امسكت عن ذلك ، فان حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

( لطن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٨ من ٣٠ ص ٨٠٥ )



## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

١٤٦١ - أين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ في مكان إعطاء شيك الى المستفيد - ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان آخر :

\* اذا كان مما أورده الحكم المطعون فيه أن إصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسليمهما الى المستفيد قد تم في جدة وقد عاجز ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيكين في تاريخ السحب فإن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بكافة أركانها القانونية. في مكان حصول الاعطاء للمستفيد وهو جندة ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مصر "

( الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ من ١٣ من ٨٤٦ )

١٤٦٢ - شيك بدون رصيد - مسئولية جنائية - فاعل أصلي - وكالة :

\* متى كان الثابت أن الطاعن هو الذي أصدر الشيك بوصفه وكيلًا عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للمنتحب ، فإنه يكون مسئولًا ويحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة ، لأن وكالة عن زوجته صاحبة الحساب لا ينفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي دين من أجلها .

( الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٥ من ٢٢ من ١٠٣ )

١٤٦٣ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة - مدامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت - مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد :

\* من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة مادامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . ولما كان عدم تقديم أصول الشك في الجريمة المنصوص عليها في

المادة ٢٢٧ عقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . وكانت المحكمة لم تال جهدا في سبيل الاطلاع على الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له على ما ثبت من أقوال المجنى عليه ، فإنه لا عليها ، ان هي عولت على شهادة المجنى عليه التي اطمان اليها وجدانها - بأن الطاعن هو صاحب الشيك وعلى سلامة البيانات التي اثبتها محرر محضر ضبط الواقعة نقلا عن الشيك محل الجريمة .

( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٠/٣٦ من ١٥ ص ٦١٠ )

١٤٦٤ - صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين والذنه - تداوله يكون بالطرق التجارية - تظهيره - أثره :

\* من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين والذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه ويخضع لقاعدة تظهير الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ويتمصل بها اتصالا سببيا مباشرا .

( الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٠ من ١٧ ص ٨٢٢ )

١٤٦٥ - شيك بدون رصيد - ضرر - تعويض - أساسه :

\* متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعي بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك موشوع الدعوى ، وإنما أسسها على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهت الحكم إلى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها . فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضى به الحكم استنادا إلى اتفاق لاحق باستبدال الدين الذي أعد الشيك للوفاء به وتسيطه على آجال مختلفة بموجب صندات ائتمنية لا يكون له محل طامسا أن هذه

المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك على ميعاد استحقاقه ، ويكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية .

( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ من ١٧ من ١٩٩٧ )

١٤٦٦ - سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له - اعتباره كإلفاء  
الحاصل بالنقد - ليس للمساحب استرداد قيمته أو العمل على تأخير الوفاء  
به لصاحبه - يستثنى من ذلك الحالات التي تخرج تحت مفهوم حالة الضياع  
فحسب .

\* الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كإلفاء  
الحاصل بالنقد بحيث لا يجوز للمساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير  
الوفاء به لصاحبه ، ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات التي تدرج تحت مفهوم  
حالة الضياع التي أبيع فيها للمساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به مالغير  
توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بعلو حق المساحب في تلك الحال  
على حق المستفيد ، وهو ما لا يصح على الحقوق الأخرى التي لابد لحمايتها  
من دعوى وإلا تصلح مجردة سببا للإيابة ، فلا محل لنذرع الطاعن - في  
حسده نفيه مسؤوليته الجنائية - بسابقة وفائه بقيمة الشيك فيما أوفى به  
عن السندات التي يقول أنه أصدر الشيك ضمانًا لها .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٤ من ١٧ من ١٩٩٥ )

١٤٦٧ - على المحكمة تطبيق نصوص القانون تطبيقًا صحيحًا على  
واقعة الدعوى المطروحة عليها وصار إثباتها في الحكم - مثال في جريمة  
إعطاء شيك بدون رصيد .

\* يوجب القانون على المحكمة أن تطبق نصوص القانون تطبيقًا  
صحيحًا على واقعة الدعوى المطروحة عليها كما صار إثباتها في الحكم .  
وبما كانت جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب تحكمها  
المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات وتقرر عقوبتها المادة ٣٢٦ منه ، فإن جمع  
الحكم بين هاتين المادتين وإنزالهما على واقعة الدعوى إنما هو أمثل

لحكم القانون على وجهه الصحيح وليس فيه خروج على واقعة الدعوى كما  
سأقتها المدعية بالحقوق المدنية في صحيفة دعواها - التي طلبت فيها أنزال  
حكم المادة ٣٣٦ عقوبات - أو اغتصاب علي حق مقرر للمتهم .

( الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ من ١٧ من ١١١٥ )

١٤٦٨ - البحث في توافر الشروط القانونية لصحة الشيك متى  
يُنظر إليه ؟

\* البحث في توافر الشروط القانونية لصحة الشيك إنما ينظر فيه  
إلى وقت تحريره ويظل التزام المساحب بتوفير الرصيد قائماً إلى حين  
تقديم الشيك وحرف قيمته بغض النظر عن شخص المستفيد أو بمسيره  
لان القانون إنما أصبح حمايته على الشيك باعتباره أداة وفاء تجرى في  
المعاملات مجرى النقود ويستحق الاداء بمجرد الاطلاع .

( الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ من ١٨ من ١٤٥٦ )

١٤٦٩ - شيك بدون رصيد - مذالة :

\* وفاة المستفيد لا تمنع من تداول الشيك عن طريق من آل إليه الحق  
الثابت به بطريق الميراث .

( الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ من ١٨ من ١٤٥٦ )

١٤٧٠ - جريمة اصدار شيك بدون رصيد - مراد الشارح من  
العقاب فيها ؟ لا عبرة بالدافع على قيامها .

\* المراد الشارح من العقاب في جريمة اصدار شيك بدون رصيد  
هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجزى  
مجزى النقود ولا عبرة بالاسباب التي دعت صاحب الشيك إلى اصداره  
لانها ودافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية .

( الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩ من ١٩ من ١٤٧٧ )

١٤٧١ - ما لا تلزم به المحكمة بالرد عليه صراحة من أوجه الدفاع :

✽ ما يثيره الطاعن في دفاعه بأن المدعي بالحق المدني سبق أن ارتكب جرائم إعطاء شيك بدون رصيد متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستقادا من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء .

( لطن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٩ ص ٥١٩ )

١٤٧٢ - متى يعد المحرر شيكا ؟

✽ إذا كان يبين من المحرر أنه يتضمن أمرا صادرا من المتهم لأحد المبنوك يدفع مبلغ معين في تاريخ معين ، فإنه في هذه الحالة يعتبر أداة وفاء مستحق الدفع بمجرد الاطلاع ، ويعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ، ويجرى مجرى النقد في المعاملات .

( لطن رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ من ٢٢ ص ١٥٢ )

١٤٧٣ - طبيعة الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٣٧ عقوبات :

✽ مفاد نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أن الشارح قد اعتبر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب في حكم النصب إلا أنها في الحقيقة والواقع جريمة من نوع خاص وليست بطبيعتها نصبا ، وإنما حسارت في حكمه بآراء الشارح وما أفصح عنه فيكون معنى النصب فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتبطا على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة سالفة الذكر بطريق القياس على الطرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة ( ب ) من المادة السابعة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمتفجرات المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك لأن الشارح عندما ينص صراحة على جرائم الاعتداء على النفس أو المال يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الطرف المشدد في جريمة إحرار السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يتعين معه نقضه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المفضى بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات

داخله في نطاق العقوبة المقررة لجناية احراز السلاح مجردة من الظروف المشددة ، اذ الواضح من الحكم ان المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر للجناية مع قيام الظروف المشددة وهو ما يشعر بانها انما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الامر الذي كان يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة الى أدنى مما نزلت لولا هذا القيد القانوني .

( الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٠٤٣ )

١٤٧٤ - قوة الامر المقتضى في جريمة شيك بدون رصيد - لا تعتمد الى السبب الذي من أجله أصدر الشيك - علة ذلك .

\* الحكم الجنائي الصادر في جريمة اعطاء شيك بغير رصيد لا يحوز قوة الامر المقتضى بالنسبة الى الدعوى المدنية التي ترفع من بعد امام المحاكم المدنية ، الا فيما فصل فيه فصلا لازما من وقوع هذا الفعل منسوبا الى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذي استلطرده اليه من انه اعطى مقابل دين معين .

( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٠٢٧ )

١٤٧٥ - كفاية استيفاء الورقة شرائطها القانونية كشيك لاعتبارها

كذلك - المادة ٣٣٧ عقوبات .

\* اذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على انه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع ، وكان قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لسرى تجرى الورقة مجرى النقود ، فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

( الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤١ ق . جلسة ٢٥/٤/١٩٧١ م ٢٢ ص ٣٦٦ )

١٤٧٦ - كفاية تشكك القاضي في صحة استناد التهمة للقضاء بالبراءة

مادام قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة - لا يعيب حكم البراءة التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام ما دام قد اشتمل على أن المحكمة قد فطنت إليه - تحديد الحكم لموظفي البنك الذين أخذ بأقوالهم في تطهير المدعي المدنى للشيك الى المتهم \* اغفال الرد على ما قال به صراف البنك من عكس ذلك يفيد ضمنا اطراحه \*

\* يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة امسناحه التهمة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الامر في ذلك الى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة \* ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام ما دام قد اشتمل على أن المحكمة قد فطنت إليه \* وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى ثم أقصع من يمد الى الأخذ بأقوال موظفي البنك الذين أوردتهم في مدوناته والتي مفادها أن الطاعن (المدعى المدنى) قد ظهر الشيك موضوع الجريمة الى المطعون ضده (المتهم) فإن في اغفاله الرد على ما قال به صراف البنك من عكس ذلك ما يفيد ضمنا أنه اطرحه ولم ير فيه ما يطمئن إليه في صدد ادانة المطعون ضده (المتهم) إذ لم يثبت أن الحكم قد تردى في قالة أن موظفي البنك جميعا قد شهدوا بأن المطعون ضده (المتهم) هو المستفيد ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مسديد \*

( لطن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٣ من ٣٣ ص ١٠٠ )

١٤٧٧ - مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان

الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه :

\* نصت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقضى عليه فيه » \* وهذه الاماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه \*

( لطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٣ ص ١٤٢ )

## ١٤٧٨ - الحماية التي أسبغها الشارع على الشيك باعتباره أداة وفاء .

✽ الأصل أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق متى أعطي الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطي شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مئلفا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك إذ أنه بمجرد إعطاء الشيك على وضع يدل مظهره وصيغته على أنه يستحق الاداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان يتم طرحه في التداول فتتعطل عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالمقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء يجرى مجرى النقود في المعاملات .

( لطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٣ ص ١٤٢ )

## ١٤٧٩ - حماية الشارع للشيك لاعتبار الوفاء به كالنقود سواء يسواء .

✽ مراد الشارع من العقاب في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو حماية الشيك وقبوله في التداول على اعتبار أن الوفاء به كالوفاء بالنقود سواء بسواء فلا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره إذ أنها لا أثر لها على طبيعته وتعد من قبيل البواغث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية التي لم يستلزم الشارع لتوافرها تية خاصة . وإن كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيك قد استوفى شرائطه القانونية فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من جدل حول الأسباب والخروف التي أحاطت بإصداره أو الدوافع التي أدت به إلى سحب الرصيد .

( لطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٣ ص ١٤٢ )



١٤٨٠ - اصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد يكون نشاطا اجراميا واحدا لا يتجزأ وان تعددت تواريخ استحقاقها - انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا يصور حكم نهائي واحد بالادانة او بالبراءة في اصدار أى شيك منها .

\* جرى قضاء محكمة النقض على ان اصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد وان تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعا. يصور حكم نهائى واحد بالادانة او بالبراءة في اصدار أى شيك منها .

( لطن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ من ٢٣ ص ٦٢٧ )

\* ١٤٨١ - استيفاء الشيك الشكل الذى يتطلبه القانون لسكنى. يجرى مجرى النقود - كفايته لاعتباره شيكا فى معنى المادة ٣٢٧ عقوبات .

\* من المقرر انه اذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على انه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع وكان الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكى تجرى الورقة مجرى النقود ، فانه يعد شيكا بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات .

( لطن رقم ٧٦ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ من ٢٤ ص ٣٥٥ )

١٤٨٢ - شيك - اختلاف تاريخ تحريره عن تاريخ استحقاقه - اثر ذلك - محو تاريخ تحريره - ادعاء بالتزوير - وسيلة دفاع - سلطة محكمة الموضوع .

\* حتى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن - من ان الشيك موضوع الدعوى قد حرر فى تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان تاريخ اصداره مثبتا تمت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه اداة رفاء مما دعا الطاعن الي اتخاذ طريق الادعاء بالتزوير وطلب نوب احد الخبراء لتحقيق ما ادعاء - واطرحه تأسيسا على ان المحكمة لم تتبين من اطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدعى

ثمة ما يتم عن أنها تحمل تاريخاً آخر أسفل امضاء الطاعن علي نحو ما زعم. واستندت المحكمة من ذلك ومن إبداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الادعاء ، وكان ما أورده الحكم سائفاً وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى وللمعقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

( الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ ص ٢٤ من ١١٣٦ )

١٤٨٣ - نعى الطاعن بأنه أكره على توقيع الشيك لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد - لا يتوافر به الإكراه بمعناه القانوني - ما دامت الشركة قد استعملت حقاً خولها إياه القانون .

✽ أن ما ينعاه الطاعن بدعوى أنه أكره على إصدار الشيكات موضوع التهمة وأنه إنما أصدرها مضطراً لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد ، مردود بأن الإكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى لأن الشركة قد استعملت حقاً خولها إياه القانون فلا تثريب عليها في ذلك .

( الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ص ٢٥ من ١١٩ )

١٤٨٤ - الدفع بأن الطاعن أكره على التوقيع على الشيك - عدم جوازثارته أمام النقض لأول مرة .

✽ متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار أنه كان تحت تأثير إكراه عند ما أصدر الشيكات موضوع التهمة فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١١ ص ٢٥ من ١١٩ )

١٤٨٥ - اثبات جريمة اصدار شيك بدون رصيد - بكافة طرق

الاثبات - بما فيها للصورة الشمسية \*

\* من المقرر أن عدم تسليم اصل الشيك لا ينفي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت الى صحتها \*

( الملن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٦٧٤/١٢/٦ س ٢٥ من ٨٤٢ )

١٤٨٦ - افادة البنك بالرجوع على الساحب - لا تفيد بذاتها عدم

وجود رصيد للشيك - وجوب بحث امر الرصيد وجودا وعدمه وكفايته وقابلية السحب \*

\* يجب على محكمة الموضوع قبل الفصل في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن تبحث في امر الشيك واستيفائه لشرائطه الشكلية ثم تبحث امر الرصيد ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف ومن ثم فانه ان كان الحكم المطعون فيه قد اطلق القول بعدم توافر اركان الجريمة في حق المطعون ضده لجرد ان افادة البنك اقتضت على عبارة الرجوع على الساحب وان هذه العبارة لا تقطع في ان المطعون ضده ليس له رصيد قابل للمصرف دون ان تبحث المحكمة برصيد المطعون ضده في المصرف وجودا وعدمه واستيفاءه شرطا الكفاية \*

( الملن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١١٧٦/١/٥ س ٢٧ من ٤٠ )

١٤٨٧ - المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك - حالاتها :

\* الاصل أن سحب الشيك أو تسليمه للمسحوب له يعتبر كالوفاء الحاصل بالنقد بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به الا أن ثمة قيد يرد على هذا الاصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادة ٦٠ من قانون العقوبات والمادة ١٤٨ من قانون التجارة التي

جرى نصبها بأن « لاتقبل المعارضة فى دفع الكيبيالة الا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها. فيباح للمساحب أن يتخذ من جانبيه اجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق المساحب فى تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الاخرى التى لا يد حمايتها من دعوى » .

( الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ الى ٣٧٨ )

١٤٨٨ - شيك بدون رصيد - المعارضة فى الوفاء بقيمة الشيك -  
السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب تأخذ جميعا  
حكم الخنياع :

✽ من المسلم به أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب ، من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته ، فهى بها اشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب الماى وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . وهذا القيد لا يمس الاصل الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى تطبيق احكام المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات وانما يضع استثناء يقوم على سبب الاباحة فمجال الاخذ بهذا الاستثناء أن يكون الشيك قد وجد فى التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالفة الذكر . ومن ثم فلا قيام له فى حالة اصدار الشيك مقابل ثمن لصفة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية لان الامر لا يرقى الى جريمة النصب ، بل هو لا يعدو اخلالا من المستفيد بالالتزام الذى سحب الشيك بناء عليه .

( الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ الى ٣٧٨ )

١٤٨٩ - شيك بدون رصيد - جريمة - لا جنوى من التعلل بالدوافع  
أو ظروف اصدار الشيك :

✽ لا يجدى الطاعن ما يثيره حول الاسباب والظروف التى احاطت باصدار الشيك أو الدوافع التى ائت به الى سحب الرصيد ، كما أنه لا يجدي ما تدرج به فى صدد نفى مسئوليته الجنائية بقالة أنه كان ذميمة جريمة نصب من جانب الشركة الذميمة بالحقوق المدنية بسبب اكتشافه تلف

البضاعة المحرر الشيك وفاء لثمنها ، لان هذه الحالة - وهي في خصوصية الدعوى المطروحة - لا تدخل في حالات الاستثناء التي تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق احدى جرائم سلب المال \*

( لطن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢١ من ٢٨ ص ٣٧٨ )

١٤٩٠ - عبارة عدم وجود رصيد للمصاحب وعبارة عدم وجود حساب جار - تلتقيان في معنى واحد هو تخلف الرصيد \*

✽ ان عبارة عدم وجود رصيد للمصاحب التي استخلصها الحكم من اجابة البنك وعبارة عدم وجود حساب جار - التي يستند اليها الطاعن في انها كانت اجابة البنك عند تقدم المستفيد بالشيك الي البنك هما عبارتان يتلاقيان في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من وجود خطأ في الاسناد يكون في غير محله \*

( لطن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ من ٣٠ ص ٣٧٤ )



صابون





## صابون

١٤٩١ - بيع المتهم صابون من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة للحقيقة معاقب عليه بمقتضى القانون ٥٧ سنة ١٩٣٩ \*

\* إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه باع صابونا من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة لهذه الحقيقة فذلك يعتبر فى القانون ضربا من ضروب الغش التجارى فى البضاعة والمقاب عليه يكون بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية لا بمقتضى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته \*

( جلسة ١٩٤٣/٦/٧ طعن رقم ١٣٦٣ سنة ١٣ ق )

١٤٩٢ - بيع صابون عليه رقم ١ مضاف اليه جبر تتوافر به اركان الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٢٧ و ٣٤ من قانون ٥٧ سنة ١٩٣٩ باعتباره ضربا من ضروب الغش التجارى \*

\* أنه لما كانت المادة الاولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع الصابون رقم ١ إلا اذا كان خاليا من المواد الاضافية كما نصت المادة ٧ من هذا المرسوم على سريان احكام المادتين ٢٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية على الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا المرسوم ، فان بيع صابون عليه رقم ١ مضاف اليه جبر تتوافر فيه اركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره ضربا من ضروب الغش التجارى \*

( جلسة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١٠٨ سنة ٢١ ق )

١٤٩٣ - عدم خضوع احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون الى قواعد اثبات خاصة \*

\* لم يكن من غرض الشارع أن يخضع مخالفات احكام القانون رقم

٨٧ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون الى قواعد اثبات خاصة بل هي تخضع للقواعد العامة فاذا اطمأن القاضي الى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة او من جهة عملية التحليل ذاتها اوقع حكمه على هذا الاساس بغض النظر عما قد يكون هناك من نقض في بعض الاجراءات التي وردت في ذلك القانون .

( جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٧ سنة ٢٠ ق )

١٤٩٤ - زيادة نسبة الاحماض الدهنية لا تقوم مقام العجز في وزن

#### قطع الصابون

\* لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ - بتنظيم صناعة وتجارة الصابون - علي أن زيادة نسبة الاحماض الدهنية تقوم مقام العجز في الوزن .

( الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٨/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٦ )

١٤٩٥ - مناط التائيم طبقا للمادة الثانية من القرار الصالح في .

من مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجاريتها -  
دفاع جوهرى - مثال :

\* مناط التائيم طبقا للمادة الثانية من القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجاريتها - رهن الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - هو أن يكون الزيت معدا للطعام ، ومن ثم فان دفاع المتهم بأن الزيت الذى جرى تحليله كان مجهزا للاغراض الصناعية ، يعد دفاعا جوهريا كان يقتعين على محكمة الموضوع أن تحققه أو ترد عليه باسباب سائفة ، لانه يتجه الى نفى عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، ولا يكفي لاطراحه استناد الحكم الى ما أرسله محرر محضر الضبط من أن تحرياته دلت على أن المتهم عرض الزيت للاستهلاك الأدمى .

( الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٨/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢٦ )

١٤٩٦ - جريمة انتاج الصابون - تحقق العنصر المادى فيها بمجرد ثبوت النقص فى النسب المقررة قانونا .

\* يتحقق العنصر المادى فى جريمة انتاج الصابون بمجرد ثبوت النقص فى النسب المقررة قانونا . ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم الا يكون هناك ضرر من نقص نسب المواد المكونة للصابون .

( لطن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ من ٥٨١ )

١٤٩٧ - اثبات الحكم مسئولية الطاعن عن انتاج الصابون على نحو مخالف للقانون - افتراض علمه بالنقض .

\* متى كان الحكم قد اثبت مسئولية الطاعن عن انتاج الصابون على نحو مخالف للقانون ، فان علمه بالنقض الذى جرى يكون مفترضا طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانونين رقمين ٢ ، ٥ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ مما لا تكون معه الحكمة فى حاجة الى التحدث عنه .

( لطن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ من ٥٨١ )

١٤٩٨ - ادانة الحكم للطاعن على سبند من مسئولية الفعالية عن جريمة انتاج الصابون طبقا لاقاراره بانه المحلل الكيماوى المسئول - لاجدوى مما يثيره الطاعن فى شأن عدم تمثيله للشركة .

\* متى كان الحكم لم يستند فى ادانة الطاعن الى انه يمثل شخصا اعتباريا هو الشركة صانعة الصابون بل هو قد دانه على سبند من انه مسئول مسئولية فعلية عن الجريمة طبقا لاقاراره بانه المحلل الكيماوى المسئول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون . ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ فى القانون ، وغدا ما يثيره الطاعن فى شأن عدم تمثيله للشركة وعن تطاير المواد الداخلة فى تركيب الصابون بسبب العوامل الجوية غير سديد .

( لطن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ من ٥٨١ )

١٤٩٩ - الجرائم المنصوص عليها في القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون مخالفت لا جلع - اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٤/٤ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون ، استنادا الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ ، ناسخا لما يتعارض معه من احكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر - احالة القرار المذكور بالنسبة للعقاب على جريمتي الغش والخدعة الى المادتين ٥ ، ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، وبالنسبة للعقاب على مخالفة البيان التجاري لحديقة الى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يعاقب على الجريمة المذكورة بعقوبة الجعنة :

٥٧ القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدر بعده قرار من مجلس الوزراء في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الاعلان الذي جعل في المادة التاسعة منه السلطة التشريعية لمجلس الوزراء الى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بالغاء استصدار مراسيم واشار في ديباجته الى الاطلاع على المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش والمواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة له واسقط الاشارة الى القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر والذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفت لا جعنا ، وهذا الاسقاط للقانون جاء على خلاف ما استنته الشارع وانتجه في القرارات السابقة والتي كانت تصدر بالاستناد اليه . فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخا لما يتعارض معه من احكام في التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان . يدل على ذلك انه لم يشر في ديباجته اليه كما سبق ، وانه اعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره في شأن صناعة وتجارة الصابون و آخرها المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ تنظيميا كاملا متناولا ما كانت تتناوله من احكام ومنها انواع الصابون ورتبه والناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمتي الغش والخدعة ميلا في العقاب عليهما الى المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، كما احوال الى القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ حنه أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وغالب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنحة في المادة ٢٤ منه رمى المواد التي أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من إبريل سنة ١٩٥٦ على ما سلف .

( لطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٢ من ٥٦ )

١٥٠٠ - لا يعلن على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها في ظل التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون ٨٧ لسنة ١٩٣٨ - خضوع أثبات الغش في صناعة وتجارة الصابون لقواعد الإثبات العامة - ما نص عليه القرار الوزاري رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٤/٤ في مادته الخامسة من يعلن إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الاجل المحدد له ، لا يقيد المحاكم - علة ذلك ؟

✽ لم تنص التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ على الإعلان جزاء على مخالفة الإجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وإخطار صاحب الشأن بنتيجتها كما فعل القانون الملغى ، إذ لم يكن غرض الشارع أن يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون الى قواعد اثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة فإذا اطمأن القاضي الى صحة الدليل المستند من تحليل العينات ولم يمساره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التحليل ذاتها أو وقع حكمه على هذا الأساس .

( لطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٢ من ٥٦ )

١٥٠١ - غش صناعة الصابون - مخالفة - أثرها .

✽ نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من إبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون في المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢٠ هو الصابون الممتوئ عقب خفف على ٥٠ ٪ على الأقل من الوزن الموزن على القطع في من الوزن الفعلي لهذه القطع عند التحليل أيها أكبر

أجماخيا ديمنية وراثتية بما يدل على تشدد القانون في مراعاة نسبة تلك  
الاحماض حماية للمستهلكين وقضاء علي الغش في الصابون حتى لايتأدى  
الامر الى الغش في وزن الصابون وفي نسبة المواد النافعة الداخلة في  
تكوينه معا فلا يجدي الطاعن ما يتدفع به من نقص الوزن في الصابون  
الذي أنتجه عن الوزن المرقوم علي القطع ويدخل بخار الماء في تكوينه  
لان ما يتعلق به من ذلك لا تندفع به الإتهمة المسندة اليه بل تتضمن غشا في  
وزن الصابون . فضلا عن الغش في نسبة الاحماض الداخلة في تكوينه .  
هذا ويغرض صحة ما يدعيه الطاعن في طعنه كله فان ما وقع منه من  
انتساجه الصابون دون مراعاة نسبة الاحماض الديمنية والراثتية  
بحسب البيان المرقوم علي السلعة يعتبر ذكر البيان تجاري غير مطابق  
للحقيقة بماقبا عليه بالمعقوبة التي أوقفها عليه الحكم طبقا للمواد ٢٦ و ٢٧  
و ٣٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن البيانات والعلامات  
التجارية وهو القانون الذي أممته الحكم أيضا لانطباقه على واقعة  
الدعوى فلا مصلحة له فيما أثاره في طعنه كله من دعوى الخطأ في تطبيق  
القانون أو الإخلال بحقه في الدفاع .

( الجان رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣/١/١٩٦٩ من ٢٢ ج ٥٦ )

## ١٥٠٢ - جريمة الغش - لا يقبل من المصانع التشرع بجهله مواد صنعه - صناعة الصابون - تطبيق القانون - المخالفة .

ان علم المتهم بالغش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا  
له ، اعتبارا بان المصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه  
ولا يقبل التذرع بجهله ولا تأدى الامر الى تعطيل اجكام القانون . يدل علي  
ذلك - في خصوص صناعة الصابون - ان قرار مجلس الوزراء الصادر  
في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد ان نص في  
المادة الثانية منه على انه لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو  
عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع الا اذا كان من أحد الأنواع  
والترتيب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ وهو الصابون المحتوي  
عقب ختمه علي ٥٠ ٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن  
الغشائي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أجماخيا ديمنية وراثتية بشرط

الا تزيد نسبة الاحماض الراتنجية فيه على ٢٠ ٪ من مجموع الاحماض ،  
 أوجب في المادة الثالثة الا تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى في جميع  
 الانواع والرتب علي حد معين واعتبر - في هذه الحالة وحدها - زيادة  
 نسبته مخالفة لاجنحة اذا كان المتهم حسن النية، مما مفاده أن صنع الصابون  
 الذى تقل فيه نسبة الاحماض أو تنقص عن حد معين جنحة دائماً في حق  
 الصانع طبقاً للقانونين رقمي ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ٥٧ لسنة ١٩٢٩ اللذين  
 أشار القرار في ديباجته محيلاً في بيان العقوبة اليهما ، ولا يكون مخالفة  
 الا حين تزيد نسبة القلوى المطلق الكاوى عن النسبة التي حددها القرار  
 بشرط أن يكون الصانع حسن النية ، وبذلك فإن الشارع يكون قد اعتبر علم  
 الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للاحماض الدهنية  
 والراتنجية قائماً في حقه بقيام موجب من صنعه وهو ثابت علي الدوام ،  
 لا يستطيع المتهم أن يتذرع بجهله الا في حدود ما رخص فيه الشارع  
 استثناء لاعتبارات تيسيرية لا تنفي الاصل المقرر في هذا الصدد .

( المظن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٣ س ٢٢ ص ٥٦ )





## صحافة

الفصل الأول - حرية الصحافة

الفصل الثاني - مسئولية الصحفي عن جرائم النشر

الفصل الثالث - اللقنف في حق الموظف العام

الفصل الرابع - التحريض على قلب نظام الحكم

الفصل الخامس - حق نشر الاجراءات القضائية

الفصل السادس - انتخابات نقابة الصحفيين



## الفصل الأول

### حرية الصحافة

١٥٠٣ - حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي لا يمكن تجاوزها إلا بتشريع خاص :

\* حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

( الملحق رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ص ٢٤٨ )

١٥٠٤ - صحفي - حرية - نطاقها .

\* حرية الصحفي لا تعني حرية الفرد العادي ، ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

( الملحق رقم ٦٢١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٢/١/١٦ س ١٤ ص ٤٧ )

## الفصل الثاني

### مسئولية الصحفي عن جرائم النشر

#### ١٥٠٥ - مسئولية رئيس التحرير عن جرائم النشر :

\* رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لاحكام قانون العقوبات والمسئول اداريا طبقا لاحكام قانون المطبوعات يجب اصلا ان يكون رئيسا فعليا اي انه يجب ان يباشر التحرير بنفسه او يشرف عليه او يكون في استطاعته هذا الاشراف واتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا يدرا عنه هذه المسئولية بعد ان اخذها علي نفسه رسميا بقيامه بالاجراءات التي يقتضيها قانون المطبوعات والا لاصبح في استطاعة كل رئيس تحرير ان يتخلى عن هذه المسئولية بإرادته . ومسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على الافتراض القانوني بأنه اطلع على كل ما نشر في الجريدة وأنه قدر المسئولية التي تنجم عن النشر ولو لم يطلع فعلا . وهو لا يستطيع دفع تلك المسئولية بانثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الادارة او أنه وكل الى غيره القيام بأعمال التحرير او أنه لم يطلع على اصل المقالة المنشورة . أي أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسئولية الجنائية في جرائم النشر اتت على خلاف المبادئ العامة التي تقتضي بأن الانسان لا يكون مسئولا الا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا فهي اذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الانثبات في جرائم النشر ومتى كان الامر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ويجب قصر تلك المسئولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . فمتى وجد رئيس التحرير يحسم ما تقدم بيانه أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا يجوز أن تتعدى هذه المسئولية الفرضية الى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رئاسته فعلا . على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب عني ما تسطره أيديهم بل هم مسئولون أيضا غير أن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية فيجب لادانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتركا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

١٥٠٦ - سلطة محكمة النقض في تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر :

\* إن القضاء قد استقر على أن لمحكمة النقض والابرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر لأنه وإن عد ذلك في الجرائم الأخرى تديخلا في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي تدخل محكمة النقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم .

( جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ طعن رقم ٦٦ سنة ٢ ق )

١٥٠٧ - سلطة محكمة النقض في تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر :

\* لمحكمة النقض والابرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر من ناحية أن لها بمقتضى القانون تصحيح الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم . وما دامت العبارات المنشورة هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم صح لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها واستظهار مراميها :

( جلسة ١٩٣٢/٢/٢٧ طعن رقم ١١١٦ سنة ٣ ق )

١٥٠٨ - سلطة محكمة النقض في تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر :

\* متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر أن المتهم نشر فعلا العبارات التي يؤخذ بسببها وكانت هذه العبارات هي هي نفس الواقعة المعزاة الى المتهم والمثبتة بالحكم ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما إذا كان قانون العقوبات يتناولها أولا يتناولها. وهل طبق عليها تطبيقا صحيحا أم لا - لا يستطيع ذلك إلا إذا فحصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من

المرامى القريبة أو البعيدة - ومن أجل ذلك فلمحكمة النقض دائماً حق فحص تلك العبارات للفرس المتقدم وتقريرها في علاقتها مع القانون التقدير الذي تراه مهما يكن رأى محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . أما القول بأن البحث في وقوع اسناد المطاعن إلى الجنى عليه أو عدم وجوده هو مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع فصلاً نهائياً لا معقب عليه لمحكمة النقض لقول غير مقبول .

( جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ طعن رقم ١٤١٨ سنة ٣ ق )

١٥٠٩ - شرط اعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تتم بالنشر في الجريدة .

\* أن القانون قد أوجب في الشق الأخير من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات اعفاء رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تتم بالنشر في الجريدة توافر شرطين : أحدهما أن يرشد اثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة ويقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لاثبات مسئولية الآخر أن يثبت أيضاً أنه لو لم يلقم بالنشر لخرن نفسه لخداعة وظيفته في الجريدة أو لخرز جسيم آخر . فإذا لم يلقم بتحقيق هذين الشرطين أو قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزول عنه المسئولية .

( جلسة ١٩٣٦/٥/٢٢ طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٩ ق )

١٥١٠ - أساس المسئولية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٦ ع .

\* أن القانون إذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب المستوردين والطابعين ثم البائعين والموزعين والمصنفين ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة والرسوم وغيرها مما استعمل في ارتكاب الجريمة إذا كانت الكتابة ونحوها قد نشرت في الخارج أو كان

غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة فإن نصه هذا محله فقط - حسبما هن واضح به - معاقبة واحد أو أكثر من هؤلاء على أساس اعتباره فاعلاً أصلياً في الجريمة ولا علاقة له بعتاقب من منهم - كأئنة ماكانت مرتبته - يكون قد ساهم في الجريمة بارتكابه الفعل الذي اتخذ منه وصفه مستورداً أو طابعاً أو بائناً أو موزعاً ان ملصقاً متى كان عالمياً بما حوته الورقة التي تحصل الجريمة فإن ما يقع منه على هذا النحو مستوجب لعقابه لا على أساس انه فاعل أصلي بل على أساس انه شريك بطريق المساعدة في الجريمة التي قصد اليها والتي وقعت بناء على فعله .

( جلسة ١٩٤٠/٢/٣٦ طين رقم ٢٥٧ سنة ١٠ ق )

#### ١٥١١ - تعريف الجريدة المعاقب على اصدارها بدون اخطار طبقاً

للقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ .

\* ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تنص على انه « يقصد بكلمة جريدة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في موايد منتظمة او غير منتظمة . فاذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهم أصدر نشرة دينية في اوقات غير منتظمة وكان ما أصدره متناً ثمانية اعداد في خمسة عشر شهراً وأنه لم يخطر المديرية بصورها فعاقبته المحكمة علي انه أصدر جريدة بدون ان يخطر عنها الجهة المختصة فانها لا تكون قد خالفت القانون .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٧ طين رقم ٣٦٢ سنة ٢٢ ق )

#### ١٥١٢ - مسئولية رئيس تحرير الصحيفة - ميثاقها .

\* مسئولية رئيس التحرير مسئولية مقترضة ميثاقها صفته ووظيفته في الجريدة فهي تلازمه متى ثبت انه يباشر عادة ويصوره عامة دوره في الاشراف ولو صالغ انه لم يشرف بالفعل علي اصدار هذا العدد او ذاك من اعداد الجريدة ولا يرفع هذه المسئولية عن عاتقه ان يكون قد عهد ببعض اختصاصه لشخص آخر ما دام قد استبقى لنفسه حق الاشراف عليه ، ذلك لأن مراد الشارع من تقرير هذه المسئولية المقترضة انما مرده في الواقع هو افتراض علم رئيس التحرير بما تنشره جريدته واذنه بنشره أي ان المشرع قد أنشأ في حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تنشره الجريدة

التي يشرف عليها فمستوليته اذن مفترضة بنتيجة افتراض هذا العلم .  
 وبما دام ان عبارات المقال دالة بذاتها علي معنى المسباب فقد حقت عليه  
 بمسئوليته الفرضية ولا يمكنه التوصل منها الا اذا كان القانون لا يكتفى  
 للعقاب بمجرد العلم بالمقال والاذن بنشره بل يشترط قصدا خاصا  
 لا يفيد عبارات المقال ولا تشهد به الفاظه او علما خاصا لا تدل علي  
 وجوده معاني المقال المستفادة من قراءة عباراته والفاظه .

( الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٦٤ م ١٥ ص ٦٨٧ )

#### ١٥١٣ - مسئولية رئيس تحرير الجريدة - اعفاء - عيب اثبات

\* لما كانت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات قد نصت على اعفاء  
 رئيس تحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية في احدى حالتين :  
 « الاولى : اذا اثبت ان النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل  
 ما لديه من المعلومات والاوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر »  
 والثانية : اذا اُرشد أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه  
 من المعلومات والاوراق لاثبات مسئولية واُثبت فوق ذلك انه لو لم يقم  
 بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريدة او لضرر جسيم آخر ،  
 وكان موجب هذا الاعفاء في كل من حالتيه المتقدم ذكرهما قد ورد استثناء  
 من الاجل العام الذي تقضى بمسئولية رئيس التحرير عما ينشر في جريدته  
 بمسئولية افتراضية ، فان عيب اثبات توفر الاستثناء في صورتيه: انما يقع  
 على كامل المتهم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلن فيه قد اُطرح ما دفع  
 به الطاعن من اعفائه من المسئولية لعدم اثباته موجب الاعفاء وتحقيق  
 شروطه - ومن ما لا يجادل فيه الطاعن في اسباب طعنه - فان التمس علي  
 الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجبا للرفض .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٧/٢٣/١٩٧٥ م ٢٦ ص ٥٦٧ )



### الفصل الثالث

#### القذف في حق الموظف العام

١٥١٤ - البحث في بطلانية نية القاذف محله أن يكون الطعن موجهاً إلى الموظف العمومي أو من في حكمه - عدم قبول الدليل على صحة وقائع القذف في غير هذه الحالة .

✳ متى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للتحريض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أي دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفي هذا ما يكفي لرفضه إجابة طلب خصم الأولاد من التوجه القانونية .

(محكمة رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦٨ - جلسة ١٩٦٩/٧/٢٤ من ١٠ من ٢١٨)

١٥١٥ - كفاية القصد العلم بالحق أو الضميمة عندئذ تكون العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها لا ينبغي القصد الاعتقاد القاذف بصحة وقائع القذف .

✳ لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنب أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أي معتقداً بصحة ما زعم به المسمى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها ومقدمة .

(محكمة رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦٨ - جلسة ١٩٦٩/٧/٢٤ من ١٠ من ٢١٨)

١٥١٦ - حسن النية المبيح لإثبات صحة وقائع القذف في حق الموظف العام هو اعتقاد القاذف بصحة وقائع القذف وانحيازها بالمصلحة العامة .

✳ استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة

الذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صائداً عن حمن نية ، أى عن اعتقاد بصحة وقائع الذف والخدمة للمصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن فى هذه الحال اثبات صحة الوقائع التى أسندها الى الموظف ، بل تجب ادانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما ذف به .

( الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٢٩٩/١٢/٢٢ من ١٠ من ١٠٥٥ )

١٥١٧ - القذف - إعادة النشر - هي فى حكم القانون كالنشر الجديد - م ١٩٧ ع - اثر ذلك .

✽ يستوى أن تكون عبارات القذف أو السبب التى اذاعها الجانى منقولة عن الغير أو من انشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التى تتضمن جريمة ونشرها يعتبر فى حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد اللافلات من المسئولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة انما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوى على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

( الجعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٣٦٠/١٢/٢٠ من ١١ من ١٢٩ )

١٥١٨ - سلطة محكمة النقض - جرائم النشر - الذف - قسب - بينائى .

✽ لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما هى ثابتة فى الحكم فإن لها فى جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات لتبين ان كانت تكون بجريمة أم لا . واذا استظهرت أن هذه العبارات شائنة بذاتها وانها تفسد شرف المذوف فى حقه - وهو مورد للمطعون ضدهما - وانها لو كانت حادثة لوجب عقابه أو احتجازه والخط من كرامته فقد انزات حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى واعتبرت

الفعل الذي ارتكبه الطاعن في حق المورث مؤثماً ويستوجب مساءلته قانوناً . وكان دفاع الطاعن في خصوص النقد المباح أنما هو في واقعه لا يخرج عن كونه دفاعاً منصفاً على انعدام القصد الجنائي لديه وقد تناولته محكمة القضاء في حكمها الذي تبناه الحكم . المطعون عليه الأخير وردا عليه . فان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وجاء غلواً من عيب القصور .

( لطن رقم ١٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ٢٢ من ١٩٥٥ )

١٥١٩ - مقال صحفي - ضرر - حكم - استنبهية - بيان عناصرت - الضير - ليس بلازم :

\* إذا كان مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يفيد أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه . والمساس بامتيازاته والخط من قدره في عين الناس لما تضمنته من التشهير به والسخرية من نشاطه والطعن في نزاهته واستقامته وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تزيب على المحكمة أن هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدن على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير ملقبة عليها .

( لطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ من ١٥ من ١٩٥٧ )

١٥٢٠ و ١٥٢١ - النقد المباح - ما ليس كذلك .

\* من المقرر أن النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير أو الخط من كرامته . فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه ، لما كان ذلك ، وكانت عبارات المقال موضوع الاتهام شائنة ومن شأنها أن تصحت استجابة عقاب المطعون ضدها واحتقارها عند أهل وطنها فإن ما يتعمد الطاعن على الحكم بقالة أن تلك العبارات إنما كانت من قبيل النقد المباح يكون في غير محله .

( لطن رقم ١٧٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٢٣ من ٣١ من ١٩٦٧ )

## الفصل الرابع

### الحريص على قلب نظام الحكم

١٥٧٢/ ٤ معنى الحكومة

« **Gouvernement** في ماهيتها القانونية هي السيادة في مظهرها العملي **de souverainete mise en oeuvre** أي السيادة فعالة منجزة لا تقتضي طاعتها من تحقيق سلطانها في الناس ، فكل الضوابط والاحكام السلكية التي تحدد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكون منها هي مجموعها معنى الحكومة ، وتلك الضوابط والاحكام متغيرة ومتقلبة على صيود ووجوه شتى فكلما تحدثت في بلد على أي وجه من الوجوه وبأي كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة بذلك البلاء هي في ذلك الوجه المحدد ، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقررة ، والسياسات هي الوثائق السياسية التي تتكفل ببيان ذلك ، والتنظيم وتقديره ، وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقدير ، فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومقتوبعها هو نظام الحكومة المقرر ، حتى الحقوق المدنية العامة التي تقر عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق الا ضوابط تحدد مدى السيادة والى أي حد يجب وقوف سلطانها »

( جلسة ١٤/٢/١٩٣٢ مبن رقم ٦٦ سنة ٢ ق ٤ )

١٥٧٣ - المقصود بمقارنة « نظام الحكومة المقرر في القطر الأخرى »

« إن عبارة : نظام الحكومة المقرر في القطر الأخرى » الواردة في المادة (١٥) للمجلة من قانون العقوبات كما تصدق لغة على نظام الحكم في نوعها أي في إملاكته الاجمالي المقرر بالمادة الاولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية ، وراثية ، نيابية ، تصدق لغة أيضا على هذا النظام في صورته التفضيلية المقررة بباقي مواد الدستور . »

( جلسة ١٤/٢/١٩٣٢ مبن رقم ٦٦ سنة ٢ ق ٤ )



## ١٥٢٦ - الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٤/٢ عقوبات .

\* إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أعدوا منشورا يستفاد من عباراته أنه يتضمن تمجيذا لنظام الحكم السوفيتي ودعاية للمذهب الشيوعي وحضا للعبال على اعتناقه ثم طبعوه وعهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره فخرج بهذا الفريق بسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ للمنشور وزجاجة الغراء ينفون بها الصاق تلك النسخ على الجدران ولكن فعلهم أوقف لأسباب لا يدخل لارادتهم فيها وهي ضبطهم بواسطة البوليس ومعهم نسخ للمنشور وزجاجة الغراء فإن ما وقع منهم إلى حين البسيط يعتبر ولا شك مشروعا في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ ع .

( جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥ حين رقم ٢١٢٤ سنة ٥ ق )

## ١٥٢٧ - متى يتوافر عنصرى الجريمة المبادي والادبي ؟

\* أن الشارح إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يعرض بطريقة من طرق العلانية على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري أو على كرامته أو الأزداء به ، إنما عنى الطعن الذى يكون المقصود به تعريض الدستور ، وكل ما كان المستقود مصدرا له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم في البلاد وتحديثها وإدارتها وإلى ما أراد حمايتها منه وهو الحض على قلبها أو كرامتها أو الأزداء بها .

ولم يمن الطعن في حكومة بعينها أو وزارة بذاتها أو حكام بأشخاصهم إذ أن القانون - قد قرر لحماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة في نصوص خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التى هي باعتبارها ذات معنوية بحتا تحتاج لحماية إلى نص خاص بها هو الذى وردت به المادة المذكورة كما هو بدلول جليبه بمعناها لفظا وبمفهومها فقها وبما هو مستفاد من مذكرتها الإيضاحية في جيلتها . وإذا كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض عن كرامة نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة إلا بما قاته لا نزاع في أنه يجب على كل جال - ليسكن يتوافر في الجريمة عنصراها المادى والادبي - أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي إلى مائل القانون عنه من ذلك التحريض وأن تتوجه نية من صدرت عنه إلى تحقيق ذلك من ورائها . ثم أنه إذا جاز أن يكون الطعن المعلن في هذه المادة موجها

في الظاهر الى هيئة معينة أو اشخاص معينين ومسددا في الواقع الى ذات النظام للنيل منه الا انه يضطرب للقول بذلك ان يكون هذا مستقادا من العبارات في ذاتها على حسب المقصود منها :

( جلسة ١٣/٥/١٩٤٠ طن رقم ٩٩١ سنة ١٠ ق )

#### ١٥٢٨ - أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/٧٤ عقوبات .

\* متى كانت المحكمة قد استخلصت من مجموع عبارات المنشور محل الدعوى ان الوسائل الوارد ذكرها فيه لا تتصل بنظام الحكومة المقرر بالقطر المصري ولا بمبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وإنما تتصل بفرض آخر بيته ، وأن ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من أية اشارة الى الاتجاه الى القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، الامر الواجب توافره للعقاب على جريمة التحبيذ والترويح علنا لذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور المصري الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة ، وكان ما قالته المحكمة في ذلك له ما يبرره فلا يصح الطعن على حكمها بالخطأ ، ما دامت هي قد انتهت الى ان المتهم لم يحصل ولم يقصد ان يحصل من قريب أو بعيد ، صراحة أو ضمنا ، بين الوسائل التي ذكرها وبين النظم المرادة حمايتها بالمصاديق ١٧١ و ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

( جلسة ١٥/٦/١٩٤٨ طن رقم ١١٥٣ سنة ١٢ ق )

#### ١٥٢٩ - أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/٧٤ عقوبات .

\* مادام الحكم قد استظهر ان الطاعن عضو عامل في جمعية بالملكية المصرية ترمى الى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات والى محو الرأسمالية والملكية الفردية والقضاء على الاسس الاجتماعية المصرية وقلب نظام الحكم من ملكية الى جمهورية ، وذلك باستعمال القوة والعنف عن طريق تصليب العمال والقيام بثورة مسلحة لتحقيق تلك الاغراض غير المشروعة وأن الطاعن يروج لتلك المبادئ بكتابة نشرات وتقارير شهرية ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية

لجريمة التي دافعه بها إذ القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو الجف أو أن تكون المؤسسة المنظمة إليها قد قامت فعلا بشيء من ذلك بل يكفي في القانون أن يكون استعمال القوة والأرماق والوسائل غير المشروعة ملحوظا في تحقيق تلك الأغراض .

( جلسة ١٦/٤/١٩٥١ طن رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠ ق )

١٥٣٠ - أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧/٧٤ عقوبات .

✽ أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقق العلانية بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمة الترويج والتحريض من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص .

( جلسة ١٨/٥/١٩٥١ طن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق )

١٥٣١ - هنورة واقعة يتوافر معها جريمة التحريض والترويج .

✽ إذا كان الحكم قد استخلص استخلاصا سائفا من مطابقة بعض النشرات التي ضببطت مع الطاعن مع النشرات التي ضببطت عند المتهم الثاني ، ومن اعتراف المتهم الثاني بأن الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة ، ومما انتهت اليه المحكمة من أن الطاعن أرسل للمتهم الثاني الخطاب المتضمن نشرات بعنوان « المقاومة الشعبية » ومطبوعات بهذا العنوان عن تاريخ الثورة الروسية واستخلص أن الطاعن هو الذي أرسل للمتهم الثاني النشرات التي ضببطت عنده - فإن ما انتهت اليه المحكمة في هذا الشأن يتوافر معه التحريض والترويج .

( جلسة ١٨/٥/١٩٥١ طن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق )



### الفصل الخامس

#### حق نشر الإجراءات القضائية

١٥٤٢ - حق نشر الإجراءات القضائية مقصور على الإجراءات العلنية والإحكام التي تصدر علناً - عديم امتداده إلى التحقيق الابتدائي والتحقيقات الأولية أو الإدارية - نشر مجريات التحقيقات الأخيرة - هو على مسئولية من نشرها \*

\* دل الشارح بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والإحكام التي تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ، ولا إلى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وأحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة \*

( المجلد رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق ٠ جلسة ٢٤ / ١٣٥٩/٣ س ١٠ ص ٣٤٨ )

١٥٤٣ - حصانة النشر - قصرها على الإجراءات القضائية العلنية - نشر التحقيقات الأولية أو الابتدائية أو الإدارية أو ما يتم بالجلسات التي حد من علانيتهما - تجريم ما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة \*

\* دل الشارح بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والإحكام التي تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في

الجلسات غير العلنية ولا الى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون ان المحكمة الحد من علنيته ، كما انها مقصورة على اجراءات المحاكمة ولا تمتد الى التحقيق الابتدائي ولا الي التحقيقات الاولية او الادارية لان هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات او ما يقال فيها او يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام واحالة على المحاكمة فانما ينشر ذلك علي مسؤوليته ، وتجاوز محاسناته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب واهانة ؛

( لطن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق ٠٠ جلسة ١٦/١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٤٧ )

## الفصل السادس

### التدابير لقاية الصحفيين

١٥٣٤ - وجوب انعقاد الجمعية العمومية في يوم الجمعة الاول من شهر ديسمبر من كل سنة اعمالا للنص المادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥. قرار مجلس النقابة بدعوة اعضائها الى اجتماع الجمعية العمومية في اول مارس سنة ١٩٥٧ بدلا من الموعد السابق بسبب العدوان الثلاثي - صحيح \*

\* ان ما امتنع بحكم الضرورة على مجلس النقابة مزاولة من الشئون التي يختص بها لا يسلبه مباشرة ما خوله القانون من اختصاصات عند زوال موجبات تلك الضرورة ، ومن ثم فان الاجراءات التي اتخذها مجلس النقابة من اعلان عن ميعاد الاجتماع المادى وفتح باب الترشيحات في اول مارس سنة ١٩٥٧ - لا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ كما تقتضى ذلك المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ التي حددت موعد اجتماع الجمعية العمومية المادى في يوم الجمعة الاول من شهر ديسمبر من كل سنة - هي اجراءات صحيحة ولا غبار عليها ما دام لم يتسن له تحقيق ذلك ابان الظروف الاستثنائية التي حلت بالبلاد لمناسبة العدوان الثلاثي عليها ، والذي بدأ في شهر اكتوبر سنة ١٩٥٦ ولم يتوقف الا خلال شهر ديسمبر من تلك السنة والتي اقتضت اعلان حالة الطوارئ واعادة العمل بأحكام القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٤ بشأن الاحكام العرفية \*

( لندن رقم ١ لسنة ٢٧ ق ٠ جلسة ١٩٥٧/٧/١ ص ٨ من ٣٠٩ )

١٥٣٥ - النص على تأجيل الجمعية العمومية بسبب عدم توافر العدد القانوني - ليس بيانا حصريا لأسباب التأجيل \*

\* ان ما نص عليه الشارع من تأجيل انعقاد الجمعية العمومية



١٥٣٨ - تنازل المرشح في مستهل اجتماع الجمعية العمومية - مخالفة  
تلك للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية - لا بطلان ولا تأثير له في صحة  
الانتخاب الذي تم بين العدد الباقى من المرشحين .

\* تنازل بعض المرشحين في مستهل اجتماع الجمعية العمومية هو  
حق لمن تنازل ولا يمس باقي المرشحين في شيء من حقوقهم كمرشحين ،  
ولا يؤثر في صحة الانتخاب الذى تم بين العدد الباقى من المرشحين بعد  
هذا التنازل ، على أن ما ورد بالمادة ١٢ من اللائحة الداخلية من تحديد  
أجل التنازل قبل مضي خمسة أيام لعرض أسماء المرشحين ، هو مجرد  
إجراء تنظيمي لا يستتبع مخالفته البطلان -

( الملحق رقم ١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٣٠٩ )

١٥٣٩ - انصراف بعض اللخبين بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة  
وقبل الانتخابات الخاصة بمركز النقيب - لا عيب .

\* انصراف بعض الحاضرين بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقيل  
الانتخابات الخاصة بمركز النقيب - يفرض صحته - ليس فيه ما يوجب  
عملية الانتخاب .

( الملحق رقم ١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٣٠٩ )

١٥٤٠ - ختم أوراق الانتخابات كلها بخاتم النقابة - عيب فمهور  
مخالف خاتم النقابة على أحدها - اعتبارها صحيحة - ما دام لم يوجد  
عليها أى اثر يقتضى إلغاءها .

\* متى كانت أوراق الانتخابات كلها مختومة بخاتم النقابة فلا  
عبرة بما لوحظ من أن الختم على أحدها غير ظاهر المعالم ما دامت لجنة  
الفرز قد اعتبرت هذه الورقة صحيحة لهم وجود أى اثر عليها يقتضى  
إلغاءها .

( الملحق رقم ١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٧/١ س ٨ ص ٣٠٩ )

١٥٤١ - تأخير بدء اجتماع الجمعية عن مواعيد واستتالة امدد الى ما بعد الموعد - لا عيب .

\* تأخير بدء اجتماع الجمعية العمومية عن مواعيد نصف ساعة . واستتالة امدد الى ما بعد السادسة مساء ، وأحالة المقترحات المقدمة من الاعضاء الى لجنة تشكل لبحثها ، ليس من شأن كل ذلك أن يؤثر في سلامة الانتخابات .

( لطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٧/١ من ٨ ص ٢٠٩ )

١٥٤٢ - توزيع العمل في لجنة الفرز - هو من شئونها .

\* توزيع العمل في لجنة الفرز هو من شئونها ومن ثم فان قيام عضو واحد من اللجنة بعملية فرز الاصوات لا اثر له متى كانت هذه العملية قد تمت علناً وفي حضور اعضاء اللجنة وتحت اشراف مجلس النقابة طبقاً للقانون .

( لطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٧/١ من ٨ ص ٢٠٩ )

١٥٤٣ - عدم جواز مخالفة المادة ٧ من اللائحة الداخلية صريح - نص المادة ٣٦ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ - جواز حضور الجمعية العامة لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي .

\* من المقرر انه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والاخر في لائحته التنفيذية ، فان النص الاول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أضلاً لللائحة ، ومن ثم فان ما ورد بالمادة ٧ من اللائحة الداخلية لا يلغى النص الصريح في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ والتي أجازت حضور الجمعية العمومية لكل من يؤدي رسم الاشتراك السنوي المستحق عليه لغاية تاريخ الاجتماع العادي .

( لطن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٧/١ من ٨ ص ٢٠٩ )

١٥٤٤ - انعقاد الجمعية العمومية للمبشرين - مشاطة منحة

الانتخاب \*

\* ما يثيره الطاعن بشأن بطلان انعقاد الجمعية العمومية وقت انتخاب النقيب بسبب نقص عدد الحاضرين من الاعضاء وقتذاك عن ربع عدد أعضاء النقابة ، مردود بأن العبرة في صحة انعقاد الاجتماع هي بعدد الحاضرين من الاعضاء وليس بعدد من استعمل حقه في الانتخاب منهم ، ذلك لانه من الجائز أن يكون بعض الحاضرين قد أججم عن استعمال حقه في انتخاب النقيب وليس لاحد من سبيل عليه. في هذا الشأن ، هذا فضلا عن أن عملية انتخاب النقيب ليست الا استمرارا لعملية الانتخاب برمتها وهي عملية واحدة تتم على مرحلتين متعاقبتين - فإما دام أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحا متققا مع حكم القاتون ، فإن انصراف بعض الحاضرين من الاعضاء بعد انتخاب أعضاء مجلس النقابة وقبيل الانتخاب الخاص بمركز النقيب ليس فيه ما يعيب عملية الانتخاب أو يبطل الانتخاب النقيب \*

( الدبلن رقم ١ لسنة ٢٠٢١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ من ١٧ من ٢٠٢١ )

١٥٤٥ - عملية الانتخاب بنقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين

لتبشرهما الجمعية العمومية - بدء انعقاد الجمعية العمومية صحيحا - انصراف بعض الحاضرين من الاعضاء عقب الانتخاب الاول وقبل اجراء الانتخاب الثاني أو اعداد وقت الانتخاب الى ما بعد منتصف الليل - لا عيب في الانتخاب - ولا بطلان في اجراءات انتخاب النقيب \*

\* مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرهما الجمعية العمومية الاولى بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ، والثانية - وتبدأ بعد اعلان نتيجة المرحلة الاولى - بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة - فعلمية انتخاب النقيب اذن ليست الا استمرارا لعملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة - وما دام الطاعن لا ينازع في أن انعقاد الجمعية العمومية قد بدأ صحيحا متققا مع

حكم القانون ١٠٠٠ فان انصرف بعض المناشرين عن الاعضاء عقب انتخاب  
اعضاء مجلس النقابة وقبل الانتخاب الخاص بمركز النقيب أو امتداده وقت  
الانتخاب الى ما بعد منتصف الليل ليس فيها ما يعيب الانتخاب أو يبطل  
اجراءات انتخاب النقيب.

(العلم رقم ١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ من ١٥ من ١٤١٩).

١٥٤٦ - قانون نقابة الصحفيين - ما يشترط لصحة انتخاب  
الصحفيين

١٠٠٠ - تنفي الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٥ لسنة  
١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين أن يكون انتخاب النقيب من بين اعضاء  
مجلس النقابة ، ولما كان الطاعن ليس احد المرشحين لمركز النقيب وإنما  
كان مرشحاً لمعضوية المجلس فحسب ثم لم يزل بها ، وكان الطاعن ضدهم  
ليس احد المرشحين لهذه العضوية لأنها لم تنته بالنسبة اليه وإنما كانت  
ترشيحه بقصورا علي مركز النقيب ، وماز به ، وكانت الفسخة مناط قبوله  
الدعوى فاذا ما صح نظر الطاعن بصدد بطلان انتخاب الطاعن ضده ،  
ولزم بالبناء على ذلك اجراء انتخاب جديد لمركز النقيب فلا يسوغ للطاعن  
وهو ليس من اعضاء المجلس أن يرشح نفسه لذلك المركز ، ومن ثم تكون  
مصلحته في هذا الطعن غير قائمة ويتمين القضاء بعدم قبوله

(العلم رقم ١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠ من ١٥ من ١٤١٩).

١٥٤٧ - عملية انتخاب مجلس نقابة الصحفيين تباشرها الجمعية  
العمومية وتتم على مرحلتين متتاليتين - بطلان عملية الانتخاب - في  
مرحلتها ، ولزم عنه اجراء انتخاب جديد لاعضاء مجلس النقابة ، وفيه  
انتخاب النقيب من بين الفائزين بمعضوية المجلس .

١٠٠٠ - مؤدي نص من المواد ٤١ - ٤٢ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥  
الخاص بنقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥  
باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تباشرها  
الجمعية العمومية وتتم على مرحلتين متتاليتين ( الأولى ) بانتخاب اعضاء  
مجلس النقابة ( والثانية ) ، وبعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب  
النقيب من بين اعضاء مجلس النقابة ، وبطلان عملية الانتخاب - في



مرحلتها - يلزم عنه اجراء انتخاب جديد لاعضاء مجلس النقابة بمقتبه:  
انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس ، واذ ذاك تكون الفرصة:  
أمام المرشحين - لاي من المركزين - متاحة لهم ومتكافئة غير متأثرة  
 بانتخاب النقيب المسبق . ولما كان الثابت من الوقائع ان انتخاب النقيب:  
قد تم أولا ثم تلاه انتخاب أعضاء مجلس النقابة بالمخالفة لاحكام القانون:  
واللائحة الداخلية على ما سلف ، فان عملية الانتخاب تكون قد وقعت باطلا .  
ولما كان الطاعن والمطعون ضده مرشحين لعضوية مجلس النقابة ومرشحين:  
كذلك - دون غيرهما - لمركز النقيب ، ومن ثم تكون مصلحة الطاعن - وهي:  
مناط قبول الطعن - قائمة تستند وجودها من الواقع ومن نصوص القانون:  
على الاسواء ويكون الدفع بانتفاء المصلحة في غير محله متعيينا رفضه .

( الطعن رقم ٢ ، ٣ ، ٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ من ١٧ الى ٤٢٥ )

#### ١٥٤٨ - صحافة - انتخاب مجلس النقابة والنقيب .

\* متى كان يبين من قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٢٢ لسنة ١٩٦٧  
الصادر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٧ والذي نشر في ٤ ابريل سنة ١٩٦٧  
انه قضى بحل مجلس نقابة الصحفيين اتفانم وقت صدوره ، كما يبين من  
قرار وزير الارشاد القومي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٥ مارس  
سنة ١٩٦٧ انه قد تم بمقتضاء تشكيل اللجنة المؤقتة المنصوص عليها في  
المادة ٦٦ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ بشأن نقابة الصحفيين ،  
وبيين ايضا من كتاب سكرتير نقابة الصحفيين ان اللجنة المؤقتة سألته  
الذكر قد حددت موعدا لاجراء انتخاب مجلس النقابة الجديد . وكان  
ما استوفاه الطاعن من طعنه ببطالان انتخاب مجلس نقابة الصحفيين قد تحقق  
بحل المجلس الذي جرى الانتخاب لعضويته بمقتضى قرار رئيس الوزراء  
مسالف الذكر ، فان الطعن يصبح غير ذي موضوع بما يتعين معه رفضه .

( الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٨ من ١٨ الى ٤٦٩ )

#### ١٥٤٩ - من له حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية وفي

تشكيل مجلس نقابة الصحفيين .

\* قضت المادة ٤٥ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص

ينقاية الصحفيين علي أنه يجوز لثلاثين عضواً علي الأقل من إهم حق التصويت في الجمعية العمومية الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية وفي تشكيل مجلس النقابة ، ويجوز كذلك لكل مرشح سقط في الانتخاب أن يطعن في صحة انتخاب أي عضو من أعضاء المجلس وفي صحة انعقاد الجمعية العمومية . ولما كان الطاعنون لم يرشحوا أنفسهم لانتخاب نقابة الصحفيين مما يتعين معه لقبول طعنهم أن يكون الطعن مرفوعاً من ثلاثين عضواً علي الأقل من أعضاء هذه النقابة ، وكان عدد الطاعنين بعد تنازل بعضهم قد أصبح ثمانية عشر عضواً وهو أقل من النصاب الذي حدده لقبول الطعن ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

( الطعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ من ١٩ من ١ )

خط



## ضبط

١٥٥٠ - وجود المتهمة في منزل شخص ماذون بتفتيشه - القاها  
 نبصرة كانت تحملها - صحة ضبط الصرة بما فيها من مخدر طبقا  
 للمادة ٤٩ من ق - ١ - ج .

\* متى كانت المتهمة موجودة في منزل الشخص الماذون بتفتيشه لدى  
 دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت  
 تضعها تحت ركبتيها فعملتها تحت إبطها ، ولما عرفته أخذت تنقهقر ثم ألقت  
 بها فالتقطها ، فان هذه المظاهر التي بدت من المتهمة أمام الضابط تعتبر  
 قرينة قوية على أن المتهمة إنما كانت تخفي معها شيئا يلبيد في كشف الحقيقة  
 ومن ثم فان ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩  
 من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٥ س ٧ ص ١١٣٦ )

١٥٥١ - صدور أمر بضبط المتهمة واحضاره ممن يملكه وحصوله  
 صحيحا طبقا للقانون - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهمة قبل  
 ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق .

\* متى صدر الامر بضبط المتهمة واحضاره من سلطة تلك اصداره  
 وحصل صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس  
 تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا ايضا ، لان الامر بالضبط  
 والاحضار هو في حقيقته امر بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز  
 لحسب ، وفي سائر الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهمة  
 يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشها مهما كان سبب القبض أو الغرض  
 منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ س ٧ ص ١٢١٧ )

١٥٥٢ - صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وبخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فإن احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه - علوره أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش في كوة - ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش - صحيح .

\* متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق فى تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وبخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فإن يجبذا الأمر يبيح له أن يجرى تفتيشه فى كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه السلطة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك ، فإذا هو تبين عرضا أثناء التفتيش وجود كوة فى الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حياال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقسيمه لجهة الاختصاص .

( الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/٣١ ص ٧ من ١٣٤٩ )

١٥٥٣ - مجرد وجود المتهم فى وقت متأخر من الليل فى الطريق العام وتناقصه فى أقواله - عدم اعتباره فى حالة تلبس بجريمة الاشتباه - عدم جواز القبض عليه وتفتيشه .

\* وجود متهم فى وقت متأخر من الليل فى الطريق العام وتناقصه فى أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته ، لا ينهى بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحى إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا لنص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ ص ٨ من ٩٥ )

١٥٥٤ - إتاحة صاحب المنزل للدخول فيه لسل طارق بلا تمييز - تجبرج هذا المنزل عن الحظر الذى نصت عليه المادة ٤٥ ج . من يدخله ضبط الجرائم التى يشاهدها فيه .

\* متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة ، فأباح الدخول فيه لسل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذى نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان تبعا لذلك ، أن يضبط الجرائم التى يشاهدها فيه .

( الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/١٨ ص ٨ من ٣٦٠ )

١٥٥٥ - إباحة صاحب المنزل الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز -  
خروج هذا المنزل عن الخطر الذي نصت عليه المادة ٤٥ ج ١٠ ج ٠  
دخله ضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

\* متى كان المحل مفتوحا للعمامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق  
بلا تمييز فمثله يخرج عن الخطر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون  
الاجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله الا بإذن من جهة القضاء  
وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم  
التي يشاهدها فيه .

( الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٥/٢٠ س ٨ من ٥٢٤ )

١٥٥٦ - توافر حالة التلبس ببيع لغير رجال الضبط القضائي  
التحفظ على المتهم - مثال .

\* توافر حالة التلبس ببيع لغير رجال الضبط القضائي التحفظ  
على المتهم فإذا كان الاستفاد مما أثبتته الحكم أن المتهم تخلى طواعية  
وأختاراً عن كيس ولقاعة ثم حاول الهرب ولما التفتلها المخبر وتبين كنه  
محتوياتها تبعة حتى تمكن من ضبطه واقتصاده إلى مركز البوليس فإن  
ما قام به من ذلك يكون مطابقاً للقانون .

( الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٨/٦/٩ من ٩ من ٦٢٤ )

١٥٥٧ - صدور أمر بالامور الضبط القضائي بتفتيش منزل متهم  
للبحث عن سلاح - عثوره عرضاً أثناء التفتيش على مخدر في أحد  
جيوب ملابس المتهم - ضبطه المخبر - صحيح - المادة ٥٠/٢ من قانون  
الاجراءات الجنائية .

\* إذا عثر عرضاً الضابط المأذن له بالتفتيش على مخدر  
في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط  
صحيحاً طبقاً للمفردة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات  
الجنائية .

( الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٦٥٨/٦/٢٣ من ٩ من ٦٨٨ )

١٥٥٨ - جواز فض الاحراز المظلة الموجودة يمثل المتهم اذا كان ظاهرا لا ينطوى على وجود أوراق مما تشير اليه المادة ٥٢ من ق ١ ج . بل كانت تحتوى جسما صلبا .

\* متى قرر المحكم أن نص المادة ٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما يحرم فض الاوراق المضمومة أو المغلفة والاطلاع عليها وكان ظاهرا أن التغليف لا ينطوى على أوراق مما تشير اليه هذه المادة وانما كان يحوى جسما صلبا فانه يجوز فض الغلاف لفحص محتوياته فيكون ما قرره المحكمة تفسيرا للمادة ٥٢ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم ببطان اجراءات الضبط .

( الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ من ٩ ص ١١٦ )

١٩٥٩ - لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتهامه - له تتبع المتهم الذي اعترف عليه متهم آخر وضبطه وتفتيشه - لا يشترط في حكم المادة ٣٤ من ق ١ ج . التي تميز تتبع المتهم لضبطه وتفتيشه أن يكون المتهم ماثلا أمام رجل الضبط بل يكفي الحضور الحكمي .

\* اذا كان الثالث من الحكم أن المتهم الاول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الاول - وقد وجد المتهم الثاني فعلا في هذا المكان ، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذي تجيز المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه ، ولو أراه الشارع الحضور الذي يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان مقسرا لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم ، من المبادرة الى القبض على المتهم الذي توفرت الدلائل على اتهامه - وهو الامر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأموري الضبط في المادة ٢٤ المذكورة .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/٢٣ من ١٠ ص ٩٣٠ )



١٥٦٠ - حق مأمور الضبط القضائي طبقاً للمادة ٥٥ ق ١ ج . في حق مأمور الضبط القضائي طبقاً للمادة ٥٥ من ق ١ ج . في ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة أو نتجت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة ، وما يفيد في كشف الحقيقة بشرط وجود هذه الأشياء في محل يجوز لمأمور الضبط القضائي دخوله - مثال .

✽ التفتيش الذي يحرمه القانون على مأمور الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في أجرأته اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المنازل ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة ، أو نتجت عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، فإنه مما يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين - طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية - بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأمور الضبط القضائي دخوله - فإذا كان مأمور الضبط القضائي الذي ضبط قطعة القماش في مكتب المتهم مأموراً بضبطه وحضاره ، فإنه إذا شاهد هذه القطعة التي وصل إليه نياً استعمالها في ارتكاب الحادث من المجنى عليه وقام بضبطها بإرشاده بغية كشف الحقيقة ، لا يكون قد خالف القانون .

( الملحق رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/٤ من ١١ ص ١١ )

١٥٦١ - إجراءات التحريز - إجراءات تنظيمية - مخالفتها -

لا بطلان :

✽ إجراءات التحريز - بما فيها الإجراءات المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية - إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل والمحافظة على الدليل خضية توهيمته ، ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان ، والمرجع في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من ضبط المادة المحرزة .

( الملحق رقم ٦١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ من ١٢ ص ٤٨٤ )

## ١٥٦٢ - أشياء مضبوطة - سلاح - مصابرة \*

\* نص المشرع - وهو بصدد بيان أحكام التصرف في الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق - في المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء إذا كانت محلا للمصادرة ، ومن ثم فإنه ما كان للحكم المطلق فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط التي المظنون ضده طالما أنه كان محلا للمصادرة ، أما وهو قد فعل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا والغاء قضائه برد هذا السلاح \*

( لطن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٣٢ )

## ١٥٦٣ - اثاره امر انحصار الضابط المحلي عن الامتداد الى مكان الضبط لأول مرة امام محكمة النقض - غير مقبول \*

\* لا يقبل من الطاعن اثاره امر انحصار اختصاص الضابط المحلي عن الامتداد الى مكان الضبط لأول مرة امام محكمة النقض . \*

( لطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٢٨ )

## ١٥٦٤ - صحة ضبط ما يسفر عنه التفتيش عرضا \*

\* متى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر - عرضا - قد تم صحيحا في القانون ، فلا يغير من صحته ان البلاغ عن الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة اذ لم يتم التصرف فيها . \*

( لطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ص ٨٣٦ )

## ١٥٦٥ - اخذ الحكم بأقوال الشاهد في خصوص كيفية ضبط المتهم ، وعدم اخذه بها في صدد ما رواه عن اعتراف المتهم له بأنه يحرز المخدر بقصد الاتجار - لا يعيبه \*

\* لا يعيب الحكم ان يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط المتهم ثم لا يعول على ما رواه عن اعترافه له بأنه يحرز المخدرات

يقصد الاتجار ، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الاتجار وإنما  
روى ما منعه من المتهم ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القول لعدم إلتزام  
عنه وعدم وجود ما يظهر قسرة الضابط .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ ص ١٠٠ )

١٥٦٦ - حق المحكمة في الإطمئنان الي أن الطاعة تسكن بالعنوان  
الذي ورد بمحضر التحريات .

\* متى كانت المحكمة قد ارتاحت إلى جدية التحريات الدالة على  
أن الطاعة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات وتم ضبطها  
وبتفتيشها، به وأن الضبط كأن بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش وذلك  
للائالة إلى السائفة التي أوردتها ، فإن النعمى عليها في هذا الصدد يضمن  
ولا محل له ولا يصد أن يكون عودا الي المجادلة في أدلة الدعوى  
التي استلظت منها المحكمة معتقدها في حدود سلطتها الموضوعية .

( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٩ ص ٢٢ ص ٨٨٦ )

١٥٦٧ - أمر الضبط والإحضار - شروطه .

\* تنص المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « إذا  
لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة نجاز لمأمور  
الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في  
المحضر ، وينفذ أمر الضبط والإحضار بواسطة أحد المخبرين أو  
بواسطة رجال السلطة العامة » . ولا يستلزم القانون أن يكون التكليف  
بالبض مكتوبيا .

( الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ ص ٢٠ ص ١٣٣٠ )

١٥٦٨ - عدم قبول الطعن على الحكم - إلا لأوجه متصلة بشخص  
الطاعن وله مصلحة فيها - النعمى من طاعن يبطال ضبط طاعن آخر  
غير مقبول .

\* الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان

محصلاً بشخص الطاعن ، وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعنون من الثاني الى الخامس في شأن بطلان ضبط الطاعن الاول يكون غير مقبول .

( لطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢١ من ١٩٠ )

١٥٦٩ - كفاية اطمئنان الحكم الي وقوع الضبط بناء على الاثن  
المقال بأنه صدر بعد الضبط .

\* الدفع بصدر اذن التفتيش بعد الضبط ، انما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على هذا الاثن ، اخذاً منها بالادلة السائفة التي اوردتها في حكمها .

( لطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢١ من ١٩٠ )

١٥٧٠ - استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الاقليمية -  
موضوعي - عدم جواز اثارته امام النقض .

\* اذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى واقوال شهود الاتيات ان ضبط السفينة قد تم داخل المياه الاقليمية فان ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا محق عليها من محكمة النقض .

( لطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢١ من ١٩٠ )

١٥٧١ - اجراءات التحريز - تنظيمية - لم يرتب القانون البطلان  
جزاء على مخالفتها - تقدير سلامتها - موضوعي .

\* من المقرر ان اجراءات التحريز انما هي اجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خضية توهينه ، ولم يرتب القانون على مخالفتها اي بطلان وترك الامر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وان الاحراز المضبوطة لم يصل اليها العبث . وان كانت المحكمة قد اطمانت الى عدم حصول عبث بالمخدر المضبوط والى سلامة اجراءات

التحريض فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد ان لا يعدو في حقيقته ان يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

( لطن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٤/٤ من ٢٢ ص ٣٢١ )

١٥٧٢ - تحرير المضبوطات - مرجع الامر في شأنه لمحكمة الموضوع - اطمئنانها الى سلامة اجراءات تحرير متحصلات غسيل معدة المتهمه والى نتيجة تحليل هذه المتحصلات - اثاره عدم ثبوت ان الاتية التي وضعت فيها متحصلات غسيل المعدة كانت خالية من آثار المواد المخدرة - منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها امام النقض .

١ . \* يرجع الامر في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة الى تقدير محكمة الموضوع، فاذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى سلامة اجراءات تحرير متحصلات غسيل معدة المتهمه والى ما اسفر عنه تحليل هذه المتحصلات فان النعي بأنه لم يثبت ان الاتية التي وضعت فيها متحصلات غسيل المعدة كانت خالية تماما من آثار المواد المخدرة لا يكون سديدا ان هو لا يعدى ان يكون منازعة موضوعية مما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .

( لطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٢ ص ٣٥٧ )

١٥٧٣ - عدم جواز اثاره الفلع ببطان اجراءات الضبط لاول مرة امام النقض .

\* متى كان الثابت ان الطاعن لم يبلغ امام محكمة الموضوع ببطان اجراءات الضبط فانه لا يقبل منه التحدث في ذلك لاول مرة امام محكمة النقض .

( لطن رقم ١٧١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٣١ من ٢٢ ص ٣٦٥ )

١٥٧٤ - ضبط متهم ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة - استقال الضابط الى منزل الطاعن وتفتيشه صحيح في القانون - علة ذلك - ضبط المخدر جريمة متلبس بها تبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يفتش منزله .

✳ إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة فيكون انتقال الضابط الى منزل الطاعن وتفتيشه بأمره المتهم الآخر اجراء صحيحا في القانون إذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه .

( الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ من ٢٤ إلى ٢٣٥ )

١٥٧٥ - اجراءات التحويل المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ اجراءات - لا بطلان على مخالفتها - القانون لم يستلزم أن يكون الختم المستعمل في التحويل لمأمور الضبط .

✳ من المقرر أن اجراءات التحويل المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الحكم المستعمل في التحويل لمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الاجراءات الى محكمة الموضوع .

( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ إلى ٥٥٩ )

١٥٧٦ - امتداد اختصاص مأمور الضبط الى جميع من اشتركوا في الدعوى التي بدأ تحقيقها على اساس وقوع واقعتها في اختصاصه أينما كانوا .

✳ إذا كان ما اجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المسكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على اساس وقوع واقعتها في اختصاصه وهو ما اقرته عليه محكمة الموضوع - فإن اختصاصه يمتد الى جميع من

اشتركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخرجه له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين بالجريمة .

( الملحق رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ من ٢٤ ص ١٠٠٣ )

١٥٧٧ - لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار إذن التفتيش - لا مخالفة فيه للقانون - ليس فيه ما يحمل علي الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدر في سلامة إجراءاته .

✽ لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الاذن هو امر متروك لطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل علي الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدر في سلامة إجراءاته ما دامت الجهة الأمر بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها الى الملعون ضده مما يصوغ لها اصدار الاذن بالتفتيش عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله بالجريمة ، فان الاذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التمرينات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدي اليه معصلها واستخلصت منها ما لا يؤديان اليه مما يعيب الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه ، ولما كان هذا العيب قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( الملحق رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١١ من ٢٤ ص ٩٤٢ )

١٥٧٨ - استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط - لا يمنع المحكمة من الاخذ بعناصر الإثبات الأخرى :

✽ من المقرر أن استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط ليس شأنه أن يمنع المحكمة من الاخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي تدرك وقائع الدعوى وتفرقها: أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها

كما أنه لا جففة لغير من وقع في حقه اجراء ما في أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيية \*  
فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ من ٢٥٩ )

#### ١٥٧٩ - اجراءات التحريز - مخالفتها - لا بطلان :

\* لما كان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز للمأمور الضبط القضائي والمرجع في سلامة الاجراءات الى محكمة الموضوع .  
وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطمانت الى أن المواد التي ضبطت مع الطاعن هي بذاتها التي سلمت الي النيابة العامة وتم تحليلها وولتت بسلامة اجراءات التحريز ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل الي جمل موضوع لا يقبل اثرته أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/١١ س ٣٠ من ٦٧٩ )



## ضرائب

الفصل الأول - الضريبة على رموس الاموال المنقولة والارباح

• التجارية والصناعية وكسب العمل

الفصل الثاني - ضريبة الدمغة

الفصل الثالث - ضريبة الملاهي

الفصل الرابع - تسبيب الاحكام

الفصل الخامس - مسائل متنوعة



## الفصل الاول

### الضريبة على رؤوس الاموال المتقولة

#### والارباح التجارية والصناعية وكسب العمل

١٥٨٠ - خضوع اجرة العقار المرهون ومن حيازة لضريبة

الايواء \*

\* ان اجرة العقار المرهون ومن حيازة ليست الا فائدة للقرض المضمون بهذا الرهن . فمن الواجب دفع الضريبة عنها باعتبارها من الايرادات الخاضعة للضريبة .

( جلسة ١٩٤٣/١١/٢٢ طن رقم ٢٠٠٤ سنة ١٣ ق )

١٥٨١ - عدم استظهار العمد وسوء القصد عند الحكم بزيادة

ثلاثة اشهر ما لم يدفع من الضريبة طبقا للامر الانكسرى رقم ٢٦١ - قصصور \*

\* ان المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المتقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل قد نصت في الفقرة الاولى منها على ان مخالفة احكام المواد المشار اليها فيها يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على احدى قرش . وبزيادة ما لم يدفع في الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ ٪ منه ولا يزيد على ثلاثة امثاله وقضت في فقرتها الثانية والثالثة بان مخالفة احكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ او استعمال طرق احتيالية للتخلص من اداء الضريبة ويعاقب عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مع الزيادة المذكورة . والظاهر من الاعمال التحضيرية لهذه المادة ان المشرع اذ جعل هذه الزيادة من الضريبة انما قصد ان يوسع مجال الاختيار والتقدير امام القاضى ليجي يوقع من تلك الزيادة ما يراه على حسب حظ المقدم من الاهمال او العمد وقلة المطالب منه او كثرتة ومبلغ

الخطر الذي تعرضت له حقوق الدولة الخ ، على أن القضاى مع كونه ملزماً بأن يحتم بالزيادة المذكورة باعتبارها جزءاً يلزم الغرامة بغض النظر عن طبيعته لا يجوز له بل لا يستطيع أن يقضى بها الا بعد أن يستبين من التحقيق مقدار ما لم يدفعه المتهم من الضريبة . وهذا فى مقدوره دائماً لأن تحديد مقدار الضريبة الواجبة وما دفع منه وما لم يدفع ممكن فى جميع الاحوال مما مقتضاه أن يعنى به كل حكم يصدر بالادانة وعبرة ، ما لم يدفع من الضريبة ، الزائدة فى تلك المادة لا تحمل على ظاهر لأظها وإنما ترد على معنى مثيلاتها فى القوانين الاخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . وصى - مردودة الى هذا المعنى - يراد بها هذا الجزء من الضريبة الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون .

ثم انه ، مع ملاحظة الظروف التى ، صدر فيها الامر العسكرى رقم ١٦٣ الذى جعل العقوبة على مخالفته اشد بكثير من العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٨٥ سالف الذكر وجعل الزيادة على وضع وأحد هو ثلاثة امثال ما لم يدفع من الضريبة ، يبين أن الامر العسكرى المذكور لا يتناول فى الواقع من الإفعال الا ما قصد به الممول التخلص من الضريبة وتعمد فيه الهرب من أدائها ، أما ما انطوى على مجرد الامتثال وخلا عن سوء القصد فهو باقى على حكم المادة ٨٥ لا يؤخذ فيه الممول الا فى حدود ما قرره هذه المادة - وإن كان الحكم بالزيادة التى قررها الامر العسكرى المشار اليه يكون رهناً بثبات سوء القصد لدى المتهم وتكون هذه الزيادة رهناً بمقدار ما عمل المتهم على التخلص من الضريبة - وإن كانت هذه الزيادة بوصفها هذا يغلب عليها معنى العقوبة ، وكان القاضي الجنائي لا يجوز له أن يقضى بعقوبة ما الا اذا تبين مقدارها ويثبت فى حكمه ، فإن القضاء بزيادة ما لم يدفع من الضريبة الى ثلاثة امثاله يغير تحديد المقدار لا يجوز كما أنه لا يجوز مع التحديد القضاء بزيادة ثلاثة الامثال طبقاً للامر العسكرى بغير ان تظهر العمد وسوء القصد .

( جلسة ١٩٤٧/٣/١١ ضمن رقم ٣٦٨ بنة ١٧ ق ٤ )

١٥٨٢ - عدم استظهار الحكم بإدانة المتهم فى جريمة عيبد  
تسببها ضريبة الارباح فى الميعاد ، التاريخ الذى لم يحصل منه الوفاء  
بالضريبة حتى حلوله - قصور .  
عند اذا أدانت المحكمة المتهم فى تهمة أنه لم يسدد ضريبة الارباح  
التجارية فى الميعاد القانونى رغم تسليمه التديبسه بذلك على أساس

التحقيقات التي تمت دون أن تبين وجه استدلالها عليه بهذه التحقيقات ، وكذلك على أساس اعتراف المتهم بأنه لم يوف الضريبة دون أن ترد من مضمون ما ذه بصدد التاريخ الذي لم يحصل منه الوفاء بالضريبة حتي حلوله ما يصبح معه عده تسليما منه بارتكاب الجريمة بجميع عناصرها القانونية فحكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

( جلسة ١٩٤٧/٤/٢٨ طعن رقم ١١٦١ سنة ١٧ ق )

١٥٨٣ - الحكم بالتعويضات للخزينة لا يعتبر من قبل العقوبات البتة التي يجوز إيقاف تنفيذها .

\* أن الامرين العسكريين ٣٦١ و ٣٦٢ قد جعلتا زيادة ما لم يدفع من الضريبة المستحقة على الأرباح على وضع واحد هو ثلاثة أمثال ما لم يدفع . وحكم هذين الامرين عام لا يستثنى منه الا الحالة التي يثبت الممول فيها أن ما وقع منه من خطأ في البيانات التي يقدمها . . . الخ لم يكن من عمد ، مما يجب معه أن يكون هناك دليل على عدم الاعتماد . ولا يكفي فيه انعدام الدليل عليه ، أو بمسألة أخرى التعمد مفروض ما لم يثبت العكس . وأذن فإذا قضى الحكم الذي طبق على الممول المذكور هذين الامرين بزيادة ثلث عن ثلاثة الأمثال بمقولة انه لم يثبت للمحكمة انه تعمد أو احتال فانه يكون قد أخطأ . ثم اذا هو فضلا عن ذلك قد قضى بإيقاف تنفيذ الحكم بالزيادة فانه يكون مخطئا أيضا إذ أن الإيقاف لا يكون الا في العقوبات البتة ، والحكم بالزيادة لا يمكن أن يعتبر من هذا القبيل لانه جزاء يلزم الخرامة أو الحبس يتضمن التعويض وإن غلب عليه معنى العقوبة .

( جلسة ١٩٤٨/٥/١٨ طعن رقم ٦٦٨ سنة ١٨ ق )

١٥٨٤ - عدم تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره ان لم يكن مقدرا مع بيان توافر نية التهرب في الهرب من دفع الضريبة المستحقة - قصور .

\* يجب لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة ان يعين

الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره ان لم يكن مقدرا مع بيان توفر نية التهم في الهروب من دفع الضريبة المستحقة والا كان الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

( جلسة ١١/٢٩ ١٩٤٨ طن رقم ١٩١٠ سنة ١٨ ق )

١٥٨٥ - التزام الممول بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه في ميعاد لا يتجاوز آخر فبراير من كل عام وفقا لاحكام المرسوم بقانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ .

✽ ان المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ قد قضى باستمرار العمل باحكام بعض الاوامر العسكرية ومنها الامران رقم ٣٦١ و ٣٦٢ ، وحكم هذين الامرين ان الممول ملزم بتقديم جميع البيانات والميزانيات والاقارات والاوراق التي يقضى القانون بتقديمها في الميعاد المنصوص عليه في الامر رقم ٣٦١ وهو ٣١ من يناير ، وان عليه ايضا ان يدفع للخرانة ما يكرن مستحقا عليه على اساس البيانات والارقام المقدمة منه من ضريبة عادية أو استثنائية في ميعاد لا يتجاوز آخر فبراير . واستمرار هذا الحكم معناه التقيد بهذين التاريخين في كل عام ، واذن فالحكم الذي يدين المتهم بأنه حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ لم يدفع الى خزانة الحكومة قيمة الضريبة المستحقة على ارباحه عن سنة ١٩٤٦ في الميعاد بالتطبيق للامرين العسكريين سالفى الذكر يكون صحيحا .

( جلسة ٢٠/١٢/١٩٤٨ طن رقم ١٨٤ سنة ١٨ ق )

١٥٨٦ - استناد الحكم في قضائه بتحديد الضريبة التي تقسدين مصلحة الضرائب بمقولة إنه اصبح نهائيا بعدم الطعن فيه ، يقع باطلا اذا كان الواقع ان الممول قد عارض في هذا التقرير ولم يفصل في معارضته .

✽ اذا كانت المحكمة قد بنت قضاءها بتحديد الضريبة الواجبة على ما اوردته في حكمها من ان تقدير مصلحة الضرائب الذي اعتمدته

لم يطلع فيه أمام القضاء فأصبح نهائيا ، وكان الواقع ان الممول قد عارض في هذا التقدير ولم يفصل في معارضته بعد ، فان الحكم يكون باطلا لهذا الخطأ .

( جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨ طن رقم ١٣٧ سنة ١٩ ق )

١٥٨٧ - وجوب استظهار الحكم ان المبالغ التي تعتمد المتهم اخفاها كان مقصودا بها التخلّف عن أداء الضريبة او كانت بحسن نية عن سوء تقدير .

✳ اذا كانت المحكمة حين ادانت المتهم بذكره بيانات غير صحيحة عن ارباحه في الاقرارات المقدمة منه لمصلحة الضرائب ، قد ذكرت واقعة الدعوى محصلة في ان المتهم لم يدرج ضمن ارباحه مبلغا معيناً باعتباره « اكراميات » لاحدى الشركات ، ثم قالت انه مع التسليم بأن لكل تاجر ان يخصم مبلغا لهذا الغرض فان المبلغ الذي خصمه ازيد مما ينبغي فيجب قصره حسبما ذكر الخير المعين لفحص الحساب في الدعوى المدنية على ١٠ ٪ فما زاد على ذلك يعتبر مخفيا له وبالتالي متقدما باقرارات غير صحيحة مما يوقعه تحت طائلة المساءلة الجنائية ، فهذا منها قصور في الحكم يعيبه بما يوجب نقضه . ان ما دام الحكم قد سلم بمبدأ الاكراميات ثم اخذ برأى الخير في صحتها فقد كان عليه ان يتقضى ما اذا كانت هذه المبالغة متعمدة ومقصودا بها التخلّص من أداء الضريبة عن المبلغ المقرر او ان المبالغة كانت بحسن نية عن سوء تقدير ، كما كان على المحكمة ان تقول كلمتها في بصد ما ذكره تقرير الخير عن المبلغ الزائد على الواجب تخصيصه للاكراميات لا ان تأخذ في ذلك بما قالته المحكمة المدنية في حكمها كأنها قضية مسلمة .

( جلسة ١٩٤٩/٥/٣ طن رقم ٢٢٨٠ سنة ١٨ ق )

١٥٨٨ - عدم تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة او تقديره ان لم يكن مقدرا مع بيان توفر نية التلم في الهرب من دفع الضريبة المستحقة - قصور .

✳ للمقاضي - لى يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة - ان يعين

مقدار ما لم يدفع ، ويقدره ان لم يكن مقدرا • فاذا كان الطاعن قد قدم اقرارا عن ارباحه ولم يدفع للمخزاة في الميعاد القانوني ما استحق عليه من ضريبة على ارباح البيانات والارقام المقدمة منه في هذا الاقرار ، وكان الاقرار اللاحق الذي يدعى تقديمه مصححة فيه البيانات عن ارباحه - على ما يظهر من طعنه - قد قدم بعد الميعاد المحدد بالقانون ، فانه يكون مأخوذا باقراره الاول ويكون عليه ان يدفع للمخزاة ما استحق عليه من الضرائب علي وفق البيانات الواردة فيه عن ارباحه ، ولا يكون له جدوى من اثارة المناقشة حول هذا الاقرار اللاحق •

( جلسة ١٩٥١/١/١ طعن رقم ٨٩٨ سنة ٢١ ق )

١٥٨٩ - المقصود بعبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة في م ٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ •

يجب ان عبارة ما لم يدفع من الضريبة « الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لا تحمل على ظاهر لفظها وانما ترد الى معنى مثيلاتها في القوانين الاخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم ، وقد نصت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ بتقرير رسم تمفة على أنه علاوة على الجزاءات المتقدمة ذكرها يحكم القاضي بدفع ..... والتعويضات للمخزاة ولا يقل مقدار التعويض على ثلاثة أمثال الرسم المهرية ولا يزيد على عشرة أمثالها ، ونصت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التكرات على أن الزيادة تتناول الرسم الذي تعدد المتهم الخلاص منه ، وعلى مثل ذلك نصت المادة ١٠ من مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ الخاص برسوم الانتاج والاستهلاك على أوراق اللعب والمادة ١٤ من مرسوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسوم الانتاج على السككول • لعبارة « ما لم يدفع من الضريبة » معناها إذن هذا الجزء منها الذي كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون • وأذن فالحكم الذي يقضى بالزام الممول بدفع مبلغ مساو للضريبة التي تأخر في سدادها عن الميعاد المحدد بالقانون لا يكون مخطئا • ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وصف ما يجب القضاء به علاوة على الغرامة أو الحبس المنصوص عليهما في المادة ٨٥ بأنه تعويض ففقدى بذلك على النزاع الذي كان قد أثر حصول طبيعة تلك الزيادة في حدود نصوص القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ هل هي عقوبة بحث أم هي من قبيل التعويض •

( جلسة ١٩٥١/٣/١٩ طعن رقم ١٨١٧ سنة ٢٠ ق ٢ )



١٥٩٠ - استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة  
جريمة مستمرة تبقى ما دام مرتكبها يخفي تلك المبالغ .

✽ متى كانت الواظفة المسندة الى الملتزم هي أنه باعتباره من  
ممولي ضريبة الارباح التجارية والصناعية - صاحب شركة الافلام  
المصرية - اخفي مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن لم يدون باقرار ارباحه  
عن سنة ١٩٤٣ مبلغ كذا ٠٠٠ ناتجة من تأجيره استوديو نحاس قيلم ،  
وكان النص المنطبق على هذه الواقعة هو الفقرة الثالثة من المادة ٨٥  
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى يقول « ويعاقب بالعقوبة والزيادة  
المشار اليهما بالفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص  
من أداء الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون ، وذلك باخفاء أو  
محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة » ، فان هذه الجريمة  
تكون جريمة مستمرة ، وتبقى كذلك ما دام مرتكبها يخفي تلك المبالغ ،  
ان ما دام القانون قد جعل اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبا  
عليها ، فان هذه الجريمة تتكون من حالة تقوم وتستمر ما دام هذا  
الاخفاء المتعمد قائما ويكون الحكم ان قضى بسقوط الدعوى العمومية  
بعض ثلاث سنوات من وقت وقوعها علي أساس أن الجريمة وقتية  
تتم وقتئذ من وقت تقديم البلاغ الكاذب قد أخطأ فى تطبيق  
القانون .

( جلسة ١٩٥٢/٧/٢٧ طين رقم ٤٥٤ سنة ٢١ ق )

١٥٩١ - عدم اشتراط تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر  
للقضاء بالزيادة او التعويض .

✽ ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأن اختلفت بعض عباراته  
واتحدت بعض الاحكام فى بعض الاحوال الا ان المشرع لم يقصد الخروج  
بالزيادة أو التعويض عن كونه جزاء يلزم الغرامة بل انه ما زال يغلب  
عليه معنى العقوبة وأن خالطه التعويض : « واذن فان ما يثيره الطاعن  
من وجوب تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر لا يكون له محل ، ولا  
يغير من هذا النظر ماورد بهذا . القانون عن رفع الدعوى والصلح  
فى التعويضات أو طريقة التنفيذ بها اذ أن هذا التنظيم لا يمس كونها  
جزاء وان كان قد تضمن التعويض فى ناهية » .

( جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طين رقم ٤٩٥ سنة ٢١ ق )

١٥٩٢ - الحكم بإدانة المتهم في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لمكتب الضرائب دون ايراد التلييل على ان هذه الدفاتر كانت في حيازته بأية صورة من الصور - قصور .

\* متى كان الحكم قد أسس قضائه بإدانة الطاعن في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات الخاصة بنشاط عمله التجاري لمدير مكتب الضرائب لتقدير الضريبة المستحقة ، على مجرد ما قاله من قيام التضامن بينه وبين شريكه الطاعن الاول دون أن يورد الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في حيازته بأية صورة من الصور التي تجعله مسئولا عن عدم تقديمها فإنه يكون قاصرا قصورا يعديه بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ طين رقم ١٢٨٧ سنة ٢٢ ق )

١٥٩٣ - جريمة عدم تقديم الاقرار عن الارباح هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع الممول المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون .

\* جرى قضاء هذه المحكمة بأن جريمة عدم تقديم الاقرار عن الارباح هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع الممول المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون .

( جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ طين رقم ٢١٦٨ سنة ٢٣ ق )

١٥٩٤ - جريمة عدم تقديم الاقرار عن الارباح هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع الممول المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون .

\* ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن جريمة عدم تقديم الاقرار عن الارباح هي جريمة مستمرة . تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشئها ارادة المتهم أو تتدخل في تجديدها وما بقى حق الخزانة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائمة ، ولا تبدأ مدة سقوطها الا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار .

( جلسة ١٩٥٥/٣/٦ طين رقم ٢٤٨٢ سنة ٢٤ ق )

١٥٩٥ - الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ « معادلة »  
من ق رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ انما تنسب الى ما لم يدفع من الضريبة  
في الإبعاد المقرر .

✽ أن الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معادلة من  
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ انما تنسب الى ما لم يدفع من الضريبة  
في الإبعاد المقرر .

( جلسة ١٩٥٥/٣/١٢ طن رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٤ ق )

١٥٩٦ - جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد  
المستحقة للمتهم قبل مدينه هي جريمة مستمرة .

✽ جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع الفوائد المستحقة  
للمتهم قبل مدينه هي جريمة مستمرة لا تبدأ الدعوى العمومية فيها  
في الموقوف ألا من آخر عمل من أعمال الاستمرار .

( جلسة ١٩٥٥/٤/١٢ طن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٤ ق )

١٥٩٧ - الامتناع عن تقديم الاقرار عن الأرباح يعتبر من حيث  
التقادم وحدة قائمة بذاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم المماثلة التي  
تقع من المتهم عن سنوات أخرى .

✽ الامتناع عن تقديم الاقرار عن الأرباح يعتبر من حيث التقادم  
وحدة قائمة بذاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم المماثلة التي تقع من  
الممول عن سنوات أخرى .

( جلسة ١٩٥٤/٥/١٢ طن رقم ٢١٦٨ سنة ٢٣ ق )

## الفصل الثانى

### ضريبة الدفعة

١٥٩٨ - الحكم على المتهم بمقتضى المادة ٢٠ من ق ٤٤ سنة ١٩٣٩ يوجب على القاضى الحكم ولو من تلقاء نفسه بالتعويضات

\* ان المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدفعة اذ نصت على أنه « علاوة على الجزاءات المتقدم ذكرها يحكم القاضى بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات المخزاةة ٠٠٠ الخ » قد اوجبت على القاضى كلما اوقع عقوبة الغرامة على المتهم بمقتضى المادة ٢٣ من هذا القانون على الجريمة التى وقعت عنه أن يحكم - ولو من تلقاء نفسه - بالتعويضات المذكورة بلا قيد ولا شرط سوى مراعاة حدودها الواردة في النص ٠ فان التعويضات فى معنى هذا القانون ليست مجرد تضمينات مدنية صرفا بل هى ايضا جزاء له خصائص العقوبات من جهة انها تلحق الجانى مع عقوبة الغرامة ابتداء تحقيق الضرر المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها فى الردع والزجر فهى مزيج من الغرامة والتضمينات ملحوظ فيها غرضان : تاديب الجانى على ما وقع منه مخالفا للقانون وتعويض الضرر الذى تسبب فى حصوله برصد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التخصيص ٠ ولذلك فهى فى حدود علاقة النيابة العمومية بها تعد من قبيل العقوبات فلا يشترط لايقاعها أن يتدخل من يدعى الضرر ويقيم نفسه مدعيا مدنيا فى الدعوى وهى كعقوبة متروكة للقاضى تقديرها فى الحدود التى رسمها له القانون على مقتضى ما يترأى له من ظروف كل دعوى ٠

( - لسة ١٩٤٠/١٢/٣٠ طين رقم ٣٦١ سنة ١١ ق )

١٥٩٩ - ماهية التعويضات المنصوص عاينها فى م ٢٣ من ق ٤٤ سنة ١٩٣٩ .

\* ان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدفعة

اذ نص في المادة ٢٠ منه على معاقبة كل من يخالف احكامه بالغرامة والذ اوجب في المادة ٢٢ على القاضي ان يحكم على جميع من اشتركوا في المخالفة علاوة على الغرامة بدفع قيمة الرسوم المستحقة والتعويضات للخزانة على الا يقل مقدار التعويض عن ثلاثة امثال الرسوم المهرية ولا يزيد على عشرة امثالها انما قصد ان مخالفة اى حكم من احكامه هو والجداول الملحقه به تستوجب حتما الحكم علي المخالف بدفع الرسوم والتعويضات مقدرة في دائرة الحدود المذكورة . وذلك في كل الاحوال. بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وبغير حاجة لاثبات اى ضرر معين وقع عليها . وما ذلك الا لأن التعويضات في هذا المقام ليست - كما هو مفهوم اللفظ في لغة القانون - مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل. بل هي في الحقيقة والواقع ينطوي فيها جزاء جنائي رأى الشارع من الضروري ان يكمل به الغرامة في الجرائم الخاصة بالقانون المذكور هو والقوانين الاخرى التي على شاكلته . وهذا هو ما يقتضيه نص القانون على الوجه المتقدم وهي الذي تؤيده الاعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه فانها صريحة في الدلالة علي ان هذه التعويضات ليست - مجد تضمينات مدنية فحسب بل هي ايضا جزاءات تأديبية لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة ابتغاء لتحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها في الردع والازجر واذن فمن الخطأ ان تكتفى المحكمة بالمحكم على المتهم في جريمة استعمال دراجة من غير وضع لوحة عليها قبل علي تسديد رسم الدفعة بالغرامة دون الزامه في ذات الوقت بالتعويضات المشار اليها في المادة ٢٣ من القانون السابق الذكر .

( جلسة ١٢/٥/١٩٤١ طن رقم ١٤٥٨ سنة ١١ ق )

١٦٠٠ - شرط استحقاق الدفعة على الاعلانات طبقا لنص م ١٠ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقنين رسم الدفعة .

✽ ان كل ما تشترطه المادة ١٠ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ لاستحقاق الدفعة على الاعلانات هو ان تكون الاعلانات انما يوزع باليد . فمتي كان الحكم قد اثبت ذلك على المتهم بناء على اعتبارات ايدها ، ولم يكن المتهم قد سدد رسم الدفعة المستحق فانه يكون مستملا للعقاب .

( جلسة ٢٠/١٢/١٩٤٢ طن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق )

١٦٠١ - الحكم على المتهم بمقتضى المادة ٢٠ من ق ٤٤ سنة ١٩٣٩  
 بموجب على القضى الحكم ولو من تلقاء نفسه بالتهويشات  
 المذكورة في م ٢٣ .

✽ أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ نص في المادة ٢١ منه على  
 معاقبة كل من يقابل ورقة لم يصدد عنها رسم الدفعة المقرر بمقتضى هذا  
 القانون بغرامة مع أداء الرسوم المستحقة ، ثم نص في المادة ٢٣ على  
 أن يحكم القاضي ، علاوة على الجزاءات المتقدم ذكرها ، بدفع ثلاثة أمثال  
 الرسوم المهربة . وأن كان هذا القانون لم يوجب لتحقيق الجريمة  
 المشار إليها توفر قصد خاص بل هي تتم بمجرد عدم دفع الرسم في  
 الحالات التي بينها وكان حين حدد عقوبة مرتكبها لم يفرق في هذا الشأن  
 بين حالتي الغرامة والجزاءات الإضافية ، مما مفاده أنه كلما أدين بمثل  
 بها وحقت عليه الغرامة حقت عليه أيضا تلك الجزاءات ، فإن التفرقة  
 بين الصالتين لمجرد نعت القانون الرسوم التي لم تدفع بانها مهربة  
 لا يكون لها من سند يبررها .

( جلسة ١٢/٢٠/١٩٤٨ طن رقم ١٦٦٧ سنة ١٨ ق )

١٦٠٢ - أداء الرسوم المستحقة كله أو بعضها قبل رفع الدعوى  
 التمهيدية لا يمنع من الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة  
 الواردة في المادة ٢١ من ق رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم  
 الدفعية .

✽ جرى قضاء هذه المحكمة بأن عبارة « الحكم بثلاثة أمثال  
 الرسوم غير المؤداة » الواردة في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤  
 لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم الدفعية لا تشمل على ظاهر لفظها  
 وإنما ترد الى معنى مثيلاتها في القوانين الاخرى المتعلقة بالضرائب  
 والرسوم ، فهذه الزيادة يحكم بها هي من قبيل التعويض للتحلة في  
 مقابل ما ضاع عليها من الخريبة أو ما كان عرضة للضياع علما بسبب  
 مخالطة الممول للقانون ، ومن ثم فانه يكون في غير محله القول بأن هذه  
 الزيادة لا يحكم بها الا اذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها  
 الى حين رفع الدعوى العمومية .

( جلسة ١٣/٤/١٩٥٤ طن رقم ٥٠ سنة ٢١ ق )

١٦٠٣ - عدم سريان المادة ١٣ ج على طلب مصلحة الضرائب رفع الدعوى عن جريمة الامتناع عن تسديد رسم الدمغة فى الميعاد .

✽ متى كان الحكم اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى ثلاثة اشهر على علم مصلحة الضرائب بوقوع الجريمة دون التمسك بالشكوى للنيابة العمومية اقام قضاءه على ان المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقديد رسم الدمغة اذ عللت رفع الدعوى العمومية او اتخاذ اجراءات فيها على طلب مصلحة الضرائب ، انما تهدف الى حماية مصلحة الخزائنة العامة والتي تتمثل فى التيسير على المصلحة فى اقتضاء حقوقها من المولين الخاضعين لاحكام قانون الدمغة مع قيام حسن التفاهم بينها وبينهم ، وان هذه الحالات تغاير الحالات المنصوص عليها فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لان الاولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس الثانية مصالح الجنى عليه الشخصى ، ورتب الحكم على ذلك ان جريمة الامتناع عن تسديد رسم الدمغة فى الميعاد تظل قائمة ويبقى حق رفع الدعوى فيها ثابتا مادام انها لم تسقط بمضى المدة المقررة قانونا فى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية - فان ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون .

( جلسة ١٣/١/١٩٥٤ طن رقم ٥٠ سنة ٢٤ ق )

١٦٠٤ - العقوبة الواجبة للتطبيق فى جريمة عرض قداشات غير مدموغة بفتح مصلحة الائتاج للبيع .

✽ بان المادة ١٢ من المرسوم الصادر فى ٢٧ يونية سنة ١٩٤٥ الخاص برسم الانتاج والاستهلاك على القداشات تقضى بان يأمر القاضى دائما بمصادرة القداشات ، وعلاوة على المصادرة تظل الرسوم مستحقة باكملها عن البضائع المصدرة . واذن فمضى كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم لانه عرض للبيع قداشات غير مدموغة بفتح مصلحة الانتاج الدان على سداد الرسم ، وكان الحكم قد دان المتهم واغفل القضاء بالرسوم المستحقة ، فانه يكون قد خالف القانون ، اما التعويض فقد جعله القانون جوازيا .

( جلسة ١/٤/١٩٥٢ طن رقم ٢٢٤ نقة ٢١ ق ٢ )

### الفصل الثالث

#### ضريبة الملاهي

١٦٠٥ - ضرائب - ضريبة الملاهي - عقوبة - تعويض - رسوم -

\* تقضى الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ - في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي - بأنه « في جميع الاحوال يلزم المخالف بإداء باقى الضريبة مع زيادة تساوى ثلاثة أمثاله تضاعف في حالة العود » - ولما كانت هذه الزيادة لا تخرج في طبيعتها عن الزيادة أو التعويض المشار اليه في القوانين الاخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي جرى قضاء محكمة النقض على اعتبارها عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بغير طلب من الخزنة أو تدخل منها في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، وأنه لا يجوز للإدارة الضريبية الادعاء مدنيا بطلب توقيعها ، لأن طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها وهي التي تقوم بتحصيلها وفقا للقواعد الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزنة الدولة ، فإن أخطأت المحكمة بعدم الحكم بها كان للنيابة العامة وحدها سلطة الطعن في الحكم وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها لأن فكرة وقف التنفيذ لا تتلاءم مع الطبيعة المختلطة للغرامة الضريبية - فإن ما أنتهى اليه الحكم المطعون فيه - مؤسساً عليه قضاءه - من تكليف تلك الزيادة في الضريبة بأنها تعويض مدنى يحق لمصلحة الضرائب وحدها بالمطالبة به أمام المحكمة المدنية - يكون غير صحيح في القانون \*

( الممن رقم ٣٦٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ من ٢٢ من ٢٤٩ )



## ١٦٠٦ - ضرائب - جريمة - عدم أداء ضريبة الملاهي \*

\* ان قيام جريمة عدم أداء ضريبة الملاهي في الميعاد للقانوني المعاقب عليها بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ رهن بمجرد القعود عن أداء الضريبة في الميعاد الذي خربه الشارع ووفقا للطرق والاوزاع التي رسمها . اما العقوبة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من القانون المشار اليه فهي مقررته لمخالفة احكام هذه المادة ومن بينها استعمال طرق قصد بها او تنشأ عنها التخلص من أداء الضريبة . او الانتقاص منها او التأخر عن أدائها وكذلك لمخالفة أي حكم آخر من احكام ذلك القانون ومن بينها الاخلال بتنفيذ الالتزام بأداء الضريبة في المواعيد القانونية وفقا لنص المادة السابعة منه . ومن ثم فان كلا من هاتين الجريمتين تكون قائمة بذاتها ويكون الربط بينهما باشتراط استعمال طرق للتخلص من أداء الضريبة كعنصر في جريمة القعود عن أدائها في الميعاد المحدد قانونا علي غير ذي سند من القانون .

( ضمن رقم ٢٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٨ من ١٨ ص ٦٢٠ )

## الفصل الرابع

### تسبب الاحكام

١٦٠٧ - دفع المتهم - بجرمة عدم تقديم اقرار عن ارباحه التجارية -  
الدعوى بان محله كان مقلداً في سنتين من سنوات التخلّف - دفاع  
جوهرى - وجوب الرد عليه والا كان الحكم قاصراً

\* متى كان المتهم بجرمة عدم تقديم اقرارا عن ارباحه التجارية  
من السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ قد دفع بان محله كان  
مقلداً سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ولا يقبل عقلاً ان يحاكم عن نشاط لم  
يزاوله اثناء خلق المحل . كان هذا الدفاع جوهرى من شأنه ان صح  
ان يحط عنه عبء المسؤولية ويرفع عنه ثقل الجريمة فاذا قضى الحكم  
بإدانتته دون ان يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فانه يكون مشوباً  
بالقصور .

( الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٥ س ٧ ص ٨٤٨ )

١٦٠٨ - عدم اطلاع المحكمة على المحررات المضبوطة وانتهائها الي  
انها عقود مما يستحق عليه رسم دفعة الاساع دين بيان اسانيد ذلك  
ورغم مناقزة المتهم - قصور .

\* متى كان الثابت ان المحكمة بدرجتيها لم تطلع على المحررات  
المضبوطة والتي ينازع المتهم فى اعتبارها عقوداً مما يستحق عليه رسم  
دفعة الاساع ، وكان هذا الاطلاع لازماً لمعرفة نوع هذه المحررات  
ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما انتهى  
اليه من ان تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التى يمثلها المتهم  
وبين العملاء لم يورد الاسانيد التى تبرر ما انتهى اليه ، فانه يكون  
مشوباً بالقصور ، ويتعذر معه على محكمة النقض ان تراقب صحة  
تطبيق القانون .

( الطن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٦ س ٨ ص ٣٧٧ )

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن الزيادة في الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ هي من قبيل التعويض للدولة في مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون ، وينسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المحدد ، والقول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها ، في حين رفع الدعوى العمومية غير صحيح . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الحفلات التي يستحق عليها الرسم أقيمت خلال شهر فبراير سنة ١٩٥٩ وأن الميعاد المحدد لم يؤد الضريبة المستحقة عليه إلا بعد تحرير المحضر ضده في ٥ مارس سنة ١٩٥٩ وكانت المادة السابقة من القانون المشار إليه تقضي بأنه « على أصحاب المحال والمستقلين لها أن يؤدوا الضريبة إما مقدما أو في ذات اليوم أو في اليوم التالي لإقامة الحفلة على الأكثر وذلك بالطرق والأوضاع التي تعين بقرار وزاري » - فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بالزام الميعاد المحدد في القانون يكون معيبا مستوجباً نقضه .

٢٦١ - وجوب تعيين الحكم مقدار ما لم ينفع من الضريبة أو  
تقديره ان لم يكن مقضرا والا كان الحكم قاصرا .

• \* يجب لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يبين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره أن لم يكن مقدراً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يبين مقدار هذه الضريبة ودون أن يستظهر سوء القصد لديه وتعمده التخلص من الضريبة المستحقة . فإنه يكون قاصراً .

(الطبعة رقم ٥٩٨ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٨٢ )

١٦١١ - تأسيس المتهم لدفاعه على أنه قدم الأقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة - تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما قدمه المتهم من مستندات - دفاع جوهرى - على المحكمة بتحقيقه وتحرى مدى صسقه والا كان حكمها قاصرا .

\* لما كان المتهم قد اقام دفاعه على أنه قدم الأقرارات موضوع التهمة في مواعيدها المقررة وقد تأيد هذا الدفاع بما شهد به المحاسب الضرائبي بالجلسة وبما ظهر من المستندات المقدمة من المتهم للمحكمة - وهو دفاع جوهرى - فإنه كان متعيناً على المحكمة أن تسعى الى تحقيقه ولوفاً لغاية الامر فيه وتحرى مدى صسقه . اذ لو ثبتت صسحته لتغير وجه الراى فى الدعوى - اما وهى لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٤ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ من ١٦ ص ٤٤٦ )

١٦١٢ - ضرائب - تعويض - حكم - تسببيه - تسبیب معيب .

\* اوجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ فى المادة ٨٥ مكررا الزام المتهم بتعويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يجاوز ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نسب التعويض المقضى به على الطاعن الى مبلغ الضريبة المفروضة عليه فى السنة المالية موضوع الربط دون أن يحدد المبالغ المنسوب الى الطاعن الاحتيال باخفاؤها ، وكان هذا الجزاء النسبى المشار اليه فى المادة سالفة الذكر انما ينسب اليها لم يدفع من الضريبة فى الميعاد المقرر ، وهو الجزء الذى كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكرز مشوياً بالقصور .

(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ من ١٨ ص ١٧٨ )

١٦١٣ - ضرائب - طرق احتيالية - حكم - تسببيه - تسبیب معيب .

\* يوجب قانون الاجراءات الجنائية بنص المادة ٣١٠ منه فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بإبانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها

المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان المعثر في القانون بما يحدد عناصر التهمة التي دين بها وهي استعمال طرق احتيالية باخفاء مبالغ تصرى عليها الضريبة ، فلم يبين وجه اختلاف الرسوم المدفوعة من الطاعن للجمارك عن الوارد باقارائه وشواهد هذا الاختلاف وأدلته علي ثبوت الاحتيال في جانب الطاعن ، ولا حاصل الشهادة الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن نشاطه داخل الجمرک ، وكيف اختلف ما ورد بها عما ادعاه في الاقرار المقدم منه لمصلحة الضرائب ، ولا وجه قصور هذه الشهادة عن شمول نشاطه كله ومرجع هذا القصور ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما أوردها الحكم .

( الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/٧ من ١٩ ص ١٧٨ )

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

١٦١٤ - قبض المتهم لقوائد دين لم يدفع عنها الضريبة واقعة مادية  
يجوز اثباتها بكافة الطرق •

✽ ان قبض المتهم لقوائد دين لم يدفع عنها الضريبة واقعة مادية  
جائز اثباتها بكافة الطرق • أما سند الدين فليس عنصراً من عناصر  
الجريمة حتى تطالب النيابة به طبقاً للقواعد المدنية • وخصوصاً أنه من  
الجائز أن يكون السند قد أعدم بعد الوفاء به وفائده أو أخفى بالتفليق  
الطرفين أضراراً بالخزانة العامة ، مما لا تكون معه النيابة مستطيعه  
اثبات الجريمة إلا بشهادة الشهود •

( جلسة ١١/٢٢/١٩٤٣ طعن رقم ٢٠٠٤ سنة ١٣ ر )

١٦١٥ - نطاق تطبيق حكم المادتين ١ و ٢ من ق ٢٤ سنة ١٩٤١  
الخاص بالإعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية •

✽ الذى يؤخذ من الجمع بين نص المادة التاسعة من معاهدة  
الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المعقودة فى ٢٦ من  
أغسطس سنة ١٩٣٦ ونص كل من المادتين الأولى والثانية من القانون  
رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاص بالإعفاءات الممنوحة للقوات البريطانية فى  
مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية فى المسائل المالية ، الذى يؤخذ  
من الجمع بين هذه النصوص أنه يشترط لكوني معتبر الشخص فرداً  
من أفراد القوات البريطانية فى معنى المعاهدة أن يكون خاضعاً للقوانين  
العسكرية فى المملكة المتحدة أو الممتلكات البريطانية ويكون مقيماً مع  
القوات البريطانية فى مصر وإلا كان مدنياً فإذا كان كذلك فيشترط لاعتباره  
ملحقاً بهؤلاء الأفراد معنى وحكما أن يكون بريطانيا الجنسية فوق تخويله  
صفة الضابط أو حمله جوازاً محدداً لصفته صانداً ممن يملك إصداره •  
وإن كان الحكم الذى نفي عن متهم أنه من أفراد القوات البريطانية لما

أثبتته من أنه طبيب مصري ملحق بتلك القوات وأوجب بالتالى خفضه  
لقوانين الضرائب وهى اقليلية يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى  
تطبيقا صحيحا .

( جلسة ١٢/٤/١٩٥٥ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٤ ق )

١٦١٦ - عبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة فى المادة ٨٥  
من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له - معناها - جزء  
الضريبة الذى كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول  
للقانون .

\* سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن عبارة « ما لم يدفع من الضريبة »  
الواردة فى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة  
له لا تشمل على ظاهرها لفظها وإنما ترد الى معنى مثيلاتها فى القوانين  
الآخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . واذن تكون حقيقة معناها - هذا  
الجزء من الضريبة الذى كان عرضة للضياع على الدولة بسبب مخالفة  
الممول للقانون ، ويكون الحكم ان قضى بالزام المتهم بأن يدفع ٢٥ ٪ مما  
لم يدفع من الضريبة فى الميعاد لم يخطئ فى شيء .

( طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٨٢ )

١٦١٧ - جريمة عدم تقديم اقرار الارياح - طبيعتها : جريمة  
مستمرة - قيامها ما بقيت حالة الاستمرار التى تنشئها ارادة المتهم  
او تتدخل فى تجديدها وما بقى حق الخزانة فى المطالبة بالضريبة المستحقة  
بقائهما - متى تبدأ مدة سقوطها ؟ من التاريخ الذى تنتهى فيه حالة  
الاستمرار .

\* عدم تقديم اقرار الارياح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة  
الاستمرار التى تنشئها ارادة المتهم او تتدخل فى تجديدها وما بقى حق  
الخزانة فى المطالبة بالضريبة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها  
الا من التاريخ الذى تنتهى فيه حالة الاستمرار .

( طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٤٨ )

١٦١٨ - خلو نص المادة ٢١ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مع تعيين موظف يعينه بمصلحة الضرائب في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية .

\* نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في اسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن ، وجاء النص خلوا - في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية - من تعيين موظف يعينه .  
( المطن رقم ٨٤٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ ص ١٠٩٠ )

١٦١٩ - النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية - اعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق .  
\* عنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فإن النص على المقصود « بمصلحة الضرائب » يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخلو الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً .  
( المطن رقم ٨٤٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ ص ١٠٩٠ )

١٦٢٠ - أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له - ورودها على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية .

\* من المقرر أن أحوال الطلب أو الاذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له قد وردت على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز اعمالاً لهذا الاصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعديده حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها إلى أخرى لم يرد في خصوصها نص .

( المطن رقم ٨٤٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٣٠ من ٧ ص ١٠٩٠ )



١٦٢١ - ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة - سقوط  
الضريبة بالتقادم لا يؤثر في قيام الجريمة

\* متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من  
أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الإعفاء منها ، فإنه لا يؤثر  
في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة قد سقطت بالتقادم .

( لندن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ - ٩ من ٧٢٦ )

١٦٢٤ - التزام الممول بتقديم أقرار عن أرباحه - متى يقف :

\* لا يقف التزام الممول بتقديم أقرار عن أرباحه عند حد انقضاء  
الليامد المحدد لمباشرته ، وإنما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق  
مصلحة الضرائب في تقدير أرباحه ، ويظل هذا الحق قائماً إلى حين  
انقضاء الالتزام بأداء الضريبة بالتقادم ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة  
والممول على وعاء الضريبة أو يصبح ربط الضريبة نهائياً .

( لندن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ - ١٣ من ٣٢٥ )

١٦٢٣ - التعويضات الممنوعة عليهم في قوانين الضرائب  
والرسوم \*

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في  
القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، هي عقوبة تنطوي على عنصر  
التمويه ، ويتربط على ذلك ، أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة  
جنائية ، وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا  
ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ، ودون أن يتوقف ذلك على تحقق  
وقوع ضرر عليها .

( لندن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١ - ٢٠ من ١٣٥٦ )

١٦٢٤ - التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم - عقوبة تطوى على عنصر التعويض - القضاء بها لا يكون الا من المحاكم الجنائية - الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون توقف على دخول الخزنة العامة او وقوع ضرر عليها .

\* جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار اليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هى عقوبة تطوى على عنصر التعويض ، مما مؤداه انه لا يجوز الحكم بها الا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزنة فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على وقوع ضرر عليها .

( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٤ ص ٣٢٥ )

١٦٢٧/١٦٢٥ - المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - ايجابها القضاء - الى جانب الحبس والغرامة - بتعويض يعادل مئلى الضرائب الجمركية المستحقة - او بتعويض يعادل مئلى قيمة البضائع او قيمة الضرائب الجمركية ايها اكثر اذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف المتنوعة .

\* اوجبت المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، الى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مئلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف المتنوعة: كان التعويض معادلا لمئلى قيمتها او مئلى الضرائب المستحقة ايها اكثر .

( الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٤ ص ٣٢٥ )

## ضرب

الفصل الأول - الركن المادى لجريمة الضرب •

الفرع الأول - ضرب بسيط •

الفرع الثانى - ضرب نشأت عنه عامة

• الفرع الثالث - ضرب افضى الى موت •

الفصل الثانى - الركن المعنوى لجريمة الضرب •

الفرع الأول - القصد الجنائى •

الفرع الثانى - القصد الاحتمالى •

الفصل الثالث - القدر المتيقن •

الفصل الرابع - التوافق على التعدى والايذاء •

الفصل الخامس - تسبب الاحكام •

الفصل السادس - مسائل متنوعة •



## الفصل الأول

### الركن المادى لجريمة الضرب

#### الفروع الأول - ضرب بسيط

١٦٢٨ - عدم نكر الحكم نوع الآلة التى استعملها المتهم فى الضرب  
لا يعينيه .

\* لا شئ فى القانون يوجب على محكمة الموضع أن تذكر فى حكمها  
نوع الآلة التى استعملها المتهم فى الضرب .

( جلسة ١٠/٢١/١٩٣٢ طعن رقم ٢٤٠٢ سنة ٢ ق ١ )

١٦٢٩ - حصول الضرب كاف لتوفر الجريمة ولو لم يتخلف عنه  
آثار أصلاً .

\* يكفى لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول ضرب ولو لم  
يتخلف عنه آثار أصلاً .

( جلسة ١٩/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ٣٦٥ سنة ٢ ق ١ )

١٦٣٠ - عدم بيان الحكم بالإدانة فى جريمة ضرب بسيط ،  
الاضرابات ولا درجة جسامتها لا يعينه .

\* ليست لمحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ ح ٢ ملزمة أن تبين مراتع  
الاضرابات ولا اثرها ولا درجة جسامتها فإذا كانت التهمة المطروحة عليها  
هى جناية ضرب اقضى الى موت معاً يقع تحت نص المادة ٢٠٠ ع وثبت  
لديها أن جميع المتهمين المستندة اليهم هذه التهمة ضربوا المجنى عليه ولكنها  
لم تتبين من التحقيقات التى تمت فى الدعوى من من هؤلاء المتهمين هو

الذى أحدثت الإصابات التى سببت الوفاة حتى تصح معاقبته بموجب المادة ٢٠٠ ع « قديم » فاستبعدت تلك المادة مكتفية بمعاقبة المتهمين جميعاً بمقتضى المادة ٢٠٦ ع فإنه فضلاً عن أن تصرف المحكمة هذا في مصلحة المتهمين ، لا وجه لهؤلاء المتهمين من أن ينعوا على حكمها أنه لم يحدد الإصابات التى عوقب كل من الطاعنين من أجلها إذ الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطاً خطيئاً تاركاً أثراً أم غير تارك فإنه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ ع •  
( جلسة ١٩٣٣/٢/١ طعن رقم ١٠٧٠ سنة ٣ ق )

١٦٣١ - وفاة المجنى عليه قبل مضي عشرين يوماً من تاريخ الاعتداء عليه لا يمنع من مسائلة المتهم بالمادة ٢٤١ ع •

✽ إذا كان الحكم قد أثبت وفاة المجنى عليه قبل مضي عشرين يوماً من تاريخ وقوع جريمة الضرب المسندة الى المتهم ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات « قديم » استناداً الى أن الضربات التى وقعت على المجنى عليه كانت تقتضى علاجه وعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً كما جاء بالكشف الطبى فلا جناح على المحكمة فى ذلك •

( جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٢ طعن رقم ١٢٨٠ سنة ٥ ق )

١٦٣٢ - عدم بيان الحكم بالإدانة فى جريمة ضرب بسوط موقّع الإصابات ولا درجة جسامتها لا يعيبه •

✽ لا يشترط فى الحكم بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن تبين فيه درجة جسامّة الإصابات التى نزلت بالمجنى عليه إذ أن مجرد الاعتداء بالضرب يقع تحت هذا النص ولو كان بسيطاً لم ينشأ عنه أى أثر وإذا طوقت المحكمة هذه المادة على المتهمين باعتبار أن كلا منهم ضرب المجنى عليه فإنها لا تكون ملزمة بأن تبين من منهم الذى أحدث كل إصابة مما شوهد به ، إذ يكفى أن تكون قد أثبتت أن كل واحد منهم قد وقع حقه ضرب عليه •

( جلسة ١٩٤١/١٠/٢٧ طعن رقم ١٨١٨ سنة ١١ ق )

١٦٣٣ - عدم بيان الحكم بالادانة في جريمة ضرب بسيط مواقع  
الاصابات ولا درجة جسامتها لا يعيبه .

\* ليس من الواجب في الحكم بالادانة في جريمة ضرب بسيط بالمادة  
١/٢٤٢ ع ان يبين مواقع الاصابات ولا درجة جسامتها . لان الضرب مهما  
كان ضئيلا ، تاركا اثرا او غير تارك يقع تحت نص المادة المذكورة .

( جلسة ١٥/٥/١٩٤٤ طن رقم ٦٩٩ سنة ١٤ ق )

١٦٣٤ - حصول الضرب كاف لتوافر الجريمة ولو لم يتخلف  
عنه آثار أصلا .

\* لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من  
قانون العقوبات ان يحدث جرحا او ينشأ عنه مرض او عجز ، بل يكفي  
ان يعد الفعل ضربا ولو كان حاصلا باليد مرة واحدة .

( جلسة ١٢/١١/١٩٥١ طن رقم ١٠٦٠ سنة ٢١ ق )

١٦٣٥ - توافر جريمة الضرب بخلق المظن الغير مخصص له في مزاولة  
مهنة الطب خرسين للمجنى عليه سببته وربما بالملك .

\* اذا كانت الواقعة التي اثبتتها الحكم هي ان المتهم وهو غير مخصص  
له في مزاولة مهنة الطب خلق خرسين للمجنى عليه فسبب له بذلك وربما  
بالملك الايمن فهذه جريمة احداث جرح عمد بالمادة ١/٢٤٢ من قانون  
العقوبات لا اصابة خطأ .

( جلسة ١٨/٢/١٩٥٢ طن رقم ١١٨٣ سنة ٢١ ق )

١٦٣٦ - اغفل الحكم ببيان مدة علاج المجنى عليه - اشارته  
الى تقرير الطبيب الذي يبين من مضمونه ان الإصابة اعجزت المجنى عليه  
عن اعماله مدة تزيد على عشرين يوما : لا قصور .

\* اذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات  
فلا يكون قد شاب اسباب حكمها القصور ان هي لم تذكر مدة عجز المجنى

عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتمل عليه التقرير الطبى الشرعى من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها نافذة وما دام التقرير الطبى نفسه الذى أشار إليه الحكم وأورد مضمونه يبين منه أن الإصابة أعجزت الجنى عليه عن أعماله مدة تزيد عن عشرين يوما .

(الطن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق ٠ جلسة ١٦٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٦٦ )

١٦٣٧ - توفر جريمة الضرب المقلب عليها بالمادة ٢٤٢ غ بكل فصل يعد ضربا ولو كان بقبضة اليد - حدوث جرح ينشأ عنه مرض أو عجز غير لازم .

\* لا يشترط فى فعل التعدى الذى يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضربا بصرف النظر عن الآلة المستعملة فى ارتكابه ولو كان بالضرب بقبضة اليد .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق ٠ جلسة ١٦٥٧/٤/١٥ س ٨ ص ٢٤٠٤ )

١٦٣٨ - ارتكاب المثلهم جريمتى أحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب دون ترخيص بفعل واحد - وجوب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة أحداث الجرح باعتبارها الأشد .

\* متى كانت جريمتا أحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو إجراء عملية الحَقن - وإن تعددت أوصافه القانونية - فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفترة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة أحداث الجرح .

(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٦ ق ٠ جلسة ١٦٥٧/١/٢٥ س ٨ ص ٧١٧ )



١٦٣٩ - تحقق جنحة الضرب البسيط - بمجرد الاعتداء -  
ترك اثرا ام لم يترك \*

\* لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي وقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، أن يحدث الاعتداء جرحا أو يتسبب عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثرا أو لم يترك \*

(الفتى رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٦٧٤/٦/١٧ ص ٢٥ من ٦١٢ )

## الفرع الثاني - ضرب تشنات عنه عاهة

١٦٤٠ - المقصود بعبارة « يستحيل برؤها » .

\* ان عبارة « يستحيل برؤها » التي وردت بالمادة ٢٠٤ عقوبات « قديم » بعد عبارة « عاهة مستديمة » انما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه اذ استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برؤها . فمتي قيل « ان العاهة مستديمة » كان معنى ذلك انها باقية على الدوام والاستمرار مستحيل برؤها والتخلص منها . على ان تلك العبارة لا وجود لها بالنص الفرنسي للمادة اذ اقتصر فيه على عبارة مستديمة « Permanente » ، فاذا قرر الحكم اخذا بقول الطبيب الشرعي ان العاهة مستديمة ولم يزد على ذلك وطبق المادة ٢٠٤ كان حكما صحيحا غير مقصر في تعرف وقائع الموضوع وبيانها .

( جلسة ١٩٣١/١١/٩ طن رقم ١٠ سنة ٢ ق )

١٦٤١ - اعتبار فقد جزء من عظم قنوة الجمجمة عاهة .

\* يكفي لاعتبار الواقعة جناية ضرب أحدث عاهة مستديمة ان توضح المحكمة في حكمها ما اثبتته الكشف الطبي الذي توقع على المجنى عليه بالمستشفى الذي يعالج فيه من انه عملت له على اثر الاصابة عملية ترينة ازيل فيها العظم في دائرة قطرها خمسة عشر سنتيمترا وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعي من ان المذكور شفى مع فقد لجزء من عظم القنوة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتفسيرات للتهجية والاصابات الخارجية ويعرضه لاصابات المخ مستقبلا وان هذه الحالة تعتبر عاهة مستديمة .

( جلسة ١٩٣٣/١١/٢٧ طن رقم ١٤ سنة ٤ ق )

١٦٤٢ - عدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب في أحداث العامة يعفيه متى اتفق سيق الإصرار أو الاتفاق على الضرب .

\* إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العامة المستديمة نشأت عن إحدى الإصابات التي وجدت بالجنى عليه وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على المحدث لهذه الإصابات التي نشأت عنها العامة فاستناد العامة إلى المتهمين جميعاً لا يصح لأنه يجب في جرائم المشاجرات ما خلا حالة التجهيز المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ ع « قديم » وحالة سيق الإصرار مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصي بحيث لا يحمل وزر غيره من باقى الضاربين وعدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب في أحداث العامة المستديمة يعفيه ويوجب نقضه .

( جلسة ١٩٣٤/٤/٢ طعن رقم ٩٠٣ سنة ٤ ق ١ )

١٦٤٣ - المأمور بعارة « يستحيل برؤها »

\* أن المادة ٢٠٤ ع إذا كانت قد أريدت بعارة « جماعة مستديمة » بعارة « يستحيل برؤها » فذلك ليس إلا تأكيداً لمعنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى ، وأن فإذا اكتفى الحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وأخذها دون الثانية فذلك لا يخل بحد الحلال .

( جلسة ١٩٣٥/٢/٢٣ طعن رقم ٣٥٦ سنة ٦ ق ١ )

١٦٤٤ - عدم اشتراط تحديد نسبة مئوية معينة للنقص الذى يقطبه القانون لتكوين العامة .

\* أن القانون في المادة ٢٠٤ ع « قديم » لم يشترط أن يكون المعجز الطارئ على المعضو المصاب بنسبة معينة بل الأمر في ذلك متروك لتقديره لقاضى الموضوع بيت فيه بما يستتبعه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب عنه .

( جلسة ١٩٣٥/٤/٢٢ طعن رقم ٨٩٢ سنة ٥ ق ١ )

## ١٦٤٥ - تعريف العاهة \*

\* ان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة • ولكنها ، بسبب المبتغيات من الأمثلة الواردة في المادة الخاصة بها ، يتحقق وجودها بفقد احد الاعضاء او احد اجزائه ، وكل ما من شأنه نقص قوة احد الاعضاء او احد الاجزاء او تقليل قوة مقاومته الطبيعية • وكذلك لم يجدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفى وقوعه لتكريهها ، بل ترك الامر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع . يثبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقدير الطبيب • ومتى اثبت الحكم ان منقصة احد الاعضاء او وظيفته فقدت ، ولو فقدا جزئيا ، بصفة مستديمة لذلك كاف لسلامته •

( جلسة ١٩٢٨/٥/٢٣ طين رقم ١٥٧٧ سنة ٨ ق )

## ١٦٤٦ - اعتبار فقد جزء من عظم قوة الجمعية عاهة \*

\* يكفى في بيان العاهة المستديمة ان يثبت الحكم ، استنادا الى تقرير الطبيب ، ان الضرب الذي أحدثه الجاني قد نشأ عنه فقد جزء من عظام قوة رأس المجنى عليه وأن هذا يضعف من قوة مقاومته الطبيعية ويعرضه على وجه الإستمرار للخطر ، ومتى كان الشك في قيام هذا كله وقت الحكم منتظما فلا يقلل من وجود العاهة ما يدعيه الجاني من احتمال عدم تحقق الخطر الذي أشار اليه الحكم •

( جلسة ١٩٢٨/١٢/١٢ طين رقم ٥٣ سنة ٩ ق )

## ١٦٤٧ - استئصال طحال المجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها

المتهم يكون جنائية عاهة مستديمة •

\* ان استئصال طحال المجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها

المتهم يكون جنائية عاهة مستديمة •

( جلسة ١٩٤١/٣/٣ طين رقم ٩٢٩ سنة ١١ ق )

## ١٦٤٨ - تعريف العاهة •

✽ إن العاهة ، على خضبت الاستفاد من الأمثلة التي شريتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة بإعاقه ثني مفصل لسلامة من سلاميات أحد أصابع اليد تعتبر عاهة متى كانت تقلل بصفة مستديمة من منفعة الأصبع واليد •

( جلسة ١٦/٢٨/١٩٤٧ ملن رقم ١٩٠ سنة ١٣ ق )

## ١٦٤٩ - عدم اشتراط تعدد ضحية مئوية معينة للقض الذي يعاقبه

## القانون لتكوين العاهة •

✽ أن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للتكس الواجب توافره لتكوين العاهة ، بل جاء نص المادة ٢٤٠ عقوبات عامنا مطلقا ، إذ أنه بعد أن عدد معظم النتائج الخطرة الناشئة عن الضرب والتي تستوجب تشديد العقوبة أضاف إليها هذه العبارة : « أو أى عاهة مستديمة يستحيل برزها » ، فيكفي إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدوا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد •

( جلسة ١٦/١٠/١٩٤٤ ملن رقم ١٥١١ سنة ١٤ ق )

## ١٦٥٠ - عدم تقدير العاهة بنسبة مئوية لا يؤثر على قيامها •

✽ لا يؤثر في قيام العاهة في ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية • فالعاهة في العين مثلا تثبت بمجرد فقد ابصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف • وإنما التقدير يلزم فقط لتبين جسيمة العاهة ومبلغ الضرر الذي لحق المجنى عليه من جرأتها • فإذا قرر التطبيق الشرعي أنه لم يمكنه تقرير العاهة بنسبة مئوية لعدم معرفته قوة ابصار المجنى عليه قبل الإصابة ، فإن منندا لا يغض من ادانة المتهم في جنائية أحداث للعاهة إذا كان الحكم قد بين - بناء على الكشف الطبي وسائر الأدلة المقدمة في الدعوى - أن عين المجنى عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر ، وأنهما بسبب الضرر الذي وقع من المتهم قد فقدت الابصار تفقدًا تاما •

( جلسة ١٦/٨/١٩٤٥ ملن رقم ١٢١ سنة ١٥ ق )

١٦٥١ - عدم جواز القول بقيام العامة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها .

✽ ان القول بقيام العامة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجرى له لا يكون صحيحاً في القانون إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها بناء على تقديره أن فيها تعريضاً لحياته للخطر . فإذا أدانت المحكمة متهماً في تهمة احداثه عاهة بالمجنى عليه مع قول الطبيب الشرعى ان هذه العاهة يمكن ان تتحسن أو تشفى بإجراء عملية جراحية دقيقة لها ، دون ان نتحدث في حكمها عن عدم رضا المجنى عليه بإجراء العملية ، فذلك يكون قسوراً في حكمها . يعنيه بما يستوجب نقضه ، انه ان المجنى عليه لم قبل العملية وبجحت وانتهت ببرئته فإن ادانة المتهم على اساس العاهة لا تكون صحيحة بل يكون من المتعين معاقبته على جنة احداث الضرب فقط .

( جلسة ١٦٤٦/٤/٨ طعن رقم ٦١١ سنة ١٦ ق )

١٦٥٢ - عدم تحدث الحكم عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثها المتهم ومبلغ هذه العلاقة - قصور .

✽ اذا كان الحكم حين ادان المتهم في جناية الضرب الذي نشأت عنه العاهة قد ذكر ان الطبيب قرر ان ثقب طيلة الاذن المكون للعاهة « اصابى ويجوز حدوثه من اصابة اخرى او من نفخ الانف بشدة اذ يكفي ذلك لتمزق الطيلة » ثم ذكر ان الطبيب الشرعى قرر « ان العاهة ناتجة بطريقة غير مباشرة من الاصابة موضوع القضية » ، ثم انتهى الي معاقبة المتهم على اساس انه هو الذي أحدث الضربة التي نشأت عنها العاهة دون ان يتحدث عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثها ومبلغ هذه العلاقة بما يرفع الاحتمال الذي اشار اليه الطبيب ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان

( جلسة ١٦٤٦/١٢/٩ طعن رقم ٥٤ سنة ٧ ج )

١٦٥٣ - عدم تحدث الحكم عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثها المتهم وبلغ هذه العلاقة - قصور .

\* إذا كان الدفاع عن المتهم بإحداث عاهة للمجنى عليه في عينه قد تمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه على عينه فلا تصح مساءلته عن هذه العاهة ، وكانت المحكمة لم تثبت على المتهم إلا أنه ضرب المجنى عليه على أنفه ومع ذلك عاقبته من أجل إصابة العين بمقولة أن الأنف يجاور العين وأن إصابة العين حصلت نتيجة طبيعية لإصابة الأنف ، فهذه الادانة لا تكون مقامة على أساس كاف ، وخصوصا إذا كان الكشف الطبي الذي وقع على المجنى عليه يقول أن إصابة الأنف فقط لا تسبب فقد ابصار العين إلا إذا حصلت مضاعفات أو كانت مصحوبة بإصابات بالحجاج ... الخ مما كان يجب أن تعنى المحكمة ببحثه وتحقيقه في سبيل بيان الواقعة .

( جلسة ١٩٤٧/٦/٩ طى رقم ١٣٣ سنة ١٧ ق ١ )

١٦٥٤ - اكتفاء الحكم بالإدانة في جريمة العاهة بالقول بأن المجنى عليه شهد في التحقيق بأن المتهم أحدثها مع أن له روايتين متعارضتين - قصور .

\* إذا كان الثابت في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وفي محضر الجلسة أن المجنى عليه له روايتان أحدهما أن زيدا المتهم هو الذي ضربه على رأسه الضربة التي نشأت عنها العاهة ، والآخرى ، وهي التي استقر عليها في محضر النيابة ، أن بكرا المتهم هو الذي أحدث تلك الإصابة ، وكان الدفاع عن زيد قد لفت نظر المحكمة الى تعارض هاتين الروايتين ، ومع ذلك اعتمدت المحكمة في ادانة المتهمين الاثنين على رواية المجنى عليه في التحقيقات ، فهذا الحكم يكون معيبا ، إذ كان يتعين على المحكمة في سبيل ادانة زيد بالضرب الذي نشأت عنه العاهة أن تبين أي تحقيق تضمن الدليل الذي استندت اليه في حكمها ، أما تحقيق البوليس أم تحقيق النيابة ، أما وهي لم تفعل واكتفت بقولها أن المجنى عليه شهد في التحقيق بأنه هو. محدث إصابة الرأس في حين أن له رواية مخالفة قالها في التحقيق أيضا ، فهذا منها قصور في الحكم يستوجب نقضه .

وإذا كانت المحكمة ، مع تقريرها بأن المجنى عليه - مع علمه بأن المتهمين هما اللذان ضربه وأنه راحما وتحقق منهما - قد شهد زورا لمصلحتهما

بمجرد تخليصهما من التهمة فقال انهما كانا مقلعين فلم يتبينهما ، قد حكمت له عليهما بالتعويضات المدنية التي طلبها وكتيله في الجلسة التي صدرت فيها هذه الاقوال ، فانها تكون قد اخطأت ايضا ، ان هذه الاقوال هي تنازل صريح من المضرور ذاته عن المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي اصابه ممن سبق ان اتهمهما باحداثه .

( جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ ملن رقم ٧٤٤ سنة ١٨ ق )

١٦٥٥ - عدم تقدير العاهة بنسبة مئوية لا يؤثر على قيامها .

✽ متى كان الثابت ان العين كانت تبصر ثم تناقص ابصارها فان فقد ما كانت تبصره او معظمه يعتبر في القانون عاهة مستديمة ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/١٣ ملن رقم ١٢٦٢ سنة ١٩ ق )

١٦٥٦ - توفر ظرف سبق الاصرار في حق الضحايا يوجب

مسماحتهم جميعا عن العاهة .

✽ متى كان الحكم قد ثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق جميع المتهمين بالضرب الذي احدث بالمجنى عليه اصابات نشأت عن احداها عاهة ، مستندا في ذلك الي اسباب ذكرها من شأنها ان تؤدي الي ما رتبته عليها ، فانه لا يكون قد اخطأ بمسماحتهم جميعا عن العاهة لأنه مع قيام ظرف سبق الاصرار عند المتهمين جميعا يكون لكل منهم مسئول لا عما وقع منه لحبيب ، بل ايضا عما يقع من باقي المتهمين معه واذا كان الحكم في تخليصه بالخير للحادثة قد سها عن ذكر سبق الاصرار فذلك لا يؤثر في سلامته ، ان هذا منه لا يعدو ان يكون خطأ ماديا لا يؤثر في حقيقة مراده .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩ ملن رقم ١٣٦٠ سنة ١٩ ق )



١٦٥٧ - عدم تحدث الحكم عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثتها المتهم ومبلغ هذه العلاقة - قصور \*

\* إذا كان الحكم بإدانة المتهم في العاهة التي حدثت بالمجنى عليه وهي فقد الطحال لم يورد للتدليل على أسناد العاهة إليه إلا ما نقلته عن التقرير الطبي عن الكشف على المجنى عليه وكان هذا التقرير وإن أثبت استئصال طحال للمجنى عليه وما ترتب على ذلك من العاهة لم يستظهر الصلة بين تمزق الطحال الذي أدى إلى استئصاله وبين الضرب الذي أثبت الحكم وقوعه فإنه يكون حكماً قاصراً في بيان رابطة السببية بين الفعل الذي أدان المتهم به وبين النتيجة التي رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل \*

( جلسة ١٩٥٠/٤/٣ طعن رقم ٢٤٦ سنة ٢٠ ق ٣ )

١٦٥٨ - عدم تحدث الحكم عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثتها المتهم ومبلغ هذه العلاقة - قصور \*

\* إذا أدانت المحكمة المتهم في أحداث عاهة برأس المجنى عليه مستندة في ذلك إلى قول المجنى عليه والي الكشف الطبي وكان التاب بالكشف الطبي أنه وجد بالمجنى عليه أصابتان أحدهما كدم رضى بقمة فروة الرأس والآخرى كدم رضى بأيمن الجبهة مع اكيموز شديد بجفنى العين اليسرى والمنحمة وأن الطبيب يرجح أن المصائب قد ضرب على رأسه مرتين وكان المجنى عليه علي ما أورده الحكم من أقواله - لم يحدد موضع ضربة المتهم من رأسه والتقرير الطبي لم يبين أثر كل ضربة أصابت المجنى عليه ومبلغ اتصالها بالعاهة ولم تقم المحكمة الدليل على مساهمة كل من الاصابتين في أحداث العاهة تلك المساهمة التي قالت هي بهما وأقامت عليها مسئولية المتهم عن العاهة ، فحكماً هذا يكون قاصراً متعيناً نقضه \*

( جلسة ١٩٥٠/٢/٧ طعن رقم ٤٧ سنة ٢٠ ق ٣ )

١٦٥٩ - عدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب في أحداث العاهة يعفيه متى انقضى بسبق الإصرار أو الاتفاق على الضرب \*

\* إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه

عامة المجنى عليه وعاقب كلا منهما بالسجن دون أن يبين أن كليهما قد أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العامة وذلك مع خلوه مما يدل على سبق إصرارهما على 'المطابقة جريفة' الضرب أو اتفاقهما على 'مطافئها' قبل وقوعها ، فذلك يكون قصورا منه في البيان مستوجبا لنقضه ، إذ أنه مع عدم قيام سبق الإصرار بين المتهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما الا على الأفعال التي ارتكبتها .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ طين رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ ق ٢ )

#### ١٦٦٠ - عدم تقدير العامة بنسبة مئوية لا يؤثر على قيامها .

\* ما دام الطاعن لم يدع في مرافعته أن المجنى عليها لم تكن مبصرة من قبل الإصابة المنسوبة اليه أحداثها فيحسب المحكمة أن تذكر الدليل على حصول الإصابة والعامة . وإذا كان الطبيب الشرعي لم يذكر في تقريره أن المجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العامة فهذا لا يخل بركن من أركان الجريمة .

( جلسة ١٩٥١/١٠/٨ طين رقم ٢٨٩ سنة ٢١ ق ٢ )

#### ١٦٦١ - عدم بحث الحكم عن حقيقة علاقة العامة بالضحية التي

أحداثها المتهم ومبلغ هذه العلاقة - قصور .

\* إذا كان الثابت بالحكم أن يرأس المجنى عليه جملة إصابات وكانت المحكمة قد قضت ببرائة أحد المتهمين من تهمة أحداث الجرح الذي سبب عامة السمع للشك في صدق المجنى عليه فيما نسبته اليه وأدانت المتهم الآخر في أحداث الإصابة التي أجريت للمجنى عليه من أجلها تبرئة ، الأمر الذي قد يستفاد منه أن عامة السمع حدثت من جرح وأن عامة التبرئة حدثت من جرح آخر ، وكان ما نقله الحكم عن الكشف الطبي وأن دل على وجود جرحين بالجدارية اليمني للمجنى عليه الا أنه لا يؤيد الحكم في أن كلا من الجرحين قد تسببت عنه عامة ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا لقضائه بإدانة ذلك المتهم دون أن يستقصى حقيقة نسبة الواقع في مصدر كلتا العاهتين إكانا جرحا واحدا أم الجرحين .

( جلسة ١٩٥١/١٢/١٧ طين رقم ٤٧٥ سنة ٢١ ق ٢ )

## ١٦٦٢ - اعتبار فقد جزء من عظم قبضة الجمجمة عامة •

✽ لما كانت العامة المستديخة المضار إليها في المادة ٢٤٠ من وجودها بفقد أحد الاعضاء أو جزء منه ، فإن قانون العقوبات يتحقق المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قبضة الجمجمة عامة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً •

( جلسة ١٩٥٢/١/٧ طعن رقم ١٠١٢ سنة ٢١ ق ٢ )

## ١٦٦٣ - مسئولية الضاربين عن العامة متى كانت نتيجة للقرية

الذى اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه •

✽ متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهمين تربصوا للمجنى عليه في الطريق وانتظروا عودته حتى إذا ما اقترب منهم أنهاروا عليه ضرباً فأحدثوا به إصابات تخلفت عنها عامة مستديمة ، فإن ما تحدثت عنه المحكمة في شأن ترصدهم له يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضربه ويكون كل منهم مسئولاً عن العامة بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقوا عليه وأحدثوه بالمجنى عليه سواء في ذلك ما وقع منه أو من زملائه •

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ٩٧ سنة ٢٢ ق ١ )

## ١٦٦٤ - عدم جواز القول بقيام العامة مع احتمال شفاء المجنى

عليه منها بعملية جراحية دقيقة إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها •

✽ إذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم في أحداث عامة على أن العامة حدثت واستقرت وأن الجراحة التى أشار إليها الطبيب لم تنجح لا ينتظر أن تنفى قيام العامة فكل ما يثيره هذا المتهم فى صدد مسئولية المجنى عليه عن حدوث العامة لرفضه إجراء الجراحة لا يكون له محل • " ( جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢٢ ق ٢ )

١٦٦٥ - عدم بيان مدى العامة في الحكم لا يؤثر في سلامته .

\* أن بيان مدى العامة أو عدم بيانته في الحكم لا يؤثر في سلامته ما دام أنه قد بين واقعة الدعوى وأثبت على المتهم أنه أحدث تلك العامة .  
( جلسة ١٩٥٢/١١/١٠ طعن رقم ٩٢٦ سنة ١٢ ق )

١٦٦٦ - عدم تقدير العامة بنسبة مئوية لا يؤثر على قيامها .

\* أن تقدير نسبة العامة المستديمة بوجه التقريب وضالة هذه النسبة لا ينفيان عنها هذه الصفة .  
( جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ طعن رقم ١٠٨٠ سنة ٢٢ ق )

١٦٦٧ - عدم اشتراط تحديد نسبة مئوية للنقص الذي يتطلبه القانون لتكوين العامة .

\* أن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الذي يتطلبه لتكوين العامة بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن مصلحة المضر الذي تخلفت به قد فقدت بنسبة مستديمة ولم فقدأ جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد . فإذا كان للحكم قد أثبت أنه تخلفت عن الجرح الذي أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عامة مستديمة يستعمل برؤها هي اعاقة في حركة ثنى الاصبع الوسطي للسكف الايسر مما يقلل من كفائه على العمل بحوالي ٢٪ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( جلسة ١٩٥٢/٣/٢٣ طعن رقم ٤٨ سنة ٢٣ ق )

١٦٦٨ - اعتبار فقد جزء من عظم قنوة الجمجمة عامة .

\* إذا كان الحكم قد استخلص دوام العامة من عدم وقوع ملاء الفقد العظيم بنسيج عظمي ، وأن كان من المحتمل أن يملا بنسيج ليفي ، وذلك بناء على رأى الطبيب الشرعي الذي اشترار بالحكم الى تقريره - فذلك استخلاص سائق ، ولا يصح أن يعاب به للحكم .

( جلسة ١٩٥٢/٤/٢٧ طعن رقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق )

١٦٦٩. - اعتُلبوا ففهم جزء من عظم القوة الجمجمة العامة .

✽. إذ كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن تخلف العانة المستديمة بالمجنس عليه قد أثبت مما أورده التقرير الطبى الأخير ما نصه « وأعيد فحص المصاب المذكور فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ فتبين أنه شفى من إصابة رأسه وتخلفت لديه من جرائها عانة مستديمة هي فقد جزء كبير من عظام الرأس أعلى يسار الجبهة والجدارية اليسرى فى مساحة مستطيلة الشكل تقريبا بأبعاد ٩ × ٥ سم وهذا الفقد لا يتحصر ملؤه مستقبلًا بالعظم وقد يملأ بنسيج ليفي »، وبذا فقد المنح فى تلك المنطقة وقايتة الطبيعية من العظم . . . الخ » فهذه العبارة التى نقلها الحكم عن تقرير الطبيب الذى فحص المجنى عليه بعد أن تم شفاؤه، واضحة الدلالة على تخلف عانة مستديمة بالمصاب ، وإذا كان الطبيب قد أورد ذلك بانه لا ينتظر ملء الفقد بالعظم فهو زيادة فى الاحتياط فى التعبير العلمى عن المستقبل . وما دام الطبيب قد قرر أنه لا ينتظر فى المستقبل ملء الفقد بالعظم ولا يدعى الطاعن أن مثله قد ملأ فانه يتعين الأخذ بما رآه الطبيب من أن العانة مستديمة ، ويكون تطبيق المحكمة للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هو التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة .

( جلسة ١٩٥٣/٦/١٥ طعن رقم ٨٣٩ سبة ٢٣ ق ١ )

١٦٧٠. - عدم تقدير العلامة بفسية مثوية لا يؤثر على قيامها .

✽. ان عدم إمكان تحديد قوة ابصار العين قبل الإصابة لا يؤثر فى قيام جريمة العانة المستديمة . واذن فمتى كان الحكم قد أشار الى فعوى التقارير الطبية بشأن إصابة عين المجنى عليه ، كما ذكر أدلة أخرى سائطة استخلصها من التحقيق واضحة الدلالة على أن تلك العين كانت تميز قبل الحادث ثم فقدت معظم ابصارها بسبب الإصابة التى أحدثها بها الطاعن ، فإن الجدل حول معرفة مدى قوة ابصار العين قبل الإصابة لا يكون له محل .

( جلسة ١٩٥٣/١٠/١٢ طعن رقم ١٠٤١ سنة ٢٣ ق ١ )

١٦٧١ - عدم بيان مدى العاهة في الحكم لا يؤثر في سلامته .

✽ يكفي أن تبين المحكمة الدليل على أحداث المتهمة للانصابة وعلى حدوث العاهة نتيجة لتلك الإصابة إما مدى جسامتها العاهة - فليس ركنا من أركان الجريمة .

( جلسة رقم ١٢/٥/١٩٥٢ طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٤ ق )

١٦٧٢ - تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة هي ذاتها في التهمة نفسها لا في وصف الأفعال المبينة في أمر الأحالة - وجوباً لمت الدفاع التي ذلك .

✽ التفسير الذي تجرته المحكمة في الوصف من جنائية شروع في قتل إلى جنائية ضرب نشأت عنه عاهة مستدعية ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الأحالة مما تملك محكمة الجنابات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي ثمة القتل بل يجاوز ذلك إلى استبعاد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الأحالة وهي الواقعة المسكونة للعاهة مما يستوجب لمت الدفاع عنه التي ذلك .

( طعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٠ من ٧ ص ١٩ )

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٧ ق . الجلسة ١٩٥٧/٢/٨ من ٨ ص ٣٦٧ )

١٦٧٣ - حلو الحكم من بيان الصلة بين العاهة والاعتداء الذي وقع من المتهمة - قصور .

✽ إذا كان الحكم أن دان المتهمة على اعتبار أنه أحدث العاهة بالمجنى عليه ، قد خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الاعتداء الذي قال أن المتهمة وقع به المجنى عليه ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه .

( طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٦ من ٧ ص ٥٩ )

١٦٧٤ - عدم بيان مدى العاهة لا يؤثر في سلامة الحكم .  
 \* أن بيان مدى العاهة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته -  
 ( الطعن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ من ٧ إلى ٨ من ٨٢٩ )

١٦٧٥ - استبعاد المحكمة أصابة العاهة لعدم حصولها من المتهمين -  
 لا يصبح استناد أحداث أصابات أخرى اليهما أخذاً بالقدر المتيقن - عليه  
 قالك : القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي  
 يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

\* متى استبعدت المحكمة أصابتي العاهة لعدم حصولهما من  
 المتهمين ، فلا يصبح لهما أن تبسند اليهما أحداث أصابات أخرى بالجنى  
 عليهما وأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح  
 العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله ،  
 وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

( الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/١١ من ٧ من ٨٧١ )

١٦٧٦ - اطمئنان المحكمة إلى أن المتهم هو محدث أصابتي الراس .  
 الخطأ في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر لا يعيب الحكم .

\* متى اطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدث الاصابتين اللتين  
 وجدتتا برأس الجاني عليه فلا ضير في أن تخطئ في تحديد أيهما التي  
 أحدثت الكسر ما دام المتهم يحمل وزرها معا ويكون الخطأ في ذلك  
 مما لا يؤثر في النتيجة التي انتهت إليها الحكم ولا يعيبه .

( الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ من ١٠١٧ )

١٦٧٧ - عدم تحديد القانون نسبة معينة للنقص الذي يتطلبه  
 لتكوين العاهة - يكفي إثبات فقدان منفعة العضو الذي تخلف به بصفة  
 مستخدمة ولو فقدنا جزئيا

\* لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يتطلبه لتكوين العاهة ،

بل كفى للعقل وجودهما أن يثبت أن منفعة الضرب الذى تخلقت به قد اقتضت بصلة مستقيمة ولو فقدنا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد .

( الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ س ٧ ص ١٠٢٧ )

١٦٧٨ - حصول الاتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه - مسأله كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العماة دون حاجة لتقصي محدث الضمان .

\* متى كان الثالث حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فإن مقتضى ذلك مسأله كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العامة ، التى تغلف للمجنى عليه بوصف كونهما نتيجة للضرب الذى اتفقا عليه ، والمحدثا بالمجنى عليه ، وذلك من غير حاجة الى تقصي من منهما الذى أحدث الضمان الخاصة .

( الطن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٣/١٢ س ٨ ص ٢٤٥ )

١٦٧٩ - إتيان الجاني فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح - حدوث الجرح من هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسببه آخر - عدم توفر القصد الجنائي فى جريمة الجرح المحدث للعامة - مشال .

\* متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يعتمد الجرح وأنه اتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وأرادة ، وكل ما تصح نسبته اليه فى هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه فى الأحداث هذا الجرح ، ومن ثم فإذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مرود يعين المجنى عليها لم يكن مقصودا به أحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته أحداث الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعدم ذلك أن القصد التنبهاتى فى جريمة الجرح المحدث للعامة متوفر لدى المتهم .

( الطن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ س ٨ ص ٤٢٨ )



١٦٨٠ - اثبات الطبيب الشرعي أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له جراحة - أدانة المحكمة المتهم بجناية العامة المستديمة دون التحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه أو رفضه إجرائها خطأ في تطبيق القانون .

✽ متى كان الحكم قد اثبت قيام العاهة علي الرغم مما ورد بالتقرير الفني من أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية ودين أن يتحدث عن عرض الجراحة على المجني عليه مع أن حالته لم تستقر بعد اجراء الجراحة أو يرفض المجنى عليه اجراءها ، فان الحكم ان دان المتهم بجناية العاهة المستديمة دون أن يبت في هذا الامر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( المدن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ ص ١٠٠٩ )

١٦٨١ - طلب المتهم اعتبار الواقعة جنحة لبساطة الإصابة تأسيسا على أن إزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة واحتكامه في ذلك الى تقدير كبير الاطباء الشرعيين - أدانة المتهم دون اجابته الى طلبه - خطأ .

✽ متى كان الدفاع عن المتهم بأحداث العاهة قد طلب «اعتبار الواقعة جنحة ضرب لان الإصابة بسيطة وإزالة سنتيمتر من العظم لا يعتبر عاهة وكبير الاطباء الشرعيين يمكنه تقدير هذا والهاء البسيط الذي أزيل من العظم يملا من النسيج اللينى » وصمم على طلب عرض الامر على كبير الاطباء الشرعيين لإبداء الرأى ، ولكن الحكم لم يجب المتهم الى ما طلب ولم يناقش الأساس الذى بني عليه طلبه ولم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من اثر في تحديد مسئولية المتهم ، فانه يتعين نقض الحكم .

( المدن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ ص ٤٣٣ )

١٦٨٢ - فقد اتصال عين المجنى عليه كلية على اثر الإصابة - توافر جنابة العامة المستديمة قانونا ولو كانت العين ضعيفة الابصار قبل الإصابة - تحديد قوة الابصار قبل الإصابة غير مؤثر .

✽ اذا كان مفاد ما اثبته الحكم أن عين المجنى عليه كانت ضعيفة

الابصار قبل الاصابة - منع ما بها من عتائم - وأنها فقدت هذا الابصار كلية علي اثر الاصابة ، فان هذا يكفى لتوافر ركن العاهة المستديمة قانونا ، ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الاصابة .

( لطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٣/٢٠ س ١٠ ص ٣٧٢ )

١٦٨٣ - سلطة قاضي الموضوع في الجزم بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول اليه بشأن حالة ابصار العين قبل الاصابة استنادا لوقائع الدعوى وادلتها .

✽ لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والادلة - ان تأخذ في قضائها بما تلمئن اليه من اقوال الشهود ، فلا تثريب عليها ان هي جزمت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول اليه في تقريره بشأن حالة ابصار العين قبل الاصابة التي نشأت عنها عاهة مستديمة على اعتبار انه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وادلتها المطروحة عليها .

( لطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٦ س ١٠ ص ٤١١ )

١٦٨٤ - سلطة المحكمة في تحديد مدى النتائج المتخلفة عن الجريمة بما لايمس العقوبة المقررة لها - ادانة الطاعن على اساس ان العاهتين المدعى تخلفهما من اصابته قد تجمعا من ضربة واحدة هي التي احدثتها الطاعن - لغت نظر الدفاع - غير واجب .

✽ يدخل في حرية المحكمة في تقرير الوقائع حقها في تحديد مدى النتائج التي تخلفت عن الجريمة الموجهة في امر الاحالة بما لايمس العقوبة المقررة لها دون ان يعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لغت نظر الدفاع - فاذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر بانهما احدثا بالمصاب اصابتين تخلف منهما عاهتان مستديمتان وبعد ان نظرت الدعوى صدر الحكم بادانة للطاعن على اساس ان العاهتين قد تخلفتا عن ضربة واحدة هي التي احدثتها الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت اليه

بقرار الاتهام ، فيكون الفعل المادى الذى دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تضيف اليه جديدا - فلا تعديل فى الوصف ولا اضافة لواقعة جديدة ولا رجة للقول بوقوع اخلال يحق الدفاع \*

( لطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٣٢ )

#### ١٦٨٥ - ضرب افضى الى عاهة - مسئولية - فاعل اصلى :

✳ اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى الى ثبوت اتفاق الطاعنين على ضرب المجنى عليه وترصدهم له فى السوق ، فإن من مقتضى ذلك مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا اصليا عن العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اوقعوه عليه ، وذلك دون حاجة الى تقصى من منهم الذى أحدث اصابة العاهة \*

( لطن رقم ١٩٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦٦١/٤/٤ من ١٢ ص ٤٢٢ )

#### ١٦٨٦ - عاهة مستديمة - تسبیب - الخطأ المادى :

✳ اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه الى ثبوت أن المتهم ضرب المجنى عليه عمدا وأحدث به عاهة مستديمة يستحيل برؤها « الامر المعاقب عليه - كما قال - بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات » ثم قضى بمعاقبته بالسجن سنة واحدة مع الشغل ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد أوردت الوصف القانونى الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبتت لديها ، وهى ان اشاعت الى المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا المادة ١/٢٤٠ من القانون المطبقة على الواقعة فإن هذا لا يسو أن يكون خطأ ماديا وقعت فيه \*

( لطن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦٦١/١٠/٣٠ من ١٢ ص ٨٤٩ )

١٦٨٧ - المقصود بعبارة « يستحيل برؤها » : أنها باقية على الدولام والاستمرار \*

✳ إن عبارة « يستحيل برؤها » التى وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون

المقويات بعد عبارة « عامة مستديمة » إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه  
إذ إستدامة العاهة يلزم عنها حتما إستحالة برؤها • فمضى قيل « أن العاهة  
مستديمة » كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها  
والتخلص منها •

( الطن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ ق • جلسة ١١/٥/١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٥٠ )

١٦٨٨ - بيان مدى العاهة غير مؤثر في الحكم - شرط ذلك •  
\* من المقرر أن بيان مدى العاهة غير مؤثر في الحكم متى تحقق  
ثبوتها •

( الطن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق • جلسة ٣/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٢١ )

١٦٨٩ - عاهة مستديمة - ما يكفي لقيامها :  
\* استقر قضاء محكمة النقض على أن استئصال إحدى كليتي المجنى  
عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون أجنبياً عاهة مستديمة •  
( الطن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق • جلسة ٣/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٢١ )

١٦٩٠ - عاهة مستديمة • يكفي لتوافرها أن تكون العين سليمة قبل  
الاصابة ثم تصاب بضعف يستحيل برؤه أو تكون منقعتها قد فقدت كلياً •  
حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الاصابة •

\* من المقرر أنه يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به  
في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت  
بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منقعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر  
تحديد قوة الإبصار قبل الاصابة •

( الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق • جلسة ٤/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٠٨ )

١٦٩٢ - المقصود بعبارة يستحيل برؤها ، أنها باقية على الدوام والاستمرار .

\* من المقرر أن عبارة « يستحيل برؤها » التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة « عاهة مستديمة » إنما هي فضلة وتكرير للمعنى يلزمه ، إذ استدامة العاهة يلزم عنها حتماً استحالة برؤها .

( لطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١ ص ١٧ ص ١٠٦١ )

١٦٩٢ - العاهة المستديمة . ماهيتها ؟ التزاع صيوان الأذن بأكمله يعتبر عاهة مستديمة .

\* العاهة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صيوان الأذن اليسرى قد انتزع بأكمله عدا « شحمة الأذن » التي لا تؤدي وظيفة ولا تصدو أن تكون حلية وتوتب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الأذن بنسبة ١ - ٢٪ التي انتهى إليها الحكم أخذاً برأى الطبيب الشرعى وأحد الاختصاصيين وذلك الحكم على ذلك تدليلاً مسائفاً ، فإن منازعة الطاعن في تخلف العاهة لا تكون مقبولة . ولا يجدي في دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها تماماً ، ذلك لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفي وجودها كلية أو يخلو بين الطاعن وبين نتائج فعلته .

( لطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/١ ص ١٧ ص ١٠٦١ )

١٦٩٣ - عاهة مستديمة - أركان الجريمة - الإباحة على الجريمة - القصد الجنائي .

\* تتوافر أركان جنائية العاهة المستديمة في حق المتهم ما دام قد ثبت أنه تعمد الفعل الماس بسلامة المجنى عليه - بغض النظر عن الإباحة الذي دفعه لذلك - لأنه غير مؤثر في توافر القصد الجنائي في الجريمة المذكورة .

( لطن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ ص ١٨ ص ١٠١٢ )

## ١٦٩٤ - علامة مستديمة - مسألة قضائية .

✽ إذا كان مذهب اليه الحكم في تعريف العلامة المستديمة يخالف تعريفها كما هو مستفاد من نص المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ولا سند له من إجماع ، وهو يعد رأيا فنيا بحثا مما لا تملك المحكمة البت فيه بنفسها ، فقد كان عليها أن تحققه عن طريق المختص فنيا ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون واجب النقض .

( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٢٤ )

## ١٦٩٥ - فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو منفعته أو وظيفته - يعد علامة مستديمة .

✽ العلامة المستديمة بحسب الاستفاد من الامثلة التي ضريبتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعته أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الاذن تشويه لا يؤدي الى فقد وظيفتها كلا أو بعضا وبالتالي لا يعد علامة مستديمة على خلاف ما أثبتته الدليل القننى من واقع الامر من أن هذا البعد قد قلل من وظيفة الاذن في تجميع وتركيز التلوجيات الصوتية المنيعبة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة ، وفي حماية الاذن الخارجية وطيلتها من الاترية مما يقرر بحوالى ٥ ٪ ، وكانت الاحكام الجنائية انما تفنى على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التي لا تصدق حتما في كل حال ، فإن الحكم يكون معيبا مما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٢٤ )

## ١٦٩٦ - متى يحقق وجود العلامة المستديمة :

✽ لم يرد في القانون تعريف للعلامة المستديمة والقتصر على إيراد بعض أمثلة لها الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الامثلة على أن العلامة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العلامة يتحقق وجودها بفقد أحد الاعضاء أو احد الاجزاء وتقليل قوة مقاومته الطبيعية .

( الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١١/١١ من ١٩ ص ٩٤٥ )

## ١٦٩٧ - نسبة العجز المكون للعامة المستديمة - تقديرها متروكة لقاضى الموضوع .

✽ لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوين العامة المستديمة بل ترك الامر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع بينت فيه وما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فانه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من ان الفتق الجرافى لا يعد عاهة ما دام ان ما انتهى اليه الحكم من ذلك انما يستند الى الزاى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه الى ان اصابة المجنى عليه بهذا الفتق فى منطقة السرة يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضاً للصدمات البسيطة ولمضاعفات الاختناق والاحتباس المعوى وأنه حتى اذا أجريت له عملية جراحية فلا بد ان يتخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف فى البطن والجلد الذى من وظيفته حماية الأحشاء .

( لطن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١١/١١/١٦٦٨ س ١٩ ص ٩٤٦ )

## ١٦٩٨ - عاهة مستديمة - النزول بنسبتها الى القدر المتيقن لا يستوجب لفت نظر الدفاع .

✽ متى كان الثابت من مدونات الحكم انه دان الطاعن عن ذات ألياقة التى أسندت إليه غير انه نزل بنسبة العاهة الى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعى، وليس فى ذلك ما يستوجب لفت نظر الدفاع، فان ما يثيره الطاعن من ان المحكمة اذ نزلت بنسبة العاهة من ١٠ ٪ الى ٥ ٪ تكون قد عاقبته عما كان يحتمل ان يتخلف من عاهة بالمجنى عليه اذا أجريت له عملية جراحية لازالة الفتق وبذلك تكون قد عاقبته على عاهة غير التى رفعت بها الدعوى يكون على غير أساس .

( لطن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١١/١١/١٦٦٨ س ١٩ ص ٩٤٦ )

## ١٦٩٩ - عدم بيان الحكم فى قضاائه لدى العامة - لا يعيبه - شرط ذلك .

✽ لا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيانه لدى العامة ، ما دامت

ثابتة في كلا التقريرين الطبيين، خصوصاً إذا كان الطاعن لا ينزع في أن عين المجنى عليه كانت قبل الحادث مبصرة لم يصب عدستها انخلاع أو اعتام .

( لطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ ص ٦٠٥ )

#### ١٧٠٠ - العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات - ماهيتها .

✽ من المقرر أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليصها بصفة مستديمة وبذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . ولما كان الحكم قد أثبت من واقع التقرير الطبي الشرعي أن إحدى أصابع المجنى عليه الأولى قد خلفت له فقداً بالمعظم الجدارى الأيسر لقبة الرأس نتيجة عملية الترتينة التي اقتضتها حالة أصابعه ، فإنه لا علي الحكم أن لم يبين مدى تأثير هذه العاهة على مقدرة المجنى عليه على العمل .

( لطن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٢٠ من ٣٦ ص ٧٢ )

#### ١٧٠١ - العاهة المستديمة - ماهيتها .

✽ من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب الاستفاد من الامثلة التي ضريقتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة . ولما كان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، وكانت المحكمة قد أطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي إلى أن إصابة المجنى عليه في عينه اليسرى قد خلفت له عاهة مستديمة هي اتساع الحدقة والعتامة السطحية بخلاف العدسة فإن النعى على الحكم لعدم تحديده قوة إبصار العين قبل الإصابة يكون غير سليم .

( لطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ من ٣٦ ص ٦٤ )



## ١٧٠٢ - المصلحة في الطعن - تخلفها - مثال .

✽ لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الخصوص ( في شأن ادائته بجناية العامة المستتمة دون تحديد قوة ابصار العين قبل الإصابة ) طالما أن العقوبة المفضى بها عليه مقررّة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .  
( الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ من ٣٦ ص ٩٤ )

## ١٧٠٣ اذا اعتبرت المحكمة فقد جزء من عظم الجمجمة عامة مستتمة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن العامة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستتمة وبذلك فإن العامة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . ومن ثم فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قبة الجمجمة عامة مستتمة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

( الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ من ٢٢ ص ١٣٣ )

## ١٧٠٤ - جريمة - عامة مستتمة - فاعل أصلي - مسئولية -

لشروطها .

✽ من المقرر أن يسأل المتهم بصفته فاعلاً أصلياً في جريمة أحداث عامة مستتمة إذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم يشارك معه الضرب تنفيذاً لهذا الغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت العامة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه وإن نفى ترافق ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين إلا أن ما ساقفه من ثبوت اقتحامهما سوياً مكتب المجنى عليه يحمل أولهما آلة جنيدية والثانى شاطورا أنها لا بهما ضرباً عليه - وذلك بسبب تجدد نزاع قديم محتدم بين الطرفين على ملكية الدبغة - مما يقطع بتوافر اتفاقهما على التعدى على المجنى عليه بما يتعين معه معالجة كل

منهما عن جريمة احداث عامة مستديمة بصرف النظر عن مباشر منهما  
الضحية التي نجمت عنها العامة - فيكون متاعها على الحكم في صدد  
اعتبارهما فاعلين اصليين في الجريمة غير سديد ، فضلا عن عدم جنواه  
ما دامت العقوبة المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات  
هي نفس عقوبة الفاعل الاصلى .

( لطن رقم ٧٧ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ص ١١٥ )

١٧٠٥ - استئصال طحال المجنى عليه رغم اصابته بالمرض  
يشكل عامة مستديمة - لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من جدل حول  
اعتبار التهمة المستندة اليه شرب بسيط متطابقة على المادة ١/٢٤٢  
عقوبات طالما كانت العقوبة الموقعة عليه هي الحبس البسيط المقررة .  
لذلك الجريمة .

\* متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى من أن  
الطاعن ركل المجنى عليه بقلبه في بطنه فاقترح اصابتة التي تخلف  
عنها عامة مستديمة هي استئصال الطحال أورد على ثبوت الواقعة على  
هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الاتبات ومن التقرير الطبي  
الشرعي الذي نقل عنه أن اصابة المجنى عليه وما نتج عنها من تهتك  
الطحال رضوية وجائزة الحدوث وفق تصويره وقد استلزم العلاج  
استئصال الطحال وتخلف لديه من جراء ذلك ورغم اصابة الطحال بمرض  
عامة مستديمة هي فقد هذا العضو وبالتالي فقد منفعته للجسم ، وبذلك  
يكون الحكم قد بين واقعة الدعوى واقام الدليل على توافر التشبيه بين  
خطا الطاعن وحصول العامة المستديمة من واقع الدليل الغنى ويكون  
ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

( لطن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ ص ١٠٣ )

#### ١٧٠٦ - العامة المستديمة - ماميتها .

\* أنه وإن كان القانون لم يرد فيه تعريف للعامة المستديمة وانحصر  
على ايراد بعض امثلة لها ، الا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء  
هذه الامثلة علي أن العامة هي مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات

هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تثقيبها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيه بما يتيينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

( لطن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٣٧٥/١١/٢٤ من ٢٦ من ٧٥١ )

١٧٠٧ - إيراد التقرير الطبي أن العامة مستديمة - انتهاء الحكم أي أنها فوق ذلك يستحيل برؤها - لا خطأ - أساس ذلك .

✽ أن نص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذ أورد عبارة « عامة مستديمة » بعبارة « يستحيل برؤها » لقد أكد - فحسب - معنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى ، ومن ثم فلا يحول دون تطبيق هذا النص اقتصار التقرير الطبي الشرعى على وصف العامة بأنها مستديمة وسكوته عن الاصطاح باستحالة برئها طالما أن هذه الاستحالة - ولو لم تذكر - صفة ملازمة وفتية حتمية لاستدامة العامة .

( لطن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٣٧٦/١١/١٤ من ٢٧ من ٨٩٢ )

١٧٠٨ - عامة - اللفظ في بيان مكالها - متى لا يعيب الحكم .

✽ أن تزيد الحكم فيما استطرد اليه لا يعبه طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم الملمعون فيه خطؤه في بيان مكان العامة التي أحدثها ذو الطاعن بالمجنى عليه - من قبل والتي كانت محلا لدعوى مطروحة على القضاء وراض المجنى عليه الصلح بشأنها وهو ما أثار حفيظة الطاعن وأصراره على قتله ، ذلك بأن الخطأ في تحديد موضع في مكان هذه العامة الرأس بدلا من الذراع - يفرض حصوله لم يكن يذو أثر في معتقد المحكمة وقضائها في شأن سبب الحادث والإصرار عليه ، بل أن حذف لفظ مكان العامة - الرأس - من المساق الذي ورد فيه من مدونات الحكم لا يثقل من صواب استدلاله له على ما هو بصنده .

( لطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٣٧٨/١/١٦ من ٢٩ من ٥٩ )

## ١٧٠٩ - ضرب أحدث عاهة - ضرب بسيط - عقوبة .

\* لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الماهة طالما أن العقوبة المقررة لها عليه - وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة - مقرر لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ولجريمة الضرب العمد الأخرى المرتبطة التي دين الطاعن بها .  
وأم تنصب عليها أسباب طعنه .

( الظن رقم ١٦٥٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٦٧٨/١/١٢ من ٢٩ ص ٦٠٢ )

## ١٧١٠ - ضرب أحدث عاهة - جريمة - حكم - تسببيه .

\* يتحقق وجود الماهة - في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات - بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليص قوة مقاومته الطبيعية . لما كان ذلك وكان الطاعن الثاني لا يمارى - بدوره - في أن أصابة الرأس قد اقتضت إجراء عملية ترينة ورفع العظام ، فإن الحكم أن ساءله ، يعد ما أثبت في حقه أحداث هذه الإصابة ، عن نشره عاهة مستديمة من جرائمها لدى المجنى عليه ، يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( الظن رقم ٧١١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ من ٢٩ ص ٧٠٦ )

## ١٧١١ - رابطة السببية - استقلال قاضي الموضوع بتقدير توافرها -

مثال في ضرب أحدث عاهة .

\* من المقرر أن اثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يفرد بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاؤه على أسباب تؤدي الي ما انتهى اليه . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده ثم تناول عصا وإنهال بها ضرباً عليه لأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي والتي تخلفت منها عاهة مستديمة يقرر في حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً ارتبط بتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه في ذات في السمع بالأذن اليسرى ونقص بالسمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجبهة اليسرى ارتبطاً بالسبب بالمسبب لأنه لولا هذا الضرب بقبضة اليد بالعصا لما حدثت تلك الإصابة - فيكون منعى الطاعن علي الحكم في هذا الشأن غير مسدود .

( الظن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٥ من ٣٠ ص ٤٣٤ )

### الفرع الثالث - ضرب القضي الى موت

١٧١٢ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب القضي الى الموت ما دام الضرب هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى تعاونت بطريق مباشر او غير مباشر علي احداث الوفاة \*

✳ متى ثبت ان الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى متنوعة تعاونت - بطريق مباشر او غير مباشر - علي احداث وفاة المجنى عليه كالضعف الشيفوخي او افعال العلاج فالمتهم مسئول عن كافة النتائج التي ترقبت على فعله وماخوذ في ذلك بقصد الاحتمالي ولو لم يتوقع هذه النتائج لانه كان يجب عليه قانونا ان يتوقعها . \*

( جلسة ١٩٣٣/١١/٢٠ طن رقم ٢٠٥٨ سنة ٢٠٣ ق )

١٧١٣ - تعدد المتهمين في جريمة الضرب القضي الى موت - واجبة المحكمة \*

✳ اذا اتهم عدة اشخاص بارتكاب جريمة ضرب القضي الى موت مع سبق الاصرار وكانت وفاة المجنى عليه ناشئة عن ضربة واحدة من ضربات متعددة واستبعدت المحكمة سبق الاصرار فانه يصبح واجبا عليها عندئذ ان تعين من بين المتهمين من هو الذي ضرب المجنى عليه بالضربة المميتة . فلذا ما هيئت المحكمة احد المتهمين واعتمدت في تعينه علي مصدر ذكرته بالحكم وتبين ان هذا المصدر لا يفيد هذا التعيين ، فان حكما يكون باطلا متعينا نقضه لمخالفته للمصدر الذي استقت منه اعتقادها \*

( جلسة ١٩٣٦/١١/٢ طن رقم ٢٩٧ سنة ١٩٣٦ ق )

١٧١٤ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت  
ما دام الضرب هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى تعاونت بطريق  
مباشر أو غير مباشر على احداث الوفاة \*

✽ ما دام الثابت من الحكم أن السبب الرئيسى فى وفاة المجنى  
عليه هو الاصابة التى احدثها به الجاني \* فهذا الجاني مسئول عن  
جريمة الضرب المفضى الى الموت ولو كان المجنى عليه به من الامراض  
ما ساعد ايضا على الوفاة \*

( جلسة ١٩٣٦/١١/٩ طن رقم ٢١١٣ سنة ٦ ق )

١٧١٥ - عدم تعيين الحكم من من المتهمين المحدث للاصابة التى  
ادت الى الوفاة لا يعفيه ما دام قد اثبت انهم ارتكبوا جريمتهم عن سبق  
اصرار وقرصد \*

✽ أن توافر ظرف سبق الاصرار لدى متهمين عدة فى جريمة  
يجعل كل منهم مسئولاً عن فعل الآخر فيها \* فاذا ادانت المحكمة  
المتهمين فى جريمة ضرب المفضى الى الموت على الرغم من عدم تعيين من  
احدث منهم الاصابة المميتة ، فلا مخالفة فى ذلك للقائنين متى كان الثابت  
بالحكم ان الجريمة وقعت بناء على اصرار سابق بين المتهمين \*

( جلسة ١٩٣٧/٥/١٠ طن رقم ١٢٠٩ سنة ٧ ق )

١٧١٦ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت  
ما دامت ضريته قد ساهمت فى الوفاة بطريق مباشر أو غير مباشر \*

✽ اذا وقع ضرب من شخصين أو أكثر وتوفى المصاب بسبب  
هذا الضرب وظهر أن وفاته نشأت عن مجموع الضربات التى وقعت  
عليه عد كل ضارب مسئولاً عن جناية الضرب الذى افضى الى الموت  
لساهمة ضرياته فى الوفاة سواء اكانت هذه المساهمة بطريق مباشر أو  
غير مباشر \*

( جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨ طن رقم ١٧ سنة ٩ ق )

١٧١٧ - عدم تعين الحكم من من المتهمين المحدث للاصابة التي ادت الى الوفاة لا يعفيه ما دام قد اثبت انهم ارتكبوا جريمتهم عن سبق اصرار وترصد .

✽ متى كان الاعتداء الذي اقضى الي موت المجنى عليه وليد سبق الاصرار عند المتهمين الاثنين فذلك يقتضى اعتبار من منهما لم يحدث الضربة التي افضت الى الموت شريكا بالاتفاق والمساعدة مع من أحدث تلك الضربة يسأل عن الجريمة التي وقعت بصرف النظر عما ارتكبه هو من الايذاء وعما اذا كانت الوفاة نتيجة محتملة للضرب الذي أحدثه او لم تكن ويصرف النظر عن توافر شروط المادة ٤٣ فى حقه او عدم توافرها .

( جلسة ١٠/٣/١٩٤١ طعن رقم ٦٧٨ سنة ١١ ق )

١٧١٨ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت ما دام الضرب هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى تعاونت بطريق مباشر او غير مباشر على احداث الوفاة .

✽ يجب - فى جريمة الضرب - ان يحمل المتهم المسئولية عن كل ما كان فى مقدوره او مايكون من واجبه ، ان يتوقع حصوله من النتائج . فاذا كانت فعلة المتهم هى العامل الاول فى احداث النتيجة التى وقعت ولم تكن لتقع لولا تلك الفعلة فانه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل اخرى ساعدت عليها كضعف صحة المجنى عليه او وجود امراض به اهماله فى العلاج متى كان يميزا ، واذا فاذا كانت الواقعة هى ان المتهم احدث بالمجنى عليه جروحا بجبهته ويمواضع اخرى من جسمه وظهور اثناء علاجه بالمستشفى تسوس فى عظام الجدارية والصدغية اليمنى فاستوصل بعضها ، ثم حصل له تجمع صديدي باعلى الراس فعملت له قفلة ، وبعد ان مكث بالمستشفى ١٢٦ يوما خرج منها ليقتلاه طبيب خاص ، ثم توفي بعد خروجه بايام ، وكانت وفاته نتيجة الامتصاص العفن الباشء عن الجروح وان كان قد ساعد على حدوثها تركه بدون علاج مدة اسبوع وحالة قلبه والريتين والسكبد والطحال ، فان المحكمة لا تكون قد اخطأت اذا هى حملت المتهم المسئولية عن وفاته .

( جلسة ٢٠/٣/١٩٤٢ طعن رقم ١٣٦ سنة ١٢ ق )

١٧١٩ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت  
ما دامت ضريته قد ساهمت في الوفاة بطريق مباشر او غير مباشر .

\* ما دام الحكم قد اثبت بالادلة التي اوردتها والتي من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عليها ان كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في رأسه ، وأن الوفاة نشأت عن الاصابات التي سببها الضرب الذي وقع من كل منهم ، فان كلا منهم يكون مسئولاً عن جناية الضرب المفضى الى الموت .

( جلسة : ١٩٤٣/٥/١٠ ملن رقم ٧٤٥ لسنة ١٣ ق )

١٧٢٠ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت  
ما دام الضرب هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى تعاونت بطريق مباشر او غير مباشر على احداث الوفاة .

\* من يرتكب فعل الضرب عمدا يجب قانونا ان يتحمل المسؤولية عن النتائج المحتل ترتبها على الاصابة التي احدثها ، اذ هو كان عليه ان يتوقعها وقت ارتكابه فعله . فذا كان الحكم قد شاعل المتهم عن وفاة المجنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة ، للاعتبارات التي اوردتها في حكمها ، من ان وفاة المجنى عليه انما نتجت عن تقيح الجرح ووصوله بدواه الى المخ ، مما هو من المضاعفات المعروفة في مثل الاصابة التي احدثها به المتهم ، فذلك منها صحيح . ولا يغير منه ان يكون هناك افعال في علاج المجنى عليه ما دامت فعله المتهم كانت هي العامل الاول الذي لولاه لما حصلت الوفاة .

( جلسة : ١٩٤٥/١/١ ملن رقم ٥ لسنة ١٥ ق )

١٧٢١ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت  
ما دامت ضريته قد ساهمت في الوفاة بطريق مباشر او غير مباشر .

\* ما دام الطاعن يستلزم في طعنه بان الضربة التي وقعت منه والضربة التي اوقعتها زميلة بالمجنى عليه كانتا مجتمعتين ، السبب في الوفاة ، فانه يكون قد ساهم في احداثها بما يبرر مساءلته عن جناية الضرب المفضى الى الموت .

( جلسة : ١٩٤٥/٢/١٧ ملن رقم ٦٧ لسنة ١٦ ق )



١٧٧٢ - عدم بيان الحكم أن الإصابة التي أحدثها المتهم قد ساهمت في الوفاة بعد أن استبعد ظرف صيق الاصرار ولم يقدّم الدليل على حصول اتفاق بينهم على اقتراف الجريمة - قصور \*

\* ما دام الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الإصابة التي أحدثها بالجنى عليه لا شأن لها في أحداث الوفاة ، وما دام الحكم حين ساءله عن وفاة المجنى عليه باعتبارها نشأت عن الإصابة ونشأ على التقارير الطبية قد اتفقت النتيجة على مقدمات من شأنها في ذاتها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن هذا الحكم يكون قد جاء سليماً من هذه الناحية ، ولا يصح أن ينقض عليه أنه لم يرد على ما أثاره المتهم من ذلك .

( جلسة ١٢/٣١/١٩٤٥ طعن رقم ١١٥ سنة ١٦ ق )

١٧٧٣ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت ما دامت ضريته قد ساهمت في الوفاة بطريق مباشر أو غير مباشر \*

\* إذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن المتهم ضرب المجنى عليه بمنقرة ضربة في رأسه ، وأن آخرين قد يكونون قد ضربوه في رأسه أيضاً ، وأنه تبين من الدليل الكافي أنه وجد بالرأس ثلاث إصابات وأن الوفاة نشأت عنها مجتمعة ، فهذا المتهم يكون قد ارتكب الضرب المفضي إلى الموت إذ قد وقع منه فعل الضرب والضربة التي أوقعها ساهمت في وفاة المضرروب .

( جلسة ٣/٢٤/١٩٤٧ طعن رقم ٩٢٠ سنة ١٧ ق )

١٧٧٤ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت ما دام الضرب هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على أحداث الوفاة \*

\* يمتنع كإثبات المحكمة أن الضرب الذي أوقعه المتهم بالمجنى عليه كان سبب الوفاة وإن حالة المجنى عليه المرضية إنما ساعدت على ذلك فإن مساهمة المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب الذي وقع منه تكون صحيحة .

( جلسة ١٢/٣١/١٩٤٨ طعن رقم ٢١٣٥ سنة ١٨ ق )

١٧٢٥ - مسئولية الضارب عن جريمة الضرب المفضى الى الموت

ما دام الضرب هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى تعاونت بطريق مباشر او غير مباشر على احداث الوفاة .

\* في جريمة الضرب المفضى الى الموت يكون المتهم مسئولا ما دامت الوفاة قد نشأت عن الاصابة التي احدثها ولو عن طريق غير مباشر ، كالتفراج في العلاج او الامعال فيه ، ما لم يثبت ان ذلك كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

( جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طن رقم ٩٠٨ سنة ١٩٤٩ ق )

١٧٢٦ - عدم بيان الحكم ان الاصابة التي احدثها المتهم قد

ساهمت في الوفاة بعد ان استبعد ظرف سبق الاضرار ولم يقدّم الدليل على حصول اتفاق بينهم على اقراف الجريمة - قصور .

\* اذا كان الحكم قد ادان متهمين بالضرب الذي نشأت عنه وفاة المجنى عليه على اساس ان كلا منهما ضرب المجنى عليه على راسه ، وكان الثابت من التقرير الطبي الشرعي ان برأس المجنى عليه اصابتين ولم تبين المحكمة ما اذا كانت كلتا الاصابتين قد ساهمتا في موت المجنى عليه او ان اصابة واحدة فقط هي التي نشأت عنها تلك النتيجة وذلك مع انها استبعدت ظرف سبق الاضرار فانها لا تكون قد بينت اساس مساهمتهما معا عن النتيجة التي حدثت ويكون الحكم قاصر الاسباب متعينا نقضه .

( جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طن رقم ٢٦٣ سنة ١٩٥١ ق )

١٧٢٧ - عدم بيان الحكم ان الاصابة التي احدثها المتهم قد

ساهمت في الوفاة بعد ان استبعد ظرف سبق الاضرار ولم يقدّم الدليل على حصول اتفاق بينهم على اقراف الجريمة - قصور .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه لا يقوم على ان هناك اتفاقا بين

الطاعنين على مقارفة الضرب وكانت المحكمة لم تضد الضربات التي وقعت من كل من المتهمين وكان ما أوردته عن الكشف الطبي لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها قد ساهمت في أحداث الوفاة ومع ذلك ساءل المتهمين كليهما عن الحادث فانه يكون معينا متعينا نقضه .

( جلسة ١١/٣٦/١٩٥١ طن رقم ١١١٩ سنة ٢١ ق )

١٧٢٨ - عدم بيان الحكم ان الإصابة التي أحدثها المتهم قد ساهمت في الوفاة بعد أن استبعد ظرف سبق الإصرار ولم يقد الدليل على حصول اتفاق بينهم على اقتراف الجريمة - قصور .

\* ان الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي انضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو انه يكون قد اتفق مع غيره على الضرب ثم باشر معه الضرب تنفيذا للفرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها . واذا كانت الاصابات التي وجدت جالجنى عليه متعددة ساهم بعضها في أحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها ، وكان الحكم الذى اعتبر المتهمين كليهما فاعلين في جريمة ضرب المجنى عليه خريا افضى الى موته دون تحقق أحد الشرطين السالف ذكرهما ولا توافر العناصر التي تجعل أحد المتهمين شريكا في جريمة الآخر - فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان الاسباب التي اقهم عليها .

( جلسة ١١/٣٦/١٩٥٢ طن رقم ٨٩٥ سنة ٢٢ ق )

١٧٢٩ - عدم بيان الحكم ان الإصابة التي أحدثها المتهم قد ساهمت في الوفاة بعد أن استبعد ظرف سبق الإصرار ولم يقد الدليل على حصول اتفاق بينهم على اقتراف الجريمة - قصور .

\* اذا كانت المحكمة قد قالت في موضع من حكمها ان وفاة المجنى عليه نشأت عن إصابة واحدة ثم نفت ظرف سبق الإصرار عن المتهمين ولم تقدم الدليل على حصول اتفاق بينهما على اقتراف الحادث ثم استت

مسؤوليتهما معا على انهما كانا متفاهمين متعاونين علي ضرب المجنى عليه يحذرهما قصد مشترك ، فقولها هذا لا يصح في القانون ان يجعل كلا من المتهمين فاعلا في الجريمة او شريكا مع الفاعل فيها ، ويكون هذا الحكم قاصرا بما يعنيه ويستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٢/١١/٤ طين رقم ٩٠١ سنة ٢٢ ق )

١٧٣٠ - مسؤولية الضارب عن جريمة الضرب المفضي الى الموت ما دامت ضريته قد ساهمت في الوفاة بطريق مباشر او غير مباشر .  
\* اذا كان الحكم قد اثبت ان كلا من المتهمين قد ضرب المجنى عليه في راسه بقطعة من الخشب ضربة واحدة ، وأن الضريتين ساهمتا معا في احداث الوفاة فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جناية الضرب المفضي الى الموت .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/١٢ طين رقم ١١٧٩ سنة ٢٢ ق )

١٧٣١ - مسؤولية الضارب عن جريمة الضرب المفضي الى الموت ما دام الضرب هو السبب الاول المحرك لعوامل اخرى تجاوزت بطريق مباشر او غير مباشر على احداث الوفاة .

\* اذا امكن الحكم قد اثبت ان جذب المتهم للحقيقة من يد المجنى عليها بمنف هو الذي اولعها من الترام فاصيبت بجروح ، واصيبت أثناء علاجها بالتهاب رئوى حدث بسبب وقادها على ظهورها أثناء مدة العلاج وانتهى بوفاتها فان ما اثبته الحكم من ذلك يتوافر ظرف الاكراه في جناية السرقة كما يجعل المتهم مسئولاً عن جناية احداث جرح عمدي المفضي الى موت المجنى عليها .

( جلسة ١٩٥٢/٨/٨ طين رقم ٨١١ سنة ٢٢ ق )

١٧٣٢ - مسؤولية الضارب عن جريمة الضرب المفضي الى الموت ما دامت ضريته قد ساهمت في الوفاة بطريق مباشر او غير مباشر .  
\* متى كان الحكم قد اعتين الطاعنين فاعلين في جريمة الضرب

المفضى الى الموت على أساس أن الضربة التي أحدثها كل منهما برأس المجنى عليه قد ساهمت في أحداث الرقاة ، فإنه يكون قد بنى مسئوليتيهما على أساس قانونى صحيح .

( جلسة ١٢/١٠/١٩٥٣ طن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٣ ق )

١٧٣٣ - تحقق مسئولية الضاربين عن جريمة الضرب المفضى الى الموت متى ثبت اتفاقهم على ضرب المجنى عليه دون حاجة الى تعيين الاصابة التي ساهمت في أحداث الوفاة .

\* متى كان الطاعنان قد سلما في طعنهما بأنهما سارا الى مكان الحادث متفقين على الاعتداء على المجنى عليه ، فإن ذلك يكفي لشاءلتهما عن الضرب الذى دينا بمساهمة كل منهما فيه وعن وفاة المجنى عليه نتيجة اصابته التي أحدثها به تنفيذا لذلك الاتفاق بينهما ، ولا يكون لهما جدوى مما يثيرانه من الجدل فى ظرف سبق الاصرار الذى أثبتته عليها الحكم ، ذلك أن العقوبة الموقعة عليهما تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمة مجردة عن ذلك الظرف .

( جلسة ١/٤/١٩٥٤ طن رقم ١٨١ سنة ٢٤ ق )

١٧٣٤ - تحقق مسئولية الضاربين عن جريمة الضرب المفضى الى الموت متى ثبت اتفاقهم على ضرب المجنى عليه دون حاجة الى تعيين الاصابة التي ساهمت في أحداث الوفاة .

\* ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائنا وفى منطق سليم من الوقائع التي تناولها التحقيق أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليه وبأش كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق فإن ما استخلصته المحكمة من ذلك تتحقق به مسئوليتهم جميعا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت بصفتهما فاعلين أصليين دون حاجة الى تعيين من أحدث منهم الاصابة أو الاصابات التي ساهمت في أحداث الوفاة ودون حاجة الى توفير ظرف سبق الاصرار .

... ( جلسة ١٩/١/١٩٥٥ طن رقم ٢١٨٤ سنة ٢٥ ق )

١٧٣٥ - عدم تعيين الحكم من من المتهمين المحدث للاصابة التي أدت الى الوفاة لا يعفيه ما دام قد اثبت انهم ارتكبوا جريمة من سبق اصرار وترصد .

\* ان مسائلة متهمين معا عن جريمة الضرب المفضي الى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما المحدث للاصابة التي أدت الى الوفاة ما دام ان الحكم قد اثبت انها ارتكبا جريمتها عن سبق اصرار وترصد .

( جلسة ١٩٥٥/٣/٢٦ طعن رقم ٢٢١٠ سنة ٢٤ ق )

١٧٣٦ - تعديل المحكمة وصف التهمة في جريمة ضرب المفضي الى الموت بما يتضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي انتجت الوفاة ومساملته عن باقي ما وقع منه من اعتداء علي المجنى عليه وهو ما كان داخلا في الوصف الذي احيل به - لا مخالفة للقانون أو اخلافا بحق الدفاع .

\* متى كان تعديل وصف تهمة الضرب المفضي الى الموت حسبما انتهت اليه الحكم قد تضمن استبعاد مسئولية المتهم عن الضربة التي أدت الى الوفاة ومساملته عن باقي ما وقع منه من اعتداء علي المجنى عليه وهو ما كان داخلا في الوصف الذي احيل به المتهم من خرقه الاتهام ، وكانت الواقعة برمتها مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان تضيق المحكمة شيئا ، فان المحكمة اذا فعلت ذلك فانها لا تكون قد خالفت القانون أو اخلت بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ ص ٥٧٢ )

١٧٣٧ - ثبت ان المجنى عليه اصيب في راسه بأربع اصابات وخسفة أحدث المتهم احداها - حصول وفاة المجنى عليه نتيجة اصابات الرأس جميعها - مسائلة المتهم عن جريمة الضرب المفضي الى موت - صحيح .

\* متى اثبت الحكم ان المجنى عليه اصيب في راسه باصابات أربع

وضحية ، وإن التهم هو المحدث لأحدى هذه الاصابات وانتهى الحكم من ذلك الى أن المتهم مسئول عن جناية الضرب المميت على أساس ما استبان من تقرير الصفة التشريعية من أن الضربة التي أوقعها المتهم هي وسائر الضربات التي وقعت على رأس المجنى عليه كانت مجتمعة هي السبب في وفاته ، فإن الحكم يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسئولية المتهم .

( لطن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/٩ من ٧ ص ١٠٢٠ )

١٧٣٨ - حصول الوفاة نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة ينسلين بسبب حساسية خاصة بجسم المجنى عليه لا توجد مظاهر خارجية لثم عنها - عدم تحميل المذم مسئولية الوفاة .

✽ متى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب اعطاء حقنة البنسلين - بسبب حساسية المجنى عليها - وهي حساسية خاصة بجسم المجنى عليها - كأمانة فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية لثم عنها أو تدل عليها - ولم يتموط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان له عليها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت أن هي لم تحمل المتهم المسئولية عن وفاة المجنى عليها .

( لطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧١٧ )

١٧٣٩ - عدم تحميل المحكمة التهم المسئولية عن وفاة المجنى عليه في جريمة الجرح المفضي الى موت - وجوب مساعلته عن أحداث الجرح البسيط .

✽ متى كانت المحكمة قد انتهت الى عدم تحميل المتهم بجريمة الجرح المفضي الى الموت المسئولية عن وفاة المجنى عليها فإن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم ( غير المصرح له بمزاولة مهنة الطب ) جملة بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يمسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص أحداث الجرح البسيط .

( لطن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ ص ٧١٧ )

١٧٤٠ - أثبت الطبيب الشرعى أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له جراحة - أدانة الحكم المتهم بجناية العاهة المستديمة دون التحدث عن عرض الجراحة على المجنى عليه أو رفضه إجراءها - عيب \*

\* متى كان الحكم قد أثبت قيام العاهة على الرغم مما ورد بالتقرير الفنى من أن حالة المجنى عليه قد تتحسن لو أجريت له عملية جراحية ودون أن يتحدث عن عرض الجراحة على للمجنى عليه مع أن حالته لم تستقر بعد إجراء الجراحة أو يرفض المجنى عليه إجراءها ، فإن الحكم إذا دان المتهم بجناية العاهة المستديمة دون أن يبت فى هذا الأمر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون \*

( الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٣٧٠/١٢/٣٠ من ٨ ص ١٠٠٩ )

١٧٤١ - قول المتهم فى جريمة ضرب الفنى الى موت أنه دفعه المجنى عليها بقصد ابتعادها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فوقعت على الأرض - اتصاله بالباحث - لا تأثير له فى قيام الجريمة \*

\* أن قول المتهم فى جريمة ضرب الفنى الى موت من أنه قصد ابتعاد المجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فدفعها بيده ورفعت على الأرض إنما يتصل بالباحث ، وهو لا يؤثر فى قيام الجريمة ولا عبء به فى المسئولية \*

( الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٤٤ )

١٧٤٢ - مثال لقصور الحكم عن بيان أركان جريمة شهادة الزور \*

\* لا يتحقق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله النكاذبة قبل انتهاء المرافعة فى الدعوى - فإذا أثبت الحكم أن الطامن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التى أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية ، دون أن يبين الحكم ما غاير الحقيقة فى هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم فى الدعوى التى سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يستظهر تعدد الطامن تغيير الحقيقة بقصد تضليل



القضاء ، فإنه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم معه - ولو لم يقدموا طعنوا - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض \*

( لطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٣٥٩/١٢/٧ من ١٠ ص ٩٨٢ )

١٧٤٣ - اقتصار الحكم على بيان وصف الإصابات الواردة بالقرار الطبي التشريحي لا يكفي في استظهار علاقة السببية بين الإصابة والوفاة \*

\* إذا كان الحكم عندما تعرض للقرار الطبي التشريحي قد اقتصر على وصف الإصابات الواردة بالقرار ، فإن ما أثبتته من ذلك يكون قاصرا في بيان رابطة السببية بين تلك الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة \*

( لطن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٢٧ من ١١ ص ٧٧١ )  
( لطن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٢١ )

١٧٤٤ - جناية الضرب المفضي الى الموت - مسئولية جنائية - أحداث \*

\* متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن وكل المجنى عليه لى بطنه ، وأن متهمه أخرى ركفته في جانبه الايمن ، وإن هاتين الضريبتين قد ساهمتا معا في أحداث الوفاة مما يجعل كلا من المتهمين مسئولاً عن ارتكاب جنائية الضرب المفضي الى الموت ، فإن ما ينمى للطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون حين دانه بجريمة الضرب المفضي الى الموت رغم سبق قضاء محكمة الأحداث بإدانة المتهمه الأخرى بتلك الجريمة ، لا محل له \*

( لطن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/٣٦ من ٢٢ ص ٢٢٥ )

١٧٤٥ - تهمة الضرب الذي أفضى إلى موت - تحقيقها - عدم ثبوت قيامها - وصف المحكمة للواقعة - حكمه .

\* لما كان ما أجرته المحكمة بالجلسة قد اقتصر على لفت نظر الدفاع إلى أن يتناول في مرافعته أيضا ما تمت عنه التقارير الطبية من أن الاعراض - لا الاصابات - هي التي أودت بحياة المجنى عليه مما لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف جنسية الضرب الذي أفضى إلى الموت وإنما هو مجرد بيان لعناصرها . ولما كانت المحكمة قد انتهت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم قيام رابطة السببية بين فعل المتهم ووفاء المجنى عليه واستبعدت تبعا لذلك وصف الجنائية وأسبغت على الواقعة وصفا جديدا هو وصف الجنحة المنطبقة على المادة ٢٤٢/٢ من قانون العقوبات فيما كانت. إذن بحاجة إلى أن تشير في مدونات حكمها إلى ما أجرته بالجلسة من تعديل لعناصر جنائية الضرب المفضى إلى الموت .

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ س ١٥ ص ٨٨١ ) .

١٧٤٦ - ضرب أفضى إلى موت - النتائج المحتملة .

\* الأصل أن إلتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراسي فير العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذي لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور القانونية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعضاً على رأسه فحدثت به الاصابة التي أودت بحياته يوفد في حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً ارتبط بوفاء المجنى عليه ارتباط السبب بالسبب لأنه لولا هذه الضررة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الاصابة التي أودت بحياته .

( طعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/٣/٨ س ١٦ ص ٢١٥ ) .

١٧٤٧ - مساعلة الجاني بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت - شرطه .

\* من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب.

المفضي إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم يشرع به الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ، ولو لم يكن هو مصدر الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها ، ولما كان الحكم غير قائم على أن هناك اتفاقاً بين المتهمين الثلاثة على مقارفة الضرب ، وكانت المحكمة فيما تذكرته من بيان لواقعة الدعوى حسبما حصلت لها من التحقيقات وسنطرقه في صند الحكم ، وفيما أوردته في تحصيلها لأقوال الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم في قضائها بالأدانة ، لم تتخذ الضربات التي وقعت من كل من الطاعنين ، وكان ما أوردته عن تقرير الصفة التشريحية لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها الطاعنون قد ساهمت في إحداث الوفاة ، بل يبين منه أن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه متعددة ساهم بعضها في إحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها ، فإن الحكم إذ رتب مسئولية الطاعنين عن الحادث ودان كلا منهم باعتبارهم قاعلين بضرب المجنى عليه عمداً ضرباً أدى إلى وفاته يكون قاصراً .

( الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٢٠ من ١٧ ص ٥٥١ )

١٧٤٨ - متى يعتبر الجاني فاعلاً أصلياً في جريمة الضرب

المفضي إلى الموت ؟

يجوز المقرر في قضاء محكمة النقض أن الجاني لا يسأل بمسئولته فاعلاً في جريمة الضرب المفضي إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم يشرع معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو مصدر الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها .

( الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٤ من ١٩ ص ٨٢٣ )

١٧٤٩ - عدم تطلب القانون قصداً خاصاً في جريمة الضرب المفضي الى الموت .

\* لا يتطلب القانون في جريمة الضرب المفضي الى الموت قصداً خاصاً . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن تناول المسكن باختياريه - وهو ما لم يجادل الطاعن فيه بوجه الطعن - فانه ليس له من بعد ان يعيب على الحكم قعوده عن بحث درجة هذا السكر الاختياري ومبلغ تأثيره في ادراكه وشعوره في صدد جريمة الضرب المفضي الى الموت التي دين بها ما دام القانون لا يستلزم فيها قصداً خاصاً اكتفاء بالمقصد العام لمعنى جدوى هذا البحث .

( الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦١/١٣/٢٢ من ١٠٤ )

١٧٥٠ - انذار المتهم لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدي على النفس - قرينة على ارتكابه جريمة الضرب المفضي الى الموت المستندة الىه - صحيح .

\* لا يعيب الحكم في نطاق التدليل لاعتاده الى القرينة المستفادة من انذار الطاعن لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدي على النفس يعزز بها ادلة الاثبات على مفارقة الطاعن لجناية الضرب المفضي الى الموت ولو كان الانذار لاحقاً لها ما دامت تشهد بقيام حالة اجرامية خطيرة سابقة على وقوعها .

( الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ من ٢٠ من ١٠٥٠ )

١٧٥١ - جريمة الضرب المفضي الى الموت - اركانها - مثال .

\* متى كان ما قاله الحكم يوفر في حق المتهم ارتكابه فعلاً عمدياً ، ارتبط برقعة المجنى عليه ارتباط السبب بالسبب ، فانه يمسوخ اطراح ما دفع به المتهم من انتفاء مسئوليته عن وفاة المجنى عليه .

( الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ من ١١٨١ )

١٧٥٢ - جريمة الضرب المفضى الى الموت - مناسط صفة المدعين  
بالحق البدنى فيها \*

\* لا صفة للمدعين بالحق البدنى فى جريمة الضرب المفضى الى  
الموت فيما اثاروه بالنسبة لتهمة العامة المستندتين الى المتهمين  
الثاني والثالث ، لان ذلك خارج عن نطاق ادعائهم بالحق البدنى ولا  
يمس حقاً لهم \*

( الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٧٠/١/٣٦ من ٢١ الى ١٦٩ )

١٧٥٣ - تشهير توافر علاقة السببية بين الاصابات والوفاة فى  
جريمة الضرب المفضى الى الموت - امر موضوعي - مزال السببية  
غير معيب \*

\* من المقرر ان قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة فى  
جريمة الضرب المفضى الى الموت من الامور الموضوعية التى تخضع لتقدير  
قاضى الموضوع ، ونفى فصل فى شأنها اثباتاً او نفياً فلا رقابة لمحكمة  
النقض عليه ما دام اقام قضايه فى ذلك على اسباب تؤدى الى  
ما انتهى اليه \*

( الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٤/٥ من ٢١ الى ٥٢٢ )

١٧٥٤ - التزام كل من ساهم فى ارتكاب جريمة الجرح العمدى  
الذى افضى الى وفاة المجنى عليه بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه  
قانوناً \*

\* كل من ساهم فى ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى افضى  
الى وفاة المجنى عليه يكون مسئولاً عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه  
قانوناً \*

( الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ من ٢١ الى ١٢٥٠ )

١٧٥٥ - أثبت تقرير الصفة التشريحية لحدوث وفاة المجنى عليه من أصاباته - التي أحدثها الطاعنان - مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في أحداث الوفاة صحيح في تقدير مسؤوليتهما ومساعدهما معا عن جنائية الضرب المفضي إلى الموت وفي اثبات انحصار الترسيع بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي أحدثت بموت المجنى عليه .

\* إذا كان مفاد ما أورده الحكم أنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية - مما لا يثارع الطاعنان في صحة اسناد الحكم بشأنه - أن وفاة المجنى عليه نشأت من الاصابات المجتمعة التي أوقعها به الطاعنان وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في أحداث الوفاة فإن ما انتهى إليه من مساعدهما معا عن جنائية الضرب المفضي إلى الموت يكن قد أصاب محجة الجواب. فن تقدير مسؤوليتهما، وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التي تسببها بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت وهي موت المجنى عليه .

( لطن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ ص ٢٢ من ٦٢٦ )

١٧٥٦ - معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الضرب المفضي إلى الموت والضرب البسيط بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتها الحكم - من قيلم الارتباط الوارد في المادة ٢٢/٢ بينهما - خطأ - وجوب تلغصه وتصحيحه بالإضفاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .

\* متى كان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الضرب المفضي إلى الموت والضرب البسيط اللتين دانه بهما رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها الحكم على نحو ما سلف من أن الجريمتين قد انتظمتا خطة جنائية واحدة بمعدة العمال كعملة لبعضها البعض. فكانت منها - مجتمعة الوحدة الاجرائية التي هناها البشائر بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، فإن ذلك إكان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدهما وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الخس المفضي إليها عن الجريمة الثانية المسندة إلى الطاعن .

( لطن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ص ٢٢ من ٨٥٥ )

١٧٥٧- اذانة المحكمة للمطعون ضده بجريمة الضرب المفضى الى الموت واعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن - احدى العقوبتين التخيرييتين للجريمين - خطأ في تطبيق القانون - عليها ان تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس .

✽ لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت التي دين المطعون ضده بها هي الاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنوات الى سبع ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي اعمالها الحكم في حق المطعون ضده تبيح النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا يجوز ان تنقص عن ثلاثة شهور ، وأنه وان كان النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي اباح النزول اليها جوازياً الا انه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرفعة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة لا ترفع العقوبة الا على الاساس الوارد في هذه المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها في الجريمة . واذ كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده في جريمة الضرب المفضى الى الموت ونذت في حكمها انها رأت معاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك اوقعت عليه عقوبة السجن وهي احدى العقوبتين التخيرييتين المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون اذ كان عليها ان تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس .

( لطن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٣٣ ص ١١٥٩ )

١٧٥٨ - اثبات الحكم لاعتماد الطاعنين على المجنى عليه واحداث جميع اصاباته وعدم اشتراك احد غيرهما في ضربه وان جميع الاصابات قد ساهمت في احداث الوفاة - كاف وسائق في مساهلة الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى الى الموت واطراح دفاعهما بمسئولية كل منهما فقط عوضاً احدثه من اصابات - كون بعض الاصابات اشدد من غيرها حسباً لا يتأهل من سلامة الحكم ما دامت الاصابات كلها قد تسببت في الوفاة .

✽ اذا كان مفاد ما اورده الحكم ان الطاعنين هما اللذان اعتنيا علي المجنى عليه واحداث جميع اصاباته ولم يشترك احد غيرهما في ضربه وان تلك الاصابات كلها قد ساهمت في احداث الوفاة ، فان ما اثبتته المحكمة من ذلك يكفي ويسوغ به ما انتهى اليه في قضائه من مساهلة الطاعنين من

جريمة الضرب المفضى الى الموت وإطراح دفاعهما بشأن مسئولية كل منهما فقط عما أحدثته من اصابات ولا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير الصفة التشريحية قد خص اصابات البطن والصدر والعنق بأنها كانت أشد من غيرها جساماً ، ما دام الثابت - وهو ما لا ينازع الطاعنان فيه - أن اصابات المجنى عليه كلها قد تسببت في حصول الذيف والصدمة العصبية ثم الوفاة .

( لائن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٤ ص ٢٤ من ٢٨٩ )

١٧٥٩ - ضرب المفضى الى موت - مثال لقوائم اقوال الشاهد مع مؤدى تقرير الصفة التشريحية :

\* لما كان الحكم قد استند الى الشاهد الاول قوله أن الطاعن والمجنى عليه تماسكا سوياً وأنه بعد أن تم الفصل بينهما وجلس كل منهما على أريكة استمر التشاحن بينهما بطريق القول ولأثناء ذلك التقط الطاعن زجاجة فارغة وقذف بها المجنى عليه فتموضعت وأحدثت به جرحاً برأسه نزف منه الدم وأصيب على اثره المجنى عليه بأغماءة نقل بعدها الى المستشفى حيث توفي ونقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أنه وجد بأنسجة الجدارية اليمنى برأس المجنى عليه انسكاباً دموياً وإنزيفاً على الفص الايمن للمخ وأن هذه الاصابة هي التي أحدثت الوفاة فإن اقوال الشاهد لا تتعارض مع ما أورده الحكم من مؤدى تقرير الصفة التشريحية بل تتواءم معها .

( لائن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٥ ص ٢٦ من ١٥ )

١٧٦٠ - يكفي لتسبيب حكم الإدانة بجريمة الضرب المفضى الى

موت :

\* لما كان الحكم المطعون فيه قد انصب على اصابة بعينها نسب الى الطاعن على سبيل الانفراد أحداثها - وهي اصابة المجنى عليه بالجدارية اليمنى التي أثبت تقرير الطبي وجودها بإطمأنت المحكمة الى أن الطاعن هو محدثها فلا يضير الحكم تغاثره عن باقي الاصابات هذا الى أن المحكمة غير ملزمة بتعقب التهم في مناحى دفاعه الموضوعية والرد عليها ما دام الرد مستقلاً من قضائها بالإدانة استناداً الى أدلة الثبوت التي أوردها .

( لائن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٥ ص ٢٦ من ١٥ )



١٧٦١ - ما يكفي لتسبيب حكم الإدانة في جريمة الضرب المفضي إلى موت :

\* لما كان الحكم قد عني في معرض بيانه لمواقعة الدعوى بإثبات أن قذف الطاعن للمجنى عليه بالزجاجة هو الذي أحدث بالآخر أصابته بالجدارية اليمنى وأن تلك الإصابة هي التي أحدثت الوفاة فإن سرده بعد ذلك للإصابات الأخرى التي لحقت بالمجنى عليه نتيجة تماسكه مع الطاعن والتي ثبت من تقرير الصفة التشريحية أنها طفيفة ولا دخل لها في الوفاة لا يعدو أن يكون استطرادا لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم تكون دعوى التناقض في التسبيب غير مقبولة .

( لطن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ من ١٥ )

١٧٦٢ - خطأ الحكم في تحديد إصابة لا دخل لها في أحداث الوفاة - لا أثر له :

\* خطأ الحكم في تحديد تاريخ إصابة برأس المجنى عليه - يفرض وقوع هذا الخطأ لا يتال من صحته - طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الإصابة قد أدت إلى وفاة المجنى عليه أو ساهمت في أحداثها ، ولم ينازعوا في صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن إصابات أخرى غير إصابة الرأس . فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير مستند .

( لطن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ من ٢٨ من ٥١ )

١٧٦٣ - ضرب المضي إلى موت - سببية - تقديرها - موضوعي :

\* من المقرر أن تقدير قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضي إلى الموت أو انتفاؤها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بالفضل فيها بغين ملقب بما دام تقديرها مائتفا ممثندا إلى أية مقبولة .

( لطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ من ٢٨ من ٥٦ )

١٧٦٤ - ضرب المضي الى موت - رابطة السببية - ضرورة التثليل على قيامها :

\* لما كان الحكم وأن عرض لاصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه ، إلا أنه حين دان الطاعن بجرمة الضرب المضي الى الموت لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة وبين وفاة المجنى عليه استنادا الى - دليل فني مما يصفه بالقصور - ولا يقدح في ذلك ما أورده المحكمة في ختام حكمها من أن الضرب أدى الى وفاة المجنى عليه ذلك أن الحكم أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي الشرعى صلة الوفاة بالاصابة التي أشار اليها من واقع الدليل الفني وهو الكشف الطبي، مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطيع معه هذه المحكمة أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التي أخذ بها .

( الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ من ٦٦٩ )

١٧٦٥ - ضرب المضي الى موت - جريمة - أركانها - الباعث ليس ركنا .

\* لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدهوى بما مقده أن الطاعن التقى بالمجنى عليها بساحة المولد وصحبها الى مكان بعيد عن جمهور المحتفلين وبعد أن راوردها عن نفسها خلعت ملابسها وأخذ يرتكب الفحشاء معها احتكاكا من خارج قبلها ثم ما لبث أن جمحت به الشهرة وأبتغى إتيانها لإيلاج وما أن هم بذلك حتى استغاثت وقاومته ولكنه جثم بيديه على فمها، وأنفها ليحول دون استغاثتها ومقاومتها وتذكر بذلك من بلوغ غايته وترتب على ذلك تمزيق بكارتها ونهيلها ونجم عن ضغطه على فمها وأنفها وفاتها بأسفكسيا كتم النفس - ثم خلص الحكم من ذلك الى أن ما وقع من الطاعن بضغطه بيديه على فم وأنف المجنى عليها فعل عمدى لم يقصد منه قتل المجنى عليها ولكنه أدى لوفاة وكان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم لتواتر به أركان جنائية الضرب المضي الى الموت ما دام قد ثبت تعدده الفعل ذاته وهو كتم فم وأنف المجنى عليها ومساسه بسلامتها ، ولا يفتح في ذلك أن يكون الحكم قد أشار الى أن قيام الطاعن بكتم فم وأنف المجنى عليها كان بقصد منعها من الاسترسال في الاستغاثات ذلك لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أي عنصر من عناصرها .

( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٥ من ٢٨ من ٦٩٥ )

١٧٦٦ - ضرب القضي الى موت - مسؤوليته - النتائج المسالفة \*

\* لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة المبني على أن وفاة المجنى عليه لم تحدث نتيجة الاصابة وإنما نتيجة الإهمال في العلاج وأطرح في منطق سائق هذا الدفاع على أساس أن المتهم مسئول عن جميع النتائج المحتملة حدوثها عن الاصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالتراضي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يدفع به الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما أزيده الحكم سديدا في القانون ويستقيم به أطراح دفاع الطاعنة ، ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارقه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المسالفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فمضى فصل في شأنها اثباتا أي نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكان الحكم اعتمادا على الأدلة السائفة التي أوردها والتي لا تمارى الطاعنة أن لها معنيها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى أحداث الطاعنة جريحا عمدية بالمجنى عليها بقيامها بالقضاء المسادة السكاوية عليه ، ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة بما استخلصه من تقرير الصفة التشريحية وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة وفسده وأطرحه بأسباب سائفة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، فإن الطاعنة تكون مسئولة عن جناية الضرب، المفضي إلى الموت التي أثبت الحكم مقارفتها أيهاا . ولا يجدى الطاعنة ما تثيره عن الإهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه ، لأنه فضلا عن أنه لا يعدو القول المرسل الذي يسبق مرسلا بغير دليل ، فإنه - بفرض صحته - لا يقطع ، كما قال الحكم بحق ، رابطة السببية ، لأن المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتملة حدوثها عن الاصابة ولو كانت عن طريق مباشر كالتراضي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم تقل به الطاعنة ولا سند له من الأوراق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا المصدد يضيى ولا محل له .

١٣٦٧ - ضرب أفضى الى موت - دفاع شرعى - تقدير أقيام حالته - موضوعى \*

✽ من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاينة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة أسناد الحكم بشأنه - أن تماسكا وقع بين الطاعن والمجنى عليه وقام شاهدا الاثبات بنفسه. وبعد أن سار كل من الطاعن والمجنى عليه تجاه بلدته فى اتجاهين مختلفين ، عاد الطاعن ولحق بالمجنى عليه وبأمره بالطعن بالمدينة فأحدث أصابته التى أودت بحياته دون أن يدر من المجنى عليه أية بادرة اعتداء على الطاعن ، فإن ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنلقى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هي معرفة به فى القانون ، لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم الملعون فيه اغفاله التحصن عن الاصابات التى بالطاعن - فإنه طلي فرض صحة وجودها به. فان مرجعها هو التفاسير السابق على فض الاشتباك وسير كل منهما فى اتجاه مغاير للأخر - والتى ما كانت تجهيز له العودة واللحاق بالمجنى عليه للانتقام منه - فإن منعى الطاعن يكون غير سديد \*

( الملن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق ٠ جلسة ١٦/١٨/١٩٧٧ من ٢٨ ص ١٠٥٩ )

١٣٦٨ - ضرب أفضى الى موت - رابطة سببية - مسئولية جزائية - حكم - سببيه \*

✽ لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم - نقلا من تقرير اللجنة التشريعية له معينه الصحيح من هذا التقرير ، وكان مؤداه أن اصابة المجنى عليها - على بساطتها وما صاحبها أثناء الشجار من انفعال نفسيانى ومجهود جسمانى ، كل ذلك قد أدى الى تنبيه العصب السميتارى مما ألقى عينا جسمانيا على حالة القلب والدورة الدموية والتى كانت متأثرة أصلا بحالة مرضية متقدمة بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة تضيق القلب. التنزيغ التى انتهت بالوفاة ، وأن الشجار وما صاحبه من اصابة على بساطتها - لا يمكن اخلاء مسئوليته من المساهمة فى

التعجيل بحدوث النوبة القلبية التي انتهت بوفاة المجنى عليها ، فإن في ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ويحقق بالتالي مسئوليته عن هذه النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها ، لما هو مقرر من أن الجاني في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا - يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ولو كانت عن طريق غير مباشر كتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النقص على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ من ٢٩ ص ٢٦٠ )

#### ١٧٦٩ - ضرب المضي إلى الموت - رابطة السببية - محكمة الموضوع .

\* من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المضي إلى الموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى فصلت في شأنها - اثباتا أو نفيًا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضائها في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه .

( الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١٠/١٩ من ٢٩ ص ٧٠٦ )

#### ١٧٧٠ - ضرب المضي إلى الموت - اثباتات - خبوة - محكمة الموضوع - سلطاتها في تقدير الأدلة .

\* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أثبتت ذلك عندها وأكدت له ، ومن ثم فإنه لا يقدح في استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعي لم يجزم بسبب الوفاة ، حسبما يقول الطاعن ، ما دام هو لا يمارى في أن إصابات المجنى عليه قد انحصرت في كسر الضلع العاشر الأيمن - الذي أثبت الحكم في حقه أحداثه - وفي إصابة الرأس التي

لا دخل لها في أحداث الوفاة ، وإن الاتسكاب البلورى الذى نتج عن كسر ذلك الضلع يمكن أن يحدث الوفاة ، وطالما أنه لا يدعى أن ثمة سببا آخر قد كشفت الوقائع عن أنه هو الذى أودى بحياة المجنى عليه .

( القطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩/١٠/١٦٧٨ س ٢٩ ص ٧٠٦ )

### ١٧٧١ - مسائلة الجانى بصفتة فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى موت - شرطه ؟

✽ متى كان الحكم المطعون فيه وإن أورد فى سياقه سرد ماديات الدموى مختلطة بأدبياتها إلا أن ذلك لم يفقده وضوحه وكفايته لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبا استخلصتها المحكمة وحسبه فى ذلك أن ذكر اسم الطاعن فى صدد استخلاصه للواقعة ثم اشارة اليه وإلى الطاعنين الثالث والرابع والخامس بعد ذلك جملة بمباراة « الشرطة السرية » تدليلا على الافعال التى قاموا بها مجتمعين دون تحديد لما ارتكبه كل منهم على حدة طالما أنه رتب مسئوليتهم جميعا عن جريمة ضرب أفضى الى موت والتي وقعت بناء على اتفاقهم لما هو مقرر من أن الجانى يسأل بصفتة فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى الموت ، اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت الى الوفاة أو ساهمت فى ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدد الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم فى الذى أحدثها .

( قطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٦١ )

## الفصل الثاني

### الركن المعنوي لجريمة الضرب

#### الفرع الأول - القصد الجنائي

١٧٧٢ - متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد .

\* يتوافر القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح العمد متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته ولا عبء بالميواعث .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٣٢ طين رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ ق )

١٧٧٣ - عدم تعدد الجنائي الجرح وإتيانه فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فإنه لا يعتبر محدثاً لهذا الجرح عن عمد وإرادة .

\* أن القصد الجنائي في جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفخى إلى الوفاة أو إلى العاقة المستتية يتحقق متى تعدد الجنائي فعل الضرب أو أحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولا عبء بعد ذلك بالميواعث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شريفة ، فإذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث هذا الجرح وإذا كان كذلك الزاكمة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه شعر بال ألم عند التبول لقصد التي منزل المتهم الذي كان يعمل تمورجياً بعيادة أحد الأطباء فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه بأن أدخل بقبيله قسطرة ولكن هذا العمل قد

أساء الى المجنى عليه وتفاقت حالته الى انه توفي وظهر من الكشف التشريحي انه مصاب بجرحين بالمشاة ويمقدم القبل نتيجة ايلاج قسطرة معدنية بمجرى البول بطريقة غير فنية وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموي عفن أدى الى الوفاة فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ ع « قديم » وهي جريمة أحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه افضى الى الموت وانما هي تكون جريمة القتل الخطأ عقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ ع .

( جلسة ١٩٣٥/٥/٢٧ طن رقم ١٣١٥ سنة ٥ ق )

١٧٧٤ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

• إذا أراد شخص أن يضرب زيدا فأصاب عمرواً فذلك لا ينفي توفر ركن العمد في الجريمة التي وقعت على عمرو اذ العبرة بالنية لا بشخص المجنى عليه .

( جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣ طن رقم ٣٧٢ سنة ٦ ق )

١٧٧٥ - وضوء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح لا يؤثر في قيام الجريمة .

• أن المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات « قديم » لا تنطبق إلا إذا كان الجرح قد حدث عن غير قصد ولا تعمد ، كما لو أصاب قائد سيارة شخصاً بسبب مسيره بسيارته على اليسار أو بسرعة تجاوز المقرر باللوائح . أما إذا كان الجرح قد حصل عن عمد من المتهم فالمادة ٢٠٦ هي التي تنطبق عليه . فالجرح الذي يحدثه حلاق بجفن المجنى عليه بأجرائه له عملية إزالة الشعر غير المرخص له بأجرائها يكون جريمة الجرح العمد ولا ينفي قيام القصد الجنائي رضاء المجنى عليه بإجراء العملية أو ابتغاء المتهم شفائه ، فان ذلك متعلق بالبواعت التي لا تأثير لها في القصد الجنائي الذي يتحقق بمجرد تعمد أحداث الجرح .

( جلسة ١٩٣٧/١/٤ طن رقم ٣٣٢ سنة ٧ ق )



١٧٧٦ - ذكر الحكم بأن المتهم ضرب المجنى عليه يفيد حتما أن الفعل  
الإيجابي الذي وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه \*

\* يكفي لإثبات توافر ركن القصد الجنائي أن يكون العمد في ارتكاب  
الفعل مفهوما من عبارات الحكم ، فتعبير الحكم بأن المتهم ضرب المجنى  
عليه يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي وقع من المتهم قد صدر عن  
عمد منه \*

( جلسة ١٠/٣٥/١٩٣٧ طعن رقم ١٩٠٤ سنة ٧ ق )

١٧٧٧ - عدم تأثير البواعث في تحقق القصد الجنائي \*

\* يتحقق القصد الجنائي في جريمة الضرب بمجرد انتواء الجاني  
إقتراف الفعل المكون للجريمة وهو أحداث فعل الضرب ذاته ، ولا تأثير في  
ذلك للبواعث الدافعة إلى ارتكاب الجريمة فمع التسليم بأن المجنى عليه  
قد استغنى الجاني لأحداث الضرب فلا تأثير لهذا الاستغناء على قيام  
الجريمة التي ارتكبت تحت هذا العامل \*

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ طعن رقم ٥٢ سنة ٩ ق )

١٧٧٨ - رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح لا يؤثر في

قيام الجريمة \*

\* أن جريمة أحداث الضرب أو الجرح تتم قانونا بارتكاب فعل  
الضرب أو الجرح عن إرادة من الجاني وعلم منه أن هذا الفعل يقترب عليه  
المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وأذن فلا يؤثر في قيام هذه  
الجريمة رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح \*

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٩ طعن رقم ١٣٣٧ سنة ٩ ق )

١٧٧٩ - مسئولية الحلاق الذي يجري لشخص عملية حلق تحت

الجلد جنائيا عن جريمة أحداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة  
الصفري التي بيده \*

\* أن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانونا

متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو صحته . ومعنى تواثر القصد على هذا المعنى فلا تؤثر فيه البواعث التي حملت الجاني والدوافع التي حفزته إلى ارتكابه فعله مهما كانت شريفة مبعثها الشفقة وإبتغاء الخير للمصاب ، لا ولا كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه . ولا يؤثر أيضا في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرخصا له قانونا في مزاولة مهنة الطب أو مباشرة فرع من فروع ، على أنه إذا كانت الرخصة القانونية لا تأثير لها في قيام القصد الجنائي بل ولا في وقوع الجريمة ، فإنها باعتبارها من أسباب الإباحة المنصوص عليها في القانون ترفع عن المرخص لهم المسؤولية المترتبة على الجريمة التي وقعت . وإذا كانت أسباب الإباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم ، فإنه يجب عدم التوسع فيها حتى لا ينتفع بها إلا من قصرها القانون عليهم . فالحلاق الذي يجرى لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائيا عن جريمة أحداث الجرح العمد رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده ، إذ هي على حسب القانون الذي أعطيت على مقتضاه لا تبيح له إجراء هذا الفعل .

( جلسة ١٠/٢٣/١٩٣٩ طن رقم ١٦٥٢ سنة ١٩٣٩ ق )

١٧٨٠ - عدم اشتراط قصد جنائي خاص في جريمة الضرب المفضي الى عامة .

✽ انه وإن كانت جناية الضرب الذي أفضى الى العامة تتطلب لتوافرها أن يكون الجاني قد تعمد بفعله إيلا المجرى عليه في جسمه إلا انه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة فيها ما يشترط في الجرائم التي يكون ركن العمد فيها قوامه نية اجرام خاصة كالقتل العمد الذي يجب فيه أن يتعمد الجاني إزهاق روح المجرى عليه لأمجرد إيقاع الاذى به الامر الذي يقتضي من المحكمة أن تفرد لهذا الركن في حكمها بحثا صريحا خاصا به وأنسا يكتفي أن يكون مستفادا من الحكم في جملته أن المحكمة عند قضائها في الدعوى قد اقتنعت بأن المتهم بفعل الضرب الذي وقع منه كان يقصد ابداء المجرى عليه .

( جلسة ١٢/١٩٤٠ طن رقم ١٨٣٩ سنة ١٩٤٠ ق )

١٧٨١ - عدم اعتبار الغضب عذرا في جرائم الضرب وان كان يتنافى مع سبق الاصرار \*

\* الغضب في سائر احوال القتل والجرح والضرب غير معتبر عذرا وان كان يتنافى مع سبق الاصرار \*

( جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طين رقم ١٥٠٢ سنة ١٣ ق )

١٧٨٢ - مسئولية الشخص الذي لا يحميه قانون مهنة الطب عما يحدثه من جرح سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه او لم يتحقق \*

\* ان كل شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل به سبب الاباحة ، يحدث جرحا بآخر وهو عالم بان الجرح يؤلم المجرع ، يسال عن الجرح الممد وما ينتج عنه من عاهة او موت ، سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه او لم يتحقق \*

( جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨ طين رقم ٥٠ سنة ١٥ ق )

١٧٨٣ - الدفع وحده لا يفيد بذاته ان فاعله كان يقصد به ايداء المدفوع في جسمه \*

\* يجب بمقتضى القانون لمسائلة المتهم عن العاهة ان يكون قد أحدث ضريا بالمجنى عليه تسببت عنه العاهة ، وأن يكون الضرب قد حصل من عمد منه ، أى ان يكون قد قصد بالفعل الذى وقع منه على المجنى عليه ايداءه في جسمه \* فاذا كان الحكم قد سأل الطاعن عن العاهة ولم يثبت عليه الا انه دفع المجنى عليه فوقع فنتشات العاهة ، لا من الدفع مباشرة بل من الظروف التى وقع فيها الدفع ، وذلك دون ان يتحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع المجنى عليه فان هذا الحكم يكون قاصر البين متعيننا نقضه ان الدفع وحده لا يفيد بذاته ان فاعله كان يقصد به ايداء المدفوع في جسمه ، ومن الجائز عقلا ان الايداء الذى اصاب المجنى عليه على اثر دفعه لم يكن ملحوظا عند المتهم \*

( جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ طين رقم ١٤٩٢ سنة ١٥ ق )

١٧٨٤ - الخطأ في شخص المجني عليه لا يغير من قصد الملتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

\* إذا انتوى الملتهم إيذاء شخص معين فاختلأ وأصاب شخصاً آخر ، سواء كان ذلك لعدم إحكامه تسديد الضربة أم كان لجهل حقيقة ذات شخص غريمه فإنه يحاسب على أنه أحدث الإصابة عن عمد كما لو كانت ضريته أصابت من قصد إلى أصابته . وأن كان توجيه الملتهم ضربة واحدة إلى امرأة وأصابها بها هي وأبنتها الصغيرة التي كانت تحملها ولم تكن مقصودة بالإيذاء - ذلك يجعله مسئولاً عن إصابة البنت وعن مضاعفات الإصابة على أساس أنها متعمدة .

( جلسة ١٦٤٦/٢/١٨ طين رقم ٢٤٢ سنة ١٦ ق )

١٧٨٥ - الخطأ في شخص المجني عليه لا يغير من قصد الملتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

\* متى كان الجاني قد ارتكب فعل الضرب متعمداً أصابة شخص معين فهو مسئول عن الضرب العمد سواء أصاب من انتوى ضربه أم أصاب غيره فإن الخطأ الحاصل في شخص المجني عليه لا قيمة له في توافر أركان الجريمة .

( جلسة ١٦٤٩/١٢/١٣ طين رقم ١٣٦٠ سنة ١٩ ق )

١٧٨٦ - عدم تحديث الحكم عن القصد الجنائي على استقلال لا يعفيه ما دام مفهوماً من عبارته .

\* أن جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد الضرب ، وأن فلا حاجة بالمحكمة إلى أن تتحدث في حكمها عن هذا القصد على استقلال .

( جلسة ١٦٤٩/١٢/١٣ طين رقم ١٣٦٠ سنة ١٩ ق )

١٧٨٧ - عدم تحديث الحكم عن القصد الجنائي على استقلال لا يعفيه ما دام مفهوماً من عبارته .

\* القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانوناً في ارتكاب الجاني الفعل عن إرادته وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس

بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم بل يكفي أن يكون مفهوما من عباراته ، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم ضرب المجنى عليه فذلك يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي وقع منه قد صدر عن عمد .

( جلسة ١٣/٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٥٨٩ سنة ١٩٥٠ ق ١ )

١٧٨٨ - عدم تحدث الحكم عن القصد الجنائي على استقلاله لا يعيبه ما دام مفهوما من عباراته .

\* أن جريمة الضرب لا تقتضي قصدا جنائيا خاصا يتعين على المحكمة التحدث عنه إذ أن فعل الضرب يتضمن بذاته العمد . وإن قال طعن على الحكم الذي أدان المتهم في جريمة الضرب بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمدا هو طعن لا وجه له .

( جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ ملن رقم ٢٩ سنة ١٩٥٠ ق ٢ )

١٧٨٩ - متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد .

\* أن القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد يتحقق متى ارتكب الجاني فعل الضرب عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

( جلسة ٢١/١٠/١٩٥٢ ملن رقم ٨٥٨ سنة ١٩٥٢ ق ٢ )

١٧٩٠ - عدم تحدث الحكم عن القصد الجنائي على استقلاله

لا يعيبه ما دام مفهوما من عباراته .

\* أن القصد الجنائي في جرائم الضرب يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ولا يلزم التحدث عنه بصراحة ، بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة .

( جلسة ١٢/١٠/١٩٥٢ ملن رقم ١٤٠١ سنة ١٩٥٢ ق ٢ )

١٧٩١ - متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة الضرب العمد .

\* ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب العمد عموماً يتحقق بارتكاب الجاني فعل الضرب عن علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه .

( جلسة ١٦٥٥/٥/٣١ طعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٥ ق )

١٧٩٢ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

\* متى كان الثابت أن المتهم تعمد إصابة شخص فضربه بالعصا فإصابات العصا عين آخر وفقدتها الابصار ، فإن ركن العمد يكون متوفراً في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

( الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٢/٢٥ س ٨ ص ٢٨٤ )

١٧٩٣ - إثبات الجاني فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح -

حدوث الجرح عن هذا الفعل بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر - عدم توفر القصد الجنائي في جريمة أحداث جرح عمد - صحة نسبة أحداث جرح خطأ إليه - مثال .

\* متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث هذا الجرح ، ومن ثم فإذا كان الفعل المادي الصادر من المتهم وهو تمرير مرود بعين المجني عليها لم يكن مقصوداً به أحداث جرح وإن استتبع المرود علي هذا النحو ليس من طبيعته أحداث الجرح وإن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعدم ذلك أن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعامة متوفر لدى المتهم .

( طعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٦٥٧/٤/١٦ س ٨ ص ٢٧٨ )

١٧٩٤ - علاج المتهم للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه  
 ترتب عليه المساس بسلامته - توافر عناصر جريمة أحداث الجرح العمد \*  
 \* متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أجرى للمجنى عليه  
 علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فإن جريمة  
 أحداث الجرح عمداً تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢  
 من قانون العقوبات \*  
 ( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦ )

١٧٩٥ - القصد الجنائي في جريمة أحداث الجرح العمد - تحققه :  
 بإقدام الجاني على أحداث الجرح عن إرادة واختيار وهو عالم بأنه فعل  
 يحظره القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته \*  
 \* أن القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد إنما يتحقق بإقدام  
 الجاني على أحداث الجرح عن إرادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره  
 القانون ومن شأنه المساس بسلامة المجنى عليه أو بصحته ، ولا يؤثر  
 في قيام المسؤولية أن يكون المتهم قد أقدم على اتیان فعلته مدفوعاً بالرغبة  
 في شفاء المجنى عليه \*  
 ( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/١٥ س ٨ ص ٧٨٦ )

١٧٩٦ - توافر القصد الجنائي في جريمة الضرب - لا يستلزم من  
 المحكم بياناً خاصاً - يكفي أن يستفاد من عبارته \*  
 \* توافر القصد الجنائي على الضرب لا يستلزم من الحكم بياناً  
 خاصاً وإنما يكفي أن يستفاد من عبارته \*  
 ( الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ ص ٢٢٠ )

١٧٩٧ - إباحة فعل الطبيب لحصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد القانونية - استعمله الحق مقرر بمقتضى القانون - شهادة الصيدلية لا تغنى عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب - مسئولية من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدث من جروح على أساس العمد \*

✽ الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلبه القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاومتها فعلاً ، ويتبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح وما إليها باعتباره معتبداً - أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشرطها القانونية ، ومن ثم يكون سديداً فى القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصبغة أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة أحداثه بالمجنى عليه جرحاً عمدياً ما دام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تنتهى به حالة الضرورة \*

( لطن رقم ١٣٦١ لسنة ٣٠ ق • جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٩٠٤ )

١٧٩٨ - القصد الجنائى فى جريمة أحداث جرح عمداً - ماهيته :

✽ جريمة أحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائى العام • وهو يتوفر كلما ارتكب الجانى الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته \*

( لطن رقم ٨٨٣ لسنة ٣١ ق • جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٨٢٣ )

١٧٩٩ - ضرب وجرح - قصد جنائى - تشييب الحكم :

✽ لا تلزم المحكمة فى جريمة أحداث جرح عمداً بأن تتميذت استغفالا عن القصد الجنائى لدى المتهم بل يكفى أن يكون هسيذاً بالقصد مستغفداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم \*

( لطن رقم ٨٨٣ لسنة ٣١ ق • جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٨٢٣ )



١٨٠٠ - العبرة في القصد الخاص هي بحقيقة الواقع - عدم كفاية :  
 الاخذ بالاعتبارات والاقتراضات القانونية لإثبات قيامه .

\* أن الشارع لا يكتفى في ثبوت القصد الخاص بالاخذ باعتبارات  
 واقتراضات قانونية بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستمدة من  
 حقيقة الواقع ، ومن ثم فإنه لا محل للتسوية بين الجرائم ذات القصد  
 العام وتلك التي يتطلب فيها قصدا جنائيا خاصا .

( لطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٣/١/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٠٤ )

١٨٠١ - تحديث الحكم استقلا عن القصد الجنائي في جريمة  
 أحداث جرح عمد - غير لازم .

\* لا تلتزم المحكمة بأن تتحدث استقلا عن القصد الجنائي في  
 جريمة أحداث الجروح عمدا ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا  
 من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

( لطن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١١/١٠/١٩٧١ م ٢٢ ص ٩٣٠ )

١٨٠٢ - جرح عمد - قصد جنائي - جريمة .

\* أن جريمة أحداث الجرح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي  
 العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا  
 الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

( لطن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٢٦/٣/١٩٧٨ م ٢٩ ص ٢٣٥ )

١٨٠٣ - أحداث الجروح عمدا - جريمة - قصد جنائي .

\* جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام  
 وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل  
 يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . لما كان ذلك ،  
 وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلا عن القصد الجنائي في هذه  
 الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما

أوردتها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٣٧٨/١٢/١٠ من ٢٩ من ١٩٠١ )

١٨٠٤ - القصد الجنائي في جريمة الإجرح العمد - قصد عام -  
تحقيقه يعلم الجاني بمساس الفعل بسلامة جسم المجني عليه .

\* إذ كانت جريمة أحداث الجروح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه مساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته وكأنت المجكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى - كما أوردتها الحكم - وهو ما تحقق في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٩/٤/٥ من ٣٠ من ١٣٤ )

## الفرع الثاني - القصد الاحتمالي

١٨٠٥ - مسؤولية الضارب عن النتائج المحتملة لفعله ولو لم يقصدها مأخوذاً في ذلك بقصده الاحتمالي .

\* متى ثبت أن الضرب الذي وقع عن المتهم هو السبب الاول المحرك لعوامل أخرى تعاونت - وإن تنوعت - على احداث وفاة المجنى عليه ، سواء اكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر ، فالمتهم مسئول جنائياً عن كافة النتائج التي تترتب على فعلته مأخوذاً في ذلك بالقصد الاحتمالي ان كان عليه أن يتوقع كل هذه النتائج : الجائزة الحصول .

( جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ طن رقم ١٩٦ سنة ٨ ق )

١٨٠٦ - مسؤولية الضارب عن النتائج المحتملة لفعله ولو لم يقصدها مأخوذاً في ذلك بقصده الاحتمالي .

\* إن القانون لم ينص على ركن العمد في مواد الضرب أو الجرح بل اعتبرها من الجرائم العمدية التي يكفي فيها القصد الجنائي العام الذي يفترضه القانون من غير نص عليه .

وإذا كان الشارع في جريمة الضرب أو الجرح المفخى الى الموت قد نص على العمد . خلافاً لما فعل في المواد الاخرى الخاصة بالضرب أو الجرح ، فذلك لما اراده من وجوب التفرقة بين جريمة الجرح أو الضرب المفخى الى الموت وبين جريمة القتل العمد . ولكن ليس معني هذا النقص أن هذه الجريمة تتطلب نية جنائية خاصة بل القصد الجنائي فيها يتوافر قانوناً متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يتوجب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته . ولا عبرة بالمبوعات والدوافع التي تحمل علي ارتكاب فعل الجرح مهما كانت شريفة ، بل متى تحقق فعل الجرح ، وثبت علم الفاعل بأن في فعله مساساً بجسم المصاب . لحققت الجريمة ولو كان من أوقع فعل الجرح وانتفاء مدفوعا اليه بعامل الحنان والشفقة ، قاصداً مجرد فعل الخير أو ملذياً طلب المجرور نفسه . ومن ثبتت عليه جريمة احداث الجرح العمد ، يتحمل

قانونا مسئولية تغليب العقاب على حسب نتيجة الجرح الذي أحدثه ومضاعفاته . كما لو طال علاج الجنى عليه أو تخلفت عنده عامة مستديمة أو مات بسبب الإصابة / ولو كان لم يقصد هذه النتيجة ، مأخوذاً في ذلك بقصد الاحتمال إذا كان يجب عليه وهو يحدث الجرح أن يتوقع إمكان حصول النتائج التي قد تترتب على فعلته التي قصدها . ولا يهم في ذلك أن كانت تلك النتائج قد تترتبت مباشرة أو غير مباشرة على فعله ما دام هذا الفعل هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى التي سببت النتائج المذكورة .

على أن جريمة الجرح العمد وإن كانت تتوافر عناصرها ولو كان يحدث الجرح طيبياً أو جراحياً يعمل لخير المريض وشفاؤه متى ثبت أنه أتى الفعل المسمى بأحداث الجرح وهو عالم أن فعله يمس سلامة جسم مريضه إلا أن المسؤولية الجنائية في هذه الجريمة تنتفى عن الطبيب أو الجراح لا لعدم توافر القصد الجنائي لديه بل لسبب قانوني آخر هو إرادة الشارع الذي خول الأطباء ، بمقتضى القوانين واللوائح التي وضعها لتنظيم مزاوله مهنة الطب حق التعرض لأجسام الغير ولو بأجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها . أما من يحدث جرحاً بآخر ويعلم أن هذا الجرح يؤدي للجروح ولا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل بسبب الإباحة فإنه يسأل عن الجرح العمد ويتأشبه من موت أو عامة سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق وإن فالخلاق غير مرخص له في مباشرة الجراحة الصغرى إذا أجرى عملية ختان وتسببت عنها وفاة المصاب فعمله يعتبر جرحاً عمداً لم يقصد منه القتل ولكنه أفضى إلى الوفاة طبقاً للمادة ٢٠٠ ع .

( جلسة ١٩٢٨/٣/٢٨ طين رقم ٩٥٩ سنة ٨ ق )

١٨٠٧ - مساملة الشريك من الضربة التي نشأت عنها العامة ولو لم يكن يقصدها عند وقوع فعل الاشتراك .

الشيخ أن أحكم القانون في جرائم الضرب أن من تعمد ضرب شخص يكون مسؤولاً عن النتائج المحتملة لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصدها . فالضارب المسؤول عن مقدار مدة العلاج أو تخلّف عامة عند المجنى عليه في وفاته عن الضرب . وشريكه في الضرب يكون مثله مسؤولاً عن كل هذه النتائج لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمتها ليس الا انشاء الضرب بل .

( جلسة ١٩٤٠/٤/١٤ طين رقم ٩٦٣ سنة ١٠ ق )

١٨٠٨ - مسئولية الضارب عن العامة ولو لم يكن قد قصد ما دام هو قد قصد مجرد الضرب .

\* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم القي على المجنى عليه سيفاً من الحديد انغرس في رأسه فأحدث بها إصابة تطلعت عنها عامة فإن مساءلته عن العامة ولو لم يكن قد قصد ما تكون صحيحة مادام هو قد قصد مجرد الضرب وما دامت العامة كانت من نتائج المحتلة .

( جلسة ١٩٤١/١/٢٠ طعن رقم ١٨٧٨ سنة ١٠ ق )

١٨٠٩ - مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراضي في الصلح .

\* أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراضي في الصلح أو الإعمال فيه فإن هذه النتائج مما يجب أن يدخل في تقديره وقت ارتكاب فعلته . وأذن فإذا كان المتهم لا ينازع في أن الوفاة تسببت عن الخزيق النافذ عن الإصابة ، ولا يدعي أن التأخير في أسعاف المجنى عليه كان معتمداً لتجسيم مسئوليته ، فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الوفاة .

( جلسة ١٩٤٢/١/١٢ طعن رقم ٢٢ سنة ١٢ ق )

\* ١٨١٠ - مسئولية الضارب عن العامة ولو لم يكن قد قصد ما دام هو قد قصد مجرد الضرب .

\* أن القانون لا يشترط للمعاقبة عن العامة أن يكون المتهم قد انتوى إحداثها ، وإنما يشترط فقط أن يكون قد تعمّد الضرب الذي نشأت عنه العامة ، فيحاسب عليها على أساس أنها من النتائج المحتملة لفعل الضرب الذي تعمده ، وأذن فمتى كان الحكم صريحاً في أن الضرب وقع عبداً فإن الضارب يكون مسئولاً عن العامة ولو لم يكن قد رآها .

( جلسة ١٩٤٢/١/١٩ طعن رقم ١٤٧٠ سنة ١٢ ق )

١٨١١ - مسامحة الشريك عن الضربة التي نشأت عنها العامة ولو لم يكن يقصدها عند وقوع فعل الاشتراك .

\* محنت الضربة التي نشأت عنها العامة لا يسأل عن العامة على أساس أنه تفغدها بل على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذي واقع منه . وحكم الشريك في ذلك لا يختلف عن حكم القاعل . فمتى أثبت الحكم على المتهمين اشتراكهما مع آخر بالاتفاق والمساعدة في جناية لعامة المتخلفة برأس المجنى عليه وأدانتهما على هذا الأساس فإنهما يكونان مسئولين عن العامة حتي ولو كان لم يقع منهما أى ضرب على المجنى عليه ، بل هما يكونان مسئولين عنهما كذلك حتى ولو كانا لم يقصدها عند وقوع فعل الاشتراك منهما .

( جلسة ١٥/٢/١٩٤٣ طين رقم ٥٤٢ سنة ١٣ ث )

١٨١٢ - مسئولية الضارب عن العامة ولو لم يكن قد قصدها ما دام هو قد قصد مجرد الضرب .

\* أن تعدد الضرب يكفى لمسامحة الضارب عن العامة التي تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد اليها . وذلك على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب كان عليه أن يتوقعها .

( جلسة ١٧/٥/١٩٤٣ طين رقم ١٢٥٦ سنة ١٣ ق )

١٨١٣ - عدم مسئولية الضارب عن نتيجة الضربة إذا تعدد المجنى عليه تسوية مركز المتهم فاعمل قصدا او وقع منه خطأ جنينم سسوا نتيجة تلك الفعل .

\* أن احكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لخط فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب علي الشخص العادى مراعاته . فاذا كان المجنى عليه قد تعدد تبسوء مركز إلتهم فاعمل قصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سسوا نتيجة تلك الفعل ، فعندئذ لا تصح مسامحة المتهم عما وصلت اليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . واذا كان المجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالبا بتحمل مداواة المعتادة المعروفة ، فإنه اذا رفضها فلا يسأل المتهم عما

يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يشغفه • وإنكته لا يصنع  
أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض  
حياته للخطر. أو تحدث له آلاما مبرحة ، وإذا رفض ذلك فإن  
رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم ، في هذه الحالة يجب أن  
يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها  
بما يلبسها من الظروف •

( جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٣٢٥ سنة ١٥ ق )

١٨١٤ - مسؤولية الضارب عن العامة ولو لم يكن قد قصد ما دام  
هو قد قصد تجريد الضرب •

✽ ما دامت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ضرب المجنى عليه  
بمطواة في أذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها ونشج من هذا  
السقوط اضطدام رأسه بالأرض فانتطح شريان به أدى إلى الضغط على  
النج واصابته بالشلل مما اقتضى إجراء عملية التريزة فالمتهم مسئول  
عن هذه النتيجة •

( جلسة ٢٩/٥/١٩٥١ طعن رقم ١٤٠ سنة ٢١ ق )

١٨١٥ - مسؤولية الضارب عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن  
الاصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالقواخي في  
العنالج •

✽ ما دام الثابت أن اصابة الرأس التي أحدثها الضامن بالمجنى  
عليه قد انتابها تقيح عميق تطلب إجراء عمل جراحى ورفع جزء من عظام  
الرأس انتهى بفقد في عظم الجمجمة • مما يقتبر غاية يستحيل برؤها ،  
فإن الطامن يكون مسئولاً عن هذه الغاية ولو أنه ونجنت التي جالبت  
الاصابة عوامل أخرى تفاوتت بطريق مباشر أو غير مباشر على أحدثها •

( جلسة ١٩/١٢/١٩٥١ طعن رقم ١٩١ سنة ٢١ ق )

٢٨١٦ - مسؤولية الضارب عن العامة ولو لم يكن قد قصد ما دام  
هو قد قصد تجريد الضرب •

✽ أن كل فعل مادي يقع على جسم الانسان عمداً بقصد الإيذاء

بعد ضرباً وبمقاب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلفت عنه عاهة يستحيل برؤها . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المجني عليها بيده فوقعت على الأرض وأصيبت بكسر في عظمة الفخذ ، تخلفت عنه عاهة مستديمة فإنه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة .

( جلسة ١٩٥٣/١/٦ طن رقم ١١٤٥ - سنة ٢٢ ق )

١٨١٧ - مساعلة المتهم في جريمة الضرب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابات التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالاهمال في العلاج ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

\* المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابات التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراضي في العلاج أو الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية .

( طن رقم ١٧٨ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ من ٨٣٥ )

( طن رقم ٣١٤ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ من ٤٤٨ )

١٨١٨ - مسؤولية المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي - لا يدفع المسؤولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة - مثال لتسبب غير معيب في عملية ختان .

\* أن المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ، كإطالة أمد علاج المجني عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الإضرار الي موته ولو كانت على طريق غير مباشر كالتراضي في العلاج أو اهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية أو كانت قد تدخلت عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة - ومن ثم فإنه لا يجدى الطاعنة ما تثيره من خطأ والد المجني عليه في علاجه بعد إجرائها عملية الختان لأنه فضلاً عن أن الحكم القلّب عنه لعدم قيامه



على دليل يسانده ولا تزعم الطاعة بوجود دليل يساند قولها ، فإنه -  
 بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما دامت الطاعة لا تدعى بأن  
 ما نسبته الي والد المجنى عليه من أعمال كان لتجسيم مسئوليتها أو بتدخل  
 عوامل اجنبية غير مألوفة بين فعلها والنتيجة .

( الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١ من ٢٥ من ٢٦٣ )

١٨١٩ - مسئولية المتهم - في جريمة الضرب أو أحداث جرح  
 عمدا - عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى -  
 ولو كانت عن طريق غير مباشر - ما لم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة  
 تقطع رابطة السببية .

✳ من المقرر أن المتهم في جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا يكون  
 مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى - كإطالة  
 أمد علاج المجنى عليه أو تخلف عاهة مستديمة أو الإضرار الى موته - ولو  
 كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع  
 رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة .

( الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨ من ٢٥ من ٣٩٥ )

### الفصل الثالث

#### القدر المتيقن

١٨٢٠ - عدم جواز مسائلة المتهم باحداث العاهة عن ضريات اخرى لم ترفع بها الدعوى العمومية اذا برأته المحكمة من تهمة العاهة .

\* اذا رفعت الدعوى العمومية على شخص، بأنه هو وآخر أحدثا جرحا بجراس ثالث سبب له عاهة مستديمة ، وقررت المحكمة صراحة في حكمها ان العاهة المستديمة التي اصابها المجني عليه هي نتيجة جرح لم يحدث الا من ضربة واحدة لا تحتمل تصدد الفاعلين، وانها لم تهتد الى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين اتهمهم المجني عليه باحداثه ، وانها لذلك لا تستطيع ادانة احد يعينه في جناية العاهة المستديمة ، كان من المحتم عليها ان تقضى ببراءة المتهم من تهمة احداث العاهة . اما ان تنتزع من هذه الجناية المستبعدة جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات « قديم » تحملها للمتهم على زعم انه أحدث بالمجني عليه جرحا مع انه لم يهجم احد بأى جرح آخر ، ولم ترفع عليه الدعوى العمومية إلا لاحداثه الجرح الذي سبب العاهة المستديمة ، ذلك الجرح الذي لم يثبت انه هو محدثه ، ثم تقضى لهذا المجني عليه بتعويض على المتهم فذلك تصرف لا يقره القانون ، بل الذي يحتمه القانون هو القضاء ببراءة المتهم من تهمة احداث العاهة ، ويرفض الدعوى المدنية قبله ، لعدم وجود أساس ثابت لها .

فاذا كان هذا المتهم مسندة اليه تهمة اخرى ، هي ضربه شخصا آخر ، وكانت المحكمة قد ضمنت هذه التهمة الى التهمة التي انتزعتها وهي خاطئة وقضت فيهما معا بعقوبة واحدة ، تعين على محكمة النقض تصحيح هذا خطأ ، بجعل عقوبة المتهم عن جنحة الضرب متناسبة مع هذه التهمة وحدها .

( جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طرزقم ٣٦٧ سنة ٣ ق ٢ )

١٨٢١ - متى لا يجوز اخذ الاتهام بالقدر المتيقن .

\* اذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين باثهما ضربا المجني

عليه بالعصى على ذراعه اليمنى ضرباً نشأت عنه العاهة ، واستخلصت المحكمة من التقرير الطبي أن ليس بهذه الذراع الا اصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة ، ثم قالت انه لم يتيسر لها معرفة من من المتهمين الاثنين هو الذى أحدثها ، فان براءة كليهما تكون متعينة ويكون رفض دعوى التعويض قبلهما واجبا ، ولا يصح فى هذه الحالة القول بأخذهما بالقدر المتيقن ، فان ذلك محل أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب ولكن لا تعرف ، على سبيل التحقيق ، الفرية التى أحدثها .

( جلسة ١٩٤٢/١١/٣٠ طن رقم ٢٢٥٢ سنة ١٢ ق )

٢٨٢٢ - متى يُعَيَّن أخذ كل منهم بالفسد المتيقن فى حقه من الضرب .

يتمى كان الثابت من تقرير الطبيب الذى كشف على المجنى عليه أن به عدة إصابات فى رأسه من الجهة اليسرى ، وأن العاهة التى تخلفت عنده لم تنشأ من كل هذه الإصابات ، وكان لا يوجد بلوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على من أحدث الإصابات التى نشأت منها العاهة ، فان ادانة واحد بيمينه من التهمين بأحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه ، بل المتعين هو أخذ كل منهم بالقدر المتيقن فى حقه من الضرب ومعاقبته بالمادة ٧٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طن رقم ١٣٤ سنة ١٦ ق )

١٨٢٣ - مؤاخضة التهم فى العاهة بالمادة ٧٤١ غ دون أن تبين أن عين المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما كان ناشئا عن باقى الإصابات المشوبة الى التهم - قصور .

إذا كانت المحكمة قد قالت فى حكمها انه من المقرر تعيين محل الضربة التى أحدثها متهم معين بالمجنى عليه لعدد التهمين وتعدد الإصابات ، ومع ذلك عاقبت هذا التهم على أساس أن الإصابات التى أحدثها بالمجنى عليه استوجب علاج مدة تزيد على العشرين يوما ، فذلك مع ما هو ثابت من تفاوت فى جسامه الإصابات ، يكون خطأ ، ويجهل لوضع الامور فى نصابها تعديل العقوبة المحكوم بها على هذا التهم طبقا للمادة ١/٧٤٢ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٤٦/٣/١١ طن رقم ٦٣٤ سنة ١٦ ق )

١٨٢٤ - مؤاخذه المحكمة المتهم في العامة بالمادة ٢٤١ ع دون أن تبين عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما كان ناشئا عن باقي الإصابات المتسوية إلى المتهم - قصور .

\* إذا قدم متهمان إلى المحكمة ، أحدهما بتهمة أحداث ضرب تسببت عنه عامة بالمجنى عليه ، والآخر بتهمة جنحة الضرب ، وكان الثابت أنه وجد بالمجنى عليه ثلاث إصابات ، فترت المحكمة أن تهمة العامة غير ثابتة على المتهم بها وأخذته هو والمتهم الآخر بتهمة اثهما ضربا للمجنى عليه ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما عن الإصابتين الأخرين ، وعاقبتهما بالحبس لمدة سنتين ، دون أن تبين أن عجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كان ناشئا عن كل من الإصابتين ، فهذا منها قصور يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٤٨ طن رقم ١٩٥٠ سنة ١٨ ق )

١٨٢٥ - الأصل في القدر المتيقن هو أخذ المتهم على مقتضى المادة ٢٤٢ ع .

\* إذا كان الثابت بالتقرير الطبي أنه وجد بالمجنى عليه إصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي تخلف عن إحداها عامة مستديمة ، ولم تر المحكمة مساءلة المتهمين بهذه الضربات عن العامة وأخذتهما بالقدر المتيقن في حق كل منهما وهو أنه أحدث بالمصاب ضربا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يجب عليها أن تسألتهما على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

( جلسة ٢٠/٥/١٩٥٢ طن رقم ١٨١ سنة ٢٢ ق )

١٨٢٦ - اعتداء المتهمين على مجنى عليه ووفاته - ثبوت جلدوتي إصابتين برأسه وعدم معرفة مصادث الإصابات التي أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين بجنحة الضرب أخذاً بالقدر المتيقن في حقها

\* إذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعي أن برأس المجنى عليه إصابتين وأن الوفاة نشأت عن إحداها دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما

أحدث الإصابة التي نشأت عنها الرفاة فأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ودانتهما بجنحة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

( الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ ص ٧ ص ١٣٦ )

١٨٢٧ - اطمئنان المحكمة الي ثبوت الاتهام المتهم مع آخرين في أحداث الإصابة وعدم احتواء الوقائع على ما يدل على محدث العاهة من بينهم - أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات - صحيح .

\* متى كان الحكم قد أثبت أن المجرى عليه قد أصيب في رأسه إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة ، كما أصيب بإصابات أخرى في الصدر والاضلاع والساعد والعضد الايمن والظهر ، واطمأنت المحكمة الي ثبوت اتهام المتهمين مع آخرين في أحداث تلك الإصابات وانتهت الي أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل علي من أحدث الإصابات التي نشأت عنها العاهة ، وأخذت من أجل ذلك المتهمين بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ ص ٣٣ ص ٥٢٦ )

## الفصل الرابع

### التوافق على التصدي والإيذاء

#### ١٨٢٨ - متى يتحقق التوافق على التعدي والإيذاء

✳ ان المادة ٢٠٧ عقوبات لم تشترط ألا أن يكون الضرب أو الجرح حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء . فالتوافق على التعدي هو المصور الذي تدور عليه علة التشديد الذي ارتآه المشرع بوضعه هذه المادة التي أريد بها العقاب على الفكرة الاجرامية المحددة التي تنشأ عند عصبة من المعتدين في وقت واحد وتقتصر ظروفها عن توافر شروط الاشتراك بمعناه القانوني وشروط سبق الاصرار . وهذه الفكرة الاجرامية قد تتحقق في التصور من غير أن يعد الجناة من قبل آلات الضرب بل قد توجد بمجرد اجتماع المعتدين ووصول يد واحد منهم أو أكثر إلى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع في فكرة الاعتداء .

( جلسة ١٩٣٢/٢/١٥ طعن رقم ١٤٦٤ سنة ٢ ق )

#### ١٨٢٩ - وجوب التبايل في الحكم بمقتضى المادة ٢٤٢ ع علي توفر

جميع أركان هذه المادة .

✳ ان المادة ٢٠٧ ع « قديم » تعاقب كل من اشترك في التجمع المنصوص عليه فيها ولو لم يحصل منه شخصيا أى اعتداء على أحد من المجنى عليهم فمن الواجب إذن أن يدلل الحكم على توفر جميع أركان هذه المادة كيما تستطيع محكمة النقض أن تعلمن الي أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا . واذن فإذا كان كل ما ثبت بالحكم هو أن الذين اشتركوا في التجمع والاعتداء كانوا أربعة فقط وأن ثلاثة منهم اشتركوا في الضرب ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع بحيث أم يمكن في الاستطاعة أن يناله الحكم بعقاب لولا تطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات فإن هذا البينان الذي لا يكفي وحده لتطبيق

المادة ٢٠٧ عقوبات يجعل الحكم مستوجب للنقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم وليس فقط بالنسبة لذلك الطعن الذي لم يرد بالحكم النهائي على اشتراكه فعلا في الضرب وكان هو وحده صاحب المصلحة الضامة في الطعن ، ذلك لان ترابط الوقائع المكونة للحادثة واتصال بعضها ببعض مما يستوجب عدم تجزئة الحكم وخصمها ان المادة المطبقة هي المادة ٢٠٧ ع التي تقتضي لامكان الحكم بها توافر شروط خاصة من حيث عدد المتهمين الخ :

( جلسة ١٦/٤/١٩٣٤ طن رقم ٩٩٥ سنة ١ ق )

١٨٣٠ - شرط العقاب بمقتضى المادة ٢٤٣ ع .

✳ لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ ع قديم ( المقابلة للمادة ٢٤٣ جديد ) ان يكون لدى المتهمين سبق اصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفي مجرد توافقهم على ارتكاب الاذى للجنى عليه . فاذا ادانت المحكمة المتهمين الذين ضربوا المجنى عليه بالمادة المذكورة على اساس انهم قد تواردت خواطرمهم على الاجرام ، واتجهت اتجاهها ذاتيا نحو الجريمة فانها تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح .

( جلسة ١٧/٦/١٩٤٠ طن رقم ١١٤٤ سنة ١٠ ق )

١٨٣١ - عدم جواز مؤاخضة من توافقوا على التصدى على فعل

ارتكبه بعضهم الا في الاحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر .

✳ توافق الجناة هو توارد خواطرمهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون ان يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد اصر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مؤاخضة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الاحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر ، كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . اما في غير تلك الاحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره ان يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون . والآن فاذا ادانت المحكمة المتهمين جميعا عن الجريمة التي حدثت للمجنى عليه على اساس مجرد توافقهم على ضربه فانها تكون قد

أخطات ، ولا تفسح الإدانة إلا إذا ثبت للمحكمة - بغض النظر عن سبق  
الأصرار - أنه كان هناك اتفاق بينهم على الضرب \*  
( جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨ طعن رقم ٣٤٧ سنة ١٩٤٩ ق )

١٨٣٢ - عدم بيان الحكم من اعتدى من الملتزمين المتجمهرين بالذات  
على المجنى عليه لا يعفيه متى تحققت أركان الجريمة المنصوص عليها  
في م ٢٤٣ ع

\* إذا كان الحكم قد اثبت وجود التهمين جميعاً ( وهم أكثر من  
خمسة ) في مكان الحادث واشترآكهم في التجمهر والعصبة التي توافقت  
على التمرد والأيذاء ، وتعدى بعضهم بالضرب على المجنى عليه بالعصى  
التي كانوا يحملونها فإن أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣  
من قانون العقوبات تكون قد تحققت ، وليس من الضروري بعد ذلك أن يبين  
الحكم من اعتدى من التهمين المتجمهرين بالذات على المجنى عليه \*  
( جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طعن رقم ١١١٨ سنة ١٩٥٤ ق )



## الفصل الخامس

### تسبيب الأحكام

#### ١٨٣٣ - عدم تعرض الحكم للمحيص دليل مطروح أمام المحكمة •

\* إذا كان الحكم قد اتخذ من نتيجة تحليل الدم الذي وجد بثوب المتهم دليل إثبات عليه باعتبار أن يقع الدم هي من أثر إصابة المجنى عليه ، وكان الثابت بالتقرير الطبي أن البقع المشار إليها تقع في أسفل الثوب من الداخل وأن المتهم به جرح في النصف الأسفل لمؤخر المساق اليسرى قال عنه أنه من حصة كلب ، وذلك دون أن يتناول الحكم بالبحث في علاقة الدم بالجرح المشار إليه ، فإنه يكون معيباً بالقصور وأجبا نقضه •

( جلسة ١٩٤٨/١١/٣ طين رقم ١١٥٧ سنة ١٨ ق ٤ )

#### ١٨٣٤ - عدم تعرض الحكم للمحيص دليل مطروح أمام المحكمة •

\* إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه وأحدث به إصابة كما أثبت أن آخرين لم يكلف عنهم التحقيق ضربه أيضاً على رأسه ومواضع أخرى من جسمه ثم أدان المتهم في جريمة الضرب المفضى إلى الموت على أساس أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في وفاة المجنى عليه فهو مسئول عن أحداث الوفاة وكان ما جاء بتقرير الصفة التشريعية هو أن سبب الوفاة نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخفضة بعظام الرأس وتمزق بالأم الحافية معا لا يؤدي إلى ما ذهب إليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت في أحداث الوفاة ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ، فهذا الحكم يكون قد استند إلى غير سند ويتمين نقضه •

( جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طين رقم ٣٣٧ سنة ٢١ ق ٤ )

#### ١٨٣٥ - فساده الاستدلال •

\* متى كان يبين من الأوزاق أن وكيل النيابة المحقق قد أثبت في نهاية

محضره أنه عرض علي المجنى عليه المتهمين - ومن بينهم الطاعن - فقرر أن هناك أخا آخر يدعى محمدا ، هو الذي ضربه ، وليس موجودا ضمن المعروضين الآن ، ثم أثبت المحقق في محضره المحرر في اليوم التالي أنه استمضر محمد علام درويش وعرضه على المجنى عليه مع هؤلاء المتهمين واخمسة أشخاص آخرين ، فأخرج على الفور الطاعن مقررًا أنه هو الذي ضربه بالعصا على رأسه . ولما كان الحكم المطعون فيه أنه استند إلى هذا العرض الأخير ، قد قرر أن الطاعن عرض على المجنى عليه عرضا قانونيا بين آخرين ، فتعرف عليه لأول وهلة ، وقال أنه هو الضارب له ، في حين أن الثابت من التحقيق أن هذا المتهم ذاته كان قد عرض علي المجنى عليه في اليوم السابق ، مع اثنين آخرين ، فأكد أن ضاربه ليس من بينهم ، مما يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن ملتزمة إلى هذا العرض السابق - لما كائن ذلك وكان لا يعرف ماذا كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تنبعت إلى ذلك العرض وجعلته في تقديرها ، فإن الحكم يكون قاصر البيان ، محييا بما يستوجب نقضه .

( جلسة ١٩٥٣/٥/٣٦ طعن رقم ٢٦٤ سنة ٢٣ ق )

١٨٣٦ - ذكر الحكم اقولا متعارضة لشاهد لا يعينه ما دام قد أخذ منها بما أطمأن إلى صحته .

\* أن اختلاف الشهود في تعيين نوع الآلة التي حصل الخرب بها واعتماد الحكم على شهادتهم رغم هذا الخلاف ، لا يعتبر تناقضا يعيب الحكم ما دام قد أخذ من اقوال الشهود بما رآه صورة صحيحة للواقعة وهي أن المجنى عليه ضرب بالعصا .

( جلسة ١٩٥٤/١١/١٥ طعن رقم ١٠٩٩ سنة ٢٤ ق )

١٨٣٧ - اغفال الحكم بيان مدة علاج المجنى عليه في جريمة ضرب - فشاركه في تقرير الطبيب الشرعي الذي تضمن أن الإصابات أعجزته عن أعماله مدة تزيد علي عشرين يوما - لا قصور .

\* إذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب اسباب حكمها القصور أن هي لم تذكر مدة عجز المجنى

عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما اشتغل عليه التقرير الطبي الشرعى من بيان لنوع الإصابة وموضعها وجسامتها وكونها مخالفة وما دام التقرير الطبي نفسه الذى أشار اليه الحكم وأورد مضمونه يبين منه ان الإصابة أعجزت الجنى عليه عن أعماله مدة تزيد عن عشرين يوما .

( لطن رقم ٨١ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ من ٦٩٦ )

١٨٢٨ - جواز الاستدلال علي توافر الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة بالقرائن - مثال .

✽ الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو معرف به فى القانون هو اتحاد تية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالباً دون مظاهر خارجية ، أى أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، وإن كان القاضى الجنائى لمطلق الحرية فى تكوين عقيدته من واقع الدعوى فإن له إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما أشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه ما دام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره - فإذا تحدث الحكم عن اتفاق المتهمين على مقارفة الجريمة بقوله : « أن عدم توافر ظرف سبق الإصرار لا ينفى أن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعد على بوالد الأولين وعم الثالث - اتفقوا على ضرب المجنى عليه وتوجهوا حاملين العصي من مساكن العزبة الى حيث يوجد المجنى عليه » يدل على ذلك تسلسل الحوادث . . . وما قرره الشاهدان من أنهما رآيا المتهمين وهم « مقلدون » مما من جهة مساكن العزبة حاملين العصي وأنهالوا فى وقت واحد على رأس المجنى عليه ضرباً بالعصى وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو الى هذا الضرب ، الامر الذى يفيد حتماً أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن العزبة الى حيث كان يوجد المجنى عليه . . . الا بعد أن اتفقوا على « تحريه انتقاماً لضرب والد المتهمين الأولين وعم ثالثهم وحملوا عصيهم » « توجهوا الى مكانه وأنهالوا على رأسه ضرباً » . . . « فإن ما أورده الحكم « نفي الدلائل على اتفاق المتهمين على مقارفة الجريمة سائفاً فى العقل ويتوافر فيه الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة » .

( لطن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ من ١١٢ )

١٨٣٩ - اغفال بيان تحقيق النتيجة التي يستقيم بها انزال حكم  
المادة ٢٤١ عقوبات يعيب الحكم بالقصور .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد في اسبابه ما يفيد تحقيق  
النتيجة التي يستقيم بها انزال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على  
واقعة الدعوى ، فانه يكون قاصرا عن بيان شرط تطبيق حكم المادة  
المذكورة .

( الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/١ من ١١ ص ١٦٦ )

١٨٤٠ - ضرب المضي الى موت - حكم - سببيه - بيان رابطة  
السببية بين الاصابات وبين الوفاة :

\* خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الاصابات التي اثبتت على  
المتهم احداثها بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير ، على الرغم من ان هذا  
البيان جوهري ولازم للقول بتوافر أركان جريمة الضرب المفضي الى الموت  
التي دين المتهم بها ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور "متمينا" نقضه .

( الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦١/١١/٢٧ من ١٢ ص ١٦٦ )

١٨٤١ - النفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والمعاملة - نفع  
جوهري - سكوت الحكم عن الرد عليه - قصور .

\* اذا كان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قصر في بيان رابطة  
السببية بين فعل الضرب الذي دين به الطاعنون وبين المعاملة التي تخلفت  
بالمجنى عليه ، وهي استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم انه بعد ان  
أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التي  
وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي ، ومحتج  
تمزق الطحال اذى الى استئصاله ، دون أن يبين الى أى تاريخ ترجع هذه  
الاصابات وما اذا كانت ترجع جميعا الى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك  
التاريخ الذي حرر فيه التقرير الابتدائي وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة

على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الاخيرة في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين واثّر ذلك في تحديد مسئولية الطاعنين ان صحت هذه الواقعة ، فان الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يلزم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعامة مما يعيبه بالقصور المرجح ،  
المنقضى .

( الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٠/١/١٩٦٢ من ١٢ ص ٥٨٧ )

١٨٤٢ - عامة المستديمة - حكم - تسببيه - تسببيه غير معيب .

\* لا يؤثر في سلامة الحكم اغفاله بيان مدى العامة طالما ان المتهم لا يجادل فيما نقله عن التقرير الطبي من تخلف عامة مستديمة بالمجنى عليه .

( الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١١/٤/١٩٦٣ من ٢٢ ص ٧٤٧ )

١٨٤٣ - العامة المستديمة - شرطها - التقرير الطبي الشرعى - حكم - تسببيه .

\* من المقرر انه يكفي لتوافر العامة المستديمة - كما هي معرفة به قانونا - ان تكون العين سليمة قبل الاصابة ، وان تكون قد اصبحت بضعف يستحيل برؤه او ان تكون منفعتها قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتغير تحديد قوة الابصار قبل الاصابة . واذا ما كان الحكم قد اثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى من تخلف العامة المستديمة لدى المجنى عليها وهى فقد قوة الابصار بعينها اليمنى نتيجة اصابتها التى احدثها جها الطاعن ، مما مؤداه ان العين كانت مبهمة قبل الاصابة وان قوة الابصار قد فقدت كلية على اثرها فان الدعى على الحكم بالابطال ان لا يكون له محل .

( الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٢/١٦/١٩٦٣ من ٢٢ ص ٩٢ )

## ١٨٤٤ - ضرب - حكم - تسببيه - تسبیب معيب \*

\* شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ان يكون الممرض أو الحجز عن الاشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما . وانه وان كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار اليه ان تبين اثر الاصابات أو درجة جسامتها . على اعتبار انه يكفى لتطبيق احكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا ، الا انه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سألقة البيان ان تبين اثر الجروح والضرابات ودرجة جسامتها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مدى اثر الاصابة التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن اشغاله الشخصية ، فانه يكون معيبا بالقصور .

( لطن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ص ١١٤ )

## ١٨٤٥ - حكم - تسببيه - تسبیب معيب \*

\* اوجب القانون فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها والا كان قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه - اذ استند الى التقارير الطبية ضمن ادلة الادانة - قد اقتصر على الاشارة الى نتائج تلك التقارير دون ان يبين مضمونها من وصف الاصابات وعددها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لادلة الدعوى ، فانه يكون قاصرا البيان مما يوجب نقضه .

( لطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/١ س ١٨ ص ٣٣١ )

## ١٨٤٦ - اصابة - حكم - تسببيه - تسبیب معيب \*

\* متى كان يبين من الاطلاع على المفردات ان تقرير الحصة التشريعية اثبت ان المجنى عليه لم يصب الا باصابة واحدة ، وكان ما نقله الحكم

من تقرير الصفة التشريحية وأورده منه أن المجنى عليه أصيب باصابات رضية - بصيفة الجمع - وهو ما يفيد تعدد اصابات المجنى عليه ، انما يخالف الثابت بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب باصابة واحدة . واذا ما كان هذا الخطأ مؤثرا بحيث لا يعرف رأى المحكمة لو أنها فطنت اليه ، وكان ما اثاره الدفاع من قيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى يعد جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يفيد أنها عند ما قضت فى الدعوى كانت على بينة منه وتورد عليه بما يزيل هذا التعارض ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٤/٣ من ١٨ من ٤٧٢ )

#### ١٨٤٧ - عاهة مستديمة - حكم تسببيه - تسبیب غير معيب \*

\* متى كان ما أورده الحكم فى خصوص وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها كافيا ، فى بيان العاهة المستديمة التى نشأت عن الاصابة وفى نسبتها الى المتهم - فانه لا يقدح فى ذلك عدم تحديد قوة ابصار العين قبل تلك الاصابة ما دام قد ثبت أن العين أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو فقدت منفعتها فقدا كليا .

( الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ من ١٨ من ١٠١٢ )

#### ١٨٤٨ - جريمة - عاهة مستديمة - أركان الجريمة - رابطة

التسببية - حكم - تسببيه - تسببيه غير معيب \*

\* من السلم به فى صحيح القانون ، أن العاهة المستديمة يتحقق وجودها بفقد أحد الاعضاء أو أحد أجزائه ويكفل ما من شأنه نقص قوة أحد الاعضاء أو أحد الاجزاء أو بتقليل قوة مقاومته الطبيعية ، إذ القانون لم يحدد نسبة معينة للنقص الذى يتطلبه لتكوين العاهة ، بل يكفى لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة ولو فقدا جزئيا مهما كان مقدار هذا الفقد ، فاذا كان الحكم قد اثبت الصاهة على النحو المتقدم وقدر نسبة العجز بنسبة ٢ % ودان

المتهم على هذا الأساس فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وأنزل على الواقعة حكم القانون ووفر رابطة السببية بما يوفر غناضاً للجريمة التي دأبه بها ، ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الصدد لا يكون مقبولاً .

( الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥ س ١٨ . حتى ٢٠٢ )

#### ١٨٤٩ - ضرب نشأت عنه عاهة - مثال .

\* متى كان مفاد دفاع الطاعن - بأنه كان مشلولاً وقت الحادث ويده ترتعش - هو عدم إمكانه ضرب المجنى عليها بقطعة من الخشب أو طعنها بسكين ، وإذا سلم الحكم المطعون فيه بأن الطاعن مشلول ويده ترتعش ، فقد كان عليه أن يقول كلمته في دفاعه ، وهو دفاع جوهري يترتب عليه - لو صحح - أن يتغير وجه الرأي في الدعوى . أما وأن الحكم قد خلا من الرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ حتى ١٠٤١ )

١٨٥٠ - الارتباط الذي تتأثر به المسئولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات - تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة - دون البراءة - ادانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة أحداث عامة - لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة - تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضي الى الموت - لا تمنع من محاكمته عن جريمة أحداث العامة المرتبطة بها .

\* من المقرر أن الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، إنما ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حقها في النظر في باقي الجرائم المرتبطة ، أو أن تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافر أركانها وثبوتها قبل المتهم ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الجريمة التي نين عنها الطاعن ضده الأولى المرتبطة بجريمة أحداث العامة المستتية محل هذا الطعن ، هي



جريمة الضرب البسيط المنطبقة علي نص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وهي الجريمة الصغرى ، وأن المظنون خدعهما الثاني والثالث قضى بتبرئتهما من جريمة الضرب المفضي الى الموت وهي الجريمة الكبرى ، فان الارتباط القائم بين هذه الجرائم لا تتأثر به مسئولية المظنون خدعهم الجنائية عن الجريمة محل الطعن ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في هذه الجريمة لسابقة الفصل فيها والذي قضى المحكم المظنون فيه بقبوله ، غير سديد في القاتون مما يتعين معه نقض هذا الحكم .

( الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩ ص ٢١ ص ٤٦٦ )

١٨٥١ - عدم التزام المحكمة بمتابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوعى - مشروط بان تورط في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى واثبت بها ووازنت بينها - التفتت المحكمة كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على غير بينة من هذا الدفاع - قصور - مثال في ضرب أحدث عامة .

\* متى كان يبين من الاطلاع علي محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن انكر التهمة واثار المدافع عنه امام المحكمة فيما اثاره من اوجه الدفاع « ان الطاعن اتهم في الدعوى على غير اساس ، وأن التقرير الطبي الشرعي يتضمن واقعة هامة جدا بالنسبة للعامة التي بالذراع الايسر وانها حدثت من جسم صلب ثقيل ولا يمكن ان تحدث من مطوأة لأنها ليست جسما ثقيلًا » ويبين من الحكم المظنون فيه أنه بعد ان بين الواقعة على النحو الذي استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شاهدي الاثبات والتقرير الطبي ، انتهى الى ادانة الطاعن دون ان يورد دفاعه وموقفه من التهمة وما ساقه من اوجه لها شأنها في خصوص الدعوى الطريفة ، وكان الاصل ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة التهم من مناحى دفاعه المختلفة ، الا انه يتعين عليها ان تورط في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى واثبت بها على وجه يفصح عن انها فطنت اليها ووازنت بينها ، اما ولله التفتت كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت اليه بما يكشف عن ان المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع على بينة من أمره ، فان حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه .

( الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٩٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ ص ٢١ ص ٦٧١ )

١٨٥٢ - وجوب تبيان الحكم اصابات المجنى عليه وتطورها  
وسبب حدوثها والآلة المحدثه لها ، وما انتهت اليه هذه الاصابات -  
من واقع الدليل الفنى - خلو الحكم من هذه البيانات - قصور فى بيان  
رابطة السببية بين الفعل والاصابة .

\* متى كان الحكم قد اقتصر قيما نقله عن التقارير الطبية بانها  
تضمنت وجود عاهة برأس المجنى عليه ، دون أن يبين ماهية هذه  
الاصابات التى أحدثها الطاعن بالمجنى عليه وتطورها، وسبب احداثها  
والآلة المحدثه لها ، وما أدت اليه ، من واقع الدليل الفنى المستفاد من  
التقرير الطبي الشرعى ، حتى يبين منه وجه الاستشهاد به على ادانة  
المتهم ، فان هذا الحكم يكون قد خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الخرب  
الذى دين به الطاعن وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه ، ويكون قد  
جاء قاصرا متعينا نقضه .

( الملن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ س ٢١ ص ٨٧٨ )

١٨٥٣ - عدم جواز مؤاخذة المتهم عن واقعة غير تلك التى رفعت بها  
الدعوى - مثال فى ضرب .

\* من المقرر انه متى استبعدت المحكمة اصابة العاهة لعدم حصولها  
من المتهم ، فلا يصح لها ان تسند اليه احداث اصابات اخرى بالمجنى  
عليه واخذة بالقدر المتيقن فى حقه ، ذلك لان القدر المتيقن الذى يصح  
العقاب عليه فى مثل هذه الحالة ، هو الذى يكون اعلان التهمة قد شمله  
وتكون المحاكمة قد دارت عليه ، وهو ما لم يتوافر فى هذه الدعوى ،  
اذ ان مفاد ما أورده الحكم انه استبعد ان المظنون ضده هو الذى أحدث  
الاصابة التى نجمت عنها العاهة ، وأسند اليه احداث اصابات اخرى  
بالمجنى عليه لم ترفع بها الدعوى أو تدور المرافعة عليها ، ومن  
ثم فان الحكم المظنون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يبيحه  
ويستوجب نقضه .

( الملن رقم ٨٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٤/١١ س ٢٢ ص ٢٥٦ )

١٨٥٤ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة - خطأ الحكم في تحديد الأشخاص الذين بدأوا المشاجرة ليس بذى أثر على جوهر الواقعة من اعتداء الطاعن على المجنى عليه واحداً من أصابعه التي تخلصت عنها العامة المستديمة \*

\* لا يعيب الحكم الخطأ في الاستناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإذا كان الحكم قد أورد أن المشاجرة التي أصيب فيها المجنى عليه قامت بين شاهد الإثبات والطاعن وأن هذا الأخير اعتدى على المجنى عليه عند ما تدخل ، فإنه لا يعيبه أن تكون المشاجرة قد بدأت بين الشاهد ووالد الطاعن ولا أن يكون قد شارك فيها خلق كثير ، وذلك بأنه على فرض التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلاً على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي اقتصرت بها المحكمة وهي أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه وأحدث به الإصابات التي تخلصت عنها العامة المستديمة ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاستناد لا تكون مقبولة \*

( لندن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ من ٢٤ ص ٤٠٢ )

١٨٥٥ - تعريف قضاء النقض للعامة المستديمة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات - فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الإسرئين مع بعض الضيق في التلغس عامة مستديمة \*

\* أنه وإن كان القانون لم يرد به تعريف العامة المستديمة واقتصر على إيراد بعض الأمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العسامة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعتة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العامة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل منفعتة ، ومن ثم فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الإسرئين مع بعض الضيق في التلغس عامة مستديمة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً \*

( لندن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٨ من ٢٤ ص ١٠١٠ )

١٨٥٦ - جرمي الضرب المفضي الى الموت والضرب البسيط - وجوب الحكم بعقوبة الجريمة الاشد - مخالفة ذلك - اثره .

\* اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضي الى الموت والضرب البسيط اللتين اذان الطاعن بهما على الرغم مما تنبئ عنه صورة الواقعة كما اوردتها من ان الجريمة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة اعمال مكبلة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الجبارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم علي الطاعن بعقوبة الجريمة الاشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الاولى ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس المفضي بها عن الجريمة الثانية المسندة للطاعن عملا بالحق المخول للمحكمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( لطن رقم ١٠٨ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٢٣٦ )

١٨٥٧ - عاهة مستديمة - ثبوتها - حكم - تسبیب .

\* من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تطرح ما يقدم اليها من ادلة الثبوت اذا لم تلمئن اليها غير ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصنت الدعوى واحاطت بطروفيها وادلتها التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم توافر العاهة لدى المجني عليها مستندا في ذلك الى التقرير الطبي الشرعي المؤرخ ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٩ دون ان يقول كلمته فيما ورد بشهادة الطبيب الشرعي الذي قام بالكشف على المجني عليها والتقارير الطبية الشرعية اللاحقة المثبتة لتخلف العاهة لدى المجني عليها والتي تضمنت المآخذ الفنية . على هذا التقرير ، فان ذلك لما يكشف عن ان الحكم المطعون فيه اطرح ادلة ثبوت العاهة دون ان يلم بطروفي الدعوى وملابساتها التي طرأت بعند تحرير التقرير الاول الذي اغتمسه عليه وغول على نتائجها مما يعيبه بالقصور في التسبیب والفساد في الاستدلال .

( لطن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ٢٤/٢/١٩٧٥ من ٣٦ ص ١٠٨ )

## ١٨٥٨ - حكم الإدانة - تسببه - مقال في جريمة ضرب \*

\* من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مواد جنى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم - لما كان ذلك - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، واستند في قضائه ضمن ما استند إليه من أدلة إلى التقرير الطبي قد اكتفى بالإشارة إلى أن إصابات المجنى عليه هي جرح طعني نافذ بالجهة اليسرى من البطن وجرح قطعي بالأذن اليسرى من ضربة سكين لئلا يبين المدة اللازمة لمعالجة من واقع التقرير الفني وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الاشتغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً ، وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين أثر الإصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفي لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتطلف منه آثار أصلاً ، إلا أنه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين أثر الجروح والخربات ودرجة جسامتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يبين مدى أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن اشتغاله الشخصية يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

( لعل رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق . ٠ جلسة ١٩٧٥/٤/٨ س ٣٦ ص ٣٠٤ )

## ١٨٥٩ - تسببه الحكم - إقامته على ما ليس له أصل في الأوراق -

يعيبه - تساند الأدلة - أثره :

\* لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند - فيما استند إليه - في إدانة الطاعن على أقوال الشهود بتحقيقات النيابة وبالإدانة بقوله ، وشهد ..... بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه معه في مقابلة المجنى عليه صباح يوم الحادث وبجوار الشاهدان الآخرين شاهد التهم قائماً من الطريق بعائلة هائلة وفوجيء به يعتدى بمطواه على المجنى عليه إصابه في ظهره تسقط أرضاً ولأن التهم بالفرار

وأضاف أن هذا الأخير قدم من خلف المجنى عليه وطعنه من الخلف -  
 وشهد ٠٠٠ ٠٠٠ بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى ٠٠٠٠٠٠  
 صباح يوم الحادث برققة المجنى عليه والشاهد الرابع فوجيء بالمجنى عليه  
 يمسك بكتفه متلفتا خلفه مرددا عبارة « كنه يا حمدي » فتلفت هو أيضا  
 وشاهد الدماء تنزف من المجنى عليه ورأى المتهم يعضو على مسافة عشرين  
 مترا وكان يحمل مطواه وذكر أن سبب الحادث هو الشار لمقتل والد المتهم  
 - وشهد ٠٠٠ ٠٠٠ بالتحقيقات وبالجلسة بعضمون ما شهد به الشاهد  
 السابق « ٠ لما كان ذلك وكان الشاهد من الاطلاع على محضر جلسة  
 المحاكمة أن هؤلاء الشهود قد اقتضت شهادتهم على القول باصابة المجنى  
 عليه أثناء جلوسهم معه بالمقهى ونفوا رؤيتهم الطاعن يعتد على المجنى  
 عليه أو يفر من محل الحادث فور وقوعه حاملا سكيناً أو مطواه ، فإن  
 الحكم المطعون فيه إذا استخلص مقاربة الطاعن للجريمة مستدلا على  
 ذلك بأقوال هؤلاء الشهود بجلسة المحاكمة يكون قد أقام قضاءه على ما لا  
 أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوالهم  
 بتحقيقات النيابة ما دام أنه استدل على جديتها بأقوالهم بجلسة المحاكمة  
 بما لا أصل له في الأوراق - ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من  
 أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والحكمة تكون  
 عقوبتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف  
 على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه .  
 ( الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٢/٨ ص ٢٨ من ١٦٨ )

١٨٦٠ - تسبيب الحكم - مخالفة الثابت بالتقارير الطبية -

قصود .

\* لما كان البين من الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى  
 أنه لم يثبت من اصابات مجنى عليه العامة التي بان المتهم الاول بها ، وأنه  
 قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الضرب المسندة اليه تأسيسا على  
 عدم وجود اصابات بالمجنى عليه سواها ، على خلاف ما هو ثابت  
 بالتقارير الطبية المرفقة بالمفردات المضمومة من وجود اصابات أخرى بالمجنى  
 عليه - فإن الحكم المطعون فيه إذ نقل عن التقارير الطبية ما يخالف مؤداها  
 ولم يعرض لما تضمنته من وجود اصابات أخرى بالمجنى عليه  
 ولم تدل المحكمة برأيها فيها باعتبارها من أدلة الثبوت القاسمة في  
 الدعوى قبل المطعون ضده ، فإن ذلك يبنى من أنها أصبحت حكما ببراءته  
 دون أن تحيط بالدعوى وتخصصها بما يعيبه .

( الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ص ٢٨ من ٧٠٢ )

## ١٨٦١ - كفاية استخلاص الادانة وموضع الإصابة بما يتفق والدليلين القولى واللفنى :

✽ لما كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى أن إصابة المجنى عليها تحدث من الضرب بمنجىل وأنه قد تخلف لديها من جراء هذه الإصابة إعاقات مما يعتبر عامة مستديمة تقلل من كفاءة المجنى عليها وقدرتها على العمل بنحو ٢٠ ٪ فإن فى بيان الحكم فيما تقدم ما يتفق فيه مساق الدليلين القولى واللفنى معا فى شأن تحديد موضع الإصابة من جسم المجنى عليها فى عموم استخلاصه لواقعة الدعوى وما أوردته عليه من أقوال المجنى عليها وما انتهى اليه التقرير الطبى الشرعى ، خاصة وأن الحكم قد انصب على إصابة بعينها ، نسب الى المتهم أحداثها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها ، الامر الذى ينأى به عن قالة قصور البيان على هذا الخصوص .<sup>٥</sup>

( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ من ٢٨ من ١٠٣١ )

## ١٨٦٢ - ضرب الخفى الى موت - ظروف مشددة - سبق الاصرار .

✽ من المقرر فى تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، أن سبق الاصرار - وهو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب - يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة لتنفيذها بعيداً عن ثورة الانفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها لا أن تكون وليدة الدفعة الاولى من نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح اقتراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف يل ولو كانت نية اقتراف الجريمة لدى الجانى غير محددة ، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذى قصده وهو ما لا ينفي المصادفة أو الاحتمال ، والله جبرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التى يستفاد منها مؤاخذ سبق الاصرار هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لاستخلاصه وجه مقبول .<sup>٥</sup>

( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٧ ق . جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ من ١٠٣١ )

## ١٨٦٢ - عاهة مستديمة - طب شرعى - حكم - تسييه \*

\* لما كان الحكم قد اثبت انه اجريت للمجنى عليه عملية تربيئة ورفع العظام المنخسفة ثم نقل عن التقرير الطبى الشرعى انه تبين من كشف الاشبعه على الجمجمة ان بها فقدا عظميا مستدير الشكل يتفق فى موضعه ومساحته مع ما اظهره التشخيص الاكلينيكي يمين مؤخرة قمة الراس ، فان فى ذلك ما يكفى فى الافصاح عن ان التقرير الطبى الشرعى قد خلص الى نشوء العاهة المستديمة لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من ان القيد العظمى بالجمجمة يعد عاهة مستديمة ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن بالقصور غير سليم .

( فلتن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ ق . جلسة ١٦/٦/١٣٧٨ من ٢٩ ص ٩٨٢ )



## الفصل السادس

### مسائل متوعة

#### ١٨٦٤ - سلطة المحكمة في تقدير أقوال الشهود ولو كانت متناقضة •

✳ أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة فإنه يكون لها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من الأقوال المختلفة للمجنى عليه أو غيره من الشهود ، ما صدر عنهم في الجلسة أو ما صدر في التحقيق الابتدائي على السواء وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة بذكر علة له ، لأن الأمر مرجعه إلى اطمئنانها هي وحدها • ومن ثم فلا حرج على المحكمة إذا هي لم تأخذ من شهادة المجنى عليه بما قررت من مساهمة متهم آخر مع المتهم في ضربها بالسكين ، مرجحة عليه ما قاله أحد الشهود في التحقيق من أن هذا المتهم الآخر إنما أمسك بيديها لتعطيل مقاومتها كما أنه لا حرج عليها في أخذها بشهادة باقي الشهود في التحقيقات على الرغم من عدولهم عنها في الجلسة إذ هي في ذلك لم تخرج عما هو مقرر لها قانوناً من الحق في تحري الحقيقة من كل عنصر تراه مؤيداً إليها •

( جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩ طعن رقم ١٨٠٧ سنة ١٣ ق )

#### ١٨٦٥ - سلطة المحكمة في الإخذ بما قرره الشاهد في التحقيقات

الاولى أو بما يشهد به أمامها •

✳ لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالقول الذي تطمئن إليه وأن تطرح ما عدلته سواء كان ذلك القول قد قيل أمامها في الجلسة أو ذكر في التحقيقات الأولية • فإذا حضر شاهد واحد أمام المحكمة وتخلّف الباقي وشهد هذا الشاهد بأن الضاربين للمجنى عليه كثيرون فثبتت المحكمة في حكمها أنها تأخذ بما قرره هذا الشاهد في التحقيقات من أن المتهم هو الذي طعن المجنى عليه بسكين فهذا من حقا •

( جلسة ١٩٥٠/١٠/٦ طعن رقم ٤٣٧ سنة ٢٠ ق )

١٨٦٦ - عدم التزام المحكمة ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء :

\* لا تلتزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء متى استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه .  
( الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٢٠ ق . جلسة ١٦٦١/١/١٦ من ١٢ ص ٩١ )

١٨٦٧ - عقوبة جريمة الضرب وفقا للمادة ١/٢٤٢ ع .

\* لما كانت المحكمة لم تخرج في تقدير العقوبة المخفى بها على الطاعن عما هو مقرر قانونا لجريمة الضرب التي دين الطاعن بها وفقا للمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فانها لاتسأل عن موجبات الشدة حتى لو كانت قد تزايدت فذكرت لها عللا خاطئة لا تنتجها أو تؤدي الى عكسها .

( الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠ من ١٦ ص ٣٩٣ )

١٨٦٨ - آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

\* آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

( الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٩٤ )

١٨٦٩ - علاقة السببية في المواد الجنائية - مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالقراضى في العلاج أو الإهمال فيه - ما لم يثبت أنه كان مقعدا لتجسيم الإصابة .

\* علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله. إذا ما أتاه عمدا . وبذلك فالضارب مسئول عن

جميع النتائج المحتملة حصولها عن الاصابة التي احدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج او الاحمال فيه ما لم يثبت انه كان متعمدا لتجسيم المسئولية .

( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ من ١٧ الى ٨٠٦ )

#### ١٨٧٠ - ضرب - عقوبة - مصلحة .

\* لا يجدى الطاعن أن يجادل في انطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التي أخذ بها الحكم ، ما دام الحكم قد اثبت في حقه انه ضرب المجنى عليه ضربا احدث اذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي اولعها عليه داخله في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٣ عقوبات .

( الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ من ١٧ الى ٨٣٣ )

#### ١٨٧١ - آلة الاعتداء - ليست من اركان الجريمة .

\* آلة الاعتداء ليست من الاركان الجوهرية في الجريمة .

( الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ من ١٨ الى ١٨٩ )

#### ١٨٧٢ - لا تلازم بين احساس العين بالضوء وبين قدرتها على

تمييز المرئيات - قد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات فتفقد بذلك منفعتها .

\* من الحقائق العلمية الثابتة انه لا تلازم بين احساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات ، فقد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات وبذلك تفقد العين منفعتها ( وظليتها ) .

( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٧/٣/١٥ من ١٧ الى ٢٠٨ )

١٨٧٣ - جريمة - أحداث عامة مستديمة - عقوبة - المصلحة في  
الطعن .

\* لا مصلحة للمتهم من النعى على الحكم الصادر ضده في تهمة  
أحداث عامة مستديمة ما دام أن العقوبة المقتضى بها عليه تدخل في حدود  
جنحة الضرب البسيط .

( لطن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ص ٩١٥ )

١٨٧٤ - جريمة الضرب المتصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات -  
توافرها .

\* لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة  
٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض  
أو عجز ، بل بعد الفعل ضرباً ولو حصل بالأيدي مرة واحدة سواء تركت  
أثراً أم لم يترك .

( لطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ص ٤٤٤ )

١٨٧٥ - الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات - قبائذه موقع  
الإصابات أو أثرها ودرجة جسامتها - غير لازم لصحته .

\* لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون  
العقوبات أن يبين موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ، ولا  
أثرها ولا درجة جسامتها .

( لطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ص ٤٤٤ )

١٨٧٦ - جواز حدوث الإصابات الرضوية من الضرب بالأيدي .

\* الإصابات الرضوية كما يجوز حدوثها من الضرب بالأيدي يجوز  
حدوثها من الضرب بالعصى .

( لطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ص ٤٤٤ )

١٨٧٧ - لا يعيب الحكم عدم تعرضه لاصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .

\* الاصل أنه متى كائن الحكم قد أنصب على اصابة بعينها فسيب الى التهم احدثها واثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة الى ان المتهم هو محدثها ، فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع الى أنه لم يقطن اليها .

( الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ٣٦٦ )

١٨٧٨ - اصابة المتهم اكثر من ثلاثة اشخاص - وجوب معاينته طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات بالحبس لا بالغرامة - أفراد الحكم اثنين من المصابين في الحادث بوضع مستقل تفاديا لاعتبار المصابين اكثر من ثلاثة - يعيب الحكم .

\* ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات توجب توقيع عقوبة الحبس دون الغرامة اذا نشأ عن الجريمة اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص ، ومن ثم فانه اذا كان المسند الى المتهم انه اصاب عدة اشخاص بين راكب وراجل ، وفرد الحكم اثنين من الخمسة المصابين بوضع مستقل ليتأدى من ذلك الى اعتبار المصابين ثلاثة اشخاص ، وقضى بادانة المتهم بعقوبة الغرامة ، فانه يكون قد شابه خطأ في الاسناد ادى الى ايقاع عقوبة الغرامة طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٤٤ المذكورة بدلا من عقوبة الحبس التي كان يتعين القضاء بها . لما كان ذلك ، وكان لايعرف حاصلا ما كان ينتهي اليه الحكم في تقدير العقوبة المفترضة في حدود النص المنطبق دون هذا الخطأ ، فانه يتعين ان يكون مع النص الاجابة :

( الطعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٢ ص ٢٨٧ )

١٨٧٩ - ضرب - ما لا يحتاج في تقريره الى خبرة فنية خاصة .

\* من البدهاء ان الضرب بالة راضة علي قمة الرأس يمكن ان يحدث من ضارب يقف امام المجنى عليه او يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره او استنباطه الى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء اليها .

( الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/١٠ س ٢٢ ص ٣٢٣ )

١٨٨٠ ب دخول العقوبة المقررة بها في العقوبة المقررة للضرب البسيط - عدم جدوى النعي علي الحكم في صدد جريمة العاهة .

\* متى كانت العقوبة المقررة على الطاعن وهي الحبس ستة اشهر ، داخلة في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق علي المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة له فيما اثاره ولا وجه لما نعاه في خصوص جريمة العاهة .

( الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٢ ص ٦٠٥ )

١٨٨١ - امكان حدوث اصابة واحدة من الضرب مرتين - اذا كانت الضريقتان في مكان واحد .

\* ان قول المجنى عليه انه ضرب مرتين بالقاس على راسه ، لا يستتبع بالضرورة ان تحدث كل ضربة اصابة متميزة ، اذ يصح ان تقع الضريقتان في مكان واحد من الرأس .

( الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١١/١٩ س ٢١ ص ١٠٣٧ )

١٨٨٢ - عدم جدوى النعي على المحكمة بشأن انطباق المادة ٢٤١ عقوبات على الواقعة - ما دام قد ثبت اعتداء المتهم علي المجنى عليه بالضرب . وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٤٢ عقوبات .

\* لا يجدى الطاعن ان يجادل في انطباق المادة ٢٤١ من قانون

العقوبات التي أخذ بها الحكم ، ما دام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أحدث اذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

( المظن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١١/١ من ٢١ إلى ١٠٣٧ )

### ١٨٨٢ - دلالة - عامة العقل في القانون .

\* لا يتطلب القانون في عامة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معاً ، ولما تتوافر بفقد أحدهما .

( المظن رقم ١٨٦٣ لسنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/٣/٧ من ٢٢ إلى ١٩٩ )

### ١٨٨٤ - جريمة أحداث جرح عمد - عدم تطلبها غير القصد

الجاني العام .

\* لا تتطلب جريمة أحداث الجروح عمداً غير القصد الجنائي العام وهو يتوفاً كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يقترب عليه الأساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

( المظن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١١ من ٢٢ إلى ٥٣٠ )

### ١٨٨٥ - ضرب المجنى عليه مرتين بالعصا على رأسه - جواز أن

تقتضيه إصابة واحدة - مثال لرد مسائق على الدفاع بالتعاضد بين الدليلين القولي والفني .

\* متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الدفاع من وجود تعاضد بين ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي في صدره من وجود إصابة واحدة برأس المجنى عليه وبين ما انتهى إليه من أن هذه الإصابة يمكن حدوثها من ضربتين على الرأس كما ذكرت الشاهدة وروى عليه بقوله : « كما أنه لا يوجد ثمة تناقض في التقرير الطبي الشرعي بين صدره وعجزه »

بل جاء التقرير واضحا لا تناقض فيه ان اصابات المجنى عليه. رضية. رضية  
احتكاكية حدثت من جسم أو اجسام صلبة راضية ومن الجائز حصول اصابة  
الرأس المصنوية بكسر متفتت كبير نتيجة الضرب مرتين بعضا غليظة على  
الرأس » . لما كان ذلك ، وكان قول الشاهدة ان المجنى عليه ضرب مرتين  
بالعصا على الرأس لا يستتبع بالضرورة أن تترك كل ضربة اصابة متباعدة .  
اذ يصح ان تقع الضربتان في مكان واحد من الرأس ، فان دعوى المعارض  
بين الدليلين القولى والفنى تكون غير مقبولة .

( الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ من ٢٤ من ٩٠ )

١٨٨٦ - الاداة المستعملة في الاعتداء ليست من اركان الجهرية  
للمجريمة - لا فرق بين السكين والمطواة في احداث الجرح الطعني .

\* لما كانت الاداة المستعملة في الاعتداء ليست من الاركان الجهرية  
للمجريمة وأنه لا فرق بين السكين والمطواة في احداث الجرح الطعني الذي  
أثبتته التقرير الطبي ، فان منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٣/١٥ من ٢٤ من ٤٠٢ )

٢٨٨٧ - تفننك الطاعن بان استئصال طحال المجنى عليه لا يشكل  
عامة مستديمة لرضه الذي افقده كل منفعة له قبل الاعتداء عليه - دفاع  
موضوعي لا تجوزثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

\* اذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك  
بأجراء تحقيق ما عن طريق المختصين فلما في خصوص ما إثارة من أن  
استئصال طحال المجنى عليه لا يشكل عامة مستديمة لأنه لم يكن ذا منفعة  
له قبل الاعتداء عليه لرضه الموضح بتقرير الطبيب الشرعي فإنه لا يقبل منه  
إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا  
تتحسس عنه وظيفتها .

( الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ من ٢٠٢ )



١٨٨٨ - عدم لزوم تحديث الحكم الا عن الإصابة التي وقعت عنها

الدعوى \*

✳ لا تثريب على الحكم اذ هو اقتصر على نكر إصابة رأس المصاب في الضرب البسيط التي نسب الى الطاعن أحداثها وذلك بفرض أن هذا المصاب كانت به إصابات أخرى - لأن الأصل أن الحكم متى اقتصر على إصابة بعينها اثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت الى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة الى التعرض لغيرها من إصابات لم ينسب الي المتهم أحداثها \*

( لطن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/١٤ من ٢٧ ص ٨٩٢ )

١٨٨٩ - ضرب - خبرة فنية - عدم الحاجة اليها :

✳ انه من البدهية أن الضرب بآلة راضية على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف خلفه على السواء مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه الي خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء اليها \*

( لطن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧ من ٣٠ ص ٧٦٦ )



طرق عامة

—



## طرق عامة

١٨٩٥ - قانون - تجريم - واقعة - كيفية - خطأ - رقابة محكمة النقض .

✽ تعاقب المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة على أمرين - الأول أحداث قطع أو حفر في سطح أو ميلو الطرق العمومية ، والثاني وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو برايق تحتها بدون ترخيص . فإذا كانت الدعوى قد رفعت علي المتهم بوصف أنه أحدث قطعاً بالطريق العام ، ففقت المحكمة ببراءته تأسيساً على أنه « لم يحدث قطعاً بالطريق وإنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل الطيقات الاسفلتية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه » - فأنها تكون قد أخطأت ، ذلك أن وضع المتهم مأسورة في جوف الطريق أسفل طيقاته السطحية لازمه أحداث حفر يميل الطريق في الموضع الذي أسقطت فيه المأسورة ، فهو وصف لازم للفعل الذي رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما يجعله واقعة تحت طائلة المادة ١٣ مسالفة الذكر . ومن ثم فإنه كان يتعين علي المحكمة أن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تنزل عليها حكم القانون ، وهي إذ لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن ثمة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

( للمزيد رقم ١٦٧٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ من ١٣ ص ٢٢٨ )

١٨٩١ - طرق عامة - نقض - احوال الطعن بالنقض - الخطأ في تطبيق القانون وتاويله .

✽ المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالطرق العامة والمضافة بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - وأن حملت الاملاك الواقعة على جانبي الطرق العامة في الحدود التي قدرتها ببعض القيود ، الا أنها لم تنص على اعتبارها جزءاً منها ولم تلحقها بها بحيث يمكن ان تأخذ في مقام التجريم - حكم الاعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها ، وتعاقب المادة ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٩ كل من يتعدى علي الطرق

العامة بأحد الاعمال التي حددتها ومنها إقامة منشآت عليها بدون إذن من مصلحة الطرق والكبارى ، مما مؤداه أن الاعمال المؤتممة للعقاب عليها طبقا لهذه السادة قد أوردتها النص على سبيل الحصر وجعل نطاقها قاصرا على الطرق العامة ذاتها . واذ كان لا يقاس في العقوبات فإن حكم المادة الخامسة مكررا يظل فى منأى من العقاب الوارد فى المادة ١٢ سالفة الذكر . وبالتالي فإن الفعل المادى الذى اتاه المطعون ضده - وهو إقامة مبانى على جانبي الطريق العام يغير ترخيص من مصلحة الطرق ودون أن يترك المسافة القانونية - يكون غير مؤثم . ولا محل للمقول بخصوعه في العقاب لحكم المادة ١٤ من القانون المذكور لأن هذه المادة انما تعاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون فى شأن الطرق العامة ذاتها ولا تسرى على من يخالف أحكام القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - ذلك لأن كل ما أوردته هذا القرار خاص بتنظيم الاحكام المقررة للأراضى الواقعة على جانبي الطريق ، وقد اكتفى المشرع عند مخالفة نص المادة الخامسة مكررا بأن جعل لموظفي مصلحة الطرق والكبارى حق وقف العمل وإزالة المخالفة إداريا على نفقة المخالف عند تطلعه عن القيام بما يكلف به فى هذا الشأن . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده وقضى بتفريغه مائة قرش والزامه بمصاريف رد الأشياء لاصله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المتهم .

( الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/١٨ ص ٢٢ ج ٨١٨ )

#### ١٨٩٢ - الطريق الخاص - تعريفه ؟ مثال لتسييب معيب .

\* عرف المشرع فى المادة الرابعة من قرار وزير الاسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ الطريق الخاص بأنه كل قضاء مخصص للتوصيل مبنى أو أكثر الي الطريق العام اذا لم يكن المبنى أو المبانى على طريق عام . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسميائه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان القضاء المحيط بذلك المبنى مملوكا للمتهم ( المطعون ضده ) ويتصل بالطريق العام مما يصدق عليه وصف الطريق الخاص كما هو معروف به فى المادة الرابعة من القرار المذكور ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابته على سلامة تطبيق القانون على ولقعة الدعوى كما صار اثباتها

بالحكم بالنظر لما تنعاه الطاعة من خطئه في عدم توقيع عقوبة التصحيح  
ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابهِ قصور في البين يعنيه .

( لطن رقم ٥٠٥ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٣٧١/١٢/٦ س ٢٢ ص ٧٣٦ )

١٨٩٣ - الاحكام في قضايا اشغال الطرق العامة - عدم جواز الطعن  
فيها بالنقض :

\* استقر قضاء محكمة النقض علي أن المادة ٣٠ من القانون رقم  
٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد  
قصرت حق الطعن على الاحكام النهائية الصادرة في مواد الجنائيات والجنح  
دون المخالفات الا ما كان منها مرتبطاً بها ، وكان البين من مطالعة الحكم  
المطعون فيه ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعة بوصف  
انها اشغلت الطريق العام بغير ترخيص وهي مخالفة طبقاً للقانون رقم ١٤٠  
لسنة ١٩٥٦ في شأن اشغال الطرق العامة - المعدل بالقانونين رقمي ٥٦ لسنة  
١٩٥٧ ، ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ - وقد صدر الحكم المطعون فيه بإدانتها على هذا  
الاساس فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان  
ما تقدم . فانه يعمين القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة السكفة عملاً  
بمنص المادة ٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض  
المشار اليه ولا يغير من هذا النظر ان الدعوى الجنائية قد انتقضت بعض  
المدة لمرور أكثر من سنة من تأريخ الطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة  
المحددة لظفره إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك لما هو ملزم  
من أن مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية من عدمه يقتضي بعد أن يتصل  
الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يبيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء  
حكمها فيه .

( لطن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٩ ق . جلسة ١٣٧٩/١١/١٢ س ٣٠ ص ٨٠٢ )

١٨٩٤ - طرق عامة - جريمة - دفاع جوهري :

\* لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن  
الطرق العامة قد نصت على أنه « تسري احكام هذا القانون على جميع الطرق  
عدا ما يأتي : جميع انواع الطرق الداخلة في حدود القاهرة الكبرى ومحافظه

الاسكندرية • (ب) الطرق الإقليمية في حدود المدن والقرى التي لها مجالس مدنى أو مجالس قروية - أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون • (ج) جسور النيل والترع والمصارف والبحياز والحوش العامة التى تشرف عليها وزارة الري وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فإذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الإدارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون • كما نصت المادة العاشرة على أن « تعتبر ملكية الاراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين متراً بالنسبة إلى الطرق السريعة ، ٢٥ متراً بالنسبة إلى الطرق الرئيسية ، وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية ، وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بحدائق المساحة طبقاً لخرائط نزاع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالاعباء التالية : (١) لا يجوز استغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة منشآت عليها • ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراضى زراعية • (ب) ٥٠٠ • لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية وعلى المذكرات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ، أن المدافع عن الطاعن قدم بجلسة المرافعة حافظة مستندات ومذكرة بدفاعه تضمنت أن البناء أقيم على جانب طريق إقليمى داخل فى حدود قرية لها مجلس قروى ، وعلى مسافة عشرة أمتار من حد نزاع الملكية ، وطلب فى ختامها ندم خبير لتحقيق دفاعه ، لما كان ذلك • وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها • مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح أن التطريق موضوع الدعوى من الطرق الإقليمية الداخلة فى حدود قرية لها مجلس قروى فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى عليه ، وأن الاتى الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسبه حقه ولم يعن بتخصيصه بلوغاً إلى غاية الامر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن •



## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسنة الفكاهي - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الاول والثاني والثالث » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والندف : ( ٢٢ مجلدا - ٢٥٠ ألف  
صفحة ) . وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والندف .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها ( المراجع الامريكية والاوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣ ) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - ألفين صفحة ) .  
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) . ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ اجزاء - ألفين صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .  
... ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء واحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا اهجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : ( ٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا ابجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة  
باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام  
بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : ( أربعة أجزاء -  
٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من الناحية الطبيعية  
الشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير  
المثالى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة  
بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا -  
٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا  
وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ  
واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض  
المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى :  
( أربعة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين  
العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض  
المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمنيا ( ٣٢ جزءمجمع الفهارس ) .

( الاصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس )

( الاصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس )

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن أحكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

( أ ) اربعة أجزاء للاصدار المدني .

( ب ) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - موسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ . حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي ) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية . لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقـــود والالتزامات المغربي :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون معلقا عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية . ( ستة أجزاء ) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائى المغربى :

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون . معلقا عليها بآراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية . ( ثلاثة أجزاء ) .





# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكاهنى — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربى**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى — القاهرة**

